

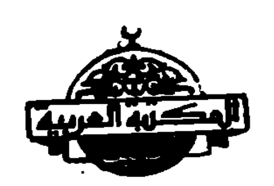
الجمهورية العربية المتحدة
الثقافة والإرشاد القومى

استعمار إفريقية

تأليف
الدكتور زاهر رياض



الجمهورية العربية المتحدة
الثقافة والإرشاد القومي



استعمار إفريقيا

تأليف
الدكتور زاهر رياض
معهد الدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

الناشر
الدار القومية للطباعة والنشر
القاهرة
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م

مقدمة

الاستعمار قديم قدم المجتمع ، وهو كائن طالما هناك دول ضعيفة تملك شيئاً ما ، ودولة قوية لا تملك هذا الشيء وتود أن تستولى عليه ، ولكن اختلف الكتاب والمؤرخون فى تصويره . وقد اصطلح المؤرخون على أن يسموا المدن اليونانية التى ظهرت فى خارج شبه الجزيرة اليونانية ، كسواحل إيطاليا الجنوبية أوجزرالبحر المتوسط أو ساحل إفريقيا الشمالى ، بالمستعمرات اليونانية . وفى رأيى أنها ليست كذلك بل هى مهاجر يونانية طالما الذين سكنوها من اليونانيين قدموا إلى هذه الأماكن قدوماً سلمياً ولم يفرضوا سيادتهم على السكان الأصليين ولم يستغلوا هذه المواطن الجديدة لصالح مدنهم الحكومية الأصلية فى بلاد اليونان . بل استأجروا هذه الأماكن بشروط ارتضاها الطرفان . كما حرص سكان هذه المهاجر من اليونان على أن تربطهم دائماً بالسكان الوطنيين روابط من الود . كما نمت وازدهرت هذه المدن نمواً وازدهاراً مستقلاً ، دون أن تربطهم بأوطانهم الأصلية روابط إلا روابط العمل واللغة والثقافة . بل كان لكل واحدة من هذه المهاجر تاريخها الخاص ، وكذلك كان الحال فى دولة قرطاجنة فى شمال إفريقيا .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقول إن وقوع مصر فى قبضة الدولة الرومانية كان استعماراً رومانياً لها ، طالما استغل الرومان أرض مصر وسكانها لصالح الدولة الرومانية . وكان تعيين حاكم مصر مرهوناً بمشيئة الحكام فى روما ، كما كان الجيش الرومانى هو الذى يتولى الدفاع عنها ، بل إن مصر كانت مزرعة قمح لروما .

وعلى هذا الأساس أيضا نستطيع أن نفهم أن قدوم العرب إلى مصر لم يكن استعماراً لها ، برغم ما كان من ضياع الشخصية المصرية ضمن الامبراطورية الإسلامية ، وبرغم ما كان من انتشار اللغة العربية والدين الإسلامى . فقد احتفظت مصر بحرية تصريف أمورها ضمن نطاق خاص ، بل استطاع المصريون أن يمتصوا من قدمها من العرب جنساً وحضارة وثقافة .

وعلى هذا النحو لا أستطيع أن أطلق على الولايات البريطانية التى قامت فى شرق أمريكا الشمالية أو استراليا أو كندا اسم مستعمرات بل هى مهاجر أيضاً طالما احتفظ أهلها البريطانيون بولائهم لملكهم . وإن حرموا من بعض حقوقهم بحكم بعدهم عن وطنهم ، ولم تحاول إنجلترا استغلال هذه الأجزاء لصالح بريطانيى إنجلترا . وحتى القرن السابع عشر لم يحاول أهالى هذه الولايات الاستقلال إلا حينما أساءت حكومة إنجلترا فهم العلاقة بينها وبين هذه الأجزاء . ولكن أدى استقلال هذه الولايات إلى إدراك حكومة إنجلترا لهفوتها وبادرت بتصحيح الوضع فيما بينها وبين بقية هذه المهاجر .

هذا بينما كان قدوم الأسبان إلى الدنيا الجديدة استعماراً صريحاً لنفوق النفوذ الأسبانى واستغلال الحكومة الأسبانية هذه الأرض الجديدة وسكانها لصالح الأسبانيين واقتصادهم الوطنى ، كما صاحب ذلك هجرة أسبانية إلى هذه الأرض لعب فيها هؤلاء المهاجرون دور السيد صاحب السلطة ، كما كانت الجيوش الأسبانية والأساطيل الأسبانية هى التى تتولى أمر الدفاع عنها ضد المعتدين .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نعرف الاستعمار بأنه : « امتداد نفوذ لدولة ما إلى دولة أخرى ، على أن يصحب هذا النفوذ استغلال للأرض والسكان لصالح الدولة صاحبة النفوذ » ، ويوافقنى على هذا التعريف انكرامى نكروما رئيس جمهورية غانا : فاستيلاء الصهيونيين على أرض فلسطين لم يتم بواسطة دولة قائمة فعلاً بل قام بهذا العمل جماعة من الناس ، استغلوا الأرض لصالحهم بعد أن طردوا أهل البلاد منها ، فهو اغتصاب وليس استعماراً .

ونستطيع أن ندخل فى دائرة الاستعمار تلك الأراضى التى يعقد أصحابها مع دولة أقوى منهم اتفاقاً على فرض حماية هذه الدولة عليهم . كما كان الحال فى تونس ومراكش وغانا (ساحل الذهب) مادامت الشخصية الدولية للدولة المحمية قد زالت وما دامت الدولة الحامية قد أخذت فى استغلال الأرض والسكان لصالح شعبها . كما أدخل أيضاً فى نطاق المستعمرات تلك البلاد المتخلفة التى أعطيت انتداباً أو وصاية من عصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة إلى دولة معينة برغم ما تلتزم به الدول المنتدبة أو صاحبة الوصاية من تقديم تقرير عن أعمالها إلى لجنة الانتداب أو الوصاية تبين فيه مقدار ما أتمته من الأعمال فى سبيل تقدم هذه البلاد . لأننا قد رأينا أن لجنة الانتداب لم تكن تملك حق سؤال الدولة المنتدبة أو لومها على تقصيرها فى هذا العمل . كما لا تملك لجنة الوصاية سوى كتابة تقرير عن أعمال الدولة صاحبة الوصاية ، لتقدمه إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة . كما رأينا أن دولاً معينة ترفض الاعتراف بهذه الوصاية وتلحق هذه البلاد بأملاكها أو بأراضيها كما ترفض تقديم التقرير السنوى إلى لجنة الوصاية ، وتتجاهلها تجاهلا كلياً ، وتقوم باستغلال الأرض والسكان لصالحها دون صالح أهالى الدولة الموصاة عليها .

وإذا كانت هيئة الأمم المتحدة قد اتخذت قراراً بوجوب منح الاستقلال للمستعمرات الحالية وانتهاء الاستعمار بمختلف أشكاله وذلك منذ ديسمبر سنة ١٩٦٠ فإن هذه الهيئة لا تملك سوى التوصية بتنفيذ قراراتها . كما أن تنفيذ هذه التوصية بالذات لايعنى انتهاء الاستعمار ، بل إن الاستعمار كما اصطلحنا على تصويره سوف يتغير ويتشكل بصورة جديدة تصطلح الدول على أن تسميه باسم جديد وهو فى الواقع لا يعدو استغلالاً للأرض والسكان فى مكان ما بصورة جديدة .

وعلى ذلك فإن استعمار إفريقيا بوساطة الدول الأوروبية قد بدأ منذ القرن الخامس عشر حين قدمتها أساطيل هذه الحكومات وأقامت فيها الحصون والمراكز التجارية من أجل تجارة الرقيق ، ولو أن هذا القدوم لم يصاحبه

استغلال للأرض بل صحبه فقط استغلال للسكان ، على نحو ماجرى العمل في تجارة الرقيق .

وإذا كانت تجارة الرقيق قد خمدت بعض الشيء ، حتى انتهى أمرها في منتصف القرن التاسع عشر ، فإن استغلال الأرض والسكان لم يتوقف بل بدأ بوساطة الشركات التجارية لفترة قصيرة لاتتجاوز عشرات السنين . ، لتبدأ خطوة جديدة هي دخول الحكومات الأوروبية دخولاً صريحاً ، ترتب عليه استغلال أرضها وسكانها لصالح الدولة صاحبة السيادة .

وعلى هذا الأساس جرى العمل في تأليف هذا الكتاب . حين بدأ التأريخ للاستعمار الأوروبي لإفريقيا بحركة الكشوف الجغرافية التي قامت في القرن الخامس عشر . ويتتبع تطور علاقة الدول الأوروبية بإفريقيا إلى وقت دخول الحكومات الأوروبية دخولاً صريحاً ، ثم مدى علاقة هذه الحكومات بشعوب هذه المستعمرات لما هي خاضعة لها . ولكني لم أحاول أن أتقدم فأتتبع الحركات التحريرية في هذه المستعمرات فذلك شأن كتاب آخر يوضع لهذا الغرض .

القاهرة في ٢٠ مايو ١٩٦٤

زاهر رياض

*

الباب الأول

عصر الكشوف الجغرافية

عصر الكشوف الجغرافية

اقتصرت علاقات أوروبا بإفريقيا خلال العصر الوسيط على ساحلها الشمالى . فإذا كانت الإمبراطورية الرومانية قد توغلت إلى الداخل مرة أو أخرى ، كما فعلت حين شنت غاراتها على إقليم جارامانتس (واحة فازان) لتأديبهم جزاء مساعدتهم لكل ثورة تقوم ضد الحكم الرومانى فى مدن الساحل الشمالى ، وكذلك من أجل الحصول على الرقيق ، أو حين أرسل الإمبراطور نيرون حملته الاستكشافية على طول نهر النيل فوصلت إلى إقليم السدود ، فإن هـــذه المحاولات لم تتكرر . بل اكتفوا بأن أخذوا عن الهلينيين الاسم الذى أطلقه هؤلاء على جميع الشعوب التى تسكن جنوبى أسوان وهو الأثيوبيون ، وأطلقوه على كل من سكن إمبراطوريتهم الإفريقية . كما قضت على السلطة الموحدة القادرة على حفظ الأمن .

وجاءت الغزوات البربرية لأوروبا فقضت على معالم الحضارة الرومانية ، وأسلمت أوروبا إلى عصرها الوسيط الذى عاشت فى خلاله الشعوب الأوروبية فى بحر من الجهل بسبب هذه العزلة التى فرضتها على نفسها حين انقسم هذ المجتمع الأوروبى إلى طبقاته الثلاث : الأشراف ورجال الدين والعامة ، وانصرف الأولون إلى الحكم والحرب ، بينما انصرف الآخرون إلى أمور الدين . ورضى الأخيرون أن يكونوا العمال الذين ارتبطوا بالأرض يفلحونها من أجل الطبقتين الأخريين دون أن يكون فى إمكانهم التطلع إلى خارج حدود بلادهم بل قراهم .

ولكن قبل أن تنتهى القرون العشرة الأولى بعد الميلاد ظهرت إلى عالم الوجود هذه المدن الأوروبية التى انصرف أهلها إلى التجارة سواء فى وسط القارة أو جنوبها لاسيما وقد فتحت الحروب الصليبية باب الاتصال بالشرق من جديد كما فتحته الدولة الإسلامية فى الأندلس وسعت لأن تتحرر من

سلطة الأشراف بعد أن جنت شيئاً من الثروة . وأخذت سفن المدن الجنوبية لاسيما البندقية — التى فتحت لها الحروب الصليبية الطريق إلى الشرق وحصلت على كثير من الامتيازات من الإمبراطور بازيل البيزنطى بل وسلحت سفنها من أجل مقاومة القرصان — تتردد من جديد على مدن الشاطىء الشمالى لتنقل التوابل إلى أسواق أوروبا مما جعل أوروبا تستعيد بعض ماكان بها من حضارة سابقة للغزو البربرى ، وإن اقتصر هذا النصيب على طبقة الأغنياء . وأخذت موانى مصر وبلاد المغرب تستقبل السفن الأوروبية من جديد تنقل منها وإليها ما يتبادله الطرفان من مواد التجارة . فقد كانت التجارة الهندية تحملها المراكب الهندية الضخمة إلى عدن حيث ينقلها التجار العرب الذين انبثوا فى موانى أثيوبيا الشرقية بمراكبهم الصغيرة إلى موانى شرق إفريقيا وموانى البحر الأحمر .

وإذا ما وصلت هذه التجارة إلى القاهرة أو الإسكندرية ، وجدت تجار البحر الأبيض من البنادقة والجنويين وبعض الأسبان والبرتغال فقد كانوا هم متعهدى نقلها إلى موانيهم ومنها ترسل براً إلى أواسط أوروبا . وكانت أسعار هذه البضائع فى الإسكندرية أقل منها فى الشام .

وازدهرت هذه التجارة فى عصر الدولة المملوكية فقد حرصت الدبلوماسية على تسهيل مهمة هؤلاء التجار إلى أقصى حد إذ لم يتردد المماليك فى عقد المعاهدات مع غيرهم لتحديد موقف كل منهما . فقد كان البنادقة والجنويون يجدون فنادقهم وكنائسهم فى انتظارهم كما يجدون التراجمة والقواصين لخدمتهم . وتحوى الوثائق الإيطالية كثيراً من المفاوضات لأجل فك أسرى المسيحيين الذين كانوا يؤسرون فى البحار أو لأجل طلب ترضيات عن إهانات لحقت بهم . أو لأجل تذليل صعوبات كانوا يلقونها من الموظفين المصريين أو لأجل تنظيم دخول وخروج المراكب من الموانى المصرية . وكانت البندقية هى الدولة المفضلة منذ أواخر القرن الثالث عشر .

فمن هذا الطريق كانت تأتى التوابل من الهند والجواهر من سيلان ، والقرنفل وخشب الصندل من الصين الهندية والفلفل من ملبار والنحاس من كلبانا بالقرب من بمباى والمسك والكشمير من السند والحرير الخام من

الصين واللبان والبخور وسن الفيل من أثيوبيا ، مقابل ما يأتى من أوروبا من الرقيق والخشب والأقمشة ، ومن القسطنطينية من المنسوجات الحريرية والمخرمات والأقمشة الموشاة بالذهب والأوانى الذهبية والكئوس . ولكن تجارة التوابل كانت لها المرتبة الأولى من الأهمية لأنها كانت تعتبر من الوسائل المفيدة للصحة وكان أكثره يأتى من مدن الساحل الشرقى لأفريقيا ، كما كانت تحمل القرنفل وجوز الطيب .

ولم تكن موانى المغرب ولا ماقام بها من الدول الإسلامية أقل إكراماً للتجار الأوروبيين واستقبالاً لسفنهم . فقد كانت تونس خلال الدولة الحفصية (١٢٢٨ — ١٥٣٤) تصدر الحبوب بمقادير هائلة وكذلك البلح وزيت الزيتون والأسماك المملحة والقطيفة والسجاد والأسلحة . بل أكثر ما اشتهرت به الصوف والجلود ، كما كانت سوقاً هامة للرقيق . وكانت السفن تأتيها محملة بالنبيذ وطيور الصيد والزجاج والخشب المطعم والمعادن والجواهر .

وكما كان الحال فى الإسكندرية لقى التجار الأوروبيون فى موانيها — وخاصة الجنويون والبنادقة وأهل بيزا وفلورنسا وأرجون — كل إكرام . بل لعبوا دوراً هاماً فى تجارتها خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر . بل كان لتجار فلورنسا تأثير كبير فى إدارة دفة سياسة الدولة . إذ كانت التجارة النشطة سبباً فى عقد كثير من المعاهدات نصت على حماية الأشخاص الأجانب وأملاكهم ومصالحهم. فكانت مشكلاتهم تنظر أمام لجان خاصة من مواطنيهم المقيمين ، بل كان لكل دولة قنصلها الذى يدافع عن مصلحة رعاياه ويحافظ على فندقهم الذى يعد بمثابة مخزن لتجارتهم ومقاماً لتجارهم وملجأ لهم يلجئون إليه إذا اعتدى عليهم معتد . وقد كثرت هذه الفنادق المسيحية فى بونه وبوجيه وصفاقس وقاليس . ولعل أكثر ماميز الحفصيين علاقة الصداقة التى ربطتهم بالمسيحيين فى الأندلس . إذ عقدوا مع بعض أمرائها حلفاً وقف فى وجه الموحدين حتى قضوا عليهم وبعد ذلك امتدت صداقتهم إلى ملوك أسبانيا فكانوا يزورونهم كما قدم المسيحيون إلى تونس وسكنوها وتمتعوا بالحرية فى ظل الحفصيين .

ولم تكن علاقة بنى مرين (١١٩٥ – ١٤٧٠) بهؤلاء التجار الأوروبيين دون ذلك صداقة .

وفى عام ١٣٠٠ ميلادية استقر رأى سلطان مصر على أن تكون تجارة التوابل مصدر ربح خاص له وذلك بسد جميع الطرق فى وجهها إلا طريق مصر . فأمر أن يحمل إلى القاهرة جميع التوابل التى ترد على هرمز . كما فرض السلطان على جميع السفن القادمة بالحجاج من الشرق أن تأتى معها بالتوابل إلى جدة حيث كانت تقوم القوافل بنقلها إلى مكة ومن ثم إلى القاهرة وبذلك أصبح سلطان المماليك أكثر الجميع ثروة بفضل ما كانوا يجنونه من حصيلة الضرائب التى فرضوها على هذه التوابل مما أدى إلى ارتفاع أسعارها فى الأسواق .

من أجل هذا حرص الحكام من المماليك على أن يكتموا عن التجار الأجانب مصدر هذه الثروات إلى حد الحكم بالإعدام على من يحاول كشفها لهم . فلم يكن يصرح للتجار الإفرنج بالملاحة فى البحر الأحمر كما وضعت عليهم أقسى القيود عند التجول داخل البلاد ، ولم يكن هذا فى مصر وحدها بل كان شبيه ذلك يحدث فى الغرب أيضاً فقد حرص بنو واطس على أن يمنعوا تجار الإفرنج أيضاً من أن يدخلوا إلى داخل البلاد فيما عدا مدينة مراكش حيث كان لهم حى خاص يعرف بحى القيصرية. وجعلت جميع أعمال الجمارك تتم فى الموانى حيث أقيمت فنادق المسيحيين ومنازلهم .

وكانت نتيجة هـذا التحريم أن أخذ الأوروبيون يروون الروايات والقصص الخرافية عن مصادر هذه التجارة . فقد كانوا يعتقدون أن التوابل تأتى من الجنة فكانوا يسمون نهر النيل نهر الجنة وكانوا يعتقدون أنها تنزل من أشجار تنمو على جانبى النهر وتسير فى الماء إلى القاهرة حيث يصطادها الناس بشباكهم وكانت هذه الخرافة مما يردده التجار فى أحاديثهم ، وكان المماليك يعملون من جانبهم على رواج هذه الخرافات لغرض إخفاء مصادر هذه التجارة عن الإفرنج لئلا يبلغهم خبر ملك مسيحى فى الجنوب هو ملك أثيوبيا فيقوم بينهما اتفاق لا يأتى إلا بأبلغ الأضرار على مصر الإسلامية التى

تقع بينهما . ولم يكن قيام هذا الاتفاق حديث خرافة ولا كابوساً يقض مضاجع الأمراء المماليك فحسب، ففى سنة ٨٢١ هـ (١٤٣٢ م) أيام حكم السلطان يوسف بن برسباى قبض على تاجر فارسى يدعى نور الدين على تبريزى اعترف أن إسحق ملك أثيوبيا أرسله إلى ملك الفرنجة يدعوه إلى الانضمام له لسحق الإسلام ورفع لواء المسيحية بأن يغزوها من ناحية البحر فى الوقت الذى تغزوها فيه جيوش أثيوبيا من ناحية البر وأنه قد سافر فعلاً من أثيوبيا إلى أوروبا من طريق الصحراء وأنه الآن فى طريق عودته إلى أثيوبيا يحمل نتيجة هذا السعى . فحوكم أمام قاضى القضاة شمس الدين محمد وحكم عليه بالإعدام فأركب جملاً وطوف به فى شوارع القاهرة والفسطاط وبولاق متبوعاً برجل يقول (هذه عاقبة من يحمل السلاح ضد السلطان) ثم ضربت عنقه تجاه المدرسة الصالحية .

ولم يكن حديث الملك المسيحى الذى يسكن جنوبى مصر حديثاً نبت فى أذهان سكان مصر وسلاطينها ، بل كانوا يدركون وجود هذه المملكة المسيحية التى تكتب إليهم من حين لآخر ، كما تكتب إلى بطريرك مصر كتباً يحملها إليهم وقد يحمل الهدايا من أجل طلب المطران ، ولكن وجود هذا الملك المسيحى كان فى أذهان مسيحيى أوروبا أقرب إلى الخرافة منه إلى الحقيقة . فقد سمعت أوروبا بعض الشىء عن حروب عمداصيون ضد تجار الرقيق من مسلمى سلطنة عدل فتصوروه جهاداً مسيحياً ضد الإسلام فحاولت الاتصال به بوساطة رهبان من الفرنسسكان والدومنكان ولكنهم لم يستطيعوا الوصول إليه بسبب عجزهم عن اختراق مصر . ومنذ القرن الثالث عشر أخذت أوروبا تزدحم بقصص كثيرة عن هؤلاء (الأثيوبيين) وملكهم القس حنا الذى سوف يأتى بجيوشه ليهجم على المسلمين من الخلف ويعيد إلى المسيحية ازدهارها . ولكنهم لم يكونوا يعرفون أين هى (أثيوبيا) ولا أين هو القس حنا وكانوا يظنونها فى أقصى الشرق ويخلطون بينها وبين الهند حتى إذا انكشف الشرق لجمهور التجار أشاروا إلى جنوب مصر وقالوا إنه لابد أن يكون هناك. ولكنهم كانوا فى الوقت نفسه يشاهدون القسس والرهبان الأثيوبيين يشتركون معهم فى الحج إلى الأماكن المقدسة فيحسبونهم هنوداً مرة ومصريين أخرى

ويتخبطون فى أمرهم مرة ثالثة . فمنذ القرن الثالث عشر كان الأثيوبيون يترددون على دير السلطان الذى كان ولايزال الأقباط يملكونه فى القدس ويعيشون فيه بعض الوقت . وقد عنى الإمبراطور يجبياصبون بأن يرسل إليهم وفداً يحمل رسالة إليهم تحمل مدحاً كثيراً وتمجيداً لمهمتهم ويطلب منهم أن يقدموا تقدمة إلى القبر المقدس كما أرسل لهم حزامه الملكى ليلبسه الكاهن القائم بالخدمة ليحمل منه بعضاً من بركته .

وكان الأوروبيون يرددون أيضاً قصة هذا الخطاب الذى قالوا إن القس حنا أرسله للإمبراطور البيزنطى فى سنة ١١٨٠ والذى عدد فيه غرائب مملكته .

ولابد أن هذه القصة نبتت والمسيحيون الذين يحتلون بيت المقدس فى أسوأ حال من الهزائم التى أنزلها بهم المسلمون هناك ، فكانوا يعيشون على أمل أن يروا يوماً من الأيام هذا الملك القوى الذى يجىء من الخلف لنجدة المسيحيين .

وكان مصدر هذه القصة تقريراً كتبه أسقف سورى إلى البابا يروى أنه سمع عمن يسمى يوحنا الذى كان ملكاً وقساً نسطورياً وأنه يحكم فى الشرق وراء الفرات .

كما كانوا يرددون ما كتبه أحد الرهبان الأسبانيين من فرق الفرنيسكان من أنه زار أهم البلاد فى أوروبا وآسيا كما زار النوبة وأثيوبيا وذكر أن بهذه البلاد بطريركا هو القس حنا الذى يحكم أقطاراً عديدة وعواصم يدين أهلها بالمسيحية وأن رعاياه من الجنس الأسود وهم يرسمون الصليب على أجسادهم بالنار دليلاً على أنه قد تم تعميدهم .

وقد أتاحت مثل هـــذه القصص وغيرها الفرصة للخيال الأوروبى وقد انطلق يصور هذا القس حنا فى صورة فريدة . صورة ملك يتقلب مرحاً بين أكوام الذهب واللؤلؤ والأحجار الكريمة ، فتصوروا أن سرير هذا الملك — على ما تروى هذه الخرافات — مصنوع من زمردة واحدة مطوقة بالذهب الخالص .

إذا كان هذا ما لدى الأوروبيين من معلومات عن شرق أفريقيا فى نهاية العصور الوسطى فإن معلوماتهم عن غرب إفريقيا لم تزد على ذلك . فإن زيارة

منسى موسى ملك مالى إلى مصر وهو فى طريقه إلى الحج فى سنة ١٣٢٤م وهى السنة السابعة عشرة من حكمه والتى رافقه فيها خمسمائة رقيق يحمل كل منهم قطعة من الذهب تزيد على خمسمائة مثقال ثم كرمه خلال إقامته فى القاهرة . وجماله المائة التى كان كل واحد منها يحمل ثلاثة قناطير من الذهب قد وصلت إلى أوروبا فى صورة أكثر مبالغة من الواقع حتى تصوروه ملكاً لجميع أجزاء الصحراء فى غرب إفريقيا . حتى إذا رسموا خرائط هذا الجزء من العالم وضعوا فى وسط الصحراء عرشاً كبيراً من الذهب أجلسوا عليه ملكاً زنجياً يلبس الملابس المذهبة وكتبوا تحتها : « ملك مالى » .

كانت هذه القصص الخرافية كلها . إلى جانب ما تصوروه عن ثروة الأجزاء الداخلية من إفريقيا هى التى ولدت فى الأوروبيين الرغبة فى كشف هذه الأجزاء مما دفع Dulcert أن يرسم طريقاً يخترق جبال أطلس هو وادى سوس يقود إلى المملكة الزنجية التى كان اهتمام الأوروبيين بها تجارياً محضاً . ودعى هذا الملك فى بعض الخرائط موسى مالى ملك غينيا واشتهر بأنه ملك الذهب واستطارت شهرته كأغنى ملك فى العالم حتى اعتقد الناس أنه لا يقل شأناً عن القديس حنا . ولم يختف بعد ذلك من الخرائط إلا كأثر من آثار الضوء الذى ألقاه حسن بن الوزان المعروف باسم ليو الإفريقى على داخل إفريقيا .

وفى ضوء هذا الجهل الذى حمله الأوروبيون عن داخل إفريقيا نستطيع أن نعلم لماذا استقبل مندوبا الإمبراطور زرء يعقوب بالدهشة والفتور حين ذهبا إلى مؤتمر فلورنسا فى سنة ١٤٤١ .

وقد اشتدت هجمات تجار الرقيق من القاطنين فى شرق أثيوبيا يعضدهم سلطان عدل على جيوش الإمبراطور زرء يعقوب حتى بدا عاجزاً عن صدها . فعزم تحت تأثير زوجته الملكة هيلانة على أن يطلب المعونة من البرتغال ومن الكنيسة الغربية ، بعد أن يصور لكليهما ما يضمره مسلمو دولته من نية القضاء على المسيحية .

وكانت مثل هذه الظروف تحيط بالدولة الرومانية الشرقية . فقد أحاط الأتراك العثمانيون المسلمون بها من جميع الجهات ولم يبق للإمبراطور سوى

رقعة صغيرة من الأرض حول العاصمة وبدا للعيان أن نهاية هذه الإمبراطورية الضخمة قد دنت. فعزم إمبراطورها على أن يطلب النجدة من مسيحي أوروبا الغربية، وليس من سبيل إلى هذة المساعدة إلا بالخضوع لكبرياء البابا فى روما. فدعا جون الثامن إلى عقد مؤتمر فى فلورنسا من أجل اتحاد الكنيستين الشرقية والغربية قبل فيه المفاوضون الشرقيون أن يعترفوا بسلطة البابا وتأجيل النظر فى امتيازات الكنائس الشرقية مقابل أن يدعو البابا ملوك أوروبا إلى حملة صليبية لإنقاذ القسطنطينية من خطر الوقوع فى يد المسلمين، فانتهز زرء يعقوب فرصة هذا المؤتمر وأرسل سفارتين: خرجت أولاهما من مصر يمثلها الأب أندراوس رئيس دير القديس أنطونيوس، وخرجت الثانية من دير السلطان بالقدس يمثلها الأب نيكوديم رئيس الدير وقد تقابلا معاً فى الطريق واتجها معاً إلى المؤتمر بعد أن مثلا فى حضرة البابا أوجين الرابع فى ٣١ من أغسطس سنة١٤٤١. وهناك أظهرا للمجتمعين أن لإخلاف مطلقاً فى العقيدة بين الكنيستين الشرقية والغربية سوى مسألة طبيعة المسيح، فكانت نتيجة هذا المؤتمر أن دعا البابا إلى قيام حملة صليبية أوروبية لإنقاذ القسطنطينية ثم الاستعلام عن حقيقة الحال فى بلد هذين المندوبين الأجنبيين تمهيداً لخلق علاقات مع القس حنا مما دعا زرء يعقوب إلى أن يؤسس ديراً أثيوبياً فى سان ستفانو فى روما. وقد سجلت حادثة وصول مندوبى أثيوبيا إلى مؤتمر فلورنسا فى صورة ما زالت موجودة فى مكتبة الفاتيكان حتى الآن.

هذا على حين كانت قوى الملوك المسيحيين فى شبه جزيرة أيبيريا تغلب القوة الإسلامية لا من أجل إثبات وجودها فحسب بل من أجل استعادة بلادهم. ونجح هؤلاء الملوك فى هذا الصراع الطويل نجاحاً منقطع النظير بفضل هذا الخلاف وسوء الظن الذى ساد بين ملوك المسلمين فحرمهم نعمة الاتحاد من أجل الوقوف فى وجه هذا الخطر؛ بل نجح الأمراء المسيحيون أيضاً فى أن يخرجوا بأساطيلهم البحرية وجيوشهم البرية ليغزوا الشاطىء الإفريقى المقابل لاسيما وقد حمل ملوك العرش البرتغالى عن آبائهم وسام Aviz الدينى من رتبة السيد الأعظم وهو الوسام الذى أنشأه الملك بدرو Pedro سنة ١١٨١ ليمنح إلى من يرغب أو لمن يبلى بلاء حسناً لحماية المدن

المسيحية من غزو المسلمين . ولذا لم يكن غريباً حين اقتنع الملك جون الأول الذى ارتقى العرش البرتغالى فى سنة ١٣٨٥ أن ليس هناك من ميدان يكسب أولاده الفخر أفضل من حملة ضد المغاربة فى بلادهم فشرع فى اتخاذ العدة لهذه المغامرة العظيمة التى أثارت كثيراً من القلق لدى ملكى قشتالة وغرناطة ولكنه أرسل يهدئ من روعهما ويطمئنهما أن الهدف الرئيسى من غزوته ليس إلا تأديب القرصان المسلمين الذين طالما هاجموا المراكب المسيحية وجردوها من أحمالها واسترقوا رجالها ، والهجوم على سبتة ليس إلا هجوماً على أحد معاقل هؤلاء القرصان . وكان الأسطول الذى أعد للغزو مكوناً من اثنتين وأربعين ومائة قطعة كلها برتغالية الجنسية إلا عدداً قليلاً منها . ولم تأت سنة ١٤١٥ حتى كانت سبتة قد سقطت فى أيديهم وعين عليها الأمير هنرى الابن الثالث للملك وهو الذى كتب عليه فيما بعد أن يحمل اسم هنرى الملاح وأسند إليه تصريف كل الشئون الخاصة بإفريقيا لاسيما وقد رفع إلى رتبة دوق فيزى ولورد كوفلهام كما عين فى منصب الأستاذ الأعظم لجماعة المسيح التى تأسست فى سنة ١٣١٩ عقب حل جماعة الفرسان الداوية ، وكان كثير من أعضائها قد التجئوا إلى البرتغال حيث بسط عليهم الملك حمايته . فاستغل الأمير إيرادات الجماعة الوفيرة فى تنفيذ مشروعاته الخطيرة التى كان يحلم بها فى سبتة .

فما كاد الأمير يعين حاكماً لسبتة حتى سمع من أفواه التجار الذين كانوا يأتون بقوافلهم إلى أبواب مدينته قصصاً عن هذه البلاد المسيحية التى يحكمها القس حنا والتى تقع وراء الصحراء الإفريقية والتى هى على شىء كثير من الثروة . كما سمع عن هذه البلاد الإسلامية الأخرى التى تقع أيضاً وراء الصحراء يأتى منها هؤلاء التجار محملين بالذهب والعاج والتى كانت القوافل الواصلة منها تصل فى بعض الأحايين إلى ألف ومائتى جمل محملة بالذهب والنحاس والملح يبادلونه بمنتجات الغرب . وتذكر ما أعطته هذه التجارة من ثروة وقوة للمسلمين مما جعلهم يتقدمون تجاه العالم المسيحى فى قوة وعنف فاستمد من حماسته الدينية فكرة الاتصال بهذه البلاد المسيحية

ليعقد معها حلفاً يستطيع أن يهاجم به بلاد المسلمين . كما يستطيع أن يضع يده على منابع الثروة التي يحملها هؤلاء التجار من الذهب والعاج والملح .

هذا إلى أنه يعرف أيضاً ماكانت تدره تجارة التوابل من ثروة على تجار البندقية وجنوة من جراء الأثمان العالية التي يبيعون بها تجارتهم ، وعلى مصر وحكامها من المماليك من جراء ما يحصلون عليه من مكوس عالية .

ولم تكن أسعار التوابل العالية فى أسواق أوروبا موضع دهشة من أحد فقد كان سكانها فى أشد الحاجة إلى هذه التوابل لحفظ طعامهم خلال فصل الشتاء الطويل، كما ازداد إلحاح الصيادلة على طلبها لصنع المراهم والأشربة التى تضاف إلى تركيبها القرفة والقرنفل وجوز الطيب والفلفل إما لتسكين الأعصاب أو لتنشيطها .

وقد اعتقد الناس فائدة ماكان يأتى من الشرق من منتجات اعتقادا لا يعتوره الشك . وقد عرفنا بعض هذه المعتقدات من دائرة المعارف التى وضعها الراهب برثلوميوس أنجليكس Bartholomeus Anglicus فى القرن الثالث عشر فهى تقول، إن البلسان ينبت حول بابليون فى مصر ، وعصيره يلهب المخ : « وأهم خصائص زيته أنه يحفظ جثث الموتى من التعفن. والأحجار الكريمة إذا شرف جوهرها حلت فيها بركة الخالق وعظمت قيمتها : فالماس إذا وضع على الكتف اليسرى أوتحت الإبط أكسب صاحبه مناعة ووقاه شر الخصومات والتشاحن والكابوس . والزفير يحفظ سلامة أطراف الجسم ويلطف ثورة الحمى إذا علق موضع النبض أو عروق القلب ويوقف نزيف الأنف . والكافور ذو فوائد كثيرة ولكنه إذا مزج بالنبيذ حرك الشهوة . والقرفة مفيدة فى السحر . والقرنفل علاوة على فائدته فى تتبيل اللحوم وحفظ المشروبات فإنه يصلح المعدة والكبد والقلب وهو يريح المخ ويشفى من الصداع . وإذا مزج بالنبيذ زاد من قوة الإبصار وداوى التهاب العيون واحمرارها وهبوط القلب ، كما يلطف من حدة السخط والحنق » وقد بلغ من ارتفاع ثمن الفلفل أن أصبحت له قوة شرائية يتعامل بها فى بعض الظروف ، كان من العادات الشائعة بين رؤساء

الكنائس الفرنسية آن يتقاضوا نصيب الكنيسة (العشور) فلفلاً . بل كان العبد يستطيع أن يشترى حريته برطل من الفلفل . ولم يكن ثمنه فى إنجلترا يقل عنه فى فرنسا إن لم يزد . فلا غرابة إذا كانت الأطماع المالية قد امتزجت بالحماسة الدينية فى ذهن الأمير هنرى لتدفع به إلى سلوك طريق محاولة الوقوف على أماكن هذه الثروة المختلفة الأنواع . ولكن هذا الأمل مستحيل ما لم يقرن بسيادة البرتغال البحرية . فعمل أولاً على إنماء موارد البرتغال البحرية . ولم يكن رجال البحر البرتغاليون حتى ذلك الوقت أكثر من صيادين خالين من كل ثقافة بحرية ، الأمر الضرورى للرحلات الطويلة ، فاستقدم عدداً من راسمى الخرائط الجغرافية والفلكيين من ميورقة وصقلية لتمرين رجاله وتعليمهم فن الملاحة على الطرق الحديثة وعلى أساس علمى صحيح . كما استقدم عدداً من بنائى السفن من خليج بسكاى لتحسين صناعة بناء السفن فى البرتغال وجعلها صالحة للملاحة فى جميع الأجواء والبحار.

ولم يلبث أن وجه جهوده نحو جنوب بحر الظلمات بجوار الساحل الإفريقى . وكان التقدم بطيئاً فى أول الأمر . إذ لم يصل سنة ١٤٣٤ إلا إلى رأس بوجادور وحاول اكتشاف الساحل الإفريقى الصحراوى ؛ ولكن خلال السنين القصيرة التالية اكتشف جزر ماديرا ومجموعة جزر ازورس فكانت أول مستعمرات برتغالية فيما وراء البحار. وهاجر إليها مستعمرون من البرتغاليين والفلاندرز . وقد شجع الأمير جهودهم الأولى بكميات من نبيذ الأندلس وبرتقالها وقصب السكر المستورد من صقلية وحاول أن يضع قدماً فى جزر كناريا ولكن القشتاليين عرفوا كيف يحبطون محاولاته خصوصاً بعد أن نصرهم مجمع بازل الكنسى فى سنة ١٤٣٦ حينما عرض الخلاف أمامه . واستطاع البابا أوجين الرابع أن يصل إلى اتفاق بين المملكتين اعترف فيه ملك البرتغال بملكية قشتالة لهذه الجزر.

وواصلت البرتغال جهودها . فبلغت الرأس الأبيض فى سنة ١٤٤١ وإلى نهر السنغال والرأس الأخضر فى سنة ١٤٤٦ . وفى سنة ١٤٦٠ وهى السنة التى مات فيها الأمير هنرى وصلوا سيراليون .

وحتى هذا الوقت لم يكن ثمة أمل فى الوصول إلى أرض القس حنا بادى التحقيق ، فاختفى العامل الدينى من حركة الاستكشافات وحل محله عامل تجارى بحت الغرض منه الربح ، لاسيما وقد استفاد البرتغاليون من هذه الرحلات الطويلة أن تعودوا الرحلات البحرية ، كما كسبوا المران فى الحرب البحرية لاسيما ضد الزنوج . وأصبحت السفن البرتغالية على درجة كبيرة من التقدم فى الصناعة مما هيأ لهم مكاناً ممتازاً وسط البحريات القوية فى القارة الأوروبية . كما أصبح الملاح البرتغالى إلى جانب إتقانه الملاحة محارباً ممتازاً خصوصاً فى القارة الإفريقية .

وواصلت البرتغال سياستها الكشفية والاستعمارية تحت حكم جون الثانى الذى كان يرمى إلى إيجاد مملكة مسيحية فى غرب إفريقيا ليتخذها قاعدة يتوغل منها خلال القارة إلى الهند فوصلت سفن فرناندو جومز فى سنة ١٤٧٥ إلى ساحل غانا ، بل وعبرت خط الاستواء . وكان قد حصل على امتياز من الملك يبيح له احتكار التجارة فى هذه الأنحاء ، كما وصل الكابتن ديوجوكاو Diogo Cao أحد كبار الملاحين البرتغاليين إلى مصب الكونغو . ولم تكد تمضى أربع سنوات على ذلك حتى وصل برتلمو دياز إلى أقصى جنوب القارة وأطلق عليه اسم رأس العواصف مما كان سبباً فى بطء حركة الكشف إلى حين .

إلا أن فاسكودى جاما لم يلبث أن عاود الرحلة فوصل إلى نهاية القارة فى سنة ١٤٩٨ وأطلق عليها اسم رأس الرجاء الصالح . ودار حول القارة حتى وصل إلى الساحل الشرقى . وكان الملك جون الثانى يهدف من وراء تشجيع هذه الاستكشافات إلى هدفين هما العثور على القس حنا ، واكتشاف مواطن التوابل التى يبيعها الإيطاليون إلى الأسواق الأوروبية . وكان الفلفل يسترعى اهتمام الملك بنوع خاص ويسعى لإيجاد سوق رائجة للفلفل الذى حمله إليه رجاله من ساحل غانا ، والذى أرسل عينات منه إلى بروج Bruges وغيرها من مراكز التجارة الرئيسية ، ولكنه تبين أن ثمنها أقل من ثمن الفلفل الهندى ، فما زال حتى عرف السر فى ذلك وأصر على ضرورة الوصول إلى الهند

من أجل الحصول على هذه الأنواع الممتازة التي يجني منها التجار الإيطاليون أرباحاً تفوق حد الخيال . لاسيما وقد حصل من البابا على إذن يهب له جميع ما يكتشفه من الأرض ويحرمه على غير رعاياه ، كما أرسل إلى زميله الملك إدوار الرابع ملك إنجلترا ينبئه بما حصل عليه ويطلب منه إذاعة هذا النبأ على رعاياه كي يحرم عليهم الاتجاه إلى مياه غانا بسفنهم ، واستجاب الملك ادوارد لجميع هذه المطالب .

ولم يطق الملك جون صبر حتى يصل رجاله إلى أرض القس حنا بهذا أصر على أن يرسل إليها بعض رجاله . ووقع اختياره على ألفونسودى بايفا وبدرو دى كوفلهام وزودهما بالأوراق اللازمة كي يبرزاها إلى كل ملك مسيحي رجاء معاونتهما في رحلتهما ، كما زودهما بالماس اللازم لافتداء نفسيهما لو وقعا في أسر أحد الملوك المسلمين . وبعد رحلة طويلة طاف فيها كوفلهام بآسيا وجزيرة العرب وصل إلى أثيوبيا سنة ١٤٩٠ حيث سر الإمبراطور برؤيته وعرض عليه المناصب الكبيرة ترغيباً له في البقاء حتى إذا رفضها وأصر على العودة رفض الإمبراطور أن يمنحه إذناً بالخروج .

ورسا فاسكودى جاما بأسطوله عند مصب نهر أطلق عليه اسم « نهر الرحمة » لأنهم وجدوا هناك حاجتهم من لحوم وفاكهة كانت أنجع علاج لمن استبد به المرض من رجاله . وقضى فيه عشرين يوماً أبحر بعدها وفي الطريق أسروا هندياً اسمه دافان كان يعمل في تجارة التوابل فكان لهم خير معوان للوصول إلى ثغر موزمبيق في مارس سنة ١٤٩٨ حيث وجد أربع سفن موسوقة بالتوابل والفضة والحرير قادمة من الهند . ولكنهم تعجبوا حين شاهدوا سكان هذه المدن على غير ما ألفوا في شواطىء إفريقيا الغربية حيث السكان عراة الأجسام ولكنهم هنا يرتدون الملابس القطنية الملونة ويرتدي بعضهم الحرير وقد تدلت سيوفهم وخناجرهم من أحزمتهم العريضة . كما كان بالمدينة أيضاً بعض الأثيوبيين الذين خروا على وجوههم ساجدين حين شاهدوا الصليب مرسوماً على أشرعة السفينة فاغتبط دى جاما برؤيتهم وحادثهم وعرف منهم أن بلادهم قريبة والوصول إليها سهل بوساطة الجمال من طريق البر .

واتصل البرتغاليون بحاكم المدينة وأعلموه عن قوة البرتغال وعظمة سفنها وثروتها فعزم على صداقتهم، كما كتب إلى صهره حاكم ممباسا ليكون هو الآخر صديقاً لهم ويبذل لهم العون والمساعدة .

وأبحرت الحملة إلى مالندى حيث استقبلت استقبالاً كريماً ، إذ كان الدليل الهندى قد تكلم عنهم كلاماً طيباً مؤكداً لحاكمها أنهم مسالمون . كما استقبل رجال الحملة الحاكم استقبالاً ودياً كذلك وحصلوا منه على إذن بإقامة عمود يسجل وصول الحملة . ثم خرجت الحملة تقطع المحيط الكبير بإرشاد دليل آخر عربى قدمه لهم الحاكم، فسارت سفنهم ثلاثة وعشرين يوماً أخرى وصلوا فى نهايتها إلى قاليقوت حيث استقبلهم ملكها وقد تحلى بمجموعة منقطعة النظير من الجواهر والأحجار الكريمة . وكان جالساً فوق أريكة غطاؤها موشى بالذهب تحت حجلة من الحرير الملون وعليه ملاءة من قماش أبيض تنسدل من خاصرته إلى قدميه ولها أطراف مدببة شبكت فيها خواتم من الذهب مرصعة بالياقوت . وحول إحدى ذراعيه ثلاث أساور من الذهب مرصعة بالأحجار الكريمة وبالسوار الوسطى ماسة فى سمك الإبهام . وحول رقبته عقد من اللؤلؤ يلتف حولها ثلاث مرات ويتدلى إلى خاصرته . وكل لؤلؤة فى حجم البندقة وفيه زمردة فى حجم الفول . وأذناه مُحلاتان بكرات ذهبية وقد وقف وصيفان على جانبى الأريكة فى يد أحدهما ترس من الذهب مرصع بالجواهر وفى يد الآخر مبصقتان من ذهب .

ولكن على الرغم من هذا الاستقبال الودى توالت النكبات على البرتغاليين مما دفعهم إلى الحرب إلى مملكة هندية أخرى هى مملكة كنتور وكان ملكها قد عزم على حسن استقبالهم . فتبادلوا معه الهدايا وحمل الحملة بعض الهدايا إلى ملك البرتغال مع خطاب ودى كتبه على صفحة من الذهب .

وفى قاليقوت عرفت البعثة أن أغلى السلع ثمناً هى المسك والراوند ويأتى بعدهما القرنفل وخشب الصبر والصمغ ثم القرفة وجوزة الطيب ثم الفلفل وبخور اللبان . أما الجنزبيل فكان أرخص الجميع .

وأبحر دى جاما من الهند عائداً إلى البرتغال من الطريق نفسه فوصل إليها فى سبتمبر سنة ١٤٩٩، وهكذا عرفت البرتغال طريق التجارة الهندية بعد أن بذلت فى ذلك جهود وأموالاً ضخمة استمرت زهاء خمس وثمانين سنة .

ولقد عرف دى جاما خلال رحلته أن تجارة هذه الأنحاء فى أيدى التجار العرب وأنهم برغم مهارتهم فى هذه التجارة كمهارتهم فى الملاحة البحرية إلا أن سفنهم صغيرة لا تقاس بعظمة السفن البرتغالية كما أنهم لا يملكون وسائل الدفاع عن أنفسهم سواء من الأسلحة أو المؤن أو الرجال . بينما يملك البرتغاليون المدافع والرجال المدربين على الحرب . ومن ثم عزم البرتغاليون على أن يكونوا سادة التجارة الهندية بعد أن يطردوا عنها (أعداء دينهم) .

وكان طبعياً بعد ذلك أن يتنبه إلى خطر البرتغاليين من كانوا يملكون زمام هذه التجارة من قبل وهم المماليك والبنادقة لا سيما وقد بادأ ملك قاليقوت البرتغاليين بالعداء تحت تأثير التجار العرب، ونشبت بين الفريقين معركة هزم فيها ملك قاليقوت ومات دفاعاً عن بلده ، وكتب خليفته إلى السلطان الغورى يستنجد به فكتب هذا إلى البابا يطلب منه أن يأمر البرتغاليين بالانسحاب من المياه الهندية وإلا لجأ إلى تخريب الأماكن المقدسة بالقدس ، فلم يعبأ البابا بهذا التهديد ، ومن ثم أخذ السلطان الغورى فى الاستعداد للحرب .

ولكن كان هناك خطر آخر يهدد مصر والسلطان الغورى وهو خطر الأتراك العثمانيين الذين بدءوا يستعدون لغزو الشرق . ولذا كانت الظروف السيئة تحيط بأعداء البرتغال فى الوقت الذى عزم فيه هؤلاء على كسب النصر بأى ثمن . فعين فرنسسكو الميدا قائداً للأسطول البرتغالى ونائب ملك للأملاك الهندية مزوداً بحرية العمل بمختلف الوسائل من أجل توطيد سلطة البرتغال وكان الميدا هذا يعتقد أن مستقبل دولته قائم على البحار . وكان هدفه يرمى إلى احتكار التجارة والسيطرة التجارية أكثر من الحصول على مستعمرات ، بل كان يعتقد أن مجرد حصول البرتغال على أملاك أو مستعمرات

أكثر مما تحتم عليها طاقتها التجارية تنذير بضعفها . ولذا كان همه موجهاً إلى القضاء لا على العرب بسفنهم الصغيرة وقلة وسائل دفاعهم بل على سلطان المماليك الذى يملك الأساطيل القوية لا سيما فى البحر الأحمر والأتراك الذين قد يهبون لنجدة إخوانهم فى الدين ، لا سيما وقد احتلوا فارس وأطلوا على الخليج الفارسى . ولذا عزم أولاً على تخريب القواعد العربية والإسلامية فى شرق إفريقيا والتى قد يلجأ إليها الأسطول المصرى . فبدأ الميدا بالهجوم على كلوة وكانت مدينة عربية زاهرة آمنة فاستولى عليها بعد قتال عنيف فى الشوارع والطرقات وداخل المنازل وفوق سطوحها. وبعد أن شبع البرتغاليون سلباً ونهباً وذبحاً وتقتيلاً نقلوا إلى السفن كل نفيس فى المدينة من ذهب وفضة وعاج وحرير وأفاويه وأشعلوا النار فى المدينة وتركوها حفرة من الجحيم .

ومجىء التجار العرب إلى شرق إفريقيا قديم موغل فى القدم ، فقد قدموا إليها منذ أوائل العصر المسيحى لاسيما حين بدأ الضعف يدب فى دولة الروم ، وازدادت هجرة المسلمين إليها بعد الإسلام حين أخذ النزاع بين أحزاب المسلمين يتخذ طابع الحروب المخربة . فجاءها بعض الأمويين أيام عبد الملك بن مروان واتخذوا موطناً لهم فى منطقة« لامو » حيث عاشوا فى أمان بعيداً عن أيدى أعدائهم . وجاء فى (كتاب الزنوج) أن جماعات جاءت من مصر وأخرى جاءت من عمان .

وكان هؤلاء الأمويون أول من أنشأ هذه (المدن الحكومية) التى كان لكل منها استقلالها فى إدارة شئونها وتجارتها ولكنها دخلت فى حلف تؤلفه طبقة أرستقراطية كان لها التوجيه السياسى الخارجى واتخذت زعامة هذا الحلف مدينة مقديشو مركزاً لها ، وامتد سلطان هذه المدن إلى الداخل على أعماق تفاوتت بمقدرة كل منها . واتخذ حكام بعض هذه الدول لقب سلطان .

وفى القرن العاشر الميلادى جاء من إقليم الحسا الإخوة السبعة وهاجموا هذه المدن ووحدوها تحت زعامتهم ، وقامت بعدهم دولة الزنج التى عاشت

وقامت بينها وبين سلاطين أثيوبيا المسلمين علاقات من الود أساسها التجارة . ثم عادت هذه المدن إلى الانفصال وقامت كل واحدة ترعى شئون نفسها مع قيام علاقات من الود بين سلاطينها . حتى جاءهم البرتغاليون فى أواخر القرن الخامس عشر .

ثم سار الميدا إلى موزمبيق وهى مدينة عربية أخرى ففعل فيها مثل ما فعل بكلوه . وفى سنة ١٥٠٩ تسلم البوكيرك لواء القيادة من الميدا فتابع خطة سلفه . وكانت استعدادات المصريين — بالاتفاق مع حلفائهم البنادقة — قد تمت وخرج الأسطولان المتحالفان لملاقاة البرتغاليين فدارت الموقعة فى ديو بالقرب من ساحل الهند الغربى . فدارت الدائرة على الأسطولين المصرى والبندقى فى سنة ١٥٠٩ فكانت الموقعة الفاصلة التى كتبت السيادة للأسطول البرتغالى بفضل سفنها الضخمة المزودة بالسلاح والقادرة على نقل جندها المدربين إلى أى مكان يشاءون دون أن يجدوا لهم منافساً يقف فى وجههم . إذ لم يمر على هذا الانتصار البحرى سنتان حتى كانت أسواق القاهرة والإسكندرية قد أقفرت من التجارة الهندية وفقدت مصر كل ما كان يدخل إلى خزائنها من مكوس هذه التجارة الضخمة ؛ مما دفع إلى فرض الضرائب الباهظة على الأهالى الذين اشتد سخطهم على حين كانت البلاد فى حاجة إلى مزيد من الجهد والمال لصد الأتراك العثمانيين الزاحفين ، فلا غرابة إذا سقطت البلاد فريسة لهم ولم تمض تسع سنوات على هزيمة الأسطول فى ديو .

وكأن هذا الانتصار قد فتح شهية البرتغال فدخل أسطول البرتغال إلى صافى واحتلها كما احتل ازيمور فى سنة ١٥١٣ بل تقدمت فصيلة إلى أبواب مراكش فى سنة ١٥١٥ وكان لهم فى الطريق إليها مراكز تبادلها المحاربون أكثر من مرة ولم تأت سنة ١٥٢٠ حتى كان البرتغاليون قد سيطروا على الساحل المراكشى المطل على المحيط حتى جبل طارق وشيدت الحصون وخرجت منها الغارات من وقت لآخر ونجحت هذه الغارات فى احتلال طنجة .

ولكنهم لم يلبثوا أن وجهوا اهتمامهم إلى الهند فقل اهتمامهم بالحقل الإفريقى وأخلوا مدن طنجةوسبته ومزاجان، كما كانت هزيمتهم فى موقعة القصر الكبير فى سنة ١٥٧٨ هى التى خلصت مراكش نهائياً من كل سيادة أجنبية :

وأخذت البرتغال بعد ذلك فى رسم سياستها الاستعمارية التى ترمى إلى السيطرة على الهند وكل ما فى الطريق إلى الهند. ونحن وإن كنا لا يعنينا كثيراً ما بذلته البرتغال من الجهود خارج قارة إفريقيا فإننا سنوجه دراستنا إلى ما تم من المشاريع البرتغالية فى القارة وإلى المحاولات التى بذلتها من أجل تحقيق أهدافها .

وحتى سنة ١٥٥٠ كان جهد البرتغاليين متجهاً إلى المنطقة الممتدة بين الرأس الأبيض والكمرون ، ففى سنة ١٤٨٠ وصل الملاحون البرتغاليون إلى رأس القديسة كاترين . وربما كانوا قد اتصلوا بسكان جزيرة القديس توما (ساو توما) وادعى ملك البرتغال ملكية منطقة تمتد إلى ألفى ميل أطلق عليها البرتغاليون آنئذ اسم ساحل غانا . ولم يسمحوا لأية قوة أجنبية بمنافستهم فى المنطقة التى ادعوا ملكيتها بحكم سبقهم إليها . ولما كانت المنطقة أوسع من أن يغمروها بنشاطهم بالإضافة إلى ضعف طاقة البرتغال الاقتصادية وسوء الأحوال الصحية فى منطقة لم يعتادوا مناخها الحار الرطب، فقد اقتصر هذا النشاط أولاً على إقامة سلسلة من الحصون ، ولم يتسن للعالم أن يعرف شيئاً كثيراً عن هذا النشاط إلا فى العصور الحديثة حين نشر البرتغاليون وثائقهم القديمة ، وما زال هناك شك كبير فى أن يكون للبرتغاليين فى هذه الأيام أى أثر ثقافى على السكان إذا قورن بنشاط غيرهم من الدول الأوروبية التى باشرت نشاطها هناك حتى القرن التاسع عشر كما فعل البرتغاليون . فقد كان جهد البرتغاليين — ما دام لا يعنيهم التملك قدر ما تعنيهم التجارة — محصوراً فى الحصون والوكالات التجارية التى أقاموها . ولابد أن البرتغاليين حاولوا أن يمدوا سلطتهم خارج هذه الحصون بإقامة نوع من العلاقات الدبلوماسية والتجارية بينهم وبين الزعماء الإفريقيين :

كما حاولوا التبشير بالمسيحية . فلا شك أن هذا الجهد تناسب تناسباً طردياً مع قوة الحامية التى عاشت فى الحصن المجاور وعكسياً مع قوة القبائل الإفريقية التى قصدوها . وقد بذلت بعض الجهود من أجل توطين جماعات مدنية على بعض نقط على الساحل ، ولكن هذه المحاولات لم يكن لها أى نصيب من النجاح ، فموّن مثل هذه الجماعات والدفاع عنهم يقتضى جهداً لم تكن البرتغال بمستطيعة بذله بسهولة . لاسيما وهى تتوخى سرعة الأرباح المالية أكثر من أى شىء آخر ، فقنعت باحتكار التجارة مع هذه القبائل الإفريقية لما يقتضيه ذلك من قلة الكلفة لذا بعثت البرتغال الأقمشة والزجاج والمعادن لتستبدل بها الذهب والرقيق والصمغ والعاج ، وكانت أكبر هذه الحصون فى Arguim, Sao Tomé, Sao Jorge da Mina, Santiago

وكانت الأولى أقلها أهمية ، هى جزيرة صغيرة تواجه الرأس الأبيض ، وقد انتعشت تجارتها خلال خمس وسبعين سنة أعقبت إنشاء الحصن والوكالة التجارية وقد أنشئا فى منتصف القرن الخامس عشر . ومن أرجويم وصل البرتغاليون بنجاح إلى السودان الغربى فقد حاولوا منذ اللحظة الأولى الوصول إلى مدينة تمبكتو التى كانت قصصهم تتناولها بكثير من الغموض وتنظر إليها كمركز تجارة الذهب ، ولكنها لم تحقق ما تعلق بها من آمال إذ انتهى مابذل فيها من جهود إلى أن تصبح مركزاً لتجارة ذهب آخر هو الذهب الأسود . فكانت مهمتها تنحصر فى إرسال ألف رقيق كل سنة إلى البرتغال أو إلى ساو جورج دى مينا . وبانتعاش تجارة المحيط الأطلسى لم تعد أرجويم بقادرة على مَوْن نفسها فاضمحلت .

ومنطقة أخرى من مناطق الاستثمار البرتغالى هى جزائر الرأس الأخضر وما يواجهها من شاطىء إفريقى بين السنغال وسيراليون ، وهى المعروفة حالياً بغينيا البرتغالية وقد قدر لها أن تنمو وتنتعش فى ظل اليد البرتغالية . وشهدت سنتياجو المحاولة الأولى للحكومة البرتغالية من أجل محاولة الاستيطان . فقد قدمها جنويون وأسبانيون وبرتغاليون وانضم إليهم بعض الإفريقيين الذين حملوا إليها من القارة من أجل العمل فى زراعة أرضها . وشهدت أرض هذه الجزيرة أول اختلاط بين هذه الأجناس البيض

والأجناس الإفريقية . ونسبة الاختلاط لم تكن معروفة بتأكيد ولكن لا شك أن نصيب الدم الإفريقى كان أكبر . وقد أثبت إحصاء سنة ١٩٥٠ أن ٧٠ ٪ من سكان هذه الجزر من الخلاسيين . ومن بين هؤلاء السكان اختار سالازار مجموعة الموظفين الذين أقامهم لتنظيم أمورها . كما اتخذهم أنموذجاً لسياسة البرتغال (الناجحة) من أجل إقامة مجتمع غير عنصرى .

ومن سنتياجو — التى أصبحت مركز التجارة فى غينيا العليا — قفز المستوطنون والتجار إلى الشاطىء الإفريقى من أجل إنشاء مراكز جديدة للاتجار أو للإقامة بين القبائل الوطنية . ولكن هذه الطوائف المبكرة لم تلبث أن أعقبتها جماعات من المخاطرين الذين أدت وسائلهم غير المشروعة إلى اضطراب الأحوال وعدم انتظام التجارة بين سنتياجو والشاطىء . ولم يلبث أن أقام المستوطنون وهؤلاء المخاطرون مجموعة من الجيوب البيضاء على طول الشاطىء جنوبى الرأس الأخضر ، وبعض هذه الجيوب مثل Bissau, Cacheu تاريخ متصل حتى وقتنا الحاضر .

وخرجت من سنتياجو جماعات من المبشرين تحاول التوغل فى الداخل . وفى أعقابهم فعل التجار على حين حاول فى رسل الملك الوصول إلى تمبكتو . وكانوا قد عرفوا بعض أخبارها محوطة بكثير من الغموض من كتابات البكرى والإدريسى . إلا أن السهول الساحلية ذات المناخ الحار حالت دون وصولهم .

ولم تكن سياسة البرتغاليين فى غينيا العليا ترمى إلى أكثر من إقامة علاقات تجارية مع الزعماء الذين يقطنون فى الداخل . وحين توقف النزاع المسلح أينعت التجارة وانتعشت ، وملك التجار البرتغاليون أو أنصاف البرتغاليين حرية التنقل فى نهرى السنغال وغمبيا ، وغالباً ما كانوا يتزوجون من الأهالى ويستقرون بينهم ، فانقسمت بلاد غينيا إلى جملة مناطق تجارية يحتكر تجارتها تجار أو متعهدون . وأصبحت البرتغالية هى اللغة السائدة فى غينيا العليا . بل إنها ظلت سائدة لمدد كبيرة فى مناطق عدة حتى بعد ضياع النفوذ البرتغالى . ولم يكن نشاط البرتغاليين فى

غينيا الأسفلى واسعاً كما فى غينيا العليا ولكنه كان أظهر ، فعلى ساحل Mina أنشأ البرتغاليون فى سنة ١٤٨٢ حصن ساوجورج دى مينا وهو الذى كان أحد حصنين (وكان الآخر هو سان ميشيل) يكونان أكبر منشأتين برتغاليتين على المحيط الأطلسى . فعلى طول ساحل الذهب لم يكن التجار البرتغاليون يملكون حرية التنقل أو الأمان فى المناطق الداخلية . فكان أن لجئوا إلى ماهدتهم إليه قريحتهم وماملكت أيديهم من مختلف أنواع التهديد والقوة ولكنها أخفقت . فلجئوا إلى التآمر والرشوة . كما حصنت المراكز التجارية التى أنشئت سواء شمال أو جنوب ساوجورج وأصبح التنقل بين هذه المراكز لا يتم إلا بحراً ، أو فى جماعات مسلحة . وكان ساوجورج المركز الإدارى لجميع المنطقة ، فعاش فيها الحاكم والموظ وكان عملهم ينحصر فى نشر الأمن والمحافظة على شرعية العمليات التجارية وقانونيتها .

وبرغم أن المقاومة الإفريقية جعلت مركز البرتغاليين فى ساحل الذهب صعباً ، بل محفوفاً بالمخاطر ، فإن التجارة البرتغالية كانت فى هذا الجزء أكثر أجزاء ساحل غانا ثروة . فقد قدر الذهب الذى كان يرسل إلى البرتغال سنوياً بما يزيد على ١٠٠ ألف جنيه . وكان الرقيق يرسل من ارجويم وغيرها من الموانى الشمالية ومن ساو توما وبنين إلى ساوجورج ليستبدل به الأقمشة والمعادن والأحجار الكريمة . ونادراً ما كان البرتغاليون يستطيعون الوصول إلى المصادر الأصلية للتجارة فقد كانوا معزولين عن مناطق التعدين فى اشانتى فقنعوا بما يصلهم من طريق الوسطاء الإفريقيين . وفى ساوتوما نمت جالية برتغالية إفريقية . وحتى فى هذا الجو لم يستطع البرتغاليون أن يكسبوا أى أثر ثقافى على الرغم من اعتناق عدد كبير من الإفريقيين للمسيحية .

وإلى الجنوب من ساو جورج دى مينا سيطرت جزيرة ساوتوما على النشاط البرتغالى جنوبى خط الاستواء . ولعل تاريخ ساو توما خير دليل على نجاح أو إخفاق الاستعمار البرتغالى فى إفريقيا . بل إن هناك اقتراحاً نصف جدى بالمحافظة على هذه الجزيرة كمتحف حى للاستعمار فقد

وطنت هناك شركة فى القرن الخامس عشر بعضاً من اليهود والتجار والموظفين والمنفيين والرقيق وسرعان ما نمت الجزيرة وأصبحت مستودعاً له شأنه فى تجارة الرقيق بين غينيا والكونغو من ناحية ، والدنيا الجديدة من ناحية أخرى ، كما أصبحت مركزاً له أهميته فى إنتاج السكر .

ومن ساوتوما أقام البرتغاليون مركزاً تجارياً فى جواتو Gwato فى إقليم بنين Benin ليتعامل أولاً فى الفلفل ثم فى الرقيق . فبين سنتى ١٤٩٠ و١٥٢٠ عندما هجر المكتب التجارى فى جواتو تمتع البرتغاليون بنجاح ملحوظ فى دائرة العلاقات الدبلوماسية مع ملوك بنين . فقد نشط المبشرون ، واتجه فريق من الأهالى إلى تعلم اللغة البرتغالية قراءة وكتابة ، وساد النفوذ البرتغالى خلال القرن السادس عشر فى غرب إفريقيا على الرغم من المنافسة التجارية حين قدم بعض الأوروبيين محاولين اقتحام هذا الميدان الجديد . إذ أن التنافس لم يكن قد وصل إلى الحد الذى يهدد المصالح البرتغالية . ولذا استمرت هذه المصالح فى انتعاشها وإن لم تلق رعاية من التاج البرتغالى،إذ جدت أمور فى ميادين أخرى جعلت ميدان غينيا ثانوياً :

ولم تلبث الأملاك الأمريكية أن ألحت فى طلب العمال . ومن ثم أصبح الرقيق المادة الأساسية الأولى فى القرون التالية . حين حصل المقاولون البرتغاليون على عقود مع الأسبان تبيح لهم توريد أعداد من الرقيق تراوحت بين ٥٠ ألفاً وثمانمائة ألف سنوياً إلى المزارع الأسبانية ومزارع القصب البرتغالية فى البرازيل :

وازداد الطلب مما أدى إلى كسر الاحتكار البرتغالى فى التجارة فى القرن السابع عشر إذ تألفت شركة الهند الشرقية الهولندية وأخذت تباشر نوعاً من النشاط فى نقل التجارة البرتغالية أولاً . ولكن لم تلبث هذه الشركة أن استولت على ساحل الذهب فى سنة ١٦٤٢ كما قدمت الشركات الفرنسية والبريطانية فى سنة ١٦٦٠ ورسمت مع الشركة الهولندية صراعاً مثلثاً من أجل الاتجار فى غرب إفريقيا . ودبرت البرتغال أن تحتفظ بجزيرة ساوتوما وأماكن أخر كمناطق معزولة . فاحتفظت بالرأس الأخضر

وغينيا البرتغالية ونجحت فى مقاومة ما وقع عليها من الضغط من الشمال حيث كان الفرنسيون قد استقروا وعملوا على السيطرة على التجارة فى حوض السنغال أو من الجنوب حيث كان البريطانيون قد استقروا أيضاً وحوّلوا على السيطرة على تجارة جمبيا،ومن ثم أصبحت أنجولا مركز تجارة الرقيق البرتغالى إذ كانت البرازيل حتّى سنة ١٧٠٠ تطلب قرابة عشرة آلاف من الرقيق كل عام . وهو عدد لم تستطع أنجولا القيام بتوريده ما دامت تقوم بتوريد الرقيق إلى أجزاء أخرى من أمريكا ، فأسس البرتغاليون نقطة أخرى لتجارة الرقيق فى داهومى وغينيا البرتغالية التى دخلت فى طور جديد من (النجاح والانتعاش) ؛ففى منتصف القرن الثامن عشر تأسست شركتا بارا الأكبر Gras-Para ومارانهاو Maranhao اللتان سيطر عليهما الدكتاتور بومبال Pombal وأخذ على عاتقه تحويل بيزاو Bissau إلى مركز هام للرقيق . وفى إحدى الفترات فاقت غينيا أنجولا فى عدد ما ترسله من الرقيق إلى البرازيل . وفى نهاية القرن كانت غينيا قد كُنستْ من سكانها وورثتها فى تجارتها كل من أنجولا وموزمبيق . وليس أدل على شناعة ما فعله البرتغاليون فى غرب إفريقيا من أن عدد العبيد الإفريقيين كان فى البرتغال فى نهاية الربع الأول من القرن السادس عشر يفوق عدد المواطنين البرتغاليين ، وهكذا صار الكشف نهباً وسلباً والنهب صار استرقاقاً جماعياً .

ووصل البرتغاليون إلى الكونغو . وشهد سكانه سفناً لم يكونوا قد رأوا مثلها من قبل إذ كانت أكبر حجماً من أية سفينة وقعت عليها أنظارهم وعلى قلوعها رسم صليب كبير وهبط منها رجال يحملون أسلحة غير معروفة ويرتدون زياً غير معروف ويتحدثون لغة غير معروفة .

ولم يلبث ديو جوكاو أن بعث برسله إلى مقر الملك فى مايانزا كونغو وهى على مسيرة أيام من الداخل . وكان هؤلاء الرسل أربعة من رهبان الفرنسسكان حملوا التحيات الأخوية من ملك البرتغال إلى ملك الكونغو كما حملوا إليه الهدايا الملكية .

وعاد ديو إليهم فى العام التالى ولم يجد أحداً عند مصب النهر . فاستولى

على رهائن من بين سكان ضفة النهر وحملهم معه إلى لشبونة حيث قدموا إلى الملك فأثاروا شهيته لإرسال مزيد من الحملات .

وعاد كاو مرة أخرى إلى النهر عام ١٤٨٧ ومعه الرهائن التى أخذها وأرسلهم إلى مقر الملك وهم يرتدون الملابس البرتغالية وكان أن تسلم كاو دعوة لزيارة البلاط الملكى . وتمت هذه الزيارة بين مظاهر الترحيب والسرور حيث وجد كاو المبشرين الذين سبق أن تركهم فى حالة من السعادة تماثل حالة الرهائن العائدين وتبودلت الوعود وقد تعهد ملك البرتغال أن يعامل أخاه الملكى عاهل الكونغو بالاحترام والإعزاز اللائقين بالملوك .

وكانت البلاد بلاد سلام إلى حد ما، عاش فيها الناس فى رغد ، وكان الملوك ينتمون إلى طبقة صانعى الحديد كما عرفوا منافع النحاس . وخلدت فنونهم فى النقش الدقيق على الخشب والعاج وفى نسج سعف النخيل وفى الموسيقى والرقص . وكانت هذه الفنون كلها جزءاً من الحياة اليومية .

وكانت ديانتهم مصوغة فى قالب واضح بالنسبة للمجتمع القبلى الذى يحيونه . فقد سلموا بوجود إله أعلى . وقوانينهم متعددة وكاملة من الناحية الاجتماعية تقوم على تأكيد الخير للمجموع على حساب مصلحة الفرد . وكانت مكافآتهم وجزاءاتهم محددة واضحة مفهومة من الجميع .

وكان ملك الكونغو على رأس هذا النظام وهو نصف كاهن نصف ملك ولكنه رأى فى قدوم الأوروبيين إلى بلاده بركة سماوية لأنهم يحملون فنوناً جديدة من المعرفة .

ولكن لم يلبث البرتغاليون أن ركزوا اهتمامهم فى جمع الرقيق ولم يتحولوا إلى العاج والفضة والنحاس إلا فيما بعد . ولكن هذه المعادن لم تكن وفيرة فظلت تجارة الرقيق تجارتهم الرئيسية وكانت مجزية كل الجزاء . فقد كان الطلب على الرقيق لا ينتهى من أجل العمل فى المناجم والمزارع فى جزر الهند الغربية وأمريكا ، وكان الملك إيمانويل يصدر تعليماته إلى رجاله الذاهبين إلى هناك (برغم أن الهدف الرئيسى هو خدمة الله ، فاشرحوا لملك الكونغو ما يجب عليه أن يقوم به . وهو أن يملأ سفننا بالعبيد والنحاس والعاج) .

وظل العاهل الإفريقى – الذى تقبل المسيحية وأمر شعبه باعتناقها وتسمى باسم ألفونسو – يناضل ليتفهم بخل الأوروبيين وليضمن تحقيق العهود الأوروبية ، وليثير عطف وصداقة أولئك الذين وضع فيهم ثقته ولكنه قوبل بالخيانة والغش والخداع . فقد قبل طلب الرقيق ولكنه عاد وندم بعد أن رأى الفرق بين الاسترقاق المنزلى كما عهده هو وهذا الاسترقاق الأوروبى الحديث،ولكنه فى نفس الوقت وضع ثقته فى المبشرين وراح يطلب المزيد منهم . بل إنه أخذ يرسل أهله إلى البرتغال ليفهموا هذا الدين الجديد ولكنهم ضلوا الطريق وكانت نهايتهم الاسترقاق فى جزيرة ساوتوما .

وبرغم هذه الثقة ، وبرغم الكنيسة التى بناها فى عاصمته ، وبرغم تغيير اسم العاصمة إلى ساوسلفادور تيمناً بهذا القديس الذى سميت الكنيسة باسمه ، فإن المبشرين لم يلبثوا أن دخلوا فى سلسلة من المؤامرات لأنهم لم يعودوا يفكرون إلا فى الثروة التى يستطيعون جمعها ، حتى إذا رفع الملك شكاية إلى زميله ملك البرتغال أصم هذا أذنيه عن كل نداء .

ونجح الملك فى سنة ١٥١٨ فى أن يجعل ابنه يرسم أسقفاً على مدينته ويتخطى ملك البرتغال ليبعث بالنداءات إلى البابا فلا تعنى نداءاته شيئاً . فيطرد البرتغاليين من أملاكه . ثم يضطر إلى السماح لهم بالعودة . وفى سنة ١٥٣٩ يلتمس العون مرة أخرى من البرتغاليين فيحاول إرسال بعثة إلى روما وكتب إليه البابا بول الثالث بأن الفاتيكان سيؤيد رغباته الصالحة . ولكنه لا يستطيع أن يرسل البعثة إلا إذا كانت لديه سفينة والبرتغاليون يأبون عليه هذه السفينة . وأخيراً يجد الفونسو مكاناً لابنه على ظهر سفينة ذاهبة إلى روما فما تكاد هذه السفينة تصل إلى ساوتوما حتى يرد إليه ابنه لأن البرتغال ترفض أن يشاركها احتكار الاتصال بسكان الكونغو أحد حتى ولو كان البابا نفسه .

ولم يلبث أن تحول احتكار البرتغال للكونغو إلى غزو بعد أن نجحوا فى فرض سيادتهم على الكونغو بعد وفاة ملكها الفارز التاسع فى الجزء الأخير من القرن السابع عشر بعد أن كانت سلطتهم محصورة فقط فى حصن لواندة الذى أقيم فى سنة ١٥٧٦ وحصن بنجويلا الذى أقيم فى سنة ١٦١٧ .

وضعفت البرتغال عن أن تمارس أى نفوذ على هذا الجزء ومع ذلك ظلت طوائف تجار الرقيق تجوب البلاد لتجمع الأعداد الوفيرة منهم ينقلونها إلى الساحل حيث يشتريهم الأوروبيون . هذا فى الوقت الذى كان فيه ملوك الكونغو يتوارثون العرش وفقاً لنظامهم الخاص . والبرتغال دائمة الاتصال بهم تمنحهم الألقاب البرتغالية مثل الدوق والكونت والماركيز مع إصرار ملك البرتغال على اعتبار اللغة البرتغالية لغة رسمية لهذه البلاد البعيدة . كل ذلك دون أن يكون هناك أى أثر ثقافى يدل على ما للبرتغال من مكانة تدعيها وذلك بسبب الفساد السياسى الذى نشره البرتغاليون حتى لم يستطيعوا أن يكونوا لهم طبقة من الأصدقاء مهما كانت مكانتها . إذ لم تلبث العلاقة بين البرتغال والكونغو أن وهنت فلم يعش فى الكونغو أكثر من مائتى برتغالى اختلطوا بالوطنيات وأصبح أولادهم إما موظفين أو ممثلين لتجار الرقيق أو شغلوا بعض الوظائف الكهنوتية الصغرى . فعقب موت الفونسو فى سنة ١٥٤٠ حدث صراع عنيف بين ابنيه بدرو وديوجو وأصبح الأول ملكاً يسنده الأوروبيون . فقاد الآخر ثورة عارمة يعضده أنصار القديم انتهت بهرب بدرو وجلوس ديوجو على العرش ولكنه ظل فى مخبئه حتى وفاته عام ١٥٦٦ . وإذا كانت البعثات التبشيرية قد نجحت فى تحويل بعضهم إلى المسيحية فقد كانت مسيحية شكلية بحتة قرنت بالاعتقاد فى الأرواح، حتى لقد كتب العالم أيهل يقول : (إن مملكة الكونغو تعرضت لنفوذ الإرساليات المسيحية والثقافة الأوروبية لأكثر من مائتى سنة دون انقطاع ولكن حينما يبحث المرء عن نتائج كل هذا الجهد لا يرى أنه أنتج أى تقدم أخلاقى أو مادى للزنوج) .

ولم تأت نهاية القرن السادس عشر حتى حلت أنجولا مكان الكونغو فى الأهمية . أصبحت السياسة البرتغالية الاستعمارية لا تعنى بأكثر من التبشير بالمسيحية بين الوثنيين ، وكانت سلطة الملك الإفريقى تمتد إلى البيض الذين يقيمون فى مملكته . وتعتبر سنة ١٥٧٦ بدء هذا الاهتمام حين عين عليها Paulo Dias Novais فاتجهت السياسة البرتغالية إلى فرض السلطة على الإفريقيين من طريق الزعماء وحكمهم حكماً مباشراً وذلك

لعدم وجود ملك قوى كما هو الحال فى الكونغو أو مونوموتابا فى الشرق . وتشمل الثلاثين سنة الأولى من حكم أنجولا (١٥٥٠–١٥٨٠) سلسلة من الحروب الصغيرة من أجل اصطياد الرقيق لإرساله إلى البرازيل . وكان نظام الهبات Donatarias هو التجربة التى أجريت فى أنجولا خلال القرن السادس عشر ، وهو مستمد من النظام الإقطاعى البرتغالى الذى كان سائداً فى العصور الوسطى ، حين كان الملك خلال حملاته الحربية على العرب يعطى حق السيادة على قسم استولى عليه حديثاً إلى أحد اللوردات المنتصرين وقد أدخل الأمير هنرى هذا النظام فى ماديرا خلال القرن الخامس عشر من أجل استعمارها . وكان المهدَى إليه يتحمل مسئولية الدفاع عن هذا الجزء ويقوم بنفقاته وذلك مقابل ما يكون له من حق مباشرة سلطات إدارية ومالية . وكان الملك فى العادة يحتفظ بحق احتكار التجارة فى بعض السلع وليس من الضرورى أن تكون هذه الهبة وراثية ، بل عند وفاة المعطى له أو عدم قيامه بالشروط تعود الهبة إلى الدولة تديرها عن طريق موظف عسكرى تعينه الدولة هو Captain General لإدارتها .

وعندما قدم باولو دياز إلى هذه المنطقة منحه الملك لقب Captain General وكانت منطقة نفوذه ٣٥ عقدة من الشاطىء جنوب Guane على أن يتوغل فى الداخل إلى أقصى ما يستطيع أن يملك . وكانت حقوقه وراثية وله حق تقسيمها على أن تزرع أو تحصن لمصلحة التاج . كما كان له ثلث دخل المنطقة بالإضافة إلى حق احتكار الملح وحق تصدير ثمانية وأربعين رقيقاً كل عام دون ضريبة مقابل أن يقوم بتموين أسطول صغير يقوم باكتشاف المنطقة حتى رأس الرجاء الصالح وأن يستقدم إلى أنجولا مائة أسرة من الفلاحين ويعطيهم البذور لمدة ست سنين وأن يبنى ثلاثة حصون بين داندى وكوانزا وثلاث كنائس يستقدم لأجلها ثلاثة من القسس .

وكان التضارب بين المنافع الشخصية وسياسة التاج هو أكثر ما سبب اضطراب السلطة والهدف فى أنجولا مما كان سبباً فى تأخر المستعمرة مدة الثلاثة القرون التالية فكانت القبائل الإفريقية دائماً فى حالة تحفز لمقاومة التدخل البرتغالى .

وفى سنة ١٦٤١ حاول أسطول هولندى،مكون من إحدى وعشرين سفينة،الاستيلاء على لواندة ودخلوا الميناء فعلا واستولوا على المدينة . وقدم إليها أسطول آخر فى ديسمبر من نفس السنة واستولى على المدينة برغم دفاع الأهالى . وحاول الحاكم التعرض لهم فى سنة ١٦٤٣ ولكنه أسر وهزم وأسر معه مائتان من قوته . ولم تكن البرتغال آنئذ — بسبب حربها مع أسبانيا — قادرة على الدفاع عن أملاكها . فقدمت حملة برازيلية فى سنة ١٦٤٥ — لأن ضياع أنجولا كان معناه ضياع ما يرد منها من رقيق — ولكنها هزمت حين نزلت إلى الأرض فقدمت حملة أخرى وهزمت الهولنديين وحلفاءهم من الوطنيين ولكنها لم تستطع إخراجهم . وفى سنة ١٦٤٧ قدمت حملة ثالثة من البرازيل بقيادة سلفادور كوريا وقدم له التاج خمس سفن تحمل جنوداً فقامت الحملة — مكونة من خمس عشرة سفينة — تحمل ألفاً وخمسمائة جندى، فأبدى الهولنديون استعدادهم لتسليم المدينة بغير سبب واضح فانسحبوا ومعهم رقيقهم على نفقة البرتغاليين .

ولم يكن الهولنديون — فى أول أمرهم — بعد أن استقلوا عن أسبانيا أيام فيليب الثانى — أكثر من نقلة التجارة الهندية يعاونون البرتغاليين فى توزيع التجارة الهولندية على أسواق أوروبا . فكانت مراكبهم تقصد لشبونه لاستبضاع التجارة وتوزيعها . ولكن الملك فيليب منعهم من ذلك تأديباً لهم على ثورتهم . فأخذوا يتطلعون إلى خوض البحار والارتحال بأنفسهم إلى الشواطئ الهندية والأمريكية . ولم يكن هذا هيناً فالطريق إلى الهند لم يكن معروفاً لغير البرتغاليين الذين كتموا وصفها وجعلوها سراً خفياً .

ولكن منذ عودة لنشوتن الهولندى من الهند ونشره وصفاً لتجارة الهند والملاحة فى المحيط الهندى أخذ الهولنديون يتجهون إلى هذه البحار ولم ينته القرن السادس عشر حتى كانوا قد عرفوا الطريق حول رأس الرجاء الصالح وباشروا بأنفسهم التجارة على الشواطئ الهندية لا سيما بعد أن حطم الإنجليز أسطول الأرمادا الأسبانى فى جبل طارق فى سنة ١٦٠٧ .

وأسس الهولنديون الشركات التجارية منذ سنة ١٥٩٤ ولكن لم تمض مدة طويلة حتى تكتلت هذه الشركات الصغيرة فى شركة واحدة هى

شركة الهند الشرقية الهولندية فى سنة ١٦٠٩ من أجل مقاومة خطر القرصان ولأجل مباشرة المحافظة على حقوق التجار إذ لم يكن هناك قناصل يحافظون على حقوقهم . وكانت الشركات الصغيرة أعجز من أن تفعل ذلك ، وكان لهذه الشركة مجلس إدارة ينظر فى الشئون العامة للشركة وإبرام المعاهدات وإقامة الحصون لحماية التجارة وكانت الحكومة تشرف على إدارتها ولم تكن الشركة أو الحكومة طامعة فى الاستيلاء على البلاد التى تحصل منها على التجارة ، بل كانت تبذل الجهد لاسترضاء الأمراء ومصادقتهم كما لم يهدفوا إلى مآرب دينية كالبرتغال .

وفى سبيل تجارة الملايو التى أسس بها الهولنديون محطتهم البحرية الكبرى ، أخذوا فى تأمين الطريق إليها فاستولوا على سيلان ، كما اتخذوا لهم محطة تجارية فى بندر عباس على الخليج الفارسى . ونزلوا فى مخا فى سنة ١٦١٠ كما نزلوا فى رأس الرجاء الصالح سنة ١٦٥٢ فكان ذلك بدء نزولهم فى إفريقيا . إذ أرسلوا جان فان ريبيك على رأس جماعة من المخاطرين للاستقرار هناك ولم تزد المساحة التى استقروا فيها على بضعة أميال مربعة حول مدينة كيب تاون الحالية ولم يلبثوا أن وسعوا رقعتهم بمن توالى عليهم من مواطنيهم ومن بعض الألمان بعد معارك دامية مع السكان الوطنيين كانت تنتهى فى العادة بدفعهم إلى الوراء واحتلال مواطنهم . ولسنا فى حاجة لأن نذكر أن هؤلاء القادمين كانوا من حثالة المجتمع اختلط بهم بعض الأشراف المخاطرين الفقراء . ولم يلبثوا أن ألفوا من بينهم مجلساً للإشراف على مصالحهم يرأسه الحاكم العام الذى تعينه هولندا .

وألغى مرسوم نانت فى فرنسا فى سنة ١٧٨٦ فأتى ذلك بموجة جديدة من المهاجرين الفرنسيين فكانت النتيجة توسيع رقعة الأرض التى أقاموا عليها بعد أن دفعوا الوطنيين أميالاً أخرى إلى الوراء ونزلت جماعة أخرى فى الشرق حول دربان ولكنهم سرعان ما هجروها . ومن أجل موازنة النفوذ البرتغالى فى شمالى إفريقيا نزلت أسبانيا فى ماليلا سنة ١٤٩٤ واحتلتها

دون أن تطلق طلقة واحدة . وكان تفكك المغرب السياسى أشد ما يغرى أسبانيا على ذلك فقد كانت هذه الفوضى التى سادت الشرق الأوسط تغرى رجال الدين المسيحيين على دفع الملوك إلى تنظيم الحملات كما كان الجنود يتحرقون شوقاً إلى النهب والسلب .

ولذا استطاع بدرو نافارو الذى احترف القرصنة أن يقود حملة مختلطة من البوير والأسبان وينشر النفوذ الأسبانى فى المنطقة المراكشية فى سنة ١٥١٨ ، ثم جاء بعدها دور وهران فسلمت طبقاً لمعاهدة بعد أن أدار الكردينال اكسيمناس Ximenas مذبحة بها ، فقتل أكثر من أربعة آلاف وأسر أكثر من ثمانية آلاف ، وأخيراً سلمت بوجيه فى يناير سنة ١٥١٠ بعد مقاومة جبارة وأعقب ذلك النفوذ فى طرابلس فى يوليو من نفس السنة كما استولى القرصان على جربة سنة ١٥١٨ وأسروا فريقاً من الأهالى كان من بينهم حسن بن الوزان الذى عرف فيما بعد باسم ليو الإفريقى .

وفى بضع سنين أصبحت أسبانيا سيدة جميع النقط الساحلية التى تستطيع أن تعتمد عليها لتغزو الأقاليم الداخلية من المغرب الأوسط ولكنها لم تفعل بل اكتفت بالمناطق الساحلية إذ كانت عيون فردينان ملك أراجون قد تحولت إلى البرانس وإيطاليا إذ كانت هى التى تقرر مصيره ولم ينقذ المغرب الأقصى من هذا الاستعمار الأسبانى البرتغالى إلا قيام الأسرة الشريفية فى سنة ١٥٤٩ وإسقاطها أسرة واطس . أما المغرب الأوسط والأدنى فظل الأسبان فى المدن التى احتلوها يعانون نوعاً من الحصار ماداموا لايملكون اتصالاً ما بالوطنيين فى الداخل ، فأصبحت حياة الجنود مرهقة لهم ، كما لم تعد مرتباتهم تصلهم باستمرار فتعرضت مدن مثل وهران لخطر المجاعة من وقت لآخر ، هذا بالإضافة إلى سوء الحالة الصحية . ولم يلبث التدخل التركى على يد خيرالدين بربروس أن وضع حداً للاحتلال الأسبانى .

وكان استعمار البرتغاليين لأنجولا من طريق توطين بعض القادمين سيئاً على طول الخط . فقد جعلت سجناً للمجرمين ومنفى للسياسيين غير المرغوب فيهم . فكانت فى كل سنة تصل فصيلة من هؤلاء المتسولين واللصوص والقتلة والجنود المشاغبين . وقد تصحبهم زوجاتهم أو بعض بنات الملاجئ اللاتى

تزوجن بهم ساعة الرحيل . فكان هؤلاء البؤساء بالإضافة إلى من سبقوهم يكونون غالبية سكان هذه المستعمرة . ولذا كانت أنجولا وأهلها دائماً على شفا الموت جوعاً لاسيما وقت الجفاف الذى قد يستمر أكثر من سنة . وقد اقترح الحاكم Sousa Coutenho إعفاء الجنود من واجباتهم لأجل العمل فى الزراعة . أما فى موزمبيق وشرق إفريقيا فقد استمر الصراع بين البرتغاليين والقبائل المختلفة زهاء قرنين ، لكن نظام البرازو خفف من حدة هذا الصراع وأعطى المستعمرة بعض الاستقرار . وقدشهد القرن الأول من الاستعمار سير الأمور على النظام التقليدى من حيث إنشاء الحصون والوكالات التجارية من أجل السيطرة على التجارة . وإذا ما توصل البرتغاليون إلى عقد اتفاق مع أحد الزعماء سواء من الإفريقيين أو العرب بطل استعمال السلاح وبدأت مظاهرة من نوع استعراض القوة تتم على شكل زيارة مركب حربى قادم من جوا وإقامة زعيم موال .

وعند ما قدم دى جاما إلى شرق إفريقيا لم يجد من يحسن استقباله غير أهل مالندى وسلطانهم ، ولم يحاول البرتغاليون الاتصال بالأهالى الإفريقيين فى الداخل سوى المنطقة الواقعة بين سوفالا وكاليمانى ، وذلك خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . أما فيما عدا ذلك من المناطق فقد اكتفوا بالتعامل مع السواحيلى سواء من العرب أو غيرهم ؛ وقد أطلق عليهم البرتغاليون لفظ Moors أى المغاربة . وقد وجد البرتغاليون فى هذه المدن الحكومية درجة عالية من الحضارة لم يكونوا يتوقعونها ، إذ وجدوا بيوتاً مبنية من الحجر ، وجواً من الرقة فى المعاملة فى الأسواق المحلية ، مما جعل بعض الكتاب يصف بيئتها بأنها كانت أرقى من البيئة البرتغالية فى سنة ١٥٠٠ .

وكانت كلوة صاحبة السيادة التجارية ، وحضارة شرق إفريقيا تمتد إلى ألف سنة سالفة ، وسكان المدن خليط من العرب والبانتو والفرس والهنود. وقد تأفرق هذا الخليط من السكان على الرغم من بقاء السيادة السياسية فى يد العرب الذين كونوا الطبقة الأرستقراطية وعمل السكان السواحليون فى الوساطة التجارية بين الهند والشرق الأوسط . وكانت المنسوجات القطنية والخرز

وبعض المعادن مادة هذه التجارة مقابل ما يحصلون عليه من البانتو من الرقيق والعاج والذهب .

وكان رأس دجادو يعين الحد الشمالي لسلطة البرتغال منذ سنة ١٧٠٠ ، ولكن قبل ذلك لم يكن هذا الرأس سوى نقطة رمزية . أما فى الجنوب فجعلت جزيرة موزمبيق مركز سلطتهم وأخضعت لسلطتها جميع المراكز الساحلية حتى سوفالا . أما فى شمال رأس دجادو فلم يملك البرتغاليون أية قوة سواء من طريق تحالفهم مع مالندى أو من طريق إنشائهم لحصن يسوع فى ممباسا . ولم تأت سنة ١٧٠٠ حتى كانت القوة الإسلامية قد أبعدت كل أثر للتجار البرتغاليين والجنود من قلب المدن التى سبق أن نزلوا بها .

وقد احتل شرق إفريقيا – سواء شمال الرأس أو جنوبه – مكاناً ثانوياً فى سياسة البرتغال الاستعمارية فى المحيط الهندى . بل تركز الاهتمام فى موزمبيق بسبب ما كان يشاع عن ثروتها فى الذهب ثم فى ميناء جزيرة موزمبيق التى أصبحت سريعاً ملجأ للسفن القادمة التى تسير بين الهند والبرتغال . ولم تبذل أية محاولة للتوطن شمال موزمبيق إذ لم يزد عدد من بها من البرتغاليين على مائة . وبعد حملة الميدا لم يبد البرتغاليون اهتماماً ما بهذا الجزء من إفريقيا . بينما استمرت التجارة كما كانت فى الماضى . ولم يستطع البرتغاليون فرض احتكارهم أو سيطرتهم على شحن السفن بل سرعان ما بدأ التهريب الذى حاولت الأساطيل البرتغالية عبثاً القضاء عليه من طريق زيارات دورية . مما كان ينبعث أشد عقب كل غزوة .

وفى سنة ١٥٨٥ تزعم تركى يدعى « مير على » ثورة السكان السواحيلى بعد أن أعلنت كل المدن ، ماعدا مالندى ، ولاءها له . ولكنه حوصر فى ممباسا بقوة من البرتغاليين تساعدهم بعض القبائل المتوحشة من الزمبا . ولكنه تمكن من الهرب من الزمبا ليقع فى يد البرتغاليين . وبدأ فى إقامة حصن يسوع فى سنة ١٥٩٣ ولكن لم يتم بناؤه إلا بعد سنة ١٦٣٠ واستقرت الوكالات التجارية فى كلوه وبمبا وزنجبار وموان أخرى . وفى سنة ١٥٩٤ أقيم جمرك فى ممباسا لتمر به كل تجارة شرق إفريقيا حتى تجبى رسوماً تصل إلى ٦ ٪ من قيمة التجارة . وفى سنة ١٥٩٧ أقيم دير لإخوان القديس أوغسطين فى ممباسا

فكان ذلك أول جهد تبشيرى يبذل فى هذه المنطقة، ولكن هذه الجهود لم يكتب لها نجاح ما فى هذه الأنحاء .

ولعل أفضل سنى البرتغاليين فى شرق إفريقيا كانت هى السنين الأولى من القرن السابع عشر حين اعترفت هذه المدن الحكومية التجارية بسلطة البرتغال ودفعت لها الضرائب . ولكن بعد سنة ١٦٣١ أخذ الميزان ينقلب فقد عاد سلطان ممباسا ومالندى وبمبا – بعد أن كان قد تنصر فى دير لجماعة القديس أوغسطين – إلى دينه القديم وقتل حاكم حصن يسوع ومعظم الحامية . ولم تنته المتاعب بعد ذلك ، فقد بدأت مدن أخرى تطرح سيادتهم لا سيما وقد أخذت سمعة الأسطول البرتغالى تهتز تحت تأثير هجمات الأسطولين البريطانى والهولندى برغم ما كان يبذل له من المساعدة من حصن جوا . فى سنة ١٦٥٠ ثار الساحل الإفريقى الشرقى كله ووجد الثوار كل مساعدة من عرب عمان الذين حرصوا على مهاجمة المراكز التجارية البرتغالية هجمات دورية وتحميل سفنهم بالبضائع برغم السلطات البرتغالية ، وكان الصراع متعادلاً فى الوقت الذى لم يعد فيه للبرتغال ما كان لها سابقاً من مراكب قوية أو قواد كفاة . فى سنة ١٦٩٨ حاصرت حملة عمانية حصن يسوع ثلاثة وثلاثين شهراً وفقد أكثر من ١٠٠٠ برتغالى وخمسة آلاف من أعوانهم من السواحليين حياتهم . ولم تمض بضع سنين أخرى حتى كانت السلطة البرتغالية لا تتعدى جزيرة موزمبيق ، وقبل السكان فى الشمال سلطة الحكام العرب السابقين .

وعلى الرغم من أن الوكالات التجارية قد أنشئت فى كل من سوفالا وموزمبيق بعد سبع سنوات من زيارة دى جاما الأولى ، فإن سوفالا – التى كانت المفتاح إلى الذهب – أمسكت بزمام الموقف خلال العشر السنين الأولى من القرن . فقد ترك فرنسيس الميدا بعضاً من رجاله فيها فى سنة ١٥٠٥ لإقامة حصن من الطين بعد أن أقنعوا الزعماء بما يعود عليهم من فائدة من صداقتهم للبرتغال . وانتعشت التجارة حقاً خلال الشهور الأولى من الاحتلال . ما دام البرتغاليون قد قطعوا الطريق إلى الأسواق العربية بينما أغرى التجار الشيخ على أن يطرح عن نفسه سلطان هؤلاء الدخلاء . وقام الرجل بتنفيذ ذلك ولكنه سقط شهيداً ونصب البرتغاليون حاكماً أكثر ولاء .

واستقرت سلطة البرتغال بضع سنين جدد فيها بناء الحصن بالحجر ، وأنشئت حصون أخرى أصغر فى الداخل بين نهرى الزمبيزى واللمبوبو .

ومنذ سنة ١٥٠٥ أرسلت الحملات إلى الداخل لاستكشاف مناطق الذهب فحاولوا القضاء على حركة النقل العربية نحو الشمال والجنوب بعد أن تعذر عليهم السيطرة على مشايخهم . ولم تلبث موزمبيق أن أصبحت أحد مفاتيح الطرق المؤدية إلى هرمز وملقا . ومر بها نواب الملك والرسل والشعراء والزوار الأجانب يجذبهم سحر الشرق . ولكن قليلاً منهم من استقر لسوء الأحوال الصحية . ولكن من بقى بعد ذلك هو الذى كون شعب أهم المستعمرات البرتغالية فى إفريقيا . فأصبح مركز رياسة حصنها واحداً من أهم مراكز المستعمرات لاسيما وقد حصل على امتياز التجارة فى بعض المنتجات الوطنية التى لم يكن يزاولها التاج . ولم تلبث التجارة كلها أن أصبحت فى يد حاكم موزمبيق لقاء جعل يدفعه كل سنة إلى السلطة فى لشبونة . فامتلأت مخازن الجزيرة بالخرز والمنسوجات وأقبل الإفريقيون على شرائها مقابل الذهب والعاج والرقيق .

وكان طول المسافة بين موزمبيق ولشبونة يجعل الحاكم ذا سلطة واسعة ولكنه كان يزاول سلطته تحت إشراف نائب الملك فى الهند، وكانت القوة البرتغالية معه برياسة قائد يسمى Regimento عليه أن يرفع تقريراً سنوياً إلى الملك . وكانت التعليمات لدى الحاكم ومعاونيه تقضى باحترام حقوق زعماء القبائل . وكان حصن موزمبيق الذى يسمى سان سباستيان والذى بنى فى سنة ١٥٥٠ يرأس كل حصون شرق إفريقيا فكان يسع ألف رجل ، إلى جانب ما كان به من كنيسة ومستشفى .

وقد قدم البرتغاليون إلى منطقة الحصن وسكنوها وزاد عددهم برسو الأساطيل عند مرورها إلى الهند ، ومن هذا الحصن أرسلت الوفود إلى ممالك مونوموتابا Monomotaba وزمبا Zemba وماكالانجا Makalanga وهى كلها ممالك وطنية فى الداخل فبادلوها التجارة، فكانوا يرسلون إليها الملابس القطنية والخرز ، بل ساعدوا سلاطينها فى حروبهم الداخلية فكان السلاح الأوروبى المتفوق سبباً فى مزيد من الحروب بينهم .

وفى القرن السابع عشر ظهر العرب والهولنديون — بل والبريطانيون — ينافسون البرتغاليين . ومن أجل مقاومتهم نظم الملك فيليب الثالث إدارة هذه المستعمرات تحت إشراف نائب الملك فى الهند لاسيما وقد بدأت تسهم بإرسال الرقيق إلى البرازيل .

وإلى جانب البرتغاليين الذين قدموا إلى موزمبيق قدم أيضاً الجوان . وكانوا فى أول أمرهم يمثلون شركات هندية بريطانية وكانت معيشتهم عند الساحل ، وتزوجوا الإفريقيات ودخل بعضهم إلى الداخل واشتغلوا بالتجارة .

وكان من أثر مساعدة البرتغاليين لسكان المونوموتابا أن أقطعهم ملكها الأراضى كما كان يفعل مع الزعماء وكانت لهم سلطة الإدارة على ما يمنح إليهم ولم يلبثوا أن تزوجوا الوطنيات وتعلموا اللغة الوطنية وكونوا الجيوش التى كان ملك المونوموتابا يعتمد عليها فى حروبهم فنشأت منهم طبقة أطلق عليها اسم Prazero أصبح الفرد منها يملك جميع الحقوق على مقاطعته . وزاد من عددهم أن اندفعت حكومة البرتغال تقطع أرضاً أيضاً إلى بعض المقيمين مقابل أن يدفعوا عشر ما يجمعونه من ضرائب ، وبذلك تسربت سلطة الزعماء الوطنيين إلى هذه الطبقة الجديدة، فأصبحوا أكبر قوة فى شرق إفريقيا من البرتغاليين، قادرين على أن يخضعوا ملوك المونوموتابا، بل يخضعوا الحكام البرتغاليين لإرادتهم . وكانت حصونهم التى بنوها موضع إعجاب كل من رآها فى القرن السابع عشر إذ كانت تحوى أكثر الأثاث رفاهية ويقوم على خدمتهم طوائف من العبيد السود .

ولما كان أكثر هؤلاء البرازيرو قد أصبحوا بعد جيل واحد خلاسيين ، حتمت الحكومة أن تورث المقاطعة إلى أكبر البنات على أن تتزوج برتغالياً وبذلك عادت الأرض إلى البرتغاليين . ولكن بُعد لشبونة جعل القانون حبراً على ورق لاسيما وقد بدت الحياة قاسية لكثير من البرتغاليات اللائى استقدمتهن الحكومة ليتزوجن الرجال هناك . وكان تشديد الحكومة فى تنفيذ القانون يؤدى فى بعض الأوقات إلى ترك الأرض بوراً ، وكثيراً ماتقرب الحكام إلى هؤلاء البرازيرو واعتمدوا على جيوشهم ، فكانت إرادتهم هى القانون . وظل

هذا النظام سائداً إلى منتصف القرن التاسع عشر حين أخذت الحكومة فى تعديله بعض الشيء ولكن دون جدوى .

وقد أنشئت مدينة تيتى Tete فى منتصف القرن السادس عشر على بعد ٢٥٠ ميلاً إلى الداخل لتكون مركزاً لتجارة الذهب المستخرج من مانيكا وماشونا فى الداخل ، كما أنشئت وكالة تجارية فى كليمانى . وقد اهتم لورنزو ماركيزو فى سنة ١٥٥٤ بعقد اتفاقات مع الزعماء جنوبى سوفالا من أجل تسهيل مجيء التجار لشراء الذهب والعاج . وكانت أوامر الحكومة تحتم عليهم عدم استعمال القوة فى علاقتهم مع الأهالى واحترام حقوقهم والعمل على كسب ودهم .

وارتقى العرش البرتغالى فى سنة ١٥٦٨ الملك سباستيانو وداعبته أحلام إنشاء دولة مترامية الأطراف فى هذا الجزء من إفريقيا برغم المعارضة التى لقيها من بعض رجال حاشيته حين أصروا على وجوب الاستمرار على سياسة مسالمة الأهالى من أجل التجارة السلمية . ولكنه أصر على وجوب تملك مناجم الذهب فى الداخل وطرد التجار العرب وفتح حقل التبشير أمام البعثات الدينية ، فكان أن أرسلت حملة قوامها ألف رجل فى سنة ١٥٦٩ بقيادة فرنسسكو بارتو Francisco Barreto . وصادفت الحملة حظاً سيئاً منذ البداية لا سيما وقد بدأت سيرها فى بداية فصل المطر فأمضت عاماً كاملاً فى صراع مع الوطنيين انتهى بالقضاء على جميع رجالها فيما عدا مائتى رجل عادوا يجرون أذيال الخيبة ، ومات باريتو صريع الحمى .

وعاد مساعده فرناندز أومم Fernandez Homem يقود حملة أخرى فى سنة ١٥٧٤ وتمكن من الوصول فى أرض مانيكا إلى نقطة قريبة من مدينة أمتالى Umtali الحالية حيث وجدوا عمليات استخراج الذهب تجرى بنجاح ولكنه سرعان ما أيقن أن استخراجه لن يكون مربحاً ما لم تستعمل الآلات على نطاق واسع . ثم اتجه شمالاً إلى زمبيزى ثم إلى سينا حيث صمم على استخراج الفضة من مناجمها القديمة وإخراجها عن طريق تيتى ولكن الأمور لم تجر وفق أحلامهم . فترك مائتى رجل لحراستها وقفل راجعاً فهجم الأهالى على الحامية وأفنوها قبل أن يصل فرناندز إلى موزمبيق : فكان

أن فقد التاج كل أمل فى استثمار هذه الثروة واكتفى بدفع ضريبة معينة إلى ملوك هذه الممالك من أجل الاستمرار فى التجارة . وكانت موزمبيق تستقبل كل ثلاث سنوات بعثة من موتوموتابا فتقدم لها كميات من الأقمشة القطنية والخرز كهدية دورية .

وفى سنة ١٦٠٨ هاجم الهولنديون حصن سان سباستيان .

وكان تناقص التجارة برغم الحرية التى أعطيت للتجار سبباً فى لجوء الحكومة فى نهاية القرن السابع عشر إلى منح جزء من هذه المستعمرة إلى شركة برتغالية هى شركة شرق إفريقيا التجارية من أجل استثمارها بعد دفع جزء من الأرباح للحكومة إلا أن المشروع فشل قبل مرور عشرين سنة وانحلت الشركة .

وجاء المبشرون فى أعقاب المستعمرين ، بعضهم من البرتغاليين وأغلبهم من الجوان . ونجحوا بعض الشىء إلا أن أغلبهم انصرف إلى تملك الأرض شأن البرازيرو ، واتجهوا إلى استغلال الأرض بوساطة الرقيق وانصرفوا عن التبشير حتى أن عدد الوطنيين المسيحيين لم يصل إلى أكثر من ألفين، بل كانوا فى بعض الأوقات سبباً فى كثير من النكبات حين حرضوا الحكومة على قيام الحملات الحربية من أجل الانتقام لمن مات منهم ، وكانت نتائج هذه الحملات فشلاً ذريعاً .

ولم يكن دور موزمبيق فى تجارة الرقيق أقل من غيرها من المستعمرات البرتغالية إذ بدأت تزاول هذه التجارة على نطاق واسع خلال الاحتلال الهولندى لأنجولا ، ولكن هذه التجارة فى موزمبيق لم تكن على النحو الذى نظمت عليه فى أنجولا لأن البرازيرو كانوا أكبر من عوّق هذه التجارة من أجل مصلحتهم ، ولكن نقص تجارة الرقيق فى أنجولا خلال القرن التاسع عشر عوضها نشاط موزمبيق ولم تنته هذه التجارة إلا فى سنة ١٨٦٥ ولكن كثيرين من أهلها قدموا إلى الحكام الفرنسيين فى جزائر يونيون وقومور من أجل العمل هنا كأجراء (مختارين) دون أن يكون فى ذهابهم شىء من الاختيار.

وفى أثيوبيا ثار أحمد بن إبراهيم حاكم هرر والملقب بالإمام فى وجه الإمبراطور لبنادنجل واستعان بالأتراك العثمانيين الذين كانوا قد نزلوا

بالموانى الأثيوبية على البحر الأحمر فأمدوه بالمدافع والبنادق ، وكانت أسلحة حديثة بالنسبة لأثيوبيا .

وتمكن الثائر من تجميع القوة الإسلامية في شرق أثيوبيا والزحف بها بقصد الاستيلاء على كل أثيوبيا وبدت قوة الجيوش الإمبراطورية أمام قواته ضئيلة إلى حد كبير، فرأى الإمبراطور أن يستعين بالبرتغاليين الذين كانوا قد هزموا الأسطولين المتحالفين المصرى والبندق فى موقعة ديو سنة ١٥٠٩ واستولوا على عدن فى سنة ١٥١٣ واحتلوا قمران ودهلك ، كما عرفوا المدافع والبنادق . واستطاعوا أن يصلوا إلى الهند . فأرسل إليهم وفداً من شخصين هما: ماتيو الأرمنى الذى كان يعمل فى التجارة هناك ، وأمير أثيوبى وأرسل معهما هدية هى قطعة من الخشب قيل إنها من الصليب الأصلى الذى صلب عليه المسيح .

وفى خلال الرحلة مات الأمير الأثيوبى وأتم التاجر الرحلة وحده إلى الهند ليقابل البوكيرك نائب الملك فى الهند ، ومن هناك أبحر إلى لشبونة .

وقد حمل هذا الوفد معه كتابين أولهما إلى ملك البرتغال يتضمن مشروع حلف يتكفل فيه ملك البرتغال بمساعدة أثيوبيا فى حروبها بالذخيرة والرجال. وثانيهما إلى البابا كلمنت السابع يعترف فيه لبنا دنجل بتبعية الكنيسة الأثيوبية لكنيسة روما . فأعاد الملك الوفد إلى أثيوبيا ومعه وفد برتغالى مكون من سبعة عشر عضواً منهم الأسقف برمودز الذى عينه البابا بطريركاً على أثيوبيا . واستغرقت المفاوضات مدة طويلة ، والإمام أحمد يكتسح البلاد ، والإمبراطور يلح فى طلب المساعدة ، وأرسل الأسقف برمودز إلى لشبونة ، وكان قبل سفره قد حمل الإمبراطور على إعلان تبعية كنيسته للكنيسة الغربية .

وفى لشبونة شرح الأسقف للملك جون الثالث سوء حال المسيحية فى أثيوبيا وانهيار قوتهم أمام قوة الإمام أحمد . فأعطاه الملك خطاباً إلى نائبه فى الهند يكلفه إرسال أسطول برتغالى مزوداً بأربعمائة وخمسين جندياً . ورحل برمودز إلى جوا فوصلها فى سنة ١٥٣٩ وقدم الكتاب إلى جين جراسيا نائب الملك .

ولكن هذا مات وخلفه فى منصبه دى جاما الذى كان معنياً بنشر النفوذ البرتغالى فى الهند أكثر من أى شىء آخر ، ولذا تهاون فى تنفيذ الأمر حتى سنة ١٥٤٠ ،وقد مات فى خلال ذلك الملك لبنادنجل دون أن يرى أثراً لعروضه . وتولى العرش الإمبراطور جلاوديوس الذى صمم على سحق ثورة الإمام ولكنه ارتد إلى الغرب . وبينما هو يحاول تجديد قواته وصلت القوة البرتغالية مكونة من أربعمائة وخمسين جندياً برتغالياً يقودهم كرستوفر دى جاماومعهم برمودز وسرعان ما انضموا إلى جيوش الإمبراطور ولكنهم هزموا فى المعركة الأولى وأسر قائدهم وفر الباقون . وكأن هذه الهزيمة قد شجعت الإمام أحمد على تكرار الهجوم . فهجم بقوة كبيرة ركز فيها كل قوته ولكنه أصيب بهزيمة منكرة جعلت الإمبراطور يسرع بالهجوم ومعه قوات البرتغاليين فى فبراير سنة ١٥٤٣ فانهارت القوة الإسلامية وقتل عدد كبير منهم واخترقت فصيلة برتغالية صفوفهم إلى حيث الإمام وأطلقوا عليه الرصاص وبذلك قضى على الثورة . وخيل للبرتغال أن قد خلصت لهم البلاد ولذا لم يكد الإمبراطور يعود إلى قصره عام ١٥٥٥ بعد انتصاره على القائد نور ابن أخت الإمام أحمد وخليفته حتى وجد بعثة برتغالية جديدة بقيادة رودريجز ومن بينها مبشران من الآباء اليسوعيين يحملان خطاباً من حاكم الهند ويطلبان فصل كنيسة أثيوبيا عن كنيسة مصر وتبعيتها لكنيسة روما .

ولكن الإمبراطور الجديد رفض هذا الطلب ، فلجأ البرتغاليون إلى المراوغة فى الوقت الذى اتصلوا فيه بأعداء الإمبراطور وشجعوهم بالسلاح ، ويبدو أن مساعدتهم لهؤلاء الثوار كانت واضحة إلى حد أن دعا الإمبراطور ميناس البطريرك الكاثوليكى وأمره فى لهجة قاسية أن يقف نشاطه ويترك البلاد .

وعاد البرتغاليون يحاولون الولوج إلى أثيوبيا من جديد فأرسلوا إلى الملك سوسنيوس (١٦٠٧ — ١٦٣٢) بعثة جديدة . وكان الإمبراطور فى نزاع مع الاكليروس والمطران المصرى فأبدى العطف على البعثة البرتغالية لاسيما وقد وجد فى رئيس البعثة الأسقف بايز paez مثلاً لرجل الدين الصالح . واعتنق الإمبراطور المذهب الكاثوليكى سراً فى سنة ١٦٢١ وجهر به فى سنة ١٦٢٢ وأصدر مرسوماً جعل الكنيسة الأثيوبية تابعة لكنيسة روما .

وكان هذا الإجراء سبباً فى قيام كثير من الثورات كان أشدها ثلاثاً قام بها أخوه وزوج ابنته وأمير آخر ؛ يؤيدهم رجال الدين الوطنيون وعلى رأسهم المطران المصرى . وأخذ الإمبراطور فى سحق هذه الثورات يؤيده البرتغاليون ، واستمرت الثورات مشتعلة زهاء ست سنوات انقسمت البلاد خلالها إلى أكثر من معسكر ، فاقتنع الملك بعقم المحاولة فتنازل عن العرش لولده فاسيلاداس الذى عمل على إعادة الهدوء إلى شعبه فكتب إلى البطريرك الكاثوليكى يأمره وقساوسته بترك البلاد . فكان لابد أن يخضع ، ولكنه حاول الاتصال بعم الإمبراطور الجديد يمنيه بمساعدة جديدة من ملك البرتغال إن هو أعلن الثورة على ابن أخيه ، كما اتصل بالبحر نجش يوحنس ودفعه إلى الثورة ومناه بالمساعدة أيضاً حتى إذا أخفقت المحاولتان حاول ومن معه من اليسوعيين أن يختبئوا فى البلاد فى أثناء سيرهم إلى مصوع ليحاولوا الاتصال من جديد بمن يروا الاستعانة به . ولكن أخفقت كل هذه المحاولات برغم تكرارها ووصلوا إلى مصوع حيث قبض عليهم حاكمها التركى وباعهم إلى من نقلهم إلى سواكن حيث افتدوا بالمال .

وبينما كانت الأمور تجرى على هذا النحو فى قارة إفريقيا ، كانت هناك أمور على جانب كبير من الخطورة تجرى على المسرح الأوروبى ، فقد قام الراهب المسيحى مارتن لوثر ليعارض البابا فيما أطلق عليه المؤرخون اسم صكوك الغفران . ولو أن هذه المعارضة التى أبداها مارتن لوثر لم تكن شيئاً جديداً على المسيحية إلا أن شخصية لوثر القوية ، والطريقة التى أبدى بها هذه المعارضة على الصورة العلنية التى حدثت بها ، ثم الظروف السياسية التى كانت تعانيها أوربا آنذاك ، تعاونت كلها على أن تخلق من هذه الحادثة البسيطة شيئاً عظيماً ، بل عظيماً جداً ، الأمر الذى أدى إلى نشر مذهب مسيحى جديد ينادى بنظريات جديدة ، أساسها عدم التسليم بسلطة البابا ، ثم حرية الفرد ، فى تفسير الكتب الدينية المسيحية و فى إبداء الآراء الدينية التى يعتقد صحتها وعدم التقيد بأقوال الآباء أو سلطتهم فى سن القوانين الكنسية أوسلطتهم فى اتخاذ قرارات معينة على النحو الذى جرت عليه الأمور فى المجامع المسيحية التى عقدت فيما بين القرنين الرابع والرابع عشر الميلادى . ثم التخلص من سيطرة

اللغة اللاتينية وترجمة الإنجيل والصلوات والتفاسير إلى اللهجات المحلية . كل هذه الأشياء أدت إلى تطور فى العقلية الأوروبية رأت الكنيسة الكاثوليكية أن تقابله بما سمى فى التاريخ بحركة الإصلاح الكاثوليكى التى تمخضت عن نتائج كثيرة كان أظهرها قيام هذه الجماعات الدينية التى أخذت تتدخل فى حياة المجتمع من ناحيته العامة والخاصة .

وإذا كان قد قدر لهذه الجماعات الكاثوليكية الناشئة أن تلعب دوراً إيجابياً فى القارة الإفريقية خلال مرحلة الاستكشافات الجغرافية حين صحبت البعثات التبشيرية الحملات الكشفية والجيوش الغازية ، سواء فى غرب القارة أو شرقها ، فقد قدر لها أيضاً ، أن تلعب جمعيات أخرى تنتمى إلى هذا المذهب الجديد نفس الدور فى القارة الإفريقية أيضاً ، وتحاول القيام بمثل الدور الذى قامت به الجمعيات الكاثوليكية فى القرن السادس عشر وما تلاه . وقدر لهاتين القوتين أن تتصارعا فى الميدان الإفريقى خلال القرن التاسع عشر وأن يكون لصراعهما أثر كبير فى الحركة الاستعمارية الأوروبية خلال هذا القرن. بل قدر للقوات الاستعمارية أن تعتمد إلى حد كبير سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر على جهود هذه الجماعات التبشيرية لاسيما حين ألقت عليها عبء القيام بالجهد التعليمى والصحى . كما قدر لهذه الجماعات أيضاً أن تعتمد على جهود الدول سواء فى تأمين الطرق أو حفظ الأمن ، أو إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية كشق الطرق ومد السكك الحديدية من القيام برسالتها ولذا كان لزاماً أن نتكلم عن هذا كله كى نمهد لما سيأتى بعد .

لم يكن لوثر أقل من إخوانه الرهبان الكاثوليك اعتقاداً فى صحة مبادئ المسيحية أوعقيدتها ولكنه شبه الله بالصانع الماهر الذى يستطيع أن يعمل كل شيء حسن . ولكن هذا العمل قد لايكون حسناً إذا كانت الأداة التى يستعملها ليست صالحة كما لم يكن أقل منهم اعتقاداً فى سلطة البابا . ولكنه لم يلبث أن ثار عليها حين رأى الوسيلة التى يلجأ إليها من أجل جمع المال لكنيسة القديس بطرس . ورأى الناس يعتقدون أن فى يد البابا كنزاً لاينفد من بركات الله والصالحين والقديسين فى قدرته أن ينفق منه على المؤمنين الأتقياء . والغفران لايتم إلا بالتوبة والإقلاع عن ارتكاب المعاصى ولكن صكوك

الغفران تشجع على ارتكابها ، وشراء صكوك الغفران متلف للأرواح التى من واجبه تخليصها وتطهيرها ، ومن أجل هذه الثورة عده البابا صاحب هرطقة يجب القضاء عليها ، فكتب إلى الإمبراطور شارل الخامس أن يحاكمه فى فض لوثر المثول أمام المجمع الذى دعاه إليه ، ومن ثم أصبحت الثورة ثورتين : ثورة على السلطة الدينية ، وثورة على السلطة المدنية . ولكن الأمراء الألمان رأوا سواء فى الثورة الأولى أو الثانية أملاً يستفيدون منه فنصره أمير سكسونى.

وشجعت ثورة لوثر غيره من أمثال كلفن ولكنه وجد أيضاً فيما كانت تتمتع به مدينته جنيف من حرية مجالاً لدعوته فذهب إليها ورأى أهلها فى حريته انتصاراً لحريتها فاعتنقوا مذهبه كما اعتنقه بعض أهل فرنسا وهم الذين حملوا فيما بعد اسم الهجونوت . ولم تكن معارضة كل من لوثر وكلفن سواء لسلطة البابا أو الإمبراطور بأقل من معارضة زونجلى الذى ظهر فى سويسرا فى نفس الوقت وكان لهذه الآراء الجديدة أثرها فى خلخلة سلطة البابا وشعور الكاثوليك أنهم فى حاجة إلى التجديد طالما أن هذه الآراء تجد تأييداً من كثير من الناس .

وإذا كان الملوك والأباطرة قد عولوا على الدفاع عن سلطة البابا وسلطتهم ، كما حدث فى فرنسا وأسبانيا والبرتغال ، فقد كان هناك ملوك آخرون كإنجلترا والسويد وأمراء ألمانيا ، رأوا وجوب الدفاع عن هذا المذهب الجديد. ودارت الاضطهادات الدينية فى كل بلاد أوروبا وكان من أثر ذلك قيام بل اشتداد حركة الهجرة إلى أمريكا من أجل التمتع بالحرية الدينية فكان أن احتضنت هذه الأرض الجديدة جموع الهاربين الذين تعاهدوا هناك على أن تكون حرية الفرد فى اعتناق ما يشاء من الآراء أساساً لهذا المجتمع الجديد الذى عولوا على بنائه . هذا إلى أن لوثر رأى أن أفضل وسيلة لكسب الأنصار ترجمة الكتب المقدسة ونشر آرائه باللغات الوطنية كى تكون أقرب إلى فهم الجماهير من اللغة اللاتينية التى كانوا يرددون عباراتها دون فهم . ومن ذلك كانت هذه الترجمة اتجاهاً جديداً نحو مزيد من الحرية لا فى الفهم فحسب ، بل فى العمل أيضاً . فبين سنتى ١٥٣٤ و١٥٨٤ أخرجت المطابع آلاف النسخ من الأناجيل المترجمة التى وضعت فى أيدى الناس من الرجال والنساء واستطاعوا جميعاً أن يقفوا فى مواجهة العلماء الدينيين يقارعونهم ويناقشونهم فيما يبدون

من الآراء . ومن ثمّ لم تأت نهاية القرن السادس عشر حتى تأيد مبدأ الحرية الفردية فى اعتناق الآراء ، بل والعمل . كما تأيد مبدأ قيام الكنائس المحلية وحريتها فى العمل أيضاً . وبعد أن كان الفرد، كما كانت الكنيسة مرتبطة بأبرشية خاصة وأسقف خاص ، تحرر الفرد كما تحررت الكنيسة من هذا السلطان لتكسب حرية العمل المستقل لمصلحتها الخاصة ، وأصبح الفرد ، كما أصبحت كل كنيسة حرة فى خدمة المجتمع بالطريقة التى تراها لاعن طريق هيئة خاصة أوفى نطاق طقوس معينة .

وكان من أثر الانتشار الذى لقيته هذه الآراء الجديدة أن عزمت الكاثوليكية على تجديد نفسها وظهرت هذه النزعة مبكرة وقوية فى أسبانيا ، فكان أن ألف اجناتيوس ليولا طائفة الجزويت فى سنة ١٥٤٠ . وفق نظام القديس دومنكان . وهم وإن لم يكن لهم فى أول الأمر زى خاص يميزهم أوعمل دينى خاص يقومون به ، إلا أنهم اعتقدوا بوجوب الطاعة العمياء لرؤسائهم يستخدموهم فيما يريدون من الأغراض . وجاهروا بآرائهم فى كل البلاد والأوساط حتى التى كانت تعاديهم ، وبدءوا يبذلون الجهد الصادق لامن أجل استعادة الذين فقدتهم الكاثوليكية بل فى جذب كثيرين من خارجها ليدخلوا إلى حظيرتها ، فحملوا المسيحية إلى الصين والهند واليابان وكل ما استطاعوا أن يذهبوا إليه . فإذا كان الميدان الإفريقى قد فتح فى نفس الوقت الذى ظهروا فيه ، رأوا فيها باباً لايترددون فى ولوجه . فصحبت الحملات الكشفية الكثيرين منهم ، وقد رأينا ماذا فعلوا فى الكونغو وماذا فعلوا فى أثيوبيا وكانوا يرون فى التعليم الوسيلة المثلى لنشر مبادئهم وخدمة المجتمع .فلم يمض قرن ونصف قرن على تأسيس هذه الجماعة حتى كان لها ماينيف على سبعمائة مدرسة تقدم إلى الشعب بالمجان أحسن صنوف التعليم فى وقت كان فيه التعليم نادراً وغالى التكاليف . وعلى مثال هذه الجماعات نشأت جماعات لاتقل عنها حماسة مثل الفرنسسكان والكابوشان والرهبان البيض وغيرهم ، اتجهت كلها تعمل فى جميع الميادين لأجل خدمة الدين .

ومن أجل التخلص من سلطة البابا نشأت الكنيسة الأنجليكانية فى إنجلترا بإرشاد الدولة وتعضيدها فكانت عاملاً جديداً من عوامل الكفاح المسيحى حتى إذا بدأت إنجلترا تتطلع إلى قارة إفريقيا عملت معها الكنيسة الانجليكانية جنباً إلى جنب ، بل سبقتها فى كثير من الميادين .

مراجع الباب الأول

ابن جبير : رحلة ابن جبير ؛ تحقيق حسين نصار ؛ القاهرة ١٩٥٩ .

الحيمى حسن بن أحمد الحيمى : سيرة الحبشة ؛ تحقيق مراد كامل ؛ القاهرة ١٩٥٨ .

زاهر رياض : جنوب إفريقيا القاهرة ١٩٦١ .

سليم حسن وعمر الإسكندرى : تاريخ أوربا الحديث ، القاهرة ، غير مؤرخ .

سونيا هاو : فى طلب التوابل ؛ ترجمة محمد عزيز رفعت ؛ القاهرة ١٩٥٧ .

الشاطر بوصيلى : دويلات عربية على الشاطىء الإفريقى ؛ مجلة نهضة إفريقيا ؛ العدد ١٠ .

Bovil : The Golden Trade of the Moors. .
Budge : History of Ethiopia .
Duffy , James : Portugal in Africa .
Davies : An Outline History of the World .
Grant : A History of Europe .
Cambridge : Modern History , Vol . I .
Harmsworth : Universal History , Vol . VI . .

الباب الثانى

عصر تجارة الرقيق

عصر تجارة الرقيق

كان الوصول إلى الهند هو الهدف الأول من حركة الاستكشافات التى قامت بها البرتغال ، إلى جانب أهداف أخرى ، مثل الوصول إلى أرض القس حنا ، والتبشير بالمسيحية ثم الوصول إلى موارد الثروة الإفريقية من أجل الاتجار بها . ولذا اقترنت كل المجهودات الكشفية — بعد أن اختفى هدف الوصول إلى أرض القس حنا من جراء طول الرحلة دون أن يظهر أن هذا الأمل قريب التحقيق — بإرسال البعثات الدينية ، كما اقترنت بإنشاء المراكز التجارية والحصون التى تحرسها الحاميات المسلحة . وقد رأينا كيف بدأت اللدولة بإنشاء هذه المراكز فى كل ما يستكشف من الأرض أولاً بأول . فدفع البرتغاليون إلى الهجرة إلى جزر ماديرا . كما أنشئت حصون أرجويم وسنتياجو وسان جورج دى مينا وسان توما فى الغرب ، كما أنشئ حصن يسوع فى ممباسا ثم حصون أخرى فى سوفالا وموزمبيق . وبادل القادمون الأهالى ما كان معهم مما جلبوه من أقمشة قطنية وخرز وأسلحة وذخيرة . وكان الذهب أكبر ما يغريهم . وقد رأينا كيف حاولوا الوصول إلى مناجمه فى الداخل فى إقليم زمبا فكان نصيبهم الفشل . وكان وصولهم إلى رأس الرجاء الصالح قبل أن يؤذن القرن الخامس عشر بالانتهاء . ولكنهم نجحوا فى الوصول إلى الهند وتحدوا المصريين والبنادقة . وتغلبوا عليهم ولم تكن الحلقة الأولى من القرن السادس عشر قد تمت بعد .

فى هذه الفترة كانت أسبانيا هى الأخرى تجهز من أجل مشروع الوصول إلى الهند عن طريق الغرب ، فأبحر كولمبوس فى الثالث من أغسطس سنة ١٤٩٢ ، فوصل إلى جزر الهند الغربية فى أكتوبر ونزل إلى الشاطئ ، ورفع العلم الأسبانى وهو يعتقد أنه وصل إلى الهند . وتكررت رحلاته واكتشف أكثر من جزيرة ، كما كشف شاطئ البرازيل الشرقى فى سنة ١٤٩٩ .

وواصلت أسبانيا الكشف بعد كولمبوس فكشفت الشواطئ الشمالية

لأمريكا الجنوبية . وخرج فى الوقت نفسه بدرو الفارز يبغى الوصول إلى الهند فطوحت به الرياح إلى شاطئ البرازيل الشرقى وأعلن تبعية هذا الجزء للملك البرتغال بعد أن أقام عليه صليباً . وفى شهر مايو سنة ١٥٠٠ أرسل الملك من يدعى أمريجو فسبوتشى لاكتشاف المنطقة .

ولم تلفت ثروة هذه المنطقة الجديدة أنظار المستكشفين ففضلوا عليها الهند ولذا لم تحاول السفن البرتغالية أن تقصدها مرة أخرى وظل هذا التجاهل مدة ثلاثين سنة . بينما قصدها الأسبان والفرنسيون .

وكان طبيعياً أن ينشأ الخلاف بين الأسبان والبرتغال على هذه الأرض الجديدة وكادت الحرب أن تنشب لولا أن احتكما إلى البابا اسكندر السادس فحسم النزاع بينهما فى سنة ١٤٩٣ حين رسم خطاً وهمياً بين القطبين على بعد ١١١٠ من الأميال غربى جزائر ازورس ، يكون ما يقع شرقيه للبرتغال وما يقع غربيه لأسبانيا ، فكانت البرازيل من نصيب البرتغال . وكان طبيعياً أن تعود البرتغال إلى استغلال هذه الأملاك ، فإهمالها معناه ضياعها من يدها فجعلتها منفى للمحكوم عليهم من المجرمين . ولكن ازدياد هجرة البرتغاليين دفعت الملك جون الثالث إلى أن يقيم حكومة هناك ، فأقام لها حاكماً عاماً وقسمت البلاد إلى أقسام Capitancy فمنح قسم منها إلى بعض الأشخاص الراغبين فى الإقامة هناك على أن تكون سلطتهم مطلقة فى إدارة ما يمنحون من أقسام . وكان كل قسم يمتد حوالى خمسين عقدة على طول الشاطئ والحدود بينها غير واضحة بل ترك أمر تحديدها إليهم . وكانت أول مقاطعة وهبت هى منطقة سان بولو الحالية التى أعطيت إلى Martin Affonso الذى بدأ يكشف المنطقة فوصل إلى مصب اللابلاتا . وعقد أكثر من معاهدة من السكان الأصليين وأدخل زراعة قصب السكر كما جلب المواشى من جزر ماديرا . وتبعه غيره من الضباط والمهاجرين من أمثال بدرو لويز دى سوسا الذى قسم إقطاعه إلى أجزاء وهب بعضها إلى آخرين ، ثم بدرو دى كامبو تورينهو . وكان معظم هؤلاء قد قدموا من الهند ولذا كانوا طغاة مستبدين مع من سكن إقطاعاتهم سواء من الوطنيين أو الأجانب . وقاوم الوطنيون هذه المحاولات ، مما نتج عنه بعض الاضطراب ولذا فضل البرتغاليون الذين هاجروا إليها

ترك البلاد والعودة إلى الوطن . ولكن الضيق الاقتصادى أعادهم كما أعاد غيرهم ، فأنشئت أول وكالة تجارية فى Parnamboco حيث عاش فيها سبعون رجلاً تولوا أمر الدفاع عن أنفسهم ، فلما اشتدت هجمات الأهالى عليهم طلبوا الغوث من الحكومة ، فأرسلت إليهم حملة قوامها ٩٠٠ رجل منهم ١١٣ فارساً فى عشر سفن غرق بعضها وسبح ركابها إلى أقرب مكان إلى الشاطئ .

وحوولت مثل هذه المحاولة عند مصب اللابلاتا حيث أقيمت بعض المهاجر فى سنة ١٥٣١ ، وجذبت إليها بعض رءوس الأموال بعد أن زودت بوسائل الدفاع بسبب وجود بعض القبائل المعادية . ومن أجل زيادة اطمئنان المهاجرين اهتمت الحكومة بتعيين حاكم عام منحته جميع السلطات كما جعل له مدير للمالية ، وشُجع الأهالى على إقامة المدن ومنحوا حقوق البلديات ، هذا فى الوقت الذى أخذ فيه الوطنيون يفدون إليهم ليتعلموا منهم . بل ويسعى البرتغاليون إلى نسائهم يتزوجونهن ، وبدئ باستغلال الأرض فى زراعة قصب السكر فى سنة ١٥٥٠ ، وشجعت الحكومة بعض النبيلات اليتيمات على السفر إلى هناك من أجل أن يتزوجن من كبار المتوطنين ، كما أرسلت إليهم البعثات التبشيرية من الجزويت حيث باشروا فتح المدارس وتعليم الأبناء الوطنيين .

واهتم البريطانيون بالدنيا الجديدة كذلك لاسيما وقد رأوا السفن الأسبانية تعود منها محملة بكل ما يغرى . وهم وإن اكتفوا أولاً بمهاجمة السفن الأسبانية والاستيلاء على ما بها إلا أنهم سرعان ما وصلوا إلى الشاطئ الشرقى لأمريكا الشمالية حين حاول السير ولتر رالى تأسيس أول مستعمرة بريطانية أطلق عليها اسم فرجينيا ، إشارة إلى الملكة اليزابيث . ثم نال عهداً من الملك جيمس الأول بإنشائها وامتلاكها ، فوصلت إلى مصب نهر جيمس فى الرابع والعشرين من مايو سنة ١٦٠٧ ثلاث سفن صغيرة عليها بضع عشرات من المغامرين الذين جاءوا ليبحثوا عن الذهب والثروة العاجلة كما فعل غيرهم فى أماكن عديدة . وكان هؤلاء مبعوثى شركة فرجينيا التجارية التى رمت إلى الربح من وراء هذه المغامرة ، فكانوا طليعة من قدم من البريطانيين لغرض استكشاف

الأرض واختبار مدى صلاحيتها لسكنى مواطنيهم على أن يعملوا لبناء البيوت وتعبيد الطرق وإنشاء الكنائس وحملوا معهم عهداً وقعه الملك شارل على أن تظل حقوقهم مكفولة كإنجليز يتمتعون بجميع الحريات والامتيازات التى يتمتع بها كل من سكن جزءاً من ممتلكات التاج البريطانى ، ولم يكد هؤلاء يصلون حتى بدءوا بتمهيد الأرض وزراعتها كما تعلموا من الوطنيين كيف يزرعون الذرة وكيف يستخدمونها وكيف يصيدون السمك .

واستمرت الهجرة بعد ذلك ، لا من إنجلترا فحسب ، بل من دول أوروبا ، لاسيما الغربية منها . ولا شك أن أغلبهم كان من نهازى الفرص ، كما جاء معهم المجرمون والمتشردون .

واتجه الأسبان أيضاً إلى جزائر الهند الغربية واستقروا واشتغلوا بالزراعة ، وكانت زراعة الدخان وقصب السكر أكثر ما أثار اهتمامهم . والحق أن هؤلاء الأسبان كانوا أول من حاولوا استغلال ما وقع بأيديهم من الأراضى الأسبانية بزراعة القصب ، ولكنهم شعروا أنهم فى احتياج إلى الأيدى العاملة فى الوقت الذى تنبهت فيه البرتغال إلى أهمية استغلال الإفريقيين فى هذه الأرض الجديدة ، فسرعان ما عقد الاتفاق بينهما على أن تمون البرتغال الممتلكات الأسبانية فى الدنيا الجديدة بأعداد من رقيق إفريقيا . فوصلت أول شحنة من عبيد ساحل غانا إلى هايتى فى سنة ١٥١٠ ، كما وصلت أول شحنة منهم إلى كوبا فى سنة ١٥٢١ . وقد لقى استيراد العبيد على هذه الصورة سخط رجال الدين من الأسبان منذ اللحظة الأولى . فبدأ أسقف المكسيك Las Casas حملته على ما شاب معاملة هؤلاء الرقيق من قسوة بالغة ، وكان ذلك فى سنة ١٥١٤ ولكن ذلك لم يكن يمنع العمل من أن يسير فى طريقه ، فلم يمض نصف قرن على الشحنة الأولى حتى كان عدد العبيد الإفريقيين فى الأملاك الأسبانية فى الأرض الجديدة قد وصل إلى أكثر من أربعين ألفاً ، كما بدأ البرتغاليون يوجهون مثل هذا النشاط إلى أملاكهم فى البرازيل فاستغل ساحل غانا وساحل أنجولا من أجل جلب العدد الكبير الذى تحتاج إليه أرض البرازيل . فمنذ أن أقيمت بها الحكومة النظامية أيام الملك جون الثالث وقسمت البلاد إلى أجزائها الجديدة ، عمل حكام هذه الأجزاء على

استغلال أرضها، لاسيما وقد حصل هؤلاء الحكام على حق توريث ماحصلوا عليه إذا أحسنوا استغلاله ، ولذا كان إقليم برنمبوكو أول من استقبل العبيد الإفريقيين وأكثر من شرائهم حتى وصل عددهم فى سنة ١٥٨٥ إلى عشرة آلاف رقيق . وحتى قرابة نهاية القرن السادس عشر كانت البرتغال وحدها هى التى تمون كلاً من الأملاك البرتغالية والأسبانية بالرقيق حتى لقد اعتمدت حياتها الاقتصادية على أرباح هذه التجارة .

وكانت وسيلة البرتغاليين فى الحصول على الرقيق هى أن يحصل أحد الناس — كما فعل فرناو جوميز فى سنة ١٤٦٢ — على عقد باحتكار تجارة جزء من الشاطئ لمدة معينة لقاء مبلغ يدفع مقدماً ، على أن يقوم فى الوقت نفسه بنفقات استكشاف منطقة ساحلية أخرى تجاوره(١) . فكان أول ما يعمله صاحب العقد أن يبنى الحصن حيث تقيم حامية مسلحة ، ثم يبدأ بالاتصال بالأهالى ليقدموا له مايشاء من العبيد بعد أن يبيع لهم السلاح الحديث والذخيرة كما يبيع لهم الأقمشة القطنية والخرز مقابل الذهب . وكان فرناو جوميز هذا هو الذى أعطى اسم ساحل الذهب لجزء من ساحل غانا حين رأى كثرة مقادير الذهب التى يجلبها الأهالى من الداخل. وكانت الحكومة تلجأ أيضاً إلى احتكار التجارة فى منطقة ما ، كما فعلت فى ساحل غانا ، عندما بدأت ببناء حصن عند مصب نهر برا Pra فبدأت هى الأخرى ببناء الحصن ، وشحنت إلى هناك فعلاً جميع الإمكانات التى تساعد على إتمام هذا الغرض ، وسافر معها مائة من المهندسين والعمال . وقد أحسن الأهالى استقبال هؤلاء القادمين لما رأوا من فرص الاستفادة بهم . وبدأت المفاوضات بينهم من أجل استئجار المكان الذى يصلح لإقامة الحصن . كما بدأت المفاوضات من أجل التفاهم على مواد التجارة وكيفية تبادلها . ولم تلبث المفاوضات — التى شابها كثير من التهديد والوعود — أن كللت بالنجاح . فلما قام الحصن أعيدت السفن إلى البرتغال لتأتى بمزيد من المهمات وشحنت السفن بما يفوق حمولتها

---

(١) حصل فرنا وجوميز على عقد باحتكار تجارة غينيا لمدة خمس سنوات مقابل خمسمائة من الدوكات سنوياً ، مع وعد باكتشاف مائة عقدة على الشاطئ كل عام . وكان لهذا العقد أثره إذ لم تلبث السفن أن وصلت إلى ما نسميه فى الوقت الحاضر بجمهورية غانا .

من الذهب والعبيد . وكان هذا بدء تجارة الرقيق فى هذا الجزء من إفريقيا (جمهورية غانا الحالية) ، ولما انتهى بناء الحصن منح حق البلديات وكان هذا هو حصن سان جورج دى مينا . وإلى جانبه أقيمت بضعة حصون صغيرة فى أكسيم Axim وشاما Shama وأكرا Accra .

وكانت الحالة الاجتماعية لسكان إفريقيا تساعد على قيام هذا النوع من التجارة إذ لم تكن قد نجحت بعد فى الوصول إلى مرتبة الدول المتحدة ذات الحكومة صاحبة النفوذ ، بل كانت قبائل تتكلم لغات مختلفة يسيطر عليها اقتصادها الوطنى القائم على الزراعة البدائية أو الرعى . وإذا كانت قد نجحت فى بعض الأوقات فى إقامة نوع من الحكومات كما كان الحال فى الكونغو أوعند ساحل الذهب ، فقد كانت ممالك اتحادية تقوم على خضوع عدد من القبائل الضعيفة لإحدى القبائل القوية بعد هزيمتها فى الحرب ، على أن تقوم هذه القبائل الضعيفة بتقديم ضرائب دورية ، وجزء من أبنائها ينضمون إلى الجيش فى وقت الحرب ، وغالباً ما كان الرقيق يكون جزءاً من هذه الضريبة من أجل العمل فى استخراج الذهب أوقطع الملح أوتمهيد الأرض الزراعية أو الرعى . وكثيراً ما كانت الحروب تقوم بين هذه المجموعة من القبائل من أجل الاستيلاء على قطعة من الأرض ترى إحدى القبائل ضرورتها لها . فقد كانت الزراعة البدائية تشجع على الإغارة حين تقل خصوبة الأرض وترغب القبيلة فى الانتقال من موضعها إلى موضع جديد لم يستغل بعد ، أو تركه بوراً لمدة طويلة . فكان الاسترقاق هو النتيجة الطبيعية لهذه الحروب . فلما جاء الأوروبيون واستقروا ومعهم السلاح الذى لم يعرفه الإفريقيون بعد ، رغبت القبائل القوية فى الاستفادة من هذا القادم الجديد . وكان هذا سر الاستقبال الودى الذى لقيه الأوروبيون أول قدومهم ، وكان السلاح أول ما طلبته القبائل من أجل سهولة الانتصار على أعدائهم . ولم تلبث كثرة الحروب أن أدت إلى مزيد من الرقيق الذى كان هذا القادم الأوروبى الجديد يرغب فى شرائه .

ولكننا لا نستطيع أن ننكر أن وجود الأوروبى عند الساحل ووجود هذا السلاح الجديد فى أيديهم ، كان عاملاً مشجعاً للقبائل القوية على أن تمعن

فى جبروتها فيزداد تسلطها على القبائل الأخرى ، كما تزداد رغبتها فى شن الغارات على أعدائها من أجل الحصول على مزيد من الرقيق الذى يطلبه هؤلاء الأوروبيون القادمون .

وإذا جاز لنا أن نسمى عصورنا التاريخية بعصر البخار أوعصر الكهرباء أو عصر الذرة لسيادة قوة مؤثرة عملت على تغيير الحياة الاجتماعية للجنس البشرى ، فقد جاز للإفريقيين أن يسموا القرن الساس عشر وما بعده بعصر البنادق . لأنها كانت القوة التى قلبت حياة الإفريقيين رأساً على عقب ، فإن مماكة الأشانتى مثلاً رأت أن اتصالها بالأوروبيين لايتم إلاعن طريق الوسطاء ، أى تلك القبائل التى تسكن فيما بين منطقة الأشانتى والساحل حيث الأوروبيون ، فتاقت إلى مهاجمة هذه القبائل وإخضاعها لها كى يكون اتصالها بالأوروبيين مباشرة . وكان من الطبيعى أن تتحد هذه القبائل لمقاومة هذا الاتجاه ، ولكن الذى حدث لم يكن كذلك ، بل أسرعت الفرقة إلى البيوت المالكة تنتهز الفرصة المواتية لأجل تحقيق الأغراض الخاصة ، فتفرقت هذه البيوت المالكة إلى أحزاب تتنازع ويحاول بعضها التقرب إلى الأشانتى القوية المنتصرة . ويحاول آخرون الاحتفاظ باستقلالهم . بينما تحاول أحزاب ثالثة التقرب إلى الأوروبيين وطلب المساعدة منهم . فكأن وجود الأوروبيين ووجود السلاح الممتاز فى أيديهم هو الذى غير أوضاع مجتمع إفريقى مرت عليه قرون لم يتغير ، بل انقلب هذا المجتمع رأساً على عقب وانهارت المثل التى كان يتمسك بها من أجل أهداف خلقتها هذه الحالة الجديدة .

ومن الإنصاف أن نذكر أن هؤلاء التجار الأوروبيين أوأفراد الحامية التى عاشت فى الحصون لم يحاولوا مطلقاً تصيد العبيد . بل غالباً ما كانوا يقتصرون فى معيشتهم على منطقة صغيرة حول الحصن ، لاتتعدى مرمى البنادق . إذ كانوا يتصورون العداء بينهم وبين هذه القبائل الإفريقية . وقد يقوم قائد الحصن بزيارة رئيس القبيلة أو الدولة إذا كان مركزه قريباً . وكان الأمر يجرى بينهم وبين القبائل المتاجرة معهم على مجرد انتظار وصول قافلة التجارة من الداخل بما تحمل ، حتى إذا تمت الصفقة تبادل الفريقان ما اتفقا عليه فيقوم الأوروبيون بتخزين البضاعة فى الحصن أو فى الوكالة التجارية

التى غالباً ما تكون فى حدود الحصن حتى تقدم المراكب لتحمل حمولتها إلى حيث تعاقدوا على توريدها . وتذكر لنا المصادر أن أكثر ما أقبل زعماء القبائل على اقتنائه من البضائع الأوروبية كان البنادق والذخيرة والكحول .

وتصل قافلة الرقيق إلى الساحل سيراً على الأقدام مكونة من الرجال والنساء والأولاد ، ولكن الرجال كانوا يكونون الغالبية العظمى . وكانوا يربطون بالحبال كل اثنين معاً ويمتد خط الرقيق إلى عدة مئات من الأمتار ، وكل صفين متتابعين أو أكثر يجمعهم Slave Stick وهو عمود كبير من الخشب يربط إلى أعناق الرقيق متتابعين . وقد تطلق أيديهم ليتاح لهم أن يحملوا على رءوسهم مئونتهم أو التجارة الأخرى التى تسير معهم . ووراء كل جماعة فرد أو أكثر يشرف على سيرهم وبيده سوط لا يتوانى عن أن يضرب به فى قسوة بالغة ظهر من يتوانى عن السير . وكان الضعفاء يسقطون إعياء فيُقتلون أو يُترَكون ليلقوا مصرعهم . وقد ظلت عظام هؤلاء المساكين الذين لقوا حتفهم فى الطريق علامات توضح الطرق التى سلكها هؤلاء التعساء حتى القرن التاسع عشر .

وكانت وسيلة البرتغاليين فى تجارة الرقيق أن تتكون الشركة التى يكون عمادها أحد الأشراف الذى يستطيع السفر أولاً إلى الأملاك الأسبانية فى الدنيا الجديدة ، أو يستطيع الاتصال بأحد الأشراف الأسبان فى أسبانيا ، حيث يحصل منه على عقد بتوريد عدد من الرقيق ، حتى إذا نجح فى ذلك أسرع إلى البلاط البرتغالى ليحصل على مرسوم باحتكار التجارة فى منطقة ما من الساحل الإفريقى ، وغالباً ما كان ينجح فى مسعاه من طريق قرابته لأحد رجال البلاط ، أو من طريق دفع مقدم كبير لهذا العقد ، أو من طريق الرشوة ، وكثيراً ما كان للنساء دور فى هذا الشأن . وإذا ما انتهى الأمر معه إلى ما يريد أسرع بإرسال عدد من السفن إلى المنطقة التى أرادها ، فيبدأ ببناء الحصن ويستخدم عدداً من العاطلين وقطاع الطريق والمجرمين البرتغاليين ويتعاقد معهم على أن يعملوا هناك كحامية للحصن .

ولم تكن مهمة البرتغاليين ، برغم إتمامها على هذه الصورة ، هينة بالقدر الذى تتصوره أو يتصوره رجالها . فالحامية البرتغالية التى تستقر فى هذه

الحصون كان أفرادها يميلون بحكم نشأتهم إلى العراك . كما كان أفرادها يعتمدون سواء فى ذخيرتهم أو مئونتهم على ماكان يأتيهم من البرتغال، كما كانت مصاريفها على عاتق التجارة التى لابد أن دخلها كان قليلاً فى أول الأمر ، لاسيما وأن المعاهدات التى عقدت بينهم وبين الزعماء الإفريقيين لاتبيح لهم سيطرة كاملة عليهم . هـذا إلى أن الحامية لم تكن تخرج من الحصن حيث لم تكن تستطيع فرض سلطتها إلى أبعد من مرمى بنادقها فكان أفرادها شبه مسجونين فى الحصن ودائرته .

هذا إلى أننا نعرف أن الوصول إلى الهند كان الهدف الأكبر للبرتغال . فلما وصلوا إليها واستقرت أحوالهم هناك فى السنين الأولى من القرن السادس عشر ، تركز اهتمامهم على هذا القطر . فأصبح الميدان الإفريقى ميداناً ثانوياً لاسيما وقد بدت أسواق الهند أوفر ثروة . ولذا نستطيع أن نقول إن النشاط البرتغالى لم يتركز فى ساحل غانا إلا ريثما اكتُشف حقل النشاط الهندى . ولذا أصبحت التقارير تترى من غرب إفريقيا منبئة عن سوء الأحوال وتمرد الحاميات بسبب إهمال الحكومة لشئون هذا الركن . ولابد أن الحكومة قد حاولت الإصلاح ، إلا أن هذه المحاولات لم تجد . فلم يأت مطلع القرن السابع عشر حتى غدا ساحل غانا فى نظر الحكومة البرتغالية مهملاً ولكن بعد أن بلغ عدد الرقيق الإفريقى الذى نقله البرتغاليون وحدهم إلى أمريكا تسعمائة ألف رقيق. أى بنسبة ثلاثة عشر ألفاً كل عام فى المدة بين ١٥٣٠و١٦٠٠ . وكانت ثغور أرجويم عند مصب نهر جامبيا، والمينا، وسان جورج دى مينا فى ساحل الذهب ، ثم جزيرة ساو توما أمام مصب النيجر ، أهم مصادرها . ولكن نشاط التجار لم يلبث أن امتد إلى الكو نغو ثم إلى أنجولا وبعد حين إلى موزمبيق فى الشرق . فقد بُنى حصن صوفالا على أثر رحلة فرنسيسكو دى الميدا إلى هناك فى سنة ١٥٠٥ ، وأصبحت ممباسا وكلوة داخلتين فى اختصاصه . وإذا كان التجار العرب قد سيطروا على هذه المدن الساحلية واحتكروا تجارتها، فقد رأينا كيف عمل البرتغاليون على طرد هؤلاء العرب ماوسعهم ذلك . وفى الكونغو لم تكد تمر ثلاثون سنة على وصول كاو إلى مصب النهر حتى كان الملك إيمانويل يصدر تعليماته إلى رسله هناك :

« إنه برغم الهدف الرئيسى الذى هو خدمة الله ومتعة الملك : اشرحوا لملك الكونغو كما لو كنتم تتحدثون باسمى ما يجب عليه أن يقوم به ليملأ سفننا بالعبيد والنحاس والملح » .

وقد أقيم حصن لوانده فى سنة ١٥٧٦ وحصن بنجويلا فى سنة ١٦١٧ ، وأصبحت مهمتهما تلقى رسائل العبيد التى تصلهما من الداخل من طريق الأمراء المحاربين من أجل نقلهم إلى البرازيل . وفى هذه الحصون يقوم البرتغاليون بتقسيم هذه الرسالات إلى أنواعها المختلفة طبقاً لأحجامهم وأوزانهم وطباعهم ، وكانت حكومة أنجولا التى أقيمت هناك تشرف على (استتباب الأمن) وتحصل على ضريبة خاصة عن كل رأس ، علاوة على الضريبة التى يحصل عليها المبشرون لقاء تعميد هؤلاء المرحلين . وقد حملت السفن البرتغالية إلى أمريكا الملايين من هؤلاء العبيد وليس فى استطاعة أحد الوصول إلى رقم صحيح لعددهم ، وإن كان أحد المؤرخين البرتغاليين قد قدره برقم إجمالى قدره مليونان وثلثمائة وتسعة وثمانون ألفاً من ميناء أنجولا وحدها فيما بين سنتى ١٤٨٦ و١٦٤١ أى بمعدل تسعة آلاف من العبيد كل عام .

وكانت هناك ثلاث طرق تتبعها سفن الرقيق فى المحيط الأطلسى ، أولها الطريق الشمالى الذى يتجه إلى الشاطئ الشرقى لأمريكا الشمالية ، والثانى وهو الأوسط الذى يتجه إلى جزر الهند الغربية ، ثم الجنوبى الذى يتجه إلى ساحل البرازيل الشرقى .

وكانت السفن المهيأة لاستقبال الرقيق قد بنيت على وضع خاص ، فقد كانت صغيرة الحجم قليلة الحمولة . وكانت مقسمة تقسيماً أفقياً (على هيئة رفوف) عرض الواحد منها ثلاثة أقدام يرص عليها الرقيق وأيديهم مصفدة بعد أن يقسموا على ناحيتى السفينة فكان الرجال فى ناحية والنساء فى الأخرى ومعهن أولادهن . وإذ كان الربح يتضاعف كلما زاد العدد ، فقد كانت المراكب تحمل أكبر عدد ممكن حتى لا يعود الرقيق يستطيعون أن يدوروا حول أنفسهم ، وكانت السفينة التى تبلغ حمولتها ١٥٠ طناً تحمل أكثر من ٦٠٠ رقيق . ولما كانت المسافة تستغرق زهاء ستة أسابيع . فقيود الرقيق تفك حال الإبحار . وكان يسمح لهم بالصعود إلى سطح السفينة فى بعض الأحيان

كما يسمح لهم بحرية الرقص والغناء إذا كان الجو حسناً والرياح هادئة . أما إذا ساء الجو فيترك للربان حرية التصرف . ولاشك أن سفراً كهذا كان بيئة صالحة لانتشار الأمراض، علاوة على الاختناق الذى كان يحدث لمن كان فى أسفل ، فكانت نسبة الوفيات بينهم مرتفعة ، ويرمى الميت فى البحر حال اكتشافه ، بل كان بعضهم يفضل الانتحار على هذه الحالة السيئة ، ولذا كانت السفينة تحاط فى بعض الأحيان بشبكة مرتفعة ، ولكن بعضهم كان يلجأ إلى تمزيق الشبكة وإلقاء نفسه فى البحر . أويلجأ بعضهم إلى إظهار احتجاجه على هذه المعاملة برفع الصوت ، فغالباً ماكان هذا الشخص يجلد بقسوة أو يصوب إليه الرصاص فى حالة تكراره الاحتجاج . أما إذا لجأ الرقيق إلى الاحتجاج من طريق الامتناع عن الأكل فكانت هناك وسائل خاصة لمثل هؤلاء . وقد قدر عدد المتوفين خلال الرحلة بسدس الحمولة ، بل كان رجال السفينة — بسبب تفشى القذارة ورائحة الموتى — يتعرضون للموت أيضاً، لاسيما والملاريا التى كان بعض الرقيق يحمل جراثيمها متفشية — ولوأن نسبة الوفيات بين رجال السفن لم تصل إلى نسبتها بين الرقيق، إلا أن ارتفاعها أدى إلى نشوء أغنية كان رجال البحر يرددونها تقول .

خذ حذرك من قرصة بنين

حيث ينجو واحد من أربعين

وإذا كان البرتغاليون قد بدءوا علاقتهم بنزنجا ملك الكونغو على قاعدة المساواة التامة فى التحالف ، إلا أنه لم يمض وقت طويل على وصولهم حتى نشبت الحروب بين الأمراء المتنافسين مما سنحت معه فرصة البرتغاليين أن يدعموا سلطتهم ، وكان من نتيجة هذه الحروب التى اضطرمت — وكان وقودها هذه المجتمعات الهادئة من الوطنيين — أن انتشر البؤس والخراب ودفعت المجاعة والانحلال الخلقى بالناس إلى اتباع عادة أكل لحوم البشر ، وهو أمر لم يكن من قبل . إذ لم يكن من عادة أبناء هذه الشعوب مزاولة هذه العادة من تلقاء أنفسهم إلا فى نطاق ضيق جداً يتلخص فى قتل الملك الذى يعجز عن الحكم وأكل أجزاء معينة من جسده، كى تسرى حكمته وشجاعته السابقة إليهم وإلى خليفته ، فلم تكن هذه العادة أكثر من عادة دينية وإن كانت قبيحة.

وقد شهدت بلاد أثيوبيا بعض هذا النشاط وقام أباطرة تلك البلاد يقاومون هذه التجارة فنشبت بين هؤلاء التجار والأباطرة سلسلة من الحروب الطويلة المدمرة . واستغل تجار اليمن هذه الحروب ليزيدوا من أوارها منذ القرن الثالث عشر حتى السادس عشر . فدفعوا بالمال والرجال إلى هؤلاء التجار ليزيدوا من قوتهم كي يأتوا بمزيد من الرقيق الأثيوبى والسودانى والصومالى .

وشهدت أيام الإمبراطور عمدا صيون حرباً طويلة شنها حق الدين بن أحمد حرب أرعد ثم أخوه سعد الدين ثم أبناؤه العشرة . وقف فيها بعض السلاطين المسلمين إلى جانب الأباطرة يدافعون عن شعوبهم وكيانهم ، وإذا كان الأوروبيون قد اكتفوا بالوقوف عند الساحل وانتظار مجىء الرقيق ، فإن القوافل العربية كانت تتوغل إلى داخلية البلاد .

وكانت زنجبار هى السوق الأمامية لتجارة الرقيق فى شرق إفريقيا فيعرض الرقيق فى مكان السوق العام كما تعرض المواشى فيصف الرجال وحدهم فى دائرة ووجوههم نحو مركزها وكلهم واقف ، ولكن العجز قد أضعف بعضهم حتى عن مجرد الوقوف إذ كان أغلبهم أشبه بالهياكل العظمية من جراء طول الرحلة وما نزل بهم من ألوان القسوة والجوع . وفى وسط الدائرة يقف المشترون يتهامسون ويقترب الواحد منهم من الرقيق ليفحصه بيده فيتحسس أجزاء مختلفة من جسمه والبائع يقسم له أن ليس هناك أفضل من ذلك .

أما البنات والسيدات فكانت صفوفاً . يتقدم المشترون إليهن فيتحسسونهن أيضاً فيتعرضن لمهانات لايمكن التعبير عنها لاسيما وقد نزعت عنهن الخرق الصغيرة التى كن يسترن بها أجزاء معينة من أجسادهن . حتى إذا حاولن إخفاء شىء منها لايتردد التاجر عن استعمال الشدة معهن من أجل إزالة حيائهن .

ولم تلبث الدول الأخرى أن دخلت إلى ميدان تجارة الرقيق . فقدم الهولنديون والفرنسيون والإنجليز وبدءوا يقيمون الحصون والمراكز التجارية لصالحهم . حتى الدانمرك دخلت هذا الميدان ذا الربح الوافر ، أغراهم

بذلك ضعف البرتغال فى الميدان الإفريقى حين أخذت المستعمرات الهندية جل انتباههم . كما زادت هجرة الأسبان إلى أملاكهم فى الدنيا الجديدةوأخذوا يشتدون فى طلب الرقيق . كما سكن البريطانيون فرجينيا وكارولينا الجنوبية وأخذوا يزرعون القطن والدخان بل وقصب السكر . وطلبوا الرقيق الإفريقى من أجل العمل فى المزارع ، وتألفت الشركات البريطانية تحاول كسر الاحتكار البرتغالى . فقدم السير جون هوكنز إلى ساحل غانا فى سنتى ١٥٦٢ و ١٥٦٧ لأجل أن يحمل الرقيق إلى الأملاك الأسبانية فى أمريكا ، وأخذ يسعى إلى ملك الإنجليز ليحصل منه على مراسيم تتيح له حرية العمل فى الحقل الإفريقى . وكان غريباً أن يعطى الملوك بعض هذه الشركات ما تطلبه من المراسيم كأن هذه البلاد الإفريقية جزء من أملاكهم يتصرفون فى ناسها وأرضها كما يشاءون . وكانت الشركات البريطانية تعمل أولاً فى ميدان تجارة الذهب ولكنها بدأت تتجه إلى الرقيق منذ سنة ١٦٦٣ حين حصلت شركة (المهاجرين) على امتياز العمل والاتجار فى إفريقيا ، كما حصلت على عقود تبيح لها تصدير الرقيق إلى المستعمرات البريطانية والأسبانية . وكانت أول دفعة من هذا الرقيق قد وصلت إلى فرجينيا فى سنة ١٦٢٠ ، ولم يكن قد مضى على إنشاء هذه المستعمرة سوى أربع عشرة سنة ، وكان عددهم عشرين رقيقاً فقط على سفينة هولندية أنزلتهم فى جيمستون .

وأخذ هذا العدد من الرقيق يتزايد عاماً بعد عام حتى وصل عددهم فى سنة ١٧٦٠ إلى ٢٠٠ ألف وهو نصف السكان . وفى هذا العام وصل عدد السكان الذين من أصل زنجى فى الثلاث عشرة ولاية إلى ٣٠٪ من السكان . ووصلت نسبتهم فى مارى لاند الشمالية وحدها إلى ٨٪ يعملون جميعاً كخدم للبيوت والمزارع ، بينما عملوا فى مارى لاند الجنوبية فى زراعة قصب السكر والطباق والقطن . كما وصل عدد الرقيق فى جزائر الهند الغربية الفرنسية وحدها إلى خمسمائة ألف ، عمل أغلبهم فى زراعة قصب السكر . ووصل عددهم فى جمايكا فى نفس السنة أيضاً إلى ١٤٠ ألفاً .

وقد كان دخول هذه الدول الجديدة إلى ميدان تجارة الرقيق وبالاً على سكان إفريقيا إذ قاموا متضامنين بما نستطيع أن نسميه بالاسترقاق الإجماعى .

وأخذت بريطانيا ــ وكانت تحتكر توريد الرقيق إلى المستعمرات البريطانية ــ مكان القمة فى هذه التجارة . إذ وصل عدد الرقيق الذى أرسل إلى الممتلكات البريطانية وحدها فيما بين سنتى ١٦٨٠ و١٧٨٦ إلى مليونين ومائة وثلاثين ألفاً . وإذا قدرنا أن ماوصل إلى المستعمرات فعلاً كان نصف ما خرج من إفريقيا لأدركنا أى كسح تعرضت له القارة الإفريقية خلال هذا القرن. إذ يقدر ما وصل إلى المستعمرات الأوروبية كلها بأربعين مليوناً، أى أن قارة إفريقيا قد خسرت قرابة ثمانين مليوناً من أبنائها فى هذا القرن فقط.

وكان طبيعياً أن يقاوم البرتغاليون الجهود الإنجليزية لكسر الاحتكار البرتغالى . إلا أن مهارة البحارة البريطانيين وتعاونهم مع الفرنسيين كان لأجل مصلحتهم المشتركة ، وكان السير جون هوكنز قد قدم إلى ساحل غانا بعد أن حصلت الشركة التى كونها (هى شركة التجار المخاطرين فى غانا) على مرسوم يبيح لها الاتجار هناك لأن أحد أعضائها كان من أصدقاء الملكة اليزابيث ، فكانت الملكة تشجع جهودهم .

وكان انتصار البريطانيين والفرنسيين متعاونين على المقاومة البرتغالية عاملاً إضافياً على نجاح الشركة . وكان العامل الأساسى هو أنهم كانوا أكثر كرماً مع الأهالى فمال إليهم الزعماء الوطنيون .

وقد اتجه البرتغاليون إلى تنظيم تجارتهم تنظيماً دقيقاً من أجل التغلب على هذه المنافسة الخطرة ، وقد اقتضى هذا التنظيم أن يرسلوا رحلتين إلى البرتغال سنوياً فى مواعيد ثابتة علاوة على حراسة ساحل غانا بوساطة دورية بحرية دائمة ، تمنع هؤلاء المنافسين من القدوم، ثم القبض على من يقدم منهم ومحاكمته بتهمة القرصنة . ولكن ذلك لم يمنع من تأليف شركات جديدة تحصل على مراسيم بالاتجار كما فعلت شركة William & Mary حين حصلت على حق توريد الرقيق إلى الممتلكات الأسبانية عقب صلح أترخت ، علاوة على جزيرة برمودا التى استقر فيها البريطانيون منذ سنة ١٦٠٩ ، وبربادوس التى استقروا فيها فى سنة ١٦٢٧ . ولم تلبث هذه الشركة أن احتكرت هذا الحق لمدة ثلاثين سنة ابتداء من سنة ١٧١٣ ولكن العقد فسخ فجأة فى سنة ١٦٣٩ حين شكا بقية التجار ، فأدى ذلك إلى الحرب بين

بريطانيا وأسبانيا أيام فيليب الثانى ، لاسيما وأن أعمال هذه الشركة كانت قد انتعشت انتعاشاً كبيراً خلال السنة التى ألغى فيها هذا العقد حتى وصل عـــدد ما نقلوه إلى خمسة آلاف رقيق نقلوا جميعاً على سفن بريطانية لاسيما بعد أن اندمجت فى الشركة الإفريقية للتجار جميع الشركات السابقة ، وشجعتها الحكومة بمنحة سنوية قدرها ثلاثة عشر ألفاً من الجنيهات من أجل بناء حصون جديدة ، فلم تأت نهاية القرن السابع عشر حتى كان لها حصون فى أكرا وكيب كوست وكومندا وأنومابو علاوة على حصون Wenneba وسكوندى S ondi . بينما كان الدنمركيون فى كرستيان بورج وساوتوما وفردريك بورج . وللألمان فردريك بورج الكبير ودروثيا وتاكراما . وكان الألمان أقل جيرانهم حظاً فى حسن العلاقة مع الأهالى الأمر الذى أدى إلى تصفية مراكزهم فى سنة ١٧٧٥ .

وقدم الهولنديون بعد ذلك بقليل إذ ثارت هولندا على فيليب الثانى ملك أسبانيا وحصلت على استقلالها وبدأت تجرب حظها فى هذا الميدان الجديد. ورحب الوطنيون بهذا العميل الجديد كما رحبوا بالبريطانيين فاستقروا فى مورى Mori وبوترى Butri وكورمانتين Kormantine وكومندا Komenda وبيراكو Beraku وأكرا Accra وأكسيم Axim على الرغم من عدم منح الملك فيليب لهم أى امتياز لنقل الرقيق إلى الممتلكات الأسبانية انتقاماً منهم . ولم يكتف البريطانيون وغيرهم من الأوروبيين بدخول ميدان تجارة الرقيق فقط ، بل دخلوا أيضاً ميدان الاستعمار : فحصلت فرنسا على جزائر موريتس علاوة على لويزيانا وعلى هايتى وجوادلوب وجزائر الهند الغربية . بينما حصلت إنجلترا على بهاماوجمايكا وهندوراس وبعض الجزر، كما نزل الهولنديون فى جنوب إفريقيا .

وكان التنافس بين هذه الشركات الأوروبية يؤدى بهم إلى أن تسم كل شركة رقيقها بعلامة خاصة كما توسم الماشية. وكانت هذه العلامة فى الغالب حرقاً فى مكان خاص من أجسادهم .

وفى بداية القرن الثامن عشر ارتفع الرقيق الإفريقى المصدر إلى رقم لم

يبلغه من قبل ؛ فوصل عدد الرقيق المصدر إلى البرازيل وحدها ٦٤٢ ألفاً فى سنة ١٨١٣ ، كما وصل عددهم فى جمايكا إلى ٣٠٠ ألف .

ووصلت تجارة البريطانيين فى الرقيق ذروتها قبل حرب الاستقلال الأمريكية ، وكانت لفربول أهم موانيها ، وإلى جانبها لندن وبرستول ولانكستر . وكان عددالسفن البريطانية التى تعمل فى هذه التجارة ١٩٢ سفينة تبلغ حمولتها ٤٧,١٤٦ عبداً .

ولذا نقلت لفربول وحدها فى سنة ١٧٨٧ نصف الرقيق الذاهب إلى الغرب ، بل وصل ما نقلته فى أواخر القرن إلى ستة أسباع الرقيق وتلتها لندن فبرستول .

وكسدت هذه التجارة خلال الحرب الأمريكية بعض الشيء ، ولكنها عادت إلى الانتعاش بعدها حتى لقد أصبح عدد مراكز تجارة الرقيق فى سنة ١٧٩١ أربعين مركزاً كان بينها للبريطانيين أربعة عشر مركزاً وثلاثةفرنسية وخمسة عشر هولنديةوأربعة برتغالية ومثلها دانمركية . وقد نقلت هذه المراكز فى سنة ١٧٩٩ ثمانية وثلاثين ألفاً للمراكز البريطانية ، وعشرين ألفاً للفرنسية ، وأربعة آلاف للهولندية ، ولم يزد نصيب الدنمركيين على ألفى عبد ، ونصيب البرتغاليين على ألف واحد .فكأن البريطانيين وحدهم احتكروا نقل نصف رقيق غرب إفريقيا ، وقد بلغ أربعة وسبعين ألفاً .

وكانت الأملاك الأسبانية أحسن الجميع فى معاملة الرقيق إذ حتمت الدولة — كما حتمت الكنيسة— على السيد إحضار الرقيق لحضور القداس . كما حتمت تزويدهم بوسائل الراحة وتسهيل زواجهم إذا أرادوا . فكان القانون يحتم على السيد شراء زوجة للعبد إذا أراد ، وإذا عقد الزواج فلايصح للسيد بيع أحد الزوجين دون الآخر . وكان تحرير العبيد يلقى تشجيعاً . فكانمن أراد لنفسه الحرية من الرقيق يساعد على ذلك بمنحه حريته بثمن معقول . بلكان للعبد أن يشكو سيده إلى موظف محلى Local Magistrate ، كان من واجبه حماية الرقيق ومساعدته فى شكواه . وقد يجبر السيد على بيع رقيقه إذا كان السيد الجديد سيحررهم فى وقت قريبأو يبيعهم بسعر منخفض .ولذا لم يكن غريباً أن نجد نصف من يسكن الممتلكات الأسبانية من الرقيق فى

القرن الثامن عشر صاروا من الأحرار فاحتوت كوبا الأسبانية من الرقيق الأحرار على عدد أكثر مما احتوته المستعمرات البريطانية كلها .

وقد وضع لويس الرابع عشر قانوناً خاصاً Cadre Noire تضمن أحكاماً بشأن معاملة الرقيق ، ولكن القانون شيء والمعاملة شيء آخر . فقد كانت معاملة الرقيق فى الأملاك الفرنسية وخاصة فى جزائر موريتس سيئة .

فقد ذكرت المصادر المختلفة أن الرقيق فى الأملاك البريطانية كان يعامل أسوأ معاملة برغم الحكم الديموقراطى فيها ، إذ كان من حق البرلمان مناقشة مثل هذه الأمور . فقد ترك أمر معاملة الرقيق للمستعمرات تجريه السلطات المحلية وفق تشريعها الخاص ، لاسيما فى المستعمرات التى تتمتع بحق التشريع Representative Government . والمعنى الواضح لذلك أن معاملة الرقيق قد تركت وفقاً لإرادة أسيادهم ما دام هؤلاء الأسياد هم النواب الذى يملكون سلطة التشريع ، وإن كانت هناك رغبة عامة سائدة بينهم ، هى الرغبة فى تحسين أحوال الرقيق وحمايتهم من القسوة البالغة ، والعمل على تعليمهم وتمدينهم ، إلا أن هـــذه مسألة نسبية متروكة لتقدير الأسياد . لاسيما وأن أغلبية هؤلاء الملاك الذين كانوا من كبار الملاك والمستثمرين لأموالهم ينظرون إلى هؤلاء الرقيق على أنهم لايستحقون أى حقوق تمنح لهم . وإذا كانت هناك من جهود تبذل لذلك فإنما هى كرم من المالك . فقد أمر ادوارد لونج أحد حكام جمايكا فى سنة ١٧٧٤ بتحسين معاملة الرقيق من أجل مساواتهم بأحمال البرتقال من أجل المحافظة عليهم (كآلات حية) ، كما أن التبشير بالمسيحية وتعليمهم هذه الديانة لم يكن يسمح به برغم أن القوانين حتمت ذلك فى أول الأمر . بل إن تعليمهم القراءة والكتابة كان أمراً غير شرعى فى جنوب الولايات الأمريكية. وعندما أرادت إحدى الجمعيات التبشيرية تبشيرهم فى أواخر القرن الثامن عشر قاومها الملاك واضطهدوا المبشرين (لأنهم كانوا يضعون فى عقول العبيد أفكاراً خطيرة عن حقوقهم) ؛ ولذا كان طبيعياً أن يندر الزواج بينهم . بل كان للسيد حق فسخ عقد الزواج إذا باع أحدَ الزوجين. وكان العبد ممنوعاً من الشهادة أمام المحاكم ، بل كان للسيد حق قتل العبد إذا استطاع

تبرير عمله وشهد بذلك أحد الأحرار، بل أدى الحال إلى أن قال أحد القضاة — وكان هو نفسه مالكاً لرقيق — : (إن الرجل الأبيض فوق القانون) ، كما كانت العقوبات التي تفرض عليهم لهفوات يسيرة ، كالسرقة، تصل إلى منتهى القسوة حتى كان الجلد المتكرر إحداها . بل كانت هناك أمثلة من العقوبات تصل إلى حد الفظاعة .

وزاد من سوء معاملة الرقيق فى الأملاك البريطانية أن أغلب مالكى الرقيق والمستثمرين لأموالهم فى الزراعة لم يعيشوا فى هذه المستعمرات ، بل عاشوا فى إنجلترا ، وتركوا إدارة أعمالهم إلى موظفين مستأجرين لم يكن لهم إلا جمع أكبر ثروة من أى طريق والعودة إلى إنجلترا كى يعيشوا عيشة مترفة كما فعل هؤلاء الذين ذهبوا إلى الهند . ولذا لم يراعوا أحوال الرقيق الصحية من أجل إنتاج أكبر كمية ممكنة ولو أدى الحال إلى انتهاك صحة العمال والإسراع بهم نحو الموت فى أقل وقت . وكان هؤلاء يعتقدون أنه من الأوفر أن يستهلكوا العدد الكبير من الرقيق ويبتاعوا غيرهم ، مما أدى إلى ما نستطيع أن نسميه بالرقيق الجماعى :

وكان بعض الذين وصفوا معيشة هؤلاء الرقيق يعيشون فى الممتلكات البريطانية فقالوا إن العمل كان يبدأ لهم فى الساعة السادسة صباحاً فيخرج خمسون أو ستون رقيقاً دفعة واحدة تحت رقابة من يشرف عليهم وغالباً ما يكون فتى اسكتلندياً أمرد قدم فى أول أمره ليعمل خادماً وارتقى إلى مثل هذه الوظيفة لما اشتهر عنه من (الدقة) فى العمل، وإلى جانبه عدد من المشرفين دونه مرتبة وغالباً ما يكونون من الزنوج أو الخلاسيين بأيديهم السياط يستعملونها لدفع الرقيق إلى العمل أو لحماية أنفسهم. ومن الطبيعى أنهم لم يكونوا يفرقون — عند التوانى عن العمل — إن كان ناتجاً عن الكسل أو عن المرض أو الإرهاق . حتى إذا كانت الساعة الثانية عشرة أعيدوا إلى مكانهم ليأكلوا أو تعطى لهم مقادير الأكل فى أماكنهم ، وإذا دق جرس فى ساعة معينة بدءوا العمل من جديد حتى الغروب .

ولاشك أن الظروف اختلفت من مالك لآخر ومن مكان لآخر ، ولكن الحقيقة القاسية باقية وهى أن معدل الوفيات كان عالياً ، ولم يكن

هذا إلا نتيجة للحالة السيئة التي عاش فيها الرقيق ، وحرمانهم من أى عامل من عوامل الترفيه ، وعدم التشجيع على الزواج ، بل تحريم أى اتصال جنسى : ولكن أكثر من هذا كله هذا الضيق النفسى الذى كان الرقيق يشعرون به ، فالملكية الخالصة من إنسان لإنسان آخر أكثر مما تحتمله النفس البشرية : كما لا نستطيع أن ننسى أن أغلب من سكن المستعمرات كانوا أولاً من الطبقة الارستقراطية ثم أتى بعدهم الكثير من نهازى الفرص والباحثين عن الثروة ، وسواء أكانوا من الأولين أم الآخرين ، فإن أغلبهم كانوا سيئى الأخلاق سكارى ، مغامرين ، مفترسين لنساء الرقيق ، لايعرفون لقواعد الأخلاق حدوداً ، فلم تكن حالتهم النفسية أوالأخلاقية لتختلف كثيراً عن أخلاق الرقيق بل كانوا فى كثير من الأحوال أسوأ منهم بكثير .

وإذا كان هناك بعض رجال الدين الذين أثارتهم هذه الفظائع التى اقترنت بتجارة الرقيق فقاموا يندددون بها ويدعون الناس إلى احترام حقوق الإنسانية ، فإن هناك من وقف يدافع عنها بحجة أنه لايمكن أن توضع قيود أو تمنع تجارة تدرُّ ربحاً على جزء من الأمة . وهناك من وجد هذا النوع من التجارة ضرورة حتمية. كما أن الرجال الذين زاولوا هذه التجارة ثم تقاعدوا ظلوا يدافعون عنها وعن القائمين بها ، إذظلوا يعملون بعد ذلك كملوك وماليين وتجار أثرياء وأصبحت لهم مصلحة مباشرة لايمكن تجاهلها . كما أن لهم أثرهم فى توجيه السياسة إذ أن بعضهم تمكنوا بثرائهم من أن يدخلوا إلى البرلمان فى إنجلترا ، وأيد سياستهم رجال المدن التجارية الكبرى كلفربول حين ذكروا أن عظمة هذه المدن قائمة على التجارة وكل تقييد للتجارة لن يعود إلا بأفدح الأضرار على هذه المدن وأهلها بل على الاقتصاد الوطنى. فقد وصف عمدة برستول تجارة الرقيق فى سنة ١٧١٣ (بأنها عماد شعبنا) هذا إلى أن بعض من اشتغل بهذه التجارة عن بعد أوعن قرب وصفوها بأنها أكثر أنواع التجارة دراً للربح ، إذ تصل فيها الفائدة فى أكثر الأحايين إلى ١٥٠٪ فسفينة واحدةقدتغل ربحاً يصل إلى ٦٠ ألفاً من الجنيهات، وحتى إذا تحطمت سفينتان من كل ثلاث سفن فربح السفينة الثالثة كاف لأن يسد خسارة السفينتين الأخريين .

وكل هذه الأسباب أو بعضها تفسر لنا استمرار تجارة الرقيق مع كل ما شابها من الشوائب طيلة هذه المدة . بل تجعلنا نفهم لماذا واصلت الحكومة البريطانية معارضة فرض الضرائب على المشتغلين بها . فكان الحصول على عقد بالتوريد من إحدى الشركات لا سيما لدى ممتلكات الدول الأخرى يعتبر نصراً سياسياً . كما تفسر لنا اهتمام الوزراء البريطانيين بهذه المهاجر Settlements التي اتخذها المستوطنون البيض فيما وراء البحار فأرسلوا إلى حكامها بالتعليمات المتواصلة بألا يتدخلوا مطلقاً بين الملاك والرقيق .

بل إن بعض الكتاب والساسة كانوا يرون فى هذه التجارة سبباً من أسباب عظمة بريطانيا وأسطول بريطانيا فيما وراء البحار . فالأسطول التجارى الذى كان يعمل دائماً فى عمليات النقل كان الميدان الوحيد لتمرين الرجال البريطانيين على أعمال البحر لجعلهم ملاحين مهرة يتلقفهم الأسطول الحربى البريطانى للعمل على سفنه . فكل محاولة للحد من هذه التجارة بمثابة إنقاص لعدد السفن التى تعمل فى النقل ، وإنقاص لعدد الرجال الذين يعملون على ظهرها ، وإنقاص لفرص اختيار الأسطول الحربى البريطانى لرجال البحر المدربين. والمعنى الواضح لهذا كله إتاحة الفرصة للأساطيل الحربية المنافسة للتغلب على الأسطول البريطانى الذى أصبح منذ نهاية القرن الثامن عشر الأسطول الأول فى البحار. فلم يكن هناك من سبيل إلى انصراف البريطانيين عن مزاولة هذه التجارة إلا إذا انصرف الآخرون أيضاً عن مزاولتها .

ولذا كان أقصى أمانى من قام يندد بتجارة الرقيق وما جرته من الفظائع ، إنما هو العمل على تنظيم هذه التجارة . وهناك القليل ممن ارتقى إلى فكرة حسن معاملة الرقيق .

وإذا كانت حركة تحرير الرقيق قد قامت بعد ذلك فليست من أجل القسوة البالغة التى صحبت هذه التجارة ، ولا من أجل الظروف السيئة التى عاش فيها هؤلاء الرقيق، ولا من أجل هذه الصيحة الإنسانية التى قامت تنادى باحترام الإنسان لأخيه الإنسان. فالعبيد لم يثوروا يوماً مطالبين بحريتهم أو بتقدير أجورهم أوبتحسين أحوالهم. إذ لم يقم أحد سواء منهم أو من خارجهم لينبه العالم إلى عدم احتمال الرقيق لهذه العقوبات التى تفرض عليهم، ولكن

السبب الحقيقى لهذه الحركة إنما تركز على أسباب اقتصادية حتمت (ألا يساء استخدام هذه الآلات الإنسانية) لا سيما وأن توطن الأوروبيين فى هـــذه الأجزاء من القارة الأمريكية، ثم إقبالهم هذا الإقبال الكبير على زراعة السكر، ثم النجاح فى زراعته هذا النجاح الكبير ، وبالتالى فى زيادة الدخل القومى ، كل ذلك جعل إنتاج السكر عملاً وطنياً تجب العناية به . ولكن العناية والجهد اللذين يبذلان لإنتاج السكر يستلزمان العناية بالعمال الذين ينتجونه ما دام هذا العامل قد أصبح جزءاً من جهاز الإنتاج . ولكن ذلك لم يكن يعنى أن ليس هناك من عامل إنسانى بتاتاً وراء الدعوة إلى إلغاء تجارة الرقيق . بل كان هناك بعض دعاةا لإنسانية الذين نادوا بالدعوة لتحريم هذه التجارة مبكرين من أمثال ريتشارد باكستر الذى وصف جلابى الرقيق فى سنة ١٦٧٣ بأنهم (أعداء البشرية) ، بل لقد رحل أحد رجال الدين من الأنجليكان ، وهو القس مورجان جودرين ، إلى عقر هذه التجارة فى جزيرة باربادوس ووصفها بينهم بأنها (قسوة مجرمة) وبذلك عرض نفسه لمختلف الإهانات من رجال المزارع .

كما بدأ الكتاب يهاجمونها أيضاً كما فعل لوك فى سنة ١٦٨٩ ومونتسكيو فى سنة ١٧٤٨ . وهاجمها الأسقف هايتر Hayter فى سنة ١٧٥٥ والأسقف Warburton فى سنة ١٧٦٠ ووصفها بأنها كسر لكل من القانونين ، الإلهى والبشرى . ولكن هذه الآراء كلها كانت آراء فردية بينما كانت جمـــاعة الكويكرز أول جماعة ثارت عليها ، فدعا زعيمها جورج فوكس فى سنة ١٦٧١ أصحاب الرقيق إلى تحرير من عندهم منهم . وما زالت هذه الجماعة تحتضن هذه الدعوة حتى دعت أعضاءها إلى تجنب ممارسة شراء الرقيق أو مجرد الحصول عليه . بل طردت من عضويتها فى سنة ١٧٦١ كل من عارض هذا الرأى .

وفى سنة ١٧٨٣ تألفت فى بريطانيا أول جمعية لتحرير الرقيق وجعلت همها إلى جانب ذلك مقاومة تجارة الرقيق وخاصة فى غرب إفريقيا ، وكانت هذه الجمعية أول واحدة من نوعها فى العالم وكان ذلك سبباً فى تحرك طوائف الكويكرز فى المستعمرات البريطانية فى أمريكا فطردت من بينها

كل من امتلك عبداً ورفض تحريره . ولمعت من بين من اهتم بهذه الحركة فى أمريكا أسماء دولمان ، وأنطون بنزت ، وكان الثانى منهما أول من أخرج الدعوة إلى الحيز العالمى . وسرعان مااقتنع رئيس الوزراء «بت» بالفكرة التى أبداها الدكتور سويتمان Sweatman من إنشاء مستعمرة فى مكان ما على ساحل إفريقيا الغربى يسكنها العبيد الذين تستطيع الجماعة تحريرهم بوسيلة ما : فمنح (جمعية سيراليونى) مرسوماً يبيح لها إنشاء هذه المستعمرة وإدارتها وسرعان ما نقل إلى هذه الأرض التى استؤجرت من أحد الزعماء الإفريقيين أربعمائة من العبيد وكان وصولهم إليها فى التاسع من مايو سنة ١٧٨٧ ووافق البرلمان على ذلك فى سنة ١٧٩١ .

كانت هذه الخطوة من قبل الحكومة هى التى أعطت الحركة قوة مابعدها قوة . فاتجه أعضاؤها يجمعون المعلومات عن القسوة البالغة التى يعامل بها الرقيق . فاتجه Clarkson إلى برستول ولفربول ولانكستر فى سنة ١٧٨٧ يزور سفن نقل الرقيق حيث قاس المساحة المخصصة لهم كما أخذ يجمع البيانات عن نسبة الوفيات بين الرقيق وبين الملاحين المكلفين بالخدمة على هذه السفن : كما حصل على عينات من آلات التعذيب والإطعام التى كانت تستعمل . وتحمل فى ذلك كثيراً من سوء الاستقبال على الرغم من اعتقاد أصحاب السفن أن لا جدوى من هذه الأعمال .

ووضعت هذه المعلومات فى يد عضو البرلمان Wilberforce الذى ذهب بدوره يقرأ كل ما كتب عن هذه التجارة . كما جعل ينشر الدعوة لهذه القضية بين زملائه النواب بين أروقة المجلس أولاً ، فكان أشهر من عاونوه هنرى نورنتون عضو النواب المحسن والمشجع للتعليم والمتعلمين والذى فتح قصره لأنصار حركة التحرير يعقدون فيه اجتماعاتهم ، وكذلك جرنفيل شارب الذى حمل لقب والد حركة التحر ير وراعيها .

ولا شك أن أعدى أعداء الدعوة لم يكونوا أصحاب سفن النقل بقدر ماكان أصحاب مزارع السكر ، وكذلك هؤلاء الذين كانوا يقيمون وعائلاتهم فى الجزائر البريطانية . فقد كانت ثروتهم ومكانتهم فى الأوساط المختلفة تتيح لهم أن ينشروا آراءهم المعارضة ويجدوا من يأخذ بها . بل أخذوا ينشرون

بدورهم القصص المختلفة عن سعادة هؤلاء الرقيق فى عملهم الذى يزاولونه جماعات ، كما يؤكدون ما يجنيه الوطن من منافع اقتصادية جليلة من جراء هذه التجارة . ولكن ما نشر بعد ذلك من مشاهدات السائحين إلى هذه المستعمرات وما ظهر فيها من بشاعة الظروف التى كان الرقيق يعانيها طغت على كل شىء .

وفى ١٢ من مايو سنة ١٧٨٩ أثيرت المسألة لأول مرة فى مجلس العموم . وتكلم مؤيدو الحركة دون أن يلقوا اعتراضاً جدياً ، ولكن الحملة انتهت بطلب المجلس لمزيد من البيانات وكان المعنى الواضح لهذه القرارات هو التأجيل . أى احتياج مؤيدى الحركة إلى مزيد من الجهاد من أجل الحصول على مزيد من التأييد .

وظلت اللجنة تعمل من أجل كسب مزيد من الرأى العام وسرعان ما ظهر هذا الاهتمام على شكل عرائض أخذت تنصب على مجلس العموم منذ سنة ١٧٩٢ ، ولكن قيام الثورة الفرنسية وماجرى فيها من أحداث هائلة أثارت اهتمام الجمهور البريطانى أكثر من أى شىء آخر . لا سيما وقد قامت الثورة فى هايتى (إحدى المستعمرات الفرنسية) وقام الأهالى يطالبون بحق المساواة مع البيض . وقاومهم الملكيون الفرنسيون بالسلاح وكان من أثر هذا الصراع أن قتل أكثر من ألف فرنسى من زارعى القصب ، ودمر أكثر من ألف مزرعة ، فكان من أثر ذلك أن أخذت الحركة تفقد بعض أنصارها .

ثم اتجه الرأى إلى ضرورة التمهل فى اتخاذ هذه الخطوة وأفضلية العمل على الإلغاء التدريجى وتحسين حال الرقيق وتعليم أولادهم .

وحتى سنة ١٨٠٤ لم تقم إنجلترا بأى إجراء إيجابى لأجل مقاومة هذه التجارة بينما كانت الدنمارك قد سبقتها وأصدرت مرسوماً ملكياً فى ١٦ مايو سنة ١٧٩٢ بإبطال تجارة الرقيق على رعاياها ولكنها جعلت سنة ١٨٠٢ نهاية هذه التجارة أى أنها منحت فرصة عشر سنين للدنمركيين الذين يباشرون هذه التجارة لتصفية أعمالهم والتحول إلى تجارة أخرى .

وأخيراً نجحت الحركة حين أثارها من جديد اللورد جرانفل فى سنة ١٨٠٦ ونجح فى حمل المجلس على إصدار قرار بإنهاء تجارة الرقيق فى جميع

الأراضي البريطانية . ولكن لم يوافق مجلس اللوردات على هذا القرار إلا فى سنة ١٨٠٧ ونص المرسوم على تحريم نقل العبيد على جميع السفن التى ترفع العلم البريطانى . وعلى أثر ذلك أنشئ المعهد الإفريقى كى يشرف على حركة مقاومة الاتجار .

ولم يكن صدور هذا المرسوم يعنى إنهاء هذه التجارة ، بل انتهى ما كان شرعياً منها فقط ، فقد ظلت بعد ذلك حية وظل هناك بريطانيون يزاولونها ولكن بطريق التهريب ما دام القانون لم يفرض عقوبة ما على من يمارسها .

ولم يتم هذا الأمر إلا فى سنة ١٨١١ حين صدر المرسوم بالنص على عقوبات معينة لكل من يعمل فى هذه التجارة . سواء بالنقل أو بأى وسيلة أخرى من وسائل الاشتراك . وكان هذا المرسوم هو الذى وضع حداً لهذه التجارة فى الأملاك البريطانية(١) واعتبر قانون سنة ١٨١٤ الاتجار بالرقيق قرصـــنة .

أما فى فرنسا فكان إصدار حقوق الإنسان خلال الأيام الأولى من الثورة فى سنة ١٧٨٩ يعنى مساواة جميع البشر ، ولكن الجمعية الوطنية لم تلبث أن أصدرت فى سنة ١٧٩٣ قراراً بأن مثل هذه القرارات لا تسرى على المستعمرات الفرنسية ، وكان عضو الجمعية Vincent Ogé الزنجى أول من رفع الصوت ضد المظالم التى ترتكب فى حق إخوانه الزنوج وكان من مواطنى مستعمرة سان دومنجو . فلم يلبث أن وجه إلى حاكم المستعمرة إنذاراً بأنه سوف يمتشق الحسام من أجل الدفاع عن حرية العبيد وقام فعلاً بأول حركة إيجابية فى المستعمرات الفرنسية ولكنه هُزم وأعدم . فراح ضحية المساواة التى نادت بها الثورة الفرنسية بطريقة نظرية فقط منـذ سنة ١٧٨٩ ، فقد أنكرت هذه المساواة على غير الفرنسيين .

ولما وصلت أخبار إعدام هذا الرجل إلى باريس أثارت شعوراً بالسخط فلم تملك الجمعية التشريعية إلا أن تصدر قراراً بمنح الزنوج الذين

---

١ — نصت المادة الأولى من هذا المرسوم على تغريم كل من يخالف أحكام هذا القانون مائة جنيه عن كل عبد يحاول بيعه أو نقله . كما نصت المادة الثانية على أن كل سفينة تعمل فى نقل الرقيق تصادر لمصلحة التاج . كما نصت مواد أخرى على مصادرة الرقيق موضوع المخالفة .

وللدوا بالمستعمرات الفرنسية حق التمتع بجميع الحقوق التى يتمتع بها الفرنسيون سواء بسواء . بل أعطاهم حق الجلوس فى المجالس التشريعية سواء فى فرنسا أو المستعمرات .

وفى أغسطس سنة ١٧٩١ قام الزنوج بثورة عامة فى الجزء الشمالى من مستعمرة سان دومنجو فخافت الحكومة من انتشار آرائها فأصدرت قراراً يؤكد القرار الأول . ولكن الثوار هجموا على المواطنين البيض وقتلوهم . فطلب الزراع الحماية من بريطانيا ، فنصرتهم بقوة أرسلتها إليهم ، ولكن تفشى المرض أرغم أفرادها على الانسحاب .

وفى أيام نابليون أعطيت الجزيرة دستوراً مستقلاً عن الدستور الفرنسى كما نصت القوانين الفرنسية على مساواة جميع الفرنسيين أمام القانون . كما أصدر نابليون خلال حكم المائة يوم قراراً بتحريم تجارة الرقيق . فكان هذا نهاية هذه التجارة فى الأملاك الفرنسية وتأكد هذا الإلغاء فى مؤتمر باريس الثانى فى سنة ١٨١٥ .

وبرغم ذلك ظل الفرنسيون يمارسون هذه التجارة أيضاً وينقلون الرقيق من الأملاك البرتغالية حتى كانت سنة ١٨٦٤ حين أصدر نابليون الثالث مرسوماً جديداً بالإلغاء ومع ذلك ظلت التجارة تجرى عن طريق التهريب خمس عشرة سنة أخرى .

وحرمت الولايات المتحدة الأمريكية استيراد الرقيق منذ سنة ١٧٩٤ ثم منع الاتجار على كافة الأوجه فى سنة ١٨٠٧ وأجل تنفيذه إلى ١٨٠٨ . ولكن ظلت تجارته عن طريق التهريب قائمة من جزائر الهند الغربية إلى جورجيا وفلوريدا ولويزيانا وكانت وفرة الأرباح أكبر ما يغريهم ، لا سيما واحتياج الأمريكيين إلى الرقيق ما زال قائماً بل كان فى ازدياد مستمر بسبب انتعاش زراعة القطن وصناعته . بل أخذ الجنوبيون ينادون علناً بإلغاء قوانين المنع وقد تعامل معهم كثير من البرتغاليين الذين أثروا من هذه التجارة ثراء فاحشاً برغم ما كان يفعله القناصل البريطانيون من إذاعة أخبار هذه التجارة المشينة وما كانت تزاوله الشركات الأمريكية من نشاط فى هذا السبيل :

حتى كان قانون سنة ١٨١٩ الذى أباح للرئيس استعمال الأسطول الأمريكى فى سحق هذه التجارة واعتمد لذلك مائة ألف دولار ، وكان نقص هذا الاعتماد إلى ٥٠ ألفا ثم إلى خمسة آلاف فى سنة ١٨٣٤ دليلاً على مابذل من الجهد حتى أوفت الحملة غايتها . وعلى حين أخذت الحكومة تتعاون مع الحكومة البريطانية من أجل القضاء على هذه التجارة اهتم بعض الأمريكيين وعلى رأسهم Paul Cuffe بمن يحرر من زنوج أمريكا فحصلت (جمعية الاستعمار الأمريكى) على مرسوم حكومى فى سنة ١٨١٩ بإنشاء مستعمرة ليبريا على مثال سيراليون البريطانية حيث أرسلت الزنوج المحررين جماعات متوالية فاستأجرت لهذا الغرض مساحة من الأرض كانت هى النواة الأولى للدولة ليبريا الحالية . ولكن الحرب الأمريكية التى استمرت أربع سنوات (١٨٦١–١٨٦٥) هددت حركة التحرير تهديداً مباشراً بسبب ارتباط مصالح الجنوبيين بالرقيق وتجارته . وأخيراً انتهت الحرب بانتصار الشماليين فكان ذلك المسمار الأخير فى نعش تجارة الرقيق فى النصف الغربى من الكرة.

ولكن هذه الجهود الفردية لم تكن تعنى إلا محاربة تجارة الرقيق فى داخل حدود الدولة التى تصدر القانون . فكان لابد من القيام بعمل دولى تتعهد فيه مجموعة من الدول بمحاربة هذه التجارة وتحريمها . وكان مؤتمر ڤينا الذى عقد فى سنة ١٨١٥ لإعادة تنظيم خريطة أوروبا بعد الحرب النابوليونية فرصة طيبة لهذا العمل لاسيما وأن السفن التابعة لدول شمال إفريقيا كانت دائمة الإغارة على سفن الدول الأوروبية لنهبها واسترقاق ركابها ، فاتخذ المؤتمر قراراً بضرورة سحق هذه التجارة . ومن أجل تنفيذ هذا الاتفاق عقدت كل من إنجلترا وفرنسا اتفاقاً بالتعاون فى عدم إدخال الرقيق ممتلكاتهما على أن تتوقف هذه التجارة نهائياً فى أول يونيو سنة ١٨١٩ .

ولم تلبث الدول الأخرى أن حذت حذو إنجلترا وفرنسا فحرمت البرتغال تجارة الرقيق فى أملاكها شمال خط الاستواء فى أول يناير سنة ١٨١٥ وحددت سنة ١٨٢٣ ميعاداً لإلغائها نهائياً ولكن هذا الميعاد امتد إلى سنة ١٨٥٠ . وقد دفعت إنجلترا للبرتغال تعويضاً وصل إلى ثلثمائة ألف جنيه . وكان سبب هذا التأخير مقاومة البرازيرو فى موزمبيق لحركة تحريم تجارة الرقيق إذ كانت

جيوشهم الخاصة تعتمد على هذا الرقيق كما كانت الأملاك البرتغالية فى أمريكا ما زالت تعتمد على رقيق موزمبيق بعد أن وقفت تجارته فى أنجولا والكونغو: بل انتعشت تجارة الرقيق فى موزمبيق فكان يخرج منها حوالى خمسة عشر ألفاً سنوياً فى المدة بين سنتى ١٧٨٠ و ١٨٠٠ . بل وصل فى بعض الأحايين إلى خمسة وعشرين ألفاً . ولذا ظلت تجارة الرقيق فى الأملاك البرتغالية مدة خمس عشرة سنة بعد المعاهدة لأن السفن الفرنسية ظلت تحمل الرقيق من موزمبيق إلى جزرها باسم المهاجرين . واتفقت أسبانيا مع إنجلترا على تحريم هذه التجارة منذ سنة ١٨٢٠ ، ولكن بعد أن حصلت هى الأخرى من إنجلترا على تعويض بلغ أربعمائة ألف من الجنيهات، وفى نظير ذلك حصلت إنجلترا من كل من أسبانيا والبرتغال على حق تفتيش سفنهما المارة فى المحيط الأطلسى أو الهندى بحثاً عن الرقيق ومصادرة ما تجده فيها منه.فأنشأت لذلك قوة بحرية خاصة فى شرق إفريقيا أعطيت سلطات وقف السفن الماخرة هناك وتفتيشها وكان ذلك بداية ظهور النفوذ البريطانى بشكل واضح فى شواطئ شرق إفريقيا . هذا فى الوقت الذى حرمت فيه هولندا هذه التجارة على رعاياها منذ سنة ١٨١٤ والسويد فى سنة ١٨١٣ . ولكن برغم ذلك ظلت تجارة الرقيق تجرى فى بعض أجزاء من إفريقيا تحت سمع حكومات هذه الأجزاء وبصرها ، كشرق إفريقيا وموزمبيق والسودان وحوض الكونغو وشمال إفريقيا العثمانى ومراكش وكذلك نيجيريا . فكان لابد من بذل الجهد فى كل هذه الأجزاء الإفريقية من أجل القضاء على هذه التجارة قضاء نهائياً .

أما فيما يختص بشمال موزمبيق من أجزاء شرق إفريقيا فإن الجهد العظيم الذى بذل لوقف تجارة الرقيق فى المحيط الأطلسى لم يكن ليقاس إلى جانب هذا الذى بذل لوقفها فى المحيط الهندى ، حيث كان التجار يزاولونها على نطاق واسع، فقد كانت هناك صعوبات هائلة تقف دون هذا المنع . أهمها عدم اعتراف التجار بالمعاهدات التى عقدت بين الدول لأجل هذا المنع . هذا إلى أن هذه التجارة كانت أكثر أنواع التجارة إدراراً للربح فهى التى نشرت الرخاء فى الموانى البحرية التى تزاولها وخلقت لها أهمية ثابتة . هذا إلى أنه كان لابد من تعويض قناصة العبيد والمهربين والتجار الذين كانوا يمولون هذه التجارة . وفى النهاية كان لابد من تعويض السلطان لاعن

ماله الذى يعمل فى هذه التجارة فحسب، بل عن المكوس التى يجبيها عن هذه التجارة إذ كانت هذه المكوس عماد دولته .

هذا إلى أن قواد القوافل كانوا يحصلون على بعض الرقيق بلا مقابل سواء بالاغتصاب أو الغزو بأنفسهم . كما كان دخل السلطان — كما فى حالة السلطان بوسعيد — يقدر بما لا يقل عن عشرة آلاف جنيه سنوياً وفقاً لتقديره الشخصى، بينما كانت وزارة الخارجية البريطانية تقدره بضعف ذلك : كما كانت الوزارة تذكر أن هذا المبلغ يبلغ ربع دخل دولته .

فقد سيطر العرب على الساحل الشرقى لإفريقيا شمالى موزمبيق منذ أن ضعفت البرتغال ، وساعدهم على طرح سلطة البرتغاليين سلاطين مسقط الذين كانوا يعتمدون على رجال بحر مدربين خبروا مياه المحيط الهندى . فكان هذا سبباً فى أن يصبح سلاطين مسقط سادة شرق إفريقيا وحماتها ، وفى أن ترسل مدن شرق إفريقيا إليهم نوعاً من الجزية مقابل حمايتهم لها . ومع مضىّ الزمن أخذ سلاطين مسقط يلوحون بالسيادة على شرق إفريقيا. وأهالى شرق إفريقيا وتجارها راضون عن هذه السيادة طالما أنها تحميهم وتحمى تجارتهم من التدخل المسيحى . وعلى هذه الصورة رأينا السلطان « سعيداً » سيداً على زنجبار وأخضع لسلطانه كل مدن شرق إفريقيا فعين الحكام على مدنها وأيدهم بجزء من جيشه مقابل جزية سنوية يدفعونها له وهى جزء مما كانوا يجبونه من رسوم التجارة الصادرة أو الواردة إلى هذه المدن . وفى نفس الوقت تعهد السلطان بحماية هؤلاء السلاطين من كل من يحاول الانتقاص من سلطانهم .

وقد عمل السلطان سعيد على تسهيل التجارة ما وسعته الطاقة وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية لمنحهم حرية التجارة التى يتمتع بها رعاياه كما فعل مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٢٣ ، ومع إنجلترا عام ١٨٣٩ ، ومع فرنسا عام ١٨٤٤ ، وسمح لهذه الدول بإنشاء قنصليات لها فى هذه المدن .

وكانت تجارة الرقيق أكثر أنواع التجارة رواجاً ، وأكثرها ربحاً . وكانت إنجلترا بحكم وجودها فى الهند تعمل جهد الطاقة على المحافظة على طريق مواصلاتها إليها ، وكانت ترى فى موانى شرق إفريقيا الطريق الطبيعى

إليها ويعنيها أكثر من غيرها أن تجد سفنها فى هذه الموانى كل تسهيلات ممكنة . وكان قيام الثورة الفرنسية ثم حروب نابليون واهتمام حكام فرنسا من بعده بتثبيت عروشهم أكثر من أى شيء آخر، ثم اضطراب الأحوال فى هولندا خلال الحروب النابوليونية، ثم حركة استقلالها واهتمامها بتنظيم البيت عقب حصولها على الاستقلال، كل ذلك جعل إنجلترا صاحبة المقام الأول وصاحبة المصلحة الأولى فى شرق إفريقيا ومن ثم أصبح قنصل إنجلترا فى زنجبار ذا مقام ملحوظ فى بلاط السلطان لاسيما وأن قوة زنجبار تقوم على التجارة ، وكانت الهند أكبر عميل له . ولقد انتهز القنصل الإنجليزى فرصة ثورة الأهالى على سلطان زنجبار فى سنة ١٨٢٤ فأعلن الحماية البريطانية على هذا الجزء ولكن احتجاج السلطان انتهى بسحب هذه الحماية . ومنذ هذا اليوم اعتقد السلطان أن إنجلترا تستطيع أن تفعل ببلاده ما تشاء دون أن تجد قوة تقف أمامها لا سيما حين حاولت فرنسا أن تنزل إلى بلاده فى أوائل حكم نابليون الثالث فعارضتها بريطانيا بدعوى أنها تحافظ على أملاك السلطان . فانسحبت لأنها لم تكن فى وضع أو على درجة من القوة التى تستطيع بها معارضة إنجلترا .

فإذا ما قامت حركة مقاومة تجارة الرقيق وتزعمتها إنجلترا ثم حصلت على حق تفتيش السفن البحرية بحثاً عن الرقيق ثم مصادرة هذا الرقيق ومصادرة السفن التى تعمل فى هذه التجارة ، اتخذت إنجلترا من موانى شرق إفريقيا مراكز لأسطولها الحربى الذى يجوب منطقة المحيط الهندى لمراقبة تجارة الرقيق . بل عقدت مع السلطان معاهدة مورسبى فى سنة ١٨٢٢ ، والتى وافق فيها السلطان على منع رعاياه من إرسال العبيد إلى الخارج وذلك فيما بين موانيه وأى أرض أخرى تقع إلى الجنوب من رأس دلجادو أو إلى الشرق من خط يمر من رأس ديو إلى نقطة تبعد ستين ميلاً من شرق سومطره .

وفى سنة ١٨٤٥ حصلت إنجلترا من السلطان على معاهدة جديدة تعهد فيها السلطان بتحريم تصدير الرقيق من أملاكه الإفريقية إلى خارجها (وإن لم يمنع ذلك تبادله بين موانيه) ويفرض أقصى عقوبة على من يحاول هذا التصدير . وكانت النتيجة المباشرة لهذه المعاهدة نقص هذه التجارة إلى ٢٠ ٪

من معدلها السابق ، وكانت وسيلة تنفيذ هذه المعاهدة هى حراسة الأسطول البريطانى لموانى شرق إفريقيا والقبض على كل سفينة تحاول الإقلاع منها إلى الخارج وهى تحمل عبيداً، وقد اضطر ذلك الحكومة البريطانية إلى أن ترصد لذلك عدداً كبيراً من سفنها لمراقبة هذه الموانى ثم لتعقب السفن التى يظن أنها تحمل رقيقاً ، وقد بلغت هذه السفن ثمانمائة طراد تنتشر على طول الساحل الإفريقى . وفيما بين المياه العميقة التى تقف فيها هذه الطرادات والشاطىء كانت تقف قوارب خفيفة تساعد على قطع الطريق أمام السفن . وكان كل قارب يحمل بين عشرين وثلاثين رجلا . وكان المقبوض عليهم يحاكمون أمام أقرب محكمة بريطانية وكانت فى عدن أو مدينة الرأس . وكانت الحكومة البريطانية تدفع مكافآت مجزية للملاحى وضباط السفن التى تقوم بضبط التهريب .

ولا نستطيع أن نتكلم عن الجهود التى بذلت لوقف هذه التجارة دون أن نشير إلى ماكتبه الرحالة لفنجستون عن فظائع تلك التجارة فى شرق إفريقيا حين كانت هذه التجارة عبر الأطلسى هى التى تستحوذ على اهتمام الرأى العام وبدا له أنها قد وصلت إلى نهايتها وإذا به يفاجأ بأن هذه الجهود الهائلة التى بذلت فى هذا الميدان ونجحت هذا النجاح البعيد فى هذا الوقت القصير لم تكن إلا شيئاً يسيراً لما تحتاجه معركة المحيط الهندى . وقد نجح لفنجستون فى إشعال الحماسة الشعبية ضد هذه التجارة وساعد على هذا الاشتعال تقدير الرأى العام لشخصية لفنجستون .

ولم تجد تجارة الرقيق فى المحيط الهندى من يدافع عنها . فليس هناك أصحاب مزارع بريطانيون يثيرون الضجة لغرض استمرار هذه التجارة ، كما أصبح المجتمع مهيئاً أكثر من أى وقت مضى لسحق هذه التجارة ، فكانت الأسئلة أو الخطب التى تلقى من حين لآخر فى مجلس العموم البريطانى لأجل تقوية الوسائل المتخذة للضغط على هذه التجارة تتوالى . وقد استمرت الخطب تفضح مآسى هذه التجارة مستندة إلى تقارير لفنجستون عن آلاف القرى المهجورة وعشرات الآلاف من الإفريقيين من ضحاياها . كما لم يكن هناك انقسام فى الوزارة البريطانية مثل الذى حدث بشأن تجارة الرقيق فى المحيط

الأطلسي فلم تكن هناك حاجة إلى مزيد من التحريض سواء من الرأى العام أو البرلمان ، لاسيما وأن رئيس الوزراء البريطانى بلمرستون Palmareston كان ذا اتجاهات قديمة تهيئه لقيادة هذه الحملة فقد كان وزيراً للخارجية فى سنة ١٨٣٠ و ١٨٤١ وكان المسئول الأول عن توجيه سياسة الضغط فى حملة الأطلسي . ولذا نجده قد بذل أقصى ما يستطيعه رجل فى سبيل تشجيع الذين كانوا يعملون عن طريق مباشر فى هذا الميدان .

وكانت الخطوة الثانية بعد ذلك هى تحديد الموانى التى يسمح لها بتجارة الرقيق وقصرها على أقل عدد ممكن . تنفيذاً لها تألفت لجنة فى سنة ١٨٧١ لبحث نشاط التجار على الشاطئ الإفريقى ثم دراسة بنود المعاهدات والاتفاقات السابقة والبحث عن إمكان الاستفادة منها فى تقدير مدى إمكان وضع حد نهائى لها . فاتفق الرأى على وجوب زيادة سفن الرقابة فى المحيط . على أن هذا الإجراء لم يكن إلا خطوة للإجراء الكبير الذى ينحصر فى أن يستبدل بالمعاهدات القائمة معاهدات أخرى تنص على التحريم صراحة وبصورة قاطعة .

وقد جاء فى تقرير هذه اللجنة أنه ما دامت تجارة الرقيق تجرى على نحو ما فى جزء ما وخاصة فى زنجبار ، فإن يوم انتهاء قنص العبيد فى الداخل لن يأتى أبدا على الرغم من معاهدة سنة ١٨٤٥ ، لاسيما وأن أسواق فارس ما زالت تستقبلهم . فإن من بين عشرين ألفاً من الرقيق الذى يرد من الداخل إلى زنجبار ستة عشر ألفاً يصدر إلى الخارج وألف واحد هو ما تضبطه السفن البريطانية لتحرره . ومن ثم زاد شعور الناس ضد الحكومة البريطانية ، لا سيما وقد نشر أحد الضباط البحريين الذين يعملون فى سفن ضبط الرقيق ما رآه فى إحدى سفن الرقيق من أن اكتشاف إصابة واحدة بالجدرى بين حمولة السفينة أدى إلى إلقاء كل عبد ظهرت عليه أولى بوادر المرض فى البحر وتكررت هذه العملية كل يوم .

أما عن أفضل الوسائل التى يمكن اتخاذها للعناية بالعبيد المحررين فهو إقامة مؤسسة على الشاطئ الإفريقى — وكانت أولاً فى جزيرة سيشل — حيث يعنى بهم ويدربون على حرفة من الحرف لمدة بين ثلاث وخمس سنين ثم إطلاقهم ليعيشوا فى المنطقة التى يرغبونها .

ولما كانت هذه المؤسسة تعتبر أرضاً بريطانية كان لا بد من رفع العلم البريطاني عليها الأمر الذى لا بد أن يستلزم موافقة السلطان . وفى حالة رفضه كان لابد من احتلال مكان مافى أراضيه لإقامة هذه المؤسسة الأمرالذى سوف يؤدى إلى قيام حالة نزاع أو سوء تفاهم بين الحكومة البريطانية وحاكم عربى على علاقة حسنة بها . ولذا اتجه السعى أولاً إلى إقناع سلطان زنجبار بالتنازل عن جزء من أملاكه أو بيع أو تأجير ميناء ما من موانيه لبريطانيا كجزء من المعاهدة ، وهذه الفكرة وإن كانت مرفوضة من السلطان قبل عرضها ، فهناك أيضاً كثير من البريطانيين يعارضونها . وكانت هيئة إدارة الهند تشكل أكبر هؤلاء المعارضين . وكانت هذه الهيئة هى صاحبة الاختصاص الفعلى على شرق إفريقيا ، إذ كتبت تقول إنه ليس لها أدنى حق فى الاستيلاء على منطقة ما من أملاك السلطان .

من أجل هذا أرسلت بعثة بريطانية فى سنة ١٨٧٢ إلى السلطان يرأسها راسل جورنى تطلب منه وقف نقل الرقيق بين الموانى المختلفة فى دولته ، ثم اعتبار عملية شحن الرقيق الذى يؤتى به من الداخل كأنها قرصنة ، وأخيراً قفل أسواق الرقيق . وفهم السلطان من هذه المطالبة أن الغرض هو وقف هذه التجارة كلية ، فلم يملك السلطان إلا عرض الأمر على المشايخ فى أكثر من اجتماع عقد لهذا الغرض ، فكان أن رفض المشايخ القيام بشئ من هذه الأعمال. ولما رفع السلطان إجابة المشايخ على الطلبات البريطانية عبر عن رغبته فى الاستجابة لمطالب الحكومة البريطانية وطلب إعفاءه من هذا المأزق الحرج الناتج عن اختيار واحد من اثنين أحلاهما مر . وهما : إغضاب الحكومة البريطانية وإنهاء مصير بلاده ، فقد سرد السلطان الحجج التى تمسك بها ومعه المشايخ ، من أن ثورة لا بد أن تحدث فى زنجبار وأن الزراعة ستدمر تماماً من جراء انعدام الأيدى العاملة فيها ، كما ادعى أن الرق تؤيده الشريعة الإسلامية فلم يسع البعثة إلا الإلحاح والتهديد باستعمال القوة . ولكن إنجلترا كانت تعرف فى نفس الوقت أن مثل هذا التهديد قد ينتهى بأن يرتمى السلطان فى أحضان فرنسا التواقة إلى وقف النفوذ البريطانى فى شرق إفريقيا .

ولكن استعمال هذا التهديد جعل السلطان يلجأ إلى المشايخ أكثر من مرة فيعقد معهم اجتماعات متوالية كانت تنتهى فى العادة برفض المشايخ للطلبات البريطانية وعودة السلطان إلى أن يلتمس من الحكومة البريطانية استمرار هذه التجارة لمدة معينة رغبة فى تأجيل الدمار الذى سيصيب مرافقهم المختلفة. فإذا كانت تهيئة الرأى العام لقبول الإلغاء قد اقتضت فى غرب أوروبا زهاء خمسين سنة أو أكثر، فلابد أنه يقتضى أضعاف ذلك فى شرق إفريقيا، ولكن إنجلترا كانت تدرك أن مثل هذا التهاون لن تكون له أية نتيجة إلا عودة هذه التجارة إلى سابق انتعاشها الأمر الذى سوف يؤدى إلى تعذر إلغائها مرة أخرى مهما تهيأت الأذهان بعد ذلك. ولن تهيأ الأذهان أبداً طالما أن المصالح الاقتصادية والربح الكثير يقفان عقبة فى سبيل ذلك. هذا إلى أن الحكومة البريطانية أرادت أن تنتهز فرصة الاستفادة من شخصية قنصلها العام جون كيرك الذى كان قد اشترك فى حملة لفنجستون وشاهد مآسى تجارة العبيد هناك، فأصبحت بحماسته أكبر ما يلهب الخطوات التى تتخذها الحكومة فى هذا السبيل وهى ليست بحماسة جوفاء، بل ترتكز على خبرة طويلة بهذه الأنحاء. فأرسل إلى هناك سير بارتل فرير Bartle Frere حاكم بومباى السابق ليلح مع كيرك على السلطان بضرورة القضاء على هذه التجارة إلى الأبد، عن طريق معاهدة مع بريطانيا، هذا فى الوقت الذى أرسلت الحكومة إلى الحكومات الأجنبية تستوثق فيه من موقفها إزاء ما تقوم به من سعى لئلا تنتهز إحداها الفرصة فتتقرب إلى السلطان من وراء ظهرها. فلما استوثقت من موقف هذه الحكومات لجأت إلى الضغط على السلطان من أجل توقيع المعاهدة. هذا فى الوقت الذى كان فيه الأسطول البريطانى يشدد الحصار على موانئ شرق إفريقيا ليمنع نقل العبيد أو شحنهم، وأنتجت هذه الوسائل الجديدة أثرها حتى أصبح نقل العبيد فى ظل المعاهدة القديمة قد قارب التوقف.

وقد أبلغت الحكومة البريطانية السلطان أنه إذا رفض التوقيع فإنها تجد نفسها ملزمة باتخاذ الخطوات التى تؤدى إلى حصار زنجبار طبقاً للقانون الدولى.

فلم يجد السلطان بداً من توقيع المعاهدة فى الخامس من يونيو سنة ١٨٧٣ وتتلخص فى :

١ — منع تصدير العبيد فى ممتلكات سلطان زنجبار .

٢ — إغلاق كل الأسواق العامة التى تقوم فى مملكته بالتعامل فى الرقيق وعمل الترتيبات اللازمة فى جميع أنحاء مملكته للقيام بهذا العمل .

٣ — القبض على كل من يحاول هذه المحاولة ومحاكمته أمام الضباط البحريين أو غيرهم من الوكلاء البريطانيين .

٤ — حماية السلطان للعبيد المحررين وعقاب كل من يحاول إخضاعهم للرق من جديد .

٥ — تعهد الحكومة البريطانية بمنع الهنود المقيمين فى شرق إفريقيا من اقتناء الرقيق أوشراء رقيق جديد .

وعلى أثر ذلك بادر السلطان بإعلان الشعب بمنع نقل العبيد بحراً فى كل الموانى التابعة له ، وإغلاق أسواق الرقيق وتنفيذ العقوبة على كل من يحاول مخالفة ذلك .

وكذلك اتخذت الحكومة البريطانية من مسألة تحرير الرقيق حجة لها من أجل زيادة نفوذها ، بل من أجل جعل سلطنة زنجبار محمية بريطانية وإن لم يكن ذلك رسمياً . كما جعلت من نفسها شريكة للسلطان فى محاكمة رعاياه الذين يخالفون القانون وفى إصدار الأوامر إلى الهنود القاطنين بشرق إفريقيا لمنع اقتناء الرقيق أو التعامل فيه وبذلك جعلت من قنصلها ورجال البحرية البريطانية حكومة أخرى داخل حكومة السلطان ، بل أعلى نفوذاً منها .

ولم يكن معنى ذلك أن تجارة الرقيق قد توقفت تماماً فإنها ظلت تجرى إما من طريق التهريب الأمر الذى أدى ولاشك إلى كثرة وفيات الرقيق التى بلغت إلى هذا العهد أكثر من ٧٠٪ بل إلى ارتفاع أسعاره ارتفاعاً جنونياً وصل إلى أربعة أضعاف ثمنه الأول . أومن طريق آخر هو استمراره شرعياً فى البلاد التى لم تكن سلطة بريطانيا أو غيرها من الدول الأخرى تمتد إليها مثل السودان فقد كانت تجارة الرقيق مستمرة خلال الحكم الوطنى الذى استمر

من ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٧ كما كان الخليفة عبد الله التعايشى يتقاضى على تجارته رسوماً معينة وكان الرق شرعياً أيضاً فى ولايات الحوصا فى شمال نيجيريا وكذلك فى ولايات السلطان العثمانى فى شمال إفريقيا كتونس وليبيا .

أما مصر فقد أخذت فى محاربة الرقيق بإصدار قرارات التحريم منذ أيام سعيد وتأيد هذا بطريق رسمى حين عين السير صموئيل بيكر ثم جوردون حاكين متعاقبين على مديرية خط الاستواء فنجحا فى كشف هذه المنطقة ولكن الوسائل العنيفة التى لجأ إليها هذان البريطانيان والقسوة البالغة التى عاملا بها الأهالى دفعت بالسودانيين لا إلى كراهيتهما، بل إلى كراهية الحكومة المصرية التى كانت تستخدمهما مما دفع بالسكان إلى الثورة المهدية التى أقامت فى السودان عهداً من الفوضى . ولا شك أن استخدام هذين الرجلين وغيرهما من الموظفين الأجانب فى السودان هو الذى هيأ الظروف التى أدت إلى قيام الثورة المهدية ، كما هيأ الظروف لإنجلترا للتدخل فى الشئون المصرية ومن ثم إلى الاحتلال البريطانى لمصر ، ثم إلى الإسهام فى استعادة السودان فى سنة ١٨٩٨ ، وبذلك قام الدليل مرة أخرى على سوء استخدام الحكومة البريطانية لهذه الظروف من أجل مصالحها الذاتية ، ومن أجل السعى إلى تكوين الإمبراطورية البريطانية فى إفريقيا .

كذلك كانت هناك تجارة للرقيق منتعشة فى منطقة البحيرات الإفريقية وعرفت الحكومة أن خير سياسة للقضاء عليها هى القضاء على الأسواق التى تطلب الرقيق وكانت هذه الأسواق هى الهند . فكان أن أصدرت حكومة الهند جملة من القرارات التى انتهت إلى القضاء على الأمراء الذين كانوا يلحون فى طلب الرقيق .

أما فى منطقة الكونغو فقد اقترنت الجهود التى بذلت لكشف هذه الجهات بجهد آخر بذلته الجمعية الدولية الإفريقية من أجل سحق هذه التجارة ، حتى إذا عقد مؤتمر بروكسل من أجل تنظيم عمل الكشف ؛ نصت قرارات هذا المؤتمر على ضرورة العمل على سحق تجارة الرقيق . وعقد بعد ذلك مؤتمر برلين فى سنة (١٨٨٤ — ١٨٨٥) ولو أنه كان عملاً سياسياً واقتصادياً بحتاً من أجل تنظيم التجارة فى حوض الكونغو والنيجر ، إلا أن

مادتين من مواده الثماني والثلاثين نصتا على ضرورة تعاون الدول الأوروبية على القضاء على هذه التجارة وعملت حكومة الكونغو الحرة على سحقها .

ولكن القضاء على تجارة الرقيق فى كل شرق إفريقيا والكونغو جعل تجاره يتجمعون فى الداخل حيث أسس محمد بن حميد المرجبى المعروف باسم تيبوتيب مملكة Nkonde فى الإقليم الشرقى من أقاليم جمهورية الكونغو الحالية وباشر هناك تجارته فى حرية . واعترفت به حكومة الكونغو الحرة وأجرت عليه راتباً قدره ستون جنيهاً شهرياً . مما يدل على عدم رغبة الدول الأوروبية رغبة جدية فى سحق تجارة الرقيق بقدرما كانت ترغب فى القضاء على منافسيها الذين يقفون فى وجه أطماعها الاستعمارية . ولم يلبث الخلاف أن ظهر بين هذه الحكومة وابنه سيفو ، وقامت الحرب بينهما وانتهت إلى القضاء على تجارة الرقيق فى هذه الأنحاء .

مراجع الباب الثانى

إدارة الاستعلامات : أمريكا ، القاهرة .

جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقيا ، القاهرة ١٩٥٨ .

زاهر رياض : تاريخ غانة الحديث ، القاهرة ١٩٦١ .

سليم حسن وعمر الاسكندرى : تاريخ أوروبا الحديث ، القاهرة .

المقريزى : الإلمام بمن ملك الحبشة من ملوك الإسلام ، القاهرة .

Coupland: British Anti-Slavery Movement .

Ward : History of Ghana .

Encyclopedia Britannica: Articles Brazil, Slavery and Brazza.

الباب الثالث

نحو الاستعمار الحديث

نحو الاستعمار الحديث

رأينا كيف بدأ الأوروبيون يباشرون تجارة الرقيق منذ أن وطئت أقدامهم أرض إفريقيا ، طالما فتحت الأسواق الأمريكية أبوابها لاستقبال أفواج رقيق إفريقيا . وظلت هذه التجارة تنمو وتنشط طوال القرون التالية حتى تم القضاء عليها بعد منتصف القرن التاسع عشر بقليل، وعندما قام ويلبرفورس Wilberforce يدعو إلى سحق هذه التجارة ، لم يجد تأييداً من أحد ، وظلت هذه الحركة لا تجد تأييداً برغم قيام جماعة أنصار الإنسانية Humanitarians بتأييدها ورغم إلحاح جماعة الكويكرز على تأييدها أيضاً واتخاذهم القرارات بتحريم حيازة الرقيق على أعضائها وحرمان كل مخالف لهذا القرار من حق العضوية .

وبرغم ظهور بعض رجال الكنيسة وإجماعهم فى كتاباتهم وأقوالهم على تأييد حركة سحق هذه التجارة ، إلا أنهم كانوا أقلية بالقياس إلى من يعارضونها . بل هناك من نادى بأن حرية العمل، وأرباح التجارة التى تجلب كثيراً من الخير لأفراد عديدين من الشعب ، لايمكن المناقشة فيها . بل رأينا أيضاً كيف كانت هذه الحركة لاتلقى تأييداً حتى بين أعضاء الوزارة البريطانية نفسها . ونحن نستطيع أن نقول إن حركة سحق تجارة الرقيق لم تجد تأييداً واضحاً فى بريطانيا إلا فى السنين الأخيرة من القرن الثامن عشر . حتى إذا تزعمت بريطانيا حركة المقاومة بعد سنة ١٨٣٠ ، كان كثير من الأفراد والدول يعارضونها . بل إنها بذلت المال لكل من أسبانيا والبرتغال فى سبيل موافقتهما على هذا الإلغاء .

يدل كل هذا على أن التفكير الأوروبى لم يتطور خلال القرون التى تلت النهضة الأوروبية إلا تطوراً بطيئاً فى مثل هذه المسألة التى نراها فى الوقت الحاضر مسألة بدهية لاتحتاج إلى مناقشة. بل ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تجد بين رجال المقاطعات الجنوبية من كان مستعداً لحمل السلاح دفاعاً عن

حريته فى شراء العبيد واسترقاقه .حتى لقد عرّضوا وحدة بلادهم للخطر من أجل ما اعتقدوه حقاً من حقوقهم، ودارت الحرب فعلاً واستمرت إلى سنة ١٨٦٥ حين استطاع الشماليون الانتصار على الجنوبيين وأرغموهم على التسليم بنظريتهم . فرضوا بها كارهين . فالتطور الفكرى نحو إخوة الإنسانية كلها – الذى وجد التشجيع فى أوروبا حتى انتهى إلى تحريم تجارة الرقيق فى السنين الأولى من القرن التاسع عشر – لم يمتد إلى القارة الأمريكية . فكأننا نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون إن القرنين السادس عشر والسابع عشر كانا بالنسبة للفكر الأوروبى سنوات ركود استمر حتى بداية القرن التاسع عشر .

ولم يكن هذا الركود من نصيب الفكر الأوروبى فى هذه الناحية وحدها. بل شمل جميع مظاهر الحياة الأوروبية . فالروح القومية التى ظهرت فى أوروبا فى عصر النهضة ممثلة فى كتابة الآداب باللهجات القومية : كما فعل بلوتارك ودانتى فى إيطاليا ، أو كما فعل شيكسبير فى إنجلترا والتى ظهرت أيضاً فى رغبة الملك هنرى الثامن فى فصل الكنيسة الأنجليكانية عن الكنيسة البابوية من أجل خلق الكنيسة الوطنية ، هذه الروح ظلت محدودة وفى نطاق ضيق جدا . وليس أدل على ذلك من وجود ملوك من أمثال شارل الخامس وفيليب الثانى الذين حكموا أجزاء من أوروبا اختلفت فى جنسياتها ولغاتها دون أن ترى شعوب هذه الأجزاء غضاضة ما فى هذا الأمر – باستثناء ثورة هولندا. بل إن الثورات التى قام بها الدوقات والبارونات فى كل من ألمانيا وفرنسا ضد سلطة الملوك لم تكن إلا دليلاً جديداً على وهن هذه الروح القومية . بل إن الثورة الأمريكية التى قامت فى وجه ملوك إنجلترا لم تكن دليلاً على نضج هذه القومية . ورغبتها فى الظهور فى الميدان منفردة بخصائصها الأمريكية إنما دفع إليها رغبة أهالى الولايات فى الحصول على حقهم فى مشاركة الشعب البريطانى حق التشريع .ولو كان الملك جورج الثالث قد أبدى تنازلاً عن روح العناد التى تملكته إزاء المطالب الأمريكية ورضى بهذه المشاركة الرمزية ، لتغير وجه التاريخ . ولكن هذه الروح القومية لم تلبث بعد ذلك أن ظهرت

عارمة في بداية القرن التاسع عشر فبلغت ذروتها في منتصفه ثم الربع الأخير منه ، وكان ذلك تحت تأثير كتابات الكتاب السياسيين وغير السياسيين .

وكذلك رغبة الشعوب في مشاركة الحكام وتدبير أمورهم لم تظهر كذلك في أوروبا إلا نتيجة لكتابات الكتاب من أمثال فولتير وجان جاك روسو ومونتسكيو وجماعة ديدورو من رجال الموسوعات .

ولذا ظل الملوك يزاولون (حقهم الإلهي) في الحكم طوال القرون: السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر دون أن يسمعوا بمن يطالب بهذه المشاركة . وإذا كان الحكم النيابي قد قام في إنجلترا قبل هذا العهد بل على صورة ثابتة في القرن السابع عشر إثر ثورة سنة ١٦٧٨ ، إلا أنه كان حكماً نيابياً هزيلاً . كان المشاركون في الحكم هم كبار ملاك الأراضي ، ولم يسهم (الشعب) في هذه المشاركة بقليل أو كثير فالقرن التاسع عشر كان عصر اليقظة الحقيقية للمجتمع الأوروبي والفكر الأوروبي نحو الحصول على حقه الطبيعي في هذا الإسهام .

وكان الجزء الأكبر من الضرائب يأتي إلى خزانة الملك من حصيلة الأرض الزراعية. وإذا كان النشاط التجاري الذي حدث في القرن الثامن عشر قد زاد من حجم الحكومة ففرضت الضرائب على هذه التجارة من أجل مواجهة كثرة مصاريف الجهاز الحكومي (الذي زاد نتيجة لهذا النشاط) ، إلا أن البلاط الملكي ظل محتفظاً بخصائصه وأركانه التي زاد اعتمادها على ملاك الأرض الذين كانوا إلى وقت قريب من أعدى أعدائهم . وإذا كان الملوك أو النبلاء قد لجئوا بعد ذلك إلى الطبقة الوسطى فمن أجل موازنة طبقة التجار التي نشأت حديثاً ، ولذا ظل الملوك والنبلاء يكونون وحدة ترى من مصلحتها الوقوف كجبهة موحدة في وجه الطبقة الناشئة لا سيما وأن الملوك قد لجئوا إلى إعفاء هؤلاء الملاك من الضرائب .

وإذا كانت النهضة الأوروبية قد أتت بحركة الإصلاح الديني — التي حطمت الوحدة الدينية لأوروبا — فإن البروتستانتية لم تهدف أولاً إلى الحرية الدينية بقدر ما اتجهت إلى الاستقلال الديني . فأصبحت الفكرة التي سادت أوروبا

عقب ظهور حركة الإصلاح ، حرية كل أمة أو كل أمير فى ممارسة الشكل الذى يراه من المسيحية لا التى يرغمه البابا أو ترغمه الكنيسة الجامعة على اتخاذه . وبعد أن كان هدف الكنيسة هو وحدة العالم فى ظل عقيدة واحدة أصبح الشعار الجديد وحدة الأمة فى ظل عقيدة واحدة . ولذا لم تكن الحرية الدينية هى النتيجة الطبيعية لحركة الإصلاح الدينى بل هى حرية الحاكم فى اعتناق المذهب الذى يراه من أجل أغراضه الخاصة وإرغام الشعب على اتخاذ هذا المذهب عقيدة له ، ولذا شهدت القرون التالية سلسلة من الاضطهادات الدينية المروعة فى جميع ممالك أوروبا . ففى فرنسا حيث كانت الديانة الرسمية هى الكاثوليكية ووجدت إلى جانبها أقلية كبيرة اعتنقت المذهب الجديد ، قامت المذابح التى دبرها الكاثوليك من أجل القضاء على الهيجونوت ، كما قامت مذابح مشابهة دبرها الهيجونوت من أجل الانتقام ، وكان من نتيجة هذا أن قامت حركة الهجرة الواسعة من فرنسا إلى أمريكا . ولم تهدأ هذه الاضطهادات إلا حين ارتقى العرش الملك هنرى الرابع وأعطى الهيجونوت الضمانات التى تضمنها مرسوم نانت . فلما ألغى لويس الثالث عشر هذا المرسوم ظن الهيجونوت ن هذا الإلغاء نذير باضطهاد جديد. فكانت موجة أخرى من الهجرة الفرنسية إلى الخارج ، اتجه بعضها إلى أمريكا الشمالية واتجه البعض الآخر إلى جنوب إفريقيا . وفى الإمبراطورية الرومانية المقدسة دارت الحروب الكبيرة من الإمبراطور والأمراء الذين اعتنقوا هذا المذهب الجديد لا عن اعتقاد بصحته بل لأنه يحلهم من رابطة الولاء للإمبراطور . وإذا كانوا قد أظهروا تمسكهم بهذا المذهب عن حرية فى هذا الاعتقاد ، فإنهم وقفوا موقفاً معارضاً لذلك حين أراد الفلاحون اعتناق هذا المذهب ظناً منهم أنه يعنى إزالة الفروق بينهم وبين أسيادهم . وكان أن انتهت ثورة الفلاحين بسحقها والعودة إلى خضوعهم السابق . وتعرض الكاثوليك أيضاً للاضطهاد فى إنجلترا حين رفضوا الخضوع لهنرى الثامن ثم الملكة إليزابث الأولى . ودارت الحروب بين الطائفتين اتخذت فيها السياسةُ الدينَ رداءً لها حتى انتهى الأمر بطرد البيت المالك أمام قوة البرلمان ومجىء ملك جديد هو وليم أورانج الذى قبل الملك بشروط البرلمان .

وقامت حرب الثلاثين سنة بسبب هذه العداوة الدينية أيضاً لاسيما عندما ألّف الأمراء البروتستانت الحلف البروتستانتى فى سنة ١٦٠٨، وقابله الأمراء الكاثوليك بتأليف الحلف الكاثوليكى فى سنة ١٦١٠ ، وتهيأ الجو للحرب بين الطائفتين بعد وفاة الملك ماتياس وخلفه فردينان فقبله كاثوليك المجر ورفضه بروتستانت بوهيميا لما أثر عنه من تشيعه للكاثوليكية ، واستمرت الحرب هذه المدة الطويلة التى انقسمت فيها أوروبا وأمراؤها وملوكها إلى معسكرين التقوا فى أكثر من موقعة ولم تنته إلا بعد أن شمل التعب كل من اشترك فيها، فعقدوا صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨ ونص هذا الصلح فى مادته الأولى على تمتع أتباع كلفن ولوثر بالحرية الدينية فى جميع أنحاء الإمبراطورية وبقاء ما بيد كل من الكاثوليك والبروتستانت من الأملاك ضماناً لتنفيذ الشروط، ولكن أكبر الشروط وضوحاً هو ما نصت عليه من انتزاع حق الأمراء لإرغام شعوبهم على اعتناق مذهب معين . فكانت هذه المعاهدة إلى حدٍّ ما بادرة ظهور روح التسامح الدينى ونهاية الجمود والتزمت الدينى الذى عانته أوروبا منذ بداية العصور الوسطى .

وفى خلال هذه المدة سيطر رجال الدين على التعليم بكافة درجاته وإذا كانت النهضة الأوروبية قد نجحت فى كسر احتكار رجال الدين للعلم وفتحه أمام العلمانيين يردونها حين يريدون ، ثم منح الدراسة الكلاسيكية مكاناً مرموقاً من الدراسة إلى جانب الدراسة الدينية واتجه غير الدينيين إلى طلبه سواء عن طريق المدارس الخاصة أو المدرسين الخصوصيين ، ولكن التأثر الدينى ظل هو السائد ، لأن أغلبية المدرسين كانوا من رجال الدين والمدارس الخاصة طلبت المعونة من الكنيسة. ولذا كانت حرية الفكر محدودة بسبب رقابة الكنيسة على ما كان يصدر من الكتب لاسيما وأن الأمية كانت لاتزال سائدة بسبب كثرة مصاريف التعليم وقلة ما يطبع من الكتب وغلوّ أسعارها .

وفى خلال المدة الباقية من القرن السابع عشر وكذلك خلال القرن الثامن عشر أتيح للبروتستانت أن يشعروا بشىء من الراحة والأمان . بل لم يلبثوا بعدها أن اتجهوا إلى تنظيم صفوفهم بعض الشىء دون أن تكون هناك رابطة بينهم . ومن ثم أخذت الجمعيات التبشيرية تظهر إلى الوجود وكانت بريطانيا أسرع الدول إلى تنظيم هذا النشاط حين أصدر البرلمان قراراً فى

سنة ١٦٤٩ بإنشاء (هيئة نشر المسيحية فى إنجلترا الجديدة) ومن الواضح أن نشاطها كان متجهاً أكثر ما يكون إلى الدنيا الجديدة. لم يلبث بعدها أن دب النشاط فى جميع دوائر البروتستانت لمواجهة خطر ازدياد النوادى والجمعيات الإلحادية، فكان أن اتجه النشاط إلى وجوب التبشير بالمسيحية لا بين المواطنين أو سكان البلاد الإنجليزية فحسب ،بل إلى كل من لا يعتقد فيها فى الخارج . فشهد القرن الثامن عشر نشاطاً دينياً ملحوظاً. وهذه الجمعيات نظرت إلى الدين نظرة مختلفة عن تلك التى نظرتها إليه الجمعيات الكاثوليكية مثل اليسوعيين. فقد اتجهت هذه الجمعيات الكاثوليكية إلى نشر مذهب النسك والفقر من أجل طلب ملكوت السموات ، بينما أعلنت الجمعيات البروتستانية أن هذا الفقر ليس مقدساً، كما أن فقر الناس لم يكن ضربة لازب عقاباً على ما ارتكبوه أو ارتكبه أسلافهم، كما أن الله لم يكتب الفقر على إنسان ما، بل إن الفقر طريق الخطيئة . فاتجه همها إلى مقاومة الفقر ورفع المستوى الاجتماعى للطبقات الفقيرة عن طريق التنمية الاقتصادية للفرد ، بإتاحة الفرص له سواء بفتح الحوانيت أو تدريبه فى المصنع أو مكاتب الحسابات من أجل تأهيله لمركز أرفع ، كما اتجهت إلى خدمة الأطفال والمرضى والمساجين والرقيق وجميع هؤلاء الذين لا تمكنهم ظروفهم من الاهتمام العاجل بأنفسهم. فكانت جماعة الميثودست التى تألفت فى سنة ١٧٨٧ أولى الجماعات البروتستانتية التى تعمل فى هذا الميدان الجديد، وبادرت من أجل ذلك إلى إرسال الجماعات التبشيرية إلى الخارج . وفى سنة ١٧٩٥ تألفت جمعية لندن التبشيرية بمعاونة التجار فى لندن ، وبدأت عملها فى الهند والصين ثم امتدت إلى كل مكان آخر من العالم تمتد إليه التجارة البريطانية . وكان من الواضح أن هدف التجار من هذا التعضيد إنما هو مساعدة الجماعة على رفع المستوى الاجتماعى فى البلاد المزدحمة بالسكان من أجل إيجاد مزيد من المستهلكين للبضاعة البريطانية ؛ ولم تلبث هذه الجمعية أن حولت بعض نشاطها إلى إفريقيا ، لاسيما بعد أن وجه المستكشفون الذين اتجهوا إلى هذه القارة نشاط رجال الدين إلى بذل بعض الجهد فى هذه القارة الواسعة . خاصة بعد قيام الحروب النابليونية التى وجهت أنظار البريطانيين إلى قارة إفريقيا حين استولى الأسطول البريطانى على مستعمرة الرأس نتيجة لانضمام هولندا إلى جانب فرنسا فى هذه الحرب.

١٠٠٢٠

وكان إرسال دافيد لفنجستون إلى قارة إفريقيا مظهراً من مظاهر التفات هذه الجمعية إلى إفريقيا . كما أصبح بعد ذلك سبباً فى توجيه مزيد من النشاط التبشيرى إلى هذه القارة. فقد ذهب إلى إفريقيا أكثر من مرة وعاد إلى أوروبا أكثر من مرة . ولقى فى كل مرة من مرات عودته ترحيباً حاراً من مختلف الأوساط ، وألقى أكثر من محاضرة دعا فيها إلى الجد فى إلغاء تجارة الرقيق بعد أن رأى فظائع هذه التجارة . ورأى أن أفضل وسيلة لذلك هى نشر الدين المسيحى بين سكان هذه القارة لكسب صداقتهم ، وكذلك إحلال تجارة مشروعة مكان هذه التجارة غير المشروعة . ولذا بذل غاية الجهد فى رحلاته الأخيرة إلى فتح طريق التجارة عبر القارة الإفريقية إلى قبائل الماشونا والماتابيلى التى كانت تسكن وسط النصف الجنوبى للقارة دون أن تعرف طريق الوصول إلى البحار الخارجية . ولقيت دعوته هذه صدى قوياً وترحيباً حاراً كما أن وفاته مجهولاً فى وسط الإفريقيين أوجدت بين جميع الطبقات شعوراً قوياً بوجوب العمل على تنفيذ رسالته . فتألفت أكثر من جمعية تبشيرية من أجل التبشير بالمسيحية فى هذه الجهات التى اكتشفها لفنجستون ؛ كان من بينها بعثة الجامعات التبشيرية إلى وسط إفريقيا Universities Mission to Central Africa لم تلبث أن أنشأت لها أول مركز تبشيرى عند الزمبيزى فى سنة ١٨٦١، ولو أنه انتهى بفاجعة إلا أن هذا الجهد استؤنف فى سرعة وعزم. واتخذت لها مركزاً جديداً فى نياسالاند . وكذلك جمعية الكنائس الاسكتلندية Scottish Churches التى بدأت العمل فى نياسالاند أيضاً فى سنة ١٨٧٤ ثم جمعية الكنيسة التبشيرية Church Missionary Society التى بدأت نشاطها فى منطقة بحيرة تنجانيقا . لاسيما بعد أن حصلت على وعد بمساعدات مالية مستمرة من شركة البحيرات الإفريقية African Lakes Society كما اتجهت هذه الجمعية أيضاً إلى مزاولة نشاطها فى أوغندا حيث استقبلها الملك متيسا ملك بوجندا بالترحاب . كما وجهت جمعية لندن نشاطها من جديد إلى روديسيا الجنوبية وأسست مركزاً جديداً فى لنيانتى Linyanti فى سنة ١٨٩٥ . ولم تتملك هذه النزعة البريطانيين وحدهم بل جاراهم الفرنسيون حين أسسوا جمعية باريس التبشيرية Paris Evangelical Society فى سنة ١٨٢٨ لتباشر نشاطها فى المستعمرات الفرنسية فى الدنيا الجديدة بمعونة ملوك فرنسا من البوربون :

ولم تلبث أن وجهت نشاطها إلى أراضى الباسوتولاند والباروتسى لاند فى جنوب إفريقيا .

وجاء دور الهولنديين ليؤسسوا الكنائس الهولندية الإصلاحية Dutch Reformed Churches يؤيدهم البوير من سكان جنوب إفريقيا . وكان هذا النشاط البروتستانى دافعاً لأن يعود إلى الكاثوليك نشاطهم السابق ويوجهوا جهدهم إلى هذا الميدان الذى كان فى الأصل وقفاً عليهم ، فتألفت جماعة الآباء البيض White Fathers فى سنة ١٨٦٨ بإرشاد الكردينال Lavigerie الذى دعا إلى النشاط الفرنسى فى ميدان الاستعمار . وبدأت عملها فى الشمال الإفريقى ، ثم فى روديسيا الشمالية وكانت حماسة الآباء الكاثوليك فى كندا أكبر مشجع لهؤلاء الآباء فى عملهم . حتى انتهى أمر هذا التنافس الكاثوليكى البروتستانتى إلى اقتسام الحقل الإفريقى بين أكثر من بعثة .

وكذلك ظلت وسائل الإنتاج الصناعى حتى نهاية القرن الثامن عشر لايعتورها أى تغير أو تطوير ، بل لعلها كانت على حالها منذ فجر المدنية . فما عاصره حمورابى وبركليس ويوليوس قيصر وشارلمان من حالة أوروبا الاجتماعية والاقتصادية ، عاصره أيضاً لويس الرابع عشر وفردريك الأكبر وجورج الثالث . إذ ظلت الأرض أساس الحياة الاقتصادية ، وامتلك رقبتها قلة من النبلاء الأثرياء ، وقام على زراعتها الفلاحون الفقراء . وكانت إقطاعات النبلاء تقسم إلى مزارع صغيرة يقوم على زراعتها جيل إثر جيل من أحفاد هؤلاء الفلاحين . وغالباً ما كانوا أرقاء مرتبطين بالأرض ويكونون جزءاً من أملاك السيد شأنهم شأن الأرض . وإذا كان السيد فى فرنسا غير قادر على أن يسجن الفلاحين أو يجلدهم أو يأخذهم رهينة كما هو الحال فى ألمانيا إلا أنه كان فى استطاعته أن يفرض عليهم من الخدمات والالتزامات التى كانت كافية لاعتصار جهدهم . فجزء مما ينتجونه من بيض أو قمح يجب أن يعطى للسيد فى موسمه المعين ، بل كان عليهم أيضاً أن يعملوا فى مزرعته الخاصة بضعة أيام كل أسبوع دون أجر ، وأن يخدموه فى حفلات صيده ، وأن يخدموا ضيوفه خلال الاحتفالات التى تقام فى القلعة أو القصر .

بل كان على الفلاحين أن يطحنوا قمحهم فى مطحن الشريف، ويخبزوا خبزهم فى مخبزه ، ويعصروا عنبهم فى معصرته بأسعار يحددها الشريف دون مناقشة . بل كان عليه أيضاً أن يدفع رسوماً معينة إذا اجتاز معبراً أوجدولاً أو ساق عربته المحملة بالمحصول على الطريق .

وإذا كان الحال قد اختلف بعض الشيء عن ذلك فى إنجلترا حيث امتلك معظم الأرض صغار الملاك إلا أنهم ظلوا حتى منتصف القرن الثامن عشر يتبعون فى زراعة أراضيهم الدورة الثلاثية ، أى يتركون ثلثى الأرض بوراً ويقومون بزراعة ثلث واحد ، ثم ينتقلون منه إلى الثلث الثانى فى السنة الثانية ، فالثلث الثالث فى السنة الثالثة ، من أجل المحافظة على خصوبة التربة. لذا لم تكن غلة الأرض كافية للأسر ، فكانوا يضطرون إلى احتراف حرفة أخرى ، غالباً ما كانت نسج الصوف أو غزله ؛ وعمل الصابون أو المسامير. وإذا ما أكملوا حصة ما ، أسرعوا بها إلى السوق يبيعونها . وقد يعمل معهم أجراء ؛ وبدأ هذا المجال يتحسن نوعاً منذ سنة ١٧٦٠ بسبب ارتفاع أثمان المحاصيل . فلما ظهرت المصانع فى سنة ١٧٧٥ ازداد الطلب على الطعام فوضع الفلاح همه فى إنتاجه لهؤلاء الطالبين ، ولكن شدة الطلب على الخبز واللحم أدت إلى ظهور الرأسماليين الذين توفروا على إنتاج هذين المطلبين ، فاهتم الفلاح بماشيته ، ومن ثم بدأت منذ سنة ١٨٠٠ تظهر أنواع جديدة من المحاريث والعربات والآلات الزراعية ولا شك أن استعمالها كان محدوداً فى أول الأمر . وأدى ازدياد الطلب خلال الحروب النابوليونية إلى ارتفاع الأسعار . ومن ثم نشأت الشركات الكبرى التى أخذت على عاتقها مواجهة هذه الطلبات باستعمال مزيد من الوسائل الحديثة من أجل زيادة الإنتاج سواء فى الكم أو الكيف . وإذا كان الركود قد أصابهم بعد الحرب ، إلا أن التقدم فى الإنتاج الآلى عوض هذا الركود . كما زاد استعمال المخصبات ووسائل تربية الماشية ولكن الرغبة فى استعمال الآلات وكذلك الرغبة فى الحصول على رءوس أموال لاستغلالها فى الإنتاج الكبير أدت إلى اختفاء هذه الملكيات الصغيرة غير القادرة على تتبع هذا التطور . فكان أن تسربت الأرض إلى حوزة كبار الملاك الذين كانوا بحكم تقربهم من الحكومة وعضويتهم فى البرلمان، أقدر على استصدار

القوانين التى ترعى مصالحهم فى سهولة ويسر . ولذا شهد القرن التاسع عشر تطوراً زراعياً لم تشهده إنجلترا فى القرون السابقة . وكان أكثر مميزاته ظهور الملكية الزراعية الكبيرة . هذا فى الوقت الذى نظم فيه التجار وأصحاب الحرف أنفسهم فى منظمات الحرفة كما كان حالهم خلال العصور الوسطى ، فلكل نوع من التجارة منظمته التى تكفلت بوضع مواصفات المادة التى يتداولونها وعدد الأشخاص الذين يعملون فيها ، وكان على من يريد أن يدخل فى هذه المنظمة أو يعمل فى هذه الحرفة أن يبدأ بارتقاء درجاتها منذ البداية . وأن يمارس العمل فى كل درجة عدداً معيناً من السنين على يد واحد من أصحاب الحرفة القدامى . فعليه أن يلازمه سواء فى منزله أو حانوته . ولم يكن يسمح له فى النهاية أن يستقل بالعمل أو يفتح حانوتاً لنفسه إلا بعد أن تبيح له المنظمة ذلك وفق شروط معينة . وكانت هذه المنظمات فى العادة تحتكر صناعة معينة وفق أمر حكومى ينظم قواعدها .

وقد أفادت التجارة فائدة كبرى من الاستكشافات الجغرافية التى قام بها هؤلاء المخاطرون فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر . ولذا كانت التجارة مقصورة على الخارجية منها ، وأصبحت لندن وروتردام وأنتورب ولشبونه أهم مراكزها . فازدحمت أرصفتها بمختلف السفن حاملة أنواع التجارة المختلفة من أمريكا وإفريقيا وآسيا ، وحتى نهاية القرن الثامن عشر لم تكن كميات هذه التجارة لتقارن بالتجارة فى الوقت الحاضر من حيث ضآلتها . وكان معظمها فى المواد الخام القادمة من الدنيا الجديدة أو فى المواد الكمالية من الشرق ، وكان تجار هذه المدن أيضاً ينتظمون منظماتهم شأنهم شأن أصحاب الحرف . ولكن نصيبهم من الحرية كان أكثر من نصيب نظرائهم ، كما يملكون من المغريات ما يفوق نظراءهم أيضاً لأنهم كانوا على قدر أكبر من الانتعاش . وكانت الشركات الكبرى تحصل فى أحيان كثيرة على بعض الامتيازات من الحكومة بعد أن تدفع رسوماً معينة من أجل احتكار التجارة فى مادة بعينها أو منطقة بعينها. وقد رأينا أمثلة من هذه الشركات التى عملت فى إفريقيا . وفى خلال القرن الثامن عشر ظهرت طبقة كبيرة الثراء والنفوذ من التجار الذين عاشوا فى هذه المدن ، فكونوا الطبقة الوسطى التى لم تكن على شىء من شرف المحتد ولكنها

تملك الثروة . ولكنهم برغم هذه الثروة لم يهتموا بالحصول على نصيب من النفوذ فى القصر ، بل كان ذلك من نصيب النبلاء ورجال الكنيسة .

وخضعت التجارة فى إنجلترا ، وخاصة تجارة القمح ، منذ القرن الرابع عشر لسلسلة من التنظيمات والقيود . من أجل تشجيع التصدير لجلب الأموال الأجنبية وخاصة منذ سنة ١٦٨٩ بسبب إقبال البريطانيين على الاشتغال بالزراعة . وظلت إنجلترا متمسكة بهذه السياسة حتى الربع الثالث من القرن الثامن عشر ، حين بدأت صادرات القمح فى الهبوط بسبب تزايد السكان وما اعترى الصناعة من انتعاش أدى إلى قلة الأيدى العاملة فى الزراعة. حتى إذا كانت سنة ١٧٩٣ واحتاجت بريطانيا إلى كل ما تنتجه الأرض من القمح ، توقف التصدير واتخذت الخطوات لبذل مزيد من الجهود لزيادة الإنتاج خلال الحرب النابليونية بعد أن تعذر الاتصال بما جاورها من بلاد أوروبا . فارتفعت أسعار القمح وكان ذلك فى مصلحة كبار الملاك ، ولكن توقف الحرب فى سنة ١٨١٥ أدى إلى انقلاب الميزان مما كان نذيراً بالخراب .

ولكن شدة احتياج أوروبا التى خربتها الحروب إلى القمح أعاد الانتعاش ومن ثم عادت الصادرات البريطانية تعلو من جديد . فلا غرابة إذا شهد القرن التاسع عشر اتجاه الرأى العام البريطانى إلى تحبيذ سياسة حرية التجارة. فخفضت الرسوم الجمركية منذ سنة ١٨٤٩ على أكثر من ١٥٠ سلعة من الطعام ومواد الصناعة الخام برغم المعارضة القوية التى أثارها أنصار الحماية . وأزيلت معظم الرسوم فى سنة ١٨٥٢ خلال تولى جلادستون وزارة المالية . وفى سنة ١٨٧٥ لم يكن هناك أكثر من ٢٠ سلعة تؤخذ عليها رسوم جمركية . فكأن القرن التاسع عشر — بعد طول جمود عانته بريطانيا خلال القرون ١٦ و ١٧ و ١٨ — شهد سياسة اقتصادية جديدة لم تألفها أوروبا فى عصورها الحديثة .

وقد امتد هذا الجمود فشمل أبواب البحث العلمى والفنى بجميع أوجهه حتى كانت هذه القرون امتداداً للعصر الوسيط ، ولكن نور القرن التاسع عشر هو الذى أضاء جميع هذه الجوانب ، فكان البحث العلمى الذى تم خلال هذا القرن وشمل العالم من حيث أصله وسكانه والقوى التى تتحكم فيه

لا يقارن بما تم فى أى عصر آخر . لا سيما وأن ما تم من التقدم العلمى فى أمة من الأمم امتد وشمل بقية الأمم الأخرى حيث لا يعرف العلم حدوداً سياسية يقف عندها ، كما لا يعرف ديناً معيناً أو سلالة معينة ليقف عندها ، أو يقتصر عليها . فمن طريق الاتفاقات العلمية والمجلات العلمية اتصل علماء العالم أجمع من أجل مزيد من المعرفة . ولسنا فى حاجة لأن نبسط هنا كل مظاهر التقدم الذى شمل مجالات العلوم والكهرباء والطبيعة، بل يكفى أن نقول إنها كانت ذات أثر مباشر على الطب مما أدى إلى الاكتشافات التى أدت إلى حماية أعداد لا تحصى من البشر من الألم أو الموت العاجل. فقد عرفت أولاً نظرية العدوى وانتقال المرض من المريض إلى السليم من طريق الميكروبات التى هى أجسام حية توجد فى الطعام والشراب، وأن الجسم السليم هو الذى يستطيع مقاومة هذه الميكروبات من طريق المناعة التى تملك قوة تحطيم الميكروبات أو إضعاف أثرها ، وأنه من الممكن إيجاد هذه المناعة من طريق الحقن أو الأدوية التى تؤخذ من الأجسام المريضة بعد معالجتها بطرق خاصة . ولا شك أن الجانب الأكبر من الفخر فى هذا الميدان يعود إلى العالم الفرنسى لويس باستير Louis Pasteur الذى استفاد العالم من نتائج بحوثه لا فى مجال الطب فحسب بل فى مجال الصناعة وخاصة صناعة الحرير والخمور ؛ وتابعه فى هذا الميدان كثيرون منهم إميل فون بهرنج Emil von Behring وروبرت كوخ Robert Koch الألمانيان حين اكتشف الأول مصل الدفتريا واكتشف الثانى ميكروب السل .

ولا شك أن أثر مثل هذه الاختراعات والاستكشافات التى تمت فى عالم الطب كان هائلاً وسريعاً من حيث قلة الوفيات وارتفاع مستوى العمر مما كان له أبلغ الأثر على زيادة سكان العالم وخاصة أوروبا مما سبب الإلحاح على هيئاتها العاملة أن تجد حلا لهذه الزيادة من أجل تجنب انحدار مستوى المعيشة ، ولن يكون هذا الحل إلا زيادة الدخل سواء من ناحية الزراعة أو الصناعة . ولا يمكننا أن نقدر فائدة هذه البحوث من ناحيتها العامة فحسب، بل من ناحية كشف قارة إفريقيا واستعمارها ، فقد ظلت إفريقيا مغلقة أمام الأوروبيين (ما عدا منطقة الساحل الشمالى) حتى القرن التاسع عشر بسبب مناخها وأمراضها ، علاوة على العوائق الأخرى .

فقد كانت الأمراض من أكبر العقبات التى وقفت أمام المستكشفين فى هذه القارة ولم يحدث أن أحداً من هؤلاء المستكشفين سلم من الإصابة بالأمراض المختلفة مرات عديدة قبل أن تكتشف الأدوية الفعالة فى الفترة التى قامت فيها حركة الكشف الإفريقى ، حتى لقد ابتلعت إفريقيا الكثيرين من الرواد والمستكشفين وضمتهم إلى جوفها واحداً إثر واحد، من جراء ما انتشر ومازال ينتشر من الأمراض فيها نتيجة لمناخها . ومن الأمراض ما يشمل الإنسان ومنها ما يؤثر فى الحيوان ، ومن الوسائل التى كان المستكشفون يلجئون إليها سواء للركوب أو الحمل . ومنها ما يؤثر فى كليهما ، فذباب التسى تسى كان من أكبر العوامل التى عاقت انتشار الإسلام فى العصور الوسطى وظلت تعوق تقدم المستكشفين . وهذا المرض ينتشر بين مناطق دارفور وكردفان فى الشمال ومنطقة الفالد المنخفض فى جنوبى القارة . بل إن منطقة الزمبيزى واللمبوبو يوجد بها أكثر من ثمانية عشر مليوناً من الفدادين صالحة للزراعة ولكنها غير صالحة للاستقرار البشرى أو الحيوانى لانتشار هذه الذبابة التى تنتشر أيضاً فى شرق إفريقيا وغربها بالإضافة إلى البعوض . كما أن أمراضاً أخرى كالجدرى الذى تفشى بين رجال جونكر فى مديرية خط الاستواء ، والملاريا التى تفشت ومات بسببها كثيرون من المستكشفين أو معاونيهم ، وغيرهما من أمراض توطنت فى القارة .

ولكن إذا كانت هذه الكشوف والاختراعات العلمية قد أثرت بنسب مختلفة فى حركة استعمار إفريقيا ، فإن عاملين يعتبران المفتاحين اللذين أديا إلى هـــذا الاستعمار عن طريق مباشر وهما حركة الاستكشافات الجغرافية والثورة الصناعية ومن أجل ذلك يحتاج الكلام عنهما إلى شىء من التفصيل .

ويعود فضل توجيه الحركة الكشفية الكبرى نحو إفريقيا إلى جيمس بروس ؛ ولم تكن هذه القارة تثير اهتمامه فى أول أمره حين دفعه إلى ذلك اللورد هاليفاكس فى سنة ١٧٦٢ من أجل حل مشكلة النيل التى كانت هى ومشكلة النيجر وجواز ارتباطهما ببعضهما البعض تثير اهتمام العلماء بل ورجال السياسة .

فأخذ يلح عليه فى وجوب القيام برحلة لمعرفة سر النيل الغامض وشجعه على ذلك حين عرض عليه اهتمامه بإيجاد وظيفة له فى إفريقيا يتمكن خلال قيامه بالتزاماتها أن يدرس اللغة العربية وأن يجمع المعلومات الخاصة بداخل إفريقيا .

وبدأ بروس رحلته فى سنة ١٧٦٨ حين اتجه إلى جدة ثم عبر البحر الأحمر حيث نزل بمصوّع ومنها سافر إلى جندار عاصمة أثيوبيا آنذاك .

وعمل بروس على كسب رضاء ومحبة الإمبراطور ورءوس البلاد ونجح فى ذلك حين استطاع شفاء الإمبراطور الصغير من مرض الجدرى الذى أصابه ، بل استطاع أيضاً أن يقف الوباء بطريقة صحيحة . حتى إذا تيسر له ذلك بدأ ينفذ هدفه ، حين منحه الإمبراطور لقب بلامباراس ،أى صاحب قلعة الملك ، وعينه حاكماً على مقاطعة رأس الفيل القريبة من بحيرة طانا . وتمكن بروس بعد رحلة قاسية قاسى فيها من عداء السكان أكثر مما قاسى من عداء الطبيعة حتى وصل إلى مكان يرتفع ميلين عن سطح البحر حيث تقع هذه البحيرة التى هى منبع هذا النهر ، وكان ذلك عند طرفها الشمالى . فتتبع شاطئها الشمالى فالشرقى حتى وصل إلى طرفها الجنوبى حيث شاهد النيل يخرج من جملة مخارج من جنوب البحيرة ، أو بمعنى أدق من منبع واحد ينقسم إلى عدة فروع تتخللها الجزر .

ولقد وصف لنا بروس اللحظة التى شاهد فيها مخرج هذا النهر (العظيم) بألفاظ تدل على مدى تأثره بسحر هذا المنظر الخلاب وتخيل وقتها مدى الفخر الذى سوف يكسبه كأول أوروبى شاهده ، بل أول أوروبى وقف على سر هذا النهر القديم .

كما دون بروس رحلته ومخاطره ومشاهداته فى كتاب من خمسة أجزاء يعد من أمتع ما كتب عن هذا الجزء من إفريقيا . وبذلك وقف العالم للمرة الأولى على حقيقة خروج النيل من بحيرة طانا . ولكن مما يؤسف له أن إذاعة هذا السر جعلت العالم يعتقد أن هذا هو المنبع الوحيد لهذا النهر فلم يعد يهتم بعد ذلك بالكشف عن منابع أخرى لهذا النهر ولكن ربما كان ذلك من أسباب حسن الحظ إذ اتجه اهتمام العلماء إلى أجزاء أخرى من قارة إفريقيا .

وفى بداية الربع الأول من القرن الثامن عشر أرسل هنرى صولت فكشف أجزاءً من أثيوبيا كما كشف ساحل زنجبار Zanzibar . وفى سنة ١٨٢٢ أرسل أوين إلى ساحل إفريقيا الشرقى والغربى جنوب خط الاستواء فمكث أربع سنوات كشف فيها الشاطئين ورسم خرائط لهما .

وفى شرق أثيوبيا أيضاً اشترك خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر جملة مستكشفين منهم الدكتور Ruppel الألمانى ثم أنطون أبادى وأخوه اللذان مسحا جزءاً كبيراً من مقاطعة شوا ثم كرنواليس هاريس Cornwallis Harris ثم ما نسفلد باركنز Mansfield Parkyns ودفتون Dufton وبيكا Beka .

وكانت مشكلة النيجر أهم مشكلة جغرافية اهتمت بها الجمعية الإفريقية The African Association عندما تأسست فى سنة ١٧٨٨ . وكان اهتمامها به أكثر من اهتمامها بكشف منابع النيل لأنه لم يكن معروفاً كنهر . بل كان معروفاً كاسم فقط . ولم يكن يعرف من أين ينبع ولا أين ينتهى أو يتجه . وقد تولت الجمعية حل هذه المشكلة . ولم تكن محاولتها الأولى موفقة إذ أرسلت فى البداية ثلاثة من الرحالة هم : هورن مان الألمانى ولوكاس وليديارد فى رحلات متتابعة تحت رعايتها ولكنهم ماتوا إما بسبب المرض أو قتلوا ، فاتجهت الأنظار إلى بدء الرحلات القادمة من نهر جمبيا حيث كان البريطانيون قد أسسوا بعض المراكز التجارية منذ سنة ١٧٣٠ وأقيم لهم حاكم بريطانى معه جماعة من الجنود الوطنيين تدفع لهم الشركة مرتباتهم . وهى شركة إفريقيا الغربية الملكية البريطانية .

وأرسل كذلك الميجر هيوتون الذى كان قنصلاً فى مراكش ، فبدأ رحلته فى سنة ١٧٩٠ من مصب نهر جمبيا . وتقدم نحو الداخل . وكان يكتب بعض الخطابات من حين لآخر ويرسلها مع رسل إلى تاجر بريطانى يقيم على الساحل يدعى ليدلى . وتلقى منه هذا التاجر أكثر من خطاب ولكن انقطعت أخباره فجأة ، ولم يعد العالم يسمع عنه شيئاً . فوقع اختيار الجمعية على منجو بارك ليكمل العمل . وبدأ رحلته من بورتسموث فى مايو سنة ١٧٩٥ فوصل إلى ساحل جمبيا فى يوليو حيث مكث خمسة أشهر مع ليدلى الذى كانت

له صلات حسنة مع بعض تجار الداخل وخاصة تجار الرقيق الذين كانوا على علم تام بالطريق . ودرس بارك خلال ذلك لغة الماندنجو، وهى إحدى القبائل القوية التى تعيش فى الداخل وتدين بالإسلام . وفى ديسمبر بدأ يستعد لرحلته وخرج فى يناير سنة ١٧٩٦ ، وكان يصحبه دليل وخادم وكان يمتطى حصاناً بينما كان تابعاه يمتطيان حمارين ، وحملت أمتعته ثلاثة حمير أخرى .

ولقى بارك استقبالات حارة من ملوك السلطنات التى مر بها، بل وجدته بعض نساء السلطان إحدى عجائب العالم بسبب بياض بشرته .

وتعرض بارك بعد ذلك لسلسلة من المتاعب، مثل سلب سلطان كاجاكاجا لجميع أمتعته ولم يترك له إلا قميصاً وبنطلوناً ومنديلين وحذاء وقبعة . ولكن ذلك لم يكن يقاس بما لقيه بعد ذلك حين وقع فى أسر تجار الرقيق، فحجزوه مدة استطاع بعدها الهرب على حصانه الذى أصبح فى حالة إعياء شديد حتى اضطر إلى النزول عنه وسوقه أمامه . وكاد بارك يموت أكثر من مرة بسبب العطش الذى تعرض له . حتى وصل أخيراً فى يوليو سنة ١٧٩٦ إلى مدينة سيجو حيث وجد الطرق مزدحمة بالناس . ويهتف بعضهم بكلمة Geofili أى انظر الماء . فنظر بارك بسرور بالغ ليرى نهر النيجر ينساب ببطء نحو الشرق، فأسرع إلى شاطئه ليشرب من مائه وحمد الله على أنه وصل فى النهاية.

وأعيد بارك إلى إفريقيا مرة أخرى فى سنة ١٨٠٤ لإكمال بحثه . فكانت قافلته هذه المرة أكبر عدداً وأكثر استعداداً . ولكن الدوسنتاريا هاجمت معظمهم كما هاجمه النمل . وإذ وصل كالمرة الأولى إلى نهر النيجر ، تتبع مجراه نحو الشرق . ووصل فى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٨٠٥ إلى سانساندج حيث مكث شهرين وكتب منها آخر خطاب إلى زوجته ليؤكد لها أن حالته جيدة، ولكن لم يسمع عنه شيء بعد ذلك وإن عرف بعد ذلك أن الطوارق هاجموه عند بلدة كابار فى أكثر من ستين قارباً ولكنه هرب منهم بعد أن دافع عن نفسه . وتتبعه الطوارق حتى أدركوه وحينئذ فضل بارك ورفاقه أن يقفزوا إلى النهر حيث غرقوا على أن يقعوا فى الأسر فيباعوا فى أسواق الرقيق .

وخرج بعده أودنى ومعه كلابرتون يصحبهما ديكسون دينهام . فبدءوا رحلتهم من طرابلس سنة ١٨٢٢ وعبروا الصحراء إلى الجنوب وقصدوا

نهر النيجر عن طريق دويلات الهوسا . وكان يصحبهم تاجر عربى يدعى فزان محمد الوردى . ومات أودنى فى يناير سنة ١٨٢٤ . واستمر كلابرتون فى رحلته حتى وصل كانو ، وكانت تشتهر بأسواقها الكبيرة التى كانت محط رحال التجار العرب الآتين من طرابلس عبر الصحراء . ومن كانو اتجه كلابرتون إلى سكوتو حيث استقبله السلطان بللو مرحباً ولكنه رفض أن يدعه يكمل رحلته إلى النيجر على الرغم من أن النهر كان يقع على بعد ١٥٠ ميلاً من المدينة ولهذا اضطر كلابرتون إلى العودة إلى الشرق حيث قابل دنهام فى كوكا ، وكان قد تركه منذ بداية الطريق الصحراوى ليتجه شرقاً ، وعاد الاثنان إلى طرابلس فإنجلترا فوصلاها فى سنة ١٨٢٥ . وخرج كلابرتون فى رحلة ثانية مع خادم يدعى لاندر فوصلا إلى سكوتو فى ديسمبر حيث وقع فريسة المرض ثم مات فى إبريل من العام التالى .

وفى يناير سنة ١٨٣٠ سافر لاندر فى رحلته الثانية إلى النيجر أيضاً . فوصل بوسا فى يونيو وإلى براسا فى نوفمبر بعد مصاعب هائلة وصفها فى أكثر من خمسين صفحة من مذكراته . ثم تبع النهر حتى مصبه . فوصل إلى جزيرة فرناندوبو فى ديسمبر . ومنها عاد إلى إنجلترا عن طريق البرازيل فوصل لندن فى يوليو سنة ١٨٣١ ، فكان كتابه الذى نشر فى سنة ١٨٣٢ فى ثلاثة مجلدات هو الذى وضع نهاية مشكلة النيجر .

وكانت نتيجة هذه الأعمال أن أرسل John Beecroft (جون بيكروفت) إلى منطقة مصب نهر النيجر لمسحها ، وفى خلال ذلك أرسل توماس إدوار فى سنة ١٨١٧ لعقد معاهدة مع مملكة الأشانتى فأتمها واتجه إلى الداخل حيث زار ممالك الهوسا والماندنجو .

واهتمت بهذه الأجزاء أيضاً شركة السنغال الفرنسية فأرسلت أحد موظفيها هو روبول Raubault لكشف الصحراء بين السنغال وجمبيا فى سنة ١٨٠٤ . وفى سنة ١٨١٨ كشف جاسبار موليان مجرى نهر الجامبيا . وفى سنة ١٨٢٧ وصل رينيه كاييه René Caillé إلى تمبكتو من الغرب وصعد منها إلى الشمال حتى وصل مراكش .

وكان هذا مشجعاً لبريطانيا على أن تعاود كشف الصحراء التى تفصل شمال

إفريقيا عن نهر النيجر . فأرسلت فى سنة ١٨٣٦ جون دافيدسون من ساحل الأطلنطى فى مراكش ليقصد تمبكتو و لكنه قتل فى تندوف .

وكانت بريطانيا قد أرسلت خلال سنتى ١٨٢١ و ١٨٢٢ أكثر من بعثة للقيام بالتحريات اللازمة فى إقليم طرابلس وبرقة تمهيداً لرحلات الكشف ثم عادت فأرسلت جيمس ريتشارد سن James Richardson أحد أعضاء البعثة السابقة فى سنة ١٨٤٩ ومعه بارث Barth وأوفروج Overweg . فخرجوا من طرابلس بقصد الوصول إلى النيجر فوصلوا سالمين إلى بورنو . وهناك افترقوا فقصد الأول والثانى بحيرة تشاد حيث ماتا : بينما قصد الثالث أرض الهاوسا فعبرها حتى وصل إلى النيجر عند Say ثم قطع منحنى النيجر فوصل إلى تمبكتو : وعاد أدراجه عن طريق النهر إلى Say ثم إلى سكوتو فإلى بورنو ثم إلى طرابلس فوصلها فى سنة ١٨٥٢ بعد أن نجح فى تحقيق الكثير من المعلومات الجغرافية والجيولوجية والأثنوجرافية ، كما أتى بمعلومات أفادت فى علاقة هذا الجزء تجارياً بأوروبا .

وفى أوائل العقد السادس بدأ الدكتور رولفس Gerhard Rolfs رحلته لكشف الصحراء أيضاً وكان قد انضم إلى الفرقة الأجنبية الفرنسية التى تخدم فى الجزائر وتعلم العربية جيداً . فاتجه أولاً إلى الغرب حيث تجول فى الجزء الجنوبى من مراكش . ثم اتجه إلى الصحراء فاخترقها إلى واحة توات وغدامس فى سنة ١٨٦٤ ووصل فى السنة التالية إلى فزان وتبستى . وفى سنة ١٨٦٦ بدأ رحلة أخرى إلى برنو ثم انحدر منها عبر النيجر إلى لاجوس فكان أول أوروبى يعبر إفريقيا الغربية من ساحل البحر المتوسط إلى ساحل غانا . وفى سنة ١٨٧٣ كشف واحات صحراء ليبيا ، وقاد فى سنة ١٨٧٨ حملة أرسلتها الحكومة الألمانية بغرض الوصول إلى واداى ، ولكنه لم يذهب إلى أبعد من واحة الكفرة .

ثم نجح بعد ذلك إيطاليان هما : دكتور بلجرينو ماتوتشى Pellegrino Matteucci والملازم ألفونسو ماريا ماسارى Alfonso Maria Massari فى قطع إفريقيا من الشرق إلى الغرب ، فخرجا من سواكن إلى كردفان فواداى فبورنو فكانو إلى النيجر . ومنها عادا إلى إنجلترا ، وقد صحبهما فى الجزء الأول

من الرحلة الأمير جيوفانى بورجيسى **Giovanni Borghese** فكانا أول أوروبيين يعبران القارة من الشرق إلى الغرب شمال خط الاستواء . وقد أثمرت رحلتهما فى أن حملت إلى العالم معلومات ثمينة كان الجميع يجهلونها . وكذلك كانت رحلة جوستاف ناختنجال فيما بين سنتى ١٨٦٩ و ١٨٧٣ إلى تبستى وبورنو وكانم — والتى طاف خلالها بمنطقة بحيرة تشاد ثم إلى واداى ودارفور وكردفان فالقاهرة عن طريق النيل — من أهم الرحلات الإفريقية .

وفتح محمد على السودان فى سنة ١٨٢١ وعرف العالم من جراء هذا الفتح أن للنيل منبعاً آخر غير ذلك الذى اكتشفه جيمس بروس فى نهاية القرن الماضى . وأرسل محمد على الكابتن سليم فى ثلاث رحلات لمحاولة كشف هذا المنبع الآخر الاستوائى . فاستطاع أن يصل فى النيل الأبيض إلى خط أربعة شمال خط الاستواء ، حيث توقف بسبب العوائق الطبيعية . وعلى الرغم من أن جهوده اقتصرت عند هذا الحد ، إلا أنه يعتبر أول من مهد السبيل لارتياد مناطق النيل العليا وحل هذا اللغز الجغرافى القديم .

وفى مؤتمر الجغرافيا الدولى الذى انعقد فى باريس سنة ١٨٨٩ وصف الدكتور فردريك بنولا رحلات الكابتن سليم بأنها كانت الأساس الذى بنى عليه حل مسألة النيل ، بفضل ما قام به من دراسات طبيعية وجغرافية لمجرى النيل الأبيض ، وهى دراسات أضافت معلومات جديدة إلى علم الجغرافيا كما ساعدت على فتح طريق الملاحة والتجارة فى النيل الأبيض والسودان الجنوبى بعد أن كان هذا الجزء فى عزلة تامة عن الشمال .

وقد ارتبط كشف الزمبيزى — بل جنوب إفريقيا — بحياة المستكشف لفنجستون الذى قال عنه مؤرخو سيرته : إنه كان طرازاً فريداً من نوعه بين المستكشفين والمبشرين . وإنساناً هومرياً يمثل أسمى ما يمكن للإيمان بالمبادئ أن يخلقه من الرجل .

وقد استعد لفنجستون لهذا العمل استعداداً هائلاً حين تعلم الطب كما تعلم بعض اللغات الإفريقية لبعض القبائل التى قدر له أن يعيش فى وسطها مثل لغة البا — كوينا ، كما أكمل دراسة الفلك على يد سير توماس ماكلير . كما

تعلم التجارة وفن تنظيم الحدائق واكتسب المهارة فى لحام الحديد بالنـار وتشكيله .

وفى بداية سنة ١٨٤١ بدأ أولى رحلاته الكبرى إلى جنوب إفريقيا . فوصل إلى كيب تاون، ومنها واصل رحلته صوب الداخل. فوصل إلى كرومان Kuruman وهى آخر محطة تبشيرية أسسها الدكتور موفات الذى نصحه بأن يعمل على تأسيس محطة تبشيرية جديدة فى الداخل طبقاً لتعليمات جمعية لندن التبشيرية . فقام بجولات عديدة فى المنطقة قطع فيها حوالى سبعمائة ميل حتى وقع اختياره على مابوتسا Mapotsa التى تقع شمال كرومان بمائتى ميل على نهر لمبوبو لأنها تقع فى وسط واد ساحر كأنسب بقعة لأعمال جديدة .

وفى العاشر من فبراير سنة ١٨٤٢ اتجه إلى الداخل حيث وصل ليتو باروبا Litu Baruba ومعه اثنان من الأهالى؛ حيث فحص جولوجيا ونباتات المنطقة وكانت تشمل جزءاً من صحراء كلهارى . ثم رجع إلى كرومان فى يونيو ولكنه لم يركن إلى الراحة بل قضى عدة شهور جائلاً بين القبائل واعظاً ومدرساً طبقاً للفكرة التى آمن بها؛ وهى أن عمل البعثة ليس فى الجلوس وكتابة التقارير ولكن فى الزيارة وفتح أراض جديدة تاركاً للوكلاء الوطنيين مهمة دراستها تفصيلاً .

وفى العام التالى (فبراير سنة ١٨٤٣) قام بجولة أخرى طولها أربعمائة ميل بين قبائل الباكوينا والباكاتلا . غير أن الجمعية كتبت إليه أن يبحث عن مقر جديد أكثر توغلاً فى الداخل فقام فى أغسطس سنة ١٨٤٣ مع أحد المبشرين وثلاثة من الباحثين الإنجليز فوصلوا إلى ما بوتسا فى بلاد الباكاتلا بعد مسيرة أربعة عشر يوماً حيث اختار بقعة لتكون مركزاً جديداً ولكن المنطقة كانت مرتعاً للآساد التى كانت تقلق مضاجع الوطنيين فخرج معهم فى رحلة لصيد هذه الأسود ، وهو وإن خرج من معركته التى دارت بينه وبين أحد الأسود حياً إلا أنه فقد ذراعه الذى أصبح محدود الحركة يعاوده الألم من حين لآخر بقية حياته .

وفى سنة ١٨٤٦ أسس مركزاً جديداً فى تشونوان Chonuane التى تبعد أربعين ميلاً إلى الشمال. وعاش فى وسط قبائل الباكوينا التى أحبته حيث

علمهم زراعة الحدائق وريها بماء النهر ، كما علمهم بعض الصناعات اليدوية مما كان سبباً فى كراهية البوير له . وكانوا قد وصلوا إلى هذه المنطقة عقب هجرتهم الكبرى من المنطقة الجنوبية هرباً من الحكم البريطانى . وكان هؤلاء يحتقرون الوطنيين ويسترقونهم ويعملون على عدم هدايتهم إلى المسيحية أو تعليمهم أية حرفة من أجل أن يحتفظوا بمستواهم المنخفض فيظلوا فى خدمتهم ، وزادت مضايقاتهم له حين علموا أنه إنجليزى . ومن المعروف أنهم يكنون للإنجليز العداوة منذ أن قدموا إليهم فى سنة ١٨٠٦ . ولكن أكثر ما حقدوه على هذا الرجل ما كان يقوم به هو وزوجته من فتح المدارس وتعليم الإفريقيين . بل تسليم الإفريقيين بعض هذه المدارس ليكونوا بدورهم معلمين لمواطنيهم .

وكان لفنجستون فى أثناء إقامته القصيرة فى كولوبونى قد وضع قواعد لغة سكوانا Scwana مثابراً على تدريسها للأهالى .

وفى أوائل سنة ١٨٤٩ جهز رحلة لعبور صحراء كلهارى بحثاً عن بحيرة نجامى فنجح فى ذلك وأعطانا أول وصف مفصل لها .

وقد أرسل لفنجستون أخبار كشفه إلى جمعية لندن التبشيرية التى أرسلت مقتطفات من رسائله إلى الجمعية الجغرافية الملكية التى منحته خمسة وعشرين جنيهاً بسبب رحلته الناجحة عبر صحراء إفريقيا الجنوبية، ولاكتشافه طرقها ونهراً وبحيرة واسعة .

وكان لفنجستون خلال رحلاته هذه لا يتوانى عن التحبب قدر الطاقة إلى الوطنيين ببذل ما يستطيع لإرضائهم وخدمتهم ، ونجح فى ذلك نجاحاً منقطع النظير حتى أصبحوا يصحبونه فى معظم رحلاته، يدلونه على الطريق . وعن طريق مساعدة Ma—Mochisane ابنة الزعيم سيبتوانى تمكن لفنجستون من الوصول إلى لينيانتى ثم توغل شرقاً وعبر شبكة الأنهار والمجارى المائية والمسيلات، وهى المجموعة المائية التى تكون فرع الزمبيزى . ولكن قطع عليه خيط إتمام هذه الكشوف مرض زوجته، فعاد بها إلى كيبتاون فى إبريل سنة ١٨٥٢ لترحل إلى إنجلترا . وعاد إلى الداخل بعد أن أصبح أكثر قدرة على العمل وأخذ يستعد للتوغل نحو الشمال على الرغم مما كان يقع بين

للبوير والوطنيين من حروب كان الأولون يقصدون من ورائها القضاء الأخير على شعب الباكونيا . فأصاب لفنجستون من هذه الحروب بعض الأثر إذ هوجم بيته ونهبت حاجاته الشخصية ، ومحفوظاته . ولا شك أن البوير هم الذين فعلوا ذلك انتقاماً من الرجل الذى يعمل على تثقيف الإفريقيين .

وفى مايو سنة ١٨٥٣ وصل ثانية إلى لينيانتى عاصمة الماكولو ومن هناك قصد الصعود إلى الشمال ليكشف منابع الزمبيزى . ومنها يسير إلى الغرب ليمهد لهذه القبائل الإفريقية طريق التجارة مع المستعمرات البرتغالية فى الغرب . وفى الحادى والثلاثين من مايو سنة ١٨٥٤ وصل محطماً تحت قسوة المرض والحاجة إلى الطعام والملابس إلى لواندة حيث استقبله الحاكم البرتغالى والقومسير البريطانى المكلف بمراقبة تجارة الرقيق .

ومن أجل أن يعيد مرافقيه من الماكولو إلى أوطانهم قام برحلة العودة فى العشرين من سبتمبر بطريق البحر إلى مصب بنزو Benzo ودخل فى النهر حتى وصل إلى كالونج ومبو Kalung Wempo وقام بجولته فى الإقليم حتى التقاء نهر لوكالا بكوانزا . وألمت الحمى بعدد من رجاله ولكنه سمع عن غرق سفينة البريد التى أرسل عليها رسائله وخرائطه فمكث أسبوعين عاكفاً فى عناد وإصرار على إعادة كتابة مذكراته من جديد معتمداً على الذاكرة وإرسالها إلى إنجلترا فمنحته الجمعية الجغرافية الملكية مداليتها الذهبية .

وفى يناير سنة ١٨٥٥ وصل إلى كازانجى ونهر كوانجو Quango ثم عبر مجرى هذا النهر وجمع المعلومات القيمة عن نهر كاساى Kassai والأنهار المتصلة به ، وقد أثبتت الرحلات التالية صحتها فيما بعد . فاما بلغ مناطق الماكولو استقبله ملكها بالترحاب . وزوده باثنى عشر ثوراً لأنه كان مصمماً على تتبع الزمبيزى حتى المصب . وبدأ فعلاً رحلته التى اكتشف فيها شلالات فيكتوريا فكان أول أوروبى يراها . وواصل رحلته فوصل فى يناير سنة ١٨٥٦ إلى نقطة التقاء لوانجوا بالزمبيزى وأخيراً وصل إلى تيتى Tetê فى الثالث من مارس منهوك القوى ، مرهق الأعصاب . وغادر تيتى فى الثانى والعشرين من إبريل مع مجرى الزمبيزى فوصل إلى كليمانى فى ٢٢ من مايو

سنة ١٨٥٦ بعد رحلة دامت ثلاث سنوات لم يسمع فيها شيئاً عن أسرته . فكان بذلك أول من قطع قارة إفريقيا فيما بين المحيطين . وإذا ما عاد إلى لندن فى ديسمبر ، احتفلت به الجمعية الجغرافية الملكية احتفالاً رائعاً، ومنحته جامعة اكسفورد درجة الدكتوراه الفخرية فى القانون المدنى ، كما منحته جلاسجو درجة الدكتوراه فى الأدب . وفى كمبردج استقبل استقبالاً حاراً وافتتح رسمياً برنامج المحاضرات للبعثات الجامعية إلى إفريقيا الوسطى .

ولن أحاول أن أطيل الكلام عما أتمه هذا الرحالة من أعمال الكشف فى إفريقيا ، بل يكفى أن أقول إنه عاد إلى إفريقيا مرتين بعد ذلك . استغرقت الأولى منهما فيما بين سنتى ١٨٥٨ و ١٨٦٤ حين أرسلته بريطانيا كقنصل عام لها على الساحل الشرقى لإفريقيا والمستعمرات الجنوبية لزنجبار والمقاطعات المستقلة فى الداخل علاوة على رياسته لبعثة جديدة لكشف إفريقيا الشرقية والوسطى ، فوصل فى ١٥ مايو إلى شعب الماكولو ثم عاد إلى حيث مصب النهر وكشف نهر شيرى وتتبعه إلى البحيرة التى سمع أن مياهه تأتى منها (نياسا) كما كشف نهر روفوما حيث كشف كيف تسير تجارة الرقيق فى قسوة بالغة تكشف عنها ما فى جسم العبيد من آثار ، وذلك تحت سمع البرتغاليين ونظرهم . وفى الحادى عشر من إبريل سنة ١٨٦١ سقطت زوجته صريعة الحمى ووافتها منيتها فى السابع والعشرين منه . ولم يعقه ذلك عن أن يكشف المنطقة بين بحيرتى نياسا وبنجولوما ، واضطره سوء حالة الباخرة التى يستقلها إلى العودة إلى الشاطئ الشرقى ، حيث حاول بيعها ، ولما لم يجد مشتريا ، قام برحلة جريئة عبر المحيط الهندى ، فوصل إلى الهند ومنها إلى إنجلترا . وفى رحلته الثالثة التى قام بها فيما بين سنتى (١٨٦٦—١٨٧٣) بناء على طلب الجمعية الجغرافية الملكية وصل إلى زنجبار وتتبع نهر رفوما حتى بحيرة نياسا ، ثم إلى الشمال إلى بحيرة تنجانيقا ، ثم إلى أوجيجى بعد أن دار حول البحيرة من الشمال .

وكان انقطاع أخباره طول هذه المدة قد أقلق العالم عليه فأوفد للبحث عنه هنرى ستانلى ، فوصل إلى زنجبار فى سنة ١٨٧١ ثم إلى طابوره وهناك سمع عن رجل أبيض فى أوجيجى فاتجه إليه حيث قابله ، وعملا معاً فى كشف بقية

بحيرة تنجانيقا ، فتأكد أنها ليست منبعاً للنيل . ولكنه حين عرض عليه ستانلى العودة معه إلى أوروبا رفض ، إذ كانت تسيطر عليه فكرة أن منابع النيل توجد فى منطقة بحيرة بنجويلو . فأخذ يخترق الأدغال الإسفنجية اللانهائية التى تقع غرب البحيرة ولكنه سقط صريع المرض ومات فى الخامس والعشرين من إبريل سنة ١٨٧٣ ، وهو راكع أمام سريره يصلى . فحمل أتباعه جثته إلى الشاطئ فى رحلة استمرت تسعة أشهر . ومن هناك حملت الجثة إلى إنجلترا لتدفن فى مقبرة العظماء فى وست منسترابى . ونشرت مذكراته فى سنة ١٨٧٤ .

ولكن الحق أن دافيد لفنجستون لم يكن الأول الذى يجوب هذه الأنحاء من القارة الإفريقية، فقد أرسلت شركة الهند الشرقية الهولنديه — التى كانت قد أسست مستعمرة الرأس منذ القرن السابع عشر — الكابتن روبرت جاكوب جوردون فى سنة ١٧٧٧ من مستعمرة الرأس إلى الداخل فكشف نهر أورنج حتى ملتقاه بنهر الفال .

وكان هذا النشاط الكشفى دافعاً للبرتغال لأن تقوم ببعض الجهد فأرسلت فرانشسكو جوزى ماريا البرازيلى إلى موزمبيق فاتجه إلى تيتى ثم توغل إلى الداخل حتى قارب الوصول إلى بحيرة مديرو ولكنه مات قبل الوصول إليها . وفى بداية القرن الثامن عشر اجتاز بابتيزا Baptisa ومعه Amaro José إفريقيا من نهر كوانجو فى أنجولا حتى تيتى فى موزمبيق وتكرر هذا العمل فى سنة ١٨١٣ على يد مونتيرو والكابتن جامينو .

وكان المبشر الأسكتلندى كامبل قد أكمل كشف الأورنج كما كشف اللمبوبو .

كما كشف وليم كورنوالس هاريس إقليم بتشوانالاند والترنسفال ، وعلى أثر رفض لفنجستون العودة مع ستانلى نظمت الجمعية الجغرافية الملكية حملة ضخمة أوكلت رياستها إلى الملازم فرنى كامرون Verney Cameron من أجل حمله على العودة إلى أوروبا ولكنه لم يكد يصل إلى زنجبار حتى عرف بموت لفنجستون ولكنه اندفع إلى داخل القارة فوصل إلى بحيرة

تنجانيقا ورسم لها خريطة دقيقة ، وعبر إلى اللوالابا ثم اتجه جنوبا إلى مملكة الموانا حتى وصل بنجويلا على الشاطئ الغربي فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ .

وفى خلال ذلك كان سبيك وزميله برتون يخترقان شرق إفريقيا من زنجبار للوصول إلى منابع النيل العليا فى سنة ١٨٥٧ فوصل سبيك وحده إلى بحيرة فكتوريا سنة ١٨٥٨ .

وعاد سبيك إلى إفريقيا مع جرانت بعد أن زودتهما الحكومة البريطانية فى الهند بكثير من المساعدات، لاسيما جميع الأجهزة الخاصة بالمقاييس وعمليات المسح . وبدأت الرحلة فى أكتوبر سنة ١٨٦١ إلى (أوسوى) التى تقع فى الجنوب الغربى لبحيرة فيكتوريا . وسار سبيك ميمماً شطر أوغندا فى ١٦ من يناير سنة ١٨٦٢ ووصل إلى نهر كيتانجولى وهو النهر الذى أكد سبيك خلال رحلته الأولى التى قام بها فى سنة ١٨٥٨ أنه يصب فى بحيرة فيكتوريا من الجهة الغربية فارتاد سواحل البحيرة من جهة الغرب ، ثم يسر له ميتيسا ملك بوجندا ارتياد البحيرة .

وكان جون باتريك التاجر قد ترك خدمة الحكومة المصرية عقب وفاة محمد على فى سنة ١٨٤٩ وانتهز فرصة إلغاء احتكار الحكومة لتجارة منتجات السودان ، وأنشأ لنفسه مركزاً فى الأبيض للاتجار فى صمغ كردفان ، ثم تحول إلى تجارة العاج ، واتجه إلى أعالى النيل يقصد مناطقه هناك . وقام برحلته فى سنة ١٨٥٣ وصل فيها إلى بحر الزراف وأكد أنه أحد فروع النيل ، ولكنه لايتصل به فى الجنوب . وقام برحلة أخرى فى سنة ١٨٥٤ استغرقت خمس سنوات طاف فيها بجميع منطقة بحر الغزال بحثاً عن العاج الذى يريده . حتى إذا عاد إلى إنجلترا فى سنة ١٨٥٩ ونشر عن رحلته كتاباً فى سنة ١٨٦١ عينته حكومته قنصلاً لها فى أواسط إفريقيا ، فكلفته الجمعية الجغرافية الملكية أن يقابل سبيك وجرانت فى منطقة خط الاستواء ليمدهما بالزوارق فى غندكرو فقام بمهمته حتى وصل سبيك ومعه زميله إلى أوارند وحيث وجدفى انتظاره ثلاثة زوارق كان قد أعدها له جون باتريك ، فطلب عدداً أكبر حتى يستطيع أن يسير فى النيل لأنه أعد الأمر مع الملك على أن يجعل النيل هو طريق مواصلاته مع إنجلترا ، ولكنه حين علم أن النهر غير صالح للملاحة فى هذه المنطقة ، سار براً متتبعاً ضفة النهر اليسرى حيث شاهد شلالات ريبون ومخرج النيل

منها ، وفى إبريل سنة ١٨٦٣ وصل سبيك إلى غندكرو حيث قابل السير صمويل بيكر قادماً من الشمال . وعلم منه أن ثلاث سيدات هولانديات اتجهن إلى غندكرو على ظهر أحد المراكب لتقديم المساعدة له، ولكنهن عدن إلى الخرطوم بسبب مرض أصابهن . وقبل أن يغادر غندكرو أعطى بيكر كل المعلومات التى معه عن بحيرة ألبرت وأعطاه بيكر مركباً أوصله إلى الخرطوم فالقاهرة .

وكان بيكر قد بدأ رحلته أيضاً إلى الجنوب فى نهاية عام ١٨٦٢ ومعه زوجته وثلاثة مراكب وخمسة وأربعون رجلاً مسلحين . وسار فى النيل الأبيض حتى ملتقاه بالسوباط ، ثم واصل سيره إلى بحر الغزال حتى وصل لادو فى أوائل سنة ١٨٦٣ ثم إلى غندكرو التى وجدها (قطعة من جهنم) بسبب الحرارة الشديدة ، ووصفها بأنها مستعمرة لقطاع الطريق . وبعد أن أمضى فيها اثنى عشر يوماً قابل فى أثنائها سبيك وجرانت حيث فهم منهما أن هناك جزءاً هاماً من النهر لم يستكشف بعد . وهو هذه البحيرة التى تمتد فى خط مباشر من الجنوب إلى الشمال مع النظام العام للنيل مما يقطع أنها تمثل وضعاً هاماً فى حوض النيل .

وبعد أن عوق أكثر من عام عند غندكرو اتجه إلى الجنوب الغربى فى أثر تاجر للرقيق يدعى خورشيد أغا على الرغم من إنذار هذا له بأنه سيضربه بالرصاص إن تبعه .

وفى فبراير سنة ١٨٦٤ اصطحبه كزارى ملك أونيورو إلى بحيرة البرت فوصل إلى طرفها الشمالى . ثم تسلق التلال القائمة هناك حتى قمتها حيث تمكن من أن يشاهد البحيرة تتلألأ تحت أشعة الشمس . وبالرجوع إلى خريطة بيكر التى رسمها لنفسه عن خط سير رحلته هذه . نجده قد أخطأ إذ تصور وجود روافد كثيرة للبحيرة . كما أخطأ فى اعتقاده بوجود شلالين فى غرب البحيرة لأنه ليس لبحيرة البرت روافد . ومن هناك عاد بيكر وأبحر فى البحيرة شمالاً حتى شاهد بعينه الشلال الذى يقع فى طرف البحيرة الشمالى فأطلق عليه اسم مارشيزون نسبة إلى رئيس الجمعية الجغرافية الملكية. وعاد بيكر إلى بلاده حيث نشر كتابين عن رحلته هذه ، وكتاباً ثالثاً عن رحلته الثانية التى قام بها بعد ذلك .

ولكن لعل أكثر الرحلات التى قام بها الأوروبيون أهمية بالنسبة لمستقبل إفريقيا السياسى فى القرن التاسع عشر وخاصة فيما يتصل باستعمار دول أوروبا لقارة إفريقيا هى رحلة ستانلى الثانية التى كلفه بها الملك ليوبلد الثانى ملك بلجيكا إثر نجاحه فى رحلته الأولى التى عثر فيها على الرحالة البريطانى دافيد لفنجستون .

فقد دفع نجاح الملازم كامرون فى عبور القارة من الشرق إلى الغرب الملك ليوبلد الثانى ملك بلجيكا إلى الاهتمام بهذه القارة ، من أجل استثمار جنوب الكونغو الغنية . فدعا إلى مؤتمر يعقد فى بروكسل تحت رياسة علماء أوروبا المهتمين بالدراسات الإفريقية من أجل بحث الوسائل الفعالة لاستثمار هذه المناطق والإفادة بثروتها فانتهى المؤتمر إلى تأليف (الجمعية الدولية لكشف وسط إفريقيا) هدفها كشف هذه الأنحاء ، وإخراجها إلى النور ، والقضاء على تجارة الرقيق قضاء تاماً تمهيداً لاستثمار مواردها على أن تقوم فى كل دولة شعبة محلية لهذه الجمعية تقوم من جانبها بجمع المال وإيفاد البعوث . فألفت الشعبة البلجيكية فى سنة ١٨٧٦ وأرسلت الكابتن كامبير Cambier فى سنة ١٨٧٩ إلى تنجانيقا عن طريق زنجبار ؛ حيث أسس محطة كاريما Karema على الشاطئ الجنوبى الشرقى لتنجانيقا واستقر فيها الكابتن Storms مع بعثة من الآباء البيض وتفرعت عن الشعبة البلجيكية للجمعية (لجنة دراسات أعالى الكونغو) التى تكفلت بإرسال هنرى ستانلى إلى نهر الكونغو فى رحلته الثانية .

وقد بدأ رحلته فى نوفمبر سنة ١٨٧٤ من باجامويو المقابلة لجزيرة زنجبار بعد أن أتم استعداده من المئونة والحمالين حتى امتد طابور قافلته إلى نصف ميل . وكان أهم ما يعنيه فى رحلته كسب ود الأهالى كى يكونوا عوناً له . ولذا لم يكن يتردد فى معاقبة كل من يجرأ من رجاله على أن يعمل عملاً من أعمال النهب أو السرقة . وانحدر طابور الحملة فى الأودية وارتقى الحواف بعد الحواف وعبر مجارى مائية ونهيرات ومر بقرى تفوح منها رائحة الماشية . حتى سمع فجأة تهليلات الفرح آتية من مقدم طابوره فعلم أنهم وصلوا إلى البحيرة التى هى مقصده الأول ، وهى بحيرة فكتوريا بعد أن قطع ٧٢٠ ميلاً فى ١٠٣ أيام . فطاف بسواحلها . ثم تابع سيره إلى الجنوب حيث كان قد سمع عن قوة تيار نهر كاجيرا ؛ مما بعث فيه الرغبة

فى استكشافه لأن الأهالى يعتبرونه (أم النهر) وواصلت الحملة الرحلة فى اتجاه الجنوب فى شهر مارس سنة ١٨٧٦ ، فوصل فى إبريل إلى خط تقسيم المياه بين روافد بحيرة فيكتوريا ومنابع مالاجارازى الرافد الرئيسى لبحيرة تنجانيقا . حتى إذا انحدر على حافة الجبل الغربية دخل فى حوض الكونغو.

وفى مايو سنة ١٨٧٦ وصل إلى أوجيجى حيث رأى أصدقاءه العرب الذين ساعدوه فى رحلته الأولى . وطاف ببحيرة تنجانيقا وتأكد أن ليس لها سوى مخرج واحد فى منتصف ساحلها الغربى كما تأكد من عدم وجود علاقة بينها وبين بحيرة البرت .

ثم انحدرت القافلة غرباً وشهد اتصال اللوابا باللوالابا ، بعد أن قطع المسافة بين البحيرة ونقطة الاتصال وهى ٣٣٨ ميلاً فى ٣٣ يوماً . وهناك التقى بحميد بن محمد المرجبى المعروف بتيبوتيب وهو العربى الذى سبق أن صحب كمرون عبر اللوالابا ودارت المفاوضات بينهما وانتهت بقبول هذا الأخير أن يصحبه ستين مرحلة كل واحدة أربع ساعات مقابل خمسة آلاف دولار.

وفى السادس من نوفمبر سنة ١٨٧٦ دخلت القافلة غابة الكونغو الضخمة الكثيفة المظلمة ذات الأرض الطينية الرطبة . وفى مقدمتها فرقة الفئوس لإفساح الطريق . وانقسمت الحملة إلى فريقين يرأس أولهما ستانلى وتسير فى القوارب ، ويرأس الآخر تيبوتيب متبعين شاطئ النهر براً .

وأمر ستانلى رجاله ألا يمسوا شيئاً من ممتلكات الأهالى رغبة فى كسب مودتهم ؛ وجعل من بعض قواربه مستشفى نقل إليها المرضى من رجاله الذين تفشت فيهم الدوسنتاريا والجدرى وتقرحات الأقدام .

ولكن هروب السكان من وجه الحملة ، واختفاءهم كانا موضع التفكير منه لاسيما والمرض لم تخف وطأته . بل زادت الالتهابات الرئوية كما ظهرت حالات من التيفود فكان يموت فى كل يوم واحد أو اثنان فيأتى بهم فى النهر . وقد لجأ ستانلى إلى أسر بعض الوطنيين وإحسان معاملتهم كى يعرف منهم بعض المعلومات التى تفيده أو ليبعث معهم برسائله الشفوية إلى إخوانهم الهاربين .

وفى جزيرة مبيكا تجمع الأهالى وفى نظراتهم عداء ظاهر ولكن ستانلى تمكن من إقناعهم بوساطة المترجمين بنياته السلمية . فسرعان ما انقلب العداء إلى صداقة وأصبح الناس يستقبلونهم ويودعونهم بالدعاء . ولكن ذلك لم يمنع آخرين من أن يبدوا العداء ويرمون القافلة ببعض السهام من بعيد فكان ستانلى يلجأ إلى إطلاق الرصاص فكان لذلك فعل السحر فى تشتيت الأهالى .

وكانت كثرة المرض واشتداد الهجمات سبباً فى أن يطلب تيبوتيب العودة ، وحاول ستانلى أن يقنعه بإكمال العقد ولكنه رفض فلم يملك ستانلى سوى الموافقة على إخلاء طرفه على شرط أن يقدم له من يستطيع الاعتماد عليه فقدم له اثنين يصلحان للترجمة .

وواصلت الحملة رحلتها متتبعة النهر بطريقتها المعتادة من انقسام الحملة إلى قسمين : قسم يتقدم عن طريق النهر بالقوارب وآخر يتقدم عن طريق البر بالأقدام ، ثم رفع القوارب إلى البر فى حالة وجود الشلالات حتى تجتاز الحملة الشلال .

وفى الثلاثين من يوليو سنة ١٨٧٧ وصل ستانلى وجماعته إلى شلال تاكى الذى تذكر الخرائط التى معه أنه آخر الشلالات ، فاجتازه . ويذكر ستانلى أنه بعد اجتيازه هذا الشلال الأخير عرف أن الرحلة قد حققت الهدف الذى قصدته فلم ير داعياً إلى تتبع النهر أكثر من ذلك لاسيما والجوع والمرض كانا لايزالان يفتكان بالبعثة فبادر بإرسال رسله إلى الأوروبيين فى أمبويا يذكر خبر وصوله ويستغيث بهم فوصلته الإمدادات الضخمة بعد يومين . وعن طريق رأس الرجاء الصالح عادت البعثة إلى زنجبار بعد أن غابت عنها ١٠٩٩ يوماً .

وفى نفس الوقت اتجه برازا الإيطالى الأصل فى خدمة فرنسا يكشف الضفة اليمنى من نهر الكونغو . فوصل إلى مصب الاجوا الذى كان يعتقد آنذاك أنه ذو صلة بالكونغو ، وذلك فى نهاية سنة ١٨٧٤ وتتبع مجراه حتى وصل إلى الأجزاء العليا منه . وفى خلال رحلته الثانية كشف برازا ٧٠٠ كيلو متر من نهر الأجوا وأسس مدينة فرانسفيل عند المنابع العليا لهذا النهر كى تكون مركزاً يستقبل المواد الواردة إليه .

وبذلك تكون سنة ١٨٧٥ قد عينت كشف جميع أحواض أنهار هذه القارة الضخمة ومهدت الطريق أمام المستعمرين .

وكانت الثورة الصناعية التى قامت فى بريطانيا منذ نهاية القرن الثامن عشر ومكنتها الظروف فى بريطانيا من أن تؤتى ثمارها عاجلة هى صاحبة النصيب الأكبر من مسئولية استعمار إفريقيا بوساطة الدول الأوروبية . فقد أدى تراكم رءوس الأموال غير المستثمرة فى إنجلترا إلى الرغبة فى استثمارها ، لاسيما وقد اتسعت الأسواق أمام الشركات التجارية بعد سنة ١٧٦٠ ، وألحت كثير من هذه الأسواق فى طلب المصنوعات البريطانية خصوصاً وقد تحطم نظام المنظمات التجارية التى كانت تتحكم فى إنتاج الصناعات ، مما أدى إلى سهولة النقلة إلى نظام المصانع . وأخيراً إلى ظهور هذه السلسلة من الاختراعات الحديثة التى أدت إلى استخدام كثير من الآلات التى تنتج كميات ضخمة من المصنوعات دون الحاجة إلى كثير من الأيدى العاملة . كما كانت الأحوال السياسية فى إنجلترا تتيح فرصاً أكثر أمام الراغبين فى الاستثمار لاسيما وقد جذب السلام الذى ساد الجزر البريطانية كثيرين من مهرة العمال الهولنديين والفرنسيين بل من كافة أنحاء أوروبا ، وخاصة من الهجونوت الذين فروا من فرنسا .

وعلى أكتاف مجموعة من المخترعين أتيح لنظام المصانع الكبيرة أن يستقر ويتوطد فى إنجلترا . ومما يلاحظ أن معظم المخترعين البريطانيين كانوا من طبقة العمال أو رؤسائهم بينما كان الحال غير ذلك فى بقية القارة حيث كان معظم المخترعين من العلماء . فكان للظروف البريطانية فضل ظهور أثر هذه الاختراعات فى سرعة بسبب سرعة تطبيق هذه الاختراعات .

وكان أول ظهور هذه الاختراعات فى آلات النسج ولكنه سرعان ما امتد إلى إدارة الآلات ، ومن ثم إلى اكتشاف قوة البخار التى بدئ باستخدامها فى وسائل النقل والمواصلات حتى إذا أثبتت صلاحيتها انتقلت إلى إدارة الآلات فى مصانع الحديد . وقد صاحب هذه الثورة زيادة الناتج من الفحم الذى عثر عليه فى شمال وشمال شرق إنجلترا وبدئ باستعماله على نطاق واسع بعد سنة ١٧٥٠ بعد أن اكتشف إمكان صهر الحديد باستخدام

حرارة الفحم . وهكذا أخذ التقدم فى ناحية من نواحى العمل يأخذ بتلابيب النواحى الأخرى وبدأت الثورة الصناعية تسير قدماً نحو الأمام .

ونحن لانستطيع أن نستطرد فنذكر نتائج هذه الثورة تفصيلاً ولكن أهم ما يعنينا من هذه النتائج أمران هما ظهور الإنتاج الضخم الذى يحتاج إلى التصريف ، وظهور طبقة الرأسماليين الصناعيين . فالإنتاج القليل الذى كان يلازم الصناعات المنزلية كان يباع محلياً دون بذل الجهد سواء فى النقل أو الدعاية . ولكن هذا الإنتاج الجديد الضخم أصبح يحتاج إلى عدد هائل من المستهلكين الذين قد يعيشون فى مناطق بعيدة تحتاج إلى نقل البضائع إليها ، فلابد إذاً من العمل على تحسين وسائل النقل ثم البحث عن أسواق ، فى تعطل التصريف تعطيل لرأس المال من أن يعطى أرباحاً ترضى أصحابها ومن ثم اتجهت الجهود إلى البحث عن الأسواق الخارجية ، أى عن المستعمرات التى تزدحم بالسكان ذوى المستوى الاجتماعى والاقتصادى المرتفع نوعاً كى يكونوا قادرين على استهلاك هذا الإنتاج الضخم . أو حيث يمكن القيام بمشروعات يستثمر فيها رأس المال المتراكم ، وهى المناطق التى اصطلح على تسميتها بمناطق النفوذ . ومن ثم اتجه الاستعمار أولاً إلى دول آسيا ذات الأعداد الوفيرة من السكان . ولاشك أن طبقة الرأسماليين من أصحاب المصالح — التى كان إنشاء المصانع نتيجة لجهودها وكذلك سبباً من أسباب زيادة ثروتها — أصبحت فى مركز تستطيع به أن تضغط على الحكومة وتوجهها إما عن طريق مباشر وهو طريق اشتغال هؤلاء الرأسماليين بالسياسة ودخولهم الأحزاب السياسية ثم الاشتراك فى الحكومة ، أو عن طريق غير مباشر هو طريق الغرف التجارية وما تصدره من نشرات دورية عن مدى انتشار التجارة أوعدم انتشارها . ولاشك أن الدوافع إلى هذا التوسع الاستعمارى لم تكن اقتصادية بحتة بل قرنت بالدوافع الوطنية وهى الرغبة فى تكوين إمبراطوريات ضخمة تثير العزة القومية وتنمى الشعور بالفخر . وكذلك بالدوافع الدينية كالرغبة فى نشر المسيحية فى بلاد لم تعرفها بعد . ولاشك أن الجمعيات التبشيرية التى تكلمنا عن ظهورها دفعت إلى هذا الطريق . كما وجدت التشجيع من رجال الأعمال وأصحاب رءوس الأموال . وكانت

الصين من أوائل مااسترعى أنظار أوروبا سواء بحالتها المتأخرة أوكثرة سكانها، أو شعبها المسالم . فكانت حرب الأفيون التي قامت فى سنة ١٨٤٠ واستمرت إلى سنة ١٨٤٢ ثم حروب سنة ١٨٥٦ التي انتهت بحصول إنجلترا على بضع موان صينية على شاطئ المحيط ، ثم ضم منطقة نهر عامور Amoré إلى روسيا حيث أنشئت ميناء فلادفستك ، وكان من نتيجة ذلك تقدم روسيا لاحتلال سيبريا ثم مد الخط الحديدى عبر جزئها الجنوبى ، كما حصلت اليابان على شبه جزيرة كوريا .

ولم تقصر روسيا تقدمها على الناحية الشرقية بل حاولت التقدم أيضاً نحو الجنوب قصد الوصول إلى المياه الدافئة فى المحيط الهندى عبر فارس والتركستان.

وإلى منتصف القرن التاسع عشر لم يكن للصناعة البريطانية أو التجارة البريطانية عبر البحار منافس خطر يؤبه لعدم وصول مستوى الصناعة فى دول أوروبا إلى مستوى الصناعة البريطانية ، ولانشغال كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا بأحداثها الداخلية من حيث تثبيت حق الشعب فى الحصول على الحكم الديموقراطى ، كما هو الحال فى فرنسا والنمسا ، أو الوصول إلى الوحدة كما كان الحال فى ألمانيا وإيطاليا .

فقد حال اشتراك فرنسا فى حرب الاستقلال الأمريكية ، ثم الأزمة المالية التى أعقبت ذلك، ثم الثورة الفرنسية،دون اشتراكها فى مرحلة الثورة الصناعية . وأدت أحداث الثورة إلى ارتفاع قيمة المحصولات الزراعية وانتعاش الفلاحين الفرنسيين بينما لحقت الخسارة الصناعة من جراء انخفاض سعر العملة . وهجرة النبلاء القادرين على الشراء من البلاد إلى الخارج بينما أصبح الحصول على القطن والحرير أمراً صعباً بسبب سيطرة الأسطول البريطانى على البحار .

وحاول نابليون أن ينهض بالصناعة لاسيما وأن عداءه لإنجلترا كان يدفعه إلى إحلال فرنسامكانإنجلترا كالدولة الصناعية الأولى . وهو وإن نجح فى هدفه إلى حد ما إلا أن افتقار فرنسا إلى الأسواق الخارجية ضيع من ثمرة

هذه الحركة . ولكن بعد انتهاء الحرب النابليونية ركنت فرنسا إلى السلم وبلجأت إلى نظام الحماية الجمركية فأمكنها إنعاش الصناعة ، لاسيما صناعة الصلب والكيماويات والمنسوجات الصوفية والقطنية . ووصلت صناعة المنسوجات الحريرية إلى مرحلة الكمال . فلم تأت سنة ١٨٣٠ حتى كانت الصناعة الفرنسية تقارب الصناعة البريطانية إلا أنه ينقصها الناحية الفنية وروح الابتكار . ولكن عهد نابليون الثالث شهد دفعة جديدةللصناعةالفرنسية ، حتى إذا أقيم معرض باريس فى سنة ١٨٥٥ ظهر منه أن الصناعة الفرنسية لاتقل جودة عن المصنوعات البريطانية مما دفع بفرنسا إلى العودة إلى سياسة حرية التجارة مما أدى إلى زيادة حجم التجارة الفرنسية . ولكن ضعف أجور العمال الفرنسيين عن البريطانيين خفض من أثمان المصنوعات الفرنسية وجعلها منافساً خطراً لها :

ولم يكن حال الصناعة الألمانية فى بداية القرن التاسع عشر يمكنها من الوقوف على أقدامها بسبب عدم استقرار أحوالها السياسية إذ كانت ألمانيا تعبيراً جغرافياً أكثر منها حقيقة سياسية ولكل ولاية قوانينها الخاصة لاسيما سلسلة الحواجز الجمركية التى تحول دون الاستفادة من المواد الخام . هذا إلى طبيعة الشعب الألمانى المحافظة وتعلقه بالأرض والإنتاج الزراعى وقوة النقابات الطائفية والمنظمات العمالية الصغيرة . وأكثر من هذا كله افتقار الشعب الألمانى إلى رءوس الأموال اللازمة للتصنيع ولم يكن هناك ما يوحى بنموها بسبب رجعية النظام المصرفى فيها .

ولا شك أن الحروب النابليونية قد أدت إلى استمرار هذا التأخر وتلتها فترة من الخراب بسبب قرارات برلين واحتلال بعض أراضيها وفرض التعويضات الحربية عليها إذ قدر ما دفعته بروسيا وحدها — وهى أكبر الدويلات الألمانية وأكثرها تقدماً — بمبلغ ٦٠٢ مليون من الفرنكات .

وأخذت حركة الإصلاح الإدارى والمالى التى تلت الحروب النابليونية تؤتى ثمارها بعض الشىء . ولكن عدم وجود رءوس الأموال الكبيرة —

شأنها فى ذلك شأن فرنسا – وعدم وجود أسواق متسعة أو عمال مدربين أو نظام محكم للقروض ، أدى إلى تأخر الحركة الصناعية فيها إلى ما بعد النصف الثانى من القرن التاسع عشر حين بدأ استغلال الفحم والحديد والصلب . فكانت فترة العقدين الأولين من النصف الثانى بمثابة فترة الحضانة للثورة الصناعية فيها .

وجاءت الوحدة الألمانية وانتصار الجيوش الألمانية على فرنسا دافعاً لحركة ثورية صناعية كبرى . وتحول الشعب الألمانى من شعب محب للأدب والشعر والموسيقى والفلسفة إلى شعب عملى يثق بقوة الحديد والنار . وتحت ضغط السكان المتزايدين بسرعة ، كان لابد من توجيه هذه القوى إلى ميادين الصناعة والتجارة . ووقفت خلف هذا الشعب حكومة قوية راغبة رغبة أكيدة فى التقدم . تحبذ التصنيع ولا تؤمن بنظرية الحرية الاقتصادية . وبذلك أمكن رسم سياسة صناعية موحدة . وتوجيه أموال التعويضات الحربية التى حصلت عليها من فرنسا – وقد بلغت خمسة ملايين من الفرنكات – إلى ناحية تمويل الصناعات . كما أمكن الاستفادة من الصناعات الناجحة التى وجدتها فى إقليمى الألزاس واللورين كالحديد والصلب والمنسوجات . كما وجدت فى عمال هاتين المقاطعتين خير ذخيرة تدريبية . فكانت النتيجة الطبيعية لهذا كله التوسع فى الصناعات القديمة كغزل الصوف ونسجه ونسج القطن والحرير . ثم بناء صناعات جديدة بعد أن اعتمدت على نظام محكم وشبكة واسعة من الخطوط الحديدية .

فكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن بدأت المصنوعات الألمانية تشق طريقها إلى الأسواق ، ولكن لاشك أن عدم حصول ألمانيا على مستعمرات خارجية كان يحد من نشاط تصريف منتجاتها ، كما أن سياسة الحكومة الألمانية ، وعلى رأسها المستشار بسمارك ، كانت تتجه إلى المحافظة قدر الطاقة على سياسة السلم من أجل أن تحفظ ألمانيا ما كسبته من وحدتها ، فكان أن ضعفت الصناعة الألمانية عن منافسة المصنوعات البريطانية .

ولكن التركز – الذى كان الطبيعة الغالبة على الصناعات الألمانية ولاسيما صناعات الفحم والحديد والصلب والآلات الكهربائية ، ثم النشاط المصرفى – كان ميزة انفردت بها الصناعة الألمانية . هذا إلى أن التنظيم الصناعى – أى تجميع عدد كبير من المنشآت الهامة فى الصناعة الواحدة تحت إدارة مشتركة أو عقد اتفاقات فيما بينها لتنظيم الإنتاج وبيع السلعة وتوحيد الأسعار وتوزيع الأسواق بحيث يضمن لكل منطقة اختصاص – قد قلل من مصاريف الإنتاج .

وقد قامت المصارف الألمانية بدورها فى تشجيع الصناعة إذ أقدمت على سياسة التوسع فى إقراض المصانع . وكان دورها فى هذا السبيل أظهر أثراً من المصارف البريطانية إذ بينما أصرت الثانية على التمسك بسياسة القروض القصيرة الأجل اتبعت المصارف الألمانية سياسة القروض الكبيرة الطويلة الأجل ومن شأن هذه السياسة أن تزيد من اطمئنان المقترض وتدفع به إلى مزيد من التوسع . فكان لهذه العوامل الجديدة التى انفردت بها الحركة الصناعية فى ألمانيا أثرها فى دفع الثورة الصناعية إلى الأمام بخطوات جبارة . فلم تأت نهاية الربع الثالث من القرن التاسع عشر أو بعد ذلك بقليل حتى غدت المصنوعات الفرنسية والألمانية منافساً خطيراً للمصنوعات البريطانية مما أقلق أصحاب رءوس الأموال البريطانيين والغرف التجارية ، فأخذوا يلحون على الحكومة بوجوب تحول السياسة الاقتصادية البريطانية إلى سياسة الحماية ولكن وجد حل أفضل فى تخفيض مصاريف الإنتاج . ولن يتأتى هذا إلا عن إحدى وسائل ثلاث : التدخل الحكومى فى الحركة الصناعية الأمر الذى يأباه أصحاب رءوس الأموال إباء قاطعاً ، كما تأباه سياسة الحكومة البريطانية الاقتصادية كما أنه سيلقى بأعباء اقتصادية جديدة على عاتق دافع الضرائب البريطانى . أو تكتل المصانع البريطانية فى وحدات صناعية تشبه التكتلات الألمانية وهو أمر يأباه أصحاب رءوس الأموال أيضاً . أو السعى نحو الحصول على المواد الخام بأسعار أرخص . ولم يكن هناك سبيل لذلك إلا بالحصول على المستعمرات الغنية بهذه المواد الخام والسيطرة على نقلها إلى حيث مراكز الصناعة .

فتحولت أنظار الدول الاستعمارية إلى إفريقيا من أجل الوصول إلى هذه المرحلة الجديدة من مراحل الاستعمار . ومن ثم أصبح من الواضح أن الاستعمار الأوروبى لإفريقيا لم يكن إلامرحلة من مراحل التطور الاقتصادى فى أوروبا .

ولاشك أن الظروف السائدة فى قارة إفريقيا كانت تشجع على هذا الاتجاه وهى التى يمكننا أن نلخصها فيما يأتى :

(ا) ثروة إفريقيا من المواد الخام وقد نتج هذا عن اتساع القارة وخضوعها لمناطق نباتية مختلفة أدت إلى تعدد حاصلاتها لاسيما حاصلات المناطق الحارة التى كانت أوروبا محرومة منها . وهى حاصلات تصلح لهدفين : تموين المصانع بالمواد الخام ، وسد النقص الزراعى الذى انتاب أوروبا نتيجة لهجرة العمال الزراعيين إلى مناطق الصناعات الجديدة .

(ب) الطبيعة القاسية التى خضعت لها قارة إفريقيا من حيث قسوة المناخ وكثافة الغابات وانتشار الأمراض مما أدى إلى خضوع الأهالى لظروف معيشية خاصة كان الكسل أهم مظاهرها مما أدى إلى تراكم هذه الثروة دون الاستفادة بها إلى الحد الذى يكفل لأهلها مستوى اجتماعياً راقياً .

(حـ) وقد أدت هذه الظروف المناخية إلى خضوع الأهالى إلى حياة اجتماعية معينة هى حياة القبيلة وقد أدى هذا النوع من الحياة إلى :

١ — وجود طبقتين اجتماعيتين هما طبقة الزعماء وطبقة العامة . وتحكّم الأولون فى الآخرين إلى حد جعل الأولين لايبالون بما يقع ماداموا يحصلون على نقودهم وامتيازاتهم ووسائل معيشتهم فى سهولة ويسر، كما جعل الآخرين لايجدون حرجاً فى استبدال سيد بسيد أملاً فى ظروف اقتصادية أفضل .

٢ – عدم وجود ملكية فردية مما يجعل رغبة الفرد فى الدفاع عن أملاكه الخاصة معدومة .

٣ – عدم وجود الروح القومية التى تجعل للفرد وطناً معيناً ذا حدود معينة يدافع عنها . ولذا لم يجد المستعمرون حين قدموا قوة تدافع عن كيانها ، سوى خوف الزعماء من ضياع نفوذهم حتى إذا ما اطمأنوا إليها مع السيد الجديد تعاقدوا معه على السماح له باستغلال مناطقهم .

(د) بُعد أهالى إفريقيا عن تيار الثقافة الفكرية مما جعل مستواهم الحضارى دون مستوى المستعمرين بكثير وجعل أسلحتهم التى يدافعون بها دون أسلحة المستعمرين بكثير .

وكان طبيعياً أن يندفع الرأسماليون بعد ذلك إلى سواحل إفريقيا ينتقون من أجزائه ما يريدون ويطلبون من حكوماتهم مراسيم تبيح لهم حق الاتجار فى المنطقة التى يحددونها على أن تترك لهم إدارتها . فلم تكن الحكومة تتردد فى إجابتهم إلى ما يطلبون وكان الدور الذى تلعبه الحكومة ينحصر فى تعيين قنصل يقوم بعقد المعاهدات بين هذه الشركات ورؤساء القبائل الإفريقيين (كما هو الحال فى شرق إفريقيا) أوالملوك الإفريقيين كما هو الحال فى غرب إفريقيا . أو قد تقوم الشركة بنفسها بعقد هذه المعاهدات وتقدمها للحكومة لتكون عدتها فى الحصول على المرسوم . وظهر الصراع بين هذه الشركات واضحاً مما كان ينذر بشر لاسيما وجميع هؤلاء الرأسماليين كانوا من أصحاب النفوذ أو كانوا يشركون معهم أمراء من أصحاب النفوذ كى يكونوا وسيلتهم إلى الضغط على الحكومة . ولم يتردد بعض هؤلاء الرأسماليين فى التصريح بأن هذه الشركات وما تحصل عليه من امتيازات سوف تكون مقدمة لإمبراطوريات قادمة وإن أنكرت حكوماتهم ذلك عملاً بسياستها التى تنحصر فى البعد عن تحمل مسئوليات إدارية يرفض دافع الضرائب تحمل مسئوليات غير مجزية . فكان أن رأت حكومة برلين ضرورة عقد مؤتمر ينظم هذا التنافس . حتى إذا ما عرضت الأمر على الحكومة البريطانية قبلته على الفور

لاسيما وقد ظهر هذا التنافس أكثر ما يكون على الساحلين الشرقى والغربى للقارة فعقب الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢ اتبعت فرنسا نحو بريطانيا سياسية وخز الإبر فى كل الميادين فعينت قنصلاً فرنسياً فى غرب إفريقيا مهمته عقد معاهدات مع الزعماء الإفريقيين ، فكان أن قابلت بريطانيا هذه الخطوة بالنصح بتجميع الشركات البريطانية التى تعمل هناك فى شركة واحدة كبيرة ، وفعلاً تأسست شركة النيجر الإفريقية برأس مال قدره ٣٠٠ ألف جنيه ، ورأسها المستر جو لدى الذى يعتبر فى نظر أكثر المؤرخين أحد بناة الإمبراطورية ؛ فاقترح على الحكومة البريطانية محاولة عقد اتفاق (جنتلمان) بين بريطانيا وفرنسا ، تطلق بمقتضاه يد بريطانيا فى دلتا النيجر لقاء إطلاق يد فرنسا فى السنغال والنيجر الأعلى ، وشرعت الحكومة البريطانية فى جس نبض الحكومة الفرنسية إلا أن الوزير البريطانى فى باريس لم يجد من الحكومة الفرنسية استجابة لذلك ، ومن ثم رحبت بريطانيا بالاقتراح الألمانى .

وفعلاً اجتمع مؤتمر برلين فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ مكوناً من مندوبى ألمانيا والنمسا وبلجيكا والدنمرك والسويد وأسبانيا والبرتغال وإنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإيطاليا وتركيا بعد أن أعطت كل هذه الدول — عدا الولايات المتحدة الأمريكية — وعوداً وتأكيدات باحترام القرارات التى يتخذها المؤتمر . وقد نصت هذه القرارات على :

١ — حرية التجارة فى حوض الكونغو.

٢ — حرية الملاحة فى نهر الكونغو.

٣ — حرية الملاحة فى نهر النيجر.

٤ — حياد إقليم الكونغو .

٥ — تعهد بإلغاء تجارة الرقيق والعمل على مطاردتها والقضاء عليها .

٦ — عدم فرض دولة ما حمايتها على منطقة ساحلية مادون أن تعلن ذلك إلى الدول الأخرى الموقعة على هذا الاتفاق .

٧ — عدم إعلان دولة ما حمايتها لمنطقة ما من مناطق القارة دون أن تؤيد هذه الحماية باحتلال فعلى لها . على أن تقوم هذه الدولة بمهمة تقدم سكان هذه المنطقة وتقيم فيها حكومة عادلة .

ومما تجب مراعاته أن المؤتمر لم يعن مطلقاً بحقوق المواطنين فلم ينص على احترام أملاكهم أوعاداتهم أو حسن معاملتهم . كما أنه لم يهتم بالأجزاء التى كانت قد استعمرت فعلاً كالجزائر ومدغشقر .

فألف البريطانيون فى جنوب إفريقيا شركتى Consolidated Gold field Co. و De Beers Diamond Co. اللتين يرأسهما سيسل رودس من أجل استثمار مناجم الذهب والماس فى جنوب إفريقيا . كما حصل اللورد جيفورد Gifford على حق احتكار التعدين فى بتشوانالاند بعد أن ألف شركة كشف بتشوانالاند فى سنة ١٨٨٨ ، ولكن ضعف رأس مال الشركة حال دون قيامها بالتزاماتها فاتجه سيسل رودس إلى بتشوانالاند وحصل من الملك لوبنجولا على امتياز استثمار الجزء الشمالى من مملكته ، وألف لذلك شركة جنوب إفريقيا . ولم يلبث أن ضم إليه شركة جيفورد كما اشترى حقوق الشركات الأخرى المنافسة وكانت ثروة شركاته الضخمة تساعده على ذلك . وقد عارض أنصار الإنسانية Humanitarians منح مثل هذه الامتيازات لئلا يساء استخدام السلطات الممنوحة لها ، وفضلوا أن تقوم الحكومة مباشرة بهذا العمل . ولكن الصحافة البريطانية وعلى رأسها جريدة التيمس وقفت إلى جانب الشركات وأيدت عدم تدخل الحكومة فى هذه المغامرات بعداً عن أن يتحمل دافعو الضرائب أعباء غير مثمرة .

وكانت نصوص المرسوم تنص صراحة على عدم حق الحكومة فى التدخل بصورة من الصور لمدة ٢٥ سنة . ولم يمض عام واحد على حصوله على هذا الامتياز حتى ألف شركة جديدة تسمى شركة البحيرات الإفريقية البريطانية من أجل استغلال أراضى نياسالاند وألفت هذه الشركات قوة حربية لحماية موظفيها ومراكز أعمالها . ولم تلبث هذه الشركة الجديدة أن ضمت إلى شركة جنوب افريقيا التى أصبحت صاحبة السيادة الإدارية على ما يعرف حالياً ببتشوانالاند وروديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند .

وفى سنة ١٨٨٦ ألف الملك ليوبلد شركة الكونغو للتجارة والصناعة التى أسست سلسلة من المراكز لمباشرة نشاطها فى حوض الكونغو بعد أن منحت سلسلة من الامتيازات .

وفى شرق إفريقيا تابعت شركة المستعمرات الألمانية Deutche Kolonialverein نشاطها وراح رئيسها كارل بيترز إلى هناك وفى جيبه مئات من نسخ المعاهدات وسرعان ماعاد إلى برلين ومعه هذه المعاهدات ممهورة بتوقيعات مشايخ القبائل والسلاطين المحليين الذين قبلوا التعامل مع الشركة. وكان من المعروف أن هذا الجزء يدخل فى نفوذ سلطان زنجبار ولذا تضمنت بعض نصوص هذه الاتفاقات ما يفهم منه أن بعض هؤلاء الشيوخ لايعترفون بسلطة سلطان زنجبار مثل مونجونجو سلطان فروفيرو الذى قبل أن يضع بلاده تحت تصرف كارل بيترز وشركته من أجل استثمارها على ألا يمس ذلك حقوقه كحاكم ، وكذلك سلطان أوساجارا الذى أعلن فى وثيقته أنه لم يخضع يوماً لسلطان زنجبار ولم يسمع به،واعترف سلطان زنجبار بهذه الاتفاقات ؛

هذا فى الوقت الذى تألفت فيه شركة شرق إفريقيا البريطانية فى سنة ١٨٨٧ . ولما كانت بريطانيا — تحت ضغط الجرائد التى أخذت تلح فى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذه الأنحاء رغبة فى إبعاد كل أثر لنفوذ أجنبي من شرق إفريقيا مخافة وصوله إلى أعالى النيل — فإن الحكومتين سرعان ماوصلتا إلى اتفاق بتقسيم هذا الجزء بينهما بخط يصل من الساحل إلى بحيرة فكتوريا ، وجعل الجزء الشمالى منه من اختصاص بريطانيا والجزء الجنوبى من اختصاص ألمانيا وتحولت شركة شرق إفريقيا البريطانية إلى شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية البريطانية التى أعلنت أن أهدافها أقرب إلى الأهداف الإنسانية والدينية منها إلى الأهداف التجارية . وكان رئيسها السير وليم ماكنتون الذى وضع الخطوط الرئيسية لسياستها فى السنوات الأولى من تأسيسها،وأصر على إبعاد كل نفوذ للحكومة عن الشركة ؛ كما تحولت الشركة الألمانية إلى شركة Deutch Ostrafrikanische Gesellchaft وبدأت الشركتان تمارسان عملهما . وكان عقد المعاهدات مع الشيوخ أولى خطواتهما . ثم تأسيس المراكز الداخلية . وبدأت الصعاب تكتنف الشركة البريطانية منذ اللحظة الأولى ، إذ لم تكن ماليتها كفئاً لهذا العمل الضخم ، إلى جانب ما تقوم به

من جمع المواد التجارية وتخزينها وحراستها ثم حراسة الطرق التجارية التي تجتازها . كما كان المبشرون الكاثوليك والبروتستانت قدسبقوها إلى أوغندا منذ سنة ١٨٧٥ واقتسموا الأهالي فيما بينهم وكانوا في الحقيقة يمثلون نفوذين سياسيين . أولهمايمثل الفرنسيين والثاني يمثل البريطانيين . وكان عدم الثقة الذي ساد بين الفريقين كافياً لأن يحول البلاد إلى بركان ثائر.

وفي غرب إفريقيا انتشرت عدة شركات صغيرة ذات جنسيات مختلفة تعمل متجاورة على طول الشاطئ ومنها شركتا Société Francaise de l'Afrique Equatoriale و Compagnie du Sénégal الفرنسيتان ، وكان القناصل الفرنسيون يساعدونهما في عقد المعاهدات مع الملوك هناك . أما الشركات الإنجليزية فكانت أكثر عدداً ولكنها أقل كفاية من الناحية المالية ، ولذا تكتلت هذه الشركات البريطانية في شركة واحدة هي National African Co. كما ذكرنا وطلبت من الحكومة البريطانية في سنة ١٨٨٢ مرسوماً يبيح لها إدارة البلاد واستغلالها على طول المجرى الأدنى لنهر النيجر . ولكن الحكومة البريطانية رفضت منحها هذا الامتياز بدعوى عدم أهمية تجارة هذه الأنحاء ، ولكن على الرغم من ذلك عانت الشركات الفرنسية منافسة الشركات البريطانية ، لما فلم تلبث شركة السنغال أن باعت نفسها للشركة البريطانية وحذت الشركة الأخرى حذوها . فعاد المستر جولدى يلح على الوزارة البريطانية في تأليف شركة جديدة هي شركة Royal Niger Co. ومنحها امتياز إدارة الإقليم وعقد المعاهدات . وترددت الوزارة في منحه هذا الامتياز بعد ما رأت من معارضة الشركة الوطنية الإفريقية لا سيما وأنها كانت تباشر عملاً يعادل أربعة أضعاف عمل شركة النيجر الملكية ، ولكنها سرعان ما حصلت على المرسوم في سنة ١٨٨٦ وقد تضمن شرطاً بعدم تدخل الحكومة في عملها حتى نهاية القرن :

وبدأ بعض الإيطاليين محاولاتهم بشراء بعض أراضي إفريقيا حول ميناء عصب منذ سنة ١٨٧٠ ، إلا أن هذه المحاولات كانت فردية بحتة وكانت الحكومة الإيطالية آنذاك أضعف من أن تؤيد مثل هذه الجهود . ولكن

الجهود الحقيقية بدأت منذ أن تأسست شركة روباتينو فى سنة ١٨٨٠ واشترت جميع حقوق الشركات السابقة ، كما أخذت فى شراء مساحات جديدة من أراضى هذه الجهات . ويبدو أن ما مهدت هذه الشركات به من قيامها باستغلال هـذه المناطق وإدارتها وحمايتها كان أكبر من مواردها كما كان اعتداء الأهالى يحول دون قيامها بهذا الواجب على الوجه الأكمل . فطلبت من الحكومة حمايتها ، فاضطرت الحكومة إلى إصدار الأمر إلى بعض السفن الحربية الإيطالية بإنزال بعض الجنود بعد أن رفعت العلم الإيطالى ، وفى ظل هذه الحماية أخذت الشركة فى بناء المنازل وإنشاء الورش .

وحدث شىء شبيه بذلك فى شرق إفريقيا حين تنازلت شركة شرق إفريقيا البريطانية عن موانى كيسماو وبرافا ومركا ومقديشو إلى شركة إيطالية ، وحدد امتياز هذه الشركة بدائرة نصف قطرها عشرة أميال بحرية حول هذه الموانى . وكان ذلك فى يونيو سنة ١٨٨٦ ، وكانت مدة هذه الحقوق خمساً وعشرين سنة قابلة للتجديد . فلما استطاع السير توماس هولد أن يحصل من الإمبراطور منليك على منطقة فى الداخل تقع خلف المنطقة الإيطالية صرخ الإيطاليون بأن هذا الامتياز البريطانى الجديد خطر على التجارة الإيطالية التى تركزت على الساحل . وظلوا يصرخون حتى حصلوا على حق امتداد حدود المنطقة الإيطالية إلى نهر جوبا .

وبدأت الشركة تعمل هناك . فكانت تعين الحاكم وتمارس سلطات الحكومة من حفظ الأمن وإقامة القضاء ؛ وكان الأمن فى يد عدد من العساكر الوطنيين لا يزيد عددهم على ٦٠٠ من ذوى المرتبات الضئيلة .

وبذلك تهيأ الجو لدخول النفوذ السياسى للدول التى تتبعها هذه الشركات مما جعل استعمار قارة إفريقيا أشبه بعملية تقسيم لهذه القارة منه بأى شىء آخر .

مراجع الباب الثالث

جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى فى أوروبا .

زاهر رياض : الاستعمار الأوروبى لإفريقيا .

الشركات التجارية وأثرها فى استعمار إفريقيا ؛
مقال بالعدد ٢٣ من مجلة نهضة إفريقيا

زاهر رياض (ناشراً) : كشف إفريقيا

Duigran and Gann: White Settlers in Tropical Africa.
Alien Races Johnston: Colonisation of Africa .
Robinson and others: Africa and the Victorians.
Sharp and Ogg: Economic Development of Modern Europe.
Schapiro: Modern and Contemporary European History.
André Julien: Histoire d' Afrique du Nord.
Augustin Bernard: Histoire de Colonie Française.

الباب الرابع

استعمار إفريقيا

(١)

استعمار إفريقيا

(١)

الاستعمار البلجيكى

يعزى إنشاء دولة الكونغو الحرة أو بمعنى أصح مستعمرة الكونغو البلجيكى إلى مجهودات وإرادة شخص واحد هو الملك ليوبلد الثانى ملك بلجيكا . وهو لم يسع إلى إنشاء هذه الدولة لمجده الشخصى أو لمجد دولته بقدر ما سعى إلى مصلحته الشخصية بل إلى منفعته المادية والمالية دون غيرها . فقد كان منذ حداثته واسع المطامع ذا شخصية قوية . كان لا يزال أميراً وعضواً فى مجلس الشيوخ حين وقف ليقول إنه يجب على البلجيكيين توسيع أفقهم إلى ما وراء البحار . ولكن آراءه لم تجد صدى عند أحد من مواطنيه فقد كانوا يدركون أن موارد بلادهم المحدودة وقوتها الحربية تقصر دون إبلاغ بلجيكا مرتبة أكبر من مرتبتها وقتذاك كدولة محايدة لا تستطيع أن تلقى بثقلها فى ناحية من نواحى الصراع الدولى . كما وقف أكثر من مرة ليؤكد لأعضاء المجلس (إن مواردنا هائلة وإنى لا أنسى شيئاً إذا قلت إنه لا يمكن إحصاؤها ولا ينقصنا سوى الجرأة) وبدلاً من أن يجد تشجيعاً يتكافأ مع مكانته الاجتماعية ارتسمت علامات الدهشة على وجوه الحاضرين لأنهم كانوا يدركون أنها أقوال طائشة من رجل لا يعرف حقيقة بلاده . وعاد مرة أخرى ليعلن فى ١٧ فبراير سنة ١٨٦٠ رغبته الصريحة فى وجوب انصراف بلجيكا إلى الاستعمار . ولكن كلماته لم تجد صدى إلا فى جريدة الجيش البلجيكى .

ولم يكن لدى ولى العهد خطط معينة إلى أن ارتقى العرش فى سنة ١٨٦٥ فاتجه ببصره إلى الصين . ثم عاد فقصر أفقه على جزيرة فرموزا ، ثم ركز بصره من جديد على الفلبين . ولكنه انصرف عن هذا كله حين صور له

قناصله ما يعود عليه من الخير إذا ركز جهده على الاستفادة من زراعة الدخان فى الدنيا الجديدة . حتى إذا كانت سنة ١٨٧٦ وعثر المستر ستانلى على لفنجستون اتجهت أنظاره إلى إفريقيا لا سيما وقد كتب أحد موظفى وزارة الخارجية وهو المستر بانغج Banning أكثر من مقال من أجل وجوب الاهتمام بهذه القارة . فأسرع الملك يعمل بسرعة، فدعا جغرافيي أوروبا وعلماءها إلى مؤتمر فى بروكسل حمل اسم المؤتمر الجغرافى العالمى لدراسة إمكانات الاستفادة من هذه الفرصة . وسرعان ما تألفت (الجمعية الدولية لكشف إفريقيا وإدخال الحضارة فيها International Association for Exploration and Civilising of Africa) وهى جمعية مركزية ذات فروع لكل منها اختصاصات مرجعها هذه الجمعية الدولية .

وبدأت هذه الجمعية تعمل بسرعة . فأرسلت أكثر من بعثة إلى شرق إفريقيا . أسست محطة بلجيكية فى كاريما Karema على بحيرة تنجانيقا . ولكن صرف النظر عنها . ودعا الملك المستر ستانلى ليحضر اجتماعاً للجنة ، وحدث ذلك فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٨ ، انتهى إلى تأليف لجنة جديدة هى (لجنة دراسة الكونغو الأعلى) ، ثم تحول اسمها إلى (جمعية الكونغو الدولية) ، كل ذلك ولم يجد صدى لهذه المشروعات عند واحد من مواطنيه ، ولا أثار اهتمام أحد من الرأسماليين . مما جعله يدفع من جيبه الخاص كل رأس مال هذه الجمعية وقدره أربعون ألفاً من الجنيهات ، وأصبح ليوبلد رئيساً لهذه الجمعية لعام واحد (ليحفظ للجمعية صفتها الدولية) . ولم تلبث هذه الجمعية أن أصبحت جمعية بلجيكية ، لحماً ودماً . وأصبح ستانلى يمثلها حين ذهب إلى الكونغو فى رحلته الكشفية الأولى فى حوض الكونغو . حتى إذا عاد منها أرسل فى رحلته الثانية لا للكشف بل لعقد المعاهدات مع الزعماء الوطنيين ، وإنشاء المحطات التجارية وتمكن فعلاً من إنشاء اثنتين وعشرين محطة على نهر الكونغو وفروعه .

ولم تكن الرحلة الأولى لستانلى تثير أنظار أحد ما دام الكشف هو الهدف لها . ولكنه ما إن ذهب فى الرحلة الثانية وبدأ يعقد المعاهدات ويؤسس المراكز . حتى بدا أن الهدف هو الاستعمار والاستثمار . ومن ثم قامت البرتغال لتذكر العالم بحقوقها القديمة بصفتها أول من كشف مصب هذا

النهر منذ القرن الخامس عشر . وسعت البرتغال لدى إنجلترا لتعترف لها بهذا الحق ، ونجحت فى ذلك . وعارضها فى ذلك فرنسا ، التى بدأت تقف من كل المشروعات البريطانية موقف المعارضة منذ أن احتلت إنجلترا مصر . ولذا ظهر الخلاف بين الدول مما دعا بسمارك إلى عقد مؤتمر برلين كما ذكرنا ، لا سيما وقد اعترفت فرنسا بمركز الجمعية بعد أن منحتها حق الأفضلية فى حالة اضطرار الشركة إلى بيع أملاكها .

هذا بينما راح الملك ليوبلد يسعى لدى الدول من أجل الاعتراف بالجمعية وما كسبته من الحقوق فى المناطق التى نجحت فى الحصول على معاهدات بشأنها . فكانت الولايات المتحدة الأولى فى الاعتراف بها . وتم ذلك فى نوفمبر سنة ١٨٨٤ . وفى خلال مدة انعقاد المؤتمر اعترفت كل من : ألمانيا وبريطانيا والنمسا وهولندا وأسبانيا وفرنسا والروسيا ثم السويد والنرويج . وبعد انتهاء المؤتمر بقليل اعترفت البرتغال والدنمارك وأخيرا بلجيكا . لا سيما وقد نصت قرارات المؤتمر على تعهد الجمعية بمراعاة حرية التجارة لجميع الدول . ومنع الاحتكار ، وحماية الجمعيات التبشيرية والعلماء المستكشفين . واقتصار رسوم التجارة على ما يلزم لصيانة الملاحة . وألا تزيد رسوم النقل على ما يكفى لسد نفقات الإنشاء والتشغيل والأرباح القانونية .

وكان انفضاض المؤتمر بعد التصديق على قراراته . بمثابة إعلان بقيام دولة الكونغو الحرة . دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة ، تقوم على إدارتها جمعية الكونغو الدولية التى يرأسها الملك ليوبلد ولها علم خاص هو قطعة من القماش الأزرق فى وسطها نجمة ذهبية .

وكانت الخطوة التالية معاهدات ثنائية قامت بها الهيئة من أجل تحديد الحدود ، وكان أهم هذه الاتفاقات ما تم مع بريطانيا بشأن تأجير منطقة لادو من أعالى النيل إلى الهيئة لمدة عشر سنوات . وكان الدافع إلى ذلك ما عرفته بريطانيا من عزم فرنسا على العمل مع أثيوبيا من أجل رسم شريط منطقة نفوذ فرنسية تمتد عبر إفريقيا من مينائها الشرقى فى جيبوتى إلى داكار

على المحيط الأطلسى . كما كان الملك ليوبلد يهدف إلى الحصول لمنطقة الكونغو على مخرج إلى العالم عن طريق النيل .

وكان التجار العرب قد تجمعوا فى المنطقة بين بحيرة تنجانيقا وشلالات ستانلى ، وعلى رأسهم حميد بن محمد المرجبى المعروف باسم تيبوتيب . وقد صمموا على معارضة تنفيذ هذه القرارات لا سيما ما اختص بعزم الجمعية على مقاومة تجارة الرقيق . بل بدءوا العمل فعلاً وقاموا بالهجوم على الجمعية عند مساقط ستانلى . وكان من الواضح أن نزاعاً سينشأ بشأن السيادة على المنطقة ، ولم تكن الجمعية فى موقف يسمح لها بالحرب فلم تملك سوى الاعتراف بالأمر الواقع ، ورضيت بالاعتراف بحميد المرجبى كرأس لهذه الدولة ، بعد أن اعتبرته ممثلاً للملك ليوبلد ، ودفعت له مرتباً شهرياً قدره ستون جنيهاً .

ولكن لم يمض على هذا الاتفاق أربع سنوات حتى بدأ العرب يعملون ، بعد أن رأوا الشركة قد بدأت تعمل من جانبها بتحصين محطاتها ووضعت الضريبة على العاج الوارد . فهجموا على إحدى المحطات وقتلوا ممثل الجمعية وعشرة من الموظفين فى سنة ١٨٩٢ . فقامت حملة إلى كاتنجا انتصرت على القوات العربية ، واستولت على المعاقل وسقطت هذه الدولة العربية .

وترتب على ذلك أن تغيرت الخريطة السياسية للكونغو . إذ امتدت حدودها نحو الشرق ودخل فى سيادتها ستون ألف نسمة ، وفتحت الطرق التى كانت تمتد من الساحل الشرقى حتى أوجيجى وبحيرة تنجانيقا إلى المحيط الأطلسى . وكان الطبيعى أن ترفض بعض القبائل التى كانت خاضعة للدولة العربية الخضوع للدولة الجديدة كالباتلا ، ولكنها هزمت ، ومن رفض عبر إلى الشرق .

وفى سنة ١٨٩٠ خلال الحرب مع الدولة العربية ، قدمت حكومة بلجيكا قرضاً إلى حكومة الكونغو بدون فائدة . نظير أن يترك لها حرية ضمها إليها بعد عشر سنوات . وبعد خمس سنوات بدأت الدولة تباشر مفاوضات الضم ، وتم توقيع الاتفاق وأصبح فى انتظار موافقة البرلمان

البلجيكى . وبادرت الحكومة البلجيكية فعقدت مع فرنسا معاهدة باعترافها بحقوق الأفضلية التى كانت لها . ولكن الوزارة البلجيكية سقطت إذ كان البرلمان يعارض فى هذا الضم ، وفضل عليه تقديم قرض جديد إلى الجمعية تستطيع به التغلب على مشكلتها . وبعد خمس سنين انتهت مدة القرض الأول وأصبح من حق الحكومة البلجيكية أن تضم إليها دولة الكونغو ، وجهز القانون فعلاً وعرض على البرلمان ، ولكنه عورض من جديد . وترك للحكومة حق تعيين الوقت الذى تضم فيه دولة الكونغو على أن يكون ذلك بعد تشريع قانونى ينظم العلاقة بين الدولة والمستعمرة .

وبدأت الأصوات ترتفع بشأن الأحوال فى الكونغو . إذ لم تمض بضعة أشهر على عقد اتفاق برلمانى حتى صدر قانون باعتبار كل الأراضى الخالية فى دولة الكونغو من أملاك الدولة (دون أن تحدد معنى كلمة الأرض الخالية)

وفى سنة ١٨٩١ صدر قرار سرى يحفظ للحكومة حق احتكار العاج والمطاط فى كل الأراضى الخالية بمقتضى قانون سنة ١٨٨٥ ، وصدر منشور يفسر هذا القرار بتكليف موظفى الشركة بالإشراف على جمع المطاط وإجبار الأهالى على بيع ما يحصلون عليه إلى الشركة . كما صدر قانون آخر فى سنة ١٨٩٢ حددت به التجارة مع الأهالى ، وكذلك جملة قرارات جديدة تدخلت بها الحكومة فى كل شىء . إذ منع الأهالى من حرية التنقل إلا بإذن ، مما أثار بعض الموظفين فاستقالوا . ولكن ذلك لم يمنع حكومة الكونغو من السير فى طريقها ، فأجرت بعض المناطق لبعض الشركات من أجل استثمارها ، وبذلك أصبح قرار حرية التجارة الذى اتخذ فى برلين حبراً على ورق ، فاقتصرت حرية التجارة على شريط من الأراضى على ضفتى النهر . كما صدر قرار سرى آخر بخلق ما يسمى بأملاك التاج ، وهى منطقة تقع بين نهرى كاساى وروكى تبلغ مساحتها ١١٢ ألفاً من الأميال المربعة . فكان أن ارتفعت الأصوات بمختلف التهم توجه إلى حكومة الكونغو ، لا سيما وقد أصبحت إدارة الشركة التجارية للمناطق التى أجرتها مبعثاً لشر كثير ، إذ لم تكن هذه الشركة تتورع عن

ارتكاب كل أنواع القسوة مع الأهالى فى سبيل تنفيذ البرنامج الذى رسمته ، والذىلم يكن يرمى إلى أكثر من تحقيق أكبر قدر من الربح . وفعلاً وصلت أرباح الشركة إلى أكثر من أربعة ملايين من الجنيهات ، غير الأرباح التى حققها الملك من أسهمه الخاصة ، وقدرت الأرباح بمليون جنيه على رأس مال مدفوع لم يزد على تسعة آلاف جنيه ، لا سيما وقد كانت السخرة وسيلة تحقيق هذه الأرباح وقد وصفها الكتاب بأنها كانت من أشد الوسائل وحشية.

وأثيرت المسألة أمام مجلس العموم البريطانى فى سنة ١٩٠٣ على أثر تقرير كتبه القنصل البريطانى عما يجرى فى الكونغو من أعمال ، حض القنصل الحكومة فيه على وجوب التدخل لوقف هذه الأعمال المنافية لقرارات مؤتمر برلين . كما أثيرت المسألة أمام البرلمان البلجيكى ، فكان أن أصدر الملك قراراً بتأليف لجنة تحقيق فى أكتوبر سنة ١٩٠٤ . وقد باشرت اللجنة عملها وكتبت تقريرها فى سنة ١٩٠٥ اعترفت فيه بكل هذه المساوئ ، وإن كانت قد عللت بعض هذه القسوة بأنها كانت الوسيلة الوحيدة لاستغلال ثروات هذا الجزء من إفريقيا . فكان من أثر ذلك أن بادرت الحكومة بتقديم قانون بالضم ، ولكن البرلمان اعتبر هذا القانون توصية لا يمكن الموافقة عليها إلا بعد تنظيم العلاقة بين الحكومة وهذه المستعمرة الجديدة والمستعمرات التى قد تتلوها . وشغلت الحكومة بوضع هذه النظم حتى إذا كانت سنة ١٩٠٨ وافق البرلمان البلجيكى على إنهاء دولة الكونغو الحرة ، وإنهاء العمل بقرارات برلين واعتبار الكونغو مستعمرة بلجيكية تديرها الحكومة على أن ترفع إلى البرلمان تقريراً سنوياً عنها .

ويعتبر قانون سنة ١٩٠٨ بضم الكونغو إلى بلجيكا واعتباره مستعمرة القانون الأساسى لهذه المستعمرة . وقد عدل هذا القانون بقانون آخر صدر فى سنة ١٩١٢ .

وكانت أولى نتائج هذا القانون زوال الجنسية الكونغولية التى كانت قائمة من قبل ، وأصبح جميع رعايا هذه المستعمرة بلجيكيين بينما لا يعتبر بلجيكياً طبقاً للدستور البلجيكى إلا المولودين من أب بلجيكى والمولودين

فى بلجيكا من آباء غير شرعيين . والأطفال المولودون فى المستعمرة أو فى الخارج من والدين يحمل أحدهما الجنسية البلجيكية . فكانت النتيجة الطبيعية والمنطقية عدم تمتع الإفريقيين بأية جنسية .

وقد أصبحت الكونغو فى حالتها الجديدة تابعة لوزارة جديدة هى وزارة المستعمرات التى يعتبر وزيرها بمثابة مستشار للملك فى شئون المستعمرات .

ويتولى التشريع لهذه المستعمرة برلمان بروكسل . وخاصة فى الشئون المالية ومنح الامتيازات ، وتعتبر ميزانية المستعمرة قانوناً من قوانين الدولة يوافق عليها كل من البرلمان وديوان المحاسبة ، ويملك وزير المستعمرات حق إقرار ميزانية الكونغو بقرار وزارى إذا رأى أن البرلمان سيتأخر فى إقرارها ، وهذا الإقرار لا يستمر مفعوله أكثر من ثلاثة أشهر .

ولوزير المستعمرات بصفته مستشار الملك فى شئون المستعمرات أن يصدر قرارات وزارية تحدد بها السياسة العامة للحاكم العام . كما أنه المسئول عن تعيين ، وعزل الموظفين فيها . وإلى جانب الوزير يوجد مجلس استشارى لوزير المستعمرات وأعضاؤه أربعة عشر : ثمانية منهم يعينهم الملك وأربعة يعينهم مجلس الشيوخ واثنان يعينهما مجلس النواب . ويشترط فيهم جميعاً ألا يكونوا من غير أعضاء الهيئة التشريعية . أو موظفين فى الخدمة العامة . أو موظفين فى أية مؤسسة أخرى تزاول عملاً تجارياً فى الكونغو ، أو لأحد منهم نصيب فى الاشتراك فى الإدارة هناك . ويسقط من عضوية هذا المجلس اثنان كل عام . أحدهما من الذين يعينهم الملك والآخر من الذين تعينهم السلطة التشريعية ، ويجوز إعادة تعيينهما .

وينظر هذا المجلس جميع القرارات والأوامر التى تمس الكونغو وله حق رفضها ، والموافقة والرفض يجب أن يكونا على هيئة تقرير مسهب عن هذا القرار ، وينتهى بذكر عدد الأعضاء الموافقين والذين يعارضون . وينشر هذا التقرير مع القرار أو المرسوم . ولا شك أن هذه التقارير تعتبر مصدراً لكثير من المعلومات عن السياسة الاستعمارية البلجيكية الخاصة بالكونغو .

ويملك وزير المستعمرات حق تجاهل المعارضة ولكن يجب عليه أن

ينشر الأسباب التى تدعوه إلى ذلك . ومن الطبيعى أن يكون للوزير حق إصدار قرارات وتنفيذها فى حالة الاستعجال على أن تعرض على هذا المجلس عند اجتماعه ، وحينئذ يصدر المجلس قراره سواء بالموافقة أو الرفض على هيئة التقرير كالعادة . وللمجلس الحق فى أن ينتقد الأسباب التى ارتكن عليها الوزير فى سرعة إصدار هذا القرار وله أن يمتدحها . كما أن له الحق أن يرفض القرار نفسه .

وللمجلس أن يؤلف لجاناً خاصة سواء من أعضائه أو غير أعضائه لدراسة مسألة خاصة وكتابة تقرير عنها من أجل دراستها دراسة شاملة .

أما نظام الحكم فى المستعمرة فهو يقوم على مجموعة كبيرة من الموظفين البلجيكيين والوطنيين يرأسهم الحاكم العام للمستعمرة الذى يعين بمرسوم ملكى بناء على رأى وزير المستعمرات وموافقة المجلس الاستشارى ، وإلى جانبه وكيل يعين بنفس الطريقة ومن الطبيعى أن يكون كلاهما بلجيكياً .

وقد قسمت الكونغو أولاً إلى أربعة أقاليم ، ثم أصبحت بعد ذلك ستة لكل منها حاكم ووكيل ، كما قسمت الأقاليم إلى مديريات بلغت اثنتين وثلاثين ، لكل منها مدير . وقد قسمت هذه المديريات إلى وحدات أصغر فلنسمها المراكز التى يرأس كل منها موظف أيضاً ، وحكام الأقاليم وكذلك المديرون يعينهم الحاكم العام وجميعهم أوروبيون . أما رؤساء المراكز فيعينهم المدير وقد يكون بعضهم وطنياً . ولم يكن هناك من شرط لمن يشغل هذا المنصب سوى أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة ومن ذوى السلوك الحسن .

ولكن يبدو أن هذا النظام لم ينجح ، بل كان فشله سريعاً فقد بدأ بالعودة إلى نظام الحكم غير المباشر فى سنة ١٩١٠ عن طريق الإفادة بالزعماء والرؤساء ، ولكن ازدياد عدد الرؤساء قد ارتفع إلى ٦٠٩٥ مما أدى إلى أن يكون بعض الوحدات صغيراً لا يتعدى مائة وخمسين شخصاً بل خمسين شخصاً .

وقد توسعوا فى تنفيذ هذا النظام فيما بين الحربين حين أنشئت المحاكم الوطنية فى سنة ١٩٢٦ ، كما زاد التوسع فى هذا النظام أيضاً فجعلت لهذه الوحدات ميزانيات مستقلة فى سنة ١٩٣١ ولكن سرعان ما تبين للحاكمين

فشل هذا النظام ، فأخذوا فى تقليل عدد الزعماء فهبط إلى ١٥٠٠ فى سنة ١٩٣٩ ، وحددت اختصاصاتهم تحديداً ، إلى حد أن أصبح الحكم فى الحقيقة مباشراً كما كان .

وقسمت الحكومة إلى إدارات لكل إدارة رئيس ووكيل . كما قسمت هذه الإدارات إلى مصالح تنقسم بدورها إلى ما هو أصغر منها . ومديرو الإدارات والمصالح ووكلاؤها جميعاً من البلجيكيين الذين يعينهم الحاكم العام . على أن عمل هذه الإدارات كان ضيئلاً بسبب ترك معظم الأمور تديرها شركات الاحتكار .

ومن الوجهة النظرية كانت جميع الوظائف مفتوحة أمام البلجيكيين والوطنيين على السواء ولكن الشروط التى وضعت لكل وظيفة تجعل من المستحيل أن يكون للوطنيين نصيب فيها إلا فى صغرى الوظائف .

وهناك تشريع خاص أسست بمقتضاه لجنة لغرض حماية الوطنيين وهى مستقلة عن الحاكم العام . وقد أسندت رياستها إلى النائب العام لمحكمة النقض والإبرام فى ليوبلد فيل يعاونه ثمانية عشر عضواً يعينهم الملك لمدة خمس سنوات . ومن بين الذين يعينون فى المستعمرة من ذوى الخبرة بشئون الوطنيين . وتجتمع هذه اللجنة مرة كل عام على الأقل لكتابة تقرير عن الإجراءات المطلوب اتخاذها من أجل حفظ مصالح الوطنيين ويجب أن ينشر هذا التقرير كل سنة وكل عضو يملك منفرداً أو مع جماعة حق نقد ما يراه من المساوئ أو الأشياء غير القانونية التى وقف عليها متى رأى ضررها على الوطنيين .

وأقام جزء من الجيش البلجيكى فى الكونغو وكون من الوطنيين فرقاً جعلت رياستها للبلجيكيين ، كما كونت من الوطنيين أيضاً قوات بوليسية تحت إمرة حاكم المقاطعة وجعل رؤساء هذه القوات من البلجيكيين أيضاً .

وطبقت على هذه المستعمرة القوانين البلجيكية ولذا أقيمت فيها درجات القضاء لتكون صورة طبق الأصل من درجات القضاء فى بلجيكا فيما عدا محكمة النقض والإبرام كما سادت فيها القوانين البلجيكية . ولكن جعل

للوطنيين قضاؤهم الخاص بمحاكم وطنية يجلس فيها قضاة وطنيون لم يكن يشترط فيهم سوى معرفة القراءة والكتابة ، وتقوم التقاليد والعرف مقام القانون فى هذه المحاكم ، وكذلك للوطنيين سجونهم الخاصة .

وقد أتيح للموظفين الوطنيين فى كل مصلحة أن يكونوا فيما بينهم جماعات محلية من أجل النظر فى مصالحهم والتقدم بها إلى الرؤساء البلجيكيين .

وفتحت أبواب الكونغو للبلجيكيين وغيرهم للعمل فى مجالها الإدارى والاقتصادى على قدم المساواة مع الوطنيين لا يميزهم سوى الشروط الخاصة بكل وظيفة ، ومن الطبيعى أن تكون كلمة المساواة نظرية بحتة .

وهناك مجلس خاص بالقطاع الزراعى من الإدارة وهو فى كل مركز من مراكز الإدارة ويتكون مجلس إدارته من رؤساء القبائل ، ومهمة هذا المجلس دراسة كل الأوضاع الخاصة بالزراعة والاتصال بالإدارات المختصة من أجل نظر كل ما فيه منفعة محلية خاصة بهذا القطاع . ورئيس هذا المركز قد يكون وطنياً أو أجنبياً .

ويكون البلجيكيون ٨٠ ٪ من الأجانب المقيمين هناك . وقد حرموا كما حرم بقية الأجانب والوطنيون من أن يدلوا بأى رأى فى إدارة الإقليم .

ويسيطر على جميع السكان من الوجهة الروحية الكنيسة الكاثوليكية ويرأسها المطران الكاثوليكى فى ليوبلد فيل بعد أن انتقلت إليها العاصمة من بوما . ويكاد نفوذ الكنيسة يعادل نفوذ الدولة وهما يتعاونان معاً كل فى دائرة اختصاصه . وتكاد الكنيسة هناك تحتكر الناحية التعليمية من نشاط الإدارة البلجيكية ، وكذلك الناحية الصحية .

الاستعمار الفرنسى :

لفرنسا تاريخ قديم فى الاستعمار حين كونت لنفسها إمبراطورية استعمارية كبرى فى نصف الكرة الغربى . ويسمى المؤرخون الفرنسيون هذه الإمبراطورية فى التاريخ الفرنسى بالإمبراطورية الأولى . وقد أفل نجمها فى سنة ١٧٦٣ حين أجبرت فرنسا على التخلى عن كندا والهند لإنجلترا فى معاهدة باريس التى أعقبت حرب السنين السبع . ثم تلاشت هـذه الإمبراطورية تقريباً إثر استيلاء البريطانيين عليها خلال الحروب النابليونية بحيث لم تترك معاهدة باريس الموقعة فى سنة ١٨١٤ لها شيئاً سوى محطات تجارية ضئيلة القيمة فى الهند الصينية وجزر ريونيون وجيانا الفرنسية بأمريكا الجنوبية والمحطات التجارية فى غرب إفريقيا . وجزر الأنتيل فى البحر الكاريبى وجزر سان بيير وميكالون بأمريكا الشمالية .

وبدأت فرنسا مع مطلع القرن التاسع عشر تحاول أن تبنى لها إمبراطورية جديدة حين اعتدت على الجزائر فى سنة ١٨٣٠، ثم توقفت مجهوداتها إلى حين واستأنفتها بعد سنة ١٨٧٠ بغية التعويض عن فقد الألزاس واللورين وهزيمتها فى الحرب الفرنسية الألمانية حين بدأت فاستولت على تونس وفرضت عليها حمايتها ، ثم أخذت توسع رقعة أملاكها فى غرب إفريقيا لتكون إفريقيا الفرنسية الغربية . ولما رأت ستانلى يجوب أجزاء نهر الكونغو يعقد المعاهدات مع زعمائه باسم الملك ليوبلد أرسلت برازا يحاول وقف هذه الجهود عند حد ضفة النهر اليسرى لتبدأ الأملاك الفرنسية عبر الضفة اليمنى . ومن ذلك نرى أن فرنسا لم تكن لها الدوافع الاقتصادية التى تدفع بها إلى بناء هذه الإمبراطورية فى أمريكا سوى دوافع وقتية تريد بها أغراضاً وقتية .

فحملة الجزائر لم توضع موضع التنفيذ إلا لستر فشل السياسة الداخلية وفشل بولنياك زعيم الحزب الملكى المتطرف فى مساندة النظام الملكى

الاستبدادى بغية تحويل أنظار الرأى العام الفرنسى إلى مغامرة خارجية . وكذلك لم تبدأ التدخل فى المسألة التونسية إلا من أجل التعويض عن فقد الألزاس واللورين وقد أقدمت على هذه الخطوة كما سنرى برضاء كل من ألمانيا وإنجلترا . ونجد انعكاس هذه الروح فى عبارات التفاخر التى كانوا يطلقونها على إمبراطوريتهم فيسمونها طوراً (فرنسا ذات المائة مليون نسمة) وطوراً (فرنسا الممتدة فى بقاع العالم الخمس) أو ينعتونها (بفرنسا العظمى) . بل طالما افتخر الفرنسيون بأنهم أصحاب أكبر مساحة فى إفريقيا بالرغم من قلة سكان هذه المساحة الضخمة ، وعلى الرغم من فقرها الاقتصادى . وكلما ارتفعت أصوات السكان بالمطالبة بأى نوع من الاستقلال أو حتى المشاركة فى الإدارة ارتفعت أصوات الرأى العام الفرنسى حتى فى باريس نفسها معارضين كل محاولة فى هذا السبيل لئلا يكون ذلك مدعاة إلى تقليل مركز فرنسا كدولة عظمى أو كدولة استعمارية تقف على قدم المساواة مع الدول الاستعمارية العظمى . بل كثيراً ما ارتفعت أصوات جرائدهم تنادى بتجاهل الوعى القومى لدى الشعوب الآسيوية أو الإفريقية . بل كانوا دائماً مستعدين لتحمل الخسائر المالية والبشرية فى سبيل الاحتفاظ بهذه الإمبراطورية برغم ما جره الاحتفاظ بها من مشكلات . وتنطق بذلك مواقفهم فى سوريا ولبنان خلال الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى وسبقت الحرب العالمية الثانية ، وما حدث فى سنة ١٩٤٤ فى مؤتمر برازافيل من تجاهل كل تطور فى الفكر العالمى وما حدث فى الهند الصينية الفرنسية وما انتهى إليه أمرهم من ضياع هذه الأجزاء من أيديهم فى سنة ١٩٥٤ كما تجاهلوا الأصوات الجزائرية التى ارتفعت من الفرنسيين أو من أصدقائهم الجزائريين أنفسهم من رغبتهم فى التمتع بالشخصية الجزائرية ضمن الإطار الفرنسى مما أدى إلى ضياع الجزائر نهائياً من أيديهم بعد فقدهم هؤلاء الأصدقاء بسبب تعنتهم وقصر نظرهم .

كل ذلك يجرنا إلى نتيجة واحدة وهى أن فرنسا لم تحاول الاندفاع إلى الطريق الاستعمارى إلا جرياً وراء الفخر وسداً للشعور بالنقص الذى يشعرون به . هذا إلى أن الأرض الفرنسية لم تشك يوماً الازدحام

بالسكان ، بل كان العكس هو الصحيح . فقد كان النقص فى الإنتاج الفرنسى الزراعى من جراء نقص الأيدى العاملة هو الطابع الشائع فى الاقتصاد الفرنسى . كما كان النقص فى الأيدى العاملة فى الصناعة الفرنسية واحتياجهم الدائم إلى الأيدى العاملة الأجنبية هو طابع الصناعة الفرنسية أيضاً . بل إن حركة التبادل التجارى بين فرنسا وممتلكاتها لم تكن تكون إلا جزءاً صغيراً من مجموع التجارة الفرنسية ، فلم يزد على ٣ ٪ من وارداتها فى سنة ١٩٥٥ ، وصادراتها إلى هذه الأملاك الفرنسية لم تزد على ٥ ٪ من مجموع إنتاجها القومى . كما أودعت فى مستعمراتها فى الفترة بين سنتى ١٩٤٥ و ١٩٥٦ مبلغ ١٤٠٠ مليار فرنك راح معظمه فى نفقات غير منتجة ومساعدات اجتماعية .

الجزائر :

كانت الجزائر أولى المستعمرات الفرنسية فى إفريقيا وكانت هذه البلاد ضمن أجزاء الإمبراطورية العثمانية وإن كان نفوذ السلطان بها اسمياً بحتاً ، إذ كان الداى صاحب النفوذ الفعلى ، والحكومة على جانب كبير من الفوضى وسوء الإدارة .ولكن الأسطول الجزائرى ــ وهو فى الواقع أسطول للقرصان ــ كان كثير الإغارة على السفن الأوروبية المارة فى البحر الأبيض ينهب متاجرها ويأسر رجالها ، مما اضطر هذه الدول الأوروبية إلى عقد المعاهدات مع الداى من أجل حماية متاجرها ورعاياها . ومع ذلك أمعن القرصان فى هجومهم دون احترام لمعاهدة أو اتفاق . وفى محادثة جرت بين القنصل الفرنسى والداى صفع الداى القنصل الفرنسى بمروحة فى يده وكان ذلك فى سنة ١٨٢٧ ، فأرادت فرنسا الثأر لكرامة القنصل وانتوت غزو الجزائر . ولكن الحق أن ذلك لم يكن سبب الغزو ، بل إن الحكومة الفرنسية التى كان يرأسها بولنياك آنذاك كانت تريد ستر فشلها أمام المعارضة التى قامت بها جميع الأحزاب الفرنسية ، حتى لقد أوشك الحكم الملكى الاستبدادى الذى أقامه شارل العاشر أن ينهار . فأرادت الحكومة أن تقدم للشعب ما يلهيه عن الحالة السيئة التى وصل إليها . وأكثر من هذا كان الأسطول الفرنسى مقيداً فى ميناء طولون لا يستطيع الخروج منها إلى البحر المتوسط بسبب عدم

وجود قواعد فرنسية أو صديقة يتجه إليها ، بينما كان الأسطول البريطانى يمرح بين أجزاء هذا البحر بعد أن استولى على مالطة فى سنة ١٨٩٨ .

ولكن الحكومة لم تشأ أن تولى هذا الميدان كل اهتمامها بينما الميدان الداخلى يسوء . فاتصلت بصديقها محمد على فى مصر وعرضت عليه أن يقوم بحملة بحرية برية على بلاد الجزائر تمونها فرنسا مالياً وحربياً . وكاد الأمر ينتهى إلى اتفاق بينهما ، لولا ما عرفه الباشا من معارضة إنجلترا لهذه الحملة فنكص فلم تجد فرنسا بداً من أن تقوم بهذه المغامرة وحدها .

وفى ١٤ يونيه سنة ١٨٣٠ وصلت الحملة البحرية إلى سيدى فروج واستولت على مدينة الجزائر فى الرابع من يوليو وتقهقر الجيش التركى إلى الداخل واضطر إلى التسليم قبل الخامس من نوفمبر .

وحتى سنة ١٨٣٤ لم تكن فرنسا قد استولت على أكثر من ثلاث مدن ساحلية منفصلة عن بعضها بسبب مقاومة الأهالى الذين تجمعوا تحت قيادة الأمير عبد القادر الجزائرى ينازعون المعتدين الأرض . وكانت المقاومة قوية إلى حد أن وجدت فرنسا نفسها مضطرة إلى أن تعترف بالأمير فعقدت معه معاهدة فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٤ نصت على اعتراف فرنسا بسلطة الأمير فى الداخل نظير احتكاره تقديم الحبوب للفرنسيين فى الإقليم الساحلى . واتخذ الأمير مدينة معسكر عاصمة له .

وفى سنة ١٨٣٥ تجدد القتال بين الفريقين بحجة طلب بعض القبائل الحماية من فرنسا وكان القتال شاقاً هزم فيه الفرنسيون أكثر من مرة ، حتى اضطرت إلى الاعترف بسلطة الأمير عبد القادر مرة أخرى فى معاهدة تافنا فى مايو سنة ١٨٣٧ .

وتجدد القتال مرة أخرى فى سنة ١٨٤٠ واستمر عنيفاً فى طوال سبع سنوات ، طرد فيها الفرنسيون إلى السواحل الشمالية أكثر من مرة وتقهقر الأمير عبد القادر كذلك أكثر من مرة حتى اضطر إلى اللجوء إلى مراكش . فضغطت فرنسا على سلطان مراكش كى يطرد الأمير من بلاده وإلا تعرضت بلاده للغزو فأمره بالخروج . وكانت خيانة سلطان مراكش للقضية المشتركة وانفضاض القبائل الجزائرية من حول الأمير عبد القادر لعدم

إدراكهم الروح القومية التى تدفعهم إلى الدفاع عن بلادهم ضد الغزاة ، وتمكن الروح القبلية فيهم ، كل ذلك اضطر الأمير عبد القادر إلى التسليم فى ديسمبر سنة ١٨٤٧ . وكانت الوسائل الوحشية التى لجأت إليها الجيوش الفرنسية لها أثرها فى حرق القرى وتشريد السكان ، بل إلى إحراقهم أحياء . فقبضت الحكومة الفرنسية عليه وألقى به فى السجن خمس سنوات ثم أفرج عنه الإمبراطور نابليون الثالث فى سنة ١٨٥٢ على أن يقيم خارج البلاد فاختار سوريا مقاماً له وظل بها إلى أن مات .

وظل الحكم العسكرى طابع الإدارة الفرنسية فى الجزائر حتى سنة ١٨٧٠ حين أعلنت الجزائر جزءاً من فرنسا وجعل لها نواب يمثلونها فى الجمعية الوطنية الفرنسية .

إفريقيا الغربية الفرنسية :

هذا فى الوقت الذى كان لفرنسا بضعة مراكز على الساحل الغربى لإفريقيا أنشأها جماعات من التجار الفرنسيين على غرار المراكز التجارية الأخرى التى أنشأها التجار البريطانيون والهولنديون وغيرهم . وتركت تجارة الرقيق وانصرفت إلى المواد الأخرى بعد أن حرمت هذه التجارة . وألفت بعض هذه الشركات مجتمعة شركات كبرى لتنافس الشركات الأجنبية .

وكانت فرنسا أكثر اتصالاً بتجارها وشركاتها . فكانت تشرف على أعمالهم وتعين لهم القناصل الذين كانوا يستعملون نفوذهم من أجل عقد المعاهدات مع الملوك الوطنيين ورؤساء القبائل .

وقد وقعت هذه المراكز فى يد إنجلترا خلال الحروب النابليونية التى استمرت بين سنتى ١٧٩٥ و ١٨١٤ ، ولكنها أعيدت إلى فرنسا بعد مؤتمر فينا . وأخذت فرنسا توثق إشرافها على هذه المراكز ، فترسل موظفين من قبلها ليتوصلوا إلى الزعماء الوطنيين لعقد المعاهدات التجارية على نحو ما كانت تفعل من قبل . وقد رضى بعض الزعماء والملوك الوطنيين فى بعض هذه المعاهدات أن يضعوا أنفسهم تحت حماية فرنسا لا لشىء سوى أن تتيح لهم هذه الحماية طلب السلاح من أجل التغلب على القبائل الوطنية الأخرى .

وظلت هذه السياسة تسير هينة بطيئة فى أول أمرها حتى منتصف القرن . وفى سنة ١٨٥٤ عين الجنرال فيديرب حاكماً على إقليم السنغال، فكان أول من اتجه بكل قوته إلى تدعيم هذه المراكز بل إلى مد نفوذ دولته إلى الداخل . وكان المستكشفون الأوروبيون قد وجهوا جهودهم منذ نهاية القرن السابع عشر إلى كشف حوض النيجر ونجحوا فى ذلك إلى حد كبير .

وإذا كانت عملية مد النفوذ الفرنسى إلى داخل القارة قد توقفت لفترة طويلة إلا أنها نشطت فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر حين هزمت فرنسا فى الحرب الفرنسية الألمانية فى سنة ١٨٧٠ ، فأرادت أن تعوض مركزها المنهار فى القارة ، وكذلك خسارتها فى فقد إقليمى الألزاس واللورين الغنيين . وكان ذلك يجرى تحت سمع الدول الأوروبية وبصرها وكانت راضية عن أعمالها لا سيما ألمانيا التى كانت منصرفة إلى تدعيم ما كسبته من الوحدة الألمانية وترى فى انشغال فرنسا بشئونها الإفريقية ما يلهيها عن الانتقام . كما كانت إنجلترا منصرفة إلى تدعيم تجارتها وتجد فى كندا واستراليا غناء عن عناء لا فائدة منه .

فلما انتهى مؤتمر برلين إلى إباحة الاستيلاء على أجزاء من سواحل إفريقيا على شرط تدعيم هذا الاستيلاء بقوة فعلية بادرت فرنسا بإعلان حمايتها على هذه الأجزاء الإفريقية .

وكانت فرنسا قبل ذلك بقليل قد وصلت إلى مدينة باماكو على الجزء الأعلى من النيجر . فأرسلت الكابتن بورنيه Borgnis Debordes إلى الملك أحمدو الذى كان يحكم المنطقة بين نهر السنغال والنيجر ووقعا معاهدة وضعت بلاد هذا الزعيم تحت الحماية الفرنسية ، وكان ذلك فى سنة ١٨٨٧ .

على أن أعظم قوتين وقفتا فى وجه القوات الفرنسية الزاحفة نحو الشرق كانتا : رابح السودانى والسنوسيين .

ورابح هذا كان من أنصار الزبير باشا الذى فتح إقليم دارفور ومنحه للحكومة المصرية أيام إسماعيل باشا وعمل مدة تحت إمرة ابنه سليمان الذى لم يلبث أن اصطدم بالحكومة المصرية فاتهمته بالثورة وقتلته ، فاستقل

رابح بجزء كبير من جيش سيده واتجه نحو الغرب فغزا دارفور ثم واداى واتخذ البلاد التى حول بحيرة تشاد مركزاً له . وغزا الباجرمى وبورنو وبنى لنفسه ملكاً مستقلاً فى سنة ١٨٩٥ ، فكان لا بد أن يصطدم مع الفرنسيين الزاحفين من الغرب .

ووجدت فرنسا فى السلاطين الذين استولى رابح على سلطناتهم عضداً . فانضموا إليها وبدأ التصادم الذى كان من جرائه تقهقر رابح نحو الشرق وتقدم الفرنسيين الذين وصلوا إلى واداى فى سنة ١٨٩٩ بعد أن اتفقوا مع الإنجليز — وقد دخلوا السودان المصرى الإنجليزى فى يناير من نفس السنة — على أن يقفوا عند حدود دارفور الغربية تاركين الغرب كله للفرنسيين.

وفى ٢٢ إبريل سنة ١٩٠٠ التقت ثلاثة جيوش فرنسية قادمة من الجزائر والسنغال وبرازافيل جنوبى بحيرة تشاد حيث دارت المعركة الفاصلة التى انتهت بهزيمة رابح وقتله وخلص هذا الجزء لفرنسا .

وفى خلال هذه المعارك كان السنوسيون يعملون فى الشمال فى المنطقة المحصورة بين ساحل البحر وحوض النيجر وينشرون زواياهم فى واحات هذه الأجزاء ، وشاهدوا هذا الصراع وفضلوا أن يقفوا على الحياد . إلا أنهم سرعان ما وجدوا أن الخطر يهددهم بعد أن انتصر الفرنسيون على رابح فبدأت الحرب بينهم وبين الفرنسيين ، وكان السنوسيون بقيادة سيدى محمد البرانى وعمر المختار . إلا أنه ظهر منذ اللحظة الأولى أن الكفاح لم يكن متكافئاً . ولذا سرعان ما سقطت المراكز السنوسية فى أيدى الفرنسيين خلال سنتى ١٩٠٢ و١٩٠٣، وانتهى الأمر بانسحاب السنوسيين نحو الشمال تاركين الجنوب غنيمة باردة للفرنسيين .

تونس :

وكان الفرنسيون قد بدءوا يتطلعون إلى تونس منذ أن نجحوا فى النزول فى الجزائر . وبعث هذا النزول الرعب فى كل من باى تونس وسلطان مراكش ، حتى لقد أرسل الأول تهنئته لهم على هذا النصر الذى حازوه فى الجزائر وعرض عليهم أن يتولى ابنه السلطة فيها باسم الفرنسيين . وأخذت فرنسا منذ هذه اللحظة تتدخل فى الشئون التونسية لا سيما وأن الباى كان

خاضعاً للدولة العثمانية من الوجهة الإسمية مستقلاً من الوجهة الفعلية ، حتى كان له حق عقد المعاهدات الخارجية فى كل الشئون لا سيما المالية . ولذا كان القناصل يوجهون إليه مباشرة . وكانت فرنسا كثيراً ماتتملقه وتعامله معاملة الملك المستقل حتى لقد استقبلته حين زار باريس فى سنة ١٨٤٠ استقبال الملوك المستقلين برغم احتجاج وزير تركيا المفوض بينما كانت إنجلترا تعامله معاملة التابع لتركيا ، ما دام سلطان تركيا خاضعاً لنفوذها . ولذا كان مركز القنصل الفرنسى فى تونس أكثر قرباً إلى قلب الباى من القنصل البريطانى . وكان للفرنسيين جالية كبيرة العدد تعمل فى التجارة فى تونس وكان بعض أفرادها أغنياء أصحاب نفوذ لدى الباى وبلاطه ، لا ينافسهم إلا الإيطاليون . ولذا كان وزراء الباى كثيراً ما يعملون على أن يكونوا موضع الرضا من القناصل الفرنسيين أو الإيطاليين . وكان للحكومة جيش لم يزد أفراده على بضعة آلاف يحملون السلاح القديم .

وكان الباى محمد الصادق الذى تولى العرش فى سنة ١٨٥٩ أول من حدّ من سلطته حين منح الشعب دستوراً فى سنة ١٨٦١ أنشئ بمقتضاه (المجلس الكبير) الذى كان كل أعضائه معينين بوساطة الباى ، ويملك — ولو من الوجهة النظرية — حق الإشراف على أعمال الوزراء ، كما يملك ساطة التشريع وإقرار الميزانية .

ولكن الأهالى لم يكونوا يفهمون من هذا الدستور شيئاً ؛ بل كانوا ينقمون عليه مساواة الناس جميعاً — من مسلمين وغير مسلمين — أمام القانون ، وما أعطى الأجانب من مزيد من الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها ، بينما كان هؤلاء ينقمون عليه مساواتهم للوطنيين حتى لقد طلب الإيطاليون من حكومتهم أن تتدخل لإلغاء الدستور .

وكان الإصلاح الذى أراد الباى إدخاله سبباً فى كثرة النفقات . الأمر الذى لم تتحمله الميزانية . مما اضطر الباى إلى عقد القروض . لا سيما وقد أبطلت القرصنة وتجارة الرقيق اللتان كانتا مصدرين هامين من مصادر الإيراد . ووصلت القروض فى سنة ١٨٦٢ إلى ٢٨ مليون فرنك . ومن أجل إنقاذ الموقف عقد قرض جديد قيمته ٣٥ مليون فرنك فى سنة ١٨٦٣ بفائدة ١٢٪ ، وكان ما قبضته الحكومة منه لا يزيد على خمسة ملايين

ونصف مليون من الفرنكات واتجه الباقى إلى جيب رئيس الوزراء والسماسرة مما أدى إلى زيادة الضرائب ومزيد من القروض .

وفى سنة ١٨٦٥ عجزت الحكومة عن دفع الفوائد فتدخلت الدول الأجنبية . فجمعت الديون فى دين موحد بفائدة ١٢٪ بلغ أربعين مليوناً من الجنيهات . كان نصيب البريطانيين منه ستة عشر مليوناً، والإيطاليين أربعة عشر ، والفرنسيين عشرة . ولكن ذلك لم يحل الموقف . فتألفت لجنة مختلطة جعلت أول همها إقامة إدارة مالية صالحة لأجل ضمان دفع فوائد الديون ، وكذلك من أجل تنظيم الإيرادات والمصروفات . كما آلفت لجنة أخرى إدارية يرأسها تونسى إلى جانب اللجنة المختلطة لتشرف على تنفيذ قراراتها ، وكان ذلك فى سنة ١٨٦٩ .

ونجحت اللجنة المختاطة فى تجميع الديون فى دين واحد بلغ ١٦٠ مليون جنيه بفائدة ١٢ ٪ ، وخفض الدين بعد ذلك إلى ١٢٥ مليون جنيه بفائدة ٥ ٪ ، ولأجل ضمان دفع الفوائد قسمت إيرادات الولاية — وكانت لا تزيد على ١٣ مليون جنيه — إلى قسمين متساويين خصص أحدهما لخدمة الدين .

ولكن المنافسة بين الدول الأجنبية أعضاء اللجنة أدت إلى عدم انتظام عمل اللجنة . وكانت المنافسة أقوى ما تكون بين فرنسا وإيطاليا . ولذا كان المندوب الإيطالى كثيراً ما يلجأ إلى المندوب البريطانى ليقفا معاً أمام المندوب الفرنسى . علاوة على ما كانت تجده اللجنة من معاكسة القناصل بحكم اتصالهم بالباى من ناحية وبالدائنين من ناحية أخرى . وطالما اشتكى الدائنون من أعضاء اللجنة حينما يعارضون مشروعاتهم ، كما كان القناصل يشكون منهم أيضاً .

وكثيراً ما كانت فرنسا تلجأ إلى الإلحاح على الباى فى طلب مزيد من الامتيازات لرعاياها ، وكان الباى يلجأ إلى القنصل الإنجليزى الذى يؤيده بحجة أنه لا يملك منح مزيد من هذه الامتيازات ، إذ أن ذلك فى يد السلطان الذى كانت إنجلترا تدفعه فيرسل إلى الباى مراسيم جديدة تؤكد تبعية الباى له ، كما حدث فى سنتى ١٨٧١ و ١٨٧٤ .

وكان لإيطاليا فى نفس الوقت أطماع فى تونس ، إذ هى أقرب الأجزاء الإفريقية إليها . واستيلاء أى دولة أوروبية أخرى عليها فيه تهديد مباشر لها . كما كانت لها جالية كبيرة العدد وافرة الثروة تعيش فيها . وحتى إذا ما انضمت إيطاليا إلى دول الوسط فى سنة ١٨٧٦ صرح وزير خارجية النمسا أن دولته لا تعارض فى التدخل الإيطالى فى تونس .

أما فرنسا فإنها كانت تنظر إلى استيلائها على تونس كخطوة طبيعية لوجودها فى الجزائر منذ سنة ١٨٣٠ ، لا سيما وليس هناك حدود طبيعية تفصل بين الولايتين ، والقبائل الرعوية لاتعرف الحدود السياسية المصطنعة .

وفى سنة ١٨٧٨ فاتحت ألمانيا إنجلترا فى إعطاء تونس لفرنسا ، ووجدت الفكرة ترحيباً فى الدوائر السياسية البريطانية لقاء موافقة فرنسا على موقف إنجلترا من المسألة الشرقية .

ولما عقد مؤتمر برلين فى سنة ١٨٧٨ على أثر الحرب البلقانية ، فوجئ المجتمعون قبل انتهاء المؤتمر بالاتفاق البريطانى التركى الذى يعطى لبريطانيا حق إدارة جزيرة قبرص . فازداد إيمان فرنسا بضرورة حصولها على تونس كى يصبح النفوذ الفرنسى فى غرب البحر المتوسط متوازناً مع النفوذ البريطانى فى شرقه . هذا إلى أن الصناعات الفرنسية بدأت تبحث عن أسواق لها فى العالم ، وأسطولها فى حاجة إلى مناطق ارتكاز وخاصة بعد أن فتحت قناة السويس ، كما أن الأصوات الفرنسية بدأت ترتفع فى فرنسا تحث الحكومة على الاستيلاء على تونس حتى لقد أطلق عليها بعض الكتاب الفرنسيين اسم (فرنسا الجديدة) .

ولكن فرنسا تعمدت الإبطاء حتى تتبين تماماً نيات ألمانيا . كما فضلت أن يكون استيلاؤها على تونس برضا إيطاليا . وكان الباى مستعداً لقبول هذه الحماية بحكم الاضطراب المالى الذى يعانيه وإن كان يعترض على الاحتلال العسكرى :

ورأت فرنسا أن تجس نبض إيطاليا . فتحادثت مع إنجلترا فى أن تفاتح هذه الباب العالى فى منح طرابلس لإيطاليا ، ولكن إنجلترا لم تفعل لأنها لم تكن تستطيع مفاتحة سلطان تركيا فى توزيع أملاكه ، فى الوقت الذى

تحافظ فيه على وحدتها أمام التدخل الروسى . وكانت إيطاليا قد بدأت تعمل من جانبها ، حين أوعزت إلى قنصلها أن يفاتح الباى فى قبوله الحماية الإيطالية ، ولكنها قوبلت بالرفض إذ كانت صداقة القنصل الفرنسى لكل من الباى ورئيس الوزراء كفيلة بمعرفته كل تفاصيل العروض الإيطالية .

وفى ٢٨ من يوليوسنة ١٨٧٧ قدم القنصل الفرنسى مشروع معاهدة إلى الباى فرفضه ، كما رفض كل مفاوضة فيه . ولم تكن فرنسا مستعدة لاستعمال القوة لأن اهتمامها كان موجهاً إلى القارة الأوروبية بسبب قيام التحالف النمساوى الألمانى . ولكن فوز شركة إيطالية بامتياز مد خط حديدى عجل بالتدخل الفرنسى ، مما جعل وزير الخارجية الفرنسية يصرح أن تونس امتداد طبيعى للجزائر . فكان هذا التصريح سبباً فى قيام حملة من السباب فى الجرائد الإيطالية موجهة إلى فرنسا ، وثار أعضاء البرلمان الإيطالى طالبين المحافظة على المصالح الإيطالية فى تونس ولو على حساب الصداقة الفرنسية . فرأت فرنسا أن فرصتها فى الحصول على تونس تتضاءل ، فأعادت محاولتها إقناع الباى بمزايا الحماية الفرنسية فى يناير سنة ١٨٨١ لا سيما وأن بريطانيا بدأت تضيق بالنفوذ الفرنسى ، برغم الوعود التى سبق أن أبداها ساستها بالموافقة على الحماية الفرنسية على تونس . فلم تجد فرنسا إلا أن تسرع بالعمل . ولم يعد ينقصها سوى إيجاد المبرر للغزو ، فتركت هذا لقنصلها . فلم يلبث هذا أن كتب مشيراً إلى اعتداءات قبائل الخامير التى تسكن المناطق الغربية على الحدود الجزائرية ، وكانت إحدى القبائل المتمتعة بقدر كبير من الحرية حتى لقد امتنعت عن دفع أية ضرائب للباى . فسرعان ما ادعت فرنسا رغبتها فى تأديب هذه القبائل التى لا يملك الباى سلطة ما عليها .

وفى إبريل سنة ١٨٨١ أبلغت الحكومة الفرنسية الباى أن الجنود الفرنسيين سيعبرون الحدود الغربية التونسية لتأديب هذه القبائل ، وطلبت من الباى مساعدته من أجل تسهيل مهمتها : فأمر الباى جيشه بالانسحاب أمام القوات الفرنسية . فى الوقت الذى رفع فيه الأمر إلى الدول الأجنبية .

وفى نهاية إبريل عبر الجنود الفرنسيون الحدود دون مقاومة . وفى أول مايو وصلت حملة بحرية احتلت ميناء بنزرت وتقدمت إلى العاصمة فحاصرتها . وقدمت المعاهدة التى حملت اسم معاهدة باردو إلى الباى فوقعها فى ١٢ مايو .

وكانت المعاهدة تنص على حرية فرنسا فى احتلال المراكز التى تراها صالحة لاستتباب الأمن ، وكذلك الاستيلاء على الإدارة المحلية التى تراها لازمة لأداء مهمتها ، وحماية الرعايا التونسيين والمصالح التونسية فى الخارج ،ولم تنص المعاهدة على فرض حماية ما على البلاد التونسية .

ولكن توقيع المعاهدة أثار قبائل الشمال والشرق وشجعها على ذلك تصريح الباب العالى بأنه لا يعترف بالمعاهدة التى وقعها الباى .

ولذا لم يكد الجيش الفرنسى يبرح تونس حتى قامت الثورات فى الجنوب والشرق بقيادة على بن خليفة . فأعلنت فرنسا أنها ستتعاون مع الباى لسحقها . ولكن جنود الباى لم يقدموا معونة ما ، بل أعلن الجهاد ضد فرنسا . وقاد أبو عميمة ثورة القبائل فى الجزائر . واستفحلت الثورة ، بل بلغ من عنفها أن لجأت فرنسا إلى استخدام الأسطول . وأرسلت حملة أخرى قوامها ٤٥ ألفاً تحت قيادة الجنرال سوسييه . ضربت صفاقس وجابس بالقنابل واحتلت تونس والقيروان . واستمرت الحرب حتى أكتوبر .

وفى سنة ١٨٨٣ أجبر الباى على توقيع معاهدة جديدة هى معاهدة المرسى التى أقر فيها الباى وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية على أن يمثل فرنسا فى تونس مقيم عام توضع فى يده جميع السلطات التى تكفل له تقديم المشورة إلى الباى ، ويكون الباى ملزماً بقبولها .

مدغشقر :

تطلعت فرنسا إلى احتلال مدغشقر منذ نهاية القرن الثامن عشر إذ كانت كل من فرنسا وإنجلترا تدركان أهمية موقعها . وفى سنة ١٨١٤ اعتبرتها بريطانيا ملحقة بجزائر موراتيس التى استولت عليها ، وتقدمت إلى ملكها راداما تعرض مساعدتها على مد سلطته على بقية أنحاء الجزيرة .

واتبعت الملكة رانا فالونا التى ارتقت العرش سنة ١٨٢٨ سياسة عدائية نحو الأوروبيين فأرسلت فرنسا حملة بحرية عرضت على الملكة حماية فرنسية . ولكن سقوط الملكية الفرنسية فى سنة ١٨٣٠ قضى على المشروع .

وتنازع العرش أفراد الأسرة الحاكمة وتقدمت فرنسا إلى ولى العهد فى سنة ١٨٤٧ تعرض صداقتها ومساعدتها لإجلاسه على العرش . ولكن لويس نابليون رفض السير فى هذه السياسة إبقاء على صداقة إنجلترا .

وفى سنة ١٨٦٨ أرغمت فرنسا على تصفية أعمالها فى الجزيرة وقامت اضطرابات مات فيها بعض الفرنسيين فبادرت فرنسا إلى إعلان الحرب على الجزيرة برغم احتجاج بريطانيا، وبادر الأسطول الفرنسى باحتلال موجانجا وتاماتاف ، حين لم تعمل بريطانيا عملاً إيجابياً ، وإذا ما قام الصراع بين إنجلترا وألمانيا على شرق إفريقيا ، واتفقت الدولتان على اقتسام هذا الجزء ، جُعلت حماية فرنسا لمدغشقر ثمناً لسكوتها على هذا الاقتسام . ولكن سياسة الاستقلال التى سار عليها رئيس الوزراء جعلت فرنسا ترسل حملة حربية نزلت على الساحل الغربى وتقدمت إلى الداخل واحتلت تاناناريفو دون مقاومة . وأعلن ضم مدغشقر وجعلها مستعمرة فرنسية .

الصومال الفرنسى :

حين احتلت إنجلترا ميناء عدن صممت فرنسا على أن تحتل نقطة مقابلة لها ، ورأت جزيرة بريم فى مدخل البحر الأحمر أصلح مكان لذلك . ولكن المعارضة البريطانية أرغمتها على تركها . فاتجهت إلى الشاطئ الغربى للبحر الأحمر واشترت لها أرضاً حول ميناء أوبوك فى سنة ١٨٦٢ ولكنها لم تهتم بهذا المكان إلى ما قبل سنة ١٨٨٣ حين ساء ما بينها وبين إنجلترا بسبب احتلال هذه لمصر . ولما أرغمت مصر على إخلاء السودان واحتلت إنجلترا ثغرى زيلع وبربره ووضعت أساس الصومال البريطانى توسعت فرنسا فيما حول خليج تاجورة وأسست ميناء جيبوتى .

وبعد سنة ١٨٩٦ تقربت فرنسا إلى الإمبراطور منليك الثانى إمبراطور أثيوبيا وعقدت معه معاهدة صداقة ، وحصلت على امتياز بمد خط حديدى

من جيبوتى إلى أديس أبابا . بل اتفقت معه على أن تبذل له العون ليمد حدوده الغربية حتّى يصل إلى نقطة التقاء السوباط بالنيل الأبيض . بل عرضت عليه مشروع خروج جيش أثيوبى فرنسى ليسير إلى الغرب ليقابل جيشاً فرنسياً يخرج من إفريقيا الاستوائية الفرنسية عند مصب السوباط ليقف فى وجه الأطماع البريطانية للعودة إلى أعالى النيل . وكان هذا المشروع يمثل حلماً رسمته فرنسا لنفسها فى أن ترسم حزاماً فرنسياً عرضياً يمتد من جيبوتى إلى داكار . وخرج الجيشان فعلاً ليتقابلا فى سنة ١٨٩٩ . ولكن الجيش الأثيوبى وصل متقدماً ولم يجد أحداً فى انتظاره فعاد أدراجه . بينما ظل الجيش الفرنسى القادم من الغرب بقيادة الجنرال مارشان متقدماً حتّى عسكر عند فاشودة ،وهى نقطة تقع شمال التقاء النيل الأبيض بالسوباط. حتّى إذا تقدم اللورد كتشنر يقود الجيش المصرى البريطانى لاسترداد السودان ، سمع عند استيلائه على أم درمان بوجود الفرنسيين فى الجنوب فأسرع إليهم . حيث اتفق مع قائد الجيش الفرنسى على رفع العلم المصرى ليمثل السيادة المصرية صاحبة المكان ريثما يفاتح الجنرال مارشان حكومته فى الأمر . هذا فى الوقت الذى دارت فيه المفاوضات بين حكومتى باريس ولندن من أجل إنهاء الصراع الذى كان بينهما ، والذى بدأ عند انفراد بريطانيا باحتلال مصر فى سنة ١٨٨٢ ، فاتفق على انسحاب الجيش الفرنسى لقاء إطلاق يد فرنسا فى السودان الغربى غرب حدود دارفور الغربية مباشرة(١)وبذلك انتهى الصراع البريطانى الفرنسى حول قلب إفريقيا وانتهى إلى الأبد مشروع الحزام العرضى الفرنسى فى قارة إفريقيا .

إفريقيا الفرنسية الاستوائية :

أقام التجار الفرنسيون منذ سنة ١٨٤٩ مدينة ليبرفيل وأقبل عليها التجار وسكنوها . فأرسلت إليهم فرنسا حامية لحمايتهم بلغت ألف جندى . ولابد أن السكان قد بلغوا أضعاف ذلك .

وعادت فرنسا إلى الاهتمام بهذه الأجزاء بعد سنة ١٨٧٠ لا سيما

(١) راجع صفحة ١٥٩

وقد بدأ ستانلى نشاطه فى حوض الكونغو . فأرسلت المستكشف برازا(١)، على رأس بعثة لاستكشاف الضفة الأخرى من النهر . فكشف مسافة كبيرة من نهر الاجوا وأسس مدينة فرانس فيل لتكون مركزاً تجارياً .

وذهب إلى هناك مرة أخرى فى سنة ١٨٧٩ وجد فى عقد المعاهدات مع الزعماء باسم فرنسا التى كانت قد أعلنت حمايتها على هذه الأجزاء عقب انفضاض مؤتمر برلين . واعترفت بحدود الكونغو البلجيكى مقابل اعتراف حكومة الكونغو بحدود المستعمرة الفرنسية . وأخذت بعد ذلك توالى إرسال البعوث لتكشف المناطق الداخلية فوصلت إلى بحيرة تشاد فى أوائل القرن العشرين(٢) .

وقد ذكرنا قبل ذلك أنه فى سنة ١٨٩٧ خرجت منها حملة مرشان لمقابلة الحملة الأثيوبية الفرنسية الخارجة من أديس أبابا عند النيل الأبيض ولكنه وصل متأخراً فعسكر عند فاشودة حتى جلا عنها بعد تصفية الموقف بين إنجلترا وفرنسا .

ويبدو أن حكم هذه الأجزاء البعيدة جعل الموظفين الفرنسيين يرتكبون كثيراً من المخالفات فأرسل إليهم برازا مرة ثالثة فى سنة ١٩٠٥ حيث أعاد تنظيمها وعين كثيرين من الموظفين الجدد وعزل آخرين . وقبل الحرب العالمية الثانية قسمتها فرنسا إلى أربع مقاطعات هى تشاد فى الشمال ، وجابون عند شاطئ المحيط الأطلسى ، ثم أوبانجى شارى والكونغو الأوسط فيما بينهما .

وفى سنة ١٩٥٦ منحت هذه الأقسام حق الاستفتاء على دستور دى جول فاقترعت كلها بالبقاء ضمن دائرة الجماعة الفرنسية فمنحت مجالسها التشريعية سلطة التشريع . ثم اعترفت باستقلالها فى سنة ١٩٦٠ وجعلت جمهوريات ذات سيادة مع بقائها ضمن المجموعة الفرنسية ، وذلك يعنى اتخاذ اللغة الفرنسية لغة رسمية وبقائها ضمن دائرة الفرنك الفرنسى . ومنح فرنسا حق تقديم المساعدات الفنية والمالية إليها مفضلة على غيرها من الدول .

---

(١) راجع صفحة ١٢٥

(٢) راجع صفحة ١٤٦

مراكش :

وكانت مراكش عند نهاية القرن التاسع عشر ذات نظام ملكى ، يقوم الشعب فيها بانتخاب الملك وإن كان هذا الانتخاب صورياً إذ كان الملك لا يزال يمثل شخصية مزدوجة إذ هو رئيس سياسى ودينى . كما كانت الوحيدة بين دول شمال إفريقيا التى لم تدخل فى نطاق السيادة التركية .

وكان الملك رئيساً لحكومة يطلق عليها اسم المخزن يشرف بعض أعضائها على القصر الملكى بينما تشرف الوزارة التى يرأسها الصدر الأعظم على أمور الدولة ، وإلى جانبه وزراء للشئون الخارجية والحربية والمالية والعدل .

وكان الصدر الأعظم يشرف على ولاة الأقاليم (البشاوات) الذين يشرفون بدورهم على جمع الضرائب وتنفيذ أوامر الحكومة ، وكان من سلطة الباشوات تقسيم مديرياتهم إلى أقسام ، يشرف على كل منها شيخ يعينه الباشا ، وغالباً ما كان هذا الباشا زعيماً قبلياً . وإلى جانب المحاكم الوطنية قامت المحاكم المختلطة لنظر قضايا الأجانب الذين تمتعوا بنظام خاص قام على الامتيازات الأجنبية .

وكانت تجارة مراكش مزدهرة بينها وبين أوروبا وتركيا ومصر والسودان وعقدت لذلك جملة معاهدات مع الدنمارك فى سنة ١٧٥٧ ، والولايات المتحدة فى سنة ١٧٨٧ ، ومع هولندا سنة ١٧٨٣ ، ومع البرتغال سنة ١٧٩٩ ، وكانت جملة صادراتها فى سنة ١٩٠٧ ستين مليوناً من الفرنكات .

وبدأت فرنسا تتطلع إليها منذ احتلت الجزائر ، ولكنها لم تبدأ خطواتها الجدية فى هذا السبيل إلا بعد أن انتهت من احتلال تونس فى سنة ١٨٨٣ . وكانت تدرك أن هناك أكثر من دولة تتطلع إليها ، مثل إيطاليا التى ساءها احتلال فرنسا لتونس ، وأسبانيا التى تواجه مراكش وترى نفسها أحق الجميع باحتلالها ، وإنجلترا التى تسيطر على جبل طارق ، لا سيما بعد أن احتلت مصر فى سنة ١٨٨٢ ، ووضعت يدها على قناة

السويس وأصبح البحر المتوسط طريقها إلى الهند ؛ وكذلك ألمانيا التى بدأت تتطلع إلى الحصول على المستعمرات .

بدأت فرنسا بأن عقدت اتفاقاً مع إيطاليا فى سنة ١٩٠٢ يطلق يدها فى مراكش نظير إطلاق يد إيطاليا فى طرابلس ، وفى سنة ١٩٠٤ عقدت اتفاقاً مماثلاً مع بريطانيا نظير إطلاق يد الأخيرة فى مصر ، وثالثاً مع أسبانيا يبيح لها احتلال مراكش إذا تركت جزءاً منها لأسبانيا .

ولكن فرنسا عجزت عن عقد اتفاق مماثل مع ألمانيا لا سيما وقد أسرعت الأخيرة وعقدت مع مراكش اتفاق صداقة فى سنة ١٩٠٥ ، زار إمبراطور ألمانيا على أثره مدينة طنجة ، وأعلن تأييده لاستقلال مراكش . فكان ذلك داعياً إلى عقد مؤتمر الجزيرة فى سنة ١٩٠٦ ، الذى ضم فرنسا وإيطاليا وهولندا والبرتغال والروسيا وألمانيا والسويد وأمريكا وأسبانيا والنمسا ومراكش وألمانيا . وكان السلطان يرى فى هذا المؤتمر نجاحاً لسياسته التى ترمى إلى تدويل مسألة مراكش مما يمنع فرنسا من احتلال بلاده . وقرر المجتمعون حماية السلطان من القبائل الثائرة عليه ، بإنشاء قوة بوليسية تعمل متعاونة مع السلطان ، وعهدت إلى فرنسا وأسبانيا والنمسا بتأليفها ، على أن تعمل كل دولة على تنفيذ ما تراه ضرورياً من الإصلاحات .

واتخذت فرنسا من ثورة بعض القبائل حجة للتدخل ، فاحتلت مدينة وجدة على الحدود الجزائرية فى سنة ١٩٠٧ ، كما أنزلت بعض جنودها فى الدار البيضاء فى نفس السنة بحجة حماية المصالح الفرنسية وأرواح الفرنسيين المقيمين فى البلاد ، وانتهى الحال بتثبيت السلطان عبد الحفيظ وانسحاب الفرنسيين فى سنة ١٩٠٩ .

وفى سنة ١٩١١ أرسل السلطان عبد الحفيظ — الذى كان قد ثار على أخيه عبد العزيز فى سنة ١٩٠٨ وانتزع منه العرش مستنداً إلى الجيش — إلى فرنسا يطلب حمايتها من أجل سحق الثورات المتكررة ، كما ازدادت الفوضى إثر تولى السلطان عبدالعزيز العرش — وكان فتى يافعاً — حين سيطر الوزير على الحكومة وازداد الاضطراب بعد وفاة الوزير . وقامت أكثر من ثورة بزعامة محمد الجلالى الزرهونى . وقيل إن الفرنسيين كانوا

يشجعونه ويمدونه بالمال ، فاضطر السلطان إلى أن يعقد – لغرض حماية العرش – معاهدة تعطى فرنسا حق التدخل إذا طلب منها السلطان ذلك . فاحتجت ألمانيا وبادرت بإرسال مدمرة إلى ثغر أجادير المراكشى بحجة حماية المصالح الألمانية ، ولكن سرعان ما وصلت الدولتان إلى اتفاق بينهما يطلق يد فرنسا فى مراكش مقابل التنازل لألمانيا عن الكمرون وبذلك أصبح الجو مهيئاً لفرنسا للعمل . وانتهى الأمر بتوقيع السلطان معاهدة مع فرنسا فى ١٢ مارس سنة ١٩١٢ يضع فيها السلطان بلاده تحت الحماية الفرنسية .

ولما ثارت بعض القبائل على السلطان ، أرسل الجنرال بيير ليوتى على رأس حملة لإخماد ثوراتها ، حتى إذا تم له ذلك أرغم السلطان عبدالحفيظ على التنازل لابنه مولاى يوسف .

وفى نوفمبر من نفس السنة تركت فرنسا لأسبانيا منطقة الريف الشمالية لتكون منطقة نفوذ لها . فعينت فيها أسبانيا (خليفة) يحكم باسم السلطان . كما أقيم فى طنجة نظام دولى تشترك فيه إنجلترا وفرنسا وأسبانيا مع مندوب السلطان .

حكم الفرنسيين لمستعمراتهم :

إلى ما قبل سنة ١٩٥٦ حكمت فرنسا المستعمرات الفرنسية – فيما عدا الجزائر – عن طريق وزارة المستعمرات . والبرلمان الفرنسى هو الذى يصدر جميع التشريعات الخاصة بالمستعمرات ، وإن كانت تفاصيل تطبيقها تترك إلى حكام المقاطعات فيصدرونها بأوامر محلية ، وإذا كانت هناك استشارات بشأن هذه التشريعات فهى تتم غالباً فى باريس عن طريق الحاكم العام أو عن طريق ممثلين لهذه المستعمرات ، إما فى البرلمان الفرنسى ، أو فى اللجان الاستشارية التى تؤلف لهذا الغرض .

والقوانين التى يسنها برلمان فرنسا لا تسرى على المستعمرات ، ما لم ينص القانون على ذلك صراحة . على أن هناك بعض القوانين التى سرت على المستعمرات دون نص بذلك وهى مجموعة القوانين المنظمة لحرية المطبوعات

والاجتماعات . وقد أعطى نظام المطابقة (الذى سنتكلم عنه فى الباب السابع) لبعض المستعمرات حق إرسال نواب عنها إلى البرلمان الفرنسى بمجلسيه ولذا امتد نشاط الأحزاب الفرنسية إلى المستعمرات ، وانضم بعض أبنائها إلى عضويتها . ومن المتفق عليه أن البرلمان يتدخل دائماً فى الشئون المالية للمستعمرات ، فسلطته ضرورية من أجل القروض التى تعقدها المستعمرات أو ما يشبهها . فالمستعمرة التى تعقد قرضاً بضمان الحكومة الفرنسية لا بد أن تعرض ميزانيتها على البرلمان الفرنسى لإقرارها ، وكذلك المشروعات الداخلية التى يتطلب تنفيذها مساعدة من الحكومة الفرنسية. فمن ذلك ترى أن حق البرلمان الفرنسى فى تشريع الضرائب فى المستعمرات ثابت ، وقد استند هذا إلى نص مساواة جميع الفرنسيين فى الشئون المالية والضرائب سواء أكانوا مقيمين فى فرنسا أم فى الخارج ؛ كما أن الحكومة الفرنسية مسئولة عن الدفاع عن هذه المستعمرات .

ولدى وزارة المستعمرات مجلس استشارى كان يسمى المجلس الأعلى للمستعمرات وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

(ا) المجلس الاستشارى الاستعمارى وهو يتكون من وزراء المستعمرات السابقين وحكام المستعمرات السابقين وممثلين من وزارات الخارجية والحربية .

(ب) المجلس الاقتصادى ويشترك فيه ممثلون لوزارتى المالية والاقتصاد وبعض ممثلى الشئون الاقتصادية مثل الغرف التجارية .

(حـ) المجلس التشريعى .

ورئيس كل من المجلسين الأخيرين يعينه وزير المستعمرات لأربع سنوات ، وإلى جانبه ممثلو هذه المستعمرات المنتخبون فى مجلس النواب ثم ممثلون آخرون منتخبون . وهم منتخبون لمدة أربع سنوات أيضاً بوساطة الفرنسيين والوطنيين الذين يملكون حق الانتخاب فى المستعمرات .

وإلى جانب ذلك توجد مجالس استشارية فى بعض الشئون كالتعليم

والأعمال العامة أو ما أشبه ، وهناك بعض اللجان المؤقتة التى تؤلف لغرض معين وتنتهى بانتهائه .

وإلى ما قبل سنة ١٩٥٦ كانت كل من تونس ومراكش تتبعان وزارة المستعمرات أيضاً برغم كونهما ليستا مستعمرتين بل تحت الحماية الفرنسية .

أما الجزائر فهى تتبع وزارة الداخلية ، منذ سنة ١٨٧٠ إلى أن استقلت فى سنة ١٩٦١ — ولذا صار لها نواب فى البرلمان الفرنسى وألحقت كل من شئون التعليم والمال والعدل بالوزارات المختصة بها .

أما نظام الحكم فى الممتلكات الفرنسية فيختلف باختلاف مركزها بالنسبة لفرنسا . فالمستعمرات الفرنسية يرأس كلاً منها حاكم عام يعينه وزير المستعمرات . وهو يرأس مجموعة من الموظفين الفرنسيين يرأسون الإدارات المختلفة التى تنقسم إليها حكومة المستعمرة ، ويعين كل هؤلاء وزارة المستعمرات،أما من دون هؤلاء من الموظفين الفرنسيين فيعينهم الحاكم العام . ولا تستعين حكومة المستعمرة بالوطنيين إلا فى دنيا الوظائف .

وقد اعتبرت إفريقيا الفرنسية وحدة واحدة يرأسها حاكم عام يقيم فى داكار وقسمت المستعمرة إلى سبع مستعمرات هى : السنغال وموريتانيا وغينيا والسودان وداهومى والنيجر وساحل العاج . وحاكم كل مستعمرة مسئول عن شئونها أمام الحاكم العام المقيم فى داكار وهو مسئول بدوره أمام وزير المستعمرات،وكذلك كان النظام المعمول به فى إفريقيا الفرنسية الاستوائية وحاكمها العام يقيم فى برازافيل .

أما نظام الحكم فى كل من تونس ومراكش فيمثل سلطة فرنسا فيهما مقيم عام ، وتوقيعه ضرورى لتنفيذ المراسيم التى يصدرها كل من الباى والسلطان . وهو يرأس مجموعة من الموظفين الكبار الذين يجلسون إلى جانب الوزراء الوطنيين بمثابة مستشارين . ويكوّن المقيم العام مع هؤلاء المستشارين وزارة فرنسية تختص بالنظر فى إدارة بعض الشئون التى لا تدخل فى اختصاص الوزارة الوطنية ، كما تراجع كل ما يصدره الوزراء الوطنيون من أمور تدخل فى اختصاصهم كى يقوم كل منهم بدور المستشار لوزيره . وبذلك

أصبحت فى كل من تونس ومراكش حكومتان : إحداهما وطنية يرأسها الباى أو السلطان،وأخرى فرنسية يرأسها المقيم العام . وقد أنشأت فرنسا فى تونس فى سنة ١٨٣٦ مجلساً مكوناً من ٢٦ عضواً فرنسياً من أجل تنسيق الجهود بين الجالية الفرنسية المقيمة مع جهود السلطات الحكومية الوطنية . وفى سنة ١٩١٧ جعل لبعض التونسيين حق العضوية فى هذا المجلس . وقد بلغ عدد هؤلاء الوطنيين ١٦ عضواً ، وقد أدت معارضة التونسيين فى هذا المجلس لبعض مشروعات الحكومة إلى قسمته إلى مجلسين فى سنة ١٩٢٠ ، وجعل أحدهما فرنسياً والآخر وطنياً . إلا أنهما عادا إلى اتحادهما فى مجلس واحد فى سنة ١٩٢٢ ، وجعل عدد الفرنسيين ٥٢ عضواً ، وعدد التونسيين ٢٦ تنتخبهم الغرفتان التجارية والزراعية ، وفى سنة ١٩٤٥ جعل عدد التونسيين مساوياً للفرنسيين ، وسلطة هذا المجلس لا تتعدى تقديم الاقتراحات فى الشئون الاقتصادية واستعراض الميزانية دون إبداء الرأى بالموافقة عليها أو عدم الموافقة .

ولم يكن نظام الحكم فى مراكش يختلف عن ذلك ، إذ كان السلطان يرأس الحكومة الوطنية المسماة بالمخزن والمكونة من خمسة وزراء منهم الوزير الأول ، الذى يساعده خمسة مندوبين فرنسيين مهمتهم ربط الصلة بين الوزير الأول والمصالح المختصة التى أنشأها الفرنسيون (لإكمال النقص فى الحكومة) ، وإلى جانب هؤلاء المندوبين يوجد المستشار .

وإلى جانب حكومة المخزن قامت الحكومة الفرنسية التى يرأسها المقيم العام الفرنسى الذى استمد سلطته من طريق مرسومين أصدرهما السلطان يقضى أولهما باعتباره موظفاً فرنسياً ويقضى الثانى باعتباره موظفاً وطنياً له حق التدخل الإدارى ، وبذلك أصبح الصلة الوحيدة بين السلطان والدول الأجنبية كما أنه القائد الأعلى لقوات البر والبحر .

وإلى جانب ذلك يوجد سكرتير الحماية ، ومهمته الإشراف على مصالح المراقبة فى المناطق المدنية ، كما يشرف على الدراسات التشريعية التى تعد المراسيم السلطانية ويرسلها إلى السلطان لتوقيعها ؛ حتى إذا تم ذلك أرسلها إلى المقيم العام ليوقعها بدوره .

وتتبع المقيم العام مصلحة الاستعلامات ومهمتها جمع المعلومات التى من شأنها تدعيم النظام الفرنسى . ومراقبة التطورات السياسية والإشراف على الأهالى فى المناطق الحربية .

وبذلك أصبح فى البلاد حكومتان يرأس السلطان الأولى ويرأس الثانية المقيم العام . وإلى جانبهما توجد (الإدارة العامة للشئون المراكشية) وهى إدارة فرنسية محضة ، مهمتها تقريب وجهتى النظر الوطنية والفرنسية ، ويشرف عليها مستشار له حق حضور اجتماعات مجلس الوزراء . كما كان فى سلطته إيجاد الحلول لما يختلف عليه من المشكلات بين السلطتين الفرنسية والوطنية .

وعمدت الإقامة العامة إلى وضع مراقب إلى جانب كل باشا من حكام المقاطعات . وكانت هناك أربع مناطق هى : فاس وتازة ومكناس ومراكش ، حكومتها عسكرية ، يدير كلا منها ضابط فرنسى برتبة جنرال ، تساعده هيئة أركان حرب فرنسية ، ومكتب للاستعلامات .

وتقسم المنطقة الفرنسية إلى أقاليم يرأس كلاً منها ضابط فرنسى وتتبعه هو الآخر هيئة أركان حرب ومكتب للاستعلامات .

ولم يكن نظام الحكم فى المنطقة الأسبانية يختلف عنه فى المنطقة الفرنسية . ويرأس الإدارة الأسبانية هناك المندوب السامى .

وهناك بلديات لبعض المدن المراكشية بعضها مختلط وبعضها وطنى ، وجميع أعضائها معينون .

أما نظام الحكم فى الجزائر فمختلف عن كل ما عداها من الأملاك الفرنسية فيما وراء البحار . فالحاكم العام يعينه مجلس الوزراء الفرنسى وهو مسئول أمام وزير الداخلية .

وهو يرأس الإدارات التى انقسمت إليها الحكومة وهى تمثل الوزارات وعددها سبع ، ويتولى أمر كل إدارة مدير عام وهو فرنسى . ويباشر العمل فى الإدارة عدد من الموظفين كبار وصغار ، كلهم فرنسيون .

والبلاد مقسمة إلى ثلاث ولايات (عمالات) غير الأجزاء الجنوبية وهى الصحراء الواقعة جنوبى جبال أطلس والحكم فيها عسكرى .

ورئيس كل مقاطعة موظف كبير privé وهو فرنسى ويتبع وزير الداخلية الفرنسى رأساً ، وللحاكم العام حق الإشراف عليه فقط . وفى كل مقاطعة عدد كبير من الموظفين ينقسمون إلى عدد من الإدارات ، وجميع الموظفين رؤساء ومرءوسون فرنسيون .

وهناك فى المدن الكبرى مجالس بلدية وهى ثلاثة أنواع : فرنسية بحتة ويرأسها العمدة وجميع موظفيها فرنسيون ، ومختلطة ويرأسها موظف فرنسى ومعظم أعضاء المجلس فرنسيون وقلة وطنية ، ثم مجالس وطنية وهى لا توجد إلا فى الجنوب حيث الحكم العسكرى ، ويرأسها قائد caid وطنى يختار غالباً من قدماء المحاربين ومعه مجموعة من الوطنيين ولا تدفع الحكومة لهم مرتبات ما .

وإلى جانب الحاكم العام كان يوجد مجلس يضم كبار الموظفين وبعض ممثلى الشعب وجميعهم معينون بوساطة الحاكم وكان مكوناً من ٦٧ عضواً ، ستون منهم فرنسيون :

وظل نظام الحكم على هذا النحو حتى سنة ١٩٤٧ حين صدر الدستور الأول للجزائر الذى جعل لكل من الولايات الثلاث شخصية مستقلة ، ولذا أصبحت وظيفة الحكومة المركزية الإشراف على حكومات الولايات وهى مكونة من الحاكم العام وبجانبه مجلسان أحدهما تنفيذى والآخر تشريعى .

وعدد أعضاء المجلس التشريعى مائة وعشرون نصفهم من الفرنسيين والنصف الآخر من الوطنيين ، كما أن لكل ولاية مجلساً منتخباً ، ستون فى المائة من أعضائه فرنسيون وأربعون وطنيون . وأهم أعمال هذا المجلس الموافقة على ميزانية الولاية .

وهناك أيضاً مجالس بلدية لبعض المدن كلها مختلطة إلا أن الفرنسيين احتفظوا بنسبة الـ ٦٠ ٪ من أعضائها للفرنسيين ويرأس المجلس البلدى العمدة وهو فرنسى .

وظل نظام الحكم الفرنسى فى المستعمرات الفرنسية دون تغيير إلى سنة ١٩٥٦ حين تولى الجنرال ديجول الحكم مستنداً إلى الجيش وبعد أن ضاعت من فرنسا الهندالصينية ، فعرض على الشعب الفرنسى وشعوب المستعمرات دستوراً ، جعل من هذه المستعمرات وأجزائها جمهوريات مستقلة تتمتع بنوع من الاستقلال المحلى يستند إلى حكومة برلمانية وطنية ، وتكوّن مع فرنسا رابطة تعرف باسم (الجماعة الفرنسية) تقوم منها فرنسا بمقام الأم . وطرح هذا الدستور للاستفتاء ، فوافقت عليه جميع المستعمرات فيما عدا مستعمرة غينيا فاستقلت .

وحينئذ أصبحت حكومة الجماعة الفرنسية تتكون من رئيس الجمهورية الفرنسية رئيساً للجماعة ، وهو يرأس حكومة مكونة من ثمانية مندوبين ، كل واحد منهم يمثل جمهورية من جمهوريات الجماعة ، ومعهم سكرتير عام ومستشار فنى .وتتبع هذه الحكومة إدارة للمطبوعات وأخرى للمراسم .

وينص الدستور على مساواة جميع الشعوب التى تكون هذه الجماعة وجميع حكوماتها المستقلة التى تتمتع بسيادتها الدولية . ولكن تربطها الوحدة الدفاعية والاقتصادية والثقافية ، وليس معنى الوحدة فى هذه النواحى انعدام الشخصية الفردية لكل حكومة ، بل إن يكون لكل واحدة جيشها واقتصادها ونظام تعايمها ولكنه يكوّن جزءاً من الوحدة العامة للجماعة فى هذه الناحية ، ويقع على عاتق فرنسا مسئولية مساعدة هذه الجمهوريات فى تقدم نواحيها الاقتصادية والاجتماعية ، وأن تظل الجماعة فى دائرة الفرنك الفرنسى مما يعطى الشعور بالتكتل الاقتصادى والاجتماعى .

وللجماعة مجلس تنفيذى يتكون من رؤساء حكومات الجماعة يرأسهم رئيس الجماعة « رئيس جمهورية فرنسا » واختصاصه معالجة المسائل الكبرى السياسية والدولية والاقتصادية والثقافية التى سبق أن فحصها مجلس الوزراء أو الإخصائيون .

وهناك مجلس السناتو الذى يتكون من مندوبين ترسلهم برلمانات دول

الجماعة والغرض منه اجتماع المندوبين المنتخبين عن طريق الاقتراع العام فى كل أنحاء الدولة .

وقد نص دستور هذه الجماعة على أن اشتراك الجمهورية الفرنسية فى هذه الجماعة لا يعنى وضع حدود ما لاستقلالها . إنما هى رابطة من أجل استفادة كل جمهورية من تجارب الدولة الأم وتجارب غيرها من أعضاء الجماعة .

ولكن هذا النظام لم يعش غير سنتين اعترفت بعدهما فرنسا باستقلال دول هذه الجماعة وعقدت مع كل منها معاهدة ثنائية تحدد نوع التعاون الذى يقوم بينهما .

أما حكومة الجزائر فلم تدخل ضمن هذا النظام ، بل جعل لها نظام خاص يتلخص فى أن ترسل الحكومة مندوباً فرنسياً يعاونه مجلسان للوزراء أحدهما مدنى والآخر حربى ويتبع المندوبَ الفرنسى ثلاثة مجالس عليا للتخطيط والتطور الاجتماعى والإسكان والماء وسكرتارية دائمة للدفاع . وتنقسم الحكومة إلى اثنتى عشرة إدارةهى : إدارة المالية والتعليم والشئون الاجتماعية والشئون الإدارية والأعمال العامة والأمن الوطنى والبريد والعدل وتأهيل الشباب والإنشاء والتشريع والإسكان . ويرأس جميعَ هذه الإدارات فرنسيون . ولم يعش هذا النظام أيضاً إلا مدى خمس سنوات انتهى بالاعتراف باستقلال الجزائر فى معاهدة إيفيان فى مارس سنة ١٩٦١ .

الاستعمار البرتغالى :

أما البرتغال فهى صاحبة أقدم المستعمرات الإفريقية حين قدمها البرتغاليون فى القرن الخامس عشر ، وقد نزلوا فى أكثر من مكان ،وكان هدفها التجارة ونشر الدين المسيحى . ولكن استمرار فترة الكشوف الجغرافية لمدة طويلة ضيع الهدف الثانى وأصبح هدفها تجارياً محضاً . فلما نجحت الحركة الكشفية فى الوصول إلى الهند أصبحت هذه المستعمرة الأخيرة موضع اهتمام الحكومة وأصبح غيرها ثانوياً ، ولكنها برغم ذلك دأبت على تعيين حكام عامين لهذه الأجزاء الإفريقية .

وظهر للبرتغاليين منافسون كثيرون كالبريطانيين والهولنديين والدنمركيين وغيرهم وودت البرتغال لوتخلصت منهم، وأرسلت إلى الحكومات الأوروبية تطلب منع رعاياها من كسر الاحتكار البرتغالى للتجارة فى تلك الأثناء ، ولكن هذه الحكومات لم تفعل شيئاً.ومن ثم أصبح هم البرتغال موجهاً إلى حفظ ماتستطيع المحافظة عليه من أن يخرج من يدها . حتى أصبح نفوذها فى القرن السادس عشر على ما نسميه فى الوقت الحاضر ، غينيا البرتغالية وأنجولا فى الغرب ، وموزمبيق فى الشرق ،دون أن تكون لهذه المستعمرات حدود واضحة تحدد أين ينتهى النفوذ البرتغالى .

ولذا نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون أنه لم يكن للبرتغال هدف واضح من دخولها حلبة الاستعمار فى قارة إفريقيا سوى المحافظة على المحطات والمراكز التجارية التى استطاعت أن تكونها لنفسها خلال مرحلة محاولة الوصول إلى الهند .

وفى خلال النصف الثانى من القرن السادس عشر والقرن السابع عشر كله وأغلب القرن الثامن عشر كانت البرتغال دولة ضعيفة بسبب ضعف إمكانياتها الاقتصادية ،واقتصر نشاطها على العمل فى ميدان تجارة الرقيق ،ومع

ذلك فإنها – ومعها شركاتها – كانت فى ذيل الدول والشركات التى تعمل فى هذا الحقل . أما المستعمرات البرتغالية الإفريقية باعتبارها منشآت حكومية، فكان نصيبها الإهمال ، إذ لم يكن لها هدف معين من الاحتفاظ بها . ولكن هذا لم يمنعها من مداومة تعيين حاكم عام لكل مستعمرة دون أن يكون هناك خطة مرسومة لأجل التقدم بهذه المستعمرة أو من من أجل الاستثمار ، بل كانت كل الخطط التى نفذت أو المشروعات التى تمت خططاً ومشروعات فردية قام بها هؤلاء الحكام العامون بناء على دراسات خاصة أو أفكار خاصة بهم دون أن تلقى تأييداً أو تثبيطاً من الحكومة . كما لم تسجل الوثائق الرسمية لنا حكاماً عامين فى أنجولا كانوا ذوى نشاط ملحوظ سوى اثنين هما سلفادور دى سا Salvador de sa الذى تولى منصبه خلال القرن السابع عشر ، وفرنشسكو دى سوسا كوتنهو francisco de Sousa Coutinho الذى حكمها فى القرن الثامن عشر . وكان هذا الأخير أول من حاول رسم سياسة واضحة ترمى إلى استثمار المستعمرة . وقد انتهى هذا البرنامج برحيله .

وموزمبيق لم تكن أكثر من محطة فى الطريق إلى الهند وقد ترك أمر استثمارها إلى نظام البرازو دون مارقابة من الحكومة ، وكانت مشروعات الحاكم العام كما هو الحال فى أنجولا فردية أيضاً . ولم تسجل لنا الوثائق فى تاريخ هذا الجزء من اهتم بالمستعمرة البرتغالية سوى لورنز ماركيزو خلال القرن السادس عشر .

فلما نشطت الدول الأوروبية الأخرى إلى استعمار أجزاء من إفريقيا ، وخاصة عندما عمل الملك ليوبلد على خلق دولة الكونغو . أفاقت البرتغال إلى ما كانت تدعيه من حقوق فى أجزاء من إفريقيا، ولكننا رأينا أنها على الرغم من اشتراكها فى مؤتمر برلين ، فإنها لم تجد من ينصت إلى ادعاءاتها . فإن سمعتها السيئة فى معاملة الإفريقيين وفى إهمال شئون المستعمرات خلال القرون الماضية هى التى جنت عليها ، ولكنا يجب ألا نغض النظر عن أن مكانة البرتغال بين الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر لم تكن مما يؤبه له بسبب ضعفها الحربى والاقتصادى . فاكتفت بمحاولة لتحديد الحدود بين غينيا البرتغالية والأملاك الفرنسية فى غرب القارة فى سنة ١٨٨٦ . ثم بين

موزمبيق وإفريقيا الشرقية الألمانية فى سنة ١٨٨٧ ، ولكنها عادت وحاولت التوغل إلى الداخـــل فيما بين المستعمرتين ، ولكنها فشلت فيما هدفت إليه حين وجه وزير خارجية إنجلترا إليها مذكرة فى أغسطس سنة ١٨٨٧ يلفت نظرها إلى أن سيادة البرتغال على هذه المنطقة لم تتحقق لأن البرتغال لم تحتل يوماً المنطقة التى تدعيها ، كما أنها لم تكن يوماً بقادرة على صون الأمن أوحماية حياة الأجانب أو أملاكهم فى هذه المنطقة. فاكتفت البرتغال بالسكوت على هذه المذكرة . وأخيراً اكتفت البرتغال بتحديد الحدود بين أنجولا ودولة الكونغو الحرة فى سنتى ١٨٩١ و١٨٩٤ . وقد عانت البرتغال كثيراً من جراء الأزمة المالية . وفى سنة ١٨٩٥ وما بعدها خيل للجميع أنها لابد أن تقع فريسة هذه الأزمة فعرضت عليها ألمانيا قرضاً بضمان المستعمرات الإفريقية ولكن البرتغال رفضت هذا القرض ، فعقدت معاهدة صداقة بين ألمانيا وبريطانيا تضمنت مادة سرية بتقسيم الأملاك البرتغالية الإفريقية فى حالة انهيار حكومة لشبونة مؤداه ضم ألمانيا لشمال موزمبيق وجنوب أنجولا إلى أملاكها الإفريقية مقابل ضم إنجلترا للنصف الجنوبى من موزمبيق والشمالى لأنجولا .

وعرفت البرتغال خبر هذه المادة السرية فزاد تصميمها على رفض القرض الألمانى ، ولكنها ارتمت فى أحضان إنجلترا التى أبدت استعدادها لضمان أملاك البرتغال فى إفريقيا مقابل غلق موانيها فى وجه استيراد السلاح لجمهورية جنوب إفريقيا وعقد لذلك اتفاق صداقة وقعته الدولتان فى أكتوبر سنة١٨٩٩ . وعادت أحلام ألمانيا فى الأملاك البرتغالية إلى الانتعاش مرة أخرى قبيل الحرب العالمية الأولى فعقدت مع إنجلترا اتفاقاً بأن تكون أنجولا وموزمبيق وجزيرتا ساوتوماس وبرنسيب مناطق نفوذ اقتصادى ألمانى . ولكن قامت الحرب العالمية الأولى فحالت دون توقيع هذا الاتفاق مماجعل كلاً من موزمبيق وأنجولا موضعاً لحروب بين ألمانيا والبرتغال خلال السنين الأولى من هذه الحرب .

وتحدد سنة ١٦٥٢ – حين عين سلفادور دى سا على أنجولا – بدء التاريخ الحقيقى لهذه المستعمرة حين اتجه إلى تأمين الطرق بإنشاء الحصون فى الداخل . وحينئذ أصبح نفوذ البرتغال يُشعر به فى منطقة مساحتها خمسون

ألفاً من الأميال المربعة . وكان إيرادها يأتى من الضريبة التى تجبيها الحكومة على ما يصدر من الرقيق . واعتمدت إدارتها على عدد من الموظفين المرسلين من البرازيل . وقد انقضى معظم القرن الثامن عشر فى إخضاع الزعماء الوطنيين ومدّ النفوذ البرتغالى فى الداخل وفى إبعاد المتطفلين من الدول الأوروبية . ولكن المجهود الذى بذل فى سبيل الهدف الثانى لا يقاس بما بذل فى سبيل الهدف الأول ، لا سيما والخلاف الشديد كان ناشئاً بين متعهدى تجارة الرقيق والحكام وممثليهم من البرتغاليين ، وبخاصة أن بعض هؤلاء الحكام أو مأمورى المقاطعات كانوا يسهمون فى هذه التجارة بقدر ليس باليسير ، ولكن ذلك لم يمنع من أن تصل لواندة إلى درجة كبيرة من الانتعاش المادى مما أثار كثيراً من إعجاب من زارها من البرتغاليين والأجانب . وكان معظم ما أقيم من المنشآت دينياً وقصور الحاكم حتى غدت لواندة وكأنها لشبونة مصغرة قد انتقلت إلى الأرض الإفريقية .

وقد بلغت الإصلاحات فى أنجولا سمتها بعد سنة ١٧٢٠ حين وصل إليها كوتنهو . فأخذ على عاتقه القيام بكل العمليات الحربية التى أدت إلى نشر النفوذ البرتغالى فى الداخل واستقرار الأمن ، مما كان سبباً فى الانتعاش الذى شعرت به المستعمرة برغم انعدام الخطة فى هذا العمل . مما جعل هذه الإصلاحات بعد أن رحل كوتنهو غير مثمرة بتاتاً . فقد عمل على تشجيع الصناعة واستخراج الكبريت والنحاس ، كما بنيت ترسانة . وكان هدفه وضع الأساس لصناعات ثقيلة توتى ثمارها قريباً .

وكان معظم الموظفين هناك لايرعون للأمانة عهداً فتشدد فى ذلك وضرب بيد من حديد على كل من حاول استغلال مركزه من أجل الإثراء . وكان أكثر ما يصيب لواندة من الضرر يقع من جراء المجاعات التى حدثت بسبب ضعف مواسم المطر فبنى المخازن الكبيرة وزودها بمختلف أنوع المأكولات المحفوظة لتفى بحاجة السكان أيام الضنك .

ولكن هذه الإصلاحات بدأت تنهار بنهاية القرن . وما بنى من المنشآت قد خرب بعد أن هجر ، وأخذ عدد السكان فى الهبوط ، كما أخذ الانهيار الاجتماعى والأخلاقى ينتاب هذا المجتمع الخليط . ثم بدأت السلطة

برتغالية فى الداخل تنهار وأخذت بعض المقاطعات ترفع السلاح فى وجه البعض الآخر .

ولكن عوّض بعض هذا الانهيار ما كانت عليه البعثات التبشيرية من نشاط ،حيث أعد عدد كبير من رجال الدين الوطنيين وإن كان أكثرهم دون المستوى الثقافى المطلوب مما جعل بعض خدماتهم أقرب إلى أن تكون شكلية . وكان أكثر الجماعات نشاطاً هم الكابوشان ولكن نشاطهم أخذ يضعف حتى اختفى فى بداية القرن التاسع عشر ، كما فضل اليسوعيون مزاولة نشاطهم فى المدن الساحلية بعد أن منحتهم الحكومة ما يلزمهم من الأراضى كهبات عينية ، ولكن كان ينقصهم المال،وكان الميدان الذى برز فيه نشاطهم أكثر من غيره هو التعليم ، فاهتموا به أكثر من اهتمامهم بالتبشير . ولكن كان لهم دور رئيسى آخر وهو دور الوسيط بين الإفريقيين وظالميهم من رجال الإدارة . وقد امتدح دافيد لفنجستون جهدهم حين ذهب إلى هناك . ولكن يبدو أن ما بنوه كان قائماً على الرمل بسبب الحياة الفاسدة التى عاشها الأوروبيون ، فكانوا مثلاً سيئاً أمام الإفريقيين .

وقد حاول المركيز دى سادى بنديرا De Sa de Bandeira فيما بين سنة ١٨٣٦ وسنة ١٨٤٠ تنفيذ بعض مشروعات ترمى إلى إصلاح الأحوال . فنظم أمر خدمة الموظفين المدنيين من أجل ضمان نوع من الاستقرار : وكانت وسيلته إلى ذلك فتح الموانى على مصاريعها من أجل استقبال التجارة وتشجيع المال الأجنبى على القدوم والاستثمار و منع قدوم المجرمين . ولكن المستوطنين وقفوا فى وجه محاولات الإصلاح ، وكانت مقاومتهم عنيفة إلى حد أن هدمت كل هذه الإصلاحات قبل سنة ١٨٤٥ .

واشتهر نورتون دى مانوس الذى عين حاكماً لأنجولا فى سنة ١٩١٣ بسياسته الإصلاحية الشاملة إذ أعاد تقسيم المقاطعة واهتم بانتقاء حكام المقاطعات ومأمورى المراكز من ذوى السمعة الحسنة وأوصاهم بالاهتمام بتطوير الوطنيين ومساعدتهم . ولكن معظم هذه الإصلاحات انتهى إلى لا شىء حين دخلت البرتغال الحرب العالمية الأولى . وعادت المستعمرات إلى النظام العسكرى كما كانت . ولكن يبدو أن هذا الرجل لم يسلم من التجريح

فقد اتهم بأنه كان دكتاتوراً قاتلاً عمل على تكميم الأفواه وطرد المرسلين البروتستانت .

ومهما كانت الأحوال.فقد تأجل تنفيذ برامج الإصلاح إلى سنة ١٩٢٠ ولكن النتائج التى وصلوا إليها كانت هزيلة بسبب معارضة الأوروبيين المستقرين بها .

وفى موزمبيق هدفت السياسة البرتغالية إلى إعادة الثقة إلى نفوس الأهالى من أجل عودة النشاط التجارى . وكان الصراع الذى دار فى بداية القرن السابع عشر قد زلزل أركان هذا النشاط . فقد مات ملك المونوموتابا فى سنة ١٨٢٦ ، وكان ابنه ووارثه معادياً للبرتغاليين فوقف فى وجه نشاطهم التجارى ، وهاجم بعض مراكزهم . ولكن تعاون المقيمين مع رجال الحكومة والجيش سحق مجهودات الملك الوطنية التى كانت ترمى إلى المحافظة على استقلال بلاده من هذا التدخل الأوروبى الذى أتى إلى العرش بصنيعة له هو مانوزا ، الذى حمل اسم فيليب وأعلن ولاءه لملك البرتغال ، ومنح بعثات الدومنكان المعونة التى مكنتهم من العودة ، وعاد فى أعقابهم التجار . وكأن ذلك لم يكن كافياً للبرتغال فلجئوا إلى الطرق غير الشريفة كالرشوة من أجل الحصول على إقطاعات من الأرض : التى حكموها وكأنهم أصحابها الأصليون مما أثار عليهم بعض الزعماء الوطنيين الآخرين، فقاموا يناصبونهم العداء من أجل المحافظة على أراضيهم ، فعاد الصراع من جديد يقض مضاجع البرتغاليين فلجئوا إلى القوة فكانت الحكم الفيصل الذى شتت جهود الوطنيين،وقضى على الكثيرين منهم . فلم تأت بداية القرن الثامن عشر حتى كان النشاط التجارى السابق قد زاول المستعمرة إلى الأبد . فرأت الحكومة من أجل إعادة النشاط إليها تعيين حاكم مستقل لها (وكانت قبل ذلك تابعة لجوا الهندية) ولكن ذلك الإجراء لم يكن مؤدياً إلى شيء من التحسن .

وإذا كان نشاط المبشرين قد اشتد فى هذا الجزء إلا أنهم لقوا كثيراً من مقاومة المسلمين ، ولكن النجاح الذين لازمهم إنما جاء نتيجة لجهود بعثات الدومنكان فى ناحية التعليم لاسيما وقد انتشرت مدارسهم إلى أقصى الداخل،

وساعدهم الأوغسطين والكابوشان . ولكن لم يلبث أن انصرف الرهبان إلى امتلاك الأرض وزراعتها واستثمارها ، فكان ذلك مدعاة إلى ضياع هيبتهم ومكانتهم فى وسط الإفريقيين ، حين رأوهم يستعملون نفس الوسائل التى يستعملها غيرهم من إرهاق الإفريقيين وإعناتهم فى سبيل مزيد من الربح . فكان أن أخذ حال العمل يسوء لاسيما فى بداية القرن التاسع عشر. حتى إذا قامت الحكومة الديموقراطية فى سنة ١٨٣٥ فى البرتغال صادرت أملاكهم ، ولقد شهد دافيد لفنجستون كثيراً من مساوئ رجال الدين فى هذا الركن فأشار إليه بعكس ما أشاد بجهود زملائهم فى أنجولا .

حكم البرتغاليين لمستعمراتهم :

إلى ما قبل سنة ١٩٣٠ كانت المستعمرات الإفريقية تتبع وزارة المستعمرات فهى التى تعين الحاكم العام لكل مستعمرة ، وتملك وزارة المستعمرات كل السلطات،وخاصة فيما يتعلق بالاتفاق مع الدول الأجنبية، وعقد القروض التى تحتاج إلى ضمانات ومنح الامتيازات .

والقانون الأساسى لعلاقة المستعمرات بالبرتغال يضع القواعد العامة للسياسة الوطنية التى منها وجوب مراعاة مصالح الوطنيين فى جميع التشريعات التى تصدر ، ومنع تسخيرهم ، ويضع الحدود التى تقف عندها سلطة الوزير. ويملك الوزير حق التشريع بقرارات فى أمور السياسة العامة للمستعمرات، وهى التى تمس شئون أكثر من مستعمرة .

وسلطته التنفيذية تمتد إلىتعيين وفصل الموظفين والترخيص برسم برامج الأعمال العامة التى يمتد تنفيذها إلى أكثر من عام ثم تصفية الميزانية الخاصة بالمستعمرات . وإلى جانب الوزير يوجد مجلسان استشاريان هما :

(ا) المجلس الاستشارى الأعلى للمستعمرات .

(ب) المؤتمر العام لحكام المستعمرات .

ويعين الوزير أعضاء المجلس الأول الذى يتكون من حكام المستعمرات الحاليين الذين يتصادف وجودهم فى العاصمة ، وموظفى وزارة المستعمرات

المحالين على المعاش ، وهو ينقسم إلى عدة أقسام يختص كل قسم بناحية من نواحى العمل مثل الناحية المالية أو الزراعية أو الأعمال للعامة .

أما المؤتمر العام لحكام المستعمرات فاستشارته واجبة فى كل التشريعات إلا فى حالة الاستعجال وهو يعقد فى لشبونة كل ثلاث سنوات ، والوزير هو الذى يضع جدول أعماله . وهناك مؤتمر اقتصادى يعقد كل خمس سنوات من أجل التوصية فى الشئون الاقتصادية .

وفى سنة ١٩٣٠ صدر قانون جديد للمستعمرات كان هدفه تأكيد الاتجاه نحو خلق الشخصية المالية والسياسية المستقلة للمستعمرات . وقد عدل هذا القانون بعض التعديلات بقوانين سنتى ١٩٣٥ و١٩٤٥ . ولكن دستور سنة ١٩٥١ جاء ليجعل من البرتغال ومستعمراتها وحدة سياسية بأن جعلت هذه المستعمرات مقاطعات برتغالية Overseas Provinces وجعلت اسم الدولة Continental and Overseas Portugal فنصت المادة ١٣٤ على أن تسمى الأملاك البرتغالية فيما وراء البحار باسم مقاطعات ما وراء البحار ولها نظام إدارى وسياسى ملائم لموقعها الجغرافى وحالتها الاجتماعية كما نصت المادة ١٣٥ على أن (أقاليم ما وراء البحار كجزء من الدولة البرتغالية ترتبط كل منها بالأخرى وبالدولة الأم) كما نصت المادة ١٣٦ على أن (الوحدة بين أقاليم وراء البحار والبرتغال تتضمن التزام الاشتراك الوثيق لضمان الوحدة والدفاع عن الدولة ككل لايتجزأ) واستبدل باسم وزارة المستعمرات وزارة الأقاليم فيما وراء البحار .

واستبدل بالمجلس الاستشارى الأعلى للمستعمرات مجلس ما وراء البحار وأصبح مجلس الوزراء هو السلطة الوحيدة صاحبة الحقوق فى المستعمرات ووزير (الأقاليم فيما وراء البحار) هو وسيلة تنفيذها .

ويرأس الحكومة فى المستعمرة منذ سنة ١٩٠٠ (حين جعلت إدارة هذه المستعمرات مدنية) حاكم عام سلطته مطلقة فى منح الامتيازات للأراضى والمناجم والاحتكارات التجارية وعقود العمل والملاحة وغيرها من أجل استثمار المقاطعة وزيادة مواردها . كما أنه مسئول عن تحسين الأحوال الأدبية

والمادية للسكان والإشراف على التعليم والأمن ، وله أن يلغى الضرائب أويخففها وينظم جمعها .

وإلى جانب الحاكم العام توجد ثلاثة مجالس أحدها استشارى مكون من خمسة أشخاص، ثلاثة منهم بحكم وظائفهم يعينهم الحاكم كل سنة، ثم خمسة أعضاء آخرين تعينهم جهات اقتصادية معترف بها ، واستشارة الحاكم لهذا المجلس إجبارية فى جميع التشريعات وإن لم يكن للمجلس حق اقتراح التشريعات، وخاصة تلك التى يترتب عليها زيادة فى المصروفات ، ثم مجلس السكرتارية العامة ومجلس السكرتاريين الإقليميين ، وهما مجلسان تنفيذيان .

وقد خلق دستور سنة ١٩٥١ إلى جانب الحاكم العام مجلساً تشريعياً ثلاثة أرباع أعضائه منتخبون، والربع الباقى معين بحكم وظائف أعضائه . ويملك الحاكم العام حق مخالفة قرارات المجلس ولكن عليه أن يبين أسباب هذه المخالفة . وهذا المجلس يجتمع مرتين فى العام لمدة ثلاثين يوماً فى كل مرة .

وسلطة الحاكم العام تمتد إلى جميع الموظفين الذين لايعينهم وزير ماوراء البحار كما يرسم الميزانية العامة للمستعمرة لرفعها إلى المجلس التشريعى ثم وزارة ما وراء البحار .

وقد قسمت كل مستعمرة إلى عدد من المقاطعات التى يرأس كلاً منها حاكم معين ذو سلطة واسعة ، بل هو صورة مصغرة للحاكم العام (وكان بعض هذه المقاطعات لا سيما الداخلية عسكرياً) يتولاها ضابط كبير من أجل مقاومة هجمات القبائل الوطنية . أما البعض الآخر فكان حاكمها مدنياً . وكان عدد المقاطعات الحربية تقل تدريجياً كلما أبدى السكان ميلاً إلى الهدوء. ويعين حاكم المقاطعة وزير ما وراء البحار . وقسمت هذه المقاطعات أيضاً إلى مراكز يرأس كل مركز موظف أصغر ، وجميع هؤلاء برتغاليون . وكانت تعليمات الحكومة إلى هؤلاء المأمورين أن يحاولوا أخذ مكان زعيم القبيلة وأن يزاولوا سلطتهم بشكل أبوى .

وفى كل مقاطعة من مقاطعات المستعمرة يوجد مجلس إقليمى يتكون من حاكم المقاطعة وثلاثة موظفين معينين ، أحدهم يختاره الحاكم العام ،

والاثنان الآخران يعينهما حاكم المقاطعة . ثم اثنان آخران تختارهما هيئات اقتصادية أو يختارهما أهم عشرين من دافعي الضرائب في المقاطعة .

وقد روعي في هذا التقسيم خلق نظام إدارى مماثل لذلك الموجود في البرتغال . ولأجل نجاح الحكم في المقاطعات الإفريقية ، ولأجل شغل المراكز الصغيرة ، نص النظام الجديد على انتقاء الموظفين من خريجي مدرسة المستعمرات التي تعد طلبتها للخدمة فيما وراء البحار .

وإلى جانب هؤلاء الموظفين البرتغاليين يوجد بعض الموظفين الوطنيين ويكونون قوة الشرطة والمترجمين .

وإلى جانب رئيس المركز يوجد زعيم وطني وقد اختير عن طريق عدد من الانتخابات القبلية ، وهو يساعد رئيس المركز في حفظ الأمن وجمع الضرائب وهو يتناول مرتباً حكومياً .

ويعتبر مدير القضاء Ouvidor الشخصية الثانية في المستعمرة ويعينه أيضاً الوزير وهو مسئول عن كل الشئون القضائية .

مراجع الباب الرابع

زاهر رياض : الاستعمار الأوروبى لإفريقيا ، القاهرة ١٩٦٠

محمد محمد : حسنين : الاستعمار الفرنسى ، القاهرة ١٩٦٠

الحبيب تامر : هذه تونس ، القاهرة ١٩٤٨

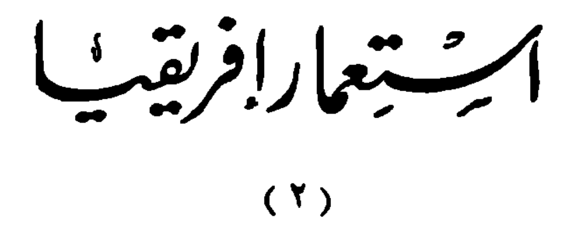
علال الفاسى : هذه مراكش ، القاهرة ١٩٤٩

أحمد توفيق المدنى : هذه هى الجزائر ، القاهرة ١٩٥٦

محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ، القاهرة ١٩٤٨

Augustin Bernard: Histoire de Colonie Francaise.
Cook Wingrove: Conquest and Colonisation in North Africa.
Duffy James: Portuguese Africa.
Hailey: Native Administration in the British African Territories
Johnston: Colonisation of Africa by Alien Races.
Ronald Robinson: Africa and the Victorians.
Paluel Marmont: Rendez Vous au Chad.
André Julien: Histoire d'Afrique du Nord

الباب الخامس



(٢)

استعمار إفريقيا

(٢)

الاستعمار البريطانى :

إذا كانت دوافع الاستعمار البلجيكى فى إفريقيا لم تكن إلا رغبة الملك ليوبلد الثانى الخاصة فى الاستفادة الشخصية والعمل على إنماء ثروته ، كما لم تكن انتقال مسئولية الاستعمار من أكتاف الملك إلى أكتاف الدولة إلا وراثة لتركة ضخمة مثقلة ، نصيبها من سوء السمعة أكثر من أى شيء آخر . وإذا كانت دوافع الاستعمار الفرنسى ليست إلا الرغبة فى تغطية الموقف الداخلى المنهار كما هو الحال فى الجزائر ، أو الرغبة فى الزهو كما هو الحال فى إفريقيا الغربية ، أو التقليد كما هو الحال فى جيبوتى وشرق إفريقيا . وإذا كانت دوافع الاستعمار البرتغالى لم تكن إلا الرغبة فى المحافظة على بقايا المجد السابق ، والتمسك بأهداب الأحلام القديمة . فإن دوافع الاستعمار البريطانى نبتت من صميم الواقع البريطانى ، ولم تنفذ إلا بعد دراسة عميقة لمقتضيات المصالح البريطانية .

فالتقدم الصناعى الذى حازته إنجلترا خلال الجزء الأول من القرن التاسع عشر (بينما كانت بقية دول أوروبا فى زحمة حوادثها الخاصة) ، هو الذى وجه أنظار البريطانيين نحو الخارج . ومن ثم أصبح التوسع ضرورة تحتمها الظروف.

هذا إلى أن رجال السياسة البريطانية الذين تولوا الحكم خلال هذا القرن الذين يطلق عليهم المؤرخون البريطانيون اسم (الفكتوريين) أصبحوا يعتقدون ، بحكم هذا التفوق الصناعى واستقرار السلام وتمتع بريطانيا بالحكم الديموقراطى ، بسمو الشعب البريطانى . فقد أيقنوا أنه على سلم الحضارة تقف كافة الأمم وعلى رأس السلم يقف البريطانيون ، ويليهم الأمريكيون ، فبقية الشعوب السكسونية ، فاللاتينية ، وفيما دون ذلك بكثير يقف الآسيويون أو الإفريقيون لأن محاولات التقدم التى يقومون بها قد قضى عليها التخلف الاقتصادى والحكم الاستبدادى

ومن ثم أصبح واجب البريطانيين أن يعملوا على رفع هذه الشعوب إلى حيث يقفون هم .

ووسيلة هذا الواجب التوسع الذى لم يعد ضرورياً أو طبيعياً فحسب ، بل لايمكن تجنبه لأنه دليل المجتمع الديناميكى الحى . ولكن هذا التوسع لا يعنى بناء الإمبراطورية ، بل يعنى التوسع التجارى دون استعمال القوة . ولكن ليس معنى ذلك انتفاء استعمال القوة بتاتاً بل تكون مقصورة على حماية التجارة .

وحتى سنة ١٨٨٠ كان النشاط الاقتصادى البريطانى فى الخارج مركزاً فى أوروبا وأمريكا ثم امتد إلى الهند واستراليا ، ثم جنوب إفريقيا ، أما بقية إفريقيا فكانت أبعد أجزاء العالم عن نفوذها .

وكانت الولايات المتحدة أكبر حقل للنشاط البريطانى ، إذ كانت أرقام التجارة البريطانية معها فى المقدمة . كما ذهب إليها معظم مهاجريهم واستثمرت هناك معظم أموالهم .

ووصلت نسبة المال البريطانى المستثمر هناك بالنسبة لرأس المال البريطانى المستثمر فى العالم كله إلى خمسين فى المائة . وعزت بريطانيا ذلك إلى أن وجود الجماعات البيضاء التى تعيش هناك وما أوجدته من نظم ديموقراطية وحكومات مستقرة هو السبب الذى أوصلها إلى هذه النتيجة .

وكان هذا النجاح هو الذى أعطى القوة للنظرية الفيكتورية بالسمو . ومن أجل هذا فضل الساسة البريطانيون النفوذ على التملك السياسى . ولذا أصبح الاعتقاد أن العلاقة التجارية الحرة من كل قيد مع الجماعات البيضاء فى الخارج أكثر أمناً وأقل اضطراباً . وكان أكثر من ٧٠٪ من الصادرات البريطانية يتجه إلى البلاد غير الملونة باللون الأحمر (١) . ولذا وقف جميع الفكتوريين إلى جانب حرية التجارة واعتقدوا أن القيود الجمركية نوع من

---

(١) يقصد هنا باللون الأحمر (كندا واستراليا وجنوب إفريقيا وجزائر الهند الغربية والهند) وسماها البريطانيون بالمستعمرات Co'onies أما أنا فأفضل أن أسميها بالمهاجر بسبب من كان يسكنها من أجناس بيضاء – باستثناء الهند – تمييزاً لها عن المستعمرات التى سوف تستجد بعد ذلك .

الانتحار ، ولذا كانت الإمبراطورية فى نظرهم ليست إلا امتداداً للشعب البريطانى وكانت الهند استثناء من هذه القاعدة .

ولهذا لم يتجه السياسيون البريطانيون إلى محاولة ضم أجزاء جديدة إلى إمبراطوريتهم ما لم يطلب ذلك المستوطنون البريطانيون الذين يزاولون نشاطهم فى آسيا وإفريقيا على شرط أن تعزز هذا الطلب مصلحة التجارة . وإلى جانب ذلك اتجه هدف السياسة البريطانية ، وخاصة بعد فقد الولايات الأمريكية ، إلى المحافظة ـ قدر الطاقة ـ على مابقى . فأصبحوا يرون أول واجبهم ينحصر فى زيادة الروابط بينهم وبين إمبراطوريتهم دون حاجة إلى الوسيلة الحربية . فكانت وسيلتهم إلى ذلك المساعدة على إقامة حكومات مسئولة فيها بمجرد نضج (المستعمرة) إلى الحد الذى تستطيع معه أن تقف على أقدامها . وكانت الهند هى الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة أيضاً . إذ أزهد الخلاف المستعر فيها بين المسلمين والهندوس البريطانيين فى حيازة مستعمرات شرقية أكثر من ذلك . بل إن ثورة الهند جعلت الفكتوريين يعتقدون أن محاولة إدخال الحضارة الغربية إلى الشرق خطر (ما دامت هذه الأجناس لم ترق بعد إلى المستوى البريطانى) كما يدعون .

وحتى سنة ١٨٨٠ لم تكن إفريقيا بحجمها الهائل فى نظر البريطانيين سوى طريق إلى الهند . والتجار الذين يعملون على شواطئها يهتمون أكثر ما يكون بالطريق حول القارة . واهتمام حكام إنجلترا موجه إلى تأمينهم من منافسيهم . وإذا كانت إنجلترا قد اهتمت بمصر فى هذا الوقت فلأنها كانت جزءاً من تركيا التى هى موضع الاهتمام البريطانى فى حوض البحر المتوسط . كما لم تكن زنجبار سوى مركز فى الطريق إلى الهند . ولذا كانت حكومة بومباى هى التى تصرف أمورها وفقاً لمصلحتها ولم تكن هذه المصلحة تتمثل فى غير إبعاد كل منافس أوروبى مخافة أن يؤثر على أقرب طريق إلى الهند .

أما غير ذلك من أجزاء إفريقيا فلم تكن موضع اهتمام السياسيين البريطانيين إلا من ناحية سحق تجارة الرقيق فيها . ولذا كانت حكومة لندن تعارض أى توسع يجلب إليها مزيداً من المسئوليات . وكثيراً ما حذرت موظفيها من محاولة ذلك .

أما فى جنوب القارة فقد كان عطف بريطانيا موجهاً إلى البانتو أكثر مما كان موجهاً إلى البوير فى الصراع الذين كان يدور بينهم ، وهدفها من ذلك القضاء على كل نزاع بشأن الحدود وهو الأمر الذى يؤدى إلى مزيد من الأعباء على الخزانة البريطانية وعلى الجيش البريطانى ، وعلى أعصاب الوزراء وأعضاء البرلمان . ولم يكن يعنى بريطانيا بعد ذلك إلا المحافظة على الموانى من أجل الدفاع عن الطريق الثانى إلى الهند . ولذا كان هذا الجزء من المهاجر البريطانية فيما وراء البحار أبعد الأجزاء عن قلب رجال الحكومة حتى سنة ١٨٧٠ لا سيما وأن أغلب مستوطنى هذا الجزء لم يكونوا بريطانيين ولذا كان رأس المال البريطانى زاهداً عن العمل هناك .

هذا إلى أن السياسيين والحكام البريطانيين كانوا دائماً من الطبقات الأرستوقراطية وملاك الأراضى الذين حرصوا على ألا تجرهم رغبات التجار المستعمرين فى إفريقيا الذين تفصلهم عنهم فواصل اجتماعية كبيرة ، إلا أن يستعملوهم كآلات لتنفيذ أغراضهم منهم بوصفهم حكاماً يتحتم عليهم أن يتخذوا وجهة نظر بعيدة .

كما أنهم حين جاء دور إفريقيا ليتعاملوا معها وجدوا أنفسهم يتعاملون مع أمم ومشكلات لم يعرفوها إلا عن طريق التقارير والتوصيات المكتوبة ولذا كانت حلولهم لمشكلاتها فى ضوء التجارب والآراء التى اكتسبوها من مجتمع مختلف عن ذلك تماماً ، فكانت هذه التجارب — لا الواقع الإفريقى — هى التى هدت خطاهم . فالذين كانوا يفكرون فى بناء الإمبراطورية الإفريقية هم المستوطنون الذين استقروا على سواحل إفريقيا ومن قدم إليهم من القناصل . وكانوا فى معزل عن الظروف فى إنجلترا متأثرين بالواقع الإفريقى .

ثم أن السياسيين فى إنجلترا كان يعنيهم أكثر من كل شىء توجيهات الرأى العام البريطانى . فالتصويت ، وتوزيع المقاعد ، ورغبة الجماهير ، هى التى تملى عليهم سياستهم . وهذا الشعب الممثل فى الأصوات لا يرغب فى غير ارتفاع مستوى المعيشة فى ظل السلم . وهو مستعد لأن يساند الإمبراطورية مادامت هذه الإمبراطورية مكونة من شعوب بيضاء . ولم يكن يتصور مطلقاً امتدادها إلى شعوب أخرى تكون سبباً فى مزيد من الضرائب.

وإذا كان قد اتجه بنظره بعد ذلك إلى إفريقيا فليس من أجل وسط إفريقيا ذى المنتجات الوفيرة بل من أجل الجنوب الذى كشف فيه الذهب حديثاً .

ولكن بعد سنة ١٨٨٢ تغير كل شيء فقد حدث انقلاب ثورى فجائى فى العلاقات السياسية مع إفريقيا ، فقد احتلت بريطانيا مصر ، وأدى هذا إلى احتكاكهم بالمسألة السودانية دون أن يكون هناك رأس مال بريطانى مستثمر فاختلت قاعدة (تبعية العلم البريطانى لرأس المال) .

ولم يكن تغير هذه السياسة البريطانية منذ سنة ١٨٨٢ إلا نتيجة لتغير الرجال القابضين على السلطة فى لندن . فقد كان الأحرار قبل ذلك هم القابضون على السياسة وقد احتضنوا نظريتى حرية التجارة والاستغناء عن السعى لبناء إمبراطورية ، إلى جانب محاولة الإصلاح الاجتماعى عن طريق منح حق الانتخاب لأكبر عدد ممكن من الناخبين البريطانيين ، ولكن تجاهل جلادستون زعيم هذا الحزب لرغبات البروتستانت فى إقليم الستر الإيرلندى ، أغضب نواب حزبه فانشقوا عليه ، مما كان سبباً فى هزيمة برلمانية لهذا الحزب ومن ثم استقالت الوزارة الحرة ، وجاءت الأغلبية البرلمانية الجديدة تؤيد سياسة المحافظين ، فتولى الوزارة سالسبورى الذى لم يقتنع بسياسة العزلة . وأخذت السياسة البريطانية — تحت تأثير الماليين فى إفريقيا من أمثال سيسل رودس فى جنوب إفريقيا ، وماكينون فى شرق إفريقيا ، وهارى جونستون فى نياسالاند ، وجولدى فى نيجيريا — تتجه نحو بناء إمبراطورية إفريقية . ولذا شهدت هذه الفترة اندفاعاً بريطانياً نحو عقد اتفاقات دولية من أجل التمكن من حيازة مستعمرات فى إفريقيا ، فشهدت سنة ١٨٩٠ إعلان الحماية على شرق إفريقيا ، كما شهدت تآمر حكومة الرأس على جمهورية جنوب إفريقيا ، وتشجيع المهاجرين البريطانيين إليها من أجل المطالبة بحق الانتخاب والاشتراك فى الحكومة ، كما شهدت أيضاً تبدل وجهة نظر الحكومة بشأن التدخل فى شئون مملكة الأشانتى . وشهدت اتفاق فرنسا وإنجلترا بشأن شمال نيجيريا .

كما دفعهم إلى ذلك أيضاً هذا الصراع الدولى الذى شهدته أرض إفريقيا من الدول الأوروبية ، مما كان نذيراً برفع أعلام هذه الدول الأوروبية

على أجزاء كبيرة من إفريقيا دون العلم البريطانى : ولن تكون من نتيجة لهذا العمل سوى تقهقر التجارة البريطانية ، ونزول أرقام الصادرات البريطانية . وقد جاءهم هذا النذير حين رفعت غرفة مانشستر التجارية بين سنتى ١٨٨٢ و١٨٨٧ أكثر من شكوى إلى الحكومة البريطانية تشكو هبوط أرقام التجارة فى غرب إفريقيا من ٥٩١ ألفاً من الجنيهات فى سنة ١٨٨١ إلى ٣١٨ ألفاً . وعزت الغرفة ذلك إلى سوء النظام فى الحكومة هناك ، وانعدام شق الطرق وعدم مد الخطوط الحديدية فى مملكة الأشانتى .

جنوب إفريقيا :

منذ القرن السابع عشر استقر بعض الهولنديين والفرنسيين فى الطرف الجنوبى الغربى من إفريقيا وكونوا مستعمرة الرأس . واشتغلوا هناك ونموا إلى حد أن أصبحوا يصدرون كميات لا بأس بها من القمح والنبيذ ، وكان يدير هذا الجزء ضابط هولندى كبير يساعده مجلس تنفيذى يملى إرادته على السكان . ولكن لم يكد القرن الثامن عشر يقترب من منتصفه حتى بدا أن أعباء شركة الهند الشرقية الهولندية ثقيلة وأنها على وشك الإفلاس. كما بلغ سخط الأوروبيين من السكان على إدارتها أن أعلنوا الثورة وطردوا أعضاء الحكومة .

واستولت إنجلترا على هذا الجزء خلال الحرب النابليونية ، ثم عادت هولندا إليها ، ولكنها باعتها بعد ذلك إلى إنجلترا مع غيرها من الحصون الهولندية الإفريقية مقابل ستة ملايين من الجنيهات . وبذلك أصبح هذا الجزء بريطانياً يكوّن جزءاً من المستعمرات (المهاجر) البريطانية فيما وراء البحار .

وكانت هذه الإدارة البريطانية الجديدة — إلى جانب ما نفذه الحكم البريطانى من إلغاء الرق فى الأملاك البريطانية — سبباً فى هجرة الهولنديين والفرنسيين (الأفريكانز) إلى الشرق حيث أقاموا جمهوريتى ناتال وأورنج الحرة . وتتبع الجيش البريطانى هؤلاء المهاجرين ، فاستولى على ناتال وضمها إلى مستعمرة الرأس فى سنة ١٨٤٤ . وكانت ناتال أهم ما تعنى بريطانيا بسبب موانيها ، فهاجر هؤلاء الإفريكانز هجرة جديدة حيث عبروا نهر الفال ، واستقروا فى أرض جديدة ، أطلقوا عليها اسم جمهورية جنوب

إفريقيا : وكان ذلك فى سنة ١٨٤٩ ثم تغير اسمها فيما بعد إلى الترنسفال ونشب الخلاف بين البريطانيين وهذهالجمهورية الجديدة بشأن الحدود ولكنه سوى فى سنة ١٨٧٩ .

وكان من الطبيعى أن تهاجر جماعات البريطانيين إلى هذه الأملاك البريطانية الجديدة ، كما تتجه إليها أنظار أصحاب رءوس الأموال لاستثمار أموالهم . ومن أهم الشخصيات التى عاشت هناك سيسل رودس الذى ألف شركة جنوب إفريقيا . وقاومت حكومة الترنسفال اتجاه البريطانيين نحو أراضيها فكان أن أخذ البريطانيون جانب الإفريقيين الوطنيين (الزولو) فى نزاعهم مع البوير حول الأرض . هذا فى الوقت الذى كان فيه بعض رجال حكومة الترنسفال يرون ما تعانيه بلادهم من المصاعب لاسيما المالية ، فاقتنعوا بأن مصلحتهم تقتضى ضم بلادهم إلى الأملاك البريطانية ، بل إنهم سوف يبحثون عن قوة أوروبية أخرى تنصرهم إذا رفضت بريطانيا هذا الضم . هذا فى الوقت الذى كانت حكومة الرأس ومعها الماليون البريطانيون يضغطون على الحكومة البريطانية من أجل قبول هذا الضم .

وكان هذا الاتجاه كفيلاً بتوجيه عداء الزولو إلى الحكومة البريطانية فوجهت إليهم بريطانيا جيشاً سحقهم ، ومن ثم بدأ التفكير فى سحب طلب الضم ، هذا فى الوقت الذى دارت فيه المعركة الانتخابية فى إنجلترا ، وقاد جلادستون زعيم الأحرار المعركة ضد الضم . ولما نجح فى تولى السلطة سنة ١٨٨٠ وقف فى وجه هذا الضم ، مما كان سبباً فى خيبة أمل الموالين لبريطانيا فى الترنسفال وأصحاب رءوس المال من البريطانيين . فكان هذا سبباً فى ارتفاع أسهممعارضى الضم من البوير ، بل أمعنوا فى سياسة العداء لحكومة الرأس ، فكان أن نشبت الحرب بينهما (حرب البوير الأولى) حين قبض البوير على بضع عربات تتبع حكومة الرأس بتهمة التهرب من دفع الضرائب ، وهوجمت فصيلة بريطانية وقتل نصف رجالها . وأخذ الباقون أسرى ، وهزمت القوات البريطانية فى أكثر من موقعة . هذا فى الوقت الذى كانت الوزارة البريطانية ترغب فى تسوية الأمور مع البوير ، وانتهى الأمر فى سنة ١٨٨١ بعقد صلح يعترف باستقلال حكومة الترنسفال

على أن تكون تحت الحماية البريطانية ، وأن يكون مظهر هذه الحماية تولى بريطانيا جميع الشئون الخارجية لحكومة الترنسفال ، ومنها حق عقد المعاهدات إلى جانب حق تنقل جيوشها داخل الترنسفال كما حددت الحدود نهائياً ، وأن يمثل الحكومة البريطانية لدى حكومة الترنسفال مندوب سام بريطانى يقيم فى بريتوريا .

ولم يلبث أن اكتشف الذهب فى الترنسفال . وهاجر البريطانيون إليها فى أعداد كبيرة . وحصلت شركة الذهب البريطانية على امتياز استغلال هذه المناجم مع حرية الدخول والسفر والإقامة للبريطانيين ثم عدم خضوعهم لأية ضرائب إضافية . ووصلت أعداد هؤلاء المهاجرين إلى حد أن أصبحوا الممولين لمعظم دخل الترنسفال . ومن ثم أصبحوا يجدون أنفسهم أصحاب حق فى توجيه سياستها . فتقدموا إلى الحكومة بطلبات مباشرة عن ضرورة حصولهم على حق الانتخاب . فكان أن صدرت سلسلة من التشريعات بين سنتى ١٨٩٠ و١٨٩٤ تحد من هجرة البريطانيين وتزيد من صعوبة الحصول على الجنسية الترنسفالية .

وقام السير سيسل رودس وقد أصبح رئيساً لوزارة مستعمرة الرأس يعضد هؤلاء البريطانيين وأخذ يضغط على الحكومة البريطانية لأجل ضم هذه الجمهورية المستقلة إلى التاج البريطانى واتصل بالسير أوستن تشامبرلن الذى أصبح وزيراً للمستعمرات فى بريطانيا ويتزعم سياسة بناء إمبراطورية بريطانية فيما وراء البحار ، واتفق معه على وجوب البدء بالعمل من أجل هذا الضم . ورأيا أن ذلك لن يكون إلا بالحرب .

وفى سنة ١٨٩٥ بدأ تنفيذ المؤامرة المعروفة باسم (غارة جيمسون) وكان جيمسون هذا رجلاً بريطانياً دفع له ببعض المال كى يقود جماعة من البريطانيين المغامرين يعبرون الحدود إلى الترنسفال حيث يستقرون أينما يريدون ، ويكونون سبباً فى اضطراب جديد يقع هناك . فعرفت حكومة الترنسفال خبر هذه المؤامرة ، وقبضت على الرجال المغامرين منهم جيمسون هذا ، وسلمته إلى حكومة الرأس لمحاكمته ، فحكم عليه بالحبس سنة واحدة ،

ثم أطلق سراحه . فأيقنت حكومة البوير تحت رياسة المستر كروجر أن حكومة الرأس – وعلى رأسها السير سيسل رودس – تتآمر على استقلالها . كما أيقنت أن ساعة الحرب قد دنت . فعقد مع جمهورية أورنج الحرة حلفاً دفاعياً من أجل المساعدة فى حالة الحرب ، وكان ذلك فى سنة ١٨٩٧ كما أخذ يستورد السلاح من الخارج .

هذا فى الوقت الذى بدأت ألمانيا سياستها الاستعمارية وأخذت جانب البوير فى هذا الصراع . حتى لقد أرسلت إلى كروجر تهنئة حين انتصروا على الإنجليز فى المرة الأولى (لأنه أفلح فى المحافظة على استقلال بلاده[1]) . فكان ذلك سبباً فى تشدد البوير فى الموقف ورفضهم كل مفاوضة مع إنجلترا . حين أرسلت هذه لجنة برياسة اللورد ملنر لتحقيق الأمر . لا سيما وأن هذه اللجنة كتبت فى تقريرها تندد بسوء معاملة حكومة الترنسفال للرعايا البريطانيين .

وفى أكتوبر سنة ١٨٩٩ وجه كروجر إلى البريطانيين إنذاراً بوقف كل مايقومون به من نشاط يهددجمهوريته . وفى ١١ أكتوبر اندلعت الحرب (حرب البوير الثانية) حين استولى البوير على قطارعند حدود دولة أورنج . وبادر كروجر بالهجوم على ناتال وقدرت إنجلترا أنها ستهزم الجمهوريتين (أورنج والترنسفال) سريعاً إلا أنها باءت بالفشل . ومنيت جيوشها بهزائم متكررة ، مما دعاها إلى الاستنجاد بكبار قوادها . ومنهم كتشنر الذى كان فى مصر يقود حملتها ضد دراويش السودان . وسرعان ما انقلبت الهزائم إلى انتصارات واضطر كروجر إلى السفر إلى أوربا مستنجداً بدوليها وخاصة ألمانيا إلا أن الهزائم التى لقيتها جيوشه أفقدته كل أمل فى أن يجد نصيراً . فاضطر إلى طلب الصلح فعقد صلح بريتوريا فى مايو سنة ١٩٠٢ وفقدت الجمهوريتان استقلالهما وأصبحتا ضمن المستعمرات البريطانية .

محميات جنوب افريقيا :

١ – بتشوانالاند :

دخلها الأوروبيون من الجنوب قبل بداية النصف الثانى من القرن

---

(١) انظر صفحة ١٦٤

التاسع عشر ، وكان المستكشفون والمبشرون فى مقدمتهم ، وكان الصراع يدور بين قبائلها الوطنية من الزولو والماشونا والبتشوانا . و عمل الدكتور نفنجستون على زيادة اتصال هذه القبائل بمستعمرة الرأس من أجل حمايتهم من البوير فاعترفت بهم بريطانيا مستقلين فى سنة ١٨٥٢ .

واستمر صراع البوير مع هذه القبائل من أجل طردهم عن الأرض التى يريدها البوير لأنفسهم ، ووقف البريطانيون إلى جانب الوطنيين ، حين أصروا على عدم دفع الضرائب إلى البوير لأنهم لايعترفون لهم بسلطة ما عليهم ، فاتجهوا إلى بريطانيا من أجل حمايتهم من البوير الذين أغروهم بالانضمام إليهم . وكان المستقرون البريطانيون وأصحاب رءوس الأموال يصرخون إلى حكومتهم من أجل احتلال هذا الجزء والحكومة البريطانية ترفض الإصغاء إليهم ، فتقدمت جيوش جمهورية الترنسفال وفرضت سلطتها عليهم ، وأعلنت قيام جمهورية ستلالاند . واتخذت مدينة فريبورج عاصمة لها . فازداد صراخ البريطانيين وحرض سيسل رودس جماعات البريطانيين على الهجرة إلى هذه الأرض ، كى يكون وجودهم مانعاً للبرتغاليين من وصل مستعمرتى موزمبيق وأنجولا لأن ذلك فى نظرهم معناه خنق البريطانيين فى الجنوب فى الوقت الذى ألحت فيه القبائل الوطنية من البتشوانا والماشونا على الحكومة البريطانية فى طلب حمايتها لهم . فلم يسع المندوب السامى البريطانى Sir Heurcles Robinson سوى أن يرسل جيشاً تحت قيادة السير شارلس وارن لتنظيف أراضى البتشوانا من البوير فى الوقت الذى حاول فيه رئيس وزراء الرأس السير توماس أوبنجتون Sir Thomas Upington — وكان من البوير — التفاهم مع حكومة الترنسفال ، ونجح الجيش البريطانى فى إسقاط حكومة جمهورية ستلالاند فى سبتمبر سنة ١٨٨٥ وضمها إلى مستعمرة الرأس . ولكنها فصلت عنها فيما بعد ، وأصبحت محمية منفصلة تحمل اسم بتشوانالاند تعمل فيها بضع شركات بريطانية فى الزراعة والتعدين .

ب — سوازيلاند :

بدأ ظهور قبائل السوازى على مسرح الحوادث فى القرن الثامن عشر :

ووقعوا تحت سيطرة الزولو فى بداية القرن التاسع عشر . فلما أصبحت دولة الزولو تحت الحكم البريطانى حين احتل هؤلاء ناتال ، انتهز السوازى الفرصة واستقلوا ، وأسسوا مملكتهم الحالية وعاد الزولو يحاولون السيطرة عليهم فكان السوازى يحتفظون بعلاقة طيبة بالبوير من أجل أن يدافعوا عنهم . وعند ما احتل البريطانيون الترنسفال فى سنة ١٨٧٧ ظل السوازى أصدقاء للبريطانيين وانضموا إليهم عندما هاجموا السيكوكونى ، حينما كان هؤلاء حلفاء للزولو .

وعندما استقلت الترنسفال سنة ١٨٨١ (إثر حرب البوير الأولى) اعترف البوير باستقلال سوازيلاند وحددوا الحدود فيما بينهم . وفى اتفاق لندن سنة ١٨٨٤ اعترفت الترنسفال مرة أخرى باستقلال سوازيلاند ، ولكن البوير عادوا يحاولون بسط سلطتهم عليهم . فلم يجدوا بداً من أن يلجئوا إلى البريطانيين يشكون البوير ويطلبون حمايتهم لهم . وكان أن اكتسح البوير والباحثون عن الذهب مملكتهم ، فعاد ملكهم إلى الإلحاح فى حماية البريطانيين لهم ورُفض هذا الطلب . وأرغمت سوازيلاند على أن تمنح جمهورية الترنسفال مجموعة من الامتيازات مثل أعمال البنوك والبريد ، والتلغراف والجمارك . علاوة على امتيازات تبيح لهم حرية التعدين والرعى فى مناطق حدودها . وبذلك أصبحت سوازيلاند فى واقع الأمر محمية بويرية تتمتع بحكومة ذاتية .

وفى سنة ١٨٩٣ عقد اجتماع بين السير هنرى لوك المندوب السامى بجنوب إفريقيا والرئيس كروجر اتفق فيه على منح الترنسفال حق إدارة سوازيلاند . ولم تكن الترنسفال تريد من السوازيلاند سوى السيطرة على الإقليم الساحلى الذى يقع فى شرق بلادهم من أجل الوصول إلى البحر . ولذا عمل السوازيلاند مرة أخرى على طلب الحماية البريطانية وألحوا فى هذه الحماية حين زار ستة من زعمائهم لندن .

وقامت العداوة بين البريطانيين والترنسفال ووقف الأولون فى وجه وصول الآخرين إلى البحر وانتهزت جمهورية الترنسفال فرصة موت الملك

Umbandine فى سنة ١٨٨٩ ليسندوا الزعيم Ubano ويقيموه ملكاً فى سنة ١٨٩٤ ، ولكنه أرغم على الهرب فى سنة ١٨٩٨ ، وكتبت الملكة أرملة Umbandine إلى حكومة إنجلترا تطلب تدخلها لتحترم الترنسفال شروط الاتفاق . وفى خلال حرب البوير الثانية (١٨٩٨ — ١٩٠٢) أخذ السوازى جانب البريطانيين حتى إذا انتهت الحرب دخلوا فى الحماية من جديد فذهب إليهم مندوب بريطانى خاص وأقام حكومة مؤقتة Perovisional Administation

وفى سنة ١٩٠٣ جعلت إدارة سوازيلاند من اختصاص حاكم الترنسفال اللورد ملنر ، وفى يوليو سنة ١٩٠٤ صدر تصريح يزيد من سلطة الحاكم ؛ ولكن فى سنة ١٩٠٦ انفصلت حكومة السوازيلاند عن حكومة الترنسفال وألقيت مسئوليتها مباشرة على عاتق المندوب السامى البريطانى بجنوب إفريقيا فى سنة ١٩٠٧ عين لها مندوب سام بريطانى خاص بها وأصبحت محمية بريطانية بعد تأليف الاتحاد .

حـ — باسوتولاند :

لم يتجمع الباسوتو حول زعيم لهم قبل سنة ١٨٢٤ ، ويبدو أن سبب تجمعهم هو مقاومة غزوات الزولو حين أغاروا على قبائلهم المشتتة أيام الملك شاكا الزولى ، وخلفائه . فكان الزعيم ماشاشا هو الذى جمعهم وكوّن منهم قوة وقفت أمام هجمات الملك Mosilikatz الزولى فى سنة ١٨٣١ .

وقدم إليهم المبشرون البروتستانت ولقوا منهم ترحيباً . وحين هاجر البوير إلى الشمال وكونوا جمهورية أورنج الحرة بدأ نزاعهم مع الباسوتو ، حول الأرض ، التى أراد البوير الاستقرار فيها وإبعاد الباسوتو منها . ولم يكن الباسوتو يعنون بالأرض قدر عنايتهم بالماشية لأنهم رعاة قبل أن يكونوا زراعاً ولكن الأرض هى مكان رعيهم .

وفى سنة ١٨٤٢ تدخل السير جورج نابيير بينهم وبين البوير فكانت نتيجة هذا التدخل عقد معاهدة بينهم وبين البريطانيين جعلت من بلادهم محمية بريطانية .

ويبدو أن الحماية البريطانية شجعتهم على الإغارة على القبائل الأخرى

فاشتدت هجماتهم على البتشوانا وتدخل البريطانيون فى الأمر وأرسلت إليهم مستعمرة الرأس الكابتن واردن Warden ليخضعهم ولكنه هزم أمامهم : فنهبوا المنطقة كما نهبوا الوطنيين المعارضين لهم والذين وقفوا إلى جانب البريطانيين ، ودارت المفاوضات بين الطرفين ولكنها فشلت . فعادت الحرب من جديد وأرسل إليهم الجنرال هارى سميث حاكم مستعمرة الرأس : فنجح فى إخضاعهم وتعهد زعيمهم بالمحافظة على الأمن والهدوء .

إلا أن الخلاف بينهم وبين البوير عاد إلى الظهور ، ويبدو أن هؤلاء الآخرين كانوا مصممين على إجلائهم فلجئوا إلى البريطانيين يطلبون حمايتهم . ولكن يبدو أن تهاون البريطانيين فى هذه الحماية أطمع البوير ، فعادوا يحاربونهم فاحتلوا بعض حصونهم ، وأخذوا منهم بعض أراضيهم فكان إلحاحهم من جديد على البريطانيين فى طلب الحماية . وكان ذلك سنة ١٨٦٨ ، فأجابتهم إنجلترا إلى طلبهم .

ولذلك عقدت بريطانيا مع البوير معاهدة فى العام التالى تعهد فيها البوير باحترام حدود دولة الباسوتولاند . وفى سنة ١٨٧١ ضمت الباسوتولاند إلى مستعمرة الرأس . وثار الباسوتو على الحكم البريطانى سنة ١٨٧٩ إلا أنهم هزموا ، فعادوا إلى خضوعهم وجددوا معاهدة الحماية وجردتهم الحكومة البريطانية من سلاحهم .

اتحاد وسط إفريقيا :

كان سيسل رودس أحد المهاجرين البريطانيين إلى جنوب إفريقيا ، وعمل فى زراعة القطن ولم يتم العشرين من عمره . ثم اشترك فى العمل فى حقول الماس ، وعندما حصل على درجته العلمية من اكسفورد انضم إلى شركة De Beers للتعدين فى سنة ١٨٨٠ ، فكان روحها الموجهة . كما ألف شركة جنوب إفريقيا ، وحصل لها على امتياز العمل فى جنوب إفريقيا ثم الترنسفال ، وكان يحلم بالعلم البريطانى مرفوعاً على كل جنوب إفريقيا بل أيضاً على شرق إفريقيا وشمالها كى يمتد حزام رأسى بريطانى — لاسيما بعد أن احتلت بريطانيا مصر فى سنة ١٨٨٢ — من القاهرة إلى الكاب ، يجرى خط حديدى عبر القارة . وكان أول من تنبه إلى خطر وجود الألمان

والبرتغاليين على شاطئ القارة الشرقى والغربى ، لاسيما بعد أن أعلن الألمان حمايتهم على إفريقية الجنوبية الغربية فى سنة ١٨٨٤ ، كما حاول البرتغاليون إثبات وجودهم خلال عقد مؤتمر برلين ، وحاولوا التوسع إلى الداخل لأن حدود مستعمراتهم الداخلية لم تكن قد حددت بعد . فخاف أن تحاول إحدى الدولتين ضم منطقتى نفوذهما ، فيمتد حزام عرضى عبر القارة يضع الحد الشمالى للأملاك البريطانية فى الجنوب ، كما كان يخاف خطر البوير وسياستهم العدائية نحو بريطانيا . وقد رأينا كيف كان يسعى فى بريطانيا من أجل الحصول على امتيازات العمل فى جنوب إفريقيا بينما كان يشجع البريطانيين على إحداث الاضطرابات فى جمهورية الترنسفال ، وكذلك على الهجرة على أراضى البتشوانا . وكان رودس لايثق كثيراً بسياسة الحكومة البريطانية التى ترصف بالتردد ، فلما أعلنت الحماية البريطانية على بتشوانالاند فى سنة ١٨٨٥ ، تقدم رودس ليحصل من لوبنجولا ملك الماتابيلى على معاهدة ، يضع فيها الملك نفسه تحت الحماية البريطانية فى سنة ١٨٨٨ ، فى الوقت الذى حصلت فيه شركة جنوب إفريقيا على حق العمل فى أراضيه . وقد حاولت الشركات المنافسة أن تبين للملك مدى الغبن الذى وقع عليه ، ولكن هذا كله لم يمنع الشركة من العمل لاسيما وقد حصلت على مرسوم بتأليفها من الحكومة البريطانية يبيح لها مباشرة جميع سلطات الحكومة . وعند ماتولى رودس رياسة الوزارة فى مستعمرة الرأس فى يوليو سنة ١٨٩٠ أخذ يشجع البريطانيين على التوغل فى الشمال وسكناه ، ووعدهم بآلاف الأفدنة لمن يستقر منهم ؛ فلم يأت شهر سبتمبر حتى كان الزاحفون قد وضعوا أساس مدينة سالسبورى . ومنح الدكتور جيمسون قائدهم فى الزحف سلطة منح الأراضى للمستوطنين وكان نجاح هؤلاء القادمين فى الاستقرار يؤدى إلى تشجيعهم على مزيد من الزحف نحو الشمال وحكومة الرأس تشجعهم بوعودها بالاستيلاء على مزيد من الأرض . وظلت هذه الغارات تتوالى . ولما اكتشفت غارة جيمسون على الترنسفال وقبض عليه كما مر بنا استقال السير رودس من رياسة الوزارة ولكنه ملك حرية العمل . وفى أكتوبر سنة ١٨٩٨ تنازلت الشركة عن سلطتها الإدارية للحكومة فأعلن قيام مستعمرة روديسيا الجنوبية فالشمالية ، وفقدت الشركة حقوقها التشريعية وأصبح موظفوها خاضعين للحكومة .

وامتدنشاط المبشرين البريطانيين إلى ما حول بحيرة نياسا . وفى سنة١٨٧٨ تأسست شركة البحيرات من أجل استغلال المنطقة وأرسلت المسّر لوجارد لرعاية مصالحها ، فى الوقت الذى أرسل هارى جونستون ليتصل بالزعماء ليعقد معاهدات الحماية على نحو ماكان يفعل كارل بيتّرز فى الشرق . وأعلنت الحماية البريطانية رسمياً على المنطقة فى مايو سنة ١٨٩١ وأيدت الحكومة حقها ببضع قطع بحرية أرسلت إلى هناك من أجل سهولة الوصول إليها من المحيط . وكذلك من أجل تسهيل الاتصال بين شواطئ البحيرة . وكان الاتفاق مع البرتغال فى نفس السنة هوالذى حدد الحدود بينهما ، وحملت هذه المحمية اسم محمية وسط إفريقيا حتّى أكتوبر سنة ١٩٠٧ ، حين أصبح اسمها محمية نياسالاند ، وجعلت إدارتّها من اختصاص وزارة المستعمرات .

اتحاد شرق إفريقيا :

كان شرق إفريقيا موضع اهتمام البريطانيين منذ بداية الربع الثانى من القرن التاسع عشر ، بسبب كونه مركز تجارة الرقيق الّتى تقاومها الحكومة ، وكسبت من الدول الأوروبية حق تفتيش السفن البحرية بحثاً عن الرقيق لأجل تحرير أفراده ومحاكمة قباطنة السفن الّتى تحمله . وأصبح القنصل البريطانى فى شرق إفريقيا ذا مركز ممتاز لدى السلطان سعيد بن برغش ، ورفعت حماية بريطانيا لابنه مجيد وتمكنها من إجلاسه على عرش أبيه من مكانة إنجلترا . وزاد اهتمام بريطانيا بهذه المنطقة بعد أن فتحت قناة السويس للملاحة البحرية فى سنة ١٨٦٩ ، وقد حاول اسماعيل باشا إرسال حملة بحرية إلى هذه الأنحاء لإيجاد مخرج على المحيط الهندى لتجارة مديرية خط الاستواء وكان ذلك فى سنة ١٨٧٥ ، إلا أن احتجاج بريطانيا بأن التدخل المصرى يهدد نفوذ سلطان زنجبار ، أدى إلى انسحاب المصريين . فقدكان الخديو أضعف من أن يقف فى وجه بريطانيا ، لاسيما وأن الحالة المالية قد ساءت واحتاج إلى مساعدة البريطانيين فى معالجته لها .

هذا فى الوقت الذى وجه فيه المبشرون البريطانيون أنظارهم إلى شرق إفريقيا وأوغندا ، على أثر النداء الذى أذاعه لفنجستون فى سنة ١٨٥٦ ، كما اتجه الرأسماليون البريطانيون إليها أيضاً وسعوا فى تأليف شركة تحصل

من سلطان زنجبار على عقد امتياز لاستغلال أراضى هذه المنطقة نظير ٢٠٪ من صافى الأرباح ، وبعد كثير من المفاوضات عقد الاتفاق فى سنة ١٨٨٧ ، واهتم بشرق إفريقيا أيضاً ليوبلد ملك بلجيكا فأرسل إلى هناك « قنصلاً » فى سنة ١٨٨١ ليعقد مع السلطان معاهدة استثمار لأراضيه نظير نسبة فى الأرباح أيضاً ، ولكنه لم يلبث أن ركز اهتمامه فى حوض الكونغو .

واتجه إلى هناك أيضاً كارل بيترز رئيس جمعية المستعمرات الألمانية ، وجد فى عقد المعاهدات مع زعماء القبائل الذين رضوا أن يضعوا أنفسهم تحت الحماية الألمانية ، وتوجت هذه الجهود بعقد معاهدة مع سلطان زنجبار فى سنة ١٨٨٨ ، وأخرى مع ملك بوجندا فى سنة ١٨٩٠ ، برغم أن معاهدة كهذه قد عقدت من قبل بين ملكها والمستر ستانلى .

ومن ثم رأت الدول حسم هذا التنافس فيما بينها ، فتألفت أولاً لجنة بريطانية فرنسية ألمانية لفحص مدى حقوق السلطان فى هذه المنطقة ، فانتهت اللجنة إلى أن نفوذه مقصور على المنطقة الساحلية ولا يتعمق فى الداخل أكثر من عشرة أميال . ومن ثم عقد اتفاق بين إنجلترا وألمانيا بقسمة شرق إفريقيا إلى منطقتى نفوذ : بريطانية فى الشمال وألمانية فى الجنوب ، بخط يصل بين الساحل شمال مصب نهر باجانى إلى شمال ميناء شاراتى على بحيرة فيكتوريا ، على أن تطلق يد فرنسا فى مدغشقر ، وكان ذلك فى نوفمبر سنة ١٨٨٦ . وغداة الاتفاق تألفت شركة شرق إفريقيا الملكية البريطانية من أجل العمل فى المنطقة التى حددت لها ، بعد أن حصلت على امتياز لمدة خمسين سنة ، واستأجرت الشريط الساحلى التابع للسلطان بإيجار سنوى بخلاف منطقة أخرى أبرمت الشركة لأجلها أكثر من ٢١ معاهدة مع زعماء القبائل فى الداخل .

هذا فى الوقت الذى اتجه فيه المبشرون إلى أعالى النيل حيث كانت هناك أربع ممالك مستقلة هى بوجندا وأونيورو وأنكولا وتورو ، وكانت الأولى أكثرها تقدماً وانتعاشاً ، ونجحت الجمعيات فى أن تحصل من ملك بوجندا على إذن بالاستقرار وإنشاء المراكز التبشيرية فيها . فلما تألفت الشركة أسبغت حمايتها على هؤلاء المبشرين ، مما شجعهم على افتتاح مراكز جديدة فى الداخل . فكان أن دب النشاط فى الجمعيات التبشيرية وخرج منها ما نستطيع

أن نسميه بحملات مختلفة الأهداف . واعتنق موانجا ملك بوجندا المسيحية .
ودخلت الميدان أيضاً جمعيات تبشيرية كاثوليكية . وكان من الواضح أن
الجمعيات البروتستانية تمثل النفوذ البريطانى ، بينما كانت الجمعيات الكاثوليكية
تمثل النفوذ الفرنسى ، فقام النزاع بينهما ، هذا فى الوقت الذى تبين فيه التجار
العرب مافى هذا التوسع التبشيرى من خطر على الإسلام أولاً ، وعلى عملهم
التجارى ثانياً ، فكان أن وقع الملك فريسة لمؤامرات مثلثة . فخلع الملك
موانجا بوساطة العرب ، وبدأ الملك الجديد اضطهاداً قاسياً للمسيحيين الذين
هربوا من أنكولى . ثم نجح موانجا فى العودة إلى العرش بمعونة المسيحيين فى
مايو سنة ١٨٨٩ واسترد عاصمته . ولكنه طرد من جديد وجلس على العرش
كاليما . ولكنه لم يلبث أن مات وخلفه موبوجو ، فكانت عودة القوة
إلى المسيحيين .

هذا فى الوقت الذى عقدت فيه معاهدة جديدة بين ألمانيا وبريطانيا
تؤكد معاهدة التقسيم الأولى . وبعثت الشركة بالكابتن لوجارد على رأس
خمسمائة من الجنود السودانيين ، ليعيد الأمن إلى نصابه ؛ ويوطد للشركة
أساس العمل . ونجح فى هدفه بعد أن توصل إلى عقد اتفاق بين البروتستانت
والكاثوليك رضى فيه الطرفان باقتسام مناطق العمل وكذلك اقتسام مناصب
الدولة بين أتباعهم . وعقد الملك معاهدة مع لوجارد يعترف فيها بالحماية
البريطانية على بلاده .

ولكن هذه الحروب المستمرة وكذلك اتساع منطقة العمل ، وضعف
مالية الشركة مع عظم العمل الذى تقوم به . أدى بها إلى معاناة الصعاب
المالية ، التى اضطرتها إلى إعلان تصميمها على الانسحاب . ولكن هذا
الانسحاب كان أكبر ما يضر بالجمعيات التبشيرية فتدخلت لدى الحكومة
البريطانية ترجوها مساعدة الشركة على مواصلة العمل . لأن انسحابها
(يعنى فى نظرهم انهيار ماتم من عمل البعثات ؛ ويعيد هذا الركن من إفريقيا
إلى عهد الفوضى والحروب) . وتحت تأثير ضغط الجمعيات التبشيرية
قررت الحكومة إرسال المستر بورتال لفحص الأمر وكتابة تقرير . وكانت
نتيجة ذلك أن منحت الحكومة الشركة قرضاً يمكنها من الاستمرار فى العمل
حتى سنة ١٨٩٣ . ولكن تصميم الشركة على الانسحاب جعل تقدم الحكومة

البريطانية إلى العمل أمراً لا مندوحة عنه . فعقدت معاهدة جديدة مع موانجا ملك بوجندا بقبول الحماية البريطانية ، ثم عقدت معاهدة مماثلة مع بقية الملوك . إلا أن كباريجا ملك أونيورو صمم على مقاومة كل تدخل فى مملكته ، فأدى الأمر إلى الحرب التى استمرت حتى سنة ١٨٩٧ ولكنها انتهت بهزيمته . ولما أتمت إنجلترا عقد المعاهدات مع الملوك ، أعلنت للعالم الخارجى أمر وضع الحماية البريطانية على ما سمى بمحمية أوغندا فى سنة ١٨٩٩ ، وهى تحتوى على الممالك الأربع الإفريقية ، وأتبعتها لوزارة الخارجية وظلت كذلك حتى سنة ١٩٠٥ حين تبعت وزارة المستعمرات .

فلما قامت الحرب العالمية الأولى ، استولت الجيوش البريطانية على الأملاك الألمانية فى شرق إفريقيا ، وتولت إدارتها . حتى إذا عقدت معاهدة فرساى وجردت ألمانيا من أملاكها أعطيت مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية إلى إنجلترا انتداباً ، فأطلقت عليها اسم تنجانيقا ، وبعد أن فصل عنها إقليما رواندا وأوراندى اللذان أعطيا إلى بلجيكا انتداباً أيضاً . فأوكلت بلجيكا أمر إدارتهما إلى حكومة مستعمرة الكونغو . واستبدلت بريطانيا باسم إفريقيا البريطانية اسم كينيا .

غرب إفريقيا :

تقع جامبيا البريطانية على نهر السنغال لمسافة ٢٠٠ ميل ، وهى تضم عدداً من الممالك الوطنية وأهمها بارا فى الشمال ، وكومينى فى الجنوب ، وتسكنها قبائل أشهرها الماندنجو والجولف والجولا . جاء إليها البرتغاليون فى القرن الخامس عشر ، وشاركهم فى تجارة الرقيق البريطانيون والفرنسيون والهولنديون. وقد سبق أن ذكرنا أن أولى الشركات البريطانية هناك ، كانت شركة المخاطرين التى حصلت من الملك جيمس الأول على مرسوم يبيح لها التجارة فى هذه الأنحاء . وفى سنة ١٧٢٣ أسست الشركة الإفريقية الملكية . وفى سنة ١٨٨٣ انفردت بريطانيا بالعمل هناك طبقاً لشروط معاهدة فرساى ، ومنذ هذا الوقت أخذت الشركة تتصل بالسلاطين الوطنيين لعقد المعاهدات التى تبيح لها العمل ومنع غيرها . وكان الإشراف على هذه الأجزاء عن طريق تبعيتها لإدارة سيراليونى . حتى إذا انحلت الشركة الملكية فى سنة ١٨٢٣ جعلت لجامبيا إدارة مستقلة . وفى سنة ١٨٦٦ أصبحت جزءاً من اتحاد غرب

إفريقيا ، وظلت كذلك إلى سنة ١٨٨٨ حين جعلت لها إدارة مستقلة وأعلنت الحماية البريطانية عليها فى سنة ١٨٩٣ .

وقاوم التجار محاولة الحكومة سحق تجارة الرقيق بالقيام بأكثر من ثورة فى سنتى ١٨٨٢ و ١٨٩٣ وفقد البريطانيون فى هاتين الثورتين من رجالهم عدداً كبيراً ، كما سحقت الحكومة أيضاً ثورة سنة ١٩٠٠ .

أما غانا فلم تكن قبل القرن السادس عشر أكثر من مكان يقع خلف ساحل غانا تسكنه – كغيره من الأماكن – قبائل إفريقية تمارس اقتصادها الوطنى ، وتختلف فى قوتها وضعفها وتقوم بينها الحروب فيخضع قويها ضعيفها . ومن أشهر هذه القبائل الأشانتى التى تسكن الداخل حول مدينة كوماسى ، والفانتى التى تسكن عند الساحل ، والتوى والأكوامو . وكانت الأشانتى أقواها وقد نجحت فى فرض سيطرتها على غيرها من قبائل الداخل فكونت معها دولة اتحادية تحتفظ فيها كل قبيلة باستقلالها الداخلى ، على أن تقدم ولاءها للملك الأشانتى . وأشهر مظاهر هذا الولاء مساعدة حربية فى وقت الحرب ، ويقاوم هذا الاتحاد اتحاد مماثل كونته قبائل الفانتى مع عدد آخر من القبائل .

ووصل البرتغاليون إلى ساحل غانا وأخذوا فى إنشاء الحصون والمراكز التجارية فاشتغلت هذه القبائل معهم بالتجارة ، فكانت وظيفة كل من الفانتى والأشانتى الوساطة بين هؤلاء القادمين والقبائل الداخلية . وكان الذهب أهم مواد هذه التجارة (ولذا أطلق عليه البرتغاليون اسم ساحل الذهب) ومعه العاج والرقيق وزيت النخيل .

ومنذ نهاية القرن السادس عشر بدأ البريطانيون والفرنسيون والهولنديون يفدون ويقيمون الحصون والمراكز التجارية . وتقوم المنافسة بينهم . وقبل نهاية القرن الثامن عشر تغلب البريطانيون على منافسيهم وانفردوا بهذه الأجزاء يتاجرون مع أهلها . وكانت تجارة الرقيق أهم مواد التجارة رواجاً . وكان السلاح الأوروبى أشد ما يغرى القبائل الداخلية بالهجوم على القبائل الضعيفة من أجل الحصول على الرقيق وبيعه لهم . وكانت هذه التجارة سبباً فى تفوق الأشانتى على غيرهم وثرائها ثم قيامها بسلسلة من الهجمات على الدويلات

الأخرى من أجل إخضاعها لسلطانها . وكان أكثر ما تعنى به هذه الدولة المحافظة على الطرق التى تربطها بإقليم الساحل كى تظل التجارة سائرة فى طريقها ، وقد اتخذت من هذه الطريق وإغلاقها فى بعض الأحيان وسيلة للضغط على البريطانيين من أجل إملاء شروطهم . ومن الطبيعى أن تكون فترات سوء التفاهم بين البريطانيين والأشانتى سبباً فى توقف التجارة ، والإضرار بمصالح التجار . فكانت الحكومة البريطانية تكل إلى حاكم مستعمرة سيراليونى أمر حمايتهم ومفاوضة حكومة الأشانتى من أجل حماية مصالحهم وعقد المعاهدات لأجل هذا الهدف . وكانت أولى المعاهدات فى سنة ١٨١٧ وكانت أمثال هذه المعاهدات تثير سخط الفانتى أعداءهم ومنافسيهم .

وفى سنة ١٨٤٣ أشارت لجنة برلمانية ألفت من أجل دراسة أحوال غرب إفريقيا بأن تشرف الحكومة البريطانية على كل المنشآت البريطانية هناك عن طريق حاكم عام مقيم فى ساحل الذهب ، فتم ذلك فى سنة ١٨٥٠ .

وفى خلال ذلك قامت الخلافات بين حكومة الأشانتى وحلفائها لأسباب أو لأخرى . فطلب بعضها من البريطانيين حمايتهم كما طلبتها الفانتى .

وفى سنة ١٨٧١ نجحت الفانتى فى تكوين حلف دفاعى مع بعض الدويلات من جيرانهم يربطهم دستور أطلقوا عليه اسم دستور مانكسيم . هدفه إقامة جو من الصداقة لغرض الدفاع عن مصالحهم ثم العمل على تحسين أحوال دول الحلف والوقوف فى وجه حلف الأشانتى . وقد أرسلت نسخة من هذا الدستور إلى الحكومة البريطانية مشفوعة بطلب الدخول فى حمايتها من أجل تنفيذ برنامج إصلاحى أجيد تخطيطه ، وكانت الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت تميل إلى عدم التدخل ، تحت تأثير سياسة جلادستون القائمة على تفضيل حرية التجارة دون الدخول فى مغامرات استعمارية . وكان الحاكم الجديد يعمل على إغراء الحكومة البريطانية بإجابة طلب دول الحلف بفرض الحماية البريطانية . وتحت تأثير هذا الإغراء قبلت الحكومة فكرة فرض الحماية ، التى تمت وفقاً لمعاهدة أبرمتها بريطانيا مع دولة الفانتى بشرط سعى الحكومة البريطانية إلى تحسين أحوال هذه الدول والتقدم بها

صوب الحضارة بشق الطرق وفتح المدارس . فأعلنت الحماية بمرسوم فى يوليو سنة ١٨٧٤ .

وكان هذا المرسوم بدء تأسيس مستعمرة ساحل الذهب مكونة من ثلاث ولايات على الساحل . ولم تلبث حكومة المستعمرة أن دخلت فى حروب مع مملكة الأشانتى من أجل فتح الطرق التجارية ، وانتصرت عليها فى مارس من نفس السنة ، وعقدت بين الدولتين معاهدة فومينا Fomena التى قضت بفرض غرامة حربية على دولة الأشانتى قدرها خمسون ألف أوقية من الذهب . مما شجع الدول الإفريقية الداخلة فى حلف الأشانتى أن تخرج من هذا الحلف . فحاربتهم الأشانتى كما حاربت غيرهم وانتصرت عليهم مما أعاد إلى الأشانتى هيبتها وقوتها . ولزمت الحكومة البريطانية من هذه الحرب ، كعادتها ، سياسة عدم التدخل فى الشئون الإفريقية على غير ما كانت الدويلات الصغيرة تؤمل .

وكان انتصار الأشانتى سبباً فى امتناع الأشانتى عن دفع أقساط الغرامة الحربية للبريطانيين .

وفى سنة ١٨٨٤ تعرضت مملكة الأشانتى لفترة اضطراب قاسية نتيجة تنازع أفراد البيت المالك على العرش . فأخذت الدويلات الصغرى تخرج عن طاعتها وتعرض على البريطانيين حمايتها لهم . كما أغلقت الطرق التجارية نتيجة لهذه الفوضى ، فأخذت المصالح البريطانية تتعرض للخطر . هذا فى الوقت الذى تحولت سياسة الحكومة البريطانية من عدم التدخل إلى وجوب بناء إمبراطورية بعد أن تبينت ضعف الصادرات البريطانية إلى هذه الأنحاء . فأرسلت إلى الأشانتى إنذاراً بسبب عدم وفائها بفتح الطرق التجارية إلى الساحل . فكان ذلك مشجعاً لمزيد من الانهيار فى مملكة الأشانتى فلم تلبث الحرب أن دارت بينهم وبين البريطانيين فى سنة ١٨٩٩ وانتهت بهزيمة الأشانتى وفرض الحماية البريطانية عليهم واعتقال ملكهم فى جزر سيشل وصدرت بالحماية ثلاثة مراسيم فى ٢ يناير سنة ١٩٠٢ .

وكان مصب النيجر هو الآخر موضع اهتمام من الشركات الأوروبية التى أسست هناك حصونها وشركاتها إلا أن سوء الأحوال الصحية هناك جعلهم يفضلون الإقامة فى جزيرة فرناندو بو . وقد تنافست هذه الشركات

فيما بينها وتبادلت الحصون أكثر من مرة وكانت العلاقة السياسية فيها نتيجة للحياة السياسية فى القارة الأوروبية .

ومنذ معاهدة اترخت فى ١٧١٣ لعبت إنجلترا فى تجارة غرب إفريقيا دور القائد . وكانت التجارة محصورة — كما فى غيرها من مراكز غرب إفريقيا — فى : الرقيق ، والعاج ، وزيت النخيل .

ولم يحاول البريطانيون مطلقاً التدخل فى إدارة الممالك الداخلية . ومن الطبيعى ألا يكون هناك قانون يحمى مصالح التجار البريطانيين ، فأرسلت العرائض إلى الحكومة البريطانية تطلب تعيين حاكم يحمى هذه التجارة الشرعية . فاستجابت لهم الحكومة وعينت بيركروفت Bearcraft حاكماً . فجعل همه — إلى جانب حماية المصالح البريطانية — إقناع الزعماء الداخليين بإبطال تجارة الرقيق . وقد عرف هؤلاء الزعماء أن هذا الطلب يعنى التدخل فى شئونهم الخاصة ، ولذا كون زعيم لاجوس مع زعيم بورتو نوفو حلفاً ومعهم ملك داهومى . ولم يكن هذا الحلف موجهاً ضد البريطانيين بقدر ما كان موجهاً ضد أعدائهم الوطنيين ، لا سيما هؤلاء الذين يتعاونون مع البريطانيين ويتخذون منهم تكأة من أجل الإغارة عليهم أو يطلبون منهم الحماية . ومن ثم بدأ التدخل البريطانى يأخذ شكلاً إيجابياً . لحماية أنصارهم من الوطنيين البريطانيين المعرضين للإغارة عليهم . وحدث أن هاجم الأسطول البريطانى لاجوس فى ديسمبر سنة ١٨٥١ ، واستولى عليها وأقام عليها حاكماً وطنياً من أنصاره هو اكيتوى ملكها السابق .

وفى يونيو سنة ١٨٦١ أذن وزير الخارجية البريطانية فى احتلال لاجوس ووضعت تحت الحماية البريطانية (لأنها — فى زعمهم — صارت مهداً للفوضى من جراء الحروب التى دارت بين الزعماء) ووقعت معاهدة الحماية فى أغسطس من نفس السنة ، فأصبحت لاجوس من الممتلكات البريطانية .

وكان من أثر ذلك أن امتنع الزعماء المعارضون عن تسيير تجارتهم إلى لاجوس وبدءوا يعارضون البريطانيين ، فكسدت التجارة وشعر بكسادها التجار البريطانيون كما شعر بعداء الأهالى مبعوثو البعثات التبشيرية . فسرعان

ما ألقت الحكومة البريطانية عبء حكم هذه الأجزاء إلى حاكم فرناندو بو فأخذ على عاتقه ضم بقية الشاطئ إلى الحكم البريطانى .

وقد تعرضت سفن الإنجليز ومراكزهم فى هذا الجزء لغارات القراصنة من الأوروبيين المنافسين والإفريقيين . فكون التجار البريطانيون اتحاداً من بينهم لحماية التجارة . ولم يلبث هذا الاتحاد أن أصبح ينظر فى كل مشكلات التجار ، ويفرض الغرامات على المخالفين منهم ، ويتناوب التجار رياسة هذا الاتحاد . ولم يكن لهذه الهيئة مركز قانونى ، ولذا كانت قراراتها تعرض على الحكومة البريطانية للموافقة عليها كى يقوم الحاكم بتنفيذها ، وقد أفادت هذه الهيئة فى تنظيم دفع الضرائب وتسديد الديون ، كما أوجدت نوعاً من الإدارة نجح فى تنظيم الأحوال .

وقد ساعد هذا النجاح على إقبال التجار البريطانيين على العمل هناك . طوراً بإنشاء المراكز التجارية أو القيام برحلات نهرية إلى الداخل من أجل الوصول إلى السلطنات الداخلية ، وقد أدت هذه الرحلات إلى غضب بعض التجار البريطانيين المقيمين على الساحل ، ، فسرعان ما حرضوا الوطنيين على الاعتداء على بعض موظفى الشركات التى تحاول الدخول إلى الداخل ، أو الذين ترسلهم الحكومة البريطانية لحماية التجار . حتى إذا عقد مؤتمر برلين فى سنة ١٨٨٤ رغبت بريطانيا أن يوافق المؤتمر على سريان مبادئه على المناطق الداخلية ، ولكن فرنسا عارضت هذه الرغبة وكانت هذه المعارضة هى التى منعت وزارة الخارجية من العمل . حتى إذا رغبت الشركات البريطانية فى توسيع أعمالها هناك شجعتها الحكومة على ذلك .

وكان ضعف هذه الشركات لا يمكنها من الجمع بين الغرضين : الربح فى التجارة ، والإدارة الحسنة . ولكن الحكومة البريطانية كانت تتدخل فى تعيين الموظفين وتصر على أن تكون الضرائب التى تجمعها الشركات وكل مصادر الإيراد لا بد أن يوافق عليها الأهالى . ولذا تجمعت بعض هذه الشركات فى شركة واحدة هى شركة النيجر التى تألفت فى سنة ١٨٨٦ . ثم تألفت بعدها الشركة الإفريقية المتحدة مكونة من فريق آخر من التجار لم تلبث هذه الشركة الثانية أن ابتلعت الشركة الأولى فانتقلت إليها جميع

حقوقها . وكان المحرك الحقيقي لها هو جورج تاوبمان الذى يطلق عليه اسم مؤسس نيجيريا .

وكان نشاط الشركة البريطانية هو الذى أدى إلى إفلاس الشركتين الفرنسيتين فعرضتا شراءهما على الشركة البريطانية . ولم تلبث هذه الشركة أن حصلت على مرسوم يعطيها حق احتكار تجارة منطقة النيجر حتى إذا حصلت عليه — بعد سعي رئيسها جولدى — تحولت الشركة إلى شركة النيجر الملكية فى سنة ١٨٨٦ .

وكانت سلطة الشركة كاملة على مناطق النهر . فقد ضمنت حرية الملاحة فى نهر النيجر ، ولكن لم يكن لنفوذها أثر فى البر . مما جعل سلطان كونتاجورا يؤكد لقومه أن البريطانيين كالسمك يموتون إذا خرجوا من الماء . وكانت سلطة الشركة ملموسة إلى مسافة كبيرة فى الداخل ، برغم أنها بدأت من منطقة ساحلية أشبه بعنق الزجاجة لا يزيد اتساعها على ١٠٠ ميل ، بينما شمل نفوذها فى الداخل كل حوض النهر . وقد ركزت كل حقوقها على معاهدات عقدتها مع الحكام الإفريقيين سواء من الحكام الصغار أم السلاطين ، وقد بلغ عدد هذه المعاهدات ٣٧٢ معاهدة بين سنتى ١٨٨٤ و ١٨٩٢ .

وكانت سلطنات سكوتو وكانو تكونان الحد الشمالى لنفوذ الشركة وكان نفوذ فرنسا يبتدئ عند منحنى النهر ، ولذا عقدت بين الفريقين معاهدة فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٩١ لتحديد مناطق نفوذ كل منهما .

وفى الداخل كانت سلطنات الهاوسا الإسلامية يسيطر عليها سلاطين من الفولانى ، استطاعوا بفضل نظامهم الحربى الحصول على مكان السيادة من السكان الوطنيين .

ولذا كان لابد للشركة أن تفتح باب المفاوضات مع هؤلاء الزعماء من أجل منحها حق الاتجار ؛ ومن ثم أخذ التصادم يظهر مرة أخرى بين الشركات البريطانية وزميلاتها الفرنسية والألمانية الباقية بشأن الحدود بين مناطق نفوذ كل منها . وانجلى الموقف عن سلسلة من المعاهدات تمت بين سنتى ١٨٩١ و ١٨٩٨ كما تمكنت الشركة من عقد جملة اتفاقات

سلمية مع الزعماء . ومن لم تتوصل معه إلى اتفاق سلمى لجأت معهم إلى القوة فجندت الشركة بعض أفراد من قبائل الهوسا تحت قيادة ضباط بريطانيين .

وفى سنة ١٨٩٩ اشترت الحكومة البريطانية جميع حقوق الشركة بنصف مليون جنيه ، وفى سنة ١٩٠٠ حلت سلطة التاج البريطانى محل سلطة الشركة وسميت المنطقة باسم محمية نيجيريا الجنوبية .

وبعد عام واحد عينت الحكومة لحكم نيجيريا السير فردريك لوجارد . وخوّلته سلطة مدّ النفوذ البريطانى إلى الشمال ، وكانت وسيلته فى ذلك الحرب ضد سلاطين الفولانى . فكلما انتصر على أحدهم استبدل به سلطاناً آخر يتعاون مع البريطانيين ، وسرعان ماأقيم الموظفون البريطانيون إلى جانبهم. وتحدد سنة ١٩٠٢ نهاية الحرب فيما عدا ولايتى كانو وسكوتو اللتين تم إخضاعهما فى سنة ١٩٠٣ حين هرب سلطان سكوتو فأقيم آخر بدلاً منه . وبذلك أصبحت نيجيريا مقسمة إلى ثلاثة أقسام هى : الأقاليم الساحلية والوسطى ، والشمالية . وفى سنة ١٩٠٤ ضمت الأقاليم الوسطى إلى الساحلية باسم محمية نيجيريا الجنوبية ، وانقسمت إلى مقاطعتين شرقية وغربية ، بينما ظلت الشمالية بمفردها ، وأصبحت المقاطعات الثلاث فى سنة ١٩١٤ تكون محمية نيجيريا مع احتفاظ كل قسم بنظامه الداخلى .

الصومال البريطانى :

كان الشاطئ الجنوبى لخليج عدن تحت الحكم المصرى خلال حكم إسماعيل وتوفيق . حتى إذا قامت الثورة المهدية وأخفقت مصر فى سحقها ، وهزمت حملة هكس التى وجهت إلى المهدى فى الأبيض نصحت الحكومة البريطانية (وكانت قد احتلت مصر وأصبحت تتحكم فى كل أمورها لا سيما المالية والحربية) حكومة مصر بإخلاء السودان . ولما رفض شريف باشا تلك النصيحة استقال وأتى بنوبار باشاعلى أساس الإخلاء . حتى إذا تم الأمر بانتصار المهدية ، وقتل جوردون فى الخرطوم فى يناير سنة ١٨٨٥ ، اعتبرت إنجلترا السودان أرضاً خالية ودعت الدول إلى احتلال الموانى التى أخلتها القوات

المصرية ، كما دعيت تركيا لاحتلال ثغرى زيلع وبربرة ، ولكنها ترددت ، فاحتلتهما بريطانيا لتجعلها أساس مستعمرة بريطانية تشمل كل الساحل الجنوبى لهذا الخليج حتّى المحيط الهندى وسمى بالصومال البريطانى . واتخذت بريطانيا هذين الثغرين لمراقبة السفن الذاهبة إلى الهند عن طريق البحر الأحمر . ثم توصلت إلى عقد اتفاق مع إيطاليا لتحديد الحدود بينه وبين الصومال الإيطالى .

وفى عهد الإمبراطور منليك الثانى الأثيوبى ، احتلت أثيوبيا مدينة هرر ونشرت نفوذها فى منطقة الأوجادين . وحددت حدوداً تقريبية بينها وبين الصومال .

وفى سنة ١٩٠٣ ظهر فى الصومال زعيم دينى هو محمد بن عبد الله ، وأطلق على نفسه اسم المهدى ، ودعا الى التخلص من حكم (الكفرة) ، والتف حوله الصوماليون ، وهدد المراكز الداخلية البريطانية وتعقبه البريطانيون ولكنه كان يتراجع إلى الصومال الإيطالى أو أثيوبيا ، مما جعل مهمة تعقبه صعبة ، ولذا ظل محمد بن عبد الله شوكة فى جنب البريطانيين حتّى سنة ١٩٢٠ . وكان قيام الحرب العالمية الأولى وانشغال البريطانيين بها فرصة أتاحت له الانتصار عليهم أكثر من مرة حتّى لم يعودوا يملكون إلا بعض المناطق الساحلية . بل وصل أنصاره إلى بربرة فى سنة ١٩١٤ وأحرقوها ، كما سبب للبريطانيين كثيراً من الخسائر فى الأموال والأرواح ، ولم يتح لبريطانيا فرصة التغلب عليه إلا فى سنة ١٩٢٠ حين عقد الجنرال ونجت اتفاقاً بالمعاونة مع كل من إيطاليا وأثيوبيا ، فانفضت القبائل الصومالية من حوله فقبض عليه وقتل . وما زالت سيرة هذا الرجل يتغنى بها الصوماليون حتّى الآن .

السودان الإنجليزى المصرى :

نجح الحكم المصرى فى السودان حين أدخل السودان وأهله فى نطاق الحضارة الأوروبية على الرغم من قصور الموارد المصرية . إلا أن بعض الوسائل التى استعملها الموظفون الأجانب من حيث الشدة وعدم مراعاة التقاليد الإفريقية أو الإسلامية ، أغضبت أهله . فالتفوا حول محمد بن أحمد حين

قام ينادى بأنه المهدى المنتظر ، الذى جاء ليقيم حكماً إسلامياً نقياً . وكان تهاون المصريين بأمر المهدى ، ثم سوء الأحوال فى مصر من جراء الثورة العرابية ، سبباً فى استفحال الثورة . حتّى لقد عجز المصريون عن سحقها بل سحقت الجيوش المصرية فى موقعة شيكان حين وجهت إليه فى الأبيض ، مما اضطر مصر إلى إخلاء السودان فى سنة ١٨٨٥ ، فى الوقت الذى بدأ فيه الصراع الدولى من جراء امتلاك أجزاء من إفريقيا لا سيما بين بريطانيا وفرنسا .

وقام الحكم الوطنى فى السودان تحت زعامة عبدالله التعايشى ، فكان بدوره فاشلاً إلى أقصى حدود الفشل ، بسبب جهل الدراويش بالحكم وواجباته . فكان أن خسر السودان كل ماكسبه من الحكم المصرى خلال ستين سنة .

وقام الصراع الفرنسى البريطانى على أعالى النيل ، حين عرفت بريطانيا أن فرنسا قد اتفقت مع الإمبراطور منليك على أن يعتمد عليها فى مدّ حدود دولته الغربية حتّى مجرى بحر الجبل ، وأن يتعاون معها فى رسم حزام فرنسى أفقى يمتد من الصومال الفرنسى إلى داكار ، وأن جيشاً فرنسياً خرج لهذا الغرض من إفريقيا الفرنسية الاستوائية ليلتقى بآخر أثيوبى عند مجرى النيل ؛ فأوعزت بريطانيا إلى مصر بأن الزمن قد حان لاستعادة السودان . ونجح الجيش المصرى البريطانى المشترك بقيادة الجنرال كتشنر فى تحطيم حكم الدراويش واستعادة السودان ليخضع لحكم ثنائى اسماً ، بريطانى فعلاً وفقاً لاتفاقين عقدا بينهما فى سنة ١٨٩٩ . وهكذا دخل السودان تحت الحكم البريطانى وإن لم يعتبر رسمياً مستعمرة من مستعمراتها .

طريقة الحكم البريطانى :

كانت جميع المستعمرات البريطانية وإن اختلفت أسماؤها من مستعمرة إلى محمية إلى انتداب — فيما عدا جنوب إفريقيا والسودان — تتبع وزارة المستمرات ، بينما تبع اتحاد جنوب إفريقيا هذه الوزارة حتّى سنة ١٩١٠ فقط حين أصبح تابعاً لوزارة الكومونولث . أما السودان فتبع وزارة الخارجية ؛

وتنقسم وزارة المستعمرات إلى إدارات للشئون المختلفة مثل إدارة

للزراعة والمالية والتعليم والصحة وهكذا . ويرأس كلاً منها خبير فى هذه الشئون . ولهذا المدير أن يستعين بمجلس أو عدة مجالس أو جملة خبراء لدراسة مسألة من المسائل . مثل المجلس الاستشارى لشئون الصحة أو المجلس الاستشارى لشئون التعليم وهكذا . كما توجد أيضا لجان داخلية فى كل إدارات الحكومة ، تتكون من موظفين أو غير موظفين تمثل فيها وزارة المستعمرات . كما أن هناك المعهد الإمبراطورى وهو خاص بدراسة شئون المستعمرات ولجنة معهد الغابات التابع للكلية الإمبراطورية للزراعة فى المناطق الحارة .

وتنفرد وزارة المستعمرات البريطانية بأنها لا ترسل مفتشين إلى المستعمرات ليكتبوا تقارير عن إدارتها . ولكن وزير المستعمرات على اتصال مباشر بحكام هذه المستعمرات، وهؤلاء مكلفون بكتابة تقارير سنوية عن مجريات الأمور فى البلاد التى يتولونها . وهذه التقارير تجمع وتنشر سنوياً كما تنشر محاضر المجالس التشريعية والإحصاءات .

ولكبار الموظفين فى وزارة المستعمرات ممثلون إداريون فى المستعمرات يتصلون بهم رأساً ، وموظفو الوزارة الذين يساعدون المديرين يختارون دائماً من قدامى الموظفين الذين خدموا فى المستعمرات لبضع سنين ، وهناك لجان تؤلف لزيارة المستعمرات من حين لآخر وكتابة تقارير عنها عندما تنشأ مشكلة من المشكلات التى يتعذر إيجاد حل لها . كما أن بعض ممثلى المستعمرات سواء من الأوروبيين أو الوطنيين قد يدعون لزيارة لندن من وقت لآخر ليتصلوا بوزارة المستعمرات حيث يستمع المسئولون إلى آرائهم أو يبدون ما يعن لهم من الملاحظات .

نظام الحكم فى المستعمرات :

أصبحت جمهوريتا أورنج والترنسفال بعد توقيع صلح بريتوريا مستعمرتين بريطانيتين شأنهما شأن مستعمرتى ناتال والرأس ، ولذا أقيم فيهما نظام حكم يشبه ذلك الذين كان فيهما ، وظلت كل واحدة من المستعمرات الأربع وحدة مستقلة فى شئونها ، وتدير كلاً منها وزارة ينتخب أفرادها من البرلمان المنتخب بدوره من الشعب . وكان هذا البرلمان يتكون من مجلسين أحدهما

للنواب والآخر للشيوخ، ويشترط فى العضو أن يكون من أصل أوروبى عاش خمس سنوات فى الاتحاد على الأقل ، ويملك عقاراً ثابتاً قيمته خمسمائة جنيه على الأقل . ويرأس المستعمرات الأربع حاكم عام يسمى بالمندوب السامى .

ولما اجتمع مؤتمر المستعمرات فى سنة ١٩٠٨ عرض عليه أمر الخلاف الذى كان كثيراً ما ينشب بين المستعمرات الأربع بشأن الأمور المشتركة بينها ، مثل الرسوم الجمركية ومصاريف النقل ومد السكك الحديدية ، قرر وجوب سن دستور واحد يجمع هذه المستعمرات، فتكونت لجنة لسن هذا الدستور انتهت من عملها فى بداية سنة ١٩٠٩ وعرض هذا الدستور على البرلمان البريطانى فأقره فى شهر سبتمبر باسم South Africa Act وحدد لبدء العمل به ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٠ . وكان هذا التاريخ يوافق الذكرى الثامنة لتوقيع معاهدة بريتوريا .

ومنذ هذا التاريخ خرج جنوب إفريقيا من جماعة المستعمرات ليدخل فى جماعة الدومنيون وهى الأملاك البريطانية التى تسكنها شعوب بيضاء وعلى درجة كبيرة من الحضارة ، وتبع منذ ذلك الوقت وزارة الدومنيون التى أصبحت منذ سنة ١٩٣٢ وزارة الكومنولث .

أما بقية المستعمرات البريطانية مهما اختلفت أسماؤها فطبق عليها نظام الحكم فى المستعمرات . وقد اتبعت بريطانيا فى مستعمراتها عامة أحد نظامين هما الحكم المباشر أو غير المباشر . وقد طبق الحكم المباشر فى البلاد التى وجدت فيها — قبل مجىء البريطانيين — نظم حكم على درجة من الرقى . أى كانت فيها السلطة بيد مشايخ القبائل وزعمائها . ومع أن السودان كان به نظام حكم مركزى ، إلا أنه طبق فيه نظام الحكم المباشر أيضًا لأن حكم الدراويش كان قد قضى على كل أثر للحكومة النظامية ، بل على كل أثر لحضارة سابقة .

وقد طبق هذا الحكم المباشر فى السودان والصومال البريطانى وإفريقيا الشرقية البريطانية (كينيا) وسيراليون وجامبيا ، ثم طبق بعد ذلك على تنجانيقا بعد الحرب العالمية الأولى ، وروديسيا ونياسالاند وبتشوانالاند . أما نظام الحكم غير المباشر فطبق فى أوغندا ونيجيريا وساحل الذهب

وسرى من الأخيرتين إلى الكمرون وتوجو حين ضمتا إليهما ، وجزيرة زنجبار ، ومحميّي زولولاند وباسوتولاند .

وسواء أكان نظام الحكم مباشراً أم غير مباشر فالحاكم العام مسئول أمام وزارة المستعمرات وهو الرئيس الأعلى للمستعمرة .

وفى حالة الحكم المباشر يملك الحاكم العام جميع السلطات التنفيذية والتشريعية .

ويلى الحاكم العام السكرتير العام الذى يرأس ثلاثة من السكرتيرين هم : السكرتير الإدارى ، والسكرتير المالى ، والسكرتير القضائى . ويكون هؤلاء الأربعة ومعهم المفتش العام ، مجلس الحاكم العام الذى يرأسه الحاكم .

وتنقسم المستعمرة إلى مقاطعات يرأس كلاً منها مدير ، وتنقسم المقاطعة بدورها إلى مراكز يرأس كلاً منها موظف Commissioner (المأمور) وجميع هؤلاء من البريطانيين(١) وكل من المدير والمأمور يملك فى حدود دائرته نفس السلطات التى يملكها الحاكم العام .

وفى كل مقاطعة مفتش ، وظيفته الطواف بأنحاء المقاطعة للإشراف على المأمورين والاستماع إلى آرائهم وشكاواتهم . ويرأس هؤلاء المفتشين المفتش العام الذى يطوف بدوره على المديريات ليستمع إلى حكام المقاطعات والمفتشين وليكون همزة الوصل بينهم وبين مجلس الحاكم العام .

وتنقسم الإدارة إلى إدارات تختص كل واحدة بناحية من نواحى الإدارة ، وهذه تنقسم بدورها إلى فروع لها . ويرأس كل إدارة مدير له وكيل . ولكل فرع مدير أيضاً ثم وكيل ، وجميع هؤلاء بريطانيون كذلك .

وفى ناحية التعليم يرأس البريطانيون الأنواع المختلفة من المدارس أيضاً . وبذلك يصبح البريطانيون هم المسئولون المباشرون عن كل شىء فى المستعمرة .

أما الحكم غير المباشر فالحاكم العام يتصل بالملك أو السلطان وتصبح

---

(١) جعل هؤلاء المأمورون من المصريين فى السودان لأن الحكم فيه كان ثنائياً .

نصيحته له واجبة التنفيذ ، وأوامر الملك أو السلطان وكذلك أوامر الحاكم العام لا تنفذ إلا إذا اقترن توقيعه بتوقيع الآخر .

ويعين بجانب زعماء القبائل أو السلاطين والملوك الصغار موظفون بريطانيون . هم بالنسبة إلى هؤلاء الملوك كالحاكم بالنسبة للملك أو السلطان .

ويرأس كل إدارة من إدارات الحكومة موظف بريطانى كبير له وكيل . أما فيما عدا ذلك فالموظفون وطنيون . وهم المنفذون لإرادة رؤسائهم من الوطنيين أيضاً .

وقد يبقى البريطانيون على المجالس التشريعية كما حدث فى أوغندا حين أبقوا على الليكوكو ، الذى هو مجمع الزعماء . كما قد يحافظون على المجالس الصغرى التى يجمعها الملوك الصغار من حين لآخر ، وعلى هذه المجالس أن تبلغ قراراتها إلى الموظف البريطانى الذى يبلغها بدوره إلى الحاكم العام .

وكل من نظامى الحكم يعنى النفوذ البريطانى الكامل ولكن البريطانيين فى نظام الحكم المباشر ، سافرون يتحملون كل المسئولية . أما فى غير المباشر فالمسئولية ملقاة على عاتق الوطنيين .

وغالباً ما يترك البريطانيون للسلطات الوطنية أمر التشريع ، ما دام تشريعهم لا يتعارض مع النفوذ البريطانى . كما يتركون لهم جزءاً من الضرائب يتصرفون فيها داخل إطار خاص .

ولا شك أن الزعماء والملوك قابلون للعزل إذا طلب الموظف البريطانى ذلك ، ويحدث فى حالة معارضته لتنفيذ الأوامر وحينئذ يترك للمجالس الوطنية سلطة اختيار آخر يحل محله ، ولكنهم يوعزون غالباً باختيار من يريدون .

وجرت عادة البريطانيين أن يطوروا هذا النظام وإن تفاوتت سرعة هذا التطور من مستعمرة إلى أخرى ، فينشئون بعد ذلك ما نستطيع أن نسميه بالمجلس الاستشارى ، وهو يتكون من بعض الموظفين البريطانيين بحكم

وظائفهم ، ينضم إليهم بعد عدد من السنين بعض الموظفين المختارين (أى المخلصين لهم) ، ثم بعد ذلك يقل عدد البريطانيين تدريجياً ويزداد عدد الوطنيين ، ولكنهم يظلون يعينون بأوامر من الحاكم العام .

وبعد عدد آخر من السنين يبدءون فى إدخال مبدأ الانتخاب ، ولكنه غالباً ما يقيد بقيود تضمن اختيار الأعضاء من الموالين لهم . على أن تجلس معهم قلة من الموظفين البريطانيين ، ولكن يملك الحاكم العام حق معارضة قرارات المجلس على أن يبين فى مذكرة أسباب معارضته . وبعد عدد آخر من السنين ينسحب البريطانيون ليكون المجلس الاستشارى مجلساً تشريعياً . يملك حق التشريع محدوداً . ويمكننا أن نرى هذه الخطوات واضحة فى كل من : نيجيريا وغانا والسودان .

وإن كانت ظروف التقدم إلى الخطوة التالية تختلف باختلاف المستعمرة وكل هذا التطور خاضع للتقارير السنوية التى يكتبها الحاكم العام إلى وزارة المستعمرات .

الاستعمار الإيطالى

واجهت الحكومة الإيطالية عقب الوحدة التى تمت فى سنة ١٨٧٠ مشكلات عديدة . لعل فى مقدمتها تلك الإقطاعات الكبيرة التى تملكها حفنة من كبار الملاك فى مملكة نابولى القديمة ، بينما كان معظم السكان أشبه برقيق الأرض يعملون فيها ، وكانت أجورهم أضأل من أن تتيح لهم حياة كريمة ، ولذا كانوا فى حالة قريبة جداً من الفاقة ، وفى الوقت الذى كان فيه جزء كبير من الأرض متروكاً بوراً ، وكانت القرون التى مرت على البلاد من سوء حكم أسرة البوربون للبلاد ، قد ساعدت على زيادة الهوة بين الملاك والأجراء . كما ساعدت على تغطية المستنقعات لمساحات كبيرة من الأرض . وفضل الفلاحون فى أكثر الأحيان ترك الأرض والاشتغال باللصوصية فكونوا عصابات عاثت فى الأرض سلباً ونهباً .

وكان الشمال بصناعته المتقدمة أقرب إلى الرفاهية النسبية بسبب الأجور المنتظمة التى حصل عليها العمال والطبقة الوسطى من الموظفين . ولكن فى الوقت نفسه كانت المستنقعات تغطى مساحات كبيرة من الأرض لا سيما فى الشرق حيث مصبات الأنهار ، وكانت مالية الدولة أعجز من أن تقدم أية مساعدة من أجل تجفيف هذه المستنقعات .

وكان القمح فى الشمال يزرع بكميات كبيرة ومع ، ذلك فقد كانت أثمانه فى الجنوب أرخص بكثير منها فى الشمال .

وحاولت الحكومة تنفيذ مشروعات كثيرة فى الشمال من أجل أن تعيد إلى هذا الجزء رفاهيته ، ولكن كانت المشروعات أكبر من قدرة الحكومة . ففرضت لأجل ذلك ضرائب ثقيلة ، ووقع عبء دفعها على أقل الناس قدرة . كما كانت ضريبة الأرض عالية وصلت إلى ٢٥ ٪ من إيرادها ؛ وكانت الضرائب على الملح والسكر عالية أيضا ، جعلت الحصول على هذه الضرورات أمراً متعذراً على الطبقات الفقيرة .

على الرغم من قيام الصناعة فى الشمال فإنها كانت محدودة للحاجة إلى استيراد الفحم والحديد . ، مما جعل ثمن المصنوعات عالياً . كما كان مجال انتشارها داخلياً ضيقاً بسبب انخفاض المستوى الاجتماعى .

وقد اضطر هذا الضيق كثيرين من السكان إلى الهجرة ، فهاجروا إلى تونس واشتغلوا فى أحط الحرف . واتجه بعضهم إلى طرابلس ومصر ووصل عددهم حداً كبيراً ، وخاصة فى مصر حتى أصبحت اللغة الإيطالية تزاحم العربية . وبرغم الاحتلال البريطانى للبلاد بعد سنة ١٨٨٢ فإن الإنجليزية ظلت لمدة طويلة أعجز من أن تقاوم انتشار الإيطالية ، وهاجر كثيرون أيضا إلى أمريكا ، وخاصة الولايات المتحدة والبرازيل وأرجواى . وهناك انتعشت أحوالهم ووصل بعضهم إلى درجة الثراء فكان ذلك مشجعاً لأن يلحق بهم كثيرون .

واهتم الإيطاليون بزراعة الكروم واستخراج النبيذ ولكن وسائلهم كانت بدائية ، ولذا كان الإنتاج ضعيفاً ولم يستطع مزاحمة النبيذ البرتغالى . وقد دفع ضعف المستوى الإنتاجى إلى تأليف بعض الشركات التعاونية ولكن أغلبها فشل .

وكان فقدان القوانين المنظمة للعلاقة بين أصحاب العمل والعمال داعياً إلى ضعف الأجور ، مما كان سبباً فى كثير من الاضطرابات وتوقف الإنتاج لمدد مختلفة . فكانت هذه كلها مشكلات لا بد للحكومة من حلها لا سيما والمدن الشمالية كانت سيئة التصميم مزدحمة الأحياء أبعد ما تكون عن الأحوال الصحية الحسنة . فكان العامل الإيطالى أسوأ مركزاً من أى عامل أوروبى آخر ، إذا استثنينا العامل الأسبانى . وزاحمت النساء الرجال فى العمل لضعف أجورهن برغم سوء المعاملة وازدياد ساعات العمل . وإذا ما سنت الحكومة بعض القوانين كانت خالية من الإلزام . حتى إن يوم الراحة الأسبوعى لم يقرر بصفة رسمية إلا فى سنة ١٩٠٨ .

وحدث فى سنة ١٨٩٨ أن أدى سوء الحال بالعمال فى مصانع ميلان إلى إضرابهم ، وخافت الطبقات الوسطى من حدوث انقلاب اجتماعى فأقيمت المتاريس فى الشوارع واشتبك الأهالى والجيش وإذا ما أعيد النظام ، أوقعت الحكومة عقابات صارمة على المضربين .

فى وسط هذه الحالة المضطربة ارتفعت بعض الأصوات تطالب بوجوب حصول إيطاليا على مستعمرات يكون فيها متنفس لسوء الحال ؛ ونادى بعض الكتاب بوجوب معيشة المهاجرين الإيطاليين فى الخارج تحت الأعلام الإيطالية خوفاً من أن يفقدوا جنسيتهم بين يوم وآخر . هذا على حين بعث نجاح الوصول إلى الوحدة بحدّ السيف وهزيمة قوات دول كبرى كالنمسا ، وتملق دول أخرى إليهم كفرنسا أوجد فيهم شعوراً كاذبا بالعظمة ، ووصل هذا الشعور فى وسط الاضطرابات والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى حد المناداة بعودة الإمبراطورية الرومانية . وخيل لبعض الكتاب الحالمين أن الحصول على هذه المستعمرات الخارجية لن يكون سبيل الوصول إلى حلول عملية للأزمات الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل سبيلاً أيضا لأن تأخذ (إيطاليا الكبرى) مكانها وسط الدول العظمى فى العالم .

فكأن الدافع إلى الاستعمار الإيطالى لم يكن غير مجرد الشعور بالنقص الذى شعر به الإيطاليون شعباً وحكومة . حين قارنوا دولتهم بالدول العظمى ، إلى جانب الرغبة فى التخلص من المشكلات الداخلية التى كانت ترزح تحتها الطبقات الدنيا . والتى سببت كثيراً من الإزعاج للحكومة .

وفى هذا الوقت كان الأسطول الإيطالى لا يزيد على بضعة مراكب خشبية لا تصلح للرحلات الطويلة ، وكان التفكير فى حرب بحرية أمراً يدعو إلى السخرية حتى بين الإيطاليين أنفسهم . كما كان الجيش الإيطالى فى حالة رثة تنقصه كثير من الملابس والمؤن والذخيرة هذا إلى انقسام صفوفه بين الأحزاب المختلفة حتى لقد أصبح أشبه بعصابات تلتف حول أفراد مستعدة فى الوقت نفسه أن يدور الصراع بينها من أجل لا شىء .

ولكن يبدو أن هذه المشكلات كلها كانت تبدو صغيرة بالنسبة للمشكلة الكبرى التى بدأت الحكومة تفكر فيها جدياً ، وهى إيجاد مكان بعيد لإقامة الأعداد الكبيرة من المجرمين بعد أن ضاقت السجون عن إيوائهم ؛ وعجزت الحكومة عن إطعامهم وبعد أن وصلت نسبتهم إلى ألف وخمسمائة سجين كل عام . وقدر لبناء السجون المطلوبة مبلغ مليون ليرة وضع لصرفها

برنامج يمتد إلى عشرين سنة . واتجهت أنظار الإيطاليين إلى الشاطئ الشمالى لإفريقيا ، فكانت تونس أقرب الأجزاء إليها. فقد عاشت فيها جالية إيطالية كبيرة ،وصل بعض أفرادها إلى درجة من الثراء كما وصل القنصل الإيطالى إلى مكانة جعلته ينافس القنصلين الفرنسى والبريطانى فى المكانة لدى الباى . وأخذت الجرائد تكتب عن (تونس الإيطالية) كأنها قد أصبحت فعلاً مستعمرة إيطالية ، ولكن فرنسا كانت أسبق منها إلى إعلان حمايتها عليها فى سنة ١٨٨١ بسبب تشجيع ألمانيا وبريطانيا لها كما مر بنا . فأثار ذلك ثائرة الإيطاليين ولكن انتهت الضجة إلى لا شىء .

وكانت إيطاليا قد تطلعت مبكرة إلى أثيوبيا حين اشترت شركة ملاحية أراضى حول ميناء عصب من أجل جعلها محطة لبواخرها التى تسير صوب الشرق الأقصى ،ولكن يبدو أن فقر المنطقة صرف النظر عنها . وقد بدأت محاولات أخرى حين اشترت شركة روباتينو فى سنة ١٨٨٠ مساحات كبيرة من الأرض وبدأت فى استغلالها ، ولكن يبدو أيضا أن جهد الشركة كان أضعف من أن تحمل كثرة المصاريف فتركت الأرض للحكومة فأنزلت بها بعض المجرمين تحرسهم قوات من الجيش وعينت لهم حاكماً .

وحدث هذا أيضا فى شرق إفريقيا فقد حصلت شركة إيطالية فى سنة ١٨٨٦ على حق استغلال موانى كيسماو وبرافا وموكا ومقديشو من شركة شرق إفريقيا البريطانية لمدة خمس وعشرين سنة تتجدد لمدة أخرى إذا رغبت الحكومة الإيطالية فى ذلك . وكان قد شجعها على هذا كله التقارب البريطانى الإيطالى الذى حدث عقب احتلال إنجلترا لمصر وحدوث الجفوة الفرنسية .

وفى سنة ١٨٨٥ اضطر المصريون إلى إخلاء السودان ، وتحت تأثير هذا التقارب سمحت إنجلترا لإيطاليا باحتلال ثغر مصوع . وسرعان ما اتصل ثغر عصب بثغر مصوع بشريط ساحلى ضيق وتمكنت إيطاليا من هذا العمل بسبب خلو المنطقة من سلطة تقف أمامها وعزوف الأثيوبيين عن الاهتمام بالمناطق الحارة وسكناها .

وانتهزت إيطاليا فرصة انشغال الإمبراطور يوحنا الرابع بحروبه مع الدراويش ، فتقدمت نحو الغرب واستولت على أسمرة وجعلتها قاعدة لمستعمرتها الجديدة التى

حملت اسم أرتريا . وتقربت إلى منافس الإمبراطور وهو الملك منليك ملك شوا . حتى إذا قتل الملك يوحنا فى حربه أمام الدراويش ، وتولى الإمبراطور منليك العرش ، عقد مع الإيطاليين معاهدة أوتشيالى التى منحته قرضاً قدره أربعة ملايين ليرة واعترفت به إمبراطوراً . وأعلنت للعالم أن أثيوبيا أصبحت محمية إيطالية ، ولكن منليك احتج على ذلك وأعلن استعداده لرد القرض .

ولكن ذلك لم يحل دون استمرار الإيطاليين فى الهجرة إلى أرتريا ، بل اتخذوها رأساً لجسر يتقدمون به إلى الداخل ، لا سيما وقد حصلوا من إنجلترا على إذن باحتلال كسلا إذا حتمت مصلحتهم ذلك ، ولكن الإمبراطور منليك تنبه إلى ما فى وجود الإيطاليين من خطر على بلاده بعد أن طلبوا اعتراف أثيوبيا بملكيتهم لأرتريا حتى عدوه ، واحتلال ماكالى وأمبا الاجى ؛ فصمم منليك على الحرب . وكانت الهزيمة الساحقة التى نزلت بجيشهم المتقدم فى عدوه فى أول مارس سنة ١٨٩٦ ذات صدى هائل فى كل أوروبا مما اضطرها إلى ترك أحلامها فى شرق إفريقيا وعقدها معاهدة أديس أبابا فى أكتوبر من السنة نفسها وفيها حددت الحدود نهائياً بين المستعمرة وأثيوبيا.

واتجهت إيطاليا إلى الصومال الإيطالى تمد من حدوده الشمالية دون أن تجد قوة تقف أمامها حتى وصلت إلى رأس دجادو . وبذلك لم يصل القرن التاسع عشر إلى نهايته حتى كان لإيطاليا مستعمرتان فى شرق إفريقيا هما أرتريا والصومال الإيطالى .

وحصلت إيطاليا فى سنة ١٩٠٤ على وعد بإطلاق يدها فى طرابلس إذا تغاضت عن إطلاق يد فرنسا فى مراكش فأرسلت إلى هناك البعوث لكشف الداخل ؛ ومسح الأراضى ، كما أنشأت المدارس والبنوك . كأنها قد أصبحت أرضاً إيطالية ، وكادت تحتلها فى سنة ١٩٠٨ لولا أن أرسلت حكومة تركيا إليها جيشاً لتقوية الحامية بها فانصرفت إيطاليا إلى حين .

وفى أكتوبر سنة ١٩١١ وجهت إيطاليا إنذاراً إلى تركيا بأنها تقف فى وجه النشاط الإيطالى فى طرابلس وبنغازى . وأرسلت جيشها وأسطولها وتقهقرت الجيوش التركية الضعيفة فلم يأت شهر نوفمبر حتى أعلنت إيطاليا ضم إقليمى طرابلس وبرقة إلى مملكة إيطاليا ، وأخيراً سلمت تركيا

بالأمر وعقدت مع الإيطاليين معاهدة لوزان فى سنة ١٩١٢ ، نصت على تنازلها عن هذا الجزء لإيطاليا مع احتفاظها بحق تعيين القاضى الشرعى ليرعى شئون السكان الدينية .

ولكن السكان الوطنيين يقودهم السنوسى – مع المساعدة الأهلية من أهل مصر – هى التى وقفت فى وجه الإيطاليين ولذا كان استعمارهم للبلاد عديم الأثر حتى سنة ١٩١٧ حين انضمت إيطاليا إلى صف الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى . فكان ذلك نذيراً بضعف المقاومة الوطنية ؛ ولكنها عادت إلى الظهور بعد انتهاء الحرب،وظلت إلى عام ١٩٣٢ يقودها الزعيم الوطنى عمر المختار ، وكانت من القوة بحيث اضطرت إيطاليا إلى أن ترسل إليها اثنين من أعظم قوادها هما الجنرال بالبو ثم الجنرال جرزيانى وكانت الطرق الوحشية التى اتبعها الأخير سبباً فى انتهاء المقاومة بعد أن خرج الزعيم السنوسى إلى مصر لاجئاً . وقبض على عمر المختار وأعدم .

وحتى هذا الوقت لم يكن الاستعمار الإيطالى مبشراً بأى نجاح ، إذ كان كل ما ملكته إيطاليا مجموعة من الصحارى ، والهجرة إلى هذه المستعمرات لا تتعدى ستة وثلاثين ألفا من الإيطاليين العاطلين فتطلعت فى سنة ١٩٣٤ إلى امتلاك أثيوبيا؛وكان الموقف الدولى يشجع على الاعتداء . فقد اعتدت اليابان على الصين فى سنة ١٩٣٠ ، وأسست هناك دولة منشوريا ولم تستطع عصبة الأمم أن تفعل شيئاً جدياً لوقف الاعتداء . ولذا افتعلت إيطاليا فى سنة ١٩٣٥ ما سمى بحادثة بئر ولول ورفضت جميع الحلول التى عرضت فى الموضوع وقد وصلت بعض هذه الحلول إلى حد حصولها على كل جنوبى أثيوبيا وتقدمت الجيوش الإيطالية فى أكتوبر سنة ١٩٣٥ من كل من الشمال والجنوب . ولم يأت شهر مايو سنة ١٩٣٦ حتى كانت الجيوش الإيطالية قد دخلت أديس أبابا ، وأعلن إلى العالم قيام إمبراطورية شرق إفريقيا يرأسها نائب الإمبراطور مكونة من : أرتريا وأثيوبيا والصومال . برغم ما لجأت إليه عصبة الأمم من توقيع العقوبات الاقتصادية على إيطاليا من جراء إصرارها على الحرب ورفضها جميع الحلول .

وتبعت المستعمرات الإيطالية وزارة المستعمرات . وكانت مقسمة على مثال الوزارة البريطانية إلى إدارات تختص بالإشراف على أنواع الخدمات .

وكل إدارة تشرف على اختصاصها فى كل المستعمرات كلها . ولكن أكثر الإدارات عملاً كانت إدارة الزراعة التى كانت تشرف على تهجير العمال الإيطاليين إلى المستعمرات وإقطاعهم الأرض وتأجيرهم الآلات من أجل استثمار الأرض .

وكان حكم الإيطاليين لمستعمراتهم مباشراً فكان الحاكم العام فى ليبيا ثم نائب الملك فى شرق إفريقيا هو رئيس المستعمرة وقسمت كل مستعمرة إلى عدد من الوحدات الإدارية الكبيرة فالصغيرة ، وانبث الرجال العسكريون يرأسون كل هذه الوحدات ولا يعتمدون على الوطنيين مطلقاً ، وإذا كانت الدولة قد اعترفت بأهمية بعض الشخصيات الوطنية سواء فى أثيوبيا أو طرابلس إلا أنه كان اعترافاً شخصياً ولم توكل إليهم عملاً من الأعمال .

وقسمت الحكومة هناك إلى إدارات كما هو الحال فى إيطاليا ، وتبعت كل إدارة منها رئاستها فى وزارة المستعمرات التى كانت تستعين بالإخصائيين من مختلف الوزارات الأخرى . وكان جميع رؤساء هذه الإدارات ووكلاؤها ثم موظفوها من الإيطاليين ، وإن كانت قد استعانت بعدد قليل من الوطنيين ، على شرط أن يجيدوا الإيطالية ويظهروا لها الإخلاص والولاء . ولم تسمح إيطاليا بقيام أية هيئة استشارية حتى وإن كانت إيطالية خالصة فجميع السلطات الإدارية والتشريعية والقضائية مركزة فى يد الحاكم العام . ومديرو الإدارات لا يتصرفون حتى فى أصغر الأمور إلا بعد الرجوع إلى الحاكم . كما أقيمت المراكز الحربية فى مختلف أجزاء البلاد تحتلها فرق الجيش على قدم الاستعداد إذ لم تهدأ الأحوال مطلقاً سواء فى ليبيا أو أثيوبيا بينما خضعت لها تمام الخضوع كل من الصومال الإيطالى وأرتريا مما سمح بتجنيد بعض فرق حربية من أبنائها وضمهم إلى الجيش ، حتى ليقال إن الفرق الصومالية التى حاربت فى أثيوبيا كانت أشد ضراوة فى الحرب من الفرق الإيطالية . ولم يكن شق الطرق الذى تم فى سرعة سواء فى ليبيا أو أثيوبيا إلا عملاً حربياً قصد به الوصول إلى أجزاء البلاد فى سرعة من أجل القضاء على كل مقاومة ، كما كان أفراد الشرطة كلهم من الإيطاليين ولم يسمح للوطنيين بالاندماج فيها مطلقاً .

الاستعمار الألمانى

رغب الألمان فى الاستعمار الخارجى منذ منتصف القرن التاسع عشر . وخاصة بين رعايا بروسيا وتجار برلين وهمبورج وبعض موان أخرى من اتحاد الهانسا ، حتى إذا تألفت الإمبراطورية الألمانية فى سنة ١٨٧١ ، تأيدت هذه النزعة ، برغم عزوف المستشار بسمارك عن كل أطماع استعمارية ، من أجل المحافظة على ما كسبته ألمانيا من مكاسب الوحدة ، ولتجنب دفع فرنسا إلى الأخذ بالثأر منها . ولكن ذلك لم يحل دون اتجاه الجمعيات العلمية إلى إرسال البعوث الكشفية إلى أجزاء كثيرة من إفريقيا مثل فردريك هورنهمان ، وشفا ينفورت وناختيجال . وفون دروكن ، الذى فقد حياته فى شرق إفريقيا . وسرعان ما تألفت الجمعيات الاستعمارية برأسها بعض الغلاة يبغون الحصول على مستعمرات فى إفريقيا كى يضعوا الحكومة الألمانية — العازفة عن الاستعمار — أمام الأمر الواقع . فاتجه كارل بيترز إلى شرق إفريقيا ، وحصل على مئات التوقيعات على معاهدات يرضى فيها الموقعون بوضع أنفسهم تحت الحماية الألمانية .

ولم تلبث الصناعة الألمانية أن تقدمت بفضل الغرامة الحربية التى حصلت عليها ألمانيا من فرنسا وبفضل تعلم الألمان من الدول التى تقدمت فى هذا الميدان ، وبفضل حسن التنظيم والإدارة اللذين اشتهر بهما الشعب الألمانى . ولكن عدم القدرة على تصريف المنتجات — وقد بلغت ثلاثة أضعاف المنتجات الفرنسية فى الصلب فى سنة ١٨٨٠ — أدى إلى تراكم المصنوعات ورخص أثمانها ، بل إلى تعطل العمال وانخفاض الأجور ، وخيف من انتشار الآراء الاشتراكية . هذا إلى الرغبة فى الحصول على منتجات البلاد الحارة من أجل لزومها للصناعة . وكان تقدم صناعة السفن أيضا داعياً إلى مزيد من المنتجات التى تحملها إلى الخارج ، لاسيما وقد حتمت كل من بريطانيا وفرنسا نقل تجارتها على سفنها . فبقاء ألمانيا بدون مستعمرات يعرض صناعتها للرسوم الجمركية المرتفعة ، ويصيب ومصانعها بالعطل ، وعمالها بالتعطل . ومن ثم اتجه التفكير إلى ضرورة الحصول على المستعمرات لحل أزمة العطل ،

وأزمة نقص الأجور ، وأزمة المواد الخام ، وأزمة إيجاد أسواق للمصنوعات الألمانية ، وأزمة الأسطول التجارى الألمانى وعدم التغلب على هذه الأزمات كفيل بخسارة المكاسب التى كسبتها الإمبراطورية الألمانية غداة انتصارها فى سيدان . وتزعم هذه الدعوة كبار رجال الصناعة الألمانية وأخذ بعض الرأسماليين فعلاً فى تأليف الشركات المساهمة للعمل فى منطقة ساحل غانا .

هذا إلى أن النصر الحربى الذى حققه الشعب الألمانى جعله يعتقد تفوقه على الأجناس الأخرى ويرى ، أن هناك رسالة عليه واجبة الأداء . وكان بسمارك يعارض هذا الاتجاه الاستعمارى ، ويرى القارة الأوروبية أولى باهتمامه ، ولكن سرعان ما تحول إلى الناحية الأخرى ، حين رأى أن هذه المستعمرات قد تفرج أزمة قلة الأجور مما يساعد على سحق الحركة الاشتراكية ، التى أخذت فى الظهور ، والتى قادها جمهور الفلاسفة الألمان من أمثال كارل ماركس ، والتى أدت إلى حد ما إلى هجرات العمال الألمان إلى الخارج من أجل الهروب من استبداد كبار ملاك الأراضى الزراعية ، أو عزوفاً عن أداء الخدمة العسكرية الإجبارية . وكان أنصار الاستعمار — كإخوانهم الإيطاليين — ينادون بضرورة بسط الحماية على هؤلاء المهاجرين ، أو تحويلهم إلى بلاد تستطيع ألمانيا بسط حمايتها عليها ، وقد كسب هؤلاء كثيرين من الأنصار فى الرايخستاج ؛ فكانوا دائمى الثورة على سياسة بسمارك ويصفونه بأنه (ذو عقلية رجعية ضيقة الأفق) .

وفى سنة ١٨٨٣ وجه بسمارك إلى جمعيات التجار رجاء ، للتقدم بمقترحاتهم بالحلول المقترحة من أجل صالح التجارة الألمانية ، كما أصدر فى سنة ١٨٨٤ أيضا كتاباً يجمع شكايات التجار الألمان فى إفريقيا ، عن سوء معاملة القناصل البريطانيين لهم ، ووضعهم العراقيل أمامهم . ومن هنا جاء اقتراحه بعقد مؤتمر برلين فى نهاية هذا العام وإصراره على النص على حرية التجارة فى حوضى النيجر والكونغو ، وعلى تعهد كل دولة باحترام هذه السياسة فيما تضع يدها عليه من الأرض .

وبدأت أنظار الألمان تتجه إلى شرق إفريقيا حيث ذهب كارل بيترز كما ذكرنا ، وحصل على المعاهدات فى نوفمبر سنة ١٨٨٤ . وما كاد ينتهى مؤتمر برلين حتى أعلن بسمارك حماية ألمانيا على شرق إفريقيا . وبعد الاتفاق

الألمانى البريطانى اقتسمت المنطقة . وحصلت ألمانيا على المنطقة التى تقع جنوبى خط التقسيم . وكان ذلك فى نوفمبر سنة ١٨٨٦ وإذا ما رفض السلطان هذه الحماية أرغمه أسطول ألمانى (ظهر أمام مدينة زنجبار ووجه طلقاته إلى المدينة) على قبولها ، ولكن رفض الرايخستاج اعتماد أية أموال لهذه المستعمرة وكذلك رفضه الإدارة الألمانية لها ، جعل إدارتها متروكة إلى الشركات الألمانية بها . وأجرت الشركة المنطقة الخاصة بالسلطان لبضع سنين ثم انتهى الأمر إلى شرائها نهائيا بمبلغ سبعين ألفاً من الجنيهات .

وقد أبدى السكان سخطهم على هذا الاستعمار الألمانى بالثورات المتعاقبة كما حدث فى بوجامايو حين عارضوا رفع العلم الألمانى ، ولكنهم خضعوا أمام استعمال القوة . وفى تنجا أسر السلطان سفينة ألمانية ، فأسرع الأسطول وقذف المدينة بالقنابل ، وأنزل إلى الشاطئ قوات برية قضت على الثورة بعد أن قتلت كثيرين من الوطنيين .

واتحد السكان بعد ذلك بقيادة رجل منهم هو بوشيرى بن صالح ،وهو من أب عربى وأم زنجية ، وكان من كبار تجار الرقيق واشتهر بشجاعته . وبدأ ثورته ضد السلطان الذى سمح للأجانب بالمجىء وبتأجير أرضه لهم . واتخذ قيادته فى مدينة شامبى ، وبث أعوانه يحرضون القبائل على الوقوف إلى جانبه . وانفجرت الثورة فى سبتمبر سنة ١٨٨٦ وانتشرت بسرعة فائقة ، وهاجمت مدينتى ليفرى وماهندانى اللتين تقعان على ساحل المحيط ، ولم يتمكن الألمان من الهرب إلا بمعجزة . كما اجتاح الثوار دار السلام ،وأسروا أعضاء البعثات التبشيرية ، وطلبت الشركة المعونة من السلطان ، فأرسل لها بعض القوات ، ولكن الثوار أرغموهم على الانسحاب ، فطلبت الشركة المعونة من الحكومة الألمانية ، فأرسلت لهم قوة من الألمان والزولو وصلت إلى المستعمرة فى سنة ١٨٨٨ وهاجمت بوشيرى الذى انسحب إلى الداخل فاستولت القوة الألمانية على سادانى وبانجانى وتنجا .

وفى الداخل انضمت قبائل الواهيهى إلى بوشيرى ، كما لحقت به قبائل الدانجونى ، واشتعل الداخل بالثورة العارمة. ولكن استيلاء الألمان على الشواطئ قطع عن الثوار كل مساعدة خارجية ، لاسيما وقد ظل الأسطول يراقب الشواطئ . وطالت الحرب حتى فنى ألوف من الجانبين ولكنها انتهت فى ديسمبر سنة ١٨٨٩ بالقبض على بوشيرى وإعدامه .

وقام بعده البواناهيرى صديق بوشيرى . وتزعم الثورة ، وكان قد أعلن استقلال المنطقة من سلطان زنجبار منذ سنة ١٨٨٢ بعد أن سمح باستئجار الألمان للمنطقة الساحلية ورضاء السلطان عن ذلك . فلم يكد بوشيرى يقتل حتى هجم الثائر الجديد على أنديجى وساداني وهاجم القوة الألمانية فى معاقلها . وكانت سرعة تحرك قواته والتجاؤها إلى الجبال سبباً فى إنهاك القوات الألمانية ، هذا بينما الحكومة الألمانية قد اشترت من السلطان مناطق أخرى تمتد من فانجا Vanga إلى مصب الروفوما لقاء مليون من الماركات :

ووالت ألمانيا إرسال الحملات إلى الداخل طوال خمس سنوات استمرت حتى أكتوبر سنة ١٨٩٤ ، حين دارت المعركة النهائية التى حطمت قوة الثائر ، كما حطمت قوة قبائل الواهيهى . ولكن الثائر استطاع الانسحاب إلى الداخل حيث جمع قوة أخرى ، ظلت تقاوم التقدم الألمانى زهاء أربع سنين أخرى دافع فيها عن البلاد شبراً شبراً حتى إذا لم يجد بداً من التسليم بالهزيمة فضل الانتحار ومات ميتة أبطال الأساطير .

ولم تكد تهدأ ألمانيا من هذه الثورة ، حتى قامت أعنف ثورات شرق إفريقيا ، وهى ثورة ماجى ماجى التى بدأت فى الأجزاء الجنوبية من المستعمرة وامتدت حتى شملت المستعمرة كلها قبل نهاية عام ١٩٠٥ . ودارت الحرب من جديد ، وذهب ضحيتها أكثر من مائة ألف شخص وقف فيها المسلمون إلى جانب الوثنيين دفاعاً عن وطنهم ، وكانت مدينتا كلوه الساحلية وماراجور الداخلية مركزى هذه الثورة التى استمرت ثلاث سنوات ، ولم يتح للألمان القضاء عليها إلا فى سنة ١٩٠٨ .

وكانت هذه الثورات المتلاحقة سبباً فى خسارة الشركة ، فلم تجد حلاً إلا التنازل عن امتيازها وأملاكها للحكومة . وبذلك ظهرت مستعمرة ألمانيا الشرقية الألمانية إلى عالم الوجود .

وكان المبشرون الألمان قد نزلوا على شاطئ إفريقيا الغربية الألمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وأسسوا لهم مركزين فى Damarland و Namakweland واشترت بعض هذه البعثات أرضاً وباعتها بعد ذلك إلى شركة خليج والفن للنحاس ورفع هناك العلم الألمانى . وبدأ

البريطانيون فى مستعمرة الرأس ينظرون إلى وجود الألمان بعين الريبة . وفى سنة ١٨٨٠ أرسلت الجمعيات التبشيرية تشكو كثرة هجمات الأهالى وقلة الحماية التى تلقاها من السلطات البريطانية ، فسألت الحكومة الألمانية الحكومة البريطانية عما إذا كان لها أية ادعاءات فى ملكية أجزاء من تلك الأرض التى يستقر عليها الألمان فأجابت الحكومة البريطانية بالنفى

هذا إلى أن أحد التجار الألمان المسمى لودرتز Lauderitz كان قد استقر للعمل هناك وسأل أيضاً — من طريق وزارة الخارجية الألمانية — وزارة الخارجية البريطانية ، عما إذا كان لها ادعاءات فى هذه المنطقة ، فأجابت بالنفى أيضاً ، فتملك الرجل من طريق المعاهدات مع الزعماء الوطنيين أكثر من ٢١٥ ميلاً مربعاً ، ورفع عليها العلم الألمانى. وإذا ما ألح الرجل على حكومته فى إعلان الحماية الألمانية ، سألت الحكومة مرة ثالثة وزارة الخارجية البريطانية عن ادعائها لأية حقوق هناك ، ولما تلقت الإجابة بالنفى أعلنت الحكومة الألمانية حمايتها عليها فى أبريل سنة ١٨٨٤ ، واعترفت الحكومة البريطانية وحكومة الرأس بهذه الحماية فى أغسطس من العام نفسه .

وكان التجار الألمان قد استقروا أيضاً فى ساحل غانا ونجحوا فى تجارتهم نجاحاً كبيراً وكتبوا أيضاً أكثر من مرة إلى حكومتهم طالبين حمايتها لهم ولمصالحها على نحو ما تفعل الحكومتان البريطانية والفرنسية بتجارهما .

وفى أبريل سنة ١٨٨٤ أبلغت وزارة الخارجية الألمانية وزارة الخارجية البريطانية أنها قد عينت الدكتور ناختجال قنصلاً هناك ، وأنه سيقوم بالسفر ليستعلم عن حالة التجارة الألمانية وليقوم بالمفاوضات بشأنها . ووصل ناختجال إلى غينيا البرتغالية ولكنه وجد التجارة الألمانية هناك طفيفة فنصح التجار بالانسحاب . وفى منطقة واهدى رفع العلم الألمانى على باجيدا ولومى . وأعلن قيام محمية توجولاند . ثم اتجه إلى الكمرون حيث وجد الفرنسيين قد عقدوا أكثر من معاهدة مع الزعماء . بينما اتجه غيرهم إلى إنجلترا يطلبون الحماية . هذا فى حين كانت التجارة الألمانية ناجحة والتجار الألمان يحاولون التوغل إلى الداخل ، بل ونجحوا هم أيضاً فى عقد

عدد من المعاهدات مع بعض الزعماء الذين قبلوا أن يضعوا أنفسهم تحت حماية الحكومة الألمانية . ولذا قام النزاع بين الدول الثلاث . ولم تلبث إنجلترا – بمعنى أصح شركة النيجر – الملكية أن ركزت اهتمامها على منطقة النيجر ، فانسحبت من الكمرون ، وظل النزاع قائماً بين الألمان والفرنسيين .

وفى سنة ١٩٠٠ بدأت أنظار فرنسا تتطلع إلى مراكش وعقدت لذلك جملة معاهدات مع إنجلترا وأسبانيا وإيطاليا كما ذكرنا ، ولكن ظلت ألمانيا واقفة تعضد سلطان مراكش ، وتحرضه على وجوب المحافظة على استقلاله . وقد رأينا كيف زار الإمبراطور السلطان مرة وأرسل سفنه الحربية إلى ميناءأغادير مرة أخرى(١) . ومازال الأمر كذلك حتى سنة ١٩١١ حين استطاعت الدولتان أن تصلا إلى اتفاق يطلق يد فرنسا فى مراكش ، نظير التنازل لألمانيا عن منطقتى توجو وكرون . وهى منطقة مزدحمة بالسكان الذين كان عددهم يصل إلى أربعة ملايين . كما كانت تبشر بالخير الاقتصادى إذ وصلت صادراتها السنوية إلى مليونى جنيه .

ولم تكن إفريقيا الجنوبية الألمانية أرض هدوء كما كان يظن بل قام الهوتنتوت يتنازعونها . واستمر هذا النزاع أربع سنوات حتى سحقتهم القوات الألمانية فى سنة ١٩٠٧ ؛ ولكن ظلت الاضطرابات سنة أخرى من بعض القبائل الأخرى ، ولم تنعم ألمانيا بالهدوء إلا قبل نهاية سنة ١٩٠٨ بقليل. ولم تنعم ألمانيا بمستعمراتها طويلاً ،إذ قامت الحرب العالمية الأولى فى سنة١٩١٤ وعجزت عن إدارتها خلال الحرب بفضل سيادة الأسطول البريطانى للبحار فاستولى عليها الحلفاء . وفى مؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس ، عوقبت ألمانيا على بدئها الحرب بحرمانها من جميع مستعمراتها ، وتقرر فى سنة ١٩٢٠ إعطاؤها للحلفاء لإدارتها انتداباً ، فاستولت إنجلترا على إفريقيا الشرقية الألمانية وأطلقت عليها اسم تنجانيقا . كما استولت على الجزء الغربى من كل من توجو والكمرون وضمت الأول إلى غانا كما ضمت الثانى إلى نيجيريا ، بينما

(١) راجع صفحة ١٧٠ .

استولت فرنسا على الجزء الشرقى من توجو وضمته إلى داهومى ، بينما استولت على الجزء الأكبر من الكمرون وضمته إلى إفريقيا الاستوائية الفرنسية أما إفريقيا الجنوبية الغربية فأعطيت لحكومة اتحاد جنوب إفريقيا .

وكانت كل واحدة من المستعمرات الألمانية يتولاها حاكم عام ، يعاونه مديرون يشرفون على الأجزاء المختلفة التى تنقسم إليها المستعمرة ، وكان هذا المدير المحلى حر التصرف فى إقليمه إلى حد كبير ، ولكنه كان فى نفس الوقت ينتظر التدخل فى أى لحظة من الحاكم العام ، كما كان هذا الأخير أيضاً ينتظر التدخل من وزارة المستعمرات الألمانية التى تولى معظم أمورها أفراد من الطبقة الأرستقراطية الألمانية ، التى نظرت إلى هذه المستعمرات وشعوبها نظرة استعلاء . وكانت الأوامر كثيراً ما تصدر إلى الحاكم العام دون سابق اتفاق ، فكان هذا يرسل بها إلى المديرين الذين يعملون تحت إمرته . فكانت كثيراً ما تتعارض الأوامر مع بعضها . ولم يكن هذا المدير بدوره إلا أرستقراطياً كحكام برلين ، فكان يرى هذا التعارض طعناً فى كفايته الشخصية ، ولذا كثيراً ما تتابع هؤلاء الحكام والمديرون فى مناصبهم فى سرعة غريبة . ولم يحاول أحد من الحكام العاملين أو المديرين الاتصال بالأهالى للوقوف على رغباتهم . ولذا لم تكن مصالح الأهالى موضع الاهتمام من أحد ، سواء من المديرين أو الحاكم العام أو أعضاء مجلس الإدارة (فى عهد الشركات) ولذا لم يصرف شىء على المستعمرات التى ظلت على حالها إلى جانب سوء الإدارة .

وكانت المركزية الشديدة هى طابع الحكم الألمانى . ولم يشترك الوطنيون فى الإدارة إلا حين استخدموا فى رئاسة المحاكم الوطنية للفصل فى القضايا الصغيرة . بينما ظلت القضايا الكبيرة من اختصاص المحكمة المركزية التى تصدر أحكامها ممهورة بموافقة الحاكم العام . أما قضايا الإعدام فيجلس الحاكم العام لنظرها .

الاستعمار الأسبانى

لم تقم أسبانيا بدور كبير فى استعمار إفريقيا ، بسبب انشغالها بمستعمراتها الأمريكية . ولكنها تركت أثراً لاينكر فى الشمال الغربى من القارة . وكان هذا الأمر أظهر ما يكون فى ميدانى الثقافة واللغة . بسبب كثرة المهاجرين مما جعل أثرهم يمتد من مراكش غرباً حتى تونس شرقاً وتمبكتو جنوباً .

كانت كثرة المهاجرين الأسبان إلى جزائر كناريا — منذ أن نزلتها فى بداية الحركة الكشفية — سبباً فى جعلها أسبانية صرفة . وحاول البريطانيون الاستيلاء عليها فى بداية القرن التاسع عشر . ولكنهم فشلوا بسبب دفاع الأهالى الأسبان عن جزيرتهم . ومازالت الجزيرة حتى الآن موالية لأسبانيا وتتمتع بقسط كبير من الحضارة .

وحتى بداية القرن التاسع عشر لم تحاول أسبانيا الحصول على مزيد من الأرض ولكن استيلاء الفرنسيين على الجزائر فتح شهيتهم فاستولت على مدينة Ifni المراكشية.

وفى بداية القرن العشرين حين استولت فرنسا على مراكش جعلت أسبانيا استيلاءها على منطقة الريف الأسبانية ثمناً لإطلاق يد فرنسا فى مراكش .

وكانت قبل ذلك بعشر سنين قد استولت على الأرض الإفريقية المواجهة لجزائر كناريا ، ورفعت عليها العلم الأسبانى وأطلقت عليه اسم ساحل الذهب (ريو دورو) كما أعلنت الحماية الأسبانية على ساحل الصحراء بين رأس بلانكو ورأس بوجادور فامتد نفوذها إلى الداخل لمسافات مختلفة على طول المنطقة .

ومن الأملاك الأسبانية أيضاً مستعمرة صغيرة على الساحل الغربى الجنوبى للقارة احتلتها منذ سنة ١٧٨٩ لأجل تجميع الرقيق الذى تبعث به إلى مزارع أمريكا الجنوبية وهى غانا الأسبانية ومنذ سنة ١٩٠٢ أخذت فى توسيعها بمن تقاطر إليها من المهاجرين .

مراجع الباب الخامس

جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقيا

زاهر رياض : الاستعمار الأوروبى لإفريقيا ؛ القاهرة ١٩٦٠

جنوب إفريقيا ؛ القاهرة ١٩٦٠

تاريخ غانا الحديث ؛ القاهرة ١٩٦١

محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ؛ القاهرة ١٩٤٨

Cary: Britain in West Africa
Ceasy: Nigeria under British Rule
Cohen Andrews: British policy in Changing Africa
Denis Austin: West Africa in the Commonwealth
Fuller Thomas: Cecil John Rhodes
Johnston: Colonisation of Africa by Alien Races
Padoglo: The War of Abyssina
Kathleen Stahl: British and Soviet Colonisation System
Robinson and Galligher: Africa and the Victorians
Roy Pascal: The Growth of Modern Germany
Wingate R: Wingate in the Sudan
World Dominion Survey: Light and Darkness in East Africa
Cambridge: History of British Empire

الباب السادس

الاستيطان الأوروبي والاستغلال الاقتصادي

الإستيطان الأوروبي والاستغلال الاقتصادى

فى المستعمرات الفرنسية

لم تكد السلطات الفرنسية تستولى على مدينة الجزائر حتى اتجه همها إلى وجوب استغلال الجزائر من أجل صالح الاقتصاد الفرنسى . واتجهت الجهود أولاً إلى إعطاء الأرض الزراعية إلى أفراد وأسر تأتى من الخارج يكون لها حق تملكها واستغلالها .

وكان الجنرال كلوزل الذى تسلم القيادة من بومون قائدُ عملية الفتح قد تفرَّغ لزراعة أرضه فى نيوأرليانز فى أمريكا . فلم يكد يعيَّن فى الجزائر حتى أمر بدراسة إمكانات استغلال الأرض فى الزراعة ، فقد كان اتساع الجزائر ، وشعور الفرنسيين بعدم تمكنهم من التوغل عسكرياً إلى الداخل هو الذى أوحى بأن يكون هذا التوغل سلمياً ، وبطريق غير مباشر ، وخلفه بعد مدة قصيرة الجنرال برتزين ، فامتازت فترته القصيرة بمصادرته أملاك الأوقاف وتوزيعها .

ومنذ اللحظة الأولى أخذ مناصرو الاستعمار يرددون أن بلادهم تشكو كثرة السكان ، وأنها محتاجة إلى ميادين جديدة للتنفيس عنهم ، وأن الجزائر تستطيع أن تحلّ بعض المشكلات الفرنسية ، ولذا تعاونت إدارات الجيش على إحضار بضعة من مغامرى الأوروبيين إلى مدينة الجزائر بناء على طلب الجنرال كلوزل . كما قرر إنشاء خط ملاحى منتظم بين مرسيليا والجزائر ، فوصلها عدد من فقراء : أسبانيا، وإيطاليا، ومالطة ، ثم أرسلت فرنسا ٤٥ ألفاً من العمال خريجى إصلاحيات الأحداث . ومعهم عدد من التجار كما أرسل مندوبين عنه إلى حوض الراين لجمع كل من يريد السفر إلى الجزائر . فوزَّع عليهم قطعاً صغيرة وأعطاهم بعض الأدوات ومواد التموين اللازمة لهم لمدة ستة أشهر . كما كوَّن شركة مساهمة قيمة السهم ٥٠٠ فرنك، وأعطاها

(حوض الداى) ومساحته ألف هكتار إيجاراً لمدة ٢٧ سنة بسعر فرنك واحد للهكتار.

وإذا ما ارتفعت أصوات الجزائريين من انتزاع أراضيهم، اتجهت الأنظار إلى أملاك الداى، فحُصرت، وكذلك أراضى البكوات الأتراك الذين تركوا البلاد. وأضافوا إليها أراضى الأوقاف ووضعت تحت تصرف السلطات. كل ذلك دون أن تكون هناك سياسة مرسومة، إذ كانت هذه الإجراءات وفقاً لوجهة نظر فردية، هى وجهة نظر الجنرال كلوزل وقد استولى هو نفسه على مزرعة بدأ يزرعها، كما استولى ياوره على مثل ما استولى عليه سيده.

وفى أول نوفمبر سنة ١٨٤٠ أصدر الجنرال بوجو أول قرار بالاستيلاء على ممتلكات العرب الذين حملوا السلاح، فى الوقت الذى أخذت فيه الإدارة الفرنسية فى اختيار العناصر الفرنسية وتشجيعها على الهجرة، كما شرعت الإدارة، فى الجزائر فى اختيار الأماكن التى سينزلون بها، حتى إذا وصلوا وزعوا مباشرة على الأراضى والقرى التى أنشئت، وأعطوا الضمانات والأموال، وضمنت لهم الحماية العسكرية، بتنظيم أفراد منهم على هيئة المليشيا دربوا على إطلاق النار واستخدم الجيش فى إنشاء القرى، وشجعت الوحدات العسكرية على فلاحة مساحة من الأرض مجاورة للمعسكر.

وفى سنة ١٨٤٦ صدر قرار بالاستيلاء على الأراضى الخالية من الأبنية والزراعة، وكذلك الأراضى المزروعة التى لايقدم أصحابها مستنداً رسمياً يثبت ملكيتهم لها قبل يوليو سنة ١٨٣٠. وكان من نتيجة ذلك أن وصل عدد المستوطنين الفرنسيين إلى ٤٧,٤٧٤ شخصاً والأسبان إلى ٢١,٥٢٨ شخصاً، إلى جانب ثمانية آلاف ألمانى وإيطالى ومالطى. ورصدت لهم الحكومة ثلاثمائة مليون فرنك على ثلاث سنوات.

وإذا ما نجحت ثورة سنة ١٨٤٨ — وكانت قد نادت بإعطاء عمل لكل عاطل — صدر قرار برصد خمسين مليوناً من الفرنكات لإنشاء مستعمرات زراعية فى الجزائر قرن بإرسال اثنى عشر ألفاً من الزراع. وقامت سفن الدولة بنقلهم مجاناً، وإذا مابدا أن معظم القادمين لايملكون أية خبرة

زراعية ، صدر قرار فى سنة ١٨٥٠ بوجوب اختيار المستوطنين من بين الزراع المتزوجين من ذوى الخبرة . وفى نفس الوقت واصلت الحكومة إقطاع الأرض لبعض أصحاب الأموال لاستغلالها واستخدام الأوروبيين .

وبدأ فى سنة ١٨٥١ بتنظيم الملكية فنص قانون هذا العام على احترام الملكية الفردية ، ولكنه أعطى الحكومة الحق فى مصادرة أراضى الأهالى إذا اقتضت الضرورة . وأخذت الدولة فى حصر الأراضى التى تملكها القبائل. وبلغ ما حصرته فى سنة ١٨٥٣ — ٣٤٣ ألف هكتار ، احتفظت الدولة منها بستين ألفاً أخذت فى بيعه بأبخس الأثمان مقسطة على آجال طويلة . فحصلت شركة جينيفواز على عشرين ألف هكتار وكان رأسمالها ثلاثة ملايين فرنك ، رفعته فيما بعد إلى خمسة ملايين . وكان عليها أن تبنى عشرين قرية لتوطن خمسمائة أسرة من مهاجرى سويسرا نظير دفع خمس ثمن المنزل فقط .

وفى سنة ١٨٦٠ وزعت الحكومة خمسين ألف هكتار أخرى على خمسين أسرة فقط ، ثم ٢٥٠ ألفاً تضم ٨٥ قرية على ١٥ ألفاً من المستوطنين .

وقام المستوطنون يطلبون مزيداً من تحديد الأراضى وحصرها ، ولكن قلة الأيدى العاملة دفعت بالحكومة إلى منح الأرض لبعض الوطنيين من أنصارهم . فإذا مازار نابليون الثالث الجزائر فى سنة ١٨٦٥ نادى بوجوب تشجيع العرب على تملك الأراضى . فكان ذلك سبباً فى ثورة المستوطنين عليه ولكن الحكومة استرضتهم بإلغاء الرسوم الجمركية بين الجزائر وفرنسا ، كى تتاح لهم فرصة الحصول على المصنوعات الفرنسية بنفس أسعارها فى فرنسا وإرسال ما يزيد على كفايتهم من المنتجات الزراعية لبيعها فى فرنسا دون زيادة التكاليف .

وجاءت الجمهورية الثالثة . وكان اتجاهها ديموقراطياً ، أى تشجيع العمال وصغار الزراع على التملك ، ففتحت لهم أبواب الهجرة إلى الجزائر من جديد . ووزعت عليهم الأراضى ، وأنشأت لهم البنوك وأوحت إليها بإقراض من يشاء من الفرنسيين . فى الوقت الذى لجأ فيه الوطنيون إلى المرابين . فكان أن نقلت الديون عليهم واضطروا إلى بيع أراضيهم إلى هؤلاء القادمين ، بأبخس الأسعار .

وإذا ما قضت فرنسا على ثورة محمد المقرانى سنة ١٨٧٩ ، فرضت على من أخطأه حكم الإعدام غرامة قدرها ٣٦ مليوناً من الفرنكات وصودرت أراضى من لم يدفع ، ووزعت على مهاجرين جدد ، فكان أن انتقلت ملكية قرى بأكلها إلى أيدى الحكومة التى اتجهت أيضاً إلى تشجيع أبناء الإلزاس واللورين الذين يريدون الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية فأعلنت عن منحهم إقطاعات كبيرة من الأرض الزراعية يمكن البدء باستغلالها على أن يملكوها بعد تسع سنوات . يدفعون فى خلالها إيجاراً قدره فرنك واحد عن كل هكتار من الأرض ، على أن يعفوا من الضرائب خلال هذه السنوات التسع ولكن هذه الحركة لم تنجح ، لأن معظم من قدم من أهل الإلزاس كان من العمال الصناعيين ، فكان أن عادت الحكومة إلى سياسة إقطاع الأرض لمن يوالونها من الجزائريين على شكل مساحات صغيرة بجوار إقطاعات الفرنسيين كى يقوموا بزراعة أراضى الفرنسيين إلى جانب زراعة أراضيهم .

وفى سنة ١٨٨١ أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بمنح الجنسية الفرنسية لكل الأجانب الذين يقيمون بالجزائر وأبنائهم الذين يولدون على الأرض الجزائرية وبذلك بلغ عدد الفرنسيين المستوطنين مليوناً .

أما أراضى الغابات والأحراش فقد اعتبرت كلها ملكاً للدولة بمقتضى قانون سنة ١٨٥١ ، وبذلك أصبح ما تملكه الدولة الفرنسية خمسة ملايين هكتار من الأرض الزراعية علاوة على أربعة ملايين تملكها البلديات . ثم ٢,٧٠٠,٠٠٠ هكتار يملكها الزراع المستوطنون الذين لم يبلغ عددهم ٢٦ ألفاً .

وهذه الأراضى كلها فى إقليم التل الخصب كثير المطر وهى موزعة كما يلى :

مقدار الملكيه بالهكتار	عدد المالكين	مجموع مايملكون
أقل من ١٠	٨٠٠٠	٤٠,٠٠٠
من ١٠ الى ٥٠	٧٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠
من ٥٠ الى ١٠٠	٤٠٠٠	٣١٦,٠٠٠
من ١٠٠ الى ٥٠٠	٥١٠٠	١,٢٠٢,٠٠٠
أكثر من ٥٠٠	٩٠٠	٩٦٣,٠٠٠
المجموع	٢٥٠٠٠	٢,٧٣٠,٠٠٠

وبذلك يكون متوسط مايملكه الفرد الواحد من المستوطنين ١٠٨ هكتارات (٢٦٦ فداناً) هذا فى الوقت الذى لايملك الوطنيون – وعددهم ستة ملايين – أكثر من سبعة ملايين هكتار أغلبها مراع ، فيكون متوسط مايملكه الفرد منهم أربعة عشر هكتاراً ، وإذا قدرنا متوسط ما يملكه الفرد من الوطنيين من الأرض المزروعة فعلاً فإنه لايزيد على ½ فدان .

وغنىّ عن الذكر أن الاستعمار الفرنسى قد وضع كل أجهزة الدولة الإدارية والمالية والتشريعية والعسكرية لخدمة المستوطنين . وبلغ من سلطتهم على الحكومة أن قاموا بأكثر من ثورة ضد الحكم الفرنسى . بل هددوا أيضاً بإعلان استقلال الجزائر والكتابة إلى إنجلترا بحمايتهم ، كما ملك هؤلاء المستوطنون أفضل الآلات التى تنتج لهم مزيداً من الإنتاج بتكاليف أقل . فالهكتار الواحد من الأرض التى يملكها الأجانب تعطى ٨,٧ كنتالات ، بينما لاتعطى الأرض التى يملكها الوطنيون أكثر من نصف هذا المقدار . واتجه الفرنسيون إلى إنتاج المزروعات التجارية كالقمح والكروم ، ولكن الإنتاج الكبير للفرنسيين يظهر فى الكروم أكثر من غيره إذ يزرعونها فى أربعمائة ألف هكتار فتنتج ستين مليوناً من الهكتولترات من النبيذ الذى يصدر أغلبه إلى فرنسا . كما تقوم شركة فرنسية بإنتاج الحلفاء ، فتجنى منه كل سنة ١٥٠ ألفاً من الأطنان ، يصدر كله إلى الخارج أيضاً ، كما اهتموا بزراعة الفواكه فأنتجوا قرابة ثمانية ملايين قنطاراً من البرتقال ومثلها من الليمون .

وكان من الطبيعى أيضاً أن يتجه الفرنسيون إلى الإنتاج المعدنى . وهم

يعمدون إلى استخراج : الحديد ، والفوسفات ، والفحم ، والرصاص،والزنك والزئبق ، ولا يستعملون منها شيئاً فى التصنيع المحلى بل يصدر كله إلى الخارج خاماً ، ولذا تمثل المعادن ١١ ٪ من جملة صادرات الجزائر التى تبلغ طبقاً لآخر إحصاء قبل الثورة ١٥٤ مليار فرنك يرسل منها إلى فرنسا ما قيمته ستون ملياراً .

وتنتج الجزائر ٣ ملايين طن من الحديد و٦٠٠ ألف طن من الفوسفات و٣٠٠ ألف طن من الفحم و١٢ ألف طن من الزئبق و١١ ألف طن من الزنك طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٨ ، وعثر على البترول فى سنة ١٩٥٦ ، ويوجد بها حتى سنة ١٩٦١ — ١٤٩ بئراً تنتج ١٦ ألف طن مترى فى العام الواحد . تقوم باستغلاله شركات فرنسية أمريكية بلغ رأسمالها ١٢٢ بليون فرنك . ولسنا فى حاجة إلى أن نذكر أن جميع الجيولوجيين الذين يعملون فى هذه الشركات من الفرنسيين إذ لم تهتم المستعمرة بتدريب الوطنيين على هذا العمل الفنى .

وكذلك فعلت الحكومة الفرنسية بعد أن استولت على تونس فشجعت الفرنسيين على الهجرة إليها بعد أن وضعت أمامهم كل المغريات المادية والأدبية . ولما كانت إيطاليا أقرب البلاد إلى تونس ،وأهلها أقدم من الفرنسيين تطلعاً إليها تعرضت البلاد للهجرة الإجماعية من البلدين فبلغ عدد الفرنسيين ١٦٠ ألفاً وعدد الإيطاليين خمسين ألفاً ، وبلغ عدد الموظفين من الفرنسيين ستين ألفاً بينما لا يزيد عدد التونسيين على خمسة آلاف . وعدا هؤلاء الفرنسيين والإيطاليين يوجد من المالطيين الذين تجنسوا أيضاً بالجنسية الفرنسية . ومن الطبيعى أن يؤلف هؤلاء الأجانب كياناً واحداً يقف أمام الوطنيين .

وقد وجهت فرنسا اهتمامها منذ اللحظة الأولى لاحتلالها البلاد إلى انتزاع الأراضى من يد التونسيين ووضعها فى يد المهاجرين، أفراداً وشركات : وقد بدأت فرنسا بالاستيلاء على أملاك الحكومة ومقدارها مليون هكتار ، وتركت التونسيين يفلحونها ، ولكنها لم تلبث أن طردتهم وأحلت محلهم مستوطنين فرنسيين . وفى سنة ١٨٨٥ صدر قانون التسجيل،وهو يرغم من يستغل أرضاً على تسجيلها ، ومن الطبيعى ألا يتم التسجيل إلا لمن استطاع إثبات ملكيته بعقود رسمية . وجعل إثبات الملكية يتم أمام لجنة من خمسة قضاة . منهم

ثلاثة فرنسين وتونسيان ، ومن لم يستطع إثبات الملكية أخذت منه الأرض ، وفى سنة ١٨٩٦ صدر أمر بإلحاق كل الأراضى غير المستغلة فى الزراعة إلى أملاك الحكومة . ومن الطبيعى أن يدخل فى ذلك أكثر من نصف أراضى القبائل ، وراحت الحكومة تحدد هذه الأراضى البور.

وفى سنة ١٨٩٠ صدر قرار بضم أراضى الغابات والأحراش إلى أراضى الحكومة أيضاً ، وقد بلغ مقدارها مليوناً وستة عشر ألف هكتار ، وفى سنة ١٨٩٨ أصدرت أمراً بالاستيلاء على أراضى الأوقاف وقدرت مساحتها آنذاك بأربعة ملايين هكتار ، وهو ربع المساحة الكلية لتونس . وفى سنة ١٩٠٣ صدر قرار بوضع حدود للغابات ومن الطبيعى أن تنتهى هذه العملية بضم بعض الأراضى الخاصة المجاورة لهذه الغابات لاسيما وقد عجز أكثر مالكيها عن إثبات ملكيتهم لها . فقامت المنازعات بينهم وبين الإدارة ولم تعين لجنة لفحص هذه المنازعات إلا فى سنة ١٩٢٨ وكانت مهمتها فحص ما يقدمه المنازعون من مستندات .

ويقول الوطنيون إن الإدارة الفرنسية ارتكبت فى سبيل الاستيلاء على الأرض لاسيما المجاورة للغابات أشنع الفظائع .

وقد وضعت هذه الأراضى كلها فى يد (إدارة الزراعة والاستعمار) التى تأسست سنة ١٨٩٨ لتنظيم توزيعها على المستوطنين . وتم التوزيع بطريق البيع بثمن زهيد ، يدفع على أقساط امتدت إلى عشر سنوات. ومن أجل تسهيل الحصول على الأرض أنشأت (صندوق الاستعمار) وقدمت له قرضاً مقداره مليون ونصف من الفرنكات من ميزانية تونس . ثم قدمت له فى سنة ١٩٠٤ ثمانمائة ألف فرنك . وفى سنة ١٩٠٥ سبعمائة ألف فرنك ، وفى سنة ١٩٠٧ خمسة ملايين من الفرنكات اعتمدته من قرض اقترضته تونس من بنك فرنسا .

وبعد الحرب العالمية الأولى وزعت ١٤٣,٥٦٠ هكتاراً بالمنطقة الشمالية و٥٣,٦٠٥ هكتارات بالمنطقة الوسطى حتى أصبح ما يزرع من الأرض حبوباً يقدر بثلاثة ملايين هكتار استولى الفرنسيون منها على مليونين .

وسلمت الحكومة الإنتاج المعدنى إلى الشركات الفرنسية فاستخرجت

الفوسفات ويقدر إنتاجه بثلاثة ملايين طن ، وكذلك الحديد وهو ٢٠٤,٠٠٠ طن وهو من النوع الجيد لاحتوائه على نسبة ضئيلة من الفوسفور ، والرصاص وهو ثلاثة وعشرون ألفاً من الأطنان ، والزنك وهو ٣٠٠٠ طن ، والمنجنيز ، والنحاس ، والبوتاس . وهو يقدر بنسبة ٥٠ ٪ من صادرات تونس فى سنة ١٩٤٦ . ولا تستفيد الميزانية التونسية من هذه المناجم شيئاً إلا إيجارها السنوى وما يدفع إلى الجمارك من رسم الصادر ولم تحاول فرنسا إقامة شىء عن الصناعات بالبلاد .

وأقبل الفرنسيون والأسبان يسكنون مراكش أيضاً ، فبلغ عددهم طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥١ — ٣٦٢,٨٥٤ نسمة منهم ٢٨٨ ألفاً يسكنون المدن ، ونسبة الفرنسيين منهم ٨٢ ٪ . وعدد الفرنسيين بالنسبة لمساحة مراكش يعتبر ضئيلاً بالقياس إلى عدد الأسبان فى منطقتهم . ويعمل عدد منهم فى وظائف الإدارة الحكومية ويمكننا أن نرى مبلغ سيطرتهم إذا قارنا عددهم بعدد الموظفين المراكشيين . فعددهم فى الوظائف العليا فى سنة ١٩٥٢ — ١٣٨٣١ موظفاً بينما لا يزيد عدد الوطنيين على ٣٨٢ ، أما فى الوظائف الأساسية فيبلغ عددهم ٦١٦٢ موظفاً بينما لا يزيد عدد الوطنيين على ١٢٦٢ ، ولا يتعفف هؤلاء الفرنسيون من شغل الوظائف الثانوية ، فوصل عددهم إلى ١٠٤٣٣ بينما لا يزيد عدد الوطنيين على ٤٠٨٥٠ ، بل وصل عددهم أيضاً فى الوظائف الدنيا إلى ٥٢٣ موظفاً فرنسياً . مقابل ١٤٤١٦ من الوطنيين فمن ذلك نرى لا مقدار تسلطهم فحسب ، بل مدى تلهفهم على مزاحمة الوطنيين فى كل أركان بلادهم .

وعمل باقى الفرنسيين فى مجالات : الزراعة ، والتجارة ، والصناعة . فبينما يزرع الوطنيون ٤,٤٤٠,٠٠٠ هكتار ، يزرع الفرنسيون مليوناً من الهكتارات موزعة على ٦١٠٠ مزرعة ، مما يدل على الملكية الواسعة التى يتمتعون بها بالنسبة إلى ملكية الوطنيين . فتكون نسبة ما يملكه الفرنسى مائة وخمسين هكتاراً تقريباً ، بينما لا تزيد نسبة ما يملكه الوطنى على ثلث هكتار . وقد دخلت الوسائل الحديثة إلى أراضى الفرنسيين حيث تعمل الإقامة العامة على بذل المساعدات المالية للمزارعين الفرنسيين ليتمكنوا من الحصول على

رى منتظم ومواد كيماوية، وكل ما تحتاجه أراضيهم حتى لايكونوا تحت رحمة العوامل المناخية .

ويزرع القمح فى ٨٢ ./. من الأرض الزراعية ، منها ٣٢٠ ألف هكتار فى مناطق الأوروبيين وهى نسبة تبلغ ٣٠ ./. من مساحتها . ويبلغ متوسط إنتاجه فى أراضى الفرنسيين بين ٩ و١٠ كنتالات أى ٩, من الطن فى الهكتار الواحد . بينما لايزيد هذا الإنتاج فى أرض الوطنيين على ٧ كنتالات . وذلك ولاشك يعود إلى ما يستعمله الفلاح الفرنسى من الآلات(١) والبذور الجيدة والرى المنتظم . كما لاننسى أن الفرنسيين يحظون بأخصب الأراضى ، وإنتاجهم من القمح الشتوى وصل إلى ١,٤٤٠,٠٠٠ كنتال من مجموع الإنتاج البالغ ٢,٧٤٣,٠٠٠ كنتال . ولكن اهتمام الأوروبيين ينصب أكثر ما يكون على الإنتاج التجارى مثل الخضراوات والكروم والدخان والحمضيات ، وتصدر الخضراوات أولاً بأول إلى فرنسا فى مواعيد تكون فيها السوق الأوروبية فى حاجة إليها ، أما الكروم فأراضيه لم تزد على ٧٠٠ هكتار فى سنة ١٩١٩ ، ولكنها قفزت فى سنة ١٩٣٠ إلى تسعة آلاف ثم إلى ٢٥ ألفاً فى سنة ١٩٤٠ وقد أنتجوا من النبيذ فى هذه السنة ما يقرب من ٧٧٠ ألفاً من الهكتولترات ، ويبلغ إنتاجهم من الدخان ½ ما تنتجه مراكش كلها . كما يبلغ ما يصدرونه من الحمضيات ٨٠ ./. من مجموع صادرات هذا النوع .

وحظى الإنتاج المعدنى باهتمامهم . فاعتمدت عليهم صناعة استخراج الفوسفات ، وهم يستخرجون منه سبعة ملايين طن فى العام (طبقاً لإحصاء سنة ١٩٦١) يستهلكون بعضاً منه فى تسميد أراضيهم ، ويصدر الباقى . وتصل نسبة هذا الإنتاج المراكشى إلى ٣٦ ./. من الإنتاج الإفريقى كله . و ٢٠ ٪ من الإنتاج العالمى وهو المركز الثانى فى العالم . وكان إنتاج مراكش من الفحم الحجرى (٥١٠ آلاف طن) بالنسبة لفرنسا الثانية بين المستعمرات الفرنسية بعد الهند الصينية كما تنتج من الرصاص ١٢٨ ألفاً من الأطنان

---

(١) ملك الفرنسيون ٦٦٠٠ محراث آلي ، ولا يملك الوطنيون واحداً منها .

ومن الزنك ٧٠ ألفاً ، ومن الحديد ١,٤٦٢٠٠ من مراكش الفرنسية و٧٥٠ ألفاً من المنطقة الإسبانية، ومن المنجنيز ٤٥٦ ألفاً ، ومن الكوبالت ٧٣٦ ألفاً (١) ، ومن النحاس ٣٠٠ ألف طبقاً لإحصاء سنة ١٩٦١، ومن البوكسيت عشرين مليوناً، وجميع هذا الإنتاج تقوم به شركات فرنسية أو أجنبية محتكرة ، وهي وثيقة الصلة بالبيوت المالية الكبرى في فرنسا خاصة بنك باريس . يحصل الفرنسيون أيضاً على ٤٠ ٪ من إنتاج مراكش في البترول ، وقد بلغ في سنة ١٩٥٧ ألف برميل ، وشركة البترول الفرنسية قد حصلت أخيراً على أربعة تراخيص بالبحث عن البترول في أربع مناطق مختلفة يبلغ مجموع مساحتها ٦٤ ألفاً من الكيلو مترات المربعة . كما تقدر نسبة العمال الفرنسيين الذين يعملون في الصناعات التعدينية ٥,٥ من العمال مقابل واحد فقط من الوطنيين. وفي الصناعات التحويلية ٢٧,٩ من العمال مقابل ١٤,٤ من الوطنيين وفي التجارة ٣٧,٩ من العمال فرنسيين مقابل ٦,٣ من الوطنيين ، وفي الخدمات العامة ٨٦,٩ من العمال فرنسيين مقابل ٩,٨ من الوطنيين ولا ترتفع نسبة الوطنيين إلا في مجالي الزراعة والنقل .

وتقوم أيضاً بعملية صيد الأسماك في المياه المراكشية شركات أغلبها فرنسية وقد زاد محصولها في سنة ١٩٦١ إلى ٤٢,١٥٩ طناً قيمتها ١,٣٥٠,٠٠٠ جنيه أنشئ لأجلها خط ملاحي لتصدير الأسماك في ثلاجات بين مراكش ومينائي بردو ومرسيليا .

وفي مدينة كازابلانكا سوق رئيسية للأسماك يبلغ مجموع ما يرد إليها سنوياً ١٣ ألف طن من السمك ، وخمسة آلاف طن من الجمبري و١٠٣,١٧٥ طناً من السردين، تقوم باصطياده شركة فرنسية أيضاً ، ويعمل بها ٦٧٦ ملاحاً منهم ٣٧٦ فرنسياً، ويصدر من هذا السردين ٥٩,٧٤٦ طناً بين مملح ومحفوظ وطازج .

وجميع الصناعة الحديثة في يد الفرنسيين وهي تعتمد على رأس المال الأجنبي وبها ٢٥٠ ألفاً من العمال نصفهم من المراكشيين وأغلبها من الصناعات

---

(١) وهي تعتبر ثالث دول العالم إنتاجاً للكوبالت .

الاستهلاكية الخفيفة ،مثل صناعة حفظ الأسماك والبيرة . وعصر الزيتون، وعصر النبيذ والسكر والصابون والشمع والزجاج، وكذلك بها بعض المصانع الصغيرة للأقمشة القطنيةو الصوفية والورق والجلود. ومصانع حفظ الخضراوات عددها عشرون مصنعاً كلها فرنسية ويبلغ مجموع هذه المصانع — طبقاً لإحصاء سنة ١٩٦١ — ٢٠٠ مصنع يملك الأوروبيون منها ٩٠٪ .

وقامت فى البلاد صناعة استخراج الكهرباء من مساقط المياه واكن معظمها موجه إلى استخدامها فى المناجم والمصانع التى يملكها الفرنسيون . مما أدى إلى زيادة الإنتاج فى السنوات الأخيرة .

ويصدر جميع الإنتاج المعدنى خاماً إلى فرنسا . أما عن الصادرات والواردات فتستأثر فرنسا بستين فى المائة من الأولى و٣٣،٥٪ من الثانية(١) . بينما لايتجه إلى منطقة الدولار أكثر من ٢ ٪ والاسترلينى ٩ ٪ وإلى المناطق الأخرى ٣٤ ٪ . وذلك طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٢ .

وبرغم قلة الفرنسيين الذاهبين إلى كل من إفريقيا الغربية والاستوائية فإن الرغبة فى الحصول على الأرض لم تكن أقل منها فى الشمال . فقد كان من حق الدولة الاستيلاء على الأراضى التىلا أصحاب لها . فالمساحة التى تقل عن ١٠٠ هكتاراً يمكن الاستيلاء عليهابقرارمن رئيس المقاطعة . ولابد من موافقة الحاكم العام من أجل الاستيلاء على ماهو أكثر من ذلك حتى ٢٠٠٠ هكتار ثم لابد من موافقة الحكومةالفرنسية على ما يزيد على ذلك .

وأعطيت هذه المساحات إلى شركات الاستثمار لاستغلالها . وقدوصلت مساحة الأرض التى حصلت عليها هذه الشركات فى إفريقيا الفرنسية الغربية إلى ٩٣،٢٨٤ هكتاراً ملكية مؤقتة و٥٧.٤١٩ ملكية دائمة . ومعظم هذه المساحة فى ساحل العاج وغينيا . وخصص أكثرها لإنتاج الموز والأرز والبن .

وفى إفريقيا الاستوائية حصلت شركات الامتياز على أكثر من ثلثى الأراضى . اقتسمتها أربعون شركة . وقد جعل نتاج الغابات احتكاراً

---

(١) تحتل فرنسا المرتبة الأولى فى قائمة الصادرات بينما تحتل البلاد الإفريقية المرتبة الثانية والجزائر المرتبة الثالثة .

لثلاثين سنة مقابل إيجار لايزيد على ١٥ ٪ من الأرباح : وقد احتج التجار البريطانيون على هذا الاحتكار وتدخلت الحكومة البريطانية فمنحتهم الحكومة أرضاً ومبلغاً مالياً كتعويض :

وقد أعطيت تجارة الصادر والوارد فى هذه الممتلكات الفرنسية احتكاراً لعدة شركات ، فقد أعطى احتكار التجارة فى الفول السودانى إلى شركة Société de Prévoyance كما أعطى تصدير الموز والبن إلى شركات أخرى . بل أعطى إنتاج زيت النخيل فى ساحل العاج إلى عدد من الشركات وكذلك فى إفريقيا الاستوائية ، ولم ينته هذا النوع من تجارة الاحتكار إلا بانتهاء محصول المطاط . فاتجهت العناية بعده إلى القطن والخشب . ونصيب شركات الامتيازات من خشب إفريقيا الغربية يصل إلى ٦٠ ٪ من الخشب الناتج .

أما من ناحية التعدين فما استخرج من الذهب فى إفريقيا الغربية بدأ بنسبة ستين كيلو جراماً فى سنة ١٩٢٩ ولكنه ارتفع إلى ٢٠٣٩ كيلو فى سنة ١٩٣٤ ، وقد وصلت قيمته آنذاك إلى ١٥٠ مليون فرنك . ولكن نصيب الشركات الفرنسية منه ضعيف ومعظمه يستخرجه الوطنيون بطرقهم الخاصة فى شمال غينيا ، وهناك بعض الذهب فى ساحل العاج والكمرون وأوبانجى شارى ، وتستخرج غينيا من البوكسيت ٣٣٠ ألفاً من الأطنان كما تستخرج السنغال ١٥٠ ألفاً من أطنان الفوسفات طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٤ ، وأهم الشركات التى تعمل فى غرب إفريقيا هى Société des Mines de Falémé, Gambia وهى تعمل على حدود السنغال ومالى ، وقد ظلت غير منتجة إلى وقت قريب . وفى أواخر سنة ١٩٤٦ حصل مسيوسانيون الملحق بالوزارة الفرنسية على ترخيص بالتنقيب عن المعادن فى مساحة ١٨ ألفاً من الكيلومترات المربعة مقابل فرنكين فى السنة عن كل كيلومتر مربع .

كما كانت فرنسا تسيطر على أكثر من نصف تجارة مراكش الداخلية بسبب دخول جزء كبير من البضائع الفرنسية إليها كتجارة حرة . ولقد سببت هذه الحالة كثيراً من الاضطرابات فى السوق المغربية بعد الاستقلال حين أخذ رأس المال الفرنسي المستثمر فى الهرب . فقد كان ميزان رأس المال

الصادر والوارد في سنة ١٩٥٤ في صالح مراكش بما يقرب من ٢٠ ملياراً من الفرنكات فانخفض هذا الرقم إلى سبعة مليارات في سنة ١٩٥٥ ودون ذلك في سنة ١٩٥٦ .

في المستعمرات البلجيكية :

كان قيام دولة الكونغو الحرة عملاً من أعمال الملك ليوبلد الثاني الخاصة ، ولم يجد استجابة من أحد من الشعب البلجيكي . ولكن لا بد لهذه الإدارة الاستغلالية الجديدة من جيش من الموظفين لأجل إدارة الأعمال ، فأسلمت عملية (جلب) الموظفين إلى عدد من (المتعهدين) ولذا كانت المجموعة التي تسلمت العمل هناك من مختلفي الجنسيات . ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء أيضاً من طبقات المجتمع الدنيا ، بل أغلبهم من طريدي المجتمع . وقد سبق للورد ماكولي حين كتابته لتاريخ اللورد كلايف ، أن وصف موظفي هذه الشركات التي تعمل في الخارج بأنهم كانوا من الفاشلين في دراستهم والذين بلغ من شذوذ أخلاقهم أنهم ارتكبوا من الأعمال ما يؤدي إلى نبذهم ولكن لا يرتفع إلى إلقائهم في السجن .

ومع ذلك كان العدد ضئيلاً إلى حد يلفت النظر . ولا شك أن قسوة المناخ أيضاً كان لها دخل في ذلك ، ويكفي أن نقول إن هؤلاء الموظفين الذين عادوا بعد قضاء فترة هناك قد وصفوا الحياة في هذا الركن من إفريقيا بأنه كان (جحيماً) .

ومن المعروف أن المتزوجين دائماً هم أعزف الناس عن الهجرة إلى هذه الأماكن ذات الجو القاسي وإن ذهب أحدهم حرص على ألا يصحب زوجته وهكذا كان نوع الأوروبين الذين ذهبوا إلى المستعمرات البلجيكية. وبذلك أصبح الفرد لا العائلة وحدة المجتمع هناك . وحينئذ ظهرت طبقات من المجتمع لابد من ظهورها ، وهي تجار الأعراض من متعهدي تقديم الخليلات إلى القادمين وبدأ بهذه التجارة الأوروبيون وقلدهم بعدها الوطنيون. ثم تجار الخمور والمكيفات .

ونتائج هذا النوع من المجتمع معروفة ، أولها ظهور الأمراض السرية بشكل وبائي سواء بين القادمين أو السكان . ثم ظهور طبقة الخلاسين ، وهي طبقة لا ترقى إلى المجتمع الأوروبي لأنه ينكرها . ولا تستطيع هي أن

تنزل إلى مستوى الوطنيين . وأخيراً انهيار كل مبادئ أخلاقية يمكن أن يقوم عليها مجتمع ما ، لا بين القاطنين فى المستعمرة بل بين عائلاتهم فى الوطن الأصلى . ويبدو أن هذه الحالة التى وصل إليها الكونغو حتمت على الحكومة البلجيكية أن تجعل منه جزيرة مقطوعة الصلة بالعالم الخارجى بل بما يجاوره من الدول الإفريقية .

وقد بدأ باستغلال الكونغو بوساطة الشركات الاستغلالية التى تشدد فى طلب الأيدى العاملة الرخيصة وتسىء معاملتهم ، لأنها لا تنظر إليهم إلا كآلات للإنتاج لا مخلوقات آدمية لها حقوق . ولذا كانت النتيجة التى وصل إليها الكونغو بعد ثلاث وعشرين سنة هى النقص الفادح فى عدد السكان والزيادة الفادحة فيما انصب من الأرباح إلى جيوب المساهمين . وقد سجلت أرباح أملاك التاج فى سنيه العشر الأولى بحوالى ثلاثة ملايين جنيه . بصرف النظر عن ربح الملك ليوبلد الخاص من أسهمه فى شركات الامتياز وقد كانت تبلغ ربع الأسهم كلها . وقد قدر ما حققه ليوبلد من الأرباح حتى سنة ١٩٠٨ بستين مليوناً من الأرباح خرجت كلها إلى بلجيكا .

ودارت مناقشات طويلة قبل أن توافق الحكومة على ضم هذه الدولة إليها . وقف الشعب فيها بعيداً أيضا ، ولذا لم يكن حال المهاجرين إلى الكونغو فى عهد الحكومة بأفضل منهم فى العهد الأول . ولذا لم يصل عدد الموظفين الأوروبيين هناك حتى سنة ١٩٤٨ إلى أكثر من ١٠٧٫٤٠٠ شخص وألف وثلاثمائة آسيوى . وفى رواندا أورندى ٢٫٥٠٠ شخص . واختلفت جنسياتهم بين البلجيكيين واليونانيين والإيطاليين والإنجليز والفرنسيين والأمريكيين . والهولنديين . أما الآسيويون فكانوا كلهم من الباكستانيين .

ومن الطبيعى أن يتركز هذا العدد الضئيل فى المدن . فإذا كانت مظاهر الحضارة قد ظهرت فى الكونغو البلجيكى فهى لا تعدو بضع مدن عددها أقل من أصابع اليد الواحدة . بينما عاشت بقية الكونغو فى حالة أسوأ مما كان عليها فى القرن السادس عشر .

وفى عهد الحكومة قُسمت البلاد كلها بين خمس شركات وكل شركة فى واقع الأمر اتحاد لعدة شركات . ومعنى الاتحاد مفهوم فهو لا يزيد على

غبن العمال سواء فى الأجور أو المعاملة ورفع أثمان المنتجات . والتحكم فى تصريفها . وهذه الشركات هى :

١ — شركة بروكسل للتمويل والصناعة .

٢ — شركة الكونغو للتعدين والتجارة .

٣ — شركة يونيليفر الصناعية .

٤ — بنك أمبان .

٥ — الشركة البلجيكية العامة .

ولعل أسماء هذه الشركات تدل على نوع العمل الذى تزاوله . فليس فيها شركة واحدة متخصصة فى عمل معين . بل تعمل فى أى عمل يدر الربح ، وقد أطلقت الحكومة البلجيكية على هذا النوع من الحكم(الرعاية الأبوية) .

ويقول اللورد هايلى أن سبب هذا العمل هو حاجة الحكومة إلى الإيراد وعدم استطاعة الأهالى دفع أية ضرائب ومن ثم أصبح إيراد الحكومة (وهو يتكون من نسبة خاصة من أرباح هذه الشركات) مرهوناً بهذا الربح .

ومن الطبيعى ألاّ تستطيع الشركة ممارسة نشاطها الكامل منذ بدء العمل ولذا لم يشعر الأهالى بوطأة هذه الشركات فى أول الأمر ، ولكن منذ أن بدأت الشركات توسع أعمالها إلى الحد الذى يبيحه عقد الامتياز ، بدأ الجمهور يشعر بما يجب أن يتوقفوا عن ممارسته من أعمال فكأن أحوال الشعب الكونجولى أخذت تسوء شيئاً فشيئاً كلما أظهرت الشركات مزيداً من النشاط ، فى الوقت الذى أخذت فيه إيرادات الشركات وكذلك إيرادات الحكومة فى الزيادة ، وكان هذا التدرج فى السوء بالنسبة للشعب مخالفاً لطبيعة كل حكم فى العالم .

ومن الطبيعى ألا تستطيع رءوس الأموال البلجيكية وحدها تمويل كل هذه المشروعات دفعة واحدة ، فكان لا بد من مساهمة رءوس الأموال الأجنبية ، فكانت هذه الاستثمارات الواسعة إغراء للرأسماليين الأجانب لاستثمار أموالهم . حتى إذا أقبلوا وبدأوا صمتت الحكومات الأجنبية —

ـصاحبة رءوس الأموال ـ عن كل الفضائح التى يمكن أن تنشأ ، ومن هنا عرفنا سر تأخر إذاعة سوء حال الكونغوليين ثلاثاً وعشرين سنة قبل سنة ١٩٠٨ ثم خمسين سنة أخرى بعد هذا التاريخ . هذا إلى أن تقسيم أراضى الكونغو بين شركات الاستثمار على هذا النحو كان نقضا صريحا لاتفاقية برلين التى نصت على حرية التجارة لجميع الدول .

وإحدى نتائج هذا التقسيم الاستغلالى أن ظلت الزراعة الغذائية هى مجال النشاط الرئيسى لعمل الوطنيين فكان هذا مصدر الإيراد لـ ٩٣ ٪ من السكان. بينما ما ينتجونه لا تزيد نسبة تقديره فى قيمة الدخل القومى على ٦ر٣٠٪ وذلك طبقاً لإحصاء سنة١٩٥٦ كما أن ما ينتجونه من الخضراوات والمنتجات الحيوانية لا يزيد على ٤٧ ٪ مما ينتجه الكونغو .

واتجه نشاط الوطنيين إلى الأنواع الاستهلاكية وهى البطاطا بأنواعها (يام . كاسافا . مانيوك) وهى الغذاء الأساسى للسكان . ونسبته ٦ر٥٨ ٪ من الإنتاج الغذائى . بينما لا يزيد إنتاج القمح على ١ر٧ ٪ والفواكه على ٩ر١٥ ٪ ولعل سبب هذه الزيادة اشتراك الأجانب فى استهلاكها .

أما من حيث القيمة النقدية للمزروعات الوطنية فتمثل البطاطا ٥ر٤٥٪ من إنتاج الكونغو . ويليها الموز وهو يمثل ٤ر١١ ٪ ثم نخيل الزيت ويمثل ٦ر ١٠ ٪ ثم القطن ويمثل ١ر٨ ٪ .

هذا بينما اتجهت الزراعة الأجنبية إلى المواد التجارية . أو الصناعية . فالبن والشاى والكاكاو والمطاط والفواكه والطباق . تمثل ٩٣ ٪ من كميـة ما ينتجه الأوروبيون . ثم تأتى بعد ذلك الفواكه وهى لا تمثل سوى ٢ر٥ ٪ والبطاطا وهى لا تزيد على ٦ر١٪ وأخيراً الحبوب التى لا تزيد نسبتها على ٢ر٪ وهو ما يكفى فقط للاستهلاك المحلى بينهم . ويقوم بالزراعة الأوروبية فى الكونغو ٢٤٠٠ هيئة و ٢٠٠ فى رواندا أورندى . ومن أجل الإشراف على التنمية والتقدم الزراعى أنشىء المعهد الوطنى للدراسات الزراعية . وإذا عرفنا أن زراعة البطاطا لا تتعرض للآفات الزراعية أدركنا أن معظم دراسات هذا المعهد موجهة إلى الزراعات الأوروبية ومقاومـة آفاتها وتحسين بذورها .

وهناك (هيئة الزراع الوطنيين) هدفها خدمة الزراع الوطنيين ومعنى ذلك المحافظة على الإيراد دون مزيد من بذل الجهود . والمحافظة على خصوبة التربة ، ووضع الوسائل الفنية لهذا الهدف ضمن إمكاناته . ولابد أن الوسائل البدائية التى يستعملها الفلاح الوطنى ثم ضعف إمكاناته الاقتصادية تحول دون استماعه إلى ما يقدم له من نصائح كما تحول دون إقدامه على استعمالها .

أما عن الزراعة الأوروبية فأهمها البن . ومهمة تصريفه بيد هيئتين تخصصت كل واحدة منهما فى نوع منه . فهناك (بنك تصريف بن الكونغو) (وبنك تصريف البن العربى) علاوة على (هيئة تصريف البن العربى لرواند أوراندى) .

ويأتى المطاط فى المرتبة الثانية وكان مقداره ٢ر١٥٧ طنا من ٤٨ر٨٩٠ هكتارا ، وأصبح فى سنة ١٩٥٦ — ٥٨ر٥١١ هكتارا تنتج ٨ر٩٩٩ طنا . وهنا تظهر نتائج بحوث الهيئات العلمية بشكل واضح .

والقطن الذى ينتجه الوطنيون عليهم تسليمه إلى مندوب الحاكم بأسعار يعينها الحاكم العام . وحينئذ تتولى مؤسسة الأقطان بيعه إلى الشركات الصناعية أوالأسواق العالمية . وهى تضم ١٢ شركة تعمل فى هذا الحقل .

وتتولى استثمار الغابات بعض الشركات . وهى التى تتولى نشر الخشب. ثم تصنيعه وبيعه . ويستهلك أكثر الانتاج محليا ولا يزيد ما يصدر منه على ١٧ ٪ من الإنتاج الذى يبلغ ٣ر٠٥٢ر٧١٨ متراً مكعبا . غير خشب الوقود الذى يبلغ ٦ر٠٤٢ر٧٢١ متراً مكعبا ، ثم الفحم البلدى الذى يبلغ ٨٣١٥ طنا .

أما سر ثروة الكونغو فلما فيها من معادن . وهى تبلغ بالنسبة للإنتاج العالمى : الماس الصناعى ٧٥٪ والكوبالت ٦٩٪ والماس الطبيعى ١٥٪ والبلاتين ٩ ٪ والنحاس ٨ ٪ والمنجنيز ٥ ٪ والزنك ٣ ٪ والذهب ٢٪ . وأفضل هذه المعادن من حيث القيمة هو النحاس إذ أن درجة نقاوته تصل إلى ٩٨ر٥ ٪ ولذا يجد هذا النحاس ومعه الزنك سوقاً رائجة فى الولايات المتحدة وألمانيا وكندا .

ولا شك أن الكوبالت الذى يقف فى رأس قائمة الإنتاج من حيث نسبته

فى السوق العالمية إلى جانب لزومه فى الصناعة (بعكس الحال فى الماس) يجعل من بلجيكا قوة لها أثرها فى سوق هذه المادة التى تصدر أولاً إلى بلجيكا ومنها إلى الأسواق الخارجية .

ولما كان الماس سواء منه الصناعى أو الطبيعى – تتحكم كميته فى سعره لاسيما وهو لا يطلب إلا لهدف الزينة ، تحكمت فى كمية إنتاجه وطريقة بيعه (شركة الماس التجارية) ومعها الشركة الصناعية لموزعى الماس .

ولا تتجه سياسة هذه الشركات أو غيرها إلى إقامة صناعات ثقيلة أو خفيفة سوى الصناعات الغذائية . مثل صناعة السكر والبيرة والجبن والثلج واللبن والزبد والزيت بأنواعه والكازوزة . وحفظ اللحوم والأسماك .

ومن الطبيعى أن تقوم بهذه الصناعات شركات أوروبية بحته . ثم يلى ذلك شركات النسيج وتنتج ٥٧٫٧٤٥٫٠٠٠ متر طبقاً لإحصاء ١٩٥٦ ، ثم صناعة الأحذية وتنتج ١٫٩١٣٫١١٢ زوجا . ثم الصناعات الكيماوية وهى تنتج الصابون والروائح العطرية ومستلزمات الزينة ، وواضح جداً أن ٩٠ ٪ من مستهلكى هذه الأدوات من الأوروبيين ، وهناك غير ذلك صناعة مواد البناء من طوب وأسمنت . وسيراميك وهى لا تنتج أكثر مما يكفى الاستهلاك المحلى .

ويتولى عمليات التجارة الخارجية شركات أسست لهذا الغرض منذ الحرب العالمية الثانية وهى المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى .

رابطة ستراسبورج .

الرابطة الأوروبية للفحم والصلب .

وأخيرا الرابطة الاقتصادية الأوروبية . وهى تمثل جميع دول السوق الأوربية المشتركة وقد دخلت إلى هذا الميدان وفقاً لاتفاقية عقدتها مع حكومة المستعمرة فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ .

فى المستعمرات البريطانية :

كان فى اعتدال المناخ على هضاب شرق إفريقيا إغراء كبير على استيطان البريطانيين لهذا الجزء . وقد كانوا يتطلعون إلى استغلاله عقب مؤتمر برلين مباشرة حين تألفت شركة شرق إفريقيا .

وعملوا جهودهم على منع أى نفوذ آخر من أن يقف فى وجه نفوذهم ، حتى إذا خلص لهم بدءوا فى الهجرة إليه . ومن المعروف أن الاستعمار الموجه إلى بلاد ذات مناخ معتدل يختلف عن ذلك الموجه إلى بلاد حارة . فهنا يكون المهاجرون خليطاً من الذكور والإناث . فتكون العائلة هى وحدة المجتمع ، والمهاجرون أكثر ميلاً إلى الاستقرار والإقامة الدائمة . وكثيراً ما يكتب للمستعمر النجاح بشرط استمرار الهجرة حتى تكون جالية كبيرة العدد ، ذات مصالح اقتصادية مؤثرة فى اقتصاديات الإقليم . أما الهجرة ذات الأعداد القليلة كما هو الحال فى المستعمرين البريطانيين فإن الفشل ينتظره مهما طالت مدة الاستعمار . وأكثر المستعمرين عدداً فى المستعمرات البريطانية هو فى كينيا ، وعدد سكانها وفقاً لإحصاء سنة ١٩٥٦ — ٠٠٠ر٢٩٠ر٧ نسمة وعدد المستوطنين من الأوروبيين ٤٠٠ر٦٦ فرد . أى أقل من ٨٪ ومعظمهم بريطانيون ، ولكن يوجد بينهم بولنديون وإيطاليون واسكندنافيون وبوير ونسبة الأخيرين ٢٢ ٪ من الأوروبيين أى أقل من ٢ ٪ من مجموع السكان. كما أن هناك جالية باكستانية وهندية تبلغ ١٦٩ ألفا أى ٣٪ ومعظمهم باكستانيون ، وإلى جانب هؤلاء يوجد ٧ آلاف من جوا البرتغالية و ٣٧ ألفاً من العرب والصوماليين ومعظم الآخرين يتركزون فى الإقليم الساحلى .

وأول من أشار على البريطانيين بهذا الاستيطان السير تشالس البوت حاكم كينيا فى سنة ١٩٠٥ وقد كتب إلى حكومته أن داخلية المستعمرة هى أرض الرجل الأبيض ، لاسيما بعد مد الخط الحديدى إلى الداخل . فقدمها اللورد ديلامير فأقطع له مائة ألف فدان بعقد لمدة ٩٩ سنة ، وكان ذلك فى سنة ١٩٠٣ ، بعد أن مهد لذلك بإصدار قانون سنة ١٩٠٢ الذى يعطى السلطات المحلية سلطة توزيع ما لا يزيد على مائة ألف فدان . أما أكثر من ذلك فبقرار من حكومة لندن . وأقطع لورد سكوت وايرل بليموت ٣٥ ألفاً ، ودوق ابركورن ٣٠ ألفاً ، ونقابة زراع شرق إفريقيا ٣٢٠ ألفا وحصلت على غابات مساحتها ٢٠٠ ألف ، وشركة شرق إفريقيا على ٣٥٠ ألفا . كلها فى المناطق المرتفعة حول الأخدود الإفريقى ، بعد أن أجليت عنها القبائل التى كانت تسكنها وحددت إقامتها فى مناطق خاصة لا تتعداها . وظل المستوطنون يضغطون على الحكومة لمزيد من الامتيازات حتى جعلت

مدة الإيجار ٩٩٩ سنة ، وهى مدة خيالية . بإيجار ٢٠ سنتا فى العام (قرش صاغ واحد) وأعطى الحاكم العام سلطة عدم تسرب الأرض إلى أفراد من جنسيات أخرى ، وكان الآسيويون هم المقصودون بهذه الجنسيات الأخرى . وبعد الحرب العالمية الأولى أعطيت الحكومة للمحاربين القدماء أرضاً مساحتها مليون فدان مقسمة إلى ألف قطعة .

وكان الطبيعى أن يكون هذا الاستيلاء سببا فى إثارة السكان الإفريقيين وخاصة الكيكويو . فكان أن أصدر اللورد ديفونشاير تصريحاً فى سنة ١٩٢٣ يعترف، فيه بأحقية الوطنيين فى أرضهم ، ويقصر عمل البريطانيين على العمل من أجل تقدمهم إلى يوم يتسلمون إدارتها . ولكن ذلك لم يثن الوطنيين عن أن يؤلفوا (جمعية الكيكويو المركزية) فى سنة ١٩٢٦ من أجل المحافظة على حقوقهم . فكان هذا بدء تفكير الإفريقيين فى مستقبل بلادهم .

فى سنة ١٩٤٥ سعى البريطانيون لدى الحكومة من أجل سحب هذا التصريح حين ألفوا (اتحاد الناخبين) هادفين إلى جعل كينيا أرضا للرجل الأبيض ، شأنها شأن جنوب إفريقيا ، بل سعى الاتحاد لدى حكومة جنوب إفريقيا لتأخذ بناصرهم فى تنفيذ مشروعهم ومن أجل هذا وقفوا من مشروع الجلاء عن مصر سنة ١٩٥٤ موقفاً عدائياً . وقاوم الوطنيون هذا الاتجاه بعد أن وسعوا اتحادهم وجعلوه يشمل كل أهالى كينيا وأطلقوا عليه اسم (اتحاد كينيا للإفريقيين) منذرين بشر ما يتأتى منه من نتائج مما يدفعهم إلى المقاومة الفعلية فصدر قرار من الحكومة بحل الاتحاد فى سنة ١٩٥٤ .

وبين سكان تنجانيقا البالغ عددهم ٧٫٩٦٥٫٠٠٠ وفقا للتقدير الأخير ، يوجد ٣٫٥ ٪ من الباكستانيين ثم ٫٨٪ بريطانيين و ٫٤٪ عرب و ٫٣٪ بوير أى أن نسبة الأجانب بينهم لا تزيد على ٥ ٪ .

بينما فى أوغندا البالغ سكانها ٦٫٤٣٦٫٥٧٠ نسمة يوجد ١٠٫٨٦٦ من الأوروبيين و ٦٩٫١٠٢ من الهنود و ٢٥٩ ر٤ من العرب و ٢٫٨٣٠ من الجوان . ولذا بدأ هذا التوطن الأوروبى أكثر ما يكون عنفاً فى كينيا ، كما اتسمت حركة مقاومة الوطنيين فيها لما يراد ببلادهم بالعنف أيضاً . وإذا كانت أوغندا أقل الجميع نصيباً من هذا الهجوم الأوروبى فالفضل فى ذلك

يعود إلى نظام الحكم غير المباشر وإلى مقاومة كل من الكاباكا والليكوكو لهذا الاتجاه ، إذ أصروا على مقاومة محاولة السير هارى جونستون حين حاولها عندما عين حاكماً لأوغندا . فلم يسعه إلا التراجع أمام (اتحاد الباتاكا الوطنى) الذى تألف فى سنة ١٩١٥ . وأعيدت المحاولة فى سنة ١٩٣٩ إلا أن المقاومة أيضاً وقفتها عند حدها . بعد أن ملك الأرض الأوغندية عدد لا يتجاوز الخمسين شخصاً منذ أن منحهم إياها المستر Bell فى سنة ١٩٠٩ . ومعهم بعض جمعيات المبشرين :

ولم يقتصر التشجيع على منح الأرض بل تعدى هذا الحد إلى مزيد من المساعدات والخدمات مثل : إعانات التصدير ، والإعفاء من رسوم استيراد الآلات ، وتخفيض أجور السكك الحديدية . بل زودتهم الحكومة بالقروض التى بلغت حتى سنة ١٩٣٢ خمسة ملايين من الجنيهات ، علاوة على ثمانية وتسعين ألفاً من الجنيهات ، أجرى تخفيضها فى مصاريف النقل . كما صدر لأجلهم قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٠ بمنح مصدرى الذرة إعانات وصلت فى هذا العام إلى ١٥٫٠٧١ جنيها ، كما أنشئت هيئة التنمية الزراعية من أجل إعانة الزراع ، وحل محلها فى سنة ١٩٣٤ فى هذه المهمة بنك الأراضى والزراعة الذى أنشئ فى سنة ١٩٣١ . وكانت وظيفته تقديم القروض التى يطلبها المزارعون فيصرف لهم ٩٠٪ من قيمتها بحد أعلى قيمته ٣٥٠٠ جنيه بفائدة قيمتها ٦٫٥ ٪ خفضت فى سنة ١٩٤٦ إلى ٤٫٥ ٪ وقد بلغت جملة القروض حتى سنة ١٩٥١ — ٢٫٣٨٣٫٧١٢ جنيها لآجال طويلة علاوة على ١٣٥٫٠١١ جنيها لآجال قصيرة . ومن هذا المبلغ كان هناك ٧٣٨٫٦٦٣ جنيها لأجل الإعانة العاجلة . وقد استعاد البنك من هذه القروض ١٫٨٢٤٫٨٨٤ جنيها وشطب الباقى .

وبناء على توصيات لجنة تسديد الديون فى سنة ١٩٣٥ ، أعطت هيئة التنمية قروضاً للمزارعين الذين على وشك الإفلاس ، فتقدم لها عشرون مزارعاً فقط حصلوا على ٦٦٫٦٥٩ جنيها . ولم يسدد هذا القرض منهم غير أربعة .

وفى خلال الحرب العالمية الثانية صدر قانون يبيح إرغام المزارعين على

زراعة محاصيل معينة بعد أن ضمنت الحكومة لها حداً أدنى من الأسعار : ومع ذلك أعطيت لهؤلاء المزارعين قروض بلغت ١٫٧٧١٫٧٧٩ جنيهاً ، استرد منها ١٫٣٠٨٫٠٦١ جنيهاً فقط . كما دفع ٩٥٫٩٢٦ جنيها فروقاً بين السعر الحقيقي والسعر المحدد .

وفى سنة ١٩٥١ اعتمدت الحكومة مبلغ ٢٠٠ ألف من الجنيهات لأجل مزيد من الإسكان الزراعى .

وفى سنة ١٩٣٩ قدمت قروض لمن يرغب من المستوطنين ، من أجل تمكينهم من تملك الأراضى . بلغ كل قرض ١٨٠٠ جنيه وهو يمثل ٩٠٪ من المبلغ المطلوب اقتراضه ، وفى سنة ١٩٤٢ أوصت لجنة الإسكان بإنقاص النسبة المدفوعة فجعلت ٧٥٪ من المبلغ المطلوب ولكنها رفعت المبلغ المدفوع إلى ٢٥٠٠ جنيه وجعلت الفائدة ٤٪ فقط ، مع إعفاء المقترض من دفع الفائدة خلال السنين الخمس الأولى .

بل أكثر من ذلك منع الوطنيون من زراعة محاصيل بعينها . من أجل قصر إنتاجها على الأوروبيين ، مثل البن . فأنتجوا ٢٤٫٤٢٦ طناً بلغ ثمنها ١٠٫٣٥٣٫٠٠٠ من الجنيهات طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٨ . وجعلت زراعة الوطنيين له مقصورة على من يحصلون على تراخيص تبيح لهم زراعته ، وفى سنة ١٩٥٣ أعطى ١٥٫٠١٩ ترخيصاً أباحت زراعة ٨٥٠٠ فدان ، أى بمعدل نصف فدان للترخيص الواحد . هذا فى الوقت الذى اقتصرت زراعة البن فى تنجانيقا وأوغندا على الوطنيين فأنتجوا ١١٫٢٥٠ طناً فى الأولى و٧٦٫٠٠٠ طن فى الثانية ؛ وقد صدر من هذه الأخيرة ٥٣٫٢٨٠ طناً ، وهو أكبر قدر صدر من أى مستعمرة بريطانية . ولم يزد ما أنتجه الأوروبيون فى تنجانيقا على ٣٫٥٥٠ طناً .

وكذلك اقتصرت زراعة الشاى على الأوروبيين ، فزرع فى كينيا فى سنة ١٩٥٤ — ١٣ مليون رطل بلغ ثمنها ٣٫٢١٧٫٠٠٠ جنيه ، استهلك نصفه وصدر النصف الآخر . وفى نياسالاند بلغت قيمة المزروع فى نفس السنة مليونين من الجنيهات . وعوقب من جرؤ على زراعته من الوطنيين . وأنتجت روديسيا الجنوبية ٥٫٥٠٠ طن من قصب السكر بينما كان نصيب

شركة تكرير السكر وحدها (وهى بريطانية) سبعة آلاف طن ، أنشئ لأجل رى أراضيها خزان على نهر Mtilikwe .

كما أنتج الأوروبيون منه فى تنجانيقا ١٠٫٧٠٨ أطنان وفى كينيا ١٣٫٧٢٤ طناً ، وذلك فى سنة ١٩٥٣ . وحرمت زراعته على الوطنيين . وفى أوغندا توجد مزرعتان هائلتا المساحة للآسيويين وبهما مصنعان للسكر فى لوجازى وجنجا ، وصل إنتاجهما إلى ٥٤ ألف طن ، صدر منها فى سنة ١٩٥٤ — ٨٠٠ طن إلى بقية مستعمرات شرق إفريقيا لسد النقص بها . وتبغى الحكومة البريطانية من هذا الإقبال على صناعة السكر سدّ النقص الذى شعرت به أجزاء كثيرة من الإمبراطورية البريطانية من جراء استقلال الهند وخاصة اتحاد جنوب إفريقيا ، الذى لا يزرع به إلا شريط ضيق من الأرض فى ناتال لا تزيد مساحته على ١٦٠٠ فدان ، ولهذا السبب أيضاً . أقبل البريطانيون على زراعة الأرز وخاصة فى تنجانيقا ونياسالاند وأوغندا فأنتجت الأولى ١٣ مليون رطل كما أنتجت الثانية مليونين ، بينما أنتجت الثالثة أربعة ملايين ، وهى كمية تعادل ٤ ٪ من إنتاج الأرز العالمى . وكذلك اقتصرت زراعة القنب على الأوربيين فقط فى كينيا فأنتجوا منه ٣٥٫٣٣٤ طنا فى سنة ١٩٥٣ ، ارتفع فى سنة ١٩٥٨ إلى ٤٢٫١٤٧ طنا . وارتفع ثمنه إلى ٢٫٢٢٨٫٠٠٠ جنيه ، ولم يزد نصيب أوغندا منه (وهو يزرع بوساطة الوطنيين) على ١١٩٠ ، طنا وزرع الأوربيون منه فى تنجانيقا ١٧٠٫٢٥٠ طنا وصل ثمنها إلى ٢٤ مليونا من الجنيهات .

أما فيما يتعلق بالتعدين فلم تجر بحوث وافية عن الثروة المعدنية وأهم المعادن المستغلة حالياً هى : الصودا والأسمنت والنحاس والملح والذهب والجرافيت . ويشتغل فى إنتاجها رأس المال الأوروبى ، وقد بلغت قيمته ٤٫١٤٩٫٥٩٩ جنيها . وحظيت المملكة المتحدة بنصيب الأسد من تجارة كينيا الخارجية فوصلت نسبتها إلى ٢٩٪ . كما بلغت وارداتها إلى كينيا ٣٧٫١، أما إذا لجأنا إلى الأرقام فقد بلغت قيمة الصادرات إليها ٣٥٫٩٦٢٫٦٥٥ جنيها والوارد منها ١٤٫٣٦١٫٤٧٦ جنيها وذلك فى سنة ١٩٥٨ .

وإذا ما اتجه الأوروبيون إلى الصناعة لم يتيموا منها إلا ما يتصل بالحياة اليومية أو المطالب العاجلة ، فأقاموا أحد عشر مصنعاً لحفظ اللحوم لم يعمل

بها غير ١٤٠٨ عمال ينتج ما قيمته ٣٤٩ ألفاً من الجنيهات ، وسبعة مصانع للجلود عمل بها ٣٣٧ عاملاً ، تنتج ما قيمته ثمانون ألفا من الجنيهات ، ثم خمسة عشر مصنعاً للبكماويات ، عمل بها ٢٩٢٤ عاملاً لتنتج ماقيمته ١٫٦٩٤٫٠٠٠ من الجنيهات ثم ستة عشر مصنعاً للأسمنت يعمل بها جميعاً ١٣٩٩ عاملاً لتنتج ما قيمته ٩٨٢ ألفاً من الجنيهات ولو أحصينا العمال العاملين بجميع هذه المصانع وغيرها لما زاد على ١٦٫٣٣٦ عاملاً بين أوروبي ووطني وآسيوى .

وقد حاول الاتحاد البريطانى العام للطعام تنفيذ مشروع زراعة الفول السودانى على نطاق واسع فى تنجانيقا ، وكان ذلك فى سنة ١٩٤٦ إلا أنه فشل . إذ قدر لإنتاجه ٥٦ ألفاً من الأطنان فى سنة ١٩٤٨ لتصل فى سنة ١٩٥١ إلى ٦٠٩ آلاف . ولكنه لم ينتج حتى سنة ١٩٥١ سوى ٩٫١٦٢ طنا ، بعد أن صرف عليه مبلغ خمسة وثلاثين مليونا من الجنيهات . فتخلى الاتحاد عن الأرض ، وكانت مساحتها ٣٥٤ ألفا من الأفدنة إلى اتحاد زراع تنجانيقا . وكل أعضائه من البريطانيين المستوطنين . وسرعان ما اتجه الزراع إلى احتكار زراعة البن ، فأنتجت تنجانيقا منه ١١٫٢٥٠ طنا كما أنتجت كينيا ١٤٫٩٧٠ طنا وشجعوا الوطنيين على زراعته فى أوغندا فأنتجوا ٦٧٫٠٠٠ طن اتجهت كلها إلى بريطانيا .

أما عن اتحاد وسط إفريقيا فأكبر الجاليات البريطانية تعيش فى روديسيا الجنوبية حيث الثروة المعدنية وأقلهم فى نياسالاند ا بسبب فقرها . وقد أعطيت التسهيلات المتعددة لاستيطان هؤلاء البريطانيين مبكرة منذ سنة ١٩١٩ وأصدرت من أجل ذلك قانون الاستيطان فى سنة ١٩٢٢ Settlement Act Empire الذى رسم أن تدفع الحكومة نصف تكاليف هذا الاستقرار ، وفى سنة ١٩٤٤ صدر قانون جديد أعطيت بمقتضاه تسهيلات جديدة لمن يرغب من قدامى الموظفين فى روديسيا الجنوبية الاستقرار فيها نهائياً وقدمت لهم القروض التى بلغت حتى نهاية سنة ١٩٥٠ — ٢٣٦٫٥٣٦ جنيها أخذت من الدخل العام للمستعمرة غير ١٫٤١٢٫٩٣٦ جنيها ، أخذت من اعتماد خاص بالقروض . ويبلغ عدد المستوطنين من هؤلاء الموظفين ٤٩٦ شخصاً و٢١٠ من غيرهم .

وأسست شركة جنوب إفريقيا البريطانية منذ ١٩١٢ (بنك الأراضى)

وقد قام بإقراض الراغبين فى إنشاء المزارع ، فأقرض فى نفس العام ٢٨٨ر١٥٥ جنيهاً ، كما أنشئ بنك الأراضى والزراعة فى سنة ١٩٢٤ برأس مال قدره ثلثمائة ألف من الجنيهات ، ارتفع فى سنة ١٩٥٠ إلى ٩٧٠ ألفاً ثم إلى ٥ر٤مليون جنيه ، وقداعتمد فى سنة ١٩٥٠ مبلغ ٠٠٠ر٧٣٢ر٢ جنيه من أجل إقراض المزارعين ، لتشجيعهم على تربية الماشية واستعمال الآلات فى الزراعة ، وفى روديسيا الشمالية أسست (هيئة الاقراض الزراعى) فى سنة ١٩٣٤ برأس مال قدره ٢٤ ألفاً من الجنيهات فأقرضت حتى سنة ١٩٤١ قروضا أكثر من رأسمالها . حتى اضطرت إلى تصفية أعمالها فى سنة ١٩٤٩. وكان بنك الأراضى قد أنشئ فى سنة١٩٤٦ ، فأقرض فى مدى أربع سنوات ٨١٣ر٤٧٦ جنيها من أجل المستوطنين الجدد . علاوة على منحه مبلغين اعتمدا من أجل إغاثة الكوارث العاجلة وهما ٠٤٩ر١٤ جنيها و ٥٠٦ر٨٢ جنيهات .

ولايزيد المستوطنون الأوروبيون فى اتحادجنوب إفريقياعلى٠٠٠ر٠٦٧ر٣ ألف فى وسط ٠٠٠ر٧٥١ر٩ من الإفريقيين و ٠٠٠ر٤٠٥ر١ من الملونين و٠٠٠ر٤٥ من الآميويين ، ومع ذلك ينصرف الأولون تصرف أصحاب البلاد دون أن يعملوا حساباً لأحد بجوارهم . فنسبة مساحة الأرض المخصصة للأوروبيين ٨٧ ٪ أغلبها ملك لقلة من كبارالإقطاعيين . أما عن الأرض المزروعة فيملكون منها ٢١٧٧ مليون فدان يزرعونها محاصيل نقدية، أهمها : الطباق ، وقصب السكر ، والفواكه ، والبطاطس ، والفول . كما يسيطرون على تربية الماشية والأغنام والخنازير ، فقد بلغ عددها ثلاثة مليارات من الأغنام و ٠٠٠ر٨٠٠ر١١ من الماشية طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٦ ، فبلغ إنتاجهم من الصوف ما قيمته مليون من الجنيهات ، ومن الألبان ٢٠ مليوناً ، وما يمتلكه الوطنيون منها لا يستفيدون منه على النحو المعروف إذ أنهم لا يبيعونها ولا يذبحونها ، بل هى لديهم دليل على المركز الاجتماعى ، ولايزيد ما يمتلكونه منها على ثلاثة ملايين ونصف ، هذا إلى أن الأوروبيين يتوفرون على تربية الأنواع الممتازة ويعملون على تحسين سلالاتها وتوفير الرعاية الطبية لها ، ولذا تحكم هؤلاء الأوروبيون فى سوق اللحوم والصوف .

وفى جنوب إفريقيا ووسطها زرع الطباق بكميات هائلة ، لتستغنى به بريطانيا عن إنتاج فرجينيا . فأنتج الاتحاد ٣٥ مليون رطل ، كما يحتكر الأوروبيون زراعته فى روديسيا الجنوبية فأنتجوا فى سنة ١٩٣٨ ما قيمته مليونا من الجنيهات ارتفع بعد ذلك فى سنة ١٩٥٥ إلى ١٢٠ر٥ مليونا من الأرطال بلغت قيمتها عشرين مليونا من الجنيهات ، وهى كمية تعادل ⅛ الإنتاج العالمى كما يزرع فى روديسيا الشمالية ٣٦ مليون رطلاً وأوغندا ٧ ملايين .

ولكن هذه الثروة لا تقاس بالثروة المعدنية التى تتحكم شركاتها فى استخراجها وتصريفها . حتى لقد بلغت نسبتها إلى مجموع الصادرات بالنصف وخاصة الذهب (٥٠ ٪ من الإنتاج العالمى) والماس (١٩ر٥٪ من الإنتاج العالمى) والفحم والحديدوالانتمون والبيورانيوم والبلاتين ، وبرغم الكميات الضخمة المستخرجة فالاحتياطى منها ما زال هائلاً . ولما كانت الحكومة تحصل على ضرائب من أجل تراخيص التعدين ، فقد وصل ما يحصل عليه منها ½ إيرادها فى سنة ١٩٥٨ .

ورغم هذه الإمكانات الهائلة فإن الصناعة ضعيفة إلا أن ما أقيم منها متقدم . وتقدر قيمة الإنتاج الصناعى فى سنة١٩٥٤ بمبلغ ٤٦٨ر٨ مليوناً من الجنيهات . ولذا يعتبر اتحاد جنوب إفريقيا من أكثر أجزاء إفريقيا تقدماً ، ومع ذلك فإن الاهتمام الصناعى موجه أكثر ما يكون إلى الصناعات الغذائية كالسكر والقصب والنبيذ ثم مواد البناء . والمواد الكيماوية والسجائر والأثاث. علاوة على صيد الأسماك وقد بلغ إنتاجهم مليوناونصف مليون من الأطنان قيمته ١٣ ميلوناً من الجنيهات وتقوم الدولة بدورها كاملاً من حيث التشجيع بل تسهم فى بعض رءوس أموال هذه الشركات ويقدر نصيبها بثلث الأموال المستثمرة . ومن الطبيعى بعد ذلك أن تكون المملكة المتحدة فى المحل الأول من الدول المصدرة أو المورّدة إليها . ويقدر نصيبها بالثلث .

ولايوجد استيطان بريطانى فى غرب إفريقيا بسبب المناخ الحار الرطب الذى لايتحمله الأوروبيون ولذا لم يعش فى نيجيريا و (ساحل الذهب) سوى مجموعة الموظفين الرسميين واعتماد هاتين المستعمرتين كان لا يزال على الزراعة التى يباشرها الوطنيون . ولكن البريطانيين هم أصحاب الحل

والعقد : فأهم صادرات نيجيريا هى الكاكاو (٢٦ر٥ مليون جنيه) و palm Kernels (٢٠ر٤ مليون جنيه) ، وزيت النخيل (١٢ر٦ مليون جنيه) ، والفول السودانى (٢٦ر٩ مليون جنيه) ، ومعظمها يذهب إلى بريطانيا : بل تقوم بتصديره هيئة التسويق ، التى هى الوارثة الطبيعية لأعمال لجنة تموين المملكة المتحدة التى كانت قائمة أيام الحرب العالمية الثانية ، وهى تقوم مقدماً بتحديد الأسعار ، ثم التعاقد مع المزارعين على الزراعة عن طريق مجموعة كبيرة من الوسطاء ، حتى إذا نضج المحصول تحتم على المزارعين تسليم محصولاتهم لمندوب أو مندوبى الهيئة .

وكذلك الحال فى (ساحل الذهب) فالكاكاو هو المحصول الرئيسى وكان إلى وقت قريب يمثل ٤١ر٤٪ من الإنتاج العالمى ، وتقوم بشرائه من المزارعين أيضاً هيئة تسويق الكاكاو ويذهب أغلب صادره إلى بريطانيا ، بل إلى شركة معينة هى شركة كادبورى البريطانية للشكولاته . وقد أدت ظروف صغر المساحات المزروعة لكل مزارع ثم صعوبة النقل من مراكز الإنتاج إلى موانى التصدير إلى تحكم هيئة التسويق فى السعر ووسيلة النقل . ومن ذلك ندرك تحكم البريطانيين أو بمعنى أصح تحكم الاقتصاد البريطانى فى محاصيل المستعمرات البريطانية حتى تلك التى لا يعيش فيها مستوطنون بريطانيون يعاون إرادتهم على حكومتها .

ونحن نعرف أن نقابة زارعى القطن هى التى كانت إلى وقت قريب تتحكم فى إنتاج منطقة الجزيرة فى السودان ، وأن الفلاحين السودانيين هم القائمون بالزراعة ولكنهم فى الواقع لم يكونوا أحراراً فى أى خطوة من خطوات الإنتاج . كما نعرف أيضاً أن الأسعار التى كانت النقابة تشترى بها القطن السودانى خلال الحرب العالمية الثانية كان أقل من الأسعار العالمية بكثير بل بكثير جدا .

وزرع القطن أيضاً على نطاق واسع فى كل المستعمرات البريطانية فى إفريقيا . فتنتج أوغندا منه ٣٩٨ر٢٥٢ بالة كما تنتج نيجيريا ١٨٧ر٤٧١ بالة بينما لاتنتج نياسالاند سوى ١٥ر٧٠٠ بالة . وروديسيا ٧ر٥٠٠ بالة بينما إنتاج اتحاد جنوب إفريقيا ٤١ر٠٠٠ بالة يتجه كله إلى بريطانيا .

فى المستعمرات البرتغالية :

كانت مستعمرة أنجولا فى أسوأ حال من الفقر قبل أن يقدمها سوسا كوتنهو Sousa Coutinhô فى القرن السابـــع عشر ، وأراد أن يعمل على ما فيه إصلاحها . فاقترح إعفاء جنود حصن Caconda من واجباتهم كى يعملوا فى الزراعة والصناعة ، والسماح لهم بالزواج وإلقاء عبء الدفاع عن الحصن على الوطنيين ماداموا عازفين عن الزراعة ، وفى هذه الحالة سوف يكون الأوروبيون مثلاً صالحاً للإفريقيين : ولكن كاكوندا لم تصل إلى ما كان يؤمل لها . فقد عاش البرتغاليون مع أسرهم وعبيدهم فى مجتمعهم ولم تتقدم المستعمرة . وكان الحصن هو أكثر أجزاء البلاد تقدماً فقد عاش فيه مائتان وخمسون رجلاً ومعهم خمسة عشر ألفاً من الوطنيين . ولكن لم يكد القرن الثامن عشر يأتى إلى منتصفه حتى هجرت الحقول . وعاد السكان إلى فقرهم كما أسرع الحاكم العام يحث حكومته على إرسال المهاجرين من البرتغاليين ، ولكن من وصل منهم كان أفقر من أن يبعث أى نشاط فى المستعمرة . فعادت إلى فقرها تقاسيه حتى منتصف القرن التاسع عشر . حين قدمها جماعة من البرتغاليين من البرازيل يبلغون ١٧٠ شخصاً ، إثر إلغاء تجارة الرقيق فى سنة ١٨٤٨ وأقاموا حول ميناء موزاميدس ، ثم ٩٣٠ آخرون فى سنة ١٨٥٠ ، ولكنهم قاسوا مصاعب كثيرة فالمدينة كانت أصغر من أن تسعهم أو تهيئ لهم وسائل الراحة . فأرسلت بعض العائلات إلى مرتفعات ويلا . وفى سنة ١٨٥٣ استقرت جماعة أخرى من الصيادين . فأقاموا صناعة الصيد فى أنجولا وهى إلى الآن أهم مواردها .

وفى سنة ١٨٨٠ قدم إلى هضبة ويلا أكبر مجموعة من المستوطنين ، وكانوا أكثر من للثمالة من البوير فنصحهم الاب Duparquet أن يتجهوا إلى مدينة همبانا ، حيث منحهم الحاكم العام أرضاً واسعة حولها . وكانت هجرة البوير قد بدأت منذ سنة ١٨٧٥ هرباً من الحكم البريطانى فى جنوب إفريقيا . ولكن الحكومة البرتغالية خافت من قدومهم ودأبت على مراقبتهم . ومنحتهم الحكومة الجنسية البرتغالية فى سنة ١٨٨٢ ، واشتغلوا بالزراعة ونجحوا ، ولكن نجاحهم لم يصل إلى الحد الذى يبعث الأمل ، ولكن هجرتهم وتنقلهم منعتهم من أن يضربوا بجذور عميقة فى هضبة ويلا .

ومن أجل موازنة البوير أخذت الحكومة تشجع البرتغاليين على الهجرة إلى أنجولا فقدمها بعض سكان Aigrave و Minho ولكن أثرهم كان ضئيلاً ، وقدمها آخرون بعد مؤتمر برلين ، ولكن الحكومة سرعان ما شكت من أنهم أفقر من أن يحدثوا أثراً ناجحاً ، ولذا تعاظم عليهم البوير مفتخرين بأصلهم الهولندى والفرنسي . ورفضوا أن يتزوجوا منهم . وقد قدر جونسون عدد هؤلاء البرتغاليين بألفين وخمسمائة فى سنة ١٩١٣ . وفى سنة ١٩٢١ سمحت الحكومة البريطانية لهؤلاء البوير بالعودة إلى إفريقيا الجنوبية الغربية ، فعاد منهم ١٥٠٠ شخص ولكن أغلبهم فضل أن يعود إلى أنجولا فى سنة ١٩٥٧ .

ولا يزيد عدد البرتغاليين وغيرهم من الأجانب فى الوقت الحاضر فى مستعمرة أنجولا على تسعة آلاف ، وما زال حالهم لا ينبئ بأى نجاح . وقد خرجت من البرتغال أعداد كبيرة من البرتغاليين مهاجرين ولكن عدداً قليلاً جداً هو الذى ذهب إلى إفريقيا . فى سنة ١٩٢٠ استقبلت إفريقيا أكبر عدد من المهاجرين البرتغاليين ومع ذلك لم يتعدوا ١١٥٣ شخصاً وأخذ هذا العدد يهبط سريعاً فلم يتعد ١٨٩ شخصاً فى سنة ١٩٢٨ . ولعلنا نعرف سبب ذلك فيما ذكره أحد الزوار الذين زاروا أنجولا حين يقول إن ٨٠٪ من سكانها البيض يعيشون على حافة الفقر بسبب ارتفاع تكاليف الحياة .

أما فى موزمبيق فمنذ الأيام الأولى لقدوم البرتغاليين تسرب الأفراد والتجار إلى الداخل عن طريق النهر . حيث وجدوا مجتمعاً إفريقياً لا يختلف عن المجتمع البرتغالى نصف الإقطاعى الذى تركوه وراءهم . فإذا ما ساعد هؤلاء المخاطرون البرتغاليون ملك المونوموتابا فى حروبه القبلية ، أقطعهم أرضاً مزودين ببعض السلطة على من يسكنها من الأهالى ، فنشأت طبقة البرازيرو الذين يشبهون الأمراء الإقطاعيين فى أوروبا ، واتخذوا الزوجات الوطنيات ، وتعلموا اللغة الوطنية وكونوا لهم الجيوش الصغيرة التى استطاعوا بها توسيع حدود أراضيهم .

وعند ما حاولت البرتغال مد سلطتها إلى الداخل خلال القرن السابع عشر قابلتهم تلك الحالة فاعترفوا بها كحقيقة واقعة ، بل رأت فيها لشبونه وسيلة يمكن الاعتماد عليها من أجل مد نفوذها . بل اتبع التاج البرتغالى وسيلة تقسيم الأرض إلى إقطاعات يمنحها إلى كبار الضباط من أبناء الأشراف

على ألا ّ تورث . ولكن الواقع كان بخلاف ذلك . إذ أن أولاد هؤلاء الضباط من الخلاسيين ورثوا إقطاعات آبائهم وحقوقهم . مما دعا الحكومة البرتغالية إلى استقدام بعض البنات اليتيمات لتزوج منهن هؤلاء البرتغاليين ، ولكن يبدو أن هذه الوسيلة كانت أضعف من أن تحافظ على الدم البرتغالى أو أضعف من أن تحفظ هذه الأرض فى يد البرتغاليين فسنت قانونا بألا يرث أملاك البرازيرو إلا ابنته الكبرى .

وقد لعب هؤلاء البرازيرو أوالمستوطنون دوراً هاماً فى تاريخ موزمبيق ، إذ اضطر الحاكم العام إلى مراعاتهم ، بل إلى الاعتماد عليهم . ومن لم يفعل قاوموه وأفسدوا خططه ، لا سيما وهم معتصمون فى حصونهم ولهم جيوشهم الخاصة المدربة . وأكثرها من الرقيق . ولذا وقف هؤلاء البرازيرو فى وجه حركة القضاء على تجارة الرقيق . وكثيراً ما كتب المبشرون البرتغاليون أوغيرهم عن المعيشة البربرية التى كان يعيشها هؤلاء البرازيرو . وكتب كثير من زوار موزمبيق فى القرن الثامن عشر يقولون إن همّ هؤلاء الناس كان منصرفاً أكثر ما يكون إلى استنزاف موارد البلاد دون أن يعملوا على تعويضها . فالخراب سار فى أثرهم بسبب سوء معاملتهم للأهالى . فهربوا خوفاً من أن يستعبدوا فى فلاحة أرضهم . وكان الوازع الدينى بينهم معدوماً ، وانعدمت التجارة والصناعة . بل سرت عدواهم إلى بعض رجال الدين فسعوا إلى التمتع بثمرات أراضيهم ، دون أن يحاولوا العمل فى الحقل الذى قدموا لأجله .

وبين سنتى ١٨٨٥ و ١٩٨٥ ألحت الضرورة السياسية على الحكومة مدّ نفوذها إلى المناطق الداخلية ، فاضطرت إلى اللجوء إلى طريقة البرازيرو التى ضاقت بها من قبل حتى لقد كتب Maior Caldas xavier الفيلسوف المعاصر أن نظام البرازيرو لا يمكن الاستغناء عنه من أجل صالح الأهالى ، وسانده فى ذلك كتاب آخرون لأنهم رأوه الوسيلة الوحيدة لجعل الإفريقيين يعملون فى الزراعة .

وفى سنة ١٨٩٥ اعترفت الحكومة بنظم البرازيرو رسمياً ، ولكنها حثتهم على تأجير أراضيهم إلى شركات تقوم باستغلالها لمدد محددة ، على

أن يقوموا هم من جانبهم بدفع ضريبة سنوية إلى الحكومة تعادل ٣٠ ٪ من الإيجار . وقد بين القانون الذى صدر من أجل ذلك الواجبات التى يجب أن يقوم بها البرازيرو وهى حماية الأرض ومن يسكنها ، وعلى المستأجر من الباطن أن يدفع إيجاراً مالياً أو عينياً ثابتاً ، ولكن هذا لايمنع البرازيرو من أن يكون صاحب السلطة العليا ، وله حق جباية الضرائب وممارسة السلطة القضائية ، وتنفيذ أحكامها بواساطةبوليسه الخاص . كما لهحق احتكار بعض مواد التجارة . ورأت الحكومة أن مثل هذه المزايا ضرورية من أجل إدخال الاستثمار المثمر فى الأقاليم . ووفقاً لهذا القانون حصلت شركة Zambezia على جزء كبير من الأرض كما حصلت شركة موزمبيق على جزء آخر . وبرغم انتاج شركة زمبيزيا كان أعلى منه فى الأراضى الأخرى التى لم تدخل فى حوزتها فإنها لم تحقق ربحاً مغرياً .

وفى نفس الوقت انصرف الموظفون البرتغاليون والإداريون إلى إثراء أنفسهم بأسرع ما يستطيعون ، وبدلاً من أن يساعدوا البرازيرو على جلب العمال لهم فى أراضيهم بمقتضى عقود تبرم على أيديهم أخذوهم ليزرعوا الأرض التى حازوها هم .

ومن أجل هذا يُجمع جميع الكتاب الذين كتبوا عن المستعمرات البرتغالية الإفريقية ومن استوطنها من البرتغاليين ، أنها كانت سلسلة متتابعة من الإخفاق الاقتصادى كما أخفقت أيضاً فى إدخال أى نوع من المدنية .

وفى نهاية القرن التاسع عشر كانت هناك ثلاث شركات تعمل فى موزمبيق : هى موزمبيق وزمبيزيا ونياسا . وعملت كل شركة على تقسيم التزاماتها وتوزيعها على عدد من الشركات الصغيرة . وفى سنة ١٩٠٠ كانت الأراضى الداخلة فى نطاق أعمال الشركات الثلاث تبلغ ثلثى مساحة المستعمرة ، وكانت شركة موزمبيق تدير مساحة قدرها ٦٢ ألف ميل مربع هى مقاطعتا مونيكا وسوفالا . وكانت مدة الاستثمار خمسين سنة ولها حق احتكار التجارة واستثمار المناجم . وكان من واجبها أن تقوم فى نفس الوقت بمد الطرق والسكك الحديدية وإنشاء الموانى . كما نص عقد الشركة على حق إنشاء البنوك .

وكان معظم رأس مال شركة نياسا إنجليزيا . وكانت منطقة نشاطها

شمال نهر لوريو ، وكانت شروطها تتفق مع شروط شركة موزمبيق مع أن مدتها اقتصرت على ٣٥ سنة . وقد قامت الصعوبات فى وجهها وكان أقلها سوء الإدارة ولذا فشلت فى تحقيق ما كان ينتظرها من ربح .

أما شركة زمبيزيا فقد عملت فى مساحة ٨٠ ألف ميل مربع فى منطقة كاليمانى . وقد وزعت أراضيها على بضع شركات ألمانية وفرنسية وإنجليزية وبرتغالية ، ولما كانت الشركة غير مسئولة عن الإدارة فإنها جنت ربحاً أكثر من زميلتها . وقد عملت بعض هذه الشركات على تنشيط زراعة السكر والقنب ومنتجات الكوبرا .

وحتى منتصف القرن العشرين تعتبر المستعمرات البريطانية أقل المستعمرات الأوروبية فى إفريقيا استيطاناً وتقدماً .

فى المستعمرات الإيطالية :

لم يكد يستقر الإيطاليون فى مستعمرة أرتريا حتى بدأوا برنامجاً طويلاً لغرض استثمار هذه المستعمرة ، ولكن الواقع أن هذا البرنامج ظل حبرا على ورق بسبب رغبة الحكومة فى التوسع نحو احتلال أجزاء من أثيوبيا . ولذا لا نستطيع أن نقول إن هذا البرنامج قد لم يبدأ تنفيذه إلا بعد سنة ١٩٠٠ حين بدأت آثار هزيمة عدوه (مارس سنة١٨٩٦) (١) أن تخف آثارها .فقدظل عار هذه الهزيمة عالقاً بأذهان الإيطاليين سواء من كانوا يعيشون فى أرتريا أو فى إيطاليا زمنا ليس بالقليل . كما أن الحكومة التى أقيمت فى أرتريا أمضت مدة أخرى فى تدعيم وجودها هناك . فتألفت أكثر من لجنة لأجل دراسة إمكانات هذه المستعمرة ورئى أن الشريط الصحراوى الممتد ما بين الهضبة الشمالية والصومال الفرنسى يكاد يكون عديم الفائدة تماما . هذا إلى أن مناخ مصوع يحول دون توطن الإيطاليين ، ولذا تركزت معظم التجارب التى أجريت فى منطقة أسمره وما حولها . فبدئ بإنشاء خط حديدى يمتد من مصوع إلى أسمره وبالرغم من أن طوله لم يتعد مائة وعشرين كيلو مترا فقد بدئ بإنشائه فى سنة ١٨٨٨ فلم يصل إلى أسمره إلا فى سنة ١٩١١ ، ولعل ذلك يدلنا على مقدار ما صادفته إيطاليا من المصاعب الناشئة من مشروعات الغزو ثم الهزيمة .

---

(١) انظر صفحة ٢٧ .

ولكنا إذا عرفنا أن هذه الهزيمة حدثت فى سنة ١٨٩٦ فإن خمس عشرة سنة مدة ليست بالهيّنة من أجل مدّ هذا الخط القصير . بالرغم من أنه يبدأ من سطح البحر ليصل إلى ٢٤٠٠ متر فوق سطح البحر . وعلى هذا القياس نستطيع أن نعرف مدى استفادة الإيطاليين من هذه المستعمرة ، لا سيما إذا عرفنا أن فيضاً من المهاجرين الإيطاليين قد استقدم من أجل العمل فى الخط الحديدى بعد أن فشل تشغيل الوطنيين . فكان من أثر هذه الهجرة العاجلة أن عجزت المحاصيل الزراعية عن أن تسد حاجتهم . ولذا ظل استعمار أرتريا لايعدو مشروعاً حكومياً . ومع ذلك ظلت الهجرات تتوالى من أجل خلق وعى استعمارى إفريقى بين الإيطاليين ، كان الغرض منه التمهيد لفكرة أن عصب ومصوع ليستا إلا مفاتيح من أجل التوغل داخل القارة . وكانت مصوع من حيث موقعها محطة ضرورية للبواخر فى البحر الأحمر وظلت هذه الميناء غير ذات فائدة قبل مدّ الخط الحديدى إلى الداخل حتى إذا مد الخط (ولم يتم هذا إلا فى سنة ١٩١١ كما رأينا) ظل هم المستعمرين الأولين فيها متجهاً إلى الإنتاج الزراعى ، واحتاجوا من أجل ذلك إلى مزيد من الزراعيين المفلسين الذين يؤتى إليهم بكل ما يحتاجونه من الملابس والأدوات الاستهلاكية ، ولذا عجزت المستعمرة عن أن تكون سوقاً للمنتجات الإيطالية لأن الغرض من هذه السوق هو رفع المستوى الاجتماعى للسكان الوطنين حتى يصبحوا مستهلكين للمنتجات الإيطالية ، أما الإيطاليون فهم مستهلكون سواء أكانوا فى أرتريا أم فى إيطاليا . ولذا لم توجد فى أرتريا شركة واحدة أو بيت تجارى رئيسى واحد . حتى إنها لم تثر حسد جيرانها . بل ظلت المستعمرة عبئاً على الخزانة الإيطالية . ويقدر ما صرف عليها حتى قيام الحرب العالمية الأولى خمسمائة مليون ليرة دفعتها الخزانة الإيطالية التى كانت مثقلة بالديون . وكانت الدولة تدفع عنها فوائد بلغت فى بعض الأحيان ٣٣ ٪ مما جعل إيطاليا تفكر أكثر من مرة فى إخلائها لولا ما أطلقت عليه اسم (الكرامة السياسية) .

وزاد من فشل الاستعمار الإيطالى لأرتريا أن فشلت إيطاليا فى أن تحقق فيها ما أملت من زيادة الهجرة أو تقدم التجارة أو تقدم البحرية أو انتشار الحضارة . إذ أخفقت كل التجارب التى عملت فى الزراعة ولذا لم تستطع

أن تجذب أحداً من مهاجرى أمريكا. فمع أحسن ظروف السلام والطمأنينة، ومع بذل كثير من الامتيازات لامتلاك الأرض، والقروض المالية والإرشادات التى قدمت ، والمجالس التى عقدت من أحسن من يفهمون العقلية الإيطالية ، أخفقت كل الجهود التى بذلت لإسكان الايطاليين فى أرتريا، فقصر المحصول عن أن يفى بحاجات الحياة ويمكننا أن نتبين ذلك بسهولة من إيراد بعض أرقام الصادرات والواردات .

فى سنة ١٩٢٨ بلغت قيمة الوارد إلى المستعمرة ١٣٤ مليون ليرة منها ٤٠ مليون ليرة ثمناً لبضائع إيطالية . بينما لم يزد الصادر على ٤٢ مليون ليرة اتجه منها إلى إيطاليا ٢٧ مليوناً من الليرات فقط .

وتمثل الوارد كله فى المواد الغذائية والدخان والمنسوجات القطنية والمعادن والآلات الزراعية والمنتجات الطبية . بينما تمثل الصادر فى قليل من القطن الخام والملح والصمغ .

وهبط هذا الوارد فى سنة ١٩٣٣ إلى ٥٨ مليون ليرة كان نصيب إيطاليا منه لا يزيد على ٢٦ مليون ليرة ، كما هبط الصادر أيضا إلى ٣٠ مليون ليرة كان نصيب إيطاليا منه اثنى عشر مليوناً فقط . ولا بد أن يكون نتيجة هذا العجز التجارى المستمر ديوناً على المستعمرة . وكان الموز يكوّن أهم الصادرات إلى إيطاليا، وكان ثمنه فى إيطاليا خمسة أضعاف ما يرد من أى جهة أخرى .

وكانت الصناعات التى أقيمت هناك كلها صناعات بدائية ، مثل صناعة الملح فى كل من مصوع وعصب وبلغ الناتج منه فى سنة ١٩٢٧— ١,٥٨٢,٣٤١ كنتالاً ، ذهب كله إلى اليابان والهند : ثم السمك وخاصة السالمون وقد ذهب كله إلى مصر واللؤلؤ واستغلال الدوم لعمل الزراير : وأخيراً صناعة الأسمنت، وقد بلغ عدد العمال الذين اشتغلوا فى هذه الصناعة الأخيرة ٣٦١٥ شخصاً :

أما الصومال الإيطالى . فقد تسلمته الحكومة من الشركة البريطانية فى سنة ١٨٩٠ بعد أن تعهدت إيطاليا بأن تقوم بتسديد قسط الإيجار نيابة

عن الشركة البريطانية إلى كل من سلطان زنجبار ومجموعة السلاطين المحليين .

ولكن الخزانة الإيطالية كانت أفقر من أن تتحمل أية مصاريف تصرف على هذه المستعمرة ، لا سيما وأن نصفها الشمالى كله قفر لا يسقط فيه مطر كما لا تجرى فيه أنهار ، فلم يكن هناك مجال مطلقا من أجل الاستثمار الزراعى إلا فى النصف الجنوبى حيث المجارى الدنيا لنهرى جوبا والوبى شيلى . فلم يكن أمامها إلا أن توجّه إلى شركة إيطالية أسست لغرض استثماره بوساطة مهاجرين إيطاليين ، على شرط ألاّ يضروا بمصالح الوطنيين . وكانت هذه الشركة هى شركة فيلوناردى . وكان مدير هذه الشركة هو السنيور فيلوناردى الذى كان قبل ذلك قنصلاً فى زنجبار وزار الساحل الشمالى من الصومال ، واتصل بأهله وسلاطينه ورفع العلم الإيطالى فى سنة ١٨٨٩ على أجزاء من الساحل تحت حراسة وتهديد السفن الإيطالية . وأخيراً حصل من سلطان أوبيه على طلب الحماية الإيطالية .

وكان على هذه الشركة حين تسلمت المستعمرة أن تتولى الإدارة الكاملة للمستعمرة التى يدخل فيها حق تعيين الموظفين والضباط من مختلف الرتب بل كانت تتولى القضاء حتى بين الهيئات الوطنية بوساطة من تعينهم من الموظفين الوطنيين الذين يحكمون وفقاً للعرف السائد بينهم أو وفقاً لقوانين زنجبار . وكان على الحكومة الإيطالية أن تدفع لهذه الشركة ٣٠٠ ألف ليرة سنويا .

وعانت الشركة منذ اللحظة الأولى الكثير من عداء الأهالى الذين كانوا يعارضون أى مظهر من مظاهر التدخل الأوروبى . فأرسلت الشركة تطلب مئونة حربية من الحكومة فوعدتها الحكومة بذلك . ولكنها لم تف بوعدها الأمر الذى وضع جميع موظفى الشركة وأملاكها تحت رحمة الصوماليين . فكان من أثر ذلك أن تأثر المركز المالى للشركة منذ اللحظة الأولى لبدء العمل . فكان أن عجزت عن القيام بالتزامات الإدارة ولذا لم تمض سنتان حتى كتبت الحكومة إلى الشركة برغبتها فى إنهاء العقد وأخذت تبحث عن شركة جديدة تحل محلها . ولكن فشل الحكومة فى

إيجاد هذه الشركة جعل الشركة الأولى تستمر فى عملها إلى سنة ١٨٩٦ :
والحق أن الحكومة لم تعجز عن إيجاد هذه الشركة التى تحل محلها بل وجدت فعلاً شركة هى شركة بنادر التجارية . وتألفت الشركة فعلاً فى سنة ١٨٩٥ . وكتبت مع الحكومة عقداً بتسليم العمل من الشركة الأولى واستعدت الحكومة فعلاً لعرض هذا الاتفاق الجديد على مجلس النواب ، ولكن هزيمة الجيوش الإيطالية فى أثيوبيا فى سنة ١٨٩٦ وما سببته هذه الهزيمة من انهيار الروح المعنوية للإيطاليين قضى على الشركة . فلم تملك الحكومة — وقد أنذرت الشركة الأولى بانتهاء العمل — إلا أن تتسلم المستعمرة لتديرها بنفسها . فعينت عليها حاكماً عاماً فى يوليو سنة ١٨٩٦ وأمرته بتسليم كل وثائق الشركة الأولى .

وكان طبيعياً أن تلجأ الحكومة إلى ترغيب الإيطاليين فى الهجرة إلى هذه المستعمرة الجديدة ، فوصلها فى نوفمبر بعض المزارعين الفقراء الذى أخذوا يستطلعون الأرض قبل أن يستقروا ، فاتجهوا إلى ضفاف نهر شبلى ، فوقع بينهم وبين الأهالى صدام كانت نتيجته القضاء على نصف هؤلاء الإيطاليين ، فكان من أثر ذلك أن رأت الحكومة الإيطالية أن تتبع فى استغلال هذه المستعمرة سياسة (الانتظار قبل الإقدام) فكان هذا أساس السياسة الجديدة . ولذا لم تعمل الحكومة الإيطالية شيئاً ما خلال أربع سنوات . فظلت الموانى أعجز من أن تستقبل البواخر . والطرق الداخلية أعجز من أن تفى بوسائل النقل . والأقاليم (الخصبة) لم تزرع بعد . بل لم تستطع الحكومة أن تقوم بأية مسئولية من مسئولياتها التى نص عليها مؤتمر برلين من حيث إقامة حكومة قادرة تعمل على تحسين أحوال الأهالى ثم فتح الأسواق أمام الدول الأخرى . بل إنها كانت أعجز من أن تقف فى وجه تجارة الرقيق التى نشطت من جديد . فكان هذا العجز هو الذى ألجأها مرة أخرى إلى شركة البنادر ترجوها أن تتولى إدارة هذه المستعمرة ، وتعهدت الحكومة أن ترفع إعانتها لها من ٣٠٠ ألف ليرة التى كانت تدفعها إلى شركة فيلوناردى إلى ٤٠٠ ألف ليرة .

وتألفت الشركة برأس مال قدره مليون ليرة لم يدفع منه غير ٣٠٠ ألف .
وكان الخطاب الذى ألقاه وزير الخارجية الإيطالية أمام البرلمان الإيطالى

مقدما به عقد الشركة للموافقة يدل على عجز إيطاليا البادى . حين قال إن الميزانية الإيطالية كانت أضعف من أن تتولى الصرف على هذه المستعمرة التي تحتاج إلى كثير من المال والجهد ، كما أن رءوس الأموال الأجنبية الخاصة أضعف أيضا من أن تخاطر هذه المخاطرة .

وتسلمت الشركة الجديدة المستعمرة وقد تعهدت أن تعمل على تشجيع هجرة الإيطاليين إلى هذه المستعمرة وإعطائهم أرضاً لاستثمارها على أن تعمل فى نفس الوقت على صيانة مصالح الوطنيين وتترك لهم مجال العمل الزراعى فى هذه المزارع البيضاء (حفظاً لكرامة الإيطالى من أن يقوم بالعمل الذى يستطيع الوطنى القيام به) .

تسلمت الشركة المستعمرة ولم يكن فى يدها غير هذه السبعمائة ألف ليرة،وكان عليها أن تدفع منها ١٢٠,٠٠٠ ليرة قيمة إيجار الشريط الساحلى الخاص بسلطان زنجبار ثم ثلاثة آلاف ريال أثيوبى لسلطان أوبيه ثم مرتب المدير والموظفين فلم يكن يتبقى لها غير ١٨٠,٠٠٠ ليرة للوفاء بجميع التزاماتها. فكان من الطبيعى أن تفكر الشركة أولاً فى تنظيم أبواب الإيرادات . وكانت الرسوم الجمركية أهمها ، ففرضت الرسوم على جميع الواردات حتى المتاع الشخصى للايطاليين القادمين للاستقرار مما أدى إلى احتجاج معظمهم لدى الحكومة ، ولكن هذا الاحتجاج لم يجد صدًى مطلقا . كما وضعت الرسوم العالية على كل ما يرد من البضائع ، فكان أن عزف التجار العرب عن إرسال بضائعهم عن طريق الموانى الصومالية . وكان أن دخلت بعض هذه التجارة عن طريق موانى الصومال البريطانى أو موانى كينيا ثم إلى الصومال الإيطالى من الخلف تهريباً . عن طريق الحدود غير المحروسة . وجاءت ثورة الملاّ محمد بن عبد الله . ففضل الأهالى الانضمام إليه . فأشاع ذلك الاضطرابات بين الإيطاليين الذين انتووا الاستقرار .

وظلت الشركة حتى سنة ١٩٠٢ تقوم بأعمال تمهيدية من أجل رسم برنامج تفصيلى ، حتى إذا انتهت من رسم هذا البرنامج وعرضته على الحكومة الإيطالية ، عرضته بدورها على مجلس النواب فوجد أنه ينص على وجوب الاعتماد على الرقيق . إذ أن إلغاء الرق معناه تسريح الرقيق

الذى يعتمد عليه الوطنيون فى زراعة أراضيهم ، والمعنى الواضح لذلك هوترك الأرض بدون زراعة حيث أن هؤلاء الأهالى لم يتعودوا أن يشتغلوا بأيديهم فى الحقل : وسلمت الحكومة الإيطالية بهذه المقترحات . وسرعان ما شاعت الشائعات عن فضائح تجارة الرقيق التى يزاولها الإيطاليون بأنفسهم : ولم تكن المرتبات التى تدفع إلى الموظفين بمانعة إياهم عن الاتجار لحسابهم أو عن قبول الرشوة : وقد أثيرت هذه المسائل فى البرلمان الإيطالى بوساطة أعداء الحكومة الذين وجدوا فيها خير وسيلة للتشهير بخصومهم الحزبيين ، حتى اضطر الوزير فى أكثر من مناسبة إلى التصريح بأسفه لما يجرى فى المستعمرة : فكان أن حاولت الشركة إرسال أكثر من وفد إلى المستعمرة من أجل دراسة الأحوال فيها وكتابة تقارير تبين مجريات الأمور . وكانت هذه التقارير لا تحوى إلا فضائح متوالية عن كيفية سير الأمور ومعاملة الشركة للوطنيين : هذا فى الوقت الذى عجزت فيه الشركة عن إغراء أية رءوس أموال إيطالية بالقدوم إلى المستعمرة لاستثمارها . كما رفض الإيطاليون الهجرة إلى هناك : فى الوقت الذى كانت فيه هجرة الإيطاليين بأعداد كبيرة لا تزال تتجه إلى أمريكا الجنوبية . فكان من أثر هذه التقارير أن اشتدت المعارضة فى حملتها على الحكومة ، بل اتهمتها بتواطئها مع الشركة ، فلم تجد الشركة ما تدافع به عن نفسها سوى أن تذكر أن هذه المساوئ وإن كانت حقيقة ، إلا أنها ورثتها عن الإدارة الحكومية السابقة التى كانت تعلم بها ولا تعمل على إصلاحها .

واستمر هذا الحال يزداد سوءاً والحكومة عازفة عن تولى مسئولية الإدارة المباشرة لهذه المستعمرة ، وزاد من عزوفها سوء الأحوال فى أرتريا حتى سنة ١٩٠٨ إلى حد أن وجدت نفسها – إزاء حملات المعارضة التى تزداد سنة بعد أخرى – وعجز الشركة عن الاستمرار فى القيام بالتزاماتها – مضطرة إلى أن تتولى بنفسها إدارة هذه المستعمرة وأعلن وزير الخارجية – وهى الوزارة المسئولة عن إدارة المستعمرات الإيطالية فى ذلك الوقت – عزم الحكومة على القيام بالتزاماتها . ولكنه فى نفس الوقت أظهر أن الفلاح الإيطالى الراغب فى الهجرة إلى إفريقيا والعمل لحسابه الخاص ، لن يجد رأس المال الضرورى للقيام بهذا العمل ، والحكومة غير مستطيعة

أن تهيئه له . وأظهر الوزير أن المستعمر البريطانى الذى يرغب فى الذهاب إلى الصومال البريطانى يلزمه على الأقل مبلغ ٧٥٠ جنيهاً ، وهو مبلغ يجده بسهولة . بينما الفلاح الإيطالى — المتعود على مستوى اجتماعى أقل — لن يجد مثل هذا المبلغ بل لن يجد مصاريف السفر : ولذا كانت مساعدة الدولة له ضرورية . وبالرغم من ذلك فإن الوزير لم يتخل عن كل الآمال التى يبنيها والتى ترمى إلى أن تكون هذه المستعمرة متنفساً للزائد من (الفقراء) ولذا لم تكن الهجرة إلى هذه المستعمرة مهيئة قبل مرور وقت تكون فيه الحكومة قد دبرت المبالغ اللازمة للتهجير : كما أظهر فى نفس الوقت السياسة التى تنوى الحكومة اتباعها ، وهى استثمار المستعمرة على نطاق واسع وعدم الإضرار بمصالح الوطنيين ، لا من أجل المحافظة على حياتهم بتركهم يعملون فى هذه الأراضى ، بل من أجل وجوب المحافظة على كرامة الإيطالى الذى يجب ألاّ يعمل بيده ، لأن ذلك سوف يحط من كرامته . وواجب الحكومة هو أن تحفظ للإيطاليين مركزاً ممتازاً فى نظر العناصر الوطنية . ولم يكن رأى وزير الخارجية فى هذه النقطة بالذات يختلف عن رأى غيره من الإيطاليين ، سواء من أعضاء حزبه أو خارجه . وقد قابل المبشرون الإيطاليون الذين رافقوا المستوطنين إلى هناك هذا الرأى بالهزء والسخرية ، إذ فيه تنديد بعملهم ، وهم الذين لجئوا إلى العمل بأيديهم فيما حازوه من الأرض كى ينتجوا ما يقتاتون به : ولذا ملك هؤلاء المبشرون — برغم اختلافهم عنهم فى الدين — حب الوطنيين واحترامهم .

وكانت سياسة الحكومة — كما أعلنها تيتونى وزير الخارجية إلى مجلس النواب — تتجه إلى ترغيب القادمين من المستثمرين على تهيئة رأس المال اللازم ، بمنح قطع كبيرة من الأرض تصل إلى آلاف الهكتارات من الأرض الزراعية ، إلى من يملك رأس المال الذى يمكنه من مسح الأرض وتهيئتها لزراعة القطن ، على أن تكون مدة الامتياز تسعا وتسعين سنة ، على أن يقوم بزراعة أربعمائة هكتار فى الثلاث السنوات الأولى وعلى أن يتعهد هذا المستثمر بتشغيل الأيدى العاملة الوطنية لرخصهم من ناحية ، ولتهيئة ميدان للعمل لهم من ناحية أخرى . وأكثر من ذلك لمنع الإيطاليين

من العمل فى الأرض من أجل المحافظة على كرامتهم . ومن أجل مساعدة المقدمين على هذا العمل . يعفى المستثمر من كافة الضرائب لمدة خمس سنوات تمتد إلى عشر سنوات إذا عمل معه فى هذا الاستثمار خمسة عشر رجلاً إيطالياً من القادرين على العمل .

ومن أجل العمل على تقدم المستعمرة التى ينتظر أن تكون ذات ثروة واسعة – كما ذكر بعض أعضاء مجلس النواب – اقترح هؤلاء النواب تخصيص بعض القروض الاستعمارية على أن تكون ذات آجال طويلة وبفائدة قليلة ، ولكن الوزير رفض هذه الفكرة لعدم وجود رأس مال حكومى يمكن اعتماده لهذا الغرض . كما أن بنك إيطاليا ليس لديه فائض مطلقاً يمكن استثماره فى الخارج . هذا إلى أن أصحاب رءوس الأموال من الإيطاليين ما زالوا عازفين عن المخاطرة بأموالهم فى هذا السبيل . فإن إفلاس شركتين متتابعتين قد قضى على كل إيمان بصلاحية الاستثمار .

ودارت هذه المناقشة فى سنة ١٩٠٥ قبل أن تنتهى شركة البنادر من عقدها بثلاث سنوات . ومضت هذه السنوات الثلاث ولم يتقدم لاستثمار ماله عن طريق القروض الحكومية غير أحد عشر شخصاً ، منح كل منهم خمسة آلاف فدان فى منطقة جوشا Gosha ، واثنان آخران منح كل منهما خمسمائة فدان فى منطقة Jumbo ، وواحد فقط حصل على ثمانمائة فدان فى منطقة برافا . وبذلك أصبح كل ما سيثمر فى هذه المستعمرة ٥٦,٨٠٠ فدان . وبرغم ضآلة هذه المساحة فإن مستقبل المستعمرة كلها كان متوقفاً على ما سوف يجنى هؤلاء المستثمرون من ربح . هذا فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة – كما قال الوزير – لا تتحمل أية مسئولية لضمان حقوق هذه الطوائف أو غيرها من الراغبين فى الحصول على امتيازات جديدة . وقد ذكر الوزير أن الهدف من هذا التحفظ هو عدم تورط الحكومة فيما ينشأ بعد ذلك من نتائج من حيث علاقة المستثمرين بالوطنيين .

وكان التعديل الوحيد الذى أدخله مجلس النواب على شروط الاستثمار هو إنزال مدة الامتياز إلى ستين سنة بدلاً من تسعين . وبالرغم من ذلك

طالب المستثمرون بتمكينهم من حيازة الأرض . فكان أن استولت الحكومة على هذه الأرض الخصبة من ملاكها الوطنيين بعد أن طردتهم منها دون إعطائهم أية تعويضات عنها . أو دون نقلهم إلى منطقة أخرى وإعطائهم أرضاً جديدة فيها .

وهكذا بدأ هؤلاء المستثمرون فى استثمار أموالهم هناك فى الوقت الذى تعهدت فيه الحكومة بتهيئة كل فرص الأمان أمام هؤلاء القادمين . فكانت المستعمرة . بل ظلت حتى قيام الحرب العالمية الأولى — عبئاً على الخزانة الإيطالية العاجزة . فكانت الحكومة تقوم بفرض الضرائب المختلفة ثم صرف المصروفات ونتج عن ذلك عجز وصل فى المتوسط إلى ٦,٢٤٠,٠٠٠ ليرة . من مجموع الإيرادات البالغ مقدارها ٦,٩٣١,٠٠٠ ليرة .

وبدئ فى زراعة القطن فى سنة ١٩٠٨ فأنتج ١٤,٤١٩ كنتالاً أخذ فى الهبوط بعد ذلك تدريجيا حتى أصبح فى سنة ١٩٣٥ — وهى السنة السابقة لاعتداء إيطاليا على أثيوبيا — لايزيد على ثلاثة آلاف كنتال .

وكان من المنتظر أن تمد هذه المستعمرة إيطاليا بالمواد الخام من القطن والمطاط وقصب السكر ، فكان أن فشل هذا كله فشلاً ذريعاً — بل إن من بها من الإيطاليين كانوا يستوردون ما يلزمهم من المواد الغذائية من إيطاليا . كما فشلت أيضا فى أن تكون سوقاً للمنتجات الإيطالية . فقد كانت المنسوجات القطنية الإيطالية تصل إليها بأسعار أعلى من أسعار المنسوجات الهندية أو اليابانية . ولذا كانت تجارة هذه المستعمرة مع إيطاليا لا تزيد على ٢٥ ٪ من تجارتها الخارجية . كما كان الميزان التجارى فى غير صالح المستعمرة ، فقد كان ثمن متوسط الوارد اليها ٧١,١١٢,٢٠٢ ليرة بينما لايزيد ثمن الصادر على ١٢,١٢٩,٠٦٥ ليرة .

كما أجريت التجارب لزراعة قصب السكر فأخذت مساحة الأرض المخصصة لزراعته تنقص باستمرار حتى إذا كانت سنة ١٩٢٢ لم يزرع من أرضها قصباً غير ثلاثة هكتارات أصبحت سبعة هكتارات فى سنة ١٩٢٥ .

وربما كان هذا الإخفاق هو الذى دفع بالإيطاليين إلى محاولة التوغل إلى الداخل معتدين على الحدود الصومالية الأثيوبية أكثر من مرة إلى أن انتهت إلى تقرير هذه الحدود بشكل واضح فى معاهدة سنة ١٩٢٨ .

وظل تقهقر المستعمرة واضحاً فيما بين الحربين وكان هذا التقهقر سبباً فى قيام الحرب الإيطالية الأثيوبية فى سنة ١٩٣٦ . فقد صرح السنيور موسولينى فى سنة ١٩٣٥ عند ما عرض عليه وصل أرتريا بالصومال الإيطالى بشريط من الأرض يسير خلف الصومال الفرنسى مجتازاً صحراء الأوجادين إن إيطاليا ليست (هاوية لجمع الصحارى) .

وغنى عن الذكر أن منح هذه الأراضى هائلة المساحة إلى هؤلاء المستثمرين قد أدى إلى طرد ملاكها ، أو بمعنى أصح مستغليها الأولين وهم القبائل الصومالية التى كانت قد بدأت تركن إلى الهدوء . ولذا سرعان ما انقلب هذا الهدوء إلى ثورات متتابعة قابلتها الحكومة بما كان فى المستعمرة من قوة حربية ضئيلة أقلها من الإيطاليين وأغلبها من الوطنيين أو اليمنيين أو الأرتيريين ذوى الأجور الهزيلة . ولذا نزلت بها الهزيمة تلو الهزيمة مما أضاع هيبة إيطاليا . لاسيما وأن (العساكر) الأرترية رفضت مقاتلة إخوانها فلم تملك القوات القليلة الباقية إلا أن تستعمل فى محاربتها وسائل فى غاية العنف والبربرية .

ومع ذلك ظلت الأقلية الضعيفة من السكان الإيطاليين تعيش معيشة أوروبية فى مجتمع منفصل ، لايحاول الاختلاط بالوطنيين كما كان مستوى حياتهم دون مستواهم الذى هربوا منه بكثير . وظلوا كذلك يعتمدون على بلادهم الأصلية فى كل ما يحتاجون إليه . ولعل دليل ذلك نجده فيما احتواه كشف الواردات الذى كان يشمل : البن ، والشاى ، والأرز ، والدقيق ، والنبيذ ، والمشروبات الكحولية ، وزيت الزيتون ، والأقمشة ، والآلات ، والبترول البنزين . بينما لم تزد الصادرات على كميات ضئيلة من الحيوانات الحية وأهمها الجمال . ثم الصمغ والقطن الخام والملح والأسماك والبن .

وعلى أثر انتهاء الاحتلال الإيطالى فى سنة ١٩٤١ وضع الصومال تحت الإدارة البريطانية المؤقتة فكتبت هذه تقريراً عن الحالة التى وجدت عليها

المستعمرة فذكر أن الزراعة وجدت فى حالة من التدهور والإهمال لا يمكن وصفها . فمن بين خمس عشرة إقطاعية فى منطقة أفجوى Afgoy لم يزرع سوى تسع . وفى جنالى Genalè حيث شقت قناة للرى منذ سنة ١٩٢٦ وأعد ٢٧,٠٠٠ هكتار للزراعة ، أهمل اثنا عشر ألفا إلى جانب ثلاث عشرة إقطاعية زرعت زراعة متوسطة الإنتاج ولم يبق سوى ثلاث إقطاعيات كانت تزرع زراعة واسعة . أى أن مقدار النجاح لم يزد على ١٠ ٪ مما كان يؤمل . وكانت هذه الإقطاعيات تزرع على ماء النهر . وطرد الوطنيون إلى حيث يزرعون على المطر .

أما ليبيا فقد كان هناك أمل أكثر فى استثمار الأرض برغم احتلال الصحارى لمنطقة هائلة من مساحة المستعمرة . إذ كان الشريط الساحلى هو موضع الأمل . لخصوبته التى اشتهر بها منذ أيام الإمبراطورية الرومانية ولاعتدال مناخه وسهولة المواصلات بين أنحائه . وكان الأمل معلقاً أيضاً على إمكان تهجير عدد من المزارعين الإيطاليين للعمل هناك . ولكن لم يبدأ الاستغلال إلا بعد سنة ١٩٣٢ حين أمكن القضاء على ثورات الأهالى . وكأنما كانت أعمال الجنرال جرازيانى وقسوته التى استعملها فى إبادة الأهالى مقدمة لمجىء الإيطاليين ، بعد أن اتبع سياسة إبادة السكان بالجملة ، فقد استبيحت واحة الكفرة فى سنة ١٩٣٠ ثلاثة أيام . فهرب السكان منها وكان الرجال أقدر على الهرب ، فضل أغلبهم فى الصحراء ، واستطاع مأمور الواحات المصرى إنقاذ ٤٥٣ نسمة فى ستة أيام. كما أنقذ مفتش الصحارى بمصلحة المساحة ٣٧ شخصاً . ويقول الوطنيون فى دعايتهم إن الجنرال ظل يقتل ثلاثين شخصاً يومياً شهوراً طويلة حتى قتل ثلث سكان برقة . حتى إذ قدم الجنرال بالبو ، وجد الأرض خالية فاستولى عليها وانتزع ملكية الأراضى الباقية دون أن يدفع تعويضاً ما ، وكانت هذه المنطقة تمتد مسافة ١٨٠٠ كيلو على طول ساحل برقة وتختلف فى عمقها بين ٢٠٠,٢٠ كيلو ووضعت الأراضى فى يد بنك التوفير الإيطالى ، كى يساعد القادمين من المستوطنين بالقروض . كما صودرت الأراضى التى كانت ملكاً للزوايا السنوسية ؛

وبدأ قدوم المستوطنين فى سنة ١٩٣٣ فقدم منهم ٣٧٨ ومعهم

أسراتهم فوزع عليهم ٣٦ ألفا من الأفدنة ، وحتى سنة ١٩٣٧ قدمت ٧٣٣٠ أسرة ، فكان أن عدل عن فكرة المساحات الكبيرة إلى المساحات الصغيرة ، مع إمداد الاسرات بالمال والأدوات والمسكن والحيوانات الزراعية ، وقسطت أثمان هذه الأراضى على عشرين سنة . كما أعطيت مساحات أخرى لمؤسستين زراعيتين هما Enite perla Colonizazione و Instute Nationale Della prevedenza Sociale Della Libya وأعطيت كل منها أرضاً لتوزيعها على المزارعين على أن تتحمل المؤسسة نفقات الصيانة والتحسين ، على أن تقسم الأرباح مناصفة . ولا يحق للمزارع التصرف فى الأرض قبل السنة السادسة . وقيدت عليه أثمان الأرض وفائدة مقدارها ٢٪ على أن يبدأ بسداد القرض من العام التاسع وتصبح الأرض ملكاً خالصاً له بعد دفع ½ الثمن . هذا بالإضافة إلى بعض المؤسسات الصغرى التى اقتصر إنتاجها على الخضر إلى جانب إقراض المزارعين ما يلزمهم من رءوس الأموال .

ويبدو أن هذه المؤسسات لم تنجح النجاح الذى كان يؤمل لها . فاضطرت الحكومة إلى التدخل العاجل فى سنة ١٩٣٣ حين منحت المزارعين قروضاً تسدد على خمس عشرة سنة على أن تتحمل الحكومة مصاريف إصلاح الأرض وتهيئتها للزراعة . وإذا عرفنا أن الحرب العالمية الثانية قد نشبت فى سنة ١٩٣٩ وانتهت فى سنة ١٩٤٥ عرفنا أن الفلاح الإيطالى لم يكمل يوما من الأيام إجراءات ملكيته للأرض . وأنها كانت فى الحقيقة ملكا للحكومة أو للمؤسسات وأن الفلاح كان مجرد أجير لديها استغل أسوأ استغلال سواء من الحكومة أو المؤسسات .

وإذا ما انتهت الحرب وضعت هذه البلاد تحت إدارة الحلفاء ، فتسلمت إنجلترا كلاً من برقة وطرابلس ، وكلفت هذه الإدارة بكتابة تقرير عن حالتها . فقالت إنها وجدت فى طرابلس ٨٢٦,٨٠٠ أجنبى لم يكن بينهم غير أربعين ألفاً من الإيطاليين و ٢٨ ألفاً من اليهود و ٢٨ ألفاً أخرى من الأجانب والباقى من البربر المراكشيين .

وقد اعتمدت هذه الجالية فى حياتها على ما يأتيها من إيطاليا ، فاستوردت : المنسوجات، والآلات ، وأدوات البناء ، والسكر ، والشاى ، والبن ، والبترول ، والبنزين ، بل السمك ، والإسفنج وهما النوعان اللذان اشتهرت بهما ليبيا منذ قديم الزمن . أى أنهم فشلوا حتى فى استغلال ما كان موجوداً بها من الموارد . وبلغت قيمة الصادرات فى سنة ١٩٣٨ وهى السنة السابقة للحرب ما قيمته ٥٢٦ مليون ليرة . بينما لم تزد الصادرات على ٥٥ مليون ليرة . ولم تغط إيرادات طرابلس أكثر من ثلث ميزانيتها بينما لم تغط إيرادات برقة أكثر من الربع أو الخمس . وكان على الخزانة الإيطالية تغطية هذا العجز المستمر . أما عن برقة فلم يزد ما نزل بها من الإيطاليين على مائتى أسرة . تعاديهم الأغلبية المسلمة ، وأنشئ لأجلهم الخط الحديدى الذى يربط مدن الساحل الشمالى . فكان خطا حربياً أكثر منه اقتصاديا .

وفى شهر مايو سنة ١٩٣٦ فتحت أثيوبيا ، وكان عدد الجيش الذى استقر فيها بعد المعارك ٣٦ ألفاً نصفهم من شباب الفاشست الذين خلعت عنهم ملابسهم الحربية غداة وصولهم . فجعلوا يبحثون عن عمل منذ اليوم الثانى لوصولهم . كما حرموا من المبيت فى معسكرات الجنود فاقتحموا بيوت الوطنيين يطردونهم أو يشاركونهم إياها . ولم يجد هذا الجيش الذى وصل إلى أديس أبابا ما يكفيه من الطعام إذ كان الوطنيون قد أحرقوا العاصمة قبل وصولهم بيوم واحد، فقضى هؤلاء الفاشست يومهم الأول يسكرون ويعربدون . وفى أيديهم مرتباتهم المقتصدة ، حتى إذا أفاقوا إلى أنفسهم بعد أسبوع بدأوا يرسلون أغلب ما بيدهم إلى أهلهم فى إيطاليا وداروا فى الشوارع يبحثون عن العمل . فافتتح بعضهم القهاوى للترحيب بالجنود واشتغل آخرون لديهم جرسونات(١) . ولكن لم يمض على وصولهم شهران حتى اندفعوا إلى القيادة يطلبون إعادتهم إلى إيطاليا ، فأعادوا منهم قرابة عشرة آلاف عن طريق جيبوتى .

---

(١) شاهد المؤلف هذه الحالة فى أثناء وجوده هناك بين سنتى ١٩٣٤ - ١٩٣٧ .

واتجهت نية الاحتلال الإيطالى إلى تضييع أهمية أديس أبابا كعاصمة فضمت أثيوبيا إلى كل من أرتيريا والصومال الإيطالى لتكون (إمبراطورية إفريقيا الشرقية الإيطانية) رقسمت إلى خمس مقاطعات كبيرة هى : أرتريا وأمهرا وجالا سيدامو وهرر وصوماليا ؛ وجعل لكل واحدة من هذه العواصم الخمس مركز تجميع المستوطنين من الإيطاليين فسكن أسمره ٥٣ ألفا . كما سكن جما (عاصمة جالاسيدامو) اثنا عشر ألفا . أما أديس أبابا فلم يسكنها غير موظفى الحكومة والشركات والبنوك وانتشر قرابة ٦٤ ألفاً فى مناطقها الشمالية الغربية (مقاطعة جودجام سابقا) والغربية (منطقة جما سابقا) يفلحون الأرض .

وعملت الإدارة منذ الشهور الأولى على شق مجموعة من الطرق الرئيسية تربط هذه العواصم : وكان أهم هذه الطرق ثلاث . وهى الطريق من أديس أبابا إلى أسمره ، ثم الطريق من أديس أبابا إلى عصب ، ثم الطريق من أديس أبابا إلى جما وامتداده إلى جمبلا . وكان من الواضح أن الغرض الرئيسى من هذه الطرق تضييع أهمية جيبوتى كمخرج لتجارة إمبراطوريتهم .

وقد بدئ باستخدام الأثيوبيين فى شق الطرق ، ولكنهم فشلوا إذ لم يجدوهم يعملون بالهمة أو السرعة التى كانوا يريدونها فاضطروا إلى تركهم جانباً . واستخدموا الإيطاليين فضاعت كرامة الإيطاليين كمستعمرين أسياد ، ووقف الأثيوبيين على جانبى الطريق يشاهدونهم ويشيرون إليهم بأطراف عصيهم الطويلة مستهزئين متهكمين . وبدئ بإنشاء كل طريق منها من ناحيته فتم إنشاؤها ما عدا طريق عصب فلم يتم من ناحية عصب سوى خمسين كيلو مترا عند مدينة إيلا Ela ومن ناحية أديس أبابا إلى مدينة هادلى جوبو Hadele Gubo التى تقع خلف الصومال الفرنسى مباشرة ، وبذا ظلت ميناء عصب برغم ماصرف على إعدادها . عديمة الفائدة . وكان من المفروض أن تكون أهم موانى الإمبراطورية لأنها كانت مركز تموين وسط أثيوبيا وأغنى مناطقها : واستخدمت السيارات الضخمة لنقل الصادرات والواردات عبر هذه الطرق : وأعفيت الواردات عن طريق عصب وأسمره، وكذلك موجاديشو وبقية موانى الصومال من

الرسوم الجمركية : ومع ذلك بقيت جيبوتى مخرجاً لـ ٧٥ ٪ من تجارة أثيوبيا بسبب رخص النقل بطريق السكك الحديدية . بالرغم مما كان يدفع على هذه التجارة من رسوم العبور . ولم يزد نصيب عصب وجميلا وموانى الصومال على ٢ ٪ من التجارة لكل منها و ٨٪ فى مصوع .

وكانت طريقة ملكية الأثيوبيين للأرض قبل قدوم الإيطاليين مما سهل عملية استيلاء الإيطاليين عليها . إذ كانت كل الارض ملكاً للرءوس يزرعونها مع فلاحيهم بطريق المشاركة أو يبيحون للرعاة منهم استعمال ما لا يستطيعون زراعته . فاستولت الحكومة على أملاك العائلة المالكة كلها كما استولت على أملاك الرءوس الذين قتلوا أو وقفوا فى وجهها أو هاجروا من البلاد . وبذلك أصبحت إيطاليا مالكة لكل أراضى أثيوبيا . وبدئ فى استغلال المناطق الوسطى فى شواوجودجام والأجزاء الجنوبية فى سيدامو . بعد أن طرد منها الأثيوبيون(١) . وقسمت الأراضى إلى مناطق كبيرة . وقسمت كل منطقة إلى مزارع صغيرة تختلف مساحاتها من ٣٠ إلى خمسين فداناً ، وأنشئ بكل مزرعة بيت من ثلاث إلى خمس غرف مزود بالأثاث والكهرباء . وأنشئت فى وزارة المستعمرات إدارة الهجرة . لتسجل أسماء الراغبين فى الهجرة إلى هناك مع بيان عدد أفراد أسرهم وأعمارهم القادرين على العمل . حتى إذا مضت مدة بدئ فى حمل هؤلاء المهاجرين إلى أثيوبيا على نفقة الدولة حيث وصلوا إلى أديس أبابا . ليمكث مدة لا تزيد على الأسبوعين فى معسكرات خاصة ينقلون بعدها إلى مواطن الاستيطان حيث تجد كل أسرة بيتا مستعداً لاستقبالها طبقا للبيانات التى أعطتها فى روما . وجعل كل عدد من هذه المزارع تحت رئاسة مدير Capo Labori لا يزيد على كونه مستوطناً كغيره ولكن أنيطت به مهمة توزيع الآلات على المزارعين . لاستئجارها فى العمليات وإعادتها وإعارتها إلى غيرهم عن طريق سجلات يمسك بها هذا الرئيس .

ووضع للمستوطنين نظام من أجل تسديد الثمن أقساطاً سنوية تمتد إلى عشرين سنة يدفعها المستوطن فى شهر سبتمبر بالإضافة إلى إيجار الآلات .

---

(١) لم يضر الأثيوبيون من هذا الإجراء بسبب اتساع مساحة الأرض وقلة الأيدى العاملة فى الزراعة سواء من الإيطاليين أو الأثيوبيين .

ولم يمتد الاحتلال الإيطالى لأثيوبيا إلى أكثر من خمس سنوات صرفت السنة الأولى فى الإعداد . والأخيرة كانت سنة اضطراب بسبب الحرب فكأن النظام لم يستمر أكثر من ثلاث سنوات . فلا يمكننا إذن أن نحكم بفشله أو بنجاحه . وعلى كل حال وصل عدد هؤلاء المهاجرين رجالاً ونساء وأطفالاً إلى ربع مليون .

وبدئ بزراعة القمح وقصب السكر والمطاط والقطن فنجحت زراعة القمح حتى سد إنتاجها الاستهلاك المحلى أما قصب السكر والمطاط والقطن ففشلت كلها .

أما من ناحية الصناعة فانصرفت الجهود أولاً إلى إنشاء الصناعات الاستهلاكية فأنشئت مصانع الطوب والأسمنت ، والأحذية والصابون وعصير الزيوت والمطاحن ومصانع المكرونة والألياف النباتية والبيرة والدبغ .

والحق أنه على الرغم من هذا الحيز الضيق الذى دارت فيه عجلة الصناعة الإيطالية فإن أثرهم كان ثورياً فى الاقتصاد الأثيوبى إذ أنشئت بها أكثر من عشر شركات صناعية . فارتفعت الواردات إلى ٣٠٠٠ ٪ عما كانت قبل الاحتلال ، بينما هبطت الصادرات إلى ما دون رقمها قبل الاحتلال . ولكن هذا التقدم التجارى لم يكن فى صالح الصناعة الإيطالية ما دام المستهلكون هم الإيطاليون . سواء أكانوا فى أثيوبيا أم إيطاليا . بل إن مصاريف نقل المنتجات الإيطالية قد ارتفعت بنسبة ما بذل فى نقلها إلى أثيوبيا بينما لم تحصل المصانع الإيطالية على ما كانت تؤمل الحصول عليه من المواد الخام . إذ لم يزد مقدار ما حصلت عليه إيطاليا من المواد الخام من إمبراطوريتها على ١,٨٦ ٪ من مواردها الخام . وكل ما كسبته التجارة الأثيوبية فى خلال الاحتلال الإيطالى هو اشتغال الإيطاليين بها بدلاً من الهنود والأرمن واليونانيين الذين كانوا يقومون بها من قبل . فغرفة أديس أبابا التجارية فى سنة ١٩٣٥ كان بها ٢٥٠ عضواً لم يكن بينهم غير سبعة عشر من الأثيوبيين .

أما فى مجال التعدين فقد خابت آمال الإيطاليين فيما كانوا يؤملون

الحصول عليه . فمن المعروف أن الأساطير والقصص الخرافية التى انتشرت قبل الحرب الإيطالية عن ثروة أثيوبيا وخاصة فى الذهب والبترول كانت قد ذاعت ذيوعاً إلى حد أن كانت سبباً أو أكثر من أسباب غزو إيطاليا لأثيوبيا . ولذا سرعان ما تألفت لجان الدراسة وأخذت تجوب أنحاء البلاد فكانت النتيجة أن عرفت الحكومة الإيطالية بسرعة بطلان خرافة وجود البترول بها . وما استخرج منها من الذهب هو نفس ما كان يستخرج قبل ذلك . أما ما وجد من معادن فإن كمياته كانت أتفه من أن تشير إليها التقارير الرسمية . ولذا كان الاحتلال الإيطالى لأثيوبيا — مع تقدير قصر المدة التى دام فيها هذا الاحتلال وشدة مقاومة الأهالى له لا سيما خلال السنتين الأولى والثانية — نكبة على الخزانة الإيطالية . فقد بلغت تكاليف الطرق وحدها — وقد بلغت ٤٣٤٧ ميلاً — مائة مليون من الجنيهات . تم أغلبها فى أقسى الظروف وفى أسوأ أنواع التربة . حتى لقد كان يعمل فيها فى بعض الأوقات ستون ألف عامل إيطالى . وتكلف الميل الواحد فى بعض الطرق اثنى عشر ألفاً من الجنيهات ولكن العدل يقتضينا أن نذكر أن ما مده الإيطاليون من الطرق الجيدة فى أثيوبيا — وهى صالحة لجميع الأوقات — خلال حكمهم القصير لها ، إذا قورن بما مده غيرهم من الأوروبيين فى مستعمراتهم الإفريقية ، كان حقاً يدعو إلى الإعجاب . ويجب أن يذكر بالفخر لهم . لاسيما إذا أضيفت إليها مجموعة المبانى التى أقيمت فى كل من أديس أبابا وجما ومحطات توليد الكهرباء فى هاتين المدينتين أيضا ، وكذلك عمليات تكرير المياه . ومد شبكات أنابيب الماء الجارى فيهما .

ومن ذلك نرى أن الاحتلال الإيطالى لمستعمراتها الإفريقية خلال نصف عام من الجهد كان مدمراً للاقتصاد الإيطالى ولم يستفد منه الوطنيون بشىء مطلقاً . وكان هذا هو الحال أيضا بالنسبة للاحتلال البرتغالى ، و مابذله البريطانيون فى مستعمراتهم وكذلك الفرنسيون والباجيكيون ، كان يتم لمصلحة رعاياهم دون غيرهم بل إن كثيرا مما نفذ لم يتم تنفيذه إلا بعد أن سفكت فى سبيله دماء كثير من الإفريقيين وضحى بمصالحهم إلى حد ليس باليسير .

مراجع الباب السادس

جلال يحيى : السياسة الفرنسية فى الجزائر

الحبيب تامر : هذه هى تونس

دافيد بازل : صحوة إفريقيا مترجم

راشد البراوى : التطور الاقتصادى الحديث فى إفريقية

مستقبل كينيا واتحاد إفريقية الشرقية

زاهر رياض : تاريخ غانا الحديث

السيد محمد رجب جزار : التوسع الإيطالى فى شرق إفريقيا

محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة

ميلاد دولة ليبيا

مكتب الأنباء والمستندات : المغرب الأقصى

مكتب تونس الحرة : تونس بين الحماية والاحتلال

André Julien : Histoire de I ' Afrique du Nord

Burton Holmes: The Burton Holmes Lectures

Mario Dei Gaslini: L' Italia Sul Mar Rousso

Pankhurst : Ex - Italian Somaliland

Perham M : The Covernment of Ethiopia

Zolla : La Colonisation Agricole en Tunisie

Bureau d' Information: pour Connaitre Congo

Real Société Geografica Italiana: L' Africa Oriental

The Royal Institute of International Affairs: Nigeria

United Nations: Official Records

Statesman Year Book 1947

Guida della Africa Orientale Italiana, 1939

Union Francaise: Reportation Géographique de Commerce Exterieur de la France Metropolitaine et d' outre mer. Oct 1956.

الباب السابع

التفرقة الاجتماعية والسياسية

التفرقة الاجتماعية والسياسية

قدم الأوربيون إلى إفريقيا فى أول أمرهم تجاراً يتعاملون مع الأهالى . يشترون منهم ويبيعونهم ما يريدون . فكان كل منهما فى احتياج إلى الآخر . وإلى أن يحسن معاملته فلم يظهر بينهم ما يسمى بالتفرقة الاجتماعية . بل كل ما حدث هو وجود مجتمعين مختلفين . لكل منهما نظمه الاجتماعية . ولم يكن هناك من دوافع للاختلاط بين المجتمعين سوى ما يقتضيه العمل . كما لم يكن هذا المجتمع الأوروبى على كثرة من العدد تجعله يحتاج إلى قوانين خاصة .

أما منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر حين قدم الأوروبيون مستعمرين كان لا بد لهم أن يلعبوا دور السيد فى هذا المجتمع الجديد . ولذا اقترن الاستعمار الأوروبى الحديث لإفريقيا بالتفرقة الاجتماعية .

ولما كانت هذه المستعمرات تختلف من حيث المناخ ، لم يقبل الأوروبيون على سكنى الجهات ذات المناخ الإفريقى الحار . ولذا اقتصر الاستعمار الأوروبى لها على وجود طبقة حاكمة تحاول الاستفادة من النظم الاقتصادية والسياسية الموجودة السابقة لوجوده لصالح الاقتصاد الأوروبى كما هو الحال فى غرب إفريقيا .

ولما كان وجود الأوروبيين فى هذا المجتمع قد اقتصر على وجود طبقة من الموظفين الذين يتولون أمر المناصب الحكومية الكبرى . لم يشعر المجتمع الأوروبى بحاجته إلى قوانين تؤكد تفوقه . ولذا لم تأخذ هذه التفرقة الاجتماعية سوى الشكل العملى الذى وجد نتيجة لوجود طبقة حاكمة أوروبية وأخرى محكومة وطنية . هذا إلى أن المجتمع الأوروبى ظل يعيش على هامش المجتمع الإفريقى الذى ظل يتمتع بغالبيته العددية إلى جانب نظمه السياسية . فمن أجل ذلك لم تنشأ أيضاً تفرقة سياسية تؤكد تمتع فئة خاصة بمكانة سياسية خاصة .

أما فى الأجزاء المعتدلة المناخ : كشمال إفريقيا وشرقها وجنوبها حيث وجدت جاليات أوروبية كبيرة احتاجت لأن تختلط بالوطنيين إلى حدٍّ كبير من أجل سير مصالحها : احتاجت هذه الجاليات الأوروبية إلى ما يجعل مصالحها تسير وفق ما تريد ، مخافة أن تطغى عليها المصالح الوطنية ، كما احتاج الأوروبى إلى أن يؤكد سيادته السياسية بشكل ظاهر . فهنا ظهرت هذه التفرقة الاجتماعية والسياسية فى شكل قانونى . يضع حداً بين حقوق الأوروبيين وحقوق الوطنيين ، ولسنا فى حاجة إلى أن نذكر أن احتياج الأوروبيين المستعمريين إلى سنّ هذه القوانين دليل على مايشعرون به من خوف من طغيان الأغلبية الإفريقية عليهم سواء من ناحية المجتمع أو الاقتصاد . فلو عاش هؤلاء الأوروبيون إلى جانب الوطنيين وفق قوانين واحدة لابتلعت الأغلبية الوطنية الأقلية الأوروبية ، فلم تكن الحاجة إلى سن هذه القوانين الجديدة التى تؤكد سيادة الأوروبيين وتجعلهم ممتازين من حيث المعاملة الاجتماعيه والاقتصادية إلا لخوفهم من أن تهضمهم وتبتلعهم تلك الأغلبية الوطنية فهنا تكون قوانين التفرقة الاجتماعية دليل ضعف لا دليل قوة . فالمجتمع الذى يشعر بضرورة سنّ قوانين خاصة له تعطيه مكانة خاصة سواء فى الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية نما هو مجتمع ضعيف . يشعر بضعفه أمام المجتمع الآخر .

وأن المتتبع لتاريخ التفرقة الاجتماعية أو السياسية منذ نشأتها فى إفريقيا ليرى أن البلاد التى درجت على الحياة فى ظل القوانين العادية قد جرى فيها الاستثمار الاقتصادى والتقدم الاجتماعى بسرعة أكثر ظهوراً منها فى الأقطار التى حاولت هذه التفرقة ؛

فمحاولة إثبات التفوق الأوروبى خلقت فى الوطنيين روح العناد والمقاومة التى انتهت إلى إنشاء منظمات وطنية جعلت همها مقاومة هذه التفرقة وليس أظهر على ذلك مما حدث فى جنوب إفريقيا حين برز حزب المؤتمر الإفريقى فى سنة ١٩١٣ : وفى كينيا حين برزت جمعية الكيكويو المركزية وجعلت همها مقاومة المستوطنين من أجل إعادة الأرض إلى الوطنيين :

ولما كان جنوب إفريقيا هو أول أجزاء قارة إفريقيا استقبالاً للأوروبيين ظهرت به بوادر هذه التفرقة الاجتماعية والسياسية قبل غيرها . كما أن كثرة عدد من قدم هذه الأجزاء من الأوروبيين جعل منهم قوة أخوف ما تكون على مصالحها ولذا كانت حالة التفرقة الاجتماعية والسياسية فيها أظهر ما تكون وأعمق . لا سيما وأن هؤلاء القادمين الأوروبيين قد اتخذوا من جنوب إفريقيا وطناً دائماً لهم . ولذا كان وضع الوطنيين فى منزلة دون منزلتهم هو الأساس الذى اتخذوه لجماعتهم : كما أنهم لجئوا إلى الرقيق فى رعى ماشيتهم وزراعة أراضيهم . فكان الوطنيون الذين تعاملوا معهم فى منزلة هذا الرقيق .

وجاء الحكم البريطانى . فألغى الرق . وساوى بين جميع الرعايا الذين يسكنون الأراضى البريطانية فكان هذان العاملان من بين العوامل المختلفة التى دفعت بهم إلى الهجرة إلى الداخل حيث وجدوا الوطنيين فدفعوا بهم إلى الخلف ونجحوا فى هذا الدفع بوساطة سلاحهم الممتاز . ولذا عاشوا فى المجتمع الجديد الذى كونوه على أساس الخوف الدائم من هجوم الوطنيين والرغبة فى العودة إلى ما كانوا يمارسونه قبل قدوم البريطانيين من استخدام الرقيق وعدم المساواة مع الوطنيين . ولذا كانت التفرقة العنصرية أساس جمهوريتى البوير اللتين قامتا فى نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر :

وقامت الحروب بين هاتين الجمهوريتين البويريتين وممالك الوطنيين التى كانت قائمة فى الداخل فكانت وقوداً جديداً زاد من تصميم حكومتيهما على السير فى سياسة التفرقة :

وإذا ما اكتشف الذهب ثم الماس وقامت شركات التعدين بالعمل كان التصميم على مزيد من الربح بمنح الوطنيين أجوراً أقل ما يستطيعون عاملاً جديداً فى جعل هذه التفرقة ذات أساس اقتصادى أكثر مما هو اجتماعى :

وجاء الحكم البريطانى فى بداية القرن العشرين وانضمت هذه الجمهوريات البويرية إلى المستعمرات البريطانية ولكن رغبة البريطانيين فى إرضاء العناصر البويرية جعلتهم يخضعون لهم حين أصروا على تنازل البريطانيين عن نظريتهم فى إقامة المساواة التامة بين من يسكن مستعمراتهم من رعايا ،

فنزل البريطانيون على حكمهم وحرم الوطنيون الذين كانوا يقيمون فى مستعمرتى ناتال والرأس من الحقوق الدستورية التى كانوا يتمتعون بها قبل الحرب . وبذلك تأيدت التفرقة الاجتماعية وامتدت إلى الميدان السياسى . وبذلك أصبحت التفرقة العنصرية سياسة أساسية فى حكومة اتحاد جنوب إفريقيا . كما أنها شاملة فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . كما أننا لا نستطيع أن نغض النظر عن موقف الكنيسة الهولندية الإصلاحية من إصرار رجالها على اتباع سياسة التفرقة .

ويبدو أن الناحية الاقتصادية هى أكثر العوامل إلحاحاً على استمرار هذه التفرقة فقد قام حزب العمال فى سنة ١٩١٢ على أساس هذه التفرقة وكانت حجته فى ذلك المحافظة على مستوى الحضارة الأوروبية من أن تنخفض نتيجة الاختلاط . ولم يكن هذا الحزب يعنى بمستوى الحضارة سوى مستوى الأجور .

وفى سنة ١٩٢٤ تآلف الحزب الوطنى مع حزب العمال وتسلما معاً الحكم وكان أساس تآلفهما تعضيد التفرقة العنصرية . ومن ثم اتجهت سياسة الحكومة إلى تقسيم البلاد إلى مناطق للوطنيين وأخرى لغيرهم على ألا تباح الحياة خارج المناطق المخصصة لهم . إلا إذا كانوا فى خدمة الأوروبيين .

وفى سنة ١٩٣٣ تآلف الوطنيون مع الوطنيين المتطرفين وأصبح هرتزوج رئيساً للوزارة فسن قانون سنة ١٩٣٦ (قانون الهيئات والأراضى الوطنية) Native Trust and Land Act الذى أقيمت بمقتضاه هيئة وطنى جنوب إفريقيا South African Native Trust ، وأعطى لها حق شراء ما مساحته ١٥,٣٤٥,٠٠٠ فداناً لسكنى الوطنيين ، ولم يكن تخصيص الأراضى هدفاً فى ذاته . بل كان وسيلة إلى هدف أبعد ، إذ لم تلبث هذه التفرقة أن ظهرت فى قوانين العمال . فترك مكان (العامل غير المدرب) للوطنيين وجعل اللون أساساً فى عقود العمل فى شركات التعدين ، وأبطل حق استخدام الوطنيين فى مراكز العمال المدربين ، وهى اصطلاحات ظهرت فى قانون العمل الذى صدر فى سنة ١٩١١ .

ولما كانت سياسة التفرقة ترمى إلى (حفظ مستوى الحضارة الأوروبية) — كما يدعون — كانت النتيجة الطبيعية لهذه السياسة فى مجال الصناعة حفظ أجور العمال فى مستوى عال يتلاءم مع ما يسمونه بالعامل صاحب الحضارة . وكذلك إعطاء العمال الإفريقيين أجوراً تتلاءم مع (العامل غير المدرب) ومن ثم أصبح العامل الوطنى لا يستطيع الاعتماد على أجره أو مرتبه من أجل المحافظة على مستواه مهما كان منخفضاً فلا بد أن يكون له — إلى جانب أجره — ملك ما فى المناطق المخصصة للوطنيين .

ويبلغ مستوى أجور العمال الأوروبيين فى أعمال التعدين ٧١٢ جنيهاً فى السنة طبقا لإحصاء سنة ١٩٥٣ بينما لا يزيد أجر العامل الوطنى على ٥١ جنيهاً ، ومرتبات العمال فى حرفة التعدين هى الأساس الذى تسوى على أساسه أجور الحرف الأخرى .

وقد تضاعف عدد المؤسسات الصناعية بين سنتى ١٩٣٠ و ١٩٥٠ وبلغ مقدار الزيادة فى عدد العمال فى نفس المدة ٢٦٠٪ فكان نصيب الوطنيين منها ارتفاع عددهم من ٩٠,٥٠٠ عامل إلى ٣٩٥ ألفا .

وقد أدى النقص الذى عانته الصناعة خلال الحرب فى عدد العمال الأوروبيين إلى زيادة أهمية العمال الوطنيين وشدة الطلب عليهم ، ومع ذلك ظلت التفرقة اللونية فى مجال الصناعة مستمرة . إذ أصبح قانون أجور الصناعة الصادر فى سنة ١٩٣٧ أساس هذه التفرقة فقد حدد أجوراً للعمال الوطنيين لا يمكن أن تتعداه . كما نص قانون الرسوم الجمركية على حرمان صاحب الصناعة من حق الإعفاء من بعض رسوم الاستيراد إذا منح عماله الوطنيين أجوراً أعلى مما نص عليه القانون . كما تتبع الحكومة نفس النظام فى معاملة موظفيها .

وفى سنة ١٩٣٧ أيضا صدر قانون فض النزاع بالطرق السلمية Industrial Conciliation Act فحتم تسجيل اتحادات التجار ونقابات العمال من أجل فض النزاع الذى قد ينشأ بين العمال وأصحاب الأعمال . واقتصر هذا الحق على النقابات المسجلة . وكانت التعريفات التى وضعت للموظفين والعمال من شأنها إخراج الوطنيين من حق الشكوى بينما الاتفاقات التى تنتهى إليها

لجان التحكيم لا تسرى عليهم : فإذا ما صدر قانون سنة ١٩٥٤ ليحل محل قانون سنة ١٩٣٧ جعل من سلطة الوزير إقرار التسويات بالنسبة للعمال وأقيمت هيئة خاصة لفض الخلاف بين العمال الوطنيين المشتغلين بالصناعة ومستخدميهم تسمى (اللجنة المحلية للعمال الوطنيين) :

وفى خلال الحرب العالمية الثانية منعت إضرابات العمال : كما منع إغلاق المصانع وأصبح العامل الإفريقى الذى يشترك فى إضراب يحكم عليه بغرامة تصل إلى خمسمائة جنيه أو حبس ثلاث سنوات : وهناك اتحادات إفريقية للتجارة وهى ممنوعة من الانضمام إلى اتحاد اتحادات التجار Merchant Trusts union .

هذا من الناحية الاقتصادية أما من الناحية الاجتماعية . فلم يسمح للوطنيين بالوظائف التى تجعل منهم منافسين للأوروبيين ، كما وضعت القوانين التى تحول بينهم وبين تحسين مستوى كفايتهم وكان ذلك فى سنة ١٩٢٦ وقيل فى تبرير هذه القوانين إنها وضعت لتمكين الوطنيين من أن يمارسوا تطورهم فى دائرتهم الخاصة . وحددت إقامة الوطنيين فى مناطق خاصة خاضعة لقوانين الجوازات ، والتصاريح وأصبحت أحوالهم القضائية تخضع للعرف والتقاليد الوطنية . وكان أساس ذلك قد وضع فى سنة ١٩٤٨ حين عقدت اتفاقات مع زعماء كسكاى تعطيهم الحق فى ممارسة بعض السلطة على أتباعهم تحت رقابة المأمورين الحكوميين . وبدلاً من تسلمهم الغرامات التى يحكم بها على المذنبين اتجهت هذه الغرامات إلى الخزانة العامة نظير مبلغ معين يتسلمونه سنويا : وسرعان ما نقص اختصاص الزعماء الوطنيين ، كما لم يعد العرف الوطنى هو السائد . وأصبح القانون الأجنبى هو الذى يسرى — ما عدا الأحوال الشخصية — ولكن إذا وجد تعارض ما فالقانون الأوروبى له السيادة .

وفى سنة ١٨٩٤ صدر قانون جلن جراى بوساطة السير سسل ردوس وهو يعطى الوطنيين الحق فى الملكية الفردية ، ولكن بشروط خاصة وفى مناطق خاصة : وخلق هذا القانون سلطتين محليتين منفصلتين تتكون أولاهما من مجلس يشرف على استثمار الأرض ، وثانيهما مجلس المقاطعة ، وهو مسئول عن إدارة الشئون المحلية فى المقاطعة : وعندما عمم هذا النظام فى

المناطق الوطنية أنشئ مجلس عام ، فكان ذلك بمثابة خلق حكومة محلية تتكون من : رئيس المأمورين ، ومأمورى المقاطعاتالتى تحوى مجالس محلية ، وثلاثة أعضاء من كل مجلس مقاطعة . ويجتمع مجلس المقاطعة ست مرات فى السنة أما المجلس العام فمرة واحدة : ووظيفة المجلس الأخير مناقشة الأمور التى تتعلق بالسكان الوطنيين :

وفى سنة ١٩٤٩ صدر قانون منع الزواج المختلط : ووضع قانون عمال البناء فى سنة ١٩٥١ وقد منع تشغيل الوطنيين فى أعمال البناء التى تستلزم كفاية خاصة :

ولكن حجر الزاوية فى سياسة التفرقة كان قانون سنة ١٩٥٠ Group Areas Act الذى يحدد لكل فئة خاصة من السكان مكاناً خاصاً لتعيش فيه لايمكن أن تبرحه ، وكانت هذه الفئات ثلاثاهى : الوطنيون ،والأوروبيون، والملونون . وفى سنة ١٩٥٦ صدر قانون يبيح النقل الإجبارى لأى فئة من الوطنيين من منطقة إلى أخرى .

أما عن التفرقة فى المجال السياسى : فمنذ أن وضع قانون تأليف الاتحاد فى سنة ١٩٠٩ أبعدت شئون الوطنيين عن مجال التشريع العادى . ووضعت إدارة شئون الوطنيين فى يد الحاكم العام ، الذى وضعت فى يده سلطات غير محدودة تبيح له التشريع لهم عن طريق أوامر إدارية . أما عن نصيب الوطنيين فى الانتخاب فقد ظل حتى سنة ١٩٢٠ مقصوراً على ولاية الرأس كما كان الحال قبل إنشاء الاتحاد . مع قصره — لكل من الأوروبيين والوطنيين — على من يتمتع بمستوى خاص من الحضارة . الأمر الذى كان يسمح لبعض الوطنيين بالانتخاب ، وفى نفس الوقت يخرج بعض فقراء الأوروبيين : ولكن فى سنة ١٩٢٦ أعد مشروع قانون فى ولاية الرأس يجعل قيد الوطنيين فى سجلات خاصة من أجل الحد من حق الانتخاب الذى كان لهم . كما ألغى تمثيلهم المحدود . ولكنه لم يجز أغلبية المجلسين التشريعين مجتمعين . وقد بلغ عدد الناخبين الوطنيين أقصاه فى سنة ١٩٢٧ حين بلغوا ١٦,٤٨٠ ناخباً :

وفى سنتى ١٩٣٠ و ١٩٣٣ أخرج منهم ستة آلاف بحجة أن دخلهم خلال الاثنى عشر شهراً السابقة لم يصل إلى الحد الذى يبيح لهم هذا القيد . بينما امتد حق الانتخاب إلى الأوروبيات ، بينما جعل حق الانتخاب عاماً للبيض دون قيد أو شرط فى ولايتى الرأس وناتال .

وتجدد الهجوم على حق الانتخاب للوطنيين فى سنة ١٩٣٤ إذ أن سياسة التفرقة قد أصبحت ذات أثر موجه فى سياسة جميع الولايات . ولذا اتجه الرأى العام إلى إتمام الإلغاء .

وفى سنة ١٩٣٦ سنّ قانون تمثيل الوطنيين فجعل لهم أربعة كراسى فى مجلس الشيوخ ليجلس فيها أربعة من الأوروبيين ينتخبهم الوطنيون . ونص القانون على ألا تزيد المقاعد المخصصة للوطنيين على ستة . وخلق مجلس آخر للنواب من أجل الوطنيين National Assembly يرأسه وزير الشئون الوطنية ويتكون من واحد وعشرين عضواً بينهم اثنا عشر منتخبين وأربعة معينين ثم خمسة بحكم مناصبهم وهم: رؤساء الولايات الوطنية . وهؤلاء الأخيرون لا يتمتعون بحق التصويت . ومدة هذا المجلس خمس سنوات ويملك وزير الشئون الوطنية حق حله إذا أساء المجلس استعمال حقه . ووظيفة هذا المجلس استشارية بحتة إذ يدعى إلى الاجتماع قبل اجتماع البرلمان من أجل أن يقدم تقريراً عن التقديرات المالية التى يقترحها للمشروعات الوطنية وعن التشريعات التى يقترحها فيما يمس شئون الوطنيين ، أو أى شأن آخر يشير به وزير الشئون الوطنية . كما أن له حق التوصية من أجل إصدار تشريعات لأمر من أمور الوطنيين أو لأجل انتخاب الممثلين الأربعة فى مجلس الشيوخ . وكانت المعارضة فى إلغاء حقوق الوطنيين الانتخابية تأتى دائماً من ولاية الرأس ، ولذا نص قانون الانتخاب الذى ألغى حق الانتخاب للوطنيين على حفظ حقهم الانتخابى فى ولاية الرأس من أجل انتخاب ثلاثة أعضاء فى مجلس النواب وعضوين فى المجلس المحلى . على أن تكون عضويتهم زائدة على عدد النواب . وتستمر عضوية النواب الوطنيين مدة خمس سنوات غير قابلة للحل .

وفى سنة١٩٥١ حوولت تجربة التمثيل المنفصل للوطنيين وأجيز هذا القانون وأصبح للوطنيين المقيدين فى كشوف مستقلة حق انتخاب أربعة من الأوروبيين ليمثلوهم فى المجلس الصغير House of Assembly ولكن هذا القانون لم توافق عليه المحكمة العليا . ولكنه أجيز فى سنة ١٩٥٦ حين رفع الوطنيون قضية أمام المحكمة العليا (وقد عدل تشكيلها) .

وقد احتضنت حكومة اتحاد جنوب إفريقيا منذ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مشروعاً يرمى إلى إقامة دولة للوطنيين داخل حدودها تضم الوحدات الثمانى التى يعيشون فيها فى الوقت الحاضر أو بمعنى أصح التى خصصتها الحكومة لإقامتهم على أن يكون دور حكومة الاتحاد فى هذا المشروع هو قيادة هذه الدولة الجديدة ، والسير بها فى طريق التقدم والتنمية ، عن طريق خمسة من المندوبين يكونون حلقة الاتصال بين هذه الدولة السوداء وحكومة الاتحاد ، وحينئذ تستطيع حكومة الاتحاد أن تتخلص من كل مشكلات التفرقة العنصرية ما دام جميع الوطنيين الذين يقيمون فى المدن الأوروبية سوف ينتقلون إلى هذه الدولة الجديدة التى سوف تعطى سلطة التشريع وفرض الضرائب وتنفيذ الأعمال العامة وتوجيه السلطات الدنيا منها .

وحجة الحكومة فى هذا المشروع أن السنين التى توالت منذ بداية القرن الماضى لم تؤد إلى اندماج عناصر البوير والإنجليز اندماجاً تاماً . بل ما زال كل منهما يشعر أن السيادة يجب أن تكون من نصيبه ، مع وحدة الأصل الأوروبى بين الاثنين . ومع تقارب المستوى الحضارى واتحاد الهدف بينهما . فالأمل إذن فى الوصول إلى اندماج أو مجرد تقارب بين الأوروبين والإفريقيين فى مستوى حضارى واقتصادى وثقافى واحد سراب لا يصل إليه عقل مفكر . فلا بد إذن من الاعتراف بالأمر الواقع وهو وجود مجتمعين متميزين منفصلين عن بعضهما البعض وترك الحرية لكل مجتمع لأن يتطور تطوراً يلائمه ليتقدم نحو هدفه الخاص بطرقه الخاصة ووفقا لعقليته الخاصة .

وهذا المشروع وإن بدا فى ظاهره براقاً إلا أنه سوف يؤدى إلى :

١ - حرمان الوطنيين من الحقوق اليسيرة التى اكتسبوها فى الاتحاد .

٢ – ازدحام المناطق الوطنية وهى لاتعدو $\frac{1}{7}$ مساحة اتحاد جنوب إفريقيا بالزنوج الذين يبلغ عددهم أكثر من تسعة ملايين نسمة أى ثلاثة أرباع السكان. الأمر الذى سوف يؤدى ولا شك إلى تدهورهم اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وصحياً. فى الوقت الذى يمرح فيه $\frac{1}{4}$ السكان فى $\frac{6}{7}$ المساحة :

٣ – أن يأخذ الأوروبيون من مساحة اتحاد جنوب إفريقيا أرضاً قد تم تهيئتها للعيش ومصانع ومناجم قد تمت إقامتها. ووصل إنتاجها إلى ذروته. بينما يأخذ الوطنيون أرضاً ما زالت تعتمد على الإنتاج البدائى كما أنها خالية من أية مشروعات صناعية أو إنتاجية. وعليهم أن يبدءوا الإنتاج مع قصور إمكاناتهم المادية :

٤ – أن يحرم الوطنيون من كل الإمكانات التعليمية الموجودة حالياً والاكتفاء بإمكاناتهم القليلة المتأخرة. وإن أرادوا أفضل فعليهم أن يبدءوا فى إنشاء ما يريدون وفقاً لأهدافهم الخاصة وتحت إشراف الأوروبيين.

٥ – أن يعود سكان المدن من الوطنيين – وقد تخلصوا بحكم إقامتهم الطويلة فى المدن. من نظامهم القبلى – إلى أراضى الدولة الجديدة ومعنى ذلك العودة إلى النظام القبلى القديم الذى انقطعت صلتهم به منذ أن عرفوا نظام الأجور وعاشوا وفقاً لنظام اقتصادى غير إفريقى :

٦ – أن يعود الأوروبيون إلى طلب الوطنيين للعمل فى المصانع والمناجم والمزارع مما يؤدى إلى :

(ا) عودة الوطنيين إلى أماكن إقامتهم الحالية ولكن بعد أن يصبحوا من الأجانب.

(ب) تجدد المشكلة والعودة إلى الوضع الحالى بعد أن تبطل حجة الوطنيين فى المطالبة بالإصلاح والمساواة.

وهذه التفرقة الاجتماعية والسياسية ليست موجهة فقط إلى الإفريقيين بل إلى الهنود أيضاً إذ تعيش فى اتحاد جنوب إفريقيا جالية هندية كبيرة قدموا حين كانت الحاجة إلى الأيدى العاملة قوية. وكانوا يستخدمون فى أعداد كبيرة بمقتضى عقد تشرف عليه حكومة الهند (وكانت بريطانية) تبيح لهم

الاستقرار بعد انتهاء عقودهم . وكان نشاطهم – وبما معهم من أموال اقتصدوها – سبباً فى دخولهم ميادين الأعمال ، فاشتغلوا بالزراعة وكونوا لهم بعض مزارع كبيرة ، كما اشتغلوا بالتجارة وظهر بينهم تجار كبار فاتخذوا لذلك مكاناً وسطاً بين الإفريقيين الفقراء غير المتعلمين والأوروبيين الأغنياء المتعلمين ، فكان من الطبيعى أن يحقد عليهم الأوروبيون هذه المكانة ، وينظر إليهم الإفريقيون كزعماء لهم . حتى إذا بدأت موجة التفرقة تتجه إليهم وقفت الحكومة البريطانية فى وجه هذه التفرقة باعتبارهم رعاياها . ومن أجل ذلك كانت مقاومتهم لاتجاه التفرقة قوياً خلال فترة ما بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن بدأ الشك بينهم وبين الإفريقيين يأخذ مكانه . لا سيما وأن بعضاً منهم بحكم ثروتهم وثقافتهم – يفضلون أن يأخذوا مكانهم إلى جانب الأوروبيين . ومن أجل هذا حرموا كما حرم جميع الأجانب من مباشرة أية حقوق سياسية كما أفردت لهم مناطق خاصة . وأنزلت القوانين العنصرية من مكانتهم بالنسبة للأوروبيين . إلا أن التفرقة العنصرية الموجهة إلى الإفريقيين أشد وأعنف لكثرة عددهم وظهور حقهم باعتبارهم أصحاب البلاد الأصليين ولذا طغت أخبار هذه التفرقة على ما عداها . وما زال هؤلاء الهنود يشكون مما يقع عليهم وتأخذ الحكومة الهندية – بعد استقلالها – جانبهم وتهتم بإثارة مسألتهم فى المحافل الدولية .

وتقف التفرقة الاجتماعية والسياسية فى اتحاد وسط إفريقيا تالية فى الأهمية بالنسبة للتفرقة الإفريقية فى جنوب إفريقيا والعدد الأكبر من المستوطنين فى هذا الاتحاد يسكنون روديسيا الجنوبية وأغلبهم يشتغل بالزراعة ويبلغ عددهم ٢٢٥٫٠٠٠ شخص معظمهم من البريطانيين فى وسط ثلاثة ملايين من الإفريقيين . وأقل هؤلاء المستوطنين عدداً يسكن نياسالاند لفقرها .

ومنذ أيام الشركة أقيم فى روديسيا الجنوبية مجلس استشارى ذو ثمانية عشر عضواً من البريطانيين بعضهم منتخب ، وجعلت الشئون الوطنية من اختصاص الهيئة التنفيذية ، وفى نهاية مدة عقد الشركة أصبحت روديسيا تحت الحكم البريطانى المباشر فتولاها حاكم عام أقيم إلى جانبه مجلس تشريعى من ثلاثين عضواً كلهم منتخبون وفق شروط مالية أباحت

لبعض الوطنيين العضوية . وفى سنة ١٩٣٤ أقيمت هيئة تنفيذية تباشر بعض السلطة . أما من الناحية الاجتماعية فتكاد قوانين روديسيا تكون صورة طبق الأصل من قوانين اتحاد جنوب إفريقيا فيما عدا المعازل ، وذلك لتسلط البريطانيين على شئون التشريع فيها ، والجالية الأوروبية التى تعيش فى كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند ليست قوية قوتها فى روديسيا الجنوبية ولكن جميع المواطنين محرومون من الحقوق السياسية ولذا كانت هناك التفرقة اجتماعية فقط وهى تجرى بحكم الواقع لا بحكم القانون .

وفى سنة ١٩٥٣ كونت بريطانيا اتحاد وسط إفريقيا . فرحب به بريطانيو الجنوب لأنه يخول لهم فرصة النشاط على كل أجزاء الاتحاد ، كما يبيح لهم فرصة الاستفادة من ثروة روديسيا الشمالية النحاسية بينما عارضه وطنيو ومستوطنو روديسيا الشمالية ونياسالاند لأنه ينزل بمكانتهم إلى جانب مستوطنى روديسيا الجنوبية . كما يخول ثروتهم مشتركة بينهم وبين غيرهم، كما عارضه مستوطنو نياسالاند لأنهم لا يزيدون على المائتى ألف يعملون فى الزراعة(١) وقد أعطى دستور هذا الاتحاد للأوروبيين كل شىء وحرم الوطنيين كل شىء . فقد أباح للأوربين حرية الاستيلاء على أراضى الوطنيين كما أعطاهم الأغلبية فى المجلس التشريعى الاتحادى (٢) . إذ أن حقوق الانتخاب ممنوحة لجميع السكان ولكنها مشروطة بشروط اقتصادية وثقافية،وخلقت هيئة دائمة من أعضاء المجلس الاتحادى للنظر فى الشئون الإفريقية وظيفتها أن تقدم التوصيات إلى حكومة الاتحاد فى الأمور الداخلة فى سلطتها . على أن تنفيذ هذه التوصيات منوط بموافقة الحكومة البريطانية . وكان المعنى الواضح لذلك أن حكومة الاتحاد لم تكن تدير غير شئون الأوروبيين بينما تدير الحكومات المحلية جميع الشئون بسبب اشتراك الإفريقيين فيهما بنسبة ضئيلة . وقد قضى هذا الدستور على أن يعاد النظر فيه فيما بين أكتوبر سنة ١٩٦٠ وأكتوبر سنة ١٩٦٢ .

---

(١) نسبة الأوروبيين إلى الوطنيين ١ = ٥٨ فى نياسالاند و ١ = ٤٢ فى روديسيا الشمالية و ١ = ١٠ فى روديسيا الجنوبية .

(٢) عدد أعضاء المجلس التشريعى الاتحادى ٥٩ عضواً منهم اثنا عشر إفريقيا فقط .

وفى فبراير سنة ١٩٦٠ عينت الحكومة البريطانية بلجنة مكونة من ٢٧ عضواً بينهم إفريقيان لأجل النظر فى هذا الدستور (لجنة مدنكيتون) فاقترحت اللجنة إعادة بناء هذا الاتحاد على أن يمنح الوطنيون مزيداً من السلطة .

فعقد أكثر من مؤتمر من زعماء البلاد والحكومة البريطانية وانتهت هذه الاجتماعات إلى اقتراحات ببقاء الانتخاب المشروط مع التجاوز عن هذه الشروط بالنسبة للوطنيين من أجل منحهم نصف مقاعد المجالس التشريعية المحلية . فعارض الجميع هذه المقترحات إذ عارضها الوطنيون لأنهم كانوا يطلبون مزيداً من السلطة تتناسب مع عددهم ، بينما رفضها المستوطنون ومنهم كثير من البوير وخاصة فى روديسيا الجنوبية لأنها تعطى الوطنيين أكثر مما يجب . وكان اشتطاط المستوطنين فى المعارضة إلى حد التهديد بإعلان استقلال روديسيا الجنوبية والسير بها فى نفس الخط الذى يسير فيه اتحاد جنوب إفريقيا داعياً إلى أن يعتدل الوطنيون ويقبلوا الدستور المقترح من أجل إقامة حكومتين غير عنصريتين فى كل من نياسالاند وروديسيا الشمالية . وتم الأمر بنجاح وكانت النتيجة تسلم الوطنيين السلطة فى كل من هاتين المحميتين . أما رودويسيا الجنوبية فما زالت معارضة المستوطنين على أشدها ، إلى حد أنهم يهددون بالانفصال كما ذكرنا . وقد أدى الحال بالإفريقيين إلى أن يطلبوا من الحكومة البريطانية الوقوف فى وجه إعلان الاستقلال خوفاً من أن تسيز أمورهم إلى مصيرإخوانهم فى اتحاد جنوب إفريقيا .

هذا بالإضافة إلى أن حكومتى نياسالاند وروديسيا الشمالية الجديدتين تصران على الانفصال عن الاتحاد خوفاً من تغلب روح العنصرية السائدة فى روديسيا الجنوبية . ومما يلاحظ وجود تفاهم تام بين رئيس وزراء الاتحاد ورئيس الحكومة المحلية فى روديسيا الجنوبية من ناحية ورئيس حكومة اتحاد جنوب إفريقيا من ناحية أخرى . وما زال الموقف واقفاً عند هـــذا الحد :

وفى كينيا كان استيلاء المستوطنين على الأرض نذيراً بتجميع قبائل الوطنيين فى معازل بصورة غير كريمة ، مما أدى إلى انتشار الأمراض بشكل وبائى أكثر من مرة . وتضييق الرزق أمامهم . مما دفعهم إلى طلب العمل فى مزارع المستوطنين أى أنهم عادوا إلى أرضهم يعملون فيها كأجراء لا كملاك كما كانوا فى الماضى . ولكن يبدو أن عدد من قدم للعمل لم يكن يكفى لزراعة هذه الأرض الواسعة على النحو الذى يرضى المستوطنين فاضطروا إلى الاستعانة بالحكومة وقوتها من أجل إرغام الوطنيين على العمل بالأجور التى يرتضيها أصحاب العمل . بل سُخِّرَ القانون لمصلحتهم حين حرم على الوطنيين استئجار الأرض من الأوروبيين . بل أرغموا أيضاً على توقيع عقود بالعمل لديهم مدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات على أن يعملوا ومعهم عائلاتهم مدة ١٨٠ يوماً فى العام فى الأيام التى يحددها صاحب الأرض حتى وإن تعارضت هذه الأيام مع عملهم فى أراضيهم الخاصة . كما أن انتقال ملكية الأرض البيضاء إلى مالك جديد تحتم معها انتقال العمال إلى المالك أو المستأجر الجديد حتى انتهاء العقد . وكان هرب الإفريقى يعقبه إلقاء القبض عليه وسجنه . وأجور العمال الزراعيين كانت تتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين شلناً فى الشهر باعتبار شهر العمل ثلاثين يوماً بدون إجازة . وهذا الأجر لم يكن يبيح للافريقى غير الغذاء فقط . ولم ترفع هذه الأجور إلا فى سنة ١٩٥٤ حيث وصلت إلى ٥٢ شلناً غير سبعة شلنات للمسكن وذلك لارتفاع تكاليف المعيشة ٢٠٠٪

وفرضت ضرائب الرأس وضرائب الكوخ على الوطنيين الذين يقولون إن فرضها لم يكن إلا من أجل مزيد من الإرغام على العمل فى الحقول البيضاء .

وكانت أكواخ الإفريقيين فى معازلهم أقرب إلى القبور . كما ذكرت اللجنة البريطانية التى توجهت إلى هناك لفحص الأمور فى سنة ١٩٤١ ، وكان من أثر هذا الوضع الاجتماعى المهين أن اتجهت القوانين إلى تأكيد سيطرة الرجل الأبيض وهيبته إذ جعل الإعدام عقوبة الإفريقى الذى يحاول اغتصاب بيضاء وعلى هذا المستوى سارت بقية العقوبات :

وظهرت هذه التفرقة واضحة فى المجال السياسى فمنذ سنة ١٩٠٦ صدر تشريع بإنشاء مجلس تشريعى وآخر تنفيذى لمساعدة الحاكم العام ، لم يكن بين أعضائه إفريقى واحد . وجعل المجلس التشريعى قائماً على الانتخاب فى سنة ١٩١٦ ، ومع ذلك لم يمتد حق الانتخاب إلى الإفريقيين . وفى سنة ١٩١٩ امتد هذا الحق إلى الهنود فقط على أن يمثلوا بعضوين هنديين فقط برغم اعتراض حكومة الهند على هذا الوضع . ولم يعط حق العضوية فى المجلس التشريعى للافريقيين إلا فى سنة ١٩٤٤ على أن يمثلوا بعضو واحد معين ، وعين آخر فى سنة ١٩٤٦ ؛ وارتفع هذا العدد إلى أربعة فى سنة ١٩٤٧ مقابل ٢٧ عضواً أوروبياً وخمسة من الهنود واثنين من المسلمين وعربى واحد .

وحتى سنة ١٩٥٦ لم تجر فى كينيا أية انتخابات عامة ؛ وأجريت أول انتخابات بين الإفريقيين فى سنة ١٩٥٧ من أجل انتخاب ثمانية أعضاء ليمثلوا خمسة ملايين من الإفريقيين ؛ وظهر سخط الإفريقيين على هذا الحال ممثلاً فى حركة الماو ماو التى بعثت الرعب والفزع فى نفوس المستوطنين . وكانت المرة الأولى التى استشير فيها الوطنيون من أجل مستقبل بلادهم فى سنة ١٩٦٠ وذلك فى مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد فى فبراير وانتهى إلى وقف التفرقة العنصرية بمختلف أشكالها ؛ وتأليف مجلس تشريعى جديد على أساس تساوى التمثيل من البريطانيين والهنود والإفريقيين . إلا أن هذا الوضع الجديد أثار سخط فريق من غلاة المستوطنين فأخذوا فى الرحيل . وبلغ عدد الراحلين قدراً كبيراً إلى حد أن تعرضت الحياة الاقتصادية للانهيار(١) حتى لقد كتب جوموكينياتا نداء فى الجرائد يناشد المستوطنين عدم الرحيل ، ويعدهم بعدم المساس بأملاكهم بعد أن كان قبل ذلك بقليل يدعو إلى وجوب الاستيلاء على أراضيهم .

وفى المستعمرات البرتغالية فشلت جميع الجهود فى توطين جاليات برتغالية غنية تعمل على تقدم المستعمرات كما فشلت الشركات الاحتكارية فى معظم مشروعاتها الإنتاجية . وكان هذا الفشل هو الذى دعا الدول الأوربية

(١) كان المؤلف فى كينيا فى يناير سنة ١٩٦٣ حين شاهد مظاهر هذا الانهيار واضحة .

إلى احتقار المطالب البرتغالية وادعاءاتها فى مؤتمر برلين . كما كان سبباً فى محاولة عقد الاتفاق السرى الألمانى البريطانى بتقسيم الأملاك البرتغالية .

فكان من الطبيعى بعد ذلك أن يفكر الرجال المسئولون فى حكومة البرتغال فى دفع حركة التقدم فى المستعمرات البرتغالية نحو الأمام . فتألفت فى سنة ١٨٩٨ لجنة حكومية لدراسة مشكلات إفريقيا البرتغالية ، وكان يسيطر على هذه اللجنة Antonio Enes حاكم موزمبيق السابق وأحد بناة الإمبراطورية ذوى الأفكار التقدمية.

وكانت نتيجة اجتماع هذه اللجنة ظهور تنظيمات سنة ١٨٩٩ التى نصت مادتها الأولى على (أن جميع الرعايا البرتغاليين فيما وراء البحار خاضعون للارغام الأدبى والمادى من أجل الحصول — عن طريق العمل — على ما ينقصهم من وسائل الحصول على مستوى اجتماعى أفضل . ولهم الحرية التامة فى اختيار الوسيلة للوفاء بهذا الإرغام . وإن لم يفعلوا فللدولة حق إرغامهم على الوفاء) .

ويسقط هذا الإرغام بالنسبة لمن يملك رأس مال كاف يؤكد وسيلة وجوده أومن يحترف حرفة يتكسب منها ، أو من يعمل فى حقله على أن يكون إنتاج هذا الحقل كافياً لاحتياجاته ، أومن يعملون مقابل مرتب . كما يعفى من هذا الإرغام النساء والرجال فوق الستين والأولاد دون الأربعة عشر عاماً ، والمرضى والجنود والبوليس والزعماء . وبذلك خلق ما يسمى بالعمل الإجبارى . الذى جعل من سلطة الحكومة إرغام عامل أو عدد من العمال على العمل فى منطقة تحددها بمقتضى عقود حررتها يجهل العامل نصوصها ، لقاء أجر (كاف) مع إرغام صاحب العمل على العناية بصحة العامل وحالته المعيشية .

وصدرت عدة تشريعات فيما بين سنتى ١٩٠٠ و ١٩١٣ تكمل هذا القانون ، ولكنها ألغيت كلها فى سنة ١٩١٤ ليستبدل بها قانون واحد ينص أيضاً على أن (كل وطنى خاضع للارغام الأدبى والقانونى كى يبذل المعونة — عن طريق العمل — لرفع مستواه الاجتماعى) ، وجعل للتخلف عن ذلك عقوبة هى العمل مدة ثلاثة أشهر أو فى حالات معينة ما لا تقل عن عام

دون مقابل فى أعمال حكومية على ألا تتم هذه العقوبات إلا بوساطة الحكومة . أو بوساطة شخص آخر توافق عليه الحكومة ويكون فى حاجة إليهم. وللحكومة حق طلب هذا الإرغام من الزعيم الوطنى الذى يجرى العمل الحكومى فى دائرته . وكانت مهمة الزعيم هى دفع رجال القبائل على الوفاء بالتزامهم للأفراد أو الشركات وفقاً لشروط خاصة . ولم تنس هذه التنظيمات أن تنص على التزام المستخدمين بنقل العمال والعناية بأحوالهم الصحية ودفع مرتباتهم دون أن ينص على مقدار هذه المرتبات أو مقدار العناية التى تبذل لهم .

وقد أثارت المظالم التى وقعت على إفريقيي الكونغو ضمير العالم فوجه بصره إلى حال إفريقى المستعمرات البرتغالية حيث كان حاكم أنجولا يشحن العمال إلى مزارع الكاكاو فى سان توما وبرنسيب . فردت على ذلك الحكومة البرتغالية بأنها ليست إلا مجرد هجرة لعمال أحرار . ولكن لوحظ أن مدة العقد لم تكن تقل عن خمس سنين وأن معظم هؤلاء العمال لايعودون إلى مواطنهم الأولى بعد انتهاء العقود . وفى سنة ١٩١٤ كتب جون هاريس كتابه Portuguese Slavery أنه رأى على الحدود بين أنجولا والكونغو قرابة عشرين ألفاً من الرقيق يباعون كل عام (فى شكل عقود عمل) ، وكان التقارب البريطانى البرتغالى قبيل الحرب العالمية الأولى سبباً فى أن تغمض الحكومة البريطانية عينيها عن كل ما يجرى فى المستعمرات البرتغالية .

وفى سنة ١٩١٧ كانت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ . إذ كانت سلطة المأمور البرتغالى — إذا احتاج إلى إتمام عمل ما — أن يرسل أمراً إلى الزعيم ليطلب منه عدداً من العمال ، الذين يرحلون حالاً إلى مكان العمل ثم ترسل إليهم بعد ذلك العقود التى يوقعونها وهم لا يدرون ما تحوى . وقد استخدمت الشركات الاستغلالية بهذه الوسيلة عدداً يتراوح بين ستين ألفاً ومائة وعشرين ألفاً كل عام .

ومنذ سنة ١٩٢٨ بدأ سيل العمال الإفريقيين يتجه نحو مناطق التعدين فى الترنسفال حين احتاج أصحاب هذه المناجم إلى مزيد من الأيدى العاملة

بأجور أرخص من أجور زملائهم إفريقيي الاتحاد . ولكن هذه الأجور الرخيصة كانت فى نظر حكام المستعمرات البرتغالية أعلى مما ينتظر أن يأخذوا فى مواطنيهم ، فرأت أن ما سوف يعود به العمال من فائض أجرتهم قد يكون سبباً فى انتعاش المستعمرة . فعقدت الحكومة البرتغالية فى المستعمرة مع أصحاب شركات التعدين اتفاقات على أن تورد لها ما تريد من إعداد العمال مقابل أن تخرج منتجات هذه المناجم إلى الخارج على الخطوط الحديدية البرتغالية التى تسير إلى الموانى البرتغالية على المحيط الهندى . وبذلك ضحى بالعمال الإفريقيين على مذبح الربح المادى للحكومة . ولم يلبث استخدام هؤلاء العمال (البرتغاليين) أن أصبح من اختصاص هيئة العمال الوطنيين فى المناجم فاستوردتهم من موزمبيق ، فافتتح فيها من أجل ذلك جملة مكاتب لتسويق هذه الأعداد الهائلة التى لا تتوقف . ومعظمهم يعمل أعمالاً لاتحتاج إلى مهارة . ويبدو أن حكومة البرتغال بدأت تتراجع بعض الشيء فى أمر هذا التوريد لأن العمال الذين يعملون فى المناجم يعودون إلى قراهم بعد انتهاء عقودهم (وفى رءوسهم آراء وأفكار خيالية عن العمال ومستوى أجورهم) فاعتنقت الحكومة فكرة أفضلية بذل هذا الجهد البشرى فى موزمبيق نفسها ، ويبدو أن الذى دفعها إلى ذلك هو شكوى شركات الاحتكار الزراعية التى تعمل فى موزمبيق من قلة الأيدى العاملة ثم اضطرارها إلى استخدام العمال العائدين بأجور أعلى مما كانت تدفع لهم أو مما تدفع لزملائهم. وكانت حجة الحكومة البرتغالية فى هذا التوقف أن العامل العائد أصبح يحمل لغة وعادات تختلف عن لغته وعاداته الأولى فأصبح من الصعب عليه أن ينسجم مرة أخرى مع مجتمعه القديم . لا سيما وأنه فى عمله التعدينى لا يزيد على كونه باحثاً عن الذهب الذى تستغله حفنة من الرأسماليين الأجانب ، وكان أن لجأت الحكومة إلى إجراءات جديدة وهى النص فى العقود على ألا تدفع شركات التعدين للعامل أكثر من ٤٠ ٪ من أجره أما الباقى فيدفع إلى حكومة المستعمرة البرتغالية التى تدفعه للعامل بعد عودته إلى وطنه كى يستغله فى تقدم المستعمرة الاقتصادى .

وإلى وقت قريب جداً كانت جميع جهود الحاكمين البرتغاليين موجهة

إلى محاولة التطوير الاقتصادى للمستعمرات ، ولكن فى هذه الأيام الأخيرة بدئ بما أسموه محاولة التطوير الاجتماعى . إذ من المعروف أنه لم تكن هناك حواجز قانونية أو غير قانونية بين المستعمرين البرتغاليين والوطنيين ، وكانت النتيجة أن اتجه البرتغاليون إلى الزواج بالوطنيات . ثم ظهور طبقة جديدة فى أعداد هائلة من الخلاسين . وقد حاولت الحكومة الوقوف فى وجه هـــذه الظاهرة أكثر من مرة حين استقدمت إلى المستعمرات كثيرات من بنات الملاجىء . ولكن أعدادهن كانت من القلة بحيث لم تؤثر أى تأثير إيجابى . ومن ثم اتجهت النية إلى محاولة (رفع الإفريقى إلى منزلة الأوروبيين) من أجل الوقوف فى وجه حركة التحرر الإفريقى . والحق أن أهداف بعض البرتغاليين اتجهت إلى إيجاد نوع من التفاهم بينهم وبين الوطنيين ، ولم يأت اهتمام الحكومة بهذه الناحية إلا متأخراً ، لما رأته من فشل الاستعمار البرتغالى فى نشر النفوذ السياسى أو الثقافة البرتغالية بين القبائل الوطنية . إذ لم يكن هناك —بعيداً عن مدينتى لواندا فى أنجولا وموزمبيق فى الشرق — أى مركز للنشاط البرتغالى يستطيع أن يفخر بأنه عمل شيئاً ذا أهمية . فالجندى أو التاجر البرتغالى عاش فى داخلية البلاد مزعزعاً عاملاً على إخضاع القبائل الإفريقية التى تحيط به غير محاول التفاهم معهم سواء بالقوة أو متصاهراً معهم ، وهو فى نفس الوقت لا يقبل أن يجعل الإفريقى مساوياً له . وهو إن قبل أن يتاجر مع الإفريقى أو يستخدمه إلا أنه لا يقبل ولا يحاول أن يجعل الإفريقى ندا له وتظهر العلاقة بين الطرفين فيما اعتاد البرتغاليون أن يطلقوه من الأسماء على الإفريقيين فهم يسمونهم بالزنوج أو الكفرة . ونادراً مايسمونهم بالوطنيين أو الإفريقيين . ولم تظهر كلمة Indegena إلا فى نهاية القرن التاسع عشر . ثم ظهرت فى السنين الأخيرة جدا كلمة Africanos :

وفى سنة ١٩٥٤ أصبحت كلمة Indegena تطلق على الإفريقى الذى يعامل وفقاً لعادات قومه . وبذلك انقسم السكان الوطنيون إلى طبقتين : الوطنيين والإفريقيين أما الكلمة الأولى فتعنى الأوروبيين والوطنيين المطابقين assemelado والخلاسيين :

أما الوطنيون المطابقون فهم الطبقة التى تعامل وفقاً للقوانين البرتغالية : وتتمتع بما يتمتع به البرتغاليون من حقوق :

ويقول المدافعون عن سياسة المطابقة إن فلسفتها تقوم على أساسين ، أولهما : ضمان الحقوق الطبيعية غير المشروطة للوطنيين الذين وضع على عاتقنا أمر الوصاية عليهم ولضمان الوفاء التدريجي بالتزاماتنا الأدبية والقانونية نحوهم ، أما الثانى : فهو قيادة الوطنيين بوسائل تمت إلى أساسهم الحضارى حتى يصبح انتقالهم من عاداتهم الوطنية هيناً وتدريجياً . وقد بدأ ظهور هذهالسياسة فى قانون سنة ١٩٢٩ الخاص بالمستعمرات وفى المرسوم الإمبراطورى الصادر فى سنة ١٩٣٣ ثم قانون الإصلاح الإدارى لما وراء البحار الصادر فى نفس السنة .

ويدعى البرتغاليون أن الإفريقى يستطيع أن يحصل إذا أراد على الجنسية البرتغالية الكاملة ، ويدخل فى زمرة السكان (المتمدينين) حين (١) يبلغ الثامنة عشرة من عمره. (٢) ويثبت قدرته على الكلام بالبرتغالية . (٣) كما يثبت أنه يكسب دخلاً كافياً لأسرته . (٤) وأن تكون أخلاقه حسنة (٥) ويملك الصفات الضرورية لممارسة الحقوق العامة والخاصة . كمواطن برتغالى بشرط أن يكون (٦) قد أدى الخدمة العسكرية . أو أعلن معفياً منها . وهذه المطابقة لا تمتد إلى أولاد الرجل أو زوجته . وعلى الراغب فى المطابقة أن يتخذ خطوات رسمية معينة من أجل الحصول على حق المطابقة . ولكنه قد يعفى من القيام بهذه الخطوات إذا أثبت أنه (١) مارس عملاً عاماً . أو (٢) استخدم ضمن هيئة موظفى المستعمرة. (٣) وأنه أتم التعليم الثانوى ، أو (٤) يعمل مرخصا فى التجار أو (٥) شريكا فى شركة ، أو (٦) مالكا لمؤسسة صناعية . والمعنى الواضح لهذا أن الوطنى غير المطابق محروم من أن يعمل فى الحكومة أو فى مؤسسة أو فى تجارة :

ومن الطبيعى أن يكون عدد المطابقين قليلاً فقد سجلت أنجولا حتى سنة ١٩٥٠ وجود ثلاثين ألفاً من المطابقين من عدد السكان البالغ عددهم أربعة ملايين أى بنسبة ٣ : ٤٠٠ ، وفى موزمبيق بلغ عدد السكان المطابقين ٤٣٥٣ من بين عدد السكان البالغين ٥٫٧٣٣٫٠٠٠ أى بنسبة ١ : ١٢٧٤ .

والمعنى الواضح لذلك أن المجتمع فى المستعمرات البرتغالية ينقسم إلى كثرة هائلة من الإفريقيين المحرومين من كل حقوق اجتماعية واقتصادية

ثم قلة من الوطنيين المطابقين ، ثم قلة من الخلاسيين الذين لا يزيدون على خمسة وعشرين ألفاً ، ثم قلة نادرة من البرتغاليين الذين يملكون جميع الحقوق .

وتعتبر الحكومة البرتغالية الخلاسيين تهديداً للسيادة البرتغالية ولكنهم فى نفس الوقت يصلحون وقوداً للآلة الحكومية ، فهم وسيلتها للتوغل إلى الداخل . وهم وإن كانوا بحكم القانون رعية برتغالية إلا أنه فى واقع الأمر ليس كذلك . إذ هم شبوا فى الأكواخ الوطنية ، حتى إذا كبروا ورأوا عظم الفارق بين حياتهم وحياة البرتغاليين اعتبروا أنفسهم ضحايا للمجتمع فكانوا بؤرة الثورة عليه . فهم وإن كانوا يتعلمون فى المدارس البرتغالية ويأخذون مكانهم فى المجتمع البرتغالى ، إلا أنهم دائماً موضع الريبة من الحكومة ، لا سيما وأن مرتباتهم دون مرتبات البرتغاليين كما لا يستطيعون الوصول إلى المناصب التى يصل إليها بعض البرتغاليين ، ومع ذلك تفخر البرتغال بأنه لا توجد حواجز لونية فى مستعمراتها . وهى فى ذلك تغمض عيونها عن الحوادث الكثيرة التى تحدث فى كل يوم فى المدن وهى حوادث ناشئة عن التفرقة العملية الموجودة . فكثيراً ما توجد على واجهات المحلات العامة لافتات وقد كتب عليها (حق الدخول مقيد) دون الإشارة إلى نوع القيد ، ومع ذلك فكل أحد يعرف ما هو المقصود بهذه العبارة .

وتظهر هذه التفرقة أيضاً فى الناحية القضائية ، فالقانون الوحيد المعترف به رسميا فى كل من أنجولا وموزمبيق هو القانون البرتغالى العام والمدنى والجنائى . وبالرغم من ذلك فإن المركز القانونى للافريقيين ما زال غامضاً . لأن جملة قوانين متعاقبة عرفت الإفريقى بأنه (شخص من الجنس الزنجى ما زال حتى الآن غير متعلم بما فيه الكفاية . ولا يملك العادات الفردية أو الاجتماعية التى تسمح له بمزاولة الحقوق العامة أو الخاصة للمواطن البرتغالى) كما نصت على أنه (فيما عدا الأوضاع التى يطبق فيها القانون . يحكم الوطنيون بحكم العادات التى ألفتها مجتمعاتهم) ومع ذلك فالمحاكم الوطنية لم توجد بعد : فالقضايا المدنية الخاصة بالوطنيين ما زالت من اختصاص المأمورين ، أو رؤساء المراكز الذين يعملون كقضاة . وقد يساعده مستشاران وطنيان . وهما يبلغانه العادات الوطنية فى هذا الشأن وعلى أساسها

يحاول المأمور أن يجعل حكمه منسجماً مع القانون القبلى والقانون البرتغالى . وليس هناك من محامين يعرضون وجهة نظر الخصمين . ولكن يظهر الاضطراب أكثر ما يكون فى المجتمعات الوطنية المختلطة ، وتطبيق القوانين الوطنية قد يكون متعارضاً مع أحد الخصمين فحينئذ يطبق القانون البرتغالى. أما فى الأحوال الجنائية فيطبق القانون البرتغالى وبه بعض التعديلات وإلى جانب هذه المحاكم الابتدائية توجد محاكم استئناف أما النقض فأمام المحكمة العليا فى لشبونه .

ويحمل جميع الوطنيين ما نستطيع أن نسميه بجواز المرور وهو كتيِّب يحوى اسمه وأسماء أفراد عائلته وصورهم وبصماتهم . ولا يجوز له أن ينتقل من مكان إلى آخر قبل أن يظهره للموظفين الرسميين الذين يضعون عليه تأشيراتهم : وعن طريق هذا الكتيِّب يظل الوطنى على اتصال بالجهات الحكومية من أجل استيفاء الضرائب التى يجب عليه أن يدفعها .

وفى الكونغو حدد قانون سنة ١٩٠٨ سياسة بلجيكا بأن رسالتها « تستند أساساً إلى عمل متحضر يهدف إلى غرضين رئيسيين . الأول وهو هدف معنوى يقصد به تأكيد الرفاهية للمواطنين الأصليين والعمل على رفع مستواهم عن طريق تأكيد الحرية الفردية والثانى هو القضاء التدريجى على الأمية وتطوير الملكية ومساندة المشروعات الوطنية الخاصة بتثقيف الوطنيين ومساعدة السكان على تفهم وتقدير مميزات المدنيَّة الحديثة » :

وقد كتب الزعيم لومومبا أن بلجيكا قد قامت فعلاً بأعمال كثيرة ولكن من أجل الحفنة الصغيرة المستعمرة ، وصاحبة الكلمة الأولى فى مقدرات الشعب الكونغولى :

وقد ذكر هذا القانون أن البلجيكيين والكونغوليين مواطنون لا فرق بينهم . ومن أجل هذا الهدف صدر مرسوم ملكى فى أول يونيو سنة ١٩١٢ بإنشاء لجنة دائمة تهدف إلى الإشراف على حماية الوطنيين والعمل على تحسين حالتهم المعنوية والمادية فى كافة أنحاء المستعمرة : وتتكون هذه اللجنة من

ثمانية عشر عضواً يرأسهم المدعى العام لمدينة ليوبولدفيل ، كما أنشأت لجنة فرعية في اليزابث فيل .

وتقدم اللجنة كل عام تقريراً إلى الملك عن الإجراءات التى اتخذت من أجل صالح الوطنيين ويحق للمواطنين جميعاً أن يشرحوا لأعضائها الأعمال غير المشروعة التى كانوا ضحية لها .

وفى عام ١٩٤٩ أنشئ نظام البطاقات الشخصية الذى يتحتم على كل ساكن بالكونغو أن يحملها ولكنها لا تمنح للوطنيين كافة ، بل للملمين منهم بالقراءة والكتابة والذين يثبتون استعداداً طيباً بالنسبة للسلوك والعادات المتمدينة ، والذين يرغبون بإخلاص فى تحقيق قدر معين من المدنية ، بشرط أن يكونوا متزوجين (فى حالة زواجهم) بزوجة واحدة . وتمنح هذه البطاقات لمن يقدم طلباً بذلك إلى مأمور المقاطعة . الذى يملك حق سحبها مؤقتاً أو بصفة دائمة من الأشخاص الذين يظهرون فى أى لحظة عدم تنفيذهم لشروطها : وهذه البطاقات تبيح لحاملها الحصول على نفس الحقوق القانونية التى للأوروبيين بالنسبة للحق فى التقاضى الجنائى وتخفيض مصاريف الدعاوى الجنائية والتعويض الأدبى ، والاستفادة من القرارات الخاصة بالعفو عن المذنبين ؛ ودفع الغرامات بنفس فئات الأوروبيين . وحرية التجول الليلى فى المناطق الصناعية ، وفى أحياء الأوروبيين . والحق فى شراء المشروبات الروحية ، وفى تملك العقارات وحق العلاج فى العيادات الأوروبية .

والمعنى الواضح لهذا كله أن الوطنى غير الحاصل على هذه البطاقات محروم من مزاولة أى شىء من هذه الحقوق . أى أنهم محرومون من طلب حق مدنى إذا نزل بهم غبن أو إهانة ، كما لم يكن يعفى عن مذنبيهم بنفس الشروط التى يعفى بها عن المذنبين الأوروبيين . كما لم يكن يسمح لهم بالتجول فى الأحياء الأوروبية ليلاً أو شراء المشروبات الرحية ، أو تملك العقارات ، أو العلاج فى العيادات الأوروبية . أى أن المجتمع — وإن لم ينص على ذلك صراحه فى القانون — كان منقسماً إلى مجتمعين منفصلين يتمتع أولهما بما يريد من الحقوق بينما الثانى محروم من بعض هذه الحقوق . ولا يجوز له التمتع

بها إلا بعد أن يثبت أنه حفيظ على التمتع بها ، فيقدم طلباً بذلك إلى المأمور الذى يقوم بفحص الحالة ودراستها وحينئذ يستطيع أن يبيح للطالب هذا التمتع بصرف بطاقة خاصة له . وعليه أن يثبت دائماً استحقاقه لحملها ، وأن أى سلوك منه يوجب اللوم يحتم على المأمور سحب البطاقة موقتاً أو بصفة دائمة ليعود إلى حالته الأولى .

وكان منح هذه البطاقات أمراً صعباً . فى مدة ثمانية أعوام لم يحمل هذه البطاقات من الوطنيين البالغ عددهم اثنى عشر مليوناً من السكان غير ٨٨٤ شخصا أى بمعدل ١١١ شخصا فى كل عام . وقد علق على ذلك الزعيم لومومبا بأن منح هذه البطاقات لجميع سكان الكونغو يحتاج إلى ألف قرن . إذا سار منح هذه البطاقات بهذا المعدل السنوى .

هذا إلى أن هذه البطاقات لم تكن لها نتائج عملية إذ أنها لا تبيح لحاملها الحصول على نفس الأجر الذى يحصل عليه زميله البلجيكى .

وفى ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ صدر (قانون تسجيل الكونغوليين) . وكان الغرض منه إتاحة الفرصة لبعضهم بالتمتع بنفس الحقوق التى يتمتع بها البلجيكيون من الناحية المدنية ، وإخضاعهم لسلطة القوانين ذات الطابع الأوروبى . أى خلق طبقة ممتازة من الوطنيين ينظر إليها إخوانهم بعين الحسد . ويمكن للوطنى الحصول على هذا التسجيل إذا (١) بلغ الحادية والعشرين من عمره ، (٢) وأثبت أن مظهره الشخصى وطريقة حياته تتلاءم مع الحياة العصرية ، (٣) وأنه مستعد لتحمل التبعات الملقاة على عاتقه طبقاً للتشريعات المكتوبة .

وعلى من يرغب فى ذلك أن يقدم طلباً مشفوعاً بمستخرج رسمى لشهادة الميلاد وشهادة تثبت حسن سلوكه ووضعه العائلى . وكذلك بقية الشهادات الدراسية الحاصل عليها .

ويقدم هذا الطلب إلى المدعى العام الذى يقوم بالتحقق من صاحب الطلب عما جاء بطلبه من بيانات ، كما يقوم بالتحريات السرية عن قيمة عمله من الناحية المهنية ومركزه الاجتماعى ويرسل موظفاً لزيارته فى منزله ويدخل كافة الحجرات حتى دورة المياه من أجل التأكد من مستوى معيشته وتلاؤمها

مع الحياة المدنية العصرية . حتى إذا تم كل ذلك يحدد النائب العام ميعاداً لحضوره أمام قاضى محكمة الدرجة الأولى . ومعه عائلته وأولاده . فيسأله القاضى عن الدوافع التى دفعته إلى تقديم هذا الطلب ، وكيفية قضائه لوقت فراغه وعن أصدقائه ونوع الكتب التى يقرؤها . وأسماء كتابها ، كما تسأل زوجته عن تصرفه فى راتبه ، وكيفية سلوكه معها ومع أولاده . وأخيراً يوافق القاضى على طلب التسجيل . ويروى الزعيم لومومبا أنه فيما بين سنتى ١٩٥٢ و١٩٥٥ لم يسجل غير مائة وستة عشر فردا .

وهناك من الوطنيين من تنطبق عليه شروط التسجيل ولكنه يرفض التقدم لهذا (الامتحان) ومن هؤلاء القسس الذين يرون فى تلك الإجراءات ما يتنافى مع الكرامة .

وهذا التسجيل وإن أعطى المتمتعين به بعض الحقوق إلا أنه لم يعطهم نفس الحقوق التى يتمتع بها الأوروبيون ، مثل الحق فى الأجر المتساوى مع أجر زملائه . حتى لقد كوّن الوطنيون المسجلون جمعية فيما بينهم للمطالبة بحقوقهم ، وأرسلوا بذلك طلباً إلى الحاكم العام ، مطالبين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية حتى إذا قابلوا تجاهلاً تاماً لمطالبهم رفعوا أمرهم إلى وزير المستعمرات . ولكن بقى طلبهم بدون رد :

وكان المعنى الواضح لهذا كله تقسيم الوطنيين إلى طبقتين ، إحداهما ممتازة يتطلع إليها الآخرون بعين الحسد ، وهى فى نفس الوقت منفصلة عن بقية طبقات المجتمع الوطنى لا تتفاعل معه بل تبتعد بقدر الإمكان عن التفاعل معه وتتقرب بقدر الإمكان من المجتمع الأوروبى . الذى ما زال ينفر منها ، ويمتنع عن إعطائها نفس حقوقه وإن لم يتحرج عن أن يلقى عليها بكل التبعات والمسئوليات . فهو ملزم بأن يعطى أولاده تعليماً مساوياً لتعليم الأوروبيين بإرسالهم إلى المدارس الأوروبية ذات المصاريف العالية ، وشراء ما اعتاد طلبة هذه المدارس شراءه من أشياء تقليدية من الملابس الخاصة وكذلك عليه واجب اختيار سكن ملائم مجهز بأثاث ملائم أيضا يطابق مركزه المميز ، كما يجب عليه المحافظة على هذا المستوى المعيشى الذى يلائم أمثاله من شاغلى مركزه . وكذلك دفع نفس الضرائب التى يدفعها

زملاؤه الأوروبيون والإسهام فى كافة الأعمال الخيرية . وهو فى نفس الوقت لا يحصل على عقد العمل أو الأجر الذى يجب أن يستفيد به .

ولقد أعلن وزير المستعمرات عند إصداره هذا القانون بأن الهدف من إصداره هو تأكيد مبدأ عدم التفرقة بين المواطنين إلا طبقاً لدرجة التطور .

هذا فى الوقت الذى يسمح فيه للخلاسيين بالتمتع بنفس معاملة الأوروبيين دون شروط خاصة بل ويفيدون من قانون عقد العمل الخاص بالأوروبيين . بل يمنع القانون تطبيق عقد العمل الخاص بالوطنيين عليهم . علماً بأن أغلب هؤلاء المولدين يعيشون مع أمهاتهم وقضوا فترة الطفولة فى الأحياء الوطنية وتعلموا فى المدارس الوطنية . بل إن أغلبهم أيضاً لم يصل إلى مرحلة الدراسة الثانوية .

وتصل التفرقة أيضاً إلى السجون ، فالمجرمون البلجيكيون يعاملون معاملة ممتازة بالنسبة للمجرمين الوطنيين ، ويطالب الوطنيون بالمساواة فى السجون لا سيما وأن إفريقيا لم تعرف — قبل مجىء الأوروبيين — هذا النوع من الجرائم الذى يستحق السجن لمدد طويلة ، فهى جرائم دخيلة على مجتمعه أتى بها الأوروبيون (المنحلون) معهم . ويعتبر الجلد إحدى العقوبات التى يعاقب بها بعض المجرمين . وظل الأمر كذلك حتى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٧ حين صدر أمر بمنع جلد القضاة ورجال القوات العامة ورجال الكنيسة والمطابقين والموظفين الوطنيين فى الإدارة .

ويتعرض الوطنيون فى قراهم الوطنية للسخرة من رجال الإدارة فى الأعمال العامة مما دفع بالكثيرين منهم إلى الهرب إلى الأماكن الصناعية . وكان هذا سبباً فى خلو قرى بأكملها من رجالها . ومما يزيد فى نكبة هؤلاء المهاجرين أنهم لا يعرفون حرفة معينة مما يضطرهم إلى الانضمام إلى جيش العاطلين فى المدن لمدد تتراوح فى طولها حتى ينضموا أخيراً إلى إحدى عصابات المجرمين ، لا سيما وأنهم لا يحملون تصاريح المرور التى تبيح لهم التنقل .

أما عن الاشتراك فى الحكم فقد كان كل من الباجيكيين والإفريقيين

محروماً من الإسهام في الحكم بأى قدر من الإسهام » فالموظفون المعينون بوساطة حكومة بروكسل هم الذين يقومون بتنفيذ القوانين التى يسنها البرلمان البلجيكى بعد استشارة المجلس الاستعمارى الأعلى : وقد أثار هذا الوضع شبهة كثير من الكتاب حتى الأوروبيين والأمريكيين أنفسهم : فقد كتب كارل رون فى إحدى المجلات البلجيكية يقول إن هذه السياسة تهدف فقط إلى سيادة الرجل الأبيض ، وإذا كانت الحكومة تتحايل ببعض المظاهر الشكلية لمنع إتاحة الفرصة للنقاد المخلصين من الكلام . أى أن الديموقراطية البلجيكية نوع من الخداع والكذب والفوضى وتزعم الأستاذ جون فان بلزن الأستاذ بكلية التجارة فى أنتورب الدعوة إلى ضرورة السبق بمشروعات الإصلاح فى الكونغو بإشراك الإفريقيين فى الحكم وفى وضع القوانين ، بل اقترح عقد مؤتمر إفريقى أوروبى على مثال المؤتمر الآسيوى الإفريقى من أجل مناقشة المسائل المشتركة ، بل وصلت هذه الاقتراحات إلى حد المطالبة باشتراك الدول الإفريقية المستقلة . كمصر وأثيوبيا وتونس والسودان فيه . وقد عارض رجال الشركات التى تعمل هناك هذه المقترحات لما رأوه فيها من خطر على أرباحهم .

ولكن الحكومة أرادت أن تقطع الطريق على المطالبين بالاستقلال فأصدرت مرسوماً فى ١٠ مايو سنة ١٩٥٧ بإنشاء مجالس المقاطعات ومجالس المديريات والمجلس الاستشارى العام للكونغو ؛ وجعلت العضوية فيه للبلجيكيين والوطنيين ، ولكن مما ينقص من قدر هذه المجالس أنها تؤكد سيادة الرجل الأبيض أكثر مما تؤكد المساواة . فقد جعل جميع الأعضاء معينين يعينهم حكام المقاطعات والمديريات من البلجيكيين ؛ كما أن نسبة الأعضاء الوطنيين وهم الذين يمثلون الكثرة من السكان كانت من الضآلة إلى حد أن رأيهم لم يكن يعتد به كثيراً . وقد عبر لومومبا عن مقدار خيبة أمل الوطنيين فى هذه المجالس حين اقترح قبل نهاية عام ١٩٥٧ أن تجعل العضوية الوطنية لهذه المجالس عن طريق الانتخاب ومعادلة لنسبتهم العددية ، وإن لم ينكر حق الأعضاء الأوروبيين والمبشرين فى هذه العضوية كى يكون المجتمع مثالياً . هذا إلى أن مجلس المستعمرة الاستشارى لم يجعل للوطنيين حقاً فيه

مطلقاً . فكان ذلك داعياً إلى أن يقترح لومومبا أن يوجد بين أعضائه بعض الإفريقيين المختارين من الصفوة الممتازة المثقفة ، حتى يتسنى لهم مناقشة مشكلات الكونغو فى هذه الجمعية الكبيرة فهذه الخطوات كلها تدل على عدم حسن نية البلجيكيين فيما يحاولون إدخاله من النظم بل تكاد كلها تجمع على تأكيد سيادة البلجيكيين .

أما عن أجور العمال فقد أجمع الكتاب على أن هذه الأجور — ومعها أجور العمال فى روديسيا الشمالية — حيث تكوّن منطقة النحاس امتداداً طبيعياً لمنطقة النحاس فى كاتنجا — تافهة ، وتقصر عن إعطاء العامل شيئاً سوى الطعام اليومى . فأجر العامل الوطنى لا يزيد على سبعة جنيهات فى الشهر وهو يكوّن ½ أجر العامل الأوربى . أى أن أجر هذا العامل الأوروبى اليومى يعادل أجر العامل الوطنى فى أسبوع كامل . عدا ما يتمتع به العامل الأوروبى من رعاية طبية ومنزل مهيأ . وتخفيضات كبيرة فى أثمان ما ما يستهلكه بحكم عضويته فى النقابة أو الجمعية التعاونية .

وإذا كان البريطانيون والبوير قد صارحوا أهالى شرقى إفريقيا وجنوبها بالتفرقة الاجتماعية التى ظهرت فى القوانين التى قسمت المجتمع إلى مجتمعين أحدهما يعلو الآخر ويتمتع بالغنم . فالدستور الفرنسى ينص على مساواة جميع من سكن فرنسا والمستعمرات الفرنسية أمام القانون ، بل يرسل من أبناء هذه المستعمرات الفرنسية نواباً عن أهلها إلى كل من مجلس النواب والشيوخ قبل سنة ١٩٣٩ وإلى الجمعية الوطنية بعد سنة ١٩٤٥ مما يخدع بعض الدارسين للسياسة الفرنسية . بل تمعن فى الخداع فتجعل عدد النواب الوطنيين فى المجالس التشريعية المحلية — كما كان الحال فى الجزائر وتونس — مساوياً لعدد الفرنسيين .

ولكن النظرة السطحية لاتكفى لأن نقول مع القائلين بأن التفرقة الاجتماعية لم توجد فى المستعمرات الفرنسية السابقة . فقد كانت فرنسا تقسم أهالى هذه المستعمرات إلى ثلاث فئات . أولها المواطنون Citoyens وتشمل الفرنسيين ومن يرضى من الوطنيين أن يتعامل وفقاً للقوانين الفرنسية ، لا سيما فى

الأحوال الشخصية وخاصة الزواج والميراث . فيتزوج بزوجة واحدة أمام الموظف الفرنسى المختص بمثل هذه الأحوال ويقسم ميراثه بين أبنائه بالتساوى بين البنين والبنات . ثم الرعايا وهم الذين يرضون بالتعامل وفقاً للقوانين الفرنسية فيما عدا قوانين الأحوال الشخصية . ثم الوطنيون الذين يظلون يحتفظون بقوانينهم الوطنية فى كل معاملاتهم .

ويشترط فيمن يريد التمتع بالحالة الأولى أوالثانية أن يجيد أولاً الكلام باللغة الفرنسية ، وأن يقدم طلباً بذلك إلى الجهات المختصة . حتى إذا ووفق عليه صرفت له تذكرة بذلك . وهؤلاء الأولون وحدهم الذين يقفون من المواطنين الفرنسيين على قدم المساواة فيباح لهم التصويت فى الانتخاب ثم ترشيح أنفسهم لعضوية المجالس التشريعية . وإذا علمنا أن ٩٠ ٪ من أهالى مستعمرات فرنسا الإفريقيةمن المسلمين الذين لايرضونبالتعاليم والقوانين الاسلامية بديلاً لأدركنا أن من يرضى بالدخول فى زمرة المواطنين أقلية ضئيلة . ومن ثم تصبح الفئتان الثانية والثالثة دون الفئة الأولى من مواطنيهم ودون الفرنسيين مكانة .

أما الطبقة الثانية فيباح لها حق الانتخاب على أن ينتخبوا للنيابة عنهم نواباً من الفرنسيين .

ولقد أطلقت الحكومة الفرنسية على هذا النوع من محاولة إدخال بعض أبناء المستعمرات فى زمرة الفرنسيين اسم **assimilation** وهى التى ترجمها كثير من الكتاب باسم الامتصاص لأنها تحاول أن تجعل الفرنسيين يمتصون هذه الأقلية الوطنية لتنسى أصلها الوطنى . ولكنى أفضل أن أسميها بكلمة المطابقة لأنها محاولة من أجل جعل هؤلاء الإفريقيين صورة طبق الأصل من الفرنسيين .

ويقول الفرنسيون إن هذه المحاولة إنما هى عمل إيجابى لإدخال الحضارة الفرنسية إلى المستعمرات ، ورفع أهالى هذه المستعمرات إلى مرتبة الفرنسيين ، وهذا قول فى ظاهره رقى وفى باطنه خداع . فمحاولة رفع هؤلاء الوطنيين إلى مرتبة الفرنسيين مع تجاهل الفروق الجنسية والعقلية والبيئية والمناخية والثقافية إنما هى محاولة فاشلة تدل على عدم الإدراك . والمحاولة التى يجب

أن تحاولها فرنسا هى رفع هؤلاء الوطنيين إلى مرتبة من الحضارة الأوروبية والإدراك الأوروبى والثقافة الأوروبية داخل الإطار الإفريقى أى مع الاستعانة بالثقافة الإفريقية الأولى والظروف الإفريقية كلها ومحاولة تطويرها إلى أسلوب عصرى يلائم العقلية الإفريقية المتطورة .

ولعل أبلغ مظاهر التفرقة الاجتماعية مايبدو فى النظام القضائى. فقد أباحت قوانين الحكومة الفرنسية فى كل من تونس ومراكش وجود محاكم وطنية . بحجة المحافظة على العرف والتقاليد الوطنية ، كما أباحت المعاهدات التى عقدتها مع الزعماء الوطنيين فى غرب إفريقيا وجود محاكم قبلية وضعت فى يد رؤساء القبائل أمر سماع ما يرفع إليها من قضايا ، والفصل فيها وفقاً لعادات هذه القبائل وتقليدها . مما ينفى المساواة أمام القانون وخضوع الجميع لإجراءات واحدة وقوانين واحدة وهى أول مظاهر المساواة .

هذا وبرلمان باريس هو الجهة الوحيدة المختصة بالتشريع لجميع أنحاء الإمبراطورية الفرنسية ويترك أمر تنفيذ ما يشرعه من القوانين فى هذه المستعمرات إلى موظفين فرنسيين كما أن هذه القوانين دائماً مكتوبة باللغة الفرنسية ، وهى اللغة الوحيدة التى يتحتم على كل من يعمل فى الحكومة أو له عمل ما له اتصال بالحكومة أن يعرفها دون غيرها . فمن أجل ذلك لم يبح العمل فى الدوائر الحكومية إلاللموظفين الفرنسيين الذين ترسلهم حكومة باريس إلى هذه المستعمرات ، ومن عمل من الوطنيين ففى أدنى الوظائف ويشترط فيه أن يلم باللغة الفرنسية إلماماً كافياً . ومن أجل ذلك أصبح نصيب هذه النخبة من الوطنيين فى وظائف بلادهم قلة ملحوظة وبذلك ظهرت هذه التفرقة الاجتماعية فى صورة واضحة برغم ما نص عليه القانون الفرنسى من المساواة التامة لجميع قاطنى الإمبزطورية الفرنسية أمام القانون .

وقد أباح القانون الفرنسى للعمال تكوين النقابات ولكنه لم يسمح للعمال الإفريقيين بالانضمام إليها إلامتأخراً ، فأبيح هذا الحق لعمال المغرب بعد سنة ١٩٤٦ فقط . على ألا يحتلوا أكثر من خمسين فى المائة من المقاعد فى مكاتب النقابات والاتحادات . بينما لم يحدد نصيب العمال الفرنسيين من المقاعد بأى حد أقصى والمعنى الواضح لذلك جواز طغيان العنصر

الفرنسى على مقاعد النقابة مما يجعل تسيير أمور النقابة فى أيديهم ووفقاً لمصلحتهم . وقدم القصر الملكى فى المغرب مقترحات بشأن منح جميع العمال المغاربة الحق النقابى . على أن يكون انتخاب المراكز الرئيسية فى النقابة ديموقراطيا بدون تمييز عنصرى أو دينى أو جنسى . وقد أبيح تكوين النقابات المختلطة فى غرب إفريقيا ولكن احتفظ أيضا بمراكز الرياسة فيها للفرنسيين . حتى أصبحوا أصحاب الكلمة فيها . وإذا ما كوّن بعض العمال الوطنيين نقابات منفصلة حتّم القانون أن تكون هذه النقابات فروعاً للنقابات الفرنسية كى يمكنها أن تنضم إلى الاتحاد الدولى العام للنقابات فى بروكسل . وبذلك أصبح العمال الوطنيون فى المستعمرات الفرنسية الإفريقية غير ذى قيمة مطلقا . وقد رأينا أمثلة من هذا النظام فى الكمرون وكانت النتيجة أنه لم يقبل الاندماج فى هذه النقابات الوطنية إلا من أراد استغلال إخوانه لمصالحه الخاصة . مثل منظمات العمال الشيوعيين أو من فى حكمهم .

وعند إنشاء الاتفاقات الجماعية للعمل . جعل مرسوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ فى المغرب حق هذا العمل مقصورا على المستخدمين والعمال الأوروبيين . ولم يبح للعمال والمستخدمين الوطنيين عقد مثل هذه الاتفاقات الجماعية إلا فى يناير سنة ١٩٤٩ ولكنه عاد ونص على أن الإضراب عن العمل (إضراب العمال الوطنيين وحدهم) غير مشروع .

على أن هذا القانون غير عملى . إذ المفاوضات مع مندوبى العمال أو المستخدمين لا تتم إلا بين أصحاب العمل والعمال النقابيين . وهو أمر لم يتمتع به العمال المغاربة إلا متأخرا جدا .

ومن ثم أصبح العامل المغربى لا يتمتع بالامتيازات التى يتمتع بها العمال الفرنسيون مثل العلاوات الاجتماعية والتعويضات فى حالة الفصل عن العمل .

وأباحت القوانين الفرنسية للوطنيين حق التملك على قدم المساواة مع الفرنسيين ولكن إذا عرفنا أن جميع المستعمرات الفرنسية فى إفريقيا لم تعرف الملكية الفردية قبل قدوم الفرنسيين . وأن القوانين الفرنسية حتمت —

– من أجل الاعتراف بالملكية الفردية – وجود مستندات ثابتة لها قبل الفتح الفرنسي . أدركنا استحالة تملك الوطنيين للأرض . وحين أرادت حكومة الجزائر أن تعطى بعض الوطنيين الأرض الزراعية حتمت عليهم أيضا تقديم إثباتات الملكية حتّى إذا تعذر عليهم ذلك أباحت لهم استغلال الأرض فقط لا ملكيتها . ومن الطبيعى بعد ذلك ألا يتكافأ المحصول الوطنى مع المحصول الأجنبى لا فى الكم ولا فى الكيف بسبب استعمال الفلاح الأوروبى للآلات فى الوقت الذى لا تقدم الإدارة الفرنسية أية إمكانات أو مساعدات إلى الفلاح الوطنى ، وبذلك أصبح الفلاح الوطنى مع ضعف كمية إنتاجه مغبوناً فى الثمن بالنسبة للفلاح الأجنبى .

وتظهر هذه التفرقة أيضا فى الضرائب . فبينما فرضت الضرائب على الفرنسيين والوطنيين على العمل والإيراد . وضعت الزكاة على الرأس للمسلمين ، ولم يعف منها النساء . وفى بعض المناطق الإسلامية وضعت الزكاة على ماشية الأرض . ولكن جعلت قيمتها ١٠ ٪ من قيمة الحيوان كما جعلت العشور على الأرض . وهذه الأسماء وإن كانت عربية مما يظهر علاقتها بأحكام الدين الإسلامى . إلا أنها لاتمت إلى الدين الإسلامى بصلة فالزكاة فى الإسلام عينية كما أنها لاتزيد على ٢,٥ ٪ وإذا كانت الزكاة فى الإسلام قد حددت مصارفها فإن الحكومة الفرنسية قد أضافتها إلى الإيراد العام وصرفتها فيما صرف فيه غيرها من أنواع الإيراد المختلفة .

وإذا كانت هذه التفرقة قد حدثت فى المستعمرات الفرنسية برغم عدم النص عليها قانوناً ، فقد صدرت التشريعات التى نصت على هذه التفرقة الاجتماعية فى المستعمرات الإيطالية دون أن تحدث أثراً مطلقاً فى العلاقات بين الإيطاليين والوطنيين .

وقد بدأت هذه السياسة منذ سنة ١٩٣٧ بعد أن فتح الإيطاليون أثيوبيا بسنة أو دون ذلك بقليل ، فقد عرف الحكم الفاشستى الذى قام فى إيطاليا منذ سنة ١٩٢٥ بالعنجهية ، ومحاولة إحياء الحلم القديم – حلم الإمبراطورية الرومانية القديمة – ولكن يبدو أن أنصار هذا الحكم لم ينتبهوا إلى هذه العنجهية وضرورة المحافظة عليها إلا بعد أن رأوا الإيطاليين فى المستعمرات

قد انحدروا إلى الحضيض وقبلوا أحط الحرف . وتصاهروا إلى الوطنين : بل لم يحاولوا أن يرفعوا زوجاتهم معهم إلى مستوى الحياة الأوروبية بل نزلوا هم إلى ما دون الحياة الإفريقية . فعاشوا فى أكواخ الوطنيات . وتركوا أولادهم معهن دون تعليم . يلعبون فى الشوارع حفاة الأقدام على نحو أسوأ مما يفعله الوطنيون العاديون(١) »

وكان صدور أول القوانين التى تنص على التفرقة الاجتماعية فى ١٩ أبريل سنة ١٩٣٧ الذى نص على عقوبة الحبس خمس سنوات للمواطن الإيطالى الذى يصهر إلى أثيوبى ، ونص قانون ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨ على عدم الاعتراف بالزواج الذى يحدث بين المواطنين الإيطاليين والرعايا (الوطنيين) كما جعلت عقوبة الحبس خمس سنوات للطرفين . وأطلق على الأوروبيين اسم الآريين وعلى الوطنيين اسم (غير الآريين) واكتفى القانون فى حالة إقدام أحد الآريين غير الإيطاليين على تأسيس علاقة زوجية شرعية مع إحدى المواطنات بطرده من الممتلكات الإيطالية .

بل جعلت للأوروبيين امتيازات خاصة للتمتع بها مع حرمان الوطنيين من أنواع من العمل معينة ، فحرم عليهم ركوب الدرجة الأولى فى قطارات السكة الحديد ، كما جعلت لهم « أوتوبيسات » خاصة لايركبها غيرهم . كما حرموا من دخول بعض النوادى . وكذلك التقدم إلى المدارس .

وجعل الحبس ستة أشهر عقوبة الوطنى الذى يجرؤ على محاولة التمتع بامتيازات المواطنين علاوة على غرامة ألفى ليرة . كما جعلت وظائف الوطنيين مقصورة على الدرجات الدنيا على أن يجزوا عنها بمرتبات دون الكفاف »

ومع ذلك لم تتم هذه الأنواع من التفرقة الاجتماعية على النحو الذى ترضى عنه الحكومة ، فقد كانت الصداقات تعقد بين كثيرين من الإيطاليين والوطنيين ، ولكنها لا تأخذ صفة العلانية . بل كانت الزيجات تتم أيضا فى

(١) شاهد المؤلف ما هو أسوأ من هذا فى كل من أسمره وأديس أبابا بين سنتى ١٩٣٤ و ١٩٣٧ .

الخفاء حتى لم تجد الحكومة بدا من أن تهدد من يتزوج بوطنية بعدم الاعتراف بزواجه وحرمان أولاده من أن يحملوا اسم والدهم ، بل حتم عليهم أن يشاركوا الوطنيين فى مركزهم وحرم على الأب الإيطالى أن يسهم فى تعليم الطفل الخلاسى أو المحافظة عليه .

وإذا كنا قد أشرنا إلى العمل الإجبارى فى سياسة البرتغال فقط ، فليس معنى ذلك أن البرتغال وحدها هى التى باشرت هذا العمل الإجبارى بل إنها الوحيدة التى مازالت تباشر هذا النوع ولكن الدول الأخرى باشرته أيضاً فى الماضى فى ظروف خاصة : فقد كتبت الحكومة البريطانية إلى حكام المستعمرات منذ سنة ١٩٢٠ أنهم يستطيعون تسخير العمال الوطنيين فى الأعمال ذات المنفعة العامة ، ولكنها حددت مدة هذا التسخير بستين يوماً فى العام الواحد ، ويعفى منه من سبق تسخيره فى عمل عام إذا لم يكن قد مضى على تسخيره الأول ثلاثة أشهر . وفى سنة ١٩٢١ أوصت بألا يسخر الوطنيون فى أعمال الحكومة فى غير أعمال الحمل والنقل . أما إذا كانت هناك ضرورة إلى تسخيرهم فى غير هذه الأعمال فيجب استئذان وزارة المستعمرات قبل القيام بالعمل :

وعقدت فى سنة ١٩٣٠ اتفاقية دولية لمنع العمل الإجبارى وانضمت إليها إنجلترا فى سنة ١٩٣١ ، فأعطيت التعليمات بالعمل وفقاً لأحكام هذه الإتفاقية . ولايباشر التسخير فى محميتى باسوتولاند وسوازيلاند إلا من أجل أعمال تتعلق بالقبيلة : وكذلك فى أعمال مقاومة الجراد . وكذلك الحال فى بتشوانالاند وفى روديسيا الجنوبية . وإن أضيفت إلى الحالات التى يجوز فيها التسخير مقاومة حريق الغابات . ولا تزيد مدة التسخير على تسعين يوماً فى العام على أن يكون التسخير داخل منطقة العمال المسخرين : واقتصرت السخرة فى روديسيا الشمالية على الحمل والنقل ومعها المحافظة على الطرق العامة . وكان هذا نفس الحال فى نياسالاند بينما اقتصرت السخرة فى تنجانيقا فى الماضى على الأعمال التى تتم فى المحيط الإفريقى . أما فى غير ذلك فمقصور على أعمال الحمل والنقل ، إذا لم تكن الوسائل الأخرى كافية . وقد انعدمت

السخرة الآن لاسيما بعد مرسوم سنة ١٩٥١ الذى منع السخرة منعاً باتاً ؛ ومع ذلك سخر قرابة ٤١٠٢ رجلاً فى أعمال الحمل الإجبارية بين يوليو سنة ١٩٥١ ويونيه سنة ١٩٥٢ ، ويبلغ مجموع الأيام التى سخروا فيها ١٠,٦٥٦ يوماً ، أى بمعدل أقل من ثلاثة أيام لكل منهم . كما استخدم ٤٥,٧٨٠ رجلاً فى أعمال خاصة بالوطنيين مدة ١٠٤,٥١٣ يوماً ، أى بمعدل اثنين وعشرين يوماً لكل منهم . وكان عدد العمال المسخرين فى منطقة ما ، لايزيد على ٢٥ ٪ من عدد الرجال القادرين فيها . وكانت زنجبار أول مستعمرة بريطانية أبطلت فيها السخرة . وكانت السلطات الوطنية فى أوغندا تسخر بعض رجالها فى العمل لمدة لاتزيد على ثلاثين يوماً فى السنة ، على أن يكون ذلك داخل حدود المملكة (بوجندا أوغيرها) ، أما فى خارجها فيدفع للعمال أجورهم . وفى غانا ونيجيريا بوشر العمل الإجبارى فى حالة المحافظة على الطريق . ولم يمنع هذا النوع إلا فى سنة ١٩٣٥ ، وكذلك الحال فى توجو وسيراليون ، ومع ذلك فما زالت السلطات الوطنية فى نيجيريا تلجأ إلى السخرة فى إجبار الزراع على زراعة قطعة أرض يكون إنتاجها مايقوم بأود شخص وعائلته التى تعتمد عليه . وبوشرت السخرة فى المستعمرات الفرنسية حتى سنة ١٩٤٦ بل حتى سنة ١٩٥٦ . بل ما زالت السخرة فيها طبقاً لقانون التشرد ، كما أن هناك نوعاً من السخرة يجرى مقابل الضريبة . وهو يعنى قيام الفرد بعمل لعدد من الأيام إذا عجز عن دفع ضريبة مالية . وهذا النوع من السخرة وإن كان — قانوناً — مفروضاً على جميع السكان وطنيين وأوربيين إلا أن العجز عن الدفع لم يكن يحدث إلا من الوطنيين ولذا كانت السخرة مقصورة عليهم . وقد وجه كثير من النقد إلى هذه السخرة ، إلا أن الحكومة الفرنسية دافعت عن نفسها بأن هذا النوع من السخرة كان مألوفاً لدى الإفريقيين قبل مجىء الأوروبيين ، كما أنها لم تستخدمه إلا فى حالتى تعبيد الطرق وإقامة المطارات . وقد مدت معظم طرق إفريقيا الغربية الفرنسية بهذا النوع من السخرة :

وكانت السخرة فى الكونغو البلجيكى تجرى وفقاً لقانون سنة ١٩٢٢ ، على ألا تزيد مدته على خمسة عشر يوماً فى الشهر وخمسة وعشرين يوماً

فى السنة . على أن تكون مقصورة على أعمال الحمل . ومنعت السخرة فى سنة ١٩٢٥ ، إلا أن قانون سنة ١٩٣٣ أباح للزعماء تسخير الأفراد فى الحمل فى حالة مقاومة الأمراض الوبائية والمجاعات ثم عاد وأباحها أيضاً فى أعمال الزراعة من أجل إنتاج محصولات التصدير . (باعتبارها عملاً تدريبياً للأهالى) .

على أن هناك نوعاً آخر من السخرة وإن لم يحمل هذا الاسم وهو تعهد السلطات الإدارية بتقديم عدد من العمال إلى الشركات من أجل العمل بأجور تحددها الشركة . وتقوم السلطات الإدارية بذلك ، لأن تقديم العمال شرط من شروط عقد العمل بين الشركة والحكومة . وكان الخوف من هرب العمال هو الذى أدى إلى إنشاء بعض المخصصات الوطنية فى اتحاد جنوب إفريقيا وروديسيا الجنوبية ، ويطلق على هذا النوع من العمل اسم (تجنيد العمال) . وأبيح لرجال الإدارة فى شرق إفريقيا البريطانية أن يلجئوا إلى هذا النوع من التجنيد ، وقيل فى تعليل ذلك أنه (من أجل تعويد العمال الإفريقيين العمل بالأجر (وهو شىء لم يكونوا يعرفونه من قبل) : وقد وزع منشور بهذا المعنى على الموظفين فى سنة ١٩٢٦ فى تنجانيقا ويبدو أن سبب ذلك وجود عدد من المستوطنين الذين حازوا مساحات كبيرة من الأرض الزراعية دون أن يجدوا العدد الكافى من الأيدى العاملة . فكان لابد من مساعدتهم على استغلال أراضيهم . ومثل هذه الحالة لم توجد فى غرب إفريقيا بسبب عدم وجود المستوطنين الأوروبيين ، كما أن ملكية الأرض ظلت فى يد الوطنيين يزرعونها بوساطة الأيدى العاملة الوطنية ، وفقاً لتقاليدجروا عليها من قبل ، كما كان الحال فى الولايات الشمالية فى غانا . فقد جرت عادة بعض الزعماء على أن يقدموا بعض العمال الإفريقيين إلى شركات التعدين ليعملوا فى المناجم ، وفق عقود كانوا هم يقومون بتوقيعها نيابة عن العمال .وقد ظل زعماء ساحل العاج يقومون بهذا العمل وأشباهه حتى سنة ١٩٢٨ وقد لجئوا فى بعض الأوقات إلى رجال الإدارة يساعدونهم على جمع ما يريدون من العمال ، وفقاً للعقود التى وقعوها إلا أن رجال الإدارة فضلوا عدم التدخل .

وقد لجأت بعض شركات استغلال المطاط والعاج إلى هذه الوسيلة فى المستعمرات الفرنسية الاستوائية . إلا أن تدخل الحكومة وقف استمرارها فى العمل منذ سنة ١٨٦٥ حتّى إذا احتجت الشركات على الحكومة لتدخلها الذى أدى إلى وقف هذا العمل ، لم تتردد الحكومة فى إلغاء الامتياز الممنوح لهذه الشركات . وتشددت الحكومة فى هذا المنع بعد الحرب العالمية الأولى . ولكنها عادت وأباحته (لإنتاج مواد التجارة والحرب) ويبدو أن سوء الأحوال الاقتصادية فى فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى . ألجأها إلى استخدام الأيدى العاملة الإفريقية الرخيصة من أجل زيادة وارداتها من المواد الخام الإفريقية لتحيلها إلى مواد مصنوعة تصدرها إلى الخارج .

وقد سبق أن ذكرنا أن الشركات ذات الامتيازات فى الكونغو الحرة كثيراً ما لجأت إلى السلطات الإدارية من أجل تجنيد العمال للعمل فى مشروعاتها . ولكن الحملة التى قامت فى وجهها كانت من الشدة بحيث جعلت حكومة الكونغو الحرة تتنازل عن ملكيتها فى وسط إفريقيا إلى الحكومة البلجيكية .

ولكن الحال فى عهد الحكومة الجديدة لم يختلف كثيراً عما كان قبلها ، وإن كانت الشروط التى وضعت من أجل هذا التجنيد قد خففت من حدة الحالة . بأن جعلت التجنيد غير المشروط يمتد إلى ٥ ٪ من العمال فقط ، ثم جعلت نسبة معينة من الباقى من العمال يجرى وفقاً لشروط خاصة .ولكن يبدو أن هذه الشروط كانت هينة إلى حد أننا ظللنا نسمع أصوات التنديد بما يلقى الوطنيون من معاملة حتّى سنة ١٩٢٥ حينما صدرت الأوامر إلى المأمورين بعدم تقديم أية مساعدة إلى الشركات . وفى سنة ١٩٣٠ تألفت (لجنة العمل) التى وقفت فى وجه أى تدخل رسمى من قبل الإدارة . كانت نتيجة ذلك هبوط الطلب على العمال . لاسيما بعد سنة ١٩٣٣ ، حين حتم القانون على الزعماء والوطنيين دفع أجور من يستخدمونهم من العمال إلى خزانة الإدارة المحلية . وهى التى تقوم بتوزيعها عليهم . وهذه الإدارة المحلية هى مجالس القرى ؛ التى تألفت من أجل إدارة القرى والعناية بها وتنفيذ الأعمال العامة بها . وكانت تتألف من العمدة (الأجنبى)

وبعض الزعماء المعينين . وإذا كانت عمليات التجنيد قد امتنعت في الوقت الحاضر فلا يمكننا أن ننكر فضل (لجنة الرق الموقت) Temporary Slavery Commission التي كانت تابعة لعصبة الأمم فيما بين الحربين إذ أنها حتمت على الحكومات أكثر من مرة ، وخاصة فيما يتعلق بإفريقيا دفع أجور عادلة إلى الإفريقيين لقاء قيامهم بأي عمل . ولكن العامل الهام في تحسن الحال إنما يعود إلى وجود من يعرض أجوراً أكثر مما كانت الشركات تدفعه وهم الطبقة الوسطى من التجار (من أصحاب الدكاكين) :

مراجع الباب السابع

ألبرت لوتولى : دع قومى وشأنهم ، مترجم :

باتريس لومومبا : الكونغو أرض المستقبل ، مترجم :

زاهر رياض : جنوب إفريقيا :

الاستعمار الأوروبى لإفريقيا :

مولنجزوورت : الآسيويون فى شرق إفريقيا ، مترجم :

Calpin (Editor): The South Africa Ways of Life

Duffy James : Portuguese Africa

Portugal in Africa

Hailey : An African Survey

Pankhurst, S. : Ex - Italian Somaliland

Perham M. : The Government of Ethiopia

Susan Wood : Kenya

الباب الثامن

الخدمات الصِّحيَّة والتعليميَّة

الخدمات الصحية والتعليمية

رأينا كيف وجهت أوروبا اهتمامها الجدى إلى إفريقيا منذ نهاية القرن الثامن عشر حين بدأت سلسلة الرحلات الاستكشافية تتجه إلى نهر النيجر سواء من ناحية الشمال أو الغرب . ورأينا كيف أنه لم يدر فى خلد هؤلاء المستكشفين أوالجمعيات العلمية التى أرسلتهم العناية بالناحية الصحية لهؤلاء المستكشفين ، فوقع أغلبهم صرعى المرض . وفقد كثيرون حياتهم فى سبيل الغاية النبيلة التى سعوا إليها . وكان موقفاً غريباً حقاً لهذه الهيئات العلمية التى كانت تعمل فى حقل الاستكشاف الجغرافى ، وكذلك للحكومات التى كانت تعضد هذه الجمعيات العلمية وتمدها بالمال من أجل تنفيذ مشروعاتها الكشفية . والحق أننا لانستطيع تعليل هذا الموقف إلا بأنه نتيجة للجهل التام بما كانت عليه حال إفريقيا من الناحية الصحية . ويبدو هذا الجهل واضحاً حين أرسلت جمعية الحضارة الإفريقية بعثتها التبشيرية الأولى إلى نيجيريا فى أغسطس سنة ١٨٣٩ على ثلاث بواخر من أجل إقامة مراكز تبشيرية فى هذا الجزء من القارة ففشلت البعثة فى عملها فشلاً ذريعاً بعد أن فقدت أربعين عضواً من أعضائها الذين بلغوا مائة وأربعين وسقط الباقون صرعى المرض ، فاضطرت البعثة إلى العودة بعد أن رأت نفسها تكاد تفقد بقية أعضائها لاسيما وقد ظل آخر مهندس بها يعمل ليلاً ونهاراً موزعاً جهده بين عمله كطبيب يعالج المرضى ومهندس يقود الباخرة .

وكان أول من لفت نظر الأوروبيين إلى ضرورة الاهتمام بالحالة الصحية للراغبين فى السفر إلى إفريقيا للعمل فى ميادينها المختلفة هو دافيد لفنجستون الذى قدم إلى إفريقيا فى سنة ١٨٤٠ وكان طبيباً . ولذا حوت مذكراته ملاحظات طبية على الأمراض التى لاحظ انتشارها بين الإفريقيين الذين زارهم وحرص على تدوينها بدقة ، كما كتب بياناً بسبعة وعشرين دواء

كان الإفريقيون يستعملونها ، كما أرسل إلى إنجلترا يطلب تقريراً عن كيفية معالجة الملاريا بعد أن أعطى تفصيلات وافية عن حالات كثيرة من المرض والعلاج الذى باشره لها ، والجهود التى بذلها والنتائج التى وصل إليها .

وكان أن اهتم العالم الأوروبى بالحالة فى إفريقيا ولكن هذا الاهتمام لم يأت إلا من ناحية الجمعيات التبشيرية وقد بدأت بعد عام ١٨٤٠ : وكان الهدف منها أولاً حماية أفراد البعثات من الأمراض الإفريقية : ثم بحث الأمراض الإفريقية وفحص مكروباتها . ثم تدريب الممرضات الإفريقيات ليأخذن دورهن إلى جانبهم فى العمل فى الناحية العلاجية . ولكن الجهود التى بذلت كانت فى جنوب إفريقيا مما يدل على أن رغبة هذه الجمعيات كانت متجهة إلى خدمة الأوروبيين أولاً ، والعناية بتجنبهم المرض ، وعلاجهم قبل العناية بالإفريقيين ، إذ افتتحت بعثة البرسباتريان الإسكتلندية أول معهد للطب فى لوفيدال فى ولاية الرأس . ألحق به مستشفى فكتوريا لمعالجة الأمراض وتدريب الممرضات الإفريقيات . كما أنشئ فى سنة ١٨٤٩ أول مستشفى للولادة فى جوهانسبرج .

ولم يبدأ اهتمام الجمعيات البريطانية بالأحوال الصحية فى إفريقيا إلا متأخراً فى سنة ١٨٦٣ ، وكان ذلك فى سلطنة زنجبار وعينت بعثة الجامعات ضابطاً طبيباً فى كل مركز من مراكز خدمتها من أجل فائدة الأوروبيين وتدريب الإفريقيين على العمل الطبي . وأخذت البعثات تعنى برجالها وموظفيها ليس غير . فأنشأت لهم فى سنة ١٨٩٣ فى ممباسا أول مستشفى وكان يحوى ٥٠ سريراً . وبيتاً لمرضى البرص .

وكانت أول بعثة طبية أرسلتها بعثة الكنيسة التبشيرية إلى غرب إفريقيا فى سنة ١٨٩٢ حين رأت النسبة العالية للوفيات ولابد أن هذه الجهود كلها كانت من الضآلة بحيث لم تؤثر جهودها شيئاً . حتى إذا أرسلت بعثة الوزليان ٢٢٥ مرسلاً إلى الساحل الغربى لإفريقيا فيمابين سنتى ١٨٩٥ و١٩٠٧ مات منهم اثنان وستون . وفيما بين سنتى ١٨٧٨ و١٨٨٨ مات نصف أعضاء بعثة العماديين Baptists فى الكونغو البلجيكى . فكانت هذه الحالة السيئة هى التى لفتت أنظار رياسات البعثات فى أوروبا وأمريكا إلى ضرورة بذل

مزيد من الجهد فأنشئت كلية لفنجستون فى سنة ١٨٩٣ لتعليم المبشرين الأجانب مبادئ الطب . ولعلنا نستطيع أن نكون فكرة تقرب من الصحيحة عن مستوى الدراسة فى هذه الكلية إذا عرفنا أن المشرفين عليها منعوا خريجيها من أن يحملوا لقب (طبيب مبشر) أو يأخذ صفة الطبيب حامل الدرجة العلمية . فقد كان المنهج لايتجاوز مبادئ التشريح والجراحة . إلى جانب دراسة مظاهر أمراض المناطق الحارة وطرق علاجها المبدئى . والتدريب فى المستشفيات . وقد اعتمدت هذه الكلية على مساعدات الحكومة التى منحتها أثمان ماكانت تصرفه من الأدوية وما كان يستهلكه أفرادها من الملابس .

وإذا كانت هناك بعثة بدأت تعمل على مساعدة الإفريقيين فكان ذلك فى سنة ١٨٩٩ حين أسست أسقفية نياسالاند مستشفى ومركزاً للجراحة فى كل مركز من مراكزها . بينما لم تبدأ بعثة الوزليان عملها فى الحقل البشرى الإفريقى إلا فى سنة ١٩٠٤ حين أسست أول عيادة خارجية فى غرب إفريقيا بينما أسست أول مستشفى لها فى سنة ١٩١٢ . وكان ذلك فى مدينة Ilesha فى نيجيريا .

وعملت الجمعيات الكاثوليكية على إنشاء المستوصفات المختلفة فيما بين سنتى ١٨٩٩ و ١٩١٢ . فأنشأت ما يقرب من مائتى مستوصف ، ولكن عدد الأطباء الذين عملوا فيها كان ضئيلاً مما قلل من قيمة الخدمات التى أدتها . وصدر مرسوم بابوى فى سنة ١٩٣٦ بتعليم الراهبات طب أمراض النساء والعناية بالأطفال من أجل العمل على تخفيض نسبة الوفيات العالية فى إفريقيا .

وإذا كانت هذه الجمعيات التبشيرية قد بدأت عملها مبكراً ، فى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً من أجل العناية بصحة الأوروبيين أولاً ، ولم تبدأ بالعناية بصحة الإفريقيين إلا فى نهاية القرن تقريباً ، إلا أن عمل الحكومات فى ميدان الخدمة الطبية للإفريقيين كان سيئاً للغاية . إذ قصرت السلطات الإدارية اهتمامها الصحى على العناية بصحة الموظفين الأوروبيين ولم يمتد

عملها إلى الاهتمام بصحة الموظفين الإفريقيين إلا فى حالات قليلة بل نادرة . ولم توجه الحكومة البريطانية اهتمامها بالأمر إلا حين ظهر مرض النوم بشكل وبائى بين سنتى ١٩٠١ و١٩٠٢ فأرسلت أكثر من بعثة كان أفرادها جميعاً من المبشرين برئاسة الدكتور ألبرت كوك للعمل فى المنطقة المصابة . وفى مارس سنة ١٩٠٢ كتبت هذه البعثة تقريراً يقول إن نسبة الوفيات مازالت عالية جداً فاهتمت الجمعية الطبية البريطانية الملكية بالأمر فأرسلت لجنتين أثبتتا أن الوفيات بلغت مائتى ألف من بين عدد السكان البالغين ثلاثمائة ألف . ولم يتوقف المرض رغم الجهود التى بذلت حتى لقد قررت حكومة أوغندا فى سنة ١٩٠٦ إخلاء المنطقة من سكانها . وظهر اهتمام الحكومة مرة أخرى حين تبين لها أن نسبة الإصابة بالزهرى وصلت إلى ٩٠ ٪ من السكان فأرسلت ثلاثة من ضباط السلاح الطبى لمعالجة الأمر وأقامت هناك مستشفى عسكرياً .ويبدومن ذلك أن اهتمامها لم يكن موجها إلى معالجة الأهالى بقدر ماكان موجهاً إلى المحافظة على صحة جنود الاحتلال هناك . وكان انتشار مرض النوم فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية بشكل وبائى أيضاً فى سنة ١٩١٧ هو الذى حرك عواطف نواب البرلمان الفرنسى فاعتمد مبلغ مليون جنيه للمساعدات الطبية .

وكان غرب إفريقيا مهملاً غاية الإهمال ولم تبدأ الحكومة عملها هناك من أجل الاهتمام بالحالة الصحية إلا فى بداية القرن العشرين حين ارتفعت أصوات التجار البريطانيين هناك يطلبون من حكومتهم التدخل لأجل وقف نسبة الوفيات العالية ، فكان أن أنشئت وحدات علاجية فى أماكن استيطان البريطانيين ويبدو أن جهودها كانت تافهة إلى حد أنها قررت فى سنة ١٩٠٢ تجميع هذه الوحدات الطبية تحت إشراف إدارة واحدة هى (الإدارة الطبيـــة لغرب إفريقيا) West Africa Medical Service وأنشأت إدارات طبية فى المستعمرات البريطانية الأخرى فى نفس الوقت تقريباً ، وأدمجت هذه الإدارات فى إدارة واحدة فى سنة ١٩٠٢ ثم انفصلت عن بعضها فى سنة ١٩٠٨ وعادت إلى الاندماج فى سنة ١٩٢٠ .

وكان الإفريقيون قليلى الثقة فى العلاج الأوروبى . ولكن تفشى المرض بينهم وارتفاع نسبة الوفيات ألح عليهم فى اللجوء إلى المستشفيات والمراكز العلاجية الأوروبية ، وكان ذلك متأخراً اضطر السلطات الأوربية إلى افتتاح أجنحة للإفريقيين ألحقتها بالمستشفيات التى كانت مخصصة قبل ذلك لعلاج الموظفين دون غيرهم . ولم يكن الدافع إلى هذا العمل هو الرحمة التى اجتاحت قلوب الأوروبيين بل هى المصلحة وحدها إذ كانت أولى الهيئات اهتماماً بعلاج الإفريقيين هى شركات التعدين حين هددتها نسبة الغياب العالية بين الموظفين ، بل كثرة الوفيات بسبب الظروف السيئة التى كان العمال الإفريقيون يعيشون تحت وطأتها بسبب سوء التغذية . فكان أن أنشئت مراكز البحوث فى المعازل الإفريقية فى عام ١٩٠٦ ، كما أخذت تراعى بعض الشروط الصحية فيما كانت تبنيه من مساكن لعمالها . ولم تبدأ ألمانيا أعمالها الصحية إلا فى سنة ١٩٠٧ حين أرسلت الدكتور كوخ إلى شرق إفريقيا الألمانية حيث أمضى ثمانية عشر شهراً فى القيام ببحوث عن مرض النوم انتهت إلى ضرورة إنشاء معهد للبحوث فى مدينة Amami .

وكانت الحرب العالمية الأولى هى التى جعلت الدول الأوروبية تبدى مزيداً من الاهتمام بالإفريقيين حين اشتد الطلب عليهم سواء من أجل العمل ليحلوا محل العمال الأوروبيين الذين رحلوا ليأخذوا مكانهم بين صفوف الجند، أو ينضم هؤلاء الإفريقيون إلى صفوف الجيش أيضاً ورأت الحكومات سوء المستوى الصحى للإفريقيين وعجزهم عن أن يقوموا بما طلب منهم القيام به من أعمال . فكان أن ألفت أكثر من لجنة لبحث الأمر وانتهت إلى ضرورة التخطيط من أجل تنظيم الأعمال الصحية فى مناطق تعدين الذهب والنحاس حين اشتد الطلب على هذين المعدنين لمواجهة احتياجات الحرب فأنشئت « وحدة الملكة اليزابيث للمساعدة الطبية للإفريقيين فى الكونغو البلجيكى Fonde Reine Elisabeth pour l'assistance Medicale aux Indigene كما أنشئت وحدة جامعة لوفان فى الكونغو البلجيكى أيضاً كما أنشئت مصلحة الخدمة الطبية فى المستعمرات البريطانية . مع التوصية بقبول الإفريقيين فى المستشفيات . والتوسع فى إنشاء العيادات

الخارجية والمستوصفات المتنقلة فى المراكز المجاورة . وفى بعض المستعمرات البريطانية أسهمت الإدارات المالية للسلطات الوطنية فى الأمر فقامت بتموين الخدمات الطبية بالمال فى مناطقها ، وزيدت الخدمات فى المستشفيات الفرنسية والبلجيكية بخلق وحدات متنقلة من أجل مقاومة الأوبئة عند ظهورها وكذلك من أجل اتخاذ خطوات وقائية . ومن ذلك نرى أن الخطوات الصحية لم تتخذ طابع العناية بالإفريقيين إلا بعد ربع قرن كامل من وقوع البلاد الإفريقية فى قبضة الحكومات الاستعمارية بصفة رسمية ، وقد رأينا أن الدوافع التى دفعتهم إلى ذلك لم تكن إلا مجرد الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الإفريقيين سواء فى الميدان الحربى أو الإنتاجى : وأن جهودهم التى بذلت خلال ربع هذا القرن ، وجهت إلى مجرد المحافظة على صحة الموظفين الأوروبيين الذين عملوا فى هذه الجهات . وكأن هؤلاء الإفريقيين لم يكونوا أكثر من آلات تعمل فى حقول الإنتاج لتستهلك ويؤتى بغيرها لتحل محلها .

وبدأ هذا الاهتمام يأخذ صفته الجدية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حين ازداد الاهتمام بالحقل الإفريقى ليعوض النقص فى الإنتاج الذى انتاب الحقل الأوروبى .

ففى جنوب إفريقيا لم تنشأ وزارة الصحة إلا فى سنة ١٩١٩ ، وظلت هذه الوزارة اسمية لا يتولاها وزير مختص قبل سنة ١٩٤٥ وكانت مسئولية الوزارة تنحصر فى إدارة المستشفيات التى كانت أعجز عن أن تقوم بواجبها الكامل بسبب ضعف ما خصص لها من المال . ويمكننا أن نستدل على مبلغ عناية الحكومة بأمر الإفريقيين من إيراد بعض الأرقام . فعدد المستشفيات فى جنوب إفريقيا حتى ١٩٥٦ هو ٥٧٠ مستشفى بين عامة وخاصة . منها ٢٨ مستشفى للأوروبيين و١٣٨ لغير الأوروبيين من الأجانب والباقى وهو لا يتعدى المائتين للإفريقيين . وكان عدد الأسرة المخصصة للأوروبيين ١٧,٦٧٤ سريراً ، والمخصص لغيرهم ٢٧,٧٥٦ سريراً . وإذا رددنا هنا ما سبق أن ذكرناه من أن عدد الأوروبيين لا يتعدى الثلاثة ملايين نسمة كلهم ذوى دخل مرتفع عال ، بينما عدد الإفريقيين يزيد على الأحد عشر مليوناً وذوى دخل يقل عن حد الفقر . أدركنا ما يلاقيه الإفريقيون من إهمال .

ولقد أثارت هذه الحالة اهتمام السلطات، فبدأت فى الاهتمام فى سنة ١٩٤٢ فاقترحت إنشاء أربعمائة مركز صحى تمون عن طريق ضريبة خاصة على الدخل . وقد بلغ مقدار ماصرف على الاهتمام بصحة الإفريقيين فى عام ١٩٤٥ اثنى عشر مليوناً ونصف المليون من الجنيهات وهو أكبر مبلغ صرف هذا العام بوساطة أى حكومة فى إفريقيا جنوبى الصحراء . وإذا كان فى جنوب إفريقيا ثمانى جامعات فى كل منها كلية للطب عدا ١٢١ مدرسة طبية ملحقة بالمستشفيات و ٢٧ مستشفى بها مدارس للولادة، فكلها مقصورة على الأوروبيين . وإذا كانت هناك من عناية تبذل للإفريقيين بشكل جدى فمن أجل علاج حالات السل والالتهاب الرئوى وأمراض الحلق بين عمال المناجم . وجزء من عمل لجنة بحوث أمراض الرئة يتجه إلى تقليل كمية الغبار فى المناجم . وتشير التقارير إلى نقص المصابين بهذه الأمراض خلال السنين الأخيرة وتدفع بعض التعويضات إلى بعض العمال الذين يصابون بالعمل إذا كانت إصابتهم نتيجة الغبار بالمنجم . كما أن الأجور تدفع خلال مدة العلاج للمصابين بالالتهاب الرئوى . وهناك هيئة المستشفيات Hospital Board تشرف على أحد عشر مستشفى ، منها تسعة للأوروبيين واثنان للإفريقيين . وتبذل الحكومة البريطانية مساعدتها للمستشفيات التى تديرها الجمعيات التبشيرية فى المحميات الإفريقية . عدا تسعة مستشفيات حكومية منها، واحدة يديرها إفريقيون . وتأتى هذه المساعدة من (هيئة تنمية المستعمرات البريطانية) التى أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية . من أجل الاهتمام بالمستعمرات البريطانية فيما وراء البحار . كما تبذل بعض المنح لتعليم الإفريقيين حرفة الطب فى الجامعات البريطانية . ومن الطبيعى أن يكون عدد هؤلاء الأطباء الإفريقيين ضعيفاً جداً ، فمن بين عشرة أطباء موظفين فى بتشوانالاند لايوجد غير طبيب إفريقى واحد . ونستطيع أن ندرك مقدار النقص فيما يلاقيه الإفريقيون من عناية هناك إذا عرفنا أنه فى سنة ١٩٥٥، كان يوجد طبيب واحد لكل ٢١,٦٠٠ شخص . وسرير واحد فى المستشفيات لكل ١٢٥٠ شخصاً . ولذا لايدهشنا ما نراه من ازدياد حالات الإصابة بالسل فى السنين الأخيرة وفى سوازيلاند لم يفتح مستشفى حكومى قبل سنة ١٩٣١

ولاتحوى الإدارة الطبية هناك سوى مدير وستة أطباء . ونصيب الجمعيات التبشيرية من العمل الطبي أضعاف نصيب الحكومة . وفى روديسيا الجنوبية لم تنشئ وزارة للصحة إلا فى سنة ١٩٤٨،وكان عدد الأطباء ١١٢ طبيباً أوروبياً منهم أربعة عشر فقط إخصائيون . وإذا كان هناك أكثر من خمسمائة طبيب آخر إلا أنهم مستخدمون بوساطة شركات التعدين والسكة الحديد . ولايزيد عدد المستشفيات على ٢١ مستشفى حكوميا . وإلى جانبها ٥٣ مستشفى للمبشرين تقوم بعلاج الإفريقيين . وعدد الأسرة فى المستشفيات الحكومية ١٥٤ سريراً للأوروبيين و١٠٤ أسرة فقط للآسيويين و٢٣٠٠ سرير فقط للإفريقيين ولذا لانندهش إذا وجدنا جميع أسرة الإفريقيين مشغولة دائماً ولايوجد من يحترف الطب أو يعمل فى ناحية من نواحى العلاج من الإفريقيين سوى الممرضات. وظلت روديسيا الشمالية حتى سنة ١٩٣٨ بدون أى اهتمام من الحكومة بالناحية الصحية . وفى هذه السنة أنشئ أول مستشفى عن طريق منحة منحتها (هيئة تنمية المستعمرات) . وبلغ ما صرف على الناحية الصحية فى مدى عشر سنوات فيما بين سنتى ١٩٤٧ و١٩٥٦ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات . قدمت هيئة تنمية المستعمرات منها نصف مليون جنيه أى أن ما صرفته الحكومة لايتعدى المائة ألف جنيه فى السنة . وقد وضعت الحكومة خطة لعشر سنوات جاء بها أن نصيب الناحية الصحية لن يتعدى إنشاء أربعة مستشفيات للوطنيين واثنين للأوروبيين . مع أن نسبة الأوروبيين إلى الإفريقيين كما ذكرنا فى فصل سابق ١ : ٤٨ . ونصيب الجمعيات التبشيرية كالعادة أكبر من نصيب الحكومة فى العناية الطبية بالأهالى . فلها ٢٤ مستشفى بها ٩٩٠ سريراً و٧٩ مستوصفاً و١٦ مركزاً لمرضى البرص . وفى نياسالاند توجد ثلاثة مستشفيات للأوروبيين ، نصيب الإفريقيين من كل منها عنبر واحد . وقد وضعت الملكة اليزابيث فى سنة ١٩٥٤ حجر الأساس لأول مستشفى مختلط .

وفى شرق إفريقيا أنشئت مصلحة المساحة الطبية The East Africa Medical Survey فى سنة ١٩٤٨ ، من أجل جمع المعلومات فى كل ما يتعلق بالشؤون الصحية بالإفريقيين . كما أنشئت وحدة شرق إفريقيا

الخاصة بالملاريا فى سنة ١٩٥٩ لغرض القيام بالدراسات الأساسية على البعوض ، من أجل تزويد الحكومات المختلفة بالإخصائيين فى شئون الملاريا ، كما قامت وحدة بحث فى موانزة فى مستعمرة تنجانيقا ،وكذلك مكتب بحوث ذباب التسى تسى فى أوغندا وكذلك مكتب بحوث الحمى الصفراء فى عنتبى فى أوغندا ، وهو يتعاون مع منظمة الصحة العالمية (وهى إحدى منظمات هيئة الأمم المتحدة) من أجل وضع حد لهذا المرض فى إفريقيا . وجميع هذه المكاتب والوحدات أسست بعد سنة ١٩٥٢ . وهى تتعاون مع إدارة الخدمة الطبية فى زنجبار وجامعة ماكيرارى فى أوغندا من أجل خدمة البحث الطبى .

وهذه كلها هيئات أقامتها وتشرف عليها اللجنة العليا لشرق إفريقيا أما أعمال العناية الطبية فتقوم بها الحكومات منفردة . وقد أنشئت الإدارة الطبية فى كينيا فى سنة ١٩٠٥ . وحتى سنة ١٩٥٣ كان بها أربعون طبيباً أوروبياً و١٤٠ مساعد طبيب آسيوياً و١٤ إفريقيا و١٤٤ ممرضاً وممرضة إفريقيين . أى أن كل من يعمل على خدمة ثمانية ملايين من السكان هم ١٩٤ بين طبيب ومساعد طبيب ، غير الممرضين والممرضات . ولم يبدأ تدريب الإفريقيات على العمل الطبى إلا فى سنة ١٩٥٠ . كما أنشئت مدرسة للزائرات الصحيات فى سنة ١٩٤٩ ، وفى سنة ١٩٥٠ للمساعدين الصحيين وفى سنة ١٩٥١ للمولدات . والمعنى الواضح لذلك ، أنه لم يكن هناك برنامج جدى لتخريج إفريقيين يعتمد عليهم فى الشئون الصحية . ولعلنا نلاحظ التفرقة العنصرية واضحة فى هذه المدارس التى أنشئت للإفريقيين متأخرة ، فلم يبدأ بافتتاح مدرسة مختلطة للممرضات إلا فى سنة ١٩٦٢ . ولا تتعدى المستشفيات الحكومية ٦٨ مستشفى وطنياً ، بينما تدير البعثات التبشيرية ٣٣ مستشفى وعدد الأسرة بهذه المستشفيات لا يتعدى ٢٤٩ سريراً ، بينما هناك ثلاثة مستشفيات أوروبية بها ٤١٢ سريراً . أى أن هناك سريراً واحداً لكل ١٥٠ أوروبيا. وسريراً لكل ٢٤ ألفاً من الوطنيين . وتدير المجالس المحلية الإفريقية ٢١١ مستوصفاً و١٢ مركزاً صحياً . وقصور هذا العدد من المنشآت الصحية عن خدمة الإفريقيين واضح .

وكذلك أنشئ أول مستشفى حكومى فى أوغندا فى سنة ١٩٠٨ وهى الآن المستشفى التعليمى لكلية الطب فى الكلية الجامعية لشرق إفريقيا . وكان لإدارة أوغندا الوطنية الفضل فى التبكير بتعليم الإفريقيين وتدريبهم ليكونوا أطباء ناجحين . وقد بدئ بهذا المعهد فى سنة ١٩١٧ ومدة الدراسة فيه ست سنوات تنتهى بتخريج (مساعد أول طبى) Senior African Medical Assistant وقد أبيح لهم فى سنة ١٩٤١ أن يعملوا أطباء محترفين .

وفى الإدارة الطبية فى تنجانيقا يوجد ١٠٩ أطباء أوروبيين و١٤٠ مساعد جراح فى الدرجة الثانية وستة أطباء إفريقيين و١١٦ ممرضة وزائرة صحية غير مؤهلات و٩٤ ممرضة مؤهلة . بينما يوجد أيضاً ٢٢٣ طبيباً حراً ، منهم ٤٧ تستخدمهم الجمعيات التبشيرية وعدد المستشفيات الحكومية ٥٢ مستشفى بها ٢١٤ سريراً للأوروبيين و١٩٦ سريراً للآسيويين و٤٢٤٠ سريراً للإفريقيين ، وقصور عدد الأسرة الخاصة بالإفريقيين واضح . فهذه الأربعة آلاف سرير تخدم قرابة سبعة ملايين من الإفريقيين أى سريرا واحداً لكل ألفى نسمة تقريباً ، بينما يوجد سرير واحد لكل ثلثمائة أوروبى . هذا بينما يوجد قرابة ٣٤٣٣ سريراً للإفريقيين فى مستشفيات البعثات التبشيرية . وكل ما يصرف على الصحة العامة فى كينيا فى العام هو ٢٢٧,١٣٨ جنيهاً . فكأننا نستطيع أن نقول إنه لولا وجود الجمعيات التبشيرية وما تقدمه من خدمات إلى الإفريقيين لكان ما تقدمه الحكومة فى حكم العدم .

وفى غرب إفريقيا حيث اصطلح الكتاب على تسميته بمقبرة الرجل الأبيض لاتوجد أية منظمة إقليمية للبحوث الطبية ، طالما لايوجد هناك مستوطنون أوروبيون . ولعل هذا ما يعنيه البريطانيون بسياسة الحكم غير المباشر أى ترك الحرية للوطنيين لينتحروا بالطريقة التى يريدونها . والمؤسسات الطبية فى نيجيريا أهم المؤسسات فى كل غرب إفريقيا البريطانى بحكم ثروتها من ناحية وبسبب الحكم غير المركزى فيها . إذ ترك لكل جزء منها (وهى مقسمة إلى ثلاثة أقسام لكل حكومة منذ سنة ١٩٤٧) ، حرية تطوير العمل فى

حدود مقدرته وإمكاناته . ويتولى هذه الإدارة الطبية مدير بريطانى يكون بمثابة مستشار لوزير الصحة المحلى . بينما يقوم المفتش العام بنفس المهمة لوزير الصحة المركزى . وحتى سنة ١٩٥٢ لم يكن عدد الأطباء فى كل نيجيريا (وعدد سكانها يقدر بأربعين مليون نسمة) لايتجاوز خمسمائة طبيب أى بمعدل طبيب واحد لكل ستين ألفاً من السكان ، ومن بين هؤلاء الخمسمائة ٢٣٤ طبيباً أوروبياً (كلهم موظفون فى هذه الإدارة الطبية) ، وعدد المستشفيات ٧٦ مستشفى حكومياً و٣٣ مستشفى تابعاً للإرساليات التبشيرية و٣٥ مستشفى خاصاً . وجميع أسرتها لاتزيد على العشرة آلاف سرير أى بمعدل سرير واحد لكل أربعة آلاف نسمة ، وأغلب هذه الأسرة خاصة بحالات الولادة ، وإلى جانب ذلك أربعة مراكز صحية فردية ليس غيره ، اثنان منها فى نيجيريا الشمالية ومثلهما فى نيجيريا الغربية ثم إحدى عشرة وحدة متنقلة لأجل تطعيم الأهالى فى حالة انتشار الأوبئة . ولعل بعض الأرقام التى أوردها اللورد هايلى تبين بعض هذا العجز : فنى حالة انتشار وباء مرض النوم فى فترة عشر سنوات بين سنتى ١٩٣١ و١٩٤٠ بلغ عدد الحالات التى فحصت ثلاثة ملايين وربع المليون حالة ، وارتفع هذا الرقم خلال فترة وباء أخرى سنتى ١٩٤٩ و١٩٥٢ إلى خمسة ملايين وربع . وبلغ عدد الحالات التى عولجت فى الفترة الأولى ٣٦٥ ألفاً ؛ ومما يؤسف له أنه لم يذكر لنا عدد الوفيات كى نستطيع أن نعرف نتيجة هذا العلاج .

وعدد مستشفيات غانا كان فى سنة ١٩٥١ أربعة وستين مستشفى حكوميا ؛ وثلاثة وثلاثين مستشفى للمبشرين ومجموع أسرتها ١٩٩٣ سريراً أى بمعدل سرير لكل ثلاثة آلاف شخص . وقد أشارت لجنة التحقيقات الصحية فى سنة ١٩٥٢ إلى نقص الخدمة الطبية فى غانا وأوصت بإنشاء أربعين مركزاً يشرف كل مركز على ستة أو سبعة مراكز صغرى تابعة له :

وإذا كانت إنجلترا تملك مدرستى طب المناطق الحارة فى لندن ولفربول كمركزى بحوث يبذلان مساعدتهما لجميع الإدارات الطبية فى المستعمرات البريطانية ، فنى فرنسا معهد باستير ليقوم بنفس المهمة التى تقوم بها المدرستان سالفتا الذكر : فلهذا المعهد فروع فى دكار وكنديا وبرازافيل كما أن هناك

(هيئة أطباء الصحة لفرنسا ما وراء البحار) Corps des Medecins de la santè de la France d' outremer ومركزها فى وزارة ما وراء البحار وأغلبية أعضائها من الأطباء العسكريين الذين درسوا منهجاً فى طب المناطق الحارة . كما أن هناك مؤسسة للإفريقيين المدربين كمساعدين للأولين . وفى كل مستعمرة فرنسية إدارة طبية فى العاصمة . لها فروع فى أقسام هذه المستعمرة .

وقد منحت السلطات المحلية سلطة إعلان حالة الخطر فى المستعمرة حين ظهور خطر مرضى من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية . كما حتم منشور سنة ١٩٢١ على هيئة المساعدين الإفريقيين (ومهمتهم الأساسية هى الدعاية الطبية) منح مزيد من العناية إلى الطب الوقائى والعمل على الحصول على مزيد من المواد الطبية اللازمة لذلك . كما أكدت تعليمات سنة ١٩٣٠ أهمية رعاية الأطفال . وتأمين أحوال العمال . والعلاج فى المستشفيات يجب إنقاصه إلى قدر المعقول . بينما الطب الوقائى يجب أن يرتفع إلى القمة وعلى ذلك فيوجد فى كل مستعمرة مستشفى رئيسى واحد فى العاصمة، ومستوصف للولادة فى عاصمة كل قسم منها . فكان هذا النظام المركزى أهم ما يميز الخدمة الطبية فى المستعمرات الفرنسية .

ولعل ما ميز النظام الفرنسى فيما بين الحربين هذه الوحدات المتحركة العلاجية وهى تتكون من عدد من الوحدات التى تتألف من طبيب أوروبى ومساعدين إفريقيين وعدد من الممرضين وعدد آخر من المدربين على أعمال الميكروسكوبات ومهمتها ، التجول واتخاذ مراكز مؤقتة فى الجهات الريفية يقومون فيها خلال بضعة أيام بفحص السكان . حتى إذا تبين وجود بعض المرضى الذين يقتضى علاجهم إبقاؤهم تحت الملاحظة الطبية أقيم لهم مركز علاجى ليشرف عليهم بعض الممرضين الذين يتخلفون عن موكب الوحدة. أما من يُفحصون وتستلزم حالاتهم العلاج الخارجى فتصرف لهم بطاقة بها بيان المرض الذى يعانونه فيذهب بها المريض إلى أقرب مستوصف للعلاج. ومنذ سنة ١٩٣٤ تركز ثلث أعمال هذه الوحدات على علاج مرضى النوم لاسيما فى غرب إفريقيا ، وعندما ظهر انتشار المرض فى سنة ١٩٤٤ خلال

الحرب العالمية الثانية خصص فرع خاص من فروع الخدمة الطبية المتنقلة لمقاومته .

وفى إفريقيا الغربية الفرنسية كان هناك فى سنة ١٩٥١ – ٢١٦ طبيباً محترفاً مسجلة أسماؤهم ، ليس بينهم إفريقى واحد . فهم مقصورون على المساعدين فقط . وجميعهم تلقوا تدريبهم فى مدرسة الطب فى دكار.

وفى هذه السنة (١٩٥١) بلغ عدد أسرّة العلاج فى إفريقيا الفرنسية الغربية كلها ٢٢,٤٤٩ سريراً ومما يلاحظ أنه برغم ارتفاع صوت فرنسا دائماً بالمساواة التامة بين جميع سكان مستعمراتها فإن مستشفياتها تقوم على أساس عنصرى أى يوجد دائماً فى عاصمة كل مستعمرة مستشفى للأوروبيين وآخر للإفريقيين .

والعلاج الخارجى مجاناً للإفريقيين عامة ، أما العلاج الداخلى فمجانى لغير الموظفين من الإفريقيين ، أما الموظفون فأجور علاجهم منخفضة تتناسب مع مرتباتهم . وكان عدد أطباء الكاميرون الفرنسى فى سنة ١٩٥٢ اثنين وخمسين طبيباً مؤهلاً ، كلهم أوروبيون ، وستين طبيباً مساعداً إفريقياً كلهم متخرجون فى مدرسة دكار للطب ، عدا خمسة عشر طبيباً تابعين للجمعيات التبشيرية . وثمانية أطباء أحرار ولايزيد عدد الأسرّة بالمستشفيات على ٤١٥٠ سريراً أى سرير واحد لكل ألف مريض كما لايزيد عدد المستوصفات على واحد وستين مستوصفاً حكومياً وثمانية وثلاثين تابعة للجمعيات التبشيرية . وتدير الشركات التجارية الثلاث ثلاثة مستشفيات بها ١٦٥ سريراً وستة مستوصفات .

ولا يوجد فى كل مستعمرة من مستعمرات إفريقيا الاستوائية الفرنسية (وهى أربعة كما نعرف) غير مستشفى واحد مركزى تتبعه وحدات أقل منه ووحدات متنقلة، ولكى نستطيع أن نكون فكرة عن مدى كفاية هذه الخدمة للأهالى يجب أن نذكر أن :

مستعمرة تشاد تبلغ مساحتها ١.٢٨٤,٠٠٠ كيلو متر مربع ويسكنها ٢,٧٣٠,٠٠٠ نسمة .

ومستعمرة إفريقيا الوسطى تبلغ مساحتها ٦١٧,٠٠٠ كيلو متر مربع ويسكنها ١,١٨٣,٠٠٠ نسمة .

ومستعمرة الكونغو الأوسط تبلغ مساحتها ٣٤٢,٠٠٠ كيلو متر مربع ويسكنها ٧٩٤,٠٠٠ نسمة .

ومستعمرة جابون تبلغ مساحتها ٢٦٧,٠٠٠ كيلومتر مربع ويسكنها ٤٢٠,٧٠٩ أفراد طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٨ .

كما لايزيد عدد الأطباء بها جميعاً على ١١٩ طبيباً أى طبيب واحد لكل ٥١,٢٧٠ نسمة من السكان. وإلى جانبهم ١٨٩ ممرضة و١٠٨ مفتشين صحيين. ويكفى أن نعرف أن هذه المنطقة من إفريقيا هى منطقة انتشار كل من مرض النوم ، والحمى الصفراء والكوليرا وكذلك الملاريا والبرص والتيفوس وكلها أمراض متوطنة هناك لتعرف مدى كفاية الخدمة الطبية لسكان هذه المنطقة .

ويذكر وطنيو تونس أن فرنسا — خلال حكمها لتونس — أهملت واجبها فى ميدان الصحة كل الإهمال،فلم تخصص له فى باب الميزانية التونسية من الاعتمادات ما يكفى للقيام بشئون الصحة . فمن أجل علاج سكان تونس البالغين ثلاثة ملايين نسمة لايوجد غير ٤٢٨٥ سريراً للعرب ، فى مختلف المستشفيات والمصحات . خص العاصمة وحدها ألفى سرير بينما يوجد للأوروبيين مستشفى كبير به ٧٤٣ سريراً ضم إليه المستشفى الإيطالى . الذى تسلمته السلطات الفرنسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبه ٢٤٠ سريراً أى أنه كان لعلاج الأوروبيين وحدهم حوالى ألف سرير تقريباً .

هذا إلى أن مقاومة الأمراض المعدية لاتكاد تذكر . وأشد الأمراض المعدية فتكاً هو السل،وذلك من جراء سوء التغذية التى يتعرض لها الوطنيون : ولا يوجد لعلاج هذا المرض سوى مستشفى واحد . ولذا بلغت نسبة الوفيات بهذا المرض فى سنة ١٩٣٩—٣٣,٨ فى كل عشرة آلاف من السكان العرب ، بينما نسبته بين الأوروبيين لاتزيد على ١٤ فى كل عشرة آلاف.

ولم تهتم السلطات الفرنسية بعلاج أمراض الرمد الحبيبى حتى سنة ١٩٢١

مع أن نسبة انتشاره تزيد على ٣٠ ٪ بين السكان الوطنين فى الشمال و٩٠ ٪ منهم فى المناطق الصحراوية الجنوبية . أما حماية الطفولة فهى معدومة بالنسبة للسكان العرب ، وإذا ما قدمت السلطة بعض المساعدات لبعض مؤسسات الطفولة الحرة فلأنها خاصة بالأوروبيين . وبلغت نسبة الوفيات بين الأطفال الوطنيين ٣٣ ٪ بينما لاتتعدى بين الأوروبيين ١٥ ٪

وتتلقى الجمعيات الخيرية الصحية التونسية مساعدات سنوية من السلطات. وقد بلغ نصيب الجمعيات الفرنسية فى ميزانية سنة ١٩٣٩ ما قيمته ٦٣٤,٧٠٠ فرنك بينما لايتعدى نصيب الجمعيات التونسية ٣٠٦,٦٥٠ فرنكاً . كما جاء فى بحث قام به مندوب عصبة الأمم فى سنة ١٩٣٨ أن ٤٠ ٪ من العائلات التونسية لايجدون الغذاء الكافى مما أدى إلى انتشار المجاعات عاماً بعد آخر .

ولم تبد دولة الكونغو الحرة أية عناية بالناحية الصحية فى الكونغو قبل اثنتى عشرة سنة من قيام الحكومة حين أنشأت معملاً للتحاليل الطبية فى سنة ١٨٩٧ . وبعد عشر سنين أخر أنشأت مدرسة لطب المناطق الحارة فى بروكسل . وفى هذا المعهد تخرج المتخصصون الأولون الذين سافروا إلى الكونغو : فإذا عرفنا أن الحكومة البلجيكية تسلمت إدارة الكونغو فى سنة ١٩٠٨ استطعنا أن نقول — دون أن نعدو الحقيقة — إن الحكومة الأولى فى الكونغو لم تبذل جهداً ما خلال الثلاث والعشرين سنة التى أدارت فيها هذا الجزء الهائل المساحة من قارة إفريقيا .

وفى سنة ١٩٠٩ أنشئت إدارة للصحة فى ليوبلد فيل وبضعة معامل للتحليل كان أهمها معمل اليزابث فيل . وظلت هذه الإدارة الصغيرة التى لم يكن موظفوها يزيدون على عشرة ، تباشر عملها فى الإشراف على هذه المساحة التى تعادل مساحتها سبعا وسبعين مرة مساحة دولة بلجيكا مدة ثلاث عشرة سنة حينما أنشئت مصلحة الصحة فى سنة ١٩٢٢ .

وفى سنة ١٩٣٣ تبعت مدرسة طب المناطق الحارة فى بروكسل معهد طب المناطق الحارة فى أنتورب . وأصبح معمل ليوبلد فيل معهد الأميرة

استريد للبحوث الطبية فى سنة ١٩٣٧ ، كما أصبحت البحوث الطبية ضمن نشاط معهد البحوث العلمية لإفريقيا الوسطى ، الذى أنشىء فى سنة ١٩٤٧. ولعل هذه الخطوات تبين لنا مدى سرعة اهتمام الحكومة البلجيكية بالحالة الصحية فى مستعمراتها الإفريقية .

وكأنما ظهر هذا البطء الشديد فى سير هذا الاهتمام الحكومى فتطوع للقيام بهذا النشاط أكثر من هيئة أهلية . وهو شيء امتاز به الاستعمار البلجيكى عن كل من الاستعمار البريطانى والفرنسى . وربما يعود السبب فى هذا إلى أن نصيب الحكومة البلجيكية من الإشراف على سير الأمور فى هذه المستعمرة كان أقل من نصيب غيرها من الهيئات الأهلية وقد اتجه اهتمام هذه الهيئات إلى الطب الوقائى أكثر من اهتمامهم بالطب العلاجى . فنحن نعرف أن مستعمرة الكونغو مقسمة بين أكثر من شركة وكل شركة تكاد تكون المهيمنة الحقيقية على منطقة محدودة . وإشراف الحكومة على هذه المنطقة لا يتم إلا عن طريق غير مباشر وعن طريق الاتفاق القانونى المبرم بينها وبين الشركة . أو بينها وبين الجمعية التبشيرية التى تباشر نشاطها فى هذه المنطقة،ومعنى ذلك أن العقد المبرم بين الحكومة والشركة الاستغلالية قد ينص على الشروط الاقتصادية الخاصة بالاستغلالالاقتصادى ، ويتضمن فى نفس الوقت شروط إشراف هذه الشركة على النواحى التعليمية والصحية فى المنطقة بعينها ، وقد تتخلى الشركة عن نصيبها فى هذه الناحية أو غيرها فتقوم الحكومة بإبرام عقد جديد مع جمعية تبشيرية من أجل القيام بنصيب معين من المسئولية .

تنقسم الكونغو إلى عدة مقاطعات وكل مقاطعة بدورها تنقسم إلى عدة مديريات . وهذه الأخيرة تنقسم أيضاً إلى عدة مراكز . والإشراف على هذه الأقسام من الناحية الصحية مقسم بين : مصلحة الصحة

Service de L' Assistance Medicale aux Indegines

والهيئة صاحبة العقد. والقسم الطبي فيها يعرف لدى الحكومة باسم .

Service auxiliaire de l, assistanle medicace aux indegèines

ولعنا ندرك من هذا أن اهتمام هاتين الهيئتين مقصورعلى الوطنيين ، وتكاد

هذه الهيئات المساعدة تكون مصورة على هيئة الصليب الأحمر فى الكونغو والمؤسسة الصحية لجامعة لوفان ، ومن المعروف أن هذه الجامعة أسستها البعثات التبشيرية الكاثوليكية .

وقد بدئ بمسح الكونغو البلجيكى صحياً على يد هيئة من الأطباء ومساعدين من الإفريقيين Agents Sanitaires ، كانوا ينتقلون ليستقروا فى منطقة من المناطق حيث يقومون بالكشف على أهالى المنطقة ومعالجة المرضى فيها ، كما يتخذون أويشيرون باتخاذ إجراءات صحية واقية . ثم ينتقلون إلى منطقة أخرى يفعلون بها ما فعلوه فى المنطقة الأولى . حتى إذا تمت السيطرة على الأمراض المتوطنة والوصول إلى درجة من التحكم الفعلى فى الأمراض ، أسلمت هذه الهيئة الأمر لمصلحة الصحة الحكومية . وقد بدأت الهيئة بهذه العملية فى سنة ١٩٣٠ حين تأسست فى تلك السنة ، واعتمد لها ١٥٠ مليوناً من الفرنكات ، أسهمت فى الاكتتاب فيها الحكومة البلجيكية وحكومة الكونغو ، والملكة البزابث ملكة البلجيك آنئذ . وقد نجحت هذه الهيئة فى عملها نجاحاً لم يكن متوقعاً ، إذ أمكنها وقف انتشار مرض النوم . وقد توقف نشاط هذه الهيئة خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) ، ولكنها عادت إلى استئناف نشاطها بعد ذلك ، وكان عدد أطبائها فى سنة ١٩٤٥ عشرة أطباء. وقد بلغ عدد من فحص من الإفريقيين حتى سنة ١٩٥٢ ستة ملايين ونصف مليون نسمة . أى نصف عدد سكان الكونغو فى مدى ٢٢ سنة .

وتملك الهيئات المساعدة فى الكونغو (الجمعيات التبشيرية والشركات وغيرها) اثنين وخمسين مركزاً صحيا و ١٦٩ مستوصفاً عدا ٣٩ أخرى تملكها جمعية الصليب الأحمر . وبعض هذه الهيئات تركز عملها فى معالجة مرض معين مثل جامعة بروكسل الحرة التى تركز نشاطها على مقاومة مرض السل .

والهيئات الأخرى التى تدير مستشفيات أوروبية يحتم عليهاالقانون تخصيص جزء من عملها للإفريقيين .

وقد رسمت فى سنة ١٩٤٧ خطة للتنمية الصحية تقوم على صرف مبلغ ألفى مليون من الفرنكات ، خصص منها للمدن ٧٢٦ مليوناً من الفرنكات

والباقى للمناطق الريفية . ومنها مبلغ للإسهام به فى المكتب الإفريقى لمقاومة مرض النوم . ومبلغ آخر للاشتراك به فى المنطقة الصحية العالمية . ويتلخص البرنامج فى إنشاء ثلاثة وأربعين مستشفى و ١٨٠ مستوصفاً تمون فيما بعد من خزانات المجالس المحلية . على أن يكون نصيب كل مركز أربعة مستوصفات ومراكز لمعالجة البرص والسل . ومساعدات دورية لمراكز رعاية الطفل التى تشرف عليها البعثات التبشيرية . ومن هذه الأرقام ندرك أن الإفريقيين لا يحظون إلا بما يعادل مرة ونصف مرة مما يحظى به الأوروبيون من سكان المدن :

وقد بلغ عدد الأطباء الذين تستخدمهم الحكومة ٢٨٦ طبيباً و ٤٠٢ مساعداً طبياً جميعهم من الأوروبيين ، إلى جانبهم يوجد ٧٩ مساعداً طبياً إفريقيا و ٦٤٢ ممرضاً و ٢٫٧٠٥ مساعدى ممرضين . وعدد المستشفيات هناك ٩٢ مستشفى للأوربيين ذات أسرة عددها ٩٥٨ سريرا . (منها ٤٠ مستشفى حكومياً) وتسعة عشر مستشفى للبعثات التبشيرية و ٣٣ مستشفى تابعة للشركات

وتدير الحكومة هناك ٦٣١ مستشفى ومستوصفاً للإفريقيين بها ١٦٫٤٧٠ سريراً ، كما تدير البعثات ٤٣٥ مستشفى ، بها ١٤٫٦٣٠ سريراً أما نصيب الشركات فهو ٨٥٠ مستشفى بها ١٤٫٢٧٥ سريراً .

وفى رواندى أورندى توجد ١٥ مستشفى للحكومة ومثلها للمبشرين وأربعة للشركات وإلى جانبها ٦٥ مستوصفاً للحكومة و ٢١ للمبشرين وتسعة للشركات وثمانية خاصة وبلغ ما صرف على الناحية الصحية فى سنة ١٩٥٢ ٢١ ٪ من مصروفات المستعمرتين .

ومصلحة الصحة فى المستعمرات البرتغالية تتبع وزارة ولايات ما وراء البحار التى تشرف على معهد طب أمراض المناطق الحارة فى لشبونة ويدير هذا المعهد (المعهد العالى للطب) الذى أنشئ فى سنة ١٩٠٢ . ولا يقبل من طلبة هذا المعهد الأخير غير الحاملين لدرجة جامعية فى الطب . ويشرف معهد طب المناطق الحارة أيضاً على المنظمات الطبية المختلفة فى المستعمرات مثل (هيئة مقاومة مرض النوم) فى غينيا ومنظمة مقاومة الأمراض الوبائية فى أنجولا . كما يوجد مستشفى فى لشبونة مخصص لمعالجة أمراض المناطق الحارة :

وقد نظمت الإدارة الطبية لما وراء البحار بمقتضى مرسوم صدر فى ٢٧ فبراير سنة١٩٤٥ ، وتضم الإدارة الطبية فى كل مستعمرة إدارة وقائية وأخرى علاجية ومعملاً وإدارة أو إدارات متخصصة لمرض معين . مثل النوم أو البرص أوغيرها : وبلغ عدد المشرفين فى هذه المصلحة ١١٥ طبيباً فى أنجولا و١١٤ طبيباً فى موزمبيق،وأحد عشر طبيباً فى غينيا،وخمسة أطباء فى جزيرتى سان توما وبرنسيب .

وفى سنة ١٩٥٢ كان يوجد فى غينيا ٣ مستشفيات حكومية وعشرة مستوصفات و ٥٦ مركزاً صحياً . ومعملاً فى بيساو . كما كان لهيئة مقاومة مرض النوم واحد وثلاثون مركزاً .

أما جزيرتا سان توما وبرنسيب فكان بهما فى سنة ١٩٥٢ أيضاً مستشفيان حكوميان وخمسون مستوصفاً ومعملان ، وعدد أسرّة المستشفى فى جزيرة برنسيب ٢٣٢ سريراً عدا ١٦ سريراً فى المستوصفات ، بينما يملك المزارعون فى جزيرة سان توما سبعة عشر مستشفى ومستوصفا .

وفى أنجولا يوجد خمسون مستشفى حكومياً ، بها ١٤٨ طبيبا . وثلاثون للجمعيات التبشيرية . عدا تسعة وثلاثين مستوصفاً . ويضم المستشفى الرئيسى فى لواندا ثلثمائة سرير ، بينما يتراوح عددأسرّة المستشفيات الأخرى بين عشرين سريراً ومائة وخمسين سريراً . أى بمعدل سرير واحد لكل ٢٢٥٠ شخصاً .

ولا تدير حكومة موزمبيق غير ٥٠ مستشفى بها ١٦٧ طبيباً ، وإلى جانبها توجد ٢٤ مستشفى للجمعيات التبشيرية، وشركات التعدين والشركات الزراعية و ٣٠ مستوصفاً . كما أن هناك هيئة لمعالجة مرض النوم تعالجه فى النطاقين الحيوانى والبشرى . وهى تستخدم ثلاثة عشر طبيباً . وبلغ عدد الأشخاص الذين فحصتهم فى سنة ١٩٥٠ — ١٥٣٫٠٤٨ شخصاً . ومعظم نشاط هذه الهيئة يتركز عند الحدود الشمالية المتاخمة لتنجانيقا والجنوبية المتاخمة لروديسيا الجنوبية . وإلى جانب ذلك يوجد معهد للملاريا ورياسته فى اورنز ماركيزو :

وتتبع الخدمة الطبية فى المستعمرات الأسبانية الإدارة الطبية العامة للمستعمرات فى مدريد . ومركزها الرئيسى فى جزيرة فرناندو بو . وتشرف على أربعة عشر مركزاً صحياً يعمل بها ثمانية وعشرون طبيباً . ويوجد فى

غينيا الأسبانية أربعة مستشفيات حكومية وفى جزيرة فرناندو بو ، اثنتان للحكومة واثنان للجمعيات التبشيرية وعدد أسرّة غينيا ٢٣٠ سريراً بينما عدد أسرة الجزيرة خمسون سريرا . ويوجد مستوصف فى كل مدينة هامة وتدير بعض الشركات الصغيرة مستشفيات صغيرة .

وكانت الإدارة الطبية بالمستعمرات الإيطالية هى التى تشرف على بضعة المراكز الطبية التى أنشئت فى هذه المستعمرات وقد اقتصر أغلب عملها على معالجة الجالية الإيطالية المقيمة بالمستعمرة . وكان نصيب الوطنيين من الاهتمام ضئيلاً .

ومن الواضح أن الصحة العامة ترتبط ارتباطاً كبيراً بالتغذية التى تشكل مشكلة هامة فى المجتمع الإفريقى ، وذلك بسبب نقص المحصول الذى تتعرض له القارة أو أجزاء منها فى بعض السنين نتيجة لنقص المطر ، إذ من المعروف أن مناطق الزراعة النهرية تكاد تكون مقصورة على مصر ومنطقة الجزيرة فى السودان ومنطقة أوسط وأدنى نهر النيجر . وهى فى مجموعها لا تعدو بضعة ملايين من الأفدنة . بينما مناطق الزراعة المطرية تغطى كل قارة إفريقيا . هذا فى الوقت الذى يتعرض فيه سكان إفريقيا لزيادة مستمرة تزيد نسبتها فى بعض الأجزاء زيادة كبيرة على الرغم من كثرة وفيات الأطفال . مما يشكل أمام حكومات إفريقيا مشكلة ضرورة العمل على زيادة المحصول بصفة مستمرة سواء بزيادة الرقعة الزراعية أو إنتاج أنواع جيدة من المحاصيل ذات إنتاج مرتفع .

وكانت عصبة الأمم أول من لفت أنظار الحكومات إلى هذا الأمر ، وذلك فى أثناء اجتماعها فى سنة ١٩٣٥ . ودعيت الحكومات المختلفة لتقوم ببحوثها فى هذا الأمر . وكان أول من استجاب لهذه الدعوة الحكومة البريطانية حين قدمت تقريرها إلى العصبة فى سنة ١٩٣٧ وألّفت –بناء على توصية العصبة– (المجلس البريطانى للبحوث الطبية) فى سنة ١٩٣٩ ، وكان طبيعياً أن يتوقف عمل هذا المجلس فى المستعمرات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية . ولكن استؤنف العمل فى سنة ١٩٤٩ بالتعاون مع قسم التغذية بمدرسة طب المناطق الحارة فى لندن . كما أنشأت وزارة المستعمرات فى سنة ١٩٥٢ قسماً للتغذية تابعاً لهيئة تنمية المستعمرات . وبدأت البحوث والتجارب فى كل من

نياسالاند ونيروبى وروديسيا الشمالية . وغينيا وكينيا وأوغندا وتنجانيقا كما عملت بحوث بشأن التغذية بوساطة مكاتب التغذية فى روديسيا الشمالية ونيجيريا الشمالية وغانا .

وتألفت هيئة دراسة التغذية فى إفريقيا الغربية الفرنسية فى سنة ١٩٤٥ تحت إشراف مصلحة الصحة . وقامت بعدة دراسات فى دكار والسنغال والسودان الغربى وغينيا وفولتا العليا . كما قامت بدراسة وجبات الأهالى فى منطقة تشاد فى إفريقيا الفرنسية الاستوائية فى سنة ١٩٤١ وتأسست فى الكمرون لجنة التغذية فى سنة ١٩٤٧ .

وفى الكونغو البلجيكى تأسس مركز دراسة التغذية فى سنة ١٩٥١ تابعاً لمعهد البحوث العلمية لإفريقيا الوسطى . ويعمل بالتعاون مع معمل الكيمياء الحيوية فى جامعة بروكسل ، وقد أعلن فى سنة ١٩٤٩ أن البرتغال اقترحت تأسيس مركز لدراسات التغذية فى لشبونة تكون له مراكز محلية فى : أنجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية . وقد أكدت توصيات مؤتمر التغذية الدولى فى سنة ١٩٥٢ أهمية الاستفادة إلى أقصى حد ممكن بمصادر البروتين الحالية سواء منها ما كان نباتيا أو حيوانياً وخاصة للأطفال والأمهات .

ومن هذا الاستعراض السريع ندرك أن بحوث التغذية لم تبدأ فى أية مستعمرة إفريقية إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من هذه الجهود التى تبذل فى الناحية الصحية — وهى تختلف اختلافاً بيناً من حيث كفايتها ووسائلها ، فإنه لم يُبذل جهد جدى من أجل الاهتمام بتخريج فئة من الأطباء الإفريقيين على مستوى عال . فما زالت حكومة اتحاد جنوب إفريقيا تصر على حرمان الإفريقيين من القبول فى الجامعات . وإن كانت قد أنشأت مدرسة للطب خاصة بالإفريقيين . ولم يتم هذا الأمر إلا حديثاً . وتخرج فيها طبيبان فقط فى سنة ١٩٤٥ وقد منحت مؤسسة روكفلر فى سنة ١٩٥٤ هبة لهذه المدرسة من أجل تدريب مزيد من الأطباء الإفريقيين . وقد أنشأت الحكومة البريطانية قسمين للطب أحدهما فى جامعة ماكرارى فى أوغندا والآخر فى جامعة إبادان فى نيجيريا ومدة الدراسة فيهما سبع سنوات ، يحصل بعدها الطالب على دبلوم فى الطب :

وقد لاحظ المجلس الطبي البريطاني في سنة ١٩٥١ أن مستوى الدراسة في هذين القسمين لم يصل بعد إلى المستوى الذي يؤهل إلى الاعتراف بالدبلوم وأعيد بحث هذا الأمر في سنة ١٩٥٦ فتقرر السماح للخريجين بمزاولة المهنة محلياً فقط . والمعنى الواضح لذلك أنها ما زالت قاصرة عن بلوغ المستوى العالمي . ويمكن السماح لهم بحمل لقب الطبيب بعد انقضاء خمس سنوات في خدمة الحكومة . وجامعة الخرطوم لم تكن تؤهل إلى وقت قريب إلا لدرجة مساعد طبيب .

وأنشئت مدرسة الطب والصيدلة في دكار في سنة ١٩٥٠ وهي تابعة لمعهد الدراسات العليا هناك . ولكنها لا تعدو أن تكون معهداً للدراسات الأولية . إذ الدراسة فيها تعادل دراسة السنين الثلاث الأولى فقط من دراسة باريس . وعلى الطالب الذي يريد أن يكمل دراسته أن يقصد فرنسا لهذا الغرض . وليس في النية الارتفاع بمستوى هذه الدراسة في الوقت الحاضر أما من يكتفي بدبلوم هذه المدرسة فهو لا يعمل أكثر من مساعد صحي أو صيدلي أومولد .

وإذا كانت قد أنشئت في الجزائر جامعة تضاهي في مستواها العلمي جامعة باريس، إلا أن نصيب الوطنيين فيها كان ضئيلاً جدا ، إذ كان التعليم فيها باللغة الفرنسية . ولذا لم يزد عدد الطلبة الجزائريين الدارسين للطب فيها على مائة طالب بينما وصل عدد الطلبة الفرنسيين إلى ما يزيد على السبعمائة .

وعلى من يريد دراسة الطب في الكونغو البلجيكي أن يلتحق بالمعهد الطبي الحكومي في ليوبلد فيل . أو بمعهد مماثل تديره جمعية الآباء البيض التبشيرية . وحتى سنة ١٩٥٨ لم تتجه النية إلى الارتفاع بمستوى الدراسة في هذين المعهدين وهو يؤهل لدرجة مساعد صحي . وقد رسم لجامعة لوفانيوم أن ترتفع بمستوى كلية الطب بها إلى المستوى البلجيكي ولكن هذا الأمر لم يتم بعد .

وفي المستعمرات البرتغالية توجد بضعة معاهد لتدريب المساعدين الصحيين والممرضين والقابلات ، كما يوجد في لواندا مراكز لتدريب العامل الصحي والزائرات الصحيات . كما توجد بضعة معاهد ملحقة بالمستشفيات لتدريب الإفريقيين على أعمال التمريض لتشغيلهم في المستوصفات الريفية :

وإذا كان قد بدا – من دراسة المجهودات الصحية التى بذلت فى سبيل الإفريقيين – كم كان ضئيلاً ما بذلته الدول المستعمرة معتمداً أكثر مايكون على ما بذلته الجمعيات التبشيرية ، فقد كان تقصيرهم واعتمادهم على مجهود الجمعيات التبشيرية أوضح فى الناحية التعليمية . فقد نجح المستعمرون فى بسط نفوذهم كاملاً على المستعمرات الإفريقية فى نهاية القرن التاسع عشر . ولكنهم وجدوا الجمعيات التبشيرية قد سبقتهم . ونجحوا إلى حد ما فى كسب ثقة الأهالى وافتتحوا بعض مدارسهم .

وإذا كان التبشير ثم افتتاح المدارس التبشيرية فى إفريقيا قد بدأ فى نطاق محدود ولا يزيد عدد الجمعيات التبشيرية البروتستانتية التى بدأت على أربع فإن عددها لم يلبث أن زاد زيادة كبيرة لا سيما بعد أن انضم إليها بعض الجمعيات الكاثوليكية . حتى وصل عددها مجتمعة فى بعض الحقول الإفريقية إلى أكثر من ستين جمعية . تزاول كل منها نشاطها لا فى منطقة إفريقية واحدة بل فى أكثر من منطقة .

ولكن جهد هذه الجمعيات التبشيرية كان ضئيلاً إلى أقصى حد الضآلة فى المدة التى سبقت الحرب العالمية الأولى حتى لقد وصفتها تقارير أكثر الجهات محاباة لها أنها عديمة الأثر . إذ لم تزد مدارسها الأولية على أكواخ إفريقية حقيرة لا تحوى شيئاً من الأثاث أو الإمكانات الأخرى ، كما كان مدرسوها أجهل من طلبتها سواء فى المادة التى يدرسونها أو طرق التدريس وظلت تعمل حتى نهاية الحرب العالمية الأولى بعيدة كل البعد عن تعضيد الحكومة أو معاونتها لا سيما فى المستعمرات البريطانية والفرنسية . ولم تتعاون هذه الجمعيات التبشيرية مع الحكومة إلا فى المستعمرات البلجيكية والبرتغالية . بل إن هذا التعاون جاء متأخراً جداً فلم تبدأ حكومة الكونغو الحرة تعاونها مع الجمعيات التبشيرية الكاثوليكية إلا حين عقد الملك ليوبلد الثانى اتفاقاً مع الفاتيكان فى سنة ١٩٠٦ مع أن هذه الحكومة (الكونغو الحرة) قامت منذ إبرام اتفاق برلين فى فبراير سنة ١٨٨٥ . وبمقتضى هذا الاتفاق مع البابا منحت هذه الجمعيات قطعاً من الأرض بالمجان لإقامة منشآتها . هذا

فى الوقت الذى ترددت فيه البعثات الكاثوليكية فى قبول المساعدات من الحكومة البريطانية تفادياً من إشرافها على مدارسها .

وكذلك لم يكن هناك من أهداف معينة ولا مناهج واضحة . بل كانت كل بعثة تسير وفق ما يرى رؤساؤها . كما لم تراع أحوال البيئة الإفريقية التى تختلف تماماً عن البيئة الأوروبية التى استعيرت برامجها واستعملت فى إفريقيا دون تحوير أو تطوير .

وتعتبر سنة ١٩١٨ سنة حاسمة فى تاريخ التعليم الإفريقى حين بدأت الحكومة البريطانية تعاونها مع البعثات التى تعمل فى مستعمراتها . فعقد مؤتمر جمع بين الحكام والمبشرين وبعض الإفريقيين الذين قبلوا التعاون معهم من أجل دراسة مشكلات التعليم ، وأعقب ذلك مؤتمر آخر فى سنة ١٩٢٤ انتهى إلى تأليف لجنة استشارية لتقديم النصائح إلى الحكومة Advisery Committee on Native Education وكان فى مقدمــة المسائل التى أولاها جانباً من اهتمامه إنشاء معهد دولى لدراسة اللغات والثقافات الإفريقية، ومنذ هذا اليوم أصبح التعليم الذى تقوم به هذه الجمعيات التبشيرية يسير وفق أهداف معينة وخطط معينة ، روعيت فيها البيئة الإفريقية والعقلية الإفريقية . كما رئى الاستعانة قدر الطاقة بالإمكانات الإفريقية وعدم تجاهل الأساس الإفريقى الذى كان موجوداً من قبل . واتفق أيضاً على ضرورة التعاون بين الحكومات والجمعيات التبشيرية على أن يكون مظهر هذا التعاون هبات مالية تدفعها الحكومات وإشراف فنى يقوم به رجال الحكومة من ناحية ، ومفتشون من رجال البعثات من ناحية أخرى ، كما اتفق على أن تكون البرامج الإفريقية غير البرامج الأوروبية بل يجب أن يراعى فى وضعها احتياجات كل بيئة إفريقية محلية وأن تكون احتياجات هذه البيئة المحلية لها الصدارة فى الاعتبار ، كما تحترم أساطير القبيلة وتقاليدها بل يعلم الطفل الإفريقى كيف يحترم هذه التقاليد لا سيما ما كان منها لا يتنافى مع الدين المسيحى .

ومن ناحية أخرى كانت مدارس الإرساليات تنظر إلى الإفريقيين نظرة تختلف تماما عن نظرة الحكومات المستعمرة . فكانت — فيما عدا الكنيسة

الهولندية فى جنوب إفريقيا — تمثل وجهة النظر المسيحية الحقيقية المبنية على على أخوة البشرية جميعا ، وليس أدل على ذلك من سعيها منذ بداية العمل على تعليم رجال الدين الوطنيين ووضعهم فى المراكز الجديرة بهم بأسرع ما يستطيعون . كما أسرعوا إلى تكوين مجالس الآباء من أجل الاستعانة بهم فى تيسير مهمة المدرسين . كما كانوا أول من اهتم بتعليم الفتاة بفتح المدارس الأولية ثم الابتدائية ثم الثانوية لهن مع الاهتمام بإدخال المواد النسوية ضمن برامج الدراسة مثل التفصيل والحياكة والتدبير المنزلى . والعناية بالأطفال بل كانوا أسرع من الحكومة بإنشاء مدارس التمريض .

وقد بذلت هذه الجهود فى الوقت الذى اهتمت فيه الحكومات بتوطيد نفوذها السياسى أكثر من أى شىء آخر . كما اهتمت بإدخال ما تراه من النظم من أجل توطيد الأمن لأجل خدمة أغراضها الاستعمارية أكثر من أى شىء آخر . بل نقول إنها أهملت الناحية التعليمية إهمالاً مشيناً . حتى إذا بدأت متأخرة فى الاهتمام بإنشاء المدارس عنيت بوضع مناهج كان الغرض منها تخريج طبقة من الموظفين يعاونون كبار الموظفين من الأجانب .

ولقد كان من أوائل الجهود التى بذلتها الجمعيات التبشيرية الاهتمام بدراسة اللغات الإفريقية وخاصة لغات القبائل القوية الكبيرة العدد أو ذات التنظيم السياسى الراقى . وعملت على اختراع الحروف التى تكتب بها ، بل ألفوا القواميس لبيان معانى كلماتها . هذا فى الوقت الذى كانت فيه المدارس الحكومية لا تعرف إلى إلا لغة الدولة المستعمرة تحاول نشرها بأية وسيلة حتى أنها لم تتردد عن إغلاق المدارس الوطنية التى كانت تستعمل اللغات الوطنية كما حدث فى الجزائر وتونس ومراكش . حين رصدت جميع أموال التعليم فى الميزانية لصرفها على المدارس الأجنبية ، وحرمت المدارس الوطنية حتى من أموال الأوقاف التى كانت محبوسة عليها . أما حيث لم توجد هذه المدارس الوطنية فجعل أمر التعليم مقصوراً على أبناء الجالية الأوروبية التى استوطنت الإقليم . وها نحن مفصلون ما حدث فى هذه المستعمرات واحدة فواحدة .

عنيت الحكومة البريطانية منذ قدومها إلى جنوب إفريقيا بتعليم أولاد

الأوروبيين فأنشأت لهم المدارس وفقاً للمناهج البريطانية فكان هذا أحد الأسباب التى دفعت بالهولنديين إلى الهجرة . حتى إذا استقروا فى مهاجرهم الجديدة أنشأت المدارس على النظام الهولندى ولم يعن أحد من البريطانيين أو الهولنديين بتعليم الوطنيين إذ كان هذا أحد أهداف البعثات التبشيرية . حتى إذا دخلت الجمهوريتان البويريتان تحت الحكم البريطانى تضارب النظامان البريطانى والهولندى . ولكنهما ظلا موجودين جنبا إلى جنب . لا سيما وقد اعترفت الحكومة البريطانية فى معاهدة الصلح باللغة الهولندية لغة رسمية إلى جانب البريطانية .

وإذا ما تألف الاتحاد جعل التعليم دون العالى من اختصاص الحكومات المحلية ، بينما جعل التعليم العالى فقط من اختصاص الحكومة المركزية . أما الوطنيون فكان دخولهم إلى مدارس كل من ولاية الرأس وناتال مسموحاً به ولكنه ممنوع بالنسبة للولايتين الأخريين .

وجعل قانون الاتحاد شئون الوطنيين فى يد الحاكم العام عن طريق مجلسه ، وجعل سريان أى قانون يشرعه مجلس النواب على الوطنيين ممنوعاً ما لم ينص على ذلك صراحة . وازدادت نزعة التفرقة وضوحاً منذ سنة ١٩١٥ حين بدأ الجنرال هرتزوج بتأليف الحزب الوطنى منادياً بهذه السياسة . حتى إذا تولى الوزارة فى سنة ١٩٢٤ ، واتته الفرصة لتنفيذ برنامجه فأصدر قانون التعليم المنفصل فى سنة ١٩٢٦ وهوالذى جعل اللون أساس الانفصال ، فاعترضت عليه بعض الجمعيات التبشيرية وقبلته البعض الآخر . وبعض الجمعيات التى قبلته عزفت عن تكوين مجالس الآباء . وأصر البعض الآخر على وجوب تكوينها طلباً للمشورة .

هذا فى الوقت الذى كان رجال الصناعة فى الاتحاد يرون وجوب التوسع فى تعليم الإفريقيين نظراً للتوسع فى استخدامهم ؛ كما أنه كان هناك رأى بامتداد التعليم العالى إليهم من أجل الاستفادة بهم ؛ وبدا هذا الاتجاه واضحاً أربع مرات فى آراء اللجنة الاقتصادية الوطنية فى سنة ١٩٣٠ واللجنة الفرعية للتعليم الوطنى فى سنة ١٩٣٦ ولجنة التعليم الفنى والمهنى فى سنة ١٩٤٤ ثم لجنة التعليم الوطنى فى سنة ١٩٤٩ ؛ وهى اللجنة المعروفة بلجنة إيسلين

نسبة إلى رئيسها (Eiselen) وعبرت اللجنة الأخيرة عن رأيها الذى عكس الآراء التى كانت سائدة بشأن التفرقة الاجتماعية والسياسية ، فإنها وإن أوصت بالتعليم لجميع السكان ، إلا أنها أصرت على وجود اختلاف بين مناهج التعليمين . زاعمة أن الطفل الإفريقى يقبل على المدرسة وهو يحمل أساساً طبيعياً ونفسياً يختلف تمام الاختلاف عن الأساس الذى يحمله الطفل الأوربى . مما يجعل من الصعب تقدير أهداف متحدة للتعليمين . ولما كانت قد أبدت أهمية كبيرة بشأن المحافظة على الثقافة الإفريقية ، فإنها أوصت بخلق نظام منفصل لتعليم الإفريقيين ، يبدأ منذ مرحلة الحضانة إلى الجامعة . حتى يتلاءم هذا النوع من التعليم مع المظاهر الأخرى للحياة الإفريقية والتقدم الإفريقى . ولكن كان هناك إلى جانب تقرير اللجنة — تقرير آخر أقرته الأقلية من أعضاء هذه اللجنة . قبلت فيه مذهب اختلاف التعليمين بسبب وجود الاختلافات الفردية بين المجتمعين ولكنها رفضت فكرة (أن وظيفة التعليم هى المحافظة على ثقافة فئة ما) بل ذكرت أن الوظيفة الأساسية للتعليم هى تهيئة الفرد لتحسين المجتمع الذى يعيش فيه وذكرت أن التقدم بالتعليم الوطنى — لا سيما فى المراحل المتأخرة — يهيىء لأن يقضى على سياسة التفرقة العنصرية .

أما عن مصاريف التعليم فقد بلغت مصاريف حكومة الاتحاد فى سنة ١٩٥١ — ١٢١ر٣٤٦ر١١٣ جنيهاً ، كان نصيب التعليم منها ٦٤٢ر٥٦٨ر٣٨ جنيهاً . واقتصر نصيب الوطنيين من هذا المبلغ على ٥٥٣ر٦٣٧ر٦ جنيهاً ، ولم يزد نصيب الآسيوين والملونين على ١٧٦ر٦٧١ر٤ جنيهاً ، هذا فى الوقت الذى كان عدد التلاميذ الأوروبيين لا يزيد على ٥٣٩ر٥٠١ تليمذاً بينما كان الآخرون ٨٥٨ر ٥٥١ر ١ تلميذاً .

ومنذ سنة ١٩٥٤ جعل التعليم الوطنى تحت مراقبة الإدارة الإقليمية ، بينما ترك أمر إنشاء المدارس إلى هيئات المبشرين التى تمدها الحكومة بالمساعدات والهبات ، وهى التى نصت القوانين الأساسية لكل ولاية عند تأسيس الاتحاد على ضرورة منحها .

وكانت الحكومة المركزية منذ سنة ١٩٢٥ قد أخذت على نفسها مسئولية تمويل المدارس الإفريقية تاركة أمر الإدارة إلى يد الحكومات المحلية التى

فرضت ضريبة قدرها جنيه على كل ذكر من الوطنين من أجل التعليم ، وأنشأت إدارة مركزية للتعليم الوطنى ، وفى سنة١٩٣٦ تحولت هذه الإدارة إلى هيئة مستقلة وجعلت ميزانيتها تتكون من خمس الضريبة العامة إلى جانب منحة من الحكومة قدرها ٣٤٠ ألفاً من الجنيهات . وفى سنة ١٩٣٧ رفع نصيب التعليم إلى ٧/٢٠ من الضريبة العامة ثم إلى خمسيها وما زال نصيبها يزداد تدريجيا حتى وصل فى سنة ١٩٤٢ إلى خمسة أسداس الضريبة . وإذا كانت مصاريف التعليم الوطنى قد بلغت فى سنة ١٩٥١ — ٦ر٥٣٧ر٥٥٣ جنيهاً فإن نصيب الحكومات المحلية منها ٦٦٥ ر٦٩٨ جنيهاً الباقى تدفعه الحكومة . وكان نصيب التلميذ الإفريقى من ميزانية التعليم هو٦ر٤١ جنيهات بينما يتكلف التلميذ الأوروبى ٩٩ ر٤١ جنيهاً والآسيوى ٥٥ر١٦ جنيهاً .

وحتى سنة ١٩٥٤ كان ما يصرف على تعليم الإفريقيين يتخذ شكل إعانات تدفع إلى المدارس التى تنشئها وتديرها البعثات التبشيرية . ولم يكن يصرف من هذا المبلغ شىء على مدارس الحكومة فى ناتال . حين استولت الحكومة على بضع مدارس كانت قد أنشأتها البعثة الأمريكية فى سنة ١٩٢٦ .

وحتى سنة ١٩٥٤ كان هناك ١٦٥ مدرسة وطنية بين ثانوية وعالية تشرف عليها الإدارة المحلية للتعليم . وكانت ولاية الرأس — وهى أكرم الولايات بالنسبة للوطنين — تشرف على تسع مدارس بين ثانوية وعالية بينما كان جميع المدارس الابتدائية مجانية وفى يد الجمعيات التبشيرية التى تتسلم من الحكومة مرتبات للمدرسين وإعانات تأثيث ومصاريف مكتبة وكتب دراسية علاوة على الإيجار . وكان عدد المدارس الوطنية التى تساعدها الدولة فى سنة ١٩٤٨ — ٦٥٩٣ مدرسة أكثر من نصفها فى ولاية الرأس . وبلغ عدد المقيدين بها ٩٧٣ر٤٧٠ تلميذاً . وفى إفريقيا ليس من المهم معرفة عدد الطلبة المقيدين بالمدارس بل المهم هو معرفة نسبتهم إلى المؤهلين للدخول إلى المدارس أى من سن ٧ — ١٤ سنة وهو فى جنوب إفريقيا لايتعدى ٣٤ ٪ .

وفى سنة ١٩٤٥ أنشئت الهيئة الاستشارية لتعليم الوطنى ويرأسها وزير الشئون الوطنية من أجل الإشراف على المدارس الوطنية . إلا أن هذه الهيئة

استشارية بحثه حتى إذا كانت لجنة ايسلين فى سنة ١٩٤٩ ، أوصت بتنظيم جديد لإدارة التعليم الوطنى ، فأنشئت مصلحة تعليم البانتو . وكان ذلك فى عام سنة ١٩٥٣ .

وقد رسمت هذه المصلحة بالاتفاق مع الجمعيات التبشيرية خطة لمدة عشر سنوات تنتهى بتعليم جميع البانتو القراءة والكتابة بلغتهم الخاصة . وإنشاء مدارس ثانوية وعالية ويكون التعليم فيهما باللغتين السائدتين وهما الإنجليزية والهولندية . ولا شك أن تقرير لجنة ايسلين وما ترتب عليه من نتائج يقدم أوضح صورة لسياسة التفرقة الاجتماعية فى التعليم . وأن الخطاب الذى ألقاه وزير الشئون الوطنية فى مجلس الشيوخ فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٤ يجعل هذا الأمر واضحاً حين قال : (إن وظيفة المدرس الوطنى هى أن يكون عاملاً فعالاً فى توجيه التقدم الذى يحققه الوطنيون . فهو الذى يجب ألا يشعر بكونه فوق مستوى طائفته أو أقرب منهم إلى المستوى الأوروبى) .

وما أن صدر القانون حتى نقل التعليم الوطنى إلى الهيئات الوطنية فى الحكومة المركزية كما ضمت المدارس الثانوية والصناعية ومدارس المعلمين إلى إدارة الشئون الوطنية واستبدل بجميع المدرسين الأوروبيين مدرسون وطنيون ، وأصبح لا يباح فتح مدارس جديدة مالم تسجل أولاً فى إدارة الشئون الوطنية، وأصبحت مدارس المبشرين مدارس خاصة تمنحها الحكومة إعانات هى نفس الإعانات السابقة بعد أن خفضت بمقدار ٢٥ ٪ وأصبحت مناهج التعليم فيها أقل من مستوى التعليم العام .

أما عن التعليم الجامعى فهو من الوجهة النظرية مفتوح أمام جميع غير الأوروبيين أما من جهة الواقع فالإفريقيون والملونون لا يباح لهم القبول إلا فى جامعات فورت هارى ووت واترساند وناتال ومدينة الرأس . ثم بالمراسلة فى جامعة جنوب إفريقيا . ويبلغ عدد الطلبة الإفريقيين فى هذه الجامعات فى سنة ١٩٥٣ — ٢٣٨ و٧٥و٧٢و٣٤و٥٥٨ على التوالى . أى أن مجموع ما يتلقى التعليم العالى من الإفريقيين ١٫٠٦٧ طالباً .

أما فى المحميات البريطانية فقلة عدد الأوروبيين المستوطنين يقل بل يحكم بالإعدام على هذه المشكلة . فجميع المدارس الحكومية هناك وطنية

أما أبناء المستوطنين — وجميعهم أو أغلبهم بوير — أنشئت لهم مدرسة داخلية تصل فى مناهجها إلى آخر الدراسات الثانوية . ويصرف على تعليم الأوروبيين مبلغ لا يزيد على ٣١٫٩١٢ جنيهاً وفقاً لميزانية ١٩٥٣ . ويتجه طلبة هذه المحميات الإفريقيون إلى الجامعات الإفريقية فى اتحاد جنوب إفريقيا وهى الأربع التى ذكرناها آنفا . كما تدير الجمعيات التبشيرية عدداً كبيراً من المدارس الابتدائية وأربع عشرة مدرسة ثانوية بها١٣٩٥ طالباً ، وبدئ بإنشاء جامعة تابعة لجامعة بيوس الثانى عشر فى روما . وفى هذه المحميات تقبل البنات على التعليم إقبالاً عظيماً حتى لتصل أعدادهن إلى أكثر من عدد البنين .

أما فى اتحاد وسط إفريقيا فقد جعل التعليم الأوروبى بجميع درجاته من اختصاص الحكومة المركزية ، وأنشئت لهم المدارس الثانوية وبلغ عدد الطلبة الأوروبيين فى سنة ١٩٥٣ (تكوين الاتحاد) ٣١٫٤٥٨ منهم ٧٫٣٨٦ فى المدارس الثانوية ولكن لوحظ أن أغلب طلبة المدارس الثانوية عازفون عن الاستمرار فيها بل يقطعون دراستهم بعد سنة أو اثنتين برغم مجانية التعليم . وبلغ عدد مدارس الأوروبيين فى روديسيا الجنوبية ١١٦ مدرسة . عدا أربعين للممرضات . وفى روديسيا الشمالية ثلاث وثلاثون مدرسة تضم٨٫٢٢٣ تلميذاً وجعل التعليم العالى لهم على هيئة منح لمن أراد الدراسة فى جامعات اتحاد جنوب إفريقيا .

أما تعليم الإفريقيين فبعد أن كانت كل مدارسه الابتدائية تملكها وتديرها الجمعيات التبشيرية فإنه أصبح منذ سنة ١٩٥٣ من اختصاص الحكومة وأصبح فى روديسيا الجنوبية — كما هو الحال فى اتحاد جنوب إفريقيا — من اختصاص إدارة الشئون الوطنية ولكن الحكومة تركتها للبعثات التبشيرية وإعانتها بما يعادل ٦٠ ٪ أو ٧٠ ٪ من مصروفاتها . وقد وصلت قيمة هذه المساعدة إلى ٤٠٫٧٧٢ جنيهاً موزعة على ٢٫٢٣٢ مدرسة معانة أى بما يعادل ٢٠ جنيهاً لكل مدرسة و ١٢ مدرسة حكومية فقط . وبلغ عدد طلبتها جميعاً ٣٥٠٫٠٠٠ طالب وهم يمثلون ٦٥٪ من عدد الطلبة الذين يجب أن يدخلوا مرحلة التعليم . وكان نصيب هذا العدد فى الفصلين الأولين من التعليم الابتدائى ولم يصل إلى نهاية هذا التعليم من هذا العدد الضخم سوى ٢٣١ طالباً . أما

بعد الصف الثالث من المرحلة الابتدائية فهناك مدرستان فنيتان تعطى مناهج فى الزراعة والتجارة والبناء والصحة . واثنتا عشرة مدرسة ثانوية للتعليم العام ومدرسة ثانوية مشتركة . وبلغ عدد الطلبة الإفريقيين الذين قيدوا فى هذه المدارس ١٫٠٧٨ طالباً . وإلى جانب ذلك توجد ثلاث مدارس للحرف المنزلية الفردية وهى خاصة بالبنات . ولكنها افتتحت بعض فصول مسائية لمحو الأمية بلغ عدد المقيدين بها ٤٫٦٥٨ طالبة . ولا يوجد من الإفريقيين من يدرس دراسة عليا سوى أربعة وعشرين طالباً فى الجامعات الإفريقية الخاصة باتحاد جنوب إفريقيا .

وقد أرادت الحكومة فى سنة ١٩٦٠ بذل مزيد من العناية بالطلبة الإفريقيين بإنشاء مزيد من المدارس لهم إلا أن قلة المدرسين الإفريقيين الصالحين للقيام بهذا العمل حالت دون تنفيذ هذا البرنامج . وقد كان هذا هو نفس السبب فى ضعف التعليم فى الصفوف العليا من التعليم الابتدائى .

وقد اعتمدت الحكومة لهذا المشروع قرابة أربعة ملايين من الجنيهات مما أدى إلى زيادة ضريبة الرأس التى تفرض على الإفريقيين بما يعادل جنيهين .

وإيراد هذه الأرقام كاف فى حد ذاته لإظهار مدى ضعف ما يلاقيه الوطنيون من عناية حكومة الاتحاد من أجل تعليمهم فى الوقت الذى تنصب فيه المصاريف الكبيرة على فئة قليلة من الطلبة الأوروبيين ، نصفهم على الأقل عازف عن التعليم لما يلاقونه من فرص العمل الكثيرة الكبيرة الربح دون أن يحصلوا على التعليم مما صرفهم عنه .

أما فى غير ذلك من المستعمرات البريطانية فى إفريقيا فإن شيئاً جدياً لم يتخذ فى الناحية التعليمية قبل عقد المؤتمر الاستشارى فى سنة ١٩٢٤ والذى أشرنا إليه من قبل وهو الذى جمع المختصين فى شئون التعليم فى كل من الحكومة والجمعيات التبشيرية فألفت — بناء على توصية هذا المؤتمر — اللجنة الاستشارية لشئون التعليم فى المستعمرات ، كما أنشئت إدارة للتعليم فى وزارة المستعمرات أعلنت بدورها استعدادها للتعاون مع أى جهد يبذل فى هذا الميدان وإن احتفظت لنفسها بحق التوجيه وجعلت الإنجليزية لغة التعليم الأساسية فى الفصول النهائية من المرحلة الابتدائية وما تلا ذلك من المراحل .

وفى سنة ١٩٣٥ وضعت الاقتراحات العملية من أجل التعليم العام . وفى سنة ١٩٤٠ بذلت المنح للمدارس الإفريقية، ولكنها كانت منحاً هزيلة لم تتعد ٥٫٢٩٣٫٠٠٠ جنيه لجميع المدارس الابتدائية والثانوية فى قارة إفريقيا . منها ٣٫٠٧٥٫٥٠٠ جنيه للتعليم الفنى و ٣٧٩٫٠٠٠ جنيه للتعليم العالى والمنح العلمية . وكان من نتائج هذا التقصير الفاضح بالنسبة للإفريقيين أن أقبل الوطنيون فى كينيا ومعهم الجمعيات التبشيرية على افتتاح المدارس لتعليم أبنائهم ، فأنشئت ٤٫٠٩٦ مدرسة أعينت منها ٣٦١٧ مدرسة و ٩٢٨ مدرسة متوسطة أعينت منها ٨٩٤ مدرسة و ٤١ مدرسة ثانوية أعينت منها ٣٢ مدرسة ثم ٤٢ مدرسة للمعلمين ، أعينت منها ٤٠ مدرسة . كما أقبل الهنود على فتح المدارس لأبنائهم أيضا .

فقد سجلت اللجنة الملكية لشرق إفريقيا فى سنة ١٩٥٣ عدم كفاية المدارس وكذلك عدم كفاية الإشراف عليها . مع شدة رغبة الإفريقيين فى تعليم أبنائهم واستعدادهم للتضحية فى سبيل تحقيق هذه الرغبة حتى بين أفقر الطبقات ، فأوصت بزيادة عدد معاهد المعلمين من أجل تزويد المدارس بمن يكفيها منهم . ولكن قبل أن نترك كينيا يجب أن نسجل أن جميع ما بها من المدارس مدارس عنصرية حتى يناير سنة ١٩٦٣ حين افتتحت أول مدرسة مختلطة للتمريض . ويجرى التعليم على هذا النحو العنصرى فى تنجانيقا ولكنه يختلف عن كينيا فى أنه غير إلزامى . وفرضت لأجل التعليم ضريبة خاصة . ولعل فى ذكر المدارس فى كينيا ما يكفى لتفهم سياسة الحكومة البريطانية نحو نشر التعليم بين الوطنيين(١) وتزيد هذه السياسة وضوحاً حين نذكر أن جميع شرق إفريقيا قد أنشئت به جامعة واحدة هى جامعة ماكيرارى فى كمبالا . وقد أنشأتها الجمعيات التبشيرية فى سنة ١٩٣٩

---

(١) حتى سنة ١٩٤٠ لم تكن الحكومة قد أنشأت للإفريقيين فى كينيا أكثر من ٨ مدارس ابتدائية، ومدرسة واحدة ثانوية مقابل ٢٩ مدرسة ابتدائية و ١٢ ثانوية للهنود، وتسع عشرة مدرسة ابتدائية و ١٤ مدرسة معانة و ٦ مدارس ثانوية للأوروبيين عدا ١٤ مدرسة ثانوية أخرى للأوروبيين تعينها الحكومة . ولا تبذل الإعانة إلا فى حالة الكفاية العلمية لهيئة التدريس وهو شىء متاح للأوروبيين أكثر مما هو متاح للإفريقيين .

وبلغ طلبتها فى سنة ١٩٦١ – ٧٨٩ طالباً منهم ٢٧٧ بنتاً . بينما كان إنشاء جامعات إبادان ولاجوس فى نيجيريا وأكرا فى غانا على نفقة الحكومة فى كل منهما .

وفى أوغندا ونيجيريا وغانا ألقى العبء كله على الإفريقيين بجانب مدارس المبشرين ولكن الأمر لم يخل من تدخل الحكومة البريطانية فى شئون هذه الدولة من أجل تحتيم ألا تكون هناك لغة أخرى بجانب الإنجليزية . بل من أجل عرقلة عملها فى بعض الأحيان .

وفى السودان الذى انفردت به بريطانيا منذ سنة ١٨٩٩ لم تفتح به حتى سنة ١٩٣٦ سوى ثلاث مدارس ثانوية و٣٠ مدرسة ابتدائية و٢٠٠ مدرسة أولية ومدرستان لتخريج المدرسين للمدارس الابتدائية ، الأمر الذى يبين بوضوح أنه لم يكن بين أهداف الحكم البريطانى خلق طبقة متعلمة سودانية تزيد على مستوى الأميين ، كما لم يكن إنشاء هذه المدارس الثانوية الثلاث سوى خطوة من أجل تخريج عدد من الموظفين يحلون محل من ترك البلاد من المصريين إثر حوادث سنة ١٩٢٥ .

كما ترك أمر التعليم فى المناطق الجنوبية وعدد سكانها قرابة ثلاثة ملايين ونصف المليون من السكان إلى الجمعيات التبشيرية دون أى إشراف حكومى لتنشئ به مدارس اتخذت الإنجليزية لغة التعليم الذى كان أهم أهدافه الابتعاد بهذا الجزء عن القومية السودانية العربية وقيادته نحو قومية جديدة . ولولا ما قامت به الكنيسة المصرية من جهود صادقة فى الميدان التعليمى حين افتتحت عدداً من المدارس العربية تتبع المناهج المصرية وظل عددها ينمو حتى أصبح فى سنة ١٩٣٦ أربع عشرة مدرسة لظل السودان أبعد ما يكون عن الميدان الثقافى . بل أبعد ما يكون عن ميدان القومية السودانية العربية .

ولا تختلف سياسة الحكومة الفرنسية التعليمية فى مستعمراتها الإفريقية كثيراً عن السياسة البريطانية من حيث منح المساعدات إلى الجمعيات التبشيرية على شريطة أن تكون خاضعة لما يشرعه لها برلمان باريس من نظم . ثم أخذت الحكومة فى افتتاح مدارس فرنسية اللغة للإفريقيين . فافتتحت

أول مدرسة أولية في سان لويس في سنة ١٨٢٩ ، وجعلت الفرنسية لغة التعليم :
وكان التقدم بطيئاً حتى إذا كانت سنة ١٨٥٤ لم يكن في السنغال غير أربع مدارس بلغ طلبتها ستمائة طالب أدارتها جمعية الفرير التبشيرية . وافتتحت أول مدرسة علمانية في سنة ١٨٦٠ حين لوحظ عزوف المسلمين عن مدارس المبشرين ، كما افتتحت مدرسة الأعيان لأبناء الزعماء . وبدأ انتشار هذه المدارس العلمانية في إفريقيا الغربية الفرنسية فافتتحت أول مدرسة في كوناكري في سنة ١٨٧٨ وفي ساحل العاج سنة ١٨٩٣ وفي داهومي في السنة التالية . وحتى نهاية القرن التاسع عشر كان هناك سبعون مدرسة في كل غرب إفريقيا الفرنسي ولم يزد طلبتها على ٢٫٥٠٠ طالب ، وكان التعليم على مرحلتين ابتدائي أولي ، وابتدائي عال . ومدرسو المرحلة الأولى جميعاً إفريقيون وطلبتها يدرسون أصول الزراعة إلى جانب التعليم العادي . أما طلبة المرحلة الثانية فمنتقون من خريجي المرحلة الأولى الموجودين في المدن . ويدرب الطالب في السنتين النهائيتين على بعض أعمال الوظائف الصغرى في الحكومة . وبعض مدارس هذه المرحلة تؤهل لتخريج المدرسين لمدارس المرحلة الأولى بعد تدريب مدته ثلاث سنوات .

وعلى هذا النحو من التعليم الهزيل جرى العمل في نظام التعليم في غرب إفريقيا الفرنسي حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، حين أنشئت بعض المدارس المهنية وبعض المدارس لتخريج معلمي هذه المدارس مثل مدرسة الزراعة في إبدجان . والمدرسة الفنية العليا في باماكو ، كما أنشئت ثلاث مدارس ثانوية في دكار سنة ١٩٤٠ وباماكو سنة ١٩٤٥ وإبدجان سنة ١٩٥٣ حتى إذا كان سنة ١٩٤٦ وجعلت هذه المستعمرات الإفريقية أجزاء للجماعة الفرنسية كان لابد من تعديل هذه النظم التعليمية بما يتلاءم مع جعل الإفريقيين متمتعين بالجنسية الفرنسية .

وكان حال إفريقيا الاستوائية الفرنسية أسوأ من ذلك . فحتى سنة ١٩٣٧ لم تكن هناك إدارة مستقلة للإشراف على التعليم . ولم يكن عدد الطلبة يتعدى سبعة آلاف طالب في المدارس العامة التي كانت تحت إشراف ضابط إداري

بينما كانت للمبشرين مدارسهم الخاصة التى لم يكن يباح لها العمل ما لم تتعهد أن يكون التعليم باللغة الفرنسية دون أن يكون هناك إشراف على ما يدرس فى هذه المدارس من مواد سواء فى كفايته العلمية أو كفاية الأساتذة للقيام بهذا العمل ، سوى مدارس اللغة الفرنسية فكان أن انصب معظم التدريس فيها على المواد الدينية . وحتى سنة ١٩٣٩ كان عدد الطلبة فى مدارس المبشرين ٩,٤٨٥ طالباً . وفى مدارس الحكومة ١٢,٦٤٧ طالباً حتى إذا كانت سنة ١٩٥٣ كان عدد تلاميذ المدارس الأولى ٦٠,٨٢١ تلميذاً والمدارس الحكومية ٦٨,٩٠٩ تلميذاً منهم ٢١,١٧٢ فتاة . معظمهم فى المدارس الابتدائية أما عدد طلبة المدارس الثانوية فلم يتعد ٢,٤٤٩ طالباً .

أما مدارس المعلمين فاقتصرت على إحدى عشرة مدرسة حكومية وأربع عشرة مدرسة للمبشرين . أما حال محميتى الشمال الإفريقى (تونس ومراكش) فقد كان أسوأ من ذلك بكثير . ففى تونس اتجهت السياسة الفرنسية إلى محو الروح القومية . فأسسوا فى سنة ١٨٨٣ إدارة العلوم والمعارف ووضعوا برامج لإنشاء مدارس ابتدائية فرنسية لكل من الفرنسيين والعرب ولم يكن للغة العربية نصيب منها . حتى إذا تبين التونسيون خطر هذه السياسة واحتجوا عليها سمح بتدريس اللغة العربية فى المدارس الخاصة بالعرب وأطلق عليها اسم (المدارس العربية الفرنسية) ويمكننا أن ندرك قيمة اللغة العربية فى هذه المدارس إذا عرفنا أن هذه المادة جعلت اختيارية للطلبة حتى سنة ١٩٤٦ .

وفى سنة ١٩٤٦ بدئ بإنشاء مدارس المرحلة الثانية وهى مدارس ابتدائية راقية يدرس فيها إلى جانب اللغتين الفرنسية والعربية بعض الحرف اليدوية وبعض الزراعة . وبعد ذلك بمدة أنشئت على غرارها المدارس الصناعية وكانت مدة الدراسة الابتدائية طويلة تمتد إلى ثمانى سنوات . وقد أثار هذا الحال ثائرة الوطنيين فعملوا على إنشاء المدارس الخاصة . فوضعت العراقيل فى وجهها حتى لم يتعد عدد هذه المدارس حتى سنة ١٩٣٠ اثنتى عشرة مدرسة ثم ستا وأربعين مدرسة فى ١٩٣٦ .

واقتصر التعليم الثانوى على مدرسة واحدة هى المدرسة الصادقية وكان

التعليم فيها باللغتين العربية والفرنسية وهى تؤهل لنيل شهادة البكالوريا . بينما كانت هناك أكثر من مدرسة فرنسية للبنين ومدرسة واحدة للبنات .

أما التعليم العالى فاقتصر على جامع الزيتونة وهى ابتدائية وثانوية وعالية ولا تهتم إلا بالتعليم الدينى ومصاريفها من الأوقاف . وعدد طلبتها عشرة آلاف طالب . ولذا بلغ عدد التونسيين الذين وصلوا سن التعليم فى سنة ١٩٤٦ إلى سبعمائة ألف طالب لم يدخل المدارس منهم سوى ٧٤,٥٥٧ طالباً أى أن نسبة من يتلقى التعليم لا تزيد على ١٠ ٪ ، بينما كانت المدارس الفرنسية متاحة للفرنسيين حتى فى أصغر القرى حتى وصلت نسبة من يتلقى التعليم من أبنائهم فى نفس السنة ٨٥ ٪ .

وفى مراكش اتجهت السياسة التعليمية إلى الاقتصار على تخريج طبقة من الموظفين فى الوظائف القليلة الصغيرة التى بقيت من نصيب الوطنيين . بينما ازداد الاهتمام نحو إنشاء المدارس الأجنبية .

وجعل التعليم فى النوع الأول من المدارس فرنسياً عربياً . بينما كان فرنسياً خالصاً فى الثانية . وأنشئت مدارس خاصة لأبناء الأعيان كى تصب عقليتهم فى طابع خاص يتلاءم مع الأغراض الفرنسية فى التفريق بين أبناء الوطن الواحد .

وفى المناطق الصحراوية والجبلية أنشئت مدارس قروية وضعت لها برامج خاصة لإعداد الفلاحين وانقسمت إلى قسمين ، قسم ذى برامج عربية وقسم ذى برامج بربرية . وواضح أن الهدف من هذا كان يرمى إلى سيادة الفرقة بين المراكشيين ثم التقرب إلى البربر وجعلهم يفهمون أن الفرنسيين هم الآخذون بيدهم من أجل استعادة القومية البربرية التى حطمتها القومية العربية .

وحتى سنة ١٩٤٠ لم يكن فى مراكش كلها سوى ١٠٠ مدرسة ابتدائية للبنين و٣٢ مدرسة ابتدائية للبنات و١٥ مدرسة صناعية وزراعية وخمس مدارس لأبناء الأعيان . أما المدارس الثانوية فلم يكن هناك إلا ثلاث مدارس واحدة فى فاس وأخرى فى الرباط . وثالثة فى مراكش ومدة الدراسة بها أربع سنوات ثم مدرسة ثانوية بربرية ومدة الدراسة بها سنتان كما لم توجد

فى مراكش الإسبانية مدرسة ثانوية واحدة . ولم يكن هناك للتعليم العالى سوى معهد البحوث فى الرباط ليمنح الليسانس فى الآداب والحقوق إلى جانب جامع القرويين بمدينة فاس وجامع ابن يوسف فى مراكش للتعليم الدينى . ولذا اتجهت غالبية من يريد الدراسة العالية إلى فرنسا أومصر . وبعض من يتلقى العلم فى فرنسا يتعلمون على نفقة الفرنسيين أو نفقة الملك أما من قصد مصر فيتعلم على نفقته الخاصة .

هذا فى الوقت الذى أتيح فيه التعليم الفرنسى وفق المناهج الفرنسية وباللغة الفرنسية لجميع أبناء الفرنسيين المقيمين . وبذلك دفع المراكشيون نفقات تعليم هؤلاء الفرنسيين فى الوقت الذى حرم فيه أبناؤهم منه .

وقد حاولت الهيئات الأهلية افتتاح مدارس خاصة ، فكانت عوائق الإدارة الفرنسية تحول دون ذلك . إذ لم يتلق هذا التعليم الحر أية إعانات حكومية كما فرضت عليها مختلف الضرائب باعتبارها أعمالاً تجارية مربحة . ولكن معظم هذه المدارس لم يزد على المرحلة الابتدائية وكانت ذات نوعين أحدهما دينى يؤهل الطالب للتقدم إلى جامع القرويين ، والثانى مدنى يؤهل للتقدم إلى المدارس الثانوية التابعة للحكومة . وقد قام بمعظم هذه الجهود حزب الاستقلال الذى افتتح أكثر من سبعين مدرسة .

وهذان القطران برغم سوء حالهما كانا أحسن بكثير من شقيقتهما الثالثة الجزائر . التى اعتبرت جزءاً من فرنسا إذ حطم كل ما كان عربياً بها . وتجوهل التعليم كلية لمدة طويلة حتى إذا بدئ بإنشاء المدارس أنشئت فرنسية خالصة . ولو أنه أتيح للجزائريين دخولها ، ولذا كان عدد من بها من الجزائريين حتى قيام الثورة الجزائرية فى سنة ١٩٥٤ مائتى ألف طالب فى المدارس الابتدائية و ٥٣٠٠ طالب فى المدارس الثانوية منهم ١٩٥٢ فتاة .وأنشئت جامعة الجزائر فكان بها ٥١٤٦ طالباً ليس بينهم إلا ٥٥٧ طالباً جزائرياً أى ١١ ٪ .

وأقبلت الهيئات الوطنية على سد هذا النقص . فأنشأت جمعية العلماء المسلمين ١٧٠ مدرسة بلغت تكاليف إنشائها عشرين مليوناً من الفرنكات . وبلغ عدد تلاميذها يوم إعلان الثورة خمسين ألفاً برغم محاربة الإدارة الفرنسية لها . وعلى من كان يريد التعليم العالى أن يقصد جامع الزيتونة فى تونس أو يقصد جامعات البلاد العربية الأخرى .

ولم يكن للتعليم الفنى الزراعى غير مدرسة واحدة . وعدد أصابع اليد الواحدة من المدارس الصناعية . وبلغ عدد تلاميذ المدرسة الأولى ٣٨١تلميذاً منهم ٧٥ جزائرياً فقط .

أمابلجيكا فقد ألقت عبء التعليم كله عن عاتقها لتلقيه كاملاً على الجمعيات التبشيرية . وأصبح واجب حكومة الكونغو الحرة ثم الحكومة البلجيكية مجرد التنسيق بين عمل الجمعيات الكاثوليكية والجمعيات البروتستانتية التى تعمل جنباً إلى جنب فى الميدان التعليمى . فقد نص ميثاق برلين سنة ١٨٨٥ على منح جميع الجمعيات التبشيرية على اختلاف مذاهبها حرية العمل فى هذا الميدان على أن تقوم الحكومة بحمايتها . وكانت الجمعيات الفرنسية أسبق الجميع إلى العمل فكان ذلك مثار خوف الملك ليوبلد لئلا تكون هذه الجمعيات الفرنسية مقدمة للنفوذ الفرنسى . فاستنجد بالبابا وعقد معه اتفاقا بالعمل(١) فكان أن خصص هذا الميدان للجمعيات الكاثوليكية . ولكن هذا الاتفاق لم يكن له أدنى تأثير على الجمعيات البروتستانتية فأسرعت من ناحيتها بالعمل . فسبقت الجمعيات الكاثوليكية ببضع سنين أنشأت فيها بعثة المعمدانيين ومعها بعض الجمعيات الأخرى سلسلة من المراكز التبشيرية على طول نهر الكونغو . ولكن الاتفاق البابوى منح الجمعيات الكاثوليكية التى أتت بعد ذلك مزيداً من الامتيازات ومزيداً من الحماية ، ومن ثم بدأت الجمعيات البروتستانتية سلسلة من الأعمال لإثارة حكومات انجلترا وأمريكا معتمدة على نص الحرية الدينية التى أتاحها لهم ميثاق برلين .

ومع ذلك ظل عمل الجمعيات التبشيرية خلال السنين الأخيرة من القرن الماضى والسنين الأولى من القرن العشرين أقرب إلى العدم فقد اقتصر عملها على إنشاء بضع مدارس أولية Bush Schools يقوم المبشرون أنفسهم بالتدريس فيها دون ما محاولة لفهم العقلية الإفريقية والبيئة الإفريقية . وكانت الدولة تقوم من جانبها بمنحها الأراضى اللازمة لنشاطها وكذلك بعض المبانى وبعض المنح المالية .

وظلت هذه الجمعيات تباشر نشاطها التعليمى دون ما إشراف من ناحية

---

(١) انظر ص ٣٥٧ .

الحكومة على أعمالها . كما ظلت الجمعيات نفسها عازفة عن التعرف على نتيجة عملها . بل مضت الحرب العالمية الأولى دون أن يظهر أثرما لمجهوداتهم التعليمية .

وفى سنة ١٩٢٥ عقدت الحكومة اتفاقات مباشرة مع الجمعيات التبشيرية كى تداوم بذل نشاطها . وحددت مدة هذه العقود بعشرين سنة واقتصرت المنح على الجمعيات التى يكون مركز إدارتها فى بلجيكا ، ويكون ثلثا من يتولون مراكزها الرئيسية من البلجيكيين . وفى نفس الوقت لم توضع أية قيود على غيرها من الجمعيات التى تباشر نشاطها فى الميدان التعليمى . وبذلك ظلت جميع المدارس فى الكونغو البلجيكى — سواء التابعة للجمعيات التى تتلقى الإعانات الحكومية أو التابعة للجمعيات التى لا تتلقى إعانات — بعيدة عن رقابة الحكومة .

وفى سنة ١٩٣٨ بلغ عدد المدارس فى الكونغو ٢٤ مدرسة تديرها الحكومة للأوروبيين وبلغ عدد طلبتها ٢,٠٩١ طالباً أى بأقل من مائة طالب لكل مدرسة ، وسبع مدارس للإفريقيين وعدد طلبتها ٤,٣٦٨ طالباً . وارتفع عدد مدارس الأوروبيين فى سنة ١٩٥٤ إلى ٣١ مدرسة كاثوليكية بين أميرية ومعانة وأربع مدارس غير معانة و١٣ مدرسة علمانية(١) ثم خمس مدارس ثانوية فى ليوبلد فيل وإليزابث فيل وستانلى فيل وكوسترماتر فيل وجادوت فيل . أما نصيب الإفريقيين فكان ١٥,٩٥٦ مدرسة ابتدائية كلها للمبشرين ، كما لم يزد عدد المدارس الثانوية على خمس أيضاً ، ومدة الدراسه بها ست سنوات . الثلاث الأولى منها عامة والثلاث الأخيرة للتخصص فى الإدارة أو التجارة أوالمساحة أو العلوم . والشعبة الأخيرة تنقسم إلى زراعة أو طب بيطرى أومعلمين .

وكانت بضع مدارس ابتدائية جعلت السنتين الأخيرتين من مرحلتها مرحلة لتمرين من أراد التوظف فى إدارة معينة .

(١) أنشىء هذا النوع من المدارس العلمانية فى سنة ١٩٥٤ فقط . نتيجة لنجاح الحزب الاشتراكى الحر فى انتخابات هذا العام فى بلجيكا . فإذا ما تولى هذا الحزب الوزارة أعلن وزير المستعمرات أنه سوف يضع حداً لجهود الجمعيات التبشيرية الفاشلة .

كما جعلت السنتان النهائيتان أيضاً من التعليم الابتدائى للبنات بمثابة فترة تمرين لمن أرادت احتراف التمريض .

ولم يكن هناك حتى سنة ١٩٥٤ أى نوع من التعليم العالى حين أنشأت الجمعيات التبشيرية جامعة لوفان وبها أربع كليات للطب والزراعة والهندسة والإدارة .

ومما يلاحظ أن عدد طلبة المدارس غير المعانة كان يفوق عدد طلبة المعانة . ويعزى سبب ذلك إلى نشاط الجمعيات التبشيرية فى أعمال التبشيرية مما أدى إلى اعتناق ٤٠ ٪ من أهالى الكونغو للمسيحية . ومن ثم اتجه الأهالى إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس التى تديرها الجمعيات التى يتبعونها من ناحية العقيدة . فكان هذا داعياً لأن تعمم الحكومة نظام الهبات المالية وتجعله عاماً لجميع المدارس والجمعيات بشرط إلمام جميع أعضاء هيئة التدريس باللغة الفرنسية . كما أدخل نظام التفتيش على هذه المدارس بوساطة مفتشين تدفع الجمعيات التبشيرية مرتباتهم على أن يقدموا تقاريرهم إلى الجهات الحكومية ، ولكن مما يؤخذ على هذه الجمعيات أنها لم تعن العناية الواجبة باختيار المدرسين فكان أغلبهم من الوطنيين الذين اعتنقوا المسيحية دون أن يتخصصوا فى المواد التى يقومون بتدريسها أو بطرق التدريس التى يتبعونها . كما أن المناهج كانت هى نفس المناهج البلجيكية دون محاولة أفرقتها أو دراسة البيئة الإفريقية من أجل جعل هذه المناهج ملائمة لها .

ولم يكن الحال فى رواندا أورندى يختلف عن ذلك كثيراً سوى أن الجمعيات التبشيرية هناك كانت تعمل وفق شروط معاهدة سان جرمان لاوفق شروط ميثاق برلين ، فى سنة ١٩٥٣ بلغ عدد الطلبة بالمدارس الكاثوليكية ٢٤٥,١٨٥ ، طالباً وفى المدارس البروتستانية ٨٠,٣٦٧ طالباً ، وفى المدارس الإسلامية ٩٨٨ طالباً .

وقد وضعت الحكومة برنامجاً للتنمية خلال عشر سنوات اعتمد له فى باب التعليم ٤٨٧٦ مليوناً من الفرنكات . كى تضاعف الإعانات إلى الجمعيات التبشيرية وتمنح المنح المختلفة إلى الإفريقيين من أجل تعليم

الزراعة فى جامعات بلجيكا . كما رصد لذلك فى ميزانية رواندا أورندى مبلغ ٤٢٨ مليوناً ، كما شجعت الشركات وخاصة الصناعية على فتح فصول مسائية من أجل إكساب العمال مهارة ، بغية إعطائهم فرصاً لشغل وظائف أعلى وذات مسئوليات أكبر ، مادام ذلك فى مصلحة العمل إذ أن إحلال الإفريقيين محل البلجيكيين سوف يكون أكثر اقتصاداً فى المصاريف . ولكن هذه الفصول ليست مقصورة على الإفريقيين فمن بين سبعين طالباً التحقوا بمدرسة الفنون فى إليزابث فيل لايوجد إلا سبعة وعشرون إفريقيا . كما بذلت بعض العناية لأجل محو الأمية بين الكبار . فافتتحت لأجل ذلك اثنتان وخمسون مدرسة بلغ عدد طلبتها ٤,١٧٢ طالباً أى بمعدل ثمانين طالباً فقط لكل مدرسة .

وإذا قدرنا أن عدد سكان الكونغو إلى ما قبل الاستقلال قد بلغوا ثلاثة عشر مليوناً أدركنا مقدار التقصير فيما يبذل من الجهد لتعليمهم . مهما بلغ عدد المدارس التبشيرية . لأن ٩٠ ٪ منها لايزال فى المرحلة الابتدائية . وما يتفرع فى سنواتها النهائية من تعليم لبعض الحرف أقصر من أن يدرك مستوى يحسن الوقوف عليه أو الاكتفاء به .

وكان هدف السياسة التعليمية البرتغالية — منذ أن قدموا إلى إفريقيا — أن تكون مدارسهم وسيلة لنشر البرتغالية وكذلك القومية البرتغالية بين الإفريقيين ، وعلى هذا الأساس قُبلت الجمعيات التبشيرية الكاثوليكية العمل فى الحقل التعليمى . وقد بدأت هذه الجهود مبكرة فى القرن السادس عشر حين أنشئت كاتدرائية سان سلفادر فى أنجولا فى سنة ١٥٣٤ أول بعثة للجزويت إلى شرق إفريقيا فى سنة ١٥٦٠ .

ولكن بدأ هذا النظام يداخله شيء من الاضطراب حين قدمت إلى شرق إفريقيا بعثات غير برتغالية فى منتصف القرن التاسع عشر . وبدأت فى إنشاء بعض المدارس فى سنة ١٨٧٨ . وقد أثبتت التقارير أن هذا النظام التعليمى الدينى كان مخفقاً كل الإخفاق . سواء فى الوصول إلى الأهداف المرسومة له أوغيرها من الأهداف . فالمصاعب المحلية والإهمال وسوء التنظيم أدت إلى انهيار نتائجها . فى سنة ١٨٧٢ لم يكن هناك أكثر من ٤٥٦ صبياً و٨٣ بنتاً

مقيدين فى مدارس أنجولا . كما كان عدد طلبة موزمبيق لايزيدون على الأربعمائة . وفى مدينة امبريز Amprix لم يكن هناك فى سنة ١٨٧٩ غير ثلاثة من الطلبة بين سن الثالثة والتاسعة عشرة يواظبون على الدراسة . كان هذا حال المدارس التى فى مدن الشاطئ أما فى الداخل فلم تجد المدارس كفايتها من المدرسين . وكانت مواظبة الطلبة عليها نادرة . ولذا كان أثرها معدوماً . ولذا اتجه المستعمرون إلى الإكثار من المدارس المهنية من أجل الاستفادة من الإفريقيين لاستغلال المستعمرات .

وكان التحسين الذى حدث فى السنين الأولى من القرن العشرين بطيئاً . وفى غيز طريقه الطبيعى . فنى موزمبيق حول سنة ١٩٠٩ كان هناك — إلى جانب بعض المدارس التجارية والزراعية القليلة — أربعون مدرسة ابتدائية للبنين و١٨ مدرسة للبنات يدير أغلبها المبشرون . ويحضرها الطلبة الخلاسيون والإفريقيون . ووصل عدد طلبتها إلى ١١٩٥ طالباً (١٤٦ طالباً فى المدارس الحكومية و٤١٢ فى المدارس الخاصة بالبلديات و٦٠٧ فى المدارس التبشيرية و٣٠ فى المعاهد الخاصة)، وفى أنجولا وصل عدد الطلبة فى سنة ١٩٠٨ إلى ١٨٦٠ طالباً يواظبون على ٦٩ مدرسة . وكانت الأسئلة التى تدور على ألسنة رجال التعليم من حكوميين ومبشرين أى أنواع التعليم أصلح للإفريقيين ؟ ولماذا يعلم الإفريقى إذا كان مصيره أن يكون عاملاً ؟ وما هى وسيلة تمدين الإفريقيين دون تعليم ؟ وبعض هذه الأسئلة مازال ينتظر الإجابة حتى الآن فى إفريقيا البرتغالية . وحتى سنة ١٩٢٠ كانت الإجابات تتراوح بين جماعات المؤيدين والمعارضين ، ولذا لم يوجد فى أكثر جهات المستعمرين أكثر من بعض مدارس أولية . إلى جانب بعض مدارس المبشرين الابتدائية ومعظم مدرسيها منهم .وكانت البرتغالية لغة لتعليم إذ أنها (الوسيلة إلى إدخالهم فى الجنسية البرتغالية) وقد سمح لبعض الجمعيات غير الكاثوليكية أن تعمل إلا أنها كانت تحت شروط مرهقة .

وقدأنشئت أول مدرسة ثانوية فى سنة ١٩١٩ برغم ما ردده البرتغاليون فى كل مناسبة من أن التعليم غير مجد بالنسبة للإفريقيين ويسبب لهم كثيراً من البلبلة . وأنه من الأفضل تعليمهم الأخلاق المسيحية ثم كيفية العمل .

ومن الوجهة النظرية ينقسم التعليم فى المستعمرات البرتغالية إلى ثلاث مراحل : أولية وابتدائية وثانوية ، والمرحلة الأولى هدفها تعليم اللغة البرتغالية إلى جانب بعض الحساب والدين . وهى خاصة بالإفريقيين أما المرحلتان الابتدائية والثانوية فمباحتان للإفريقيين وغيرهم . والدولة هى المشرفة على امتحاناتها . والمرحلة الابتدائية تقود إلى التعليم الثانوى أو التعليم الفنى ، ولكن التعليم الفنى محدود ببعض الحرف . والتعليم مجانى وإجبارى لمن هم بين السابعة والثانية عشرة على أن يكونوا مقيمين فى دائرة ثلاثة كيلومترات من المدرسة .

وحتى سنة ١٩٣٨ لم يكن يباح التعليم الحكومى فى موزمبيق إلا للأوروبيين والآسيويين والإفريقيين المطابقين . وكان عدد الإفريقيين حتى سنة ١٩٥٢ لا يتعدى ٢٥٨ طالباً . أما غير المطابقين من الإفريقيين فيتجهون إلى مدارس الإرساليات التبشيرية التى كانت تأخذ إعانات حكومية ويشرف عليها مفتشون حكوميون . وفى سنة ١٩٥٢ لم يكن هناك غير ١٩ مدرسة حكومية وعدد طلبتها ٦,٦٦٩ طالباً ومدرسة ثانوية واحدة وعشر مدارس فنية : بينما كان للمبشرين ألف مدرسة ابتدائية تضم ١٥٠ ألفاً من الإفريقيين غير المطابقين و٤٤ مدرسة فنية . وثلاثة معاهد للمعلمين إلى جانب بعض مدارس الجاليات الأجنبية كالآسيويين واليونانيين والصينيين وهناك مدارس الليسية التى أنشأها سالازار ولكن سن القبول فيها محددة بالثالثة عشر ولذا لا يوجد فيها افريقيون مطلقاً . والمدارس الفنية رغم عدم مجانيتها أكثر المدارس قبولا لدى الإفريقيين .

أما فى أنجولا فالمدارس الابتدائية لاتعدو طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٠ — ٢٠٧ مدارس منها مدرستان ثانويتان . واثنتا عشرة مدرسة فنية . ومعهدان للمعلمين . وتشرف البعثات التبشيرية على ٤٨ مدرسة ابتدائية وسبع ثانوية ، وواحدة فنية ، ومعهد للمعلمين وعدد الطلبة ١٣,٥٨٦ طالباً فى المدارس الابتدائية و٢,٢٧٧ طالباً فى المدارس الثانوية معظمهم غير إفريقيين و١١٤٨ طالباً فى المدارس الفنية و١٥٤ طالباً فى معهد المعلمين .

وفى سنة ١٩٤٨ أنشئت أربع مدارس للإفريقيين الممتازين اثنتان

فى أنجولا ومثلهما فى موزمبيق منهما واحدة للبنين وأخرى للبنات ، على ألا تتجاوز سن القبول الثمانية عشر عاما . وهى تعطى طلبتها برامج فى الإدارة والزراعة والصحة العامة . وذُكر فى مرسوم إنشاء هذا النوع أن الهدف منه إعداد الإفريقيين ليقودوا زملاءهم فى مضمار الحضارة الأوروبية .

وفى سان توما توجد تسع مدارس حكومية منها ست ابتدائية وواحدة ثانوية ، عددطلبتها اثنان وثلاثون ، واثنتان فنيتان عددطلبتهما اثنان وسبعون.

أما فى المستعمرات الإيطالية فكأنما عنى المستعمرون بتجهيل أهل البلاد لا بتعليمهم فقد أنشئ فى ليبيا عدد من المدارس الابتدائية امتد منهجها إلى ست سنوات . كانت الثلاث الأولى تعليمها عربياً خالصاً عنى فيه باللغة العربية والحساب وبعض مبادئ الدين الإسلامى واتخذت العربية لغة التعليم . وأدخلت اللغة الإيطالية فى السنة الرابعة بجانب العربية وسادت فى السنتين الخامسة والسادسة بعد أن ألغيت العربية إلغاء تاماً . وحتى خروج الإيطاليين من ليبيا فى سنة ١٩٤١ كان عدد المدارس التى أنشأها الإيطاليون على هذا النوع مائة مدرسة . أما نصيب الصومال فلم يزد على مدرستين عنى الإيطاليون بجعل ناظر المدرسة عربياً ووكيلها صومالياً . بينما لم يختلف منهج الدراسة عن مثيله فى ليبيا .

ومن هذه الأعداد التى ذكرناها . نستطيع أن نُكوّن صورة واضحة عن نصيب الإفريقيين من التعليم فى مختلف المستعمرات الأوروبية وقصور الحكومات المستعمرة واضح لايحتاج إلى دليل ولولا جهود جماعة المبشرين التى بذلت إلى جانب الجهد الحكومى لاستطعنا أن نقول فى عبارة موجزة إنه لم يرتفع عن العدم .

مراجع الباب الثامن

أحمد توفيق المدني : هذه هي الجزائر .

الحبيب تامر : هذه هي تونس .

علال الفاسي : هذه هي مراكش .

Duffy J., Portuguese

Hailey. An African Survey

Ethiopia Observer, A Monthly review published in Addis Abeba

New State'sman Year Book. 1963

United Nations Review

الباب التاسع

النفط في إفريقيا وأثر الاستعمار في توجيهه

النقل في إفريقيا وأثر الاستعمار في توجيهه

لعل من سقط القول أن نقول إن قارة إفريقيا كتلة ضخمة من اليابس ليس بها بحار داخلية . ولذا كان شاطئها قصيراً جداً بالنسبة لمساحتها الضخمة ، فكل ميل من شاطئها يخدم حوالى ١٤٢٠ ميلاً مربعاً من مساحتها . فى الوقت الذى يخدم الميل من الشاطئ الأوروبى ٢١٩ ميلاً مربعاً من مساحتها ، ومن مساحة آسيا ٧٣٦ ميلاً مربعاً . وهذا من شأنه أن يقلل الفرص الطبيعية لظهور الموانئ الطبيعية الكبيرة . كما أنه يبعد بعض أجزاء اليابس عن الساحل بأكثر من ألف ميل . هذا إلى أن وجود الصحراء الكبرى فى نصفها الشمالى جعل الساحل الإفريقى المقابل لها عديم القيمة الاقتصادية لعدم وجود الظهير المنتج ، حتى ولو كان الساحل ملائماً لقيام الموانئ الطبيعية .

كل هذا إلى جانب المساحات الكبيرة من المستنقعات والغابات الكثيفة الموحشة التى تزخر بالأوبئة كالحمى الصفراء والملاريا والتسى تسى ، والتى يكون عبورها محفوفاً بالمخاطر . وكذلك إلى جانب احتضان الساحل لحافات الهضبة العالية فى كثير من الأحيان ، مما يجعل الصعود على الحافات الشديدة الانحدار أو التوغل عن طريق الأنهار متعذراً . كل هذا جعل الاتصال بقلب اليابس أو بين أجزاء اليابس وبعضها أمراً إن لم يكن مستحيلاً فى كثير من الأحيان فهو متعذر ، أومشوب بالخطر .

ومن البدهيات أيضاً تأثر تجمعات السكان بمظاهر التضاريس ، ولانغلو أونبتعد كثيراً عن الحقيقة حين نقول إن امتداد جبال أطلس فى الركن الشمالى الغربى من القارة من الغرب إلى الشرق حتى خليج قابس جعل تجمع السكان أكثف ما يكون فى الإقليم الساحلى الضيق المعروف باسم إقليم التل ، وجعل الاتصال بالقارة عن طريق اجتياز هذه الجبال أمراً متعذراً بل غير منتج من الناحية

الاقتصادية ، كما حتم امتدادُ نهر النيل من الجنوب إلى الشمال فى خط مستقيم ووجودُ الصحراء الحافة على ناحيتيه أن جعل الاتصال بالقارة عن طريق شمالى جنوبى أمراً حتمياً ولاسبيل إلى غيره من الطرق التى قد تمتد من الشرق إلى الغرب . وقد اضطر الرحالة إلى مراعاة كل هذه الظروف خلال رحلاتهم عبر القارة ، ومن حاول أن يعارضها أو يتجاهلها لتى العذاب إن لم يلق الموت . ولذا كانت إفريقيا مقبرة كثير من المستكشفين الذين جهلوا هذه الحقائق البدهية . وما كان لهم أن يعلموها قبل أن يستكشفوها .

هذه بعض الحقائق الكبرى التى لابد من توضيحها قبل أن ندخل فى محاولة الكلام عن النقل فى إفريقيا وأثر الاستعمار فى توجيهه .

وحين قدم المستعمرون إلى القارة كانت تدفعهم إليها دوافع مختلفة ، وهذه الدوافع المختلفة لم تظهر مرة واحدة . كما لم تظهر كلها بوساطة دولة بعينها ، بل كانت لكل دولة دوافعها . فإذا كانت إنجلترا قد قدمت لأجل الحصول على المواد الخام من أجل استعمالها فى الصناعة لغرض التغلب على المنافسة التجارية التى بدت بوادرها ، فإن هذا الهدف لم يكن هدف الفرنسيين حين قدموا إليها ، برغم أنهم بدءوا استعمارهم مبكرين عن غيرهم عامة وعن البريطانيين خاصة قرابة نصف قرن كامل . فقد كان يدفعهم إلى هذه المخاطرة الرغبة الملحة فى توطين بعض الفرنسيين فى مساحات معينة لها من الصفات المناخية والطبيعية ما يؤهلها لأن تلائمهم وتحقق لهم وطناً ثانياً . وظهر هذا العامل أقوى ما يكون عند استعمار الجزائر . ولكنه لم يكن هو هدفها عند استعمار تونس بل كان مجرد استرداد كرامة فُقدت . بينما كانت رغبة بلجيكا مجرد رغبة الملك فى الإثراء . فى الوقت الذى كانت فيه الرغبة الألمانية مجرد الحصول على أسواق من أجل تلبية احتياجات التجارة الألمانية النامية ولكن هذه الأهداف وإن تباينت هذا التباين الكبير إلا أنها تلتقى عند ضرورة الحصول على وسائل النقل السريع . وربما كان الملك ليوبلد الثانى أفضل معبر عن ذلك حين قال : (إن الاستعمار هو النقل) .

وكان لابد لهذه القوى المستعمرة أن تحل أولاً مسألة النقل . وكان لا بد من التنسيق بين عمل كل دولة والأخرى ، من أجل الحصول على أفضل

نظام تحل به هذه المشكلة ، لاسيما وأن استعمار إفريقيا ، أوعلى الأصح استعماركل دولة لما حصلت عليه من أجزاء فى إفريقيا ، كان أقرب إلى التقسيم منه إلى أى شيء آخر . فقد رأينا كيف اقتسم البريطانيون والألمان شرق إفريقيا . وتنازلت انجلترا عن بعض ما حصلت عليه لإيطاليا دون أن تعبأ إحداهما بما كان يدعيه سلطان زنجبار . بل نصحته حليفته بريطانيا بأن يقبل ما وصل إليه الحلفاء . وكذلك اقتسمت إنجلترا وفرنسا ثم ألمانيا غرب إفريقيا . كما كان حصول فرنسا على تونس ثم مراكش قد تم بعد سلسلة من المعاهدات أعطت كل دولة ما يقابل رضاءها بالاحتلال الفرنسى . فكانت كل هذه الخطوات نتيجة طبيعية لما اتخذ فى مؤتمر برلين (١٨٨٤ — ١٨٨٥) من قرارات .

ولكن كان لابد لهذه الدول من تحديد الحدود بين ما حصلت عليه كل منها ، فكان أن عقدت بينها سلسلة من المعاهدات . ولم يرسم هذه الحدود إخصائيون ذوو معرفة تامة بما تجتازه تلك الخطوط من مظاهر طبيعية أو بشرية . بل كان أغلب أجزاء هذه المستعمرات لم يكشف بعد . ولذا رسمت الحدود بين هذه المستعمرات فى العواصم الأوروبية على خرائط واستعمل فى رسمها المسطرة والبرجل أكثر مما استعملت الخبرة أو المعرفة . فلم تراع فى رسمها مظاهر التضاريس ، من أنهار أو جبال أو غابات . كما لم تراع أية اعتبارات إنتاجية أو بشرية . فاخترقت الحدود مناطق ما كان لها أن تخترقها ، كما اقتُسمت قبائل ما كان لها أن تُقتسم . فجعلت أجزاء من هذه القبائل تعيش فى وحدة سياسية وتتبع دولة معينة ، بينما عاشت رياستها فى دولة أخرى ، وتبعت دولة أخرى . فكان أن نشأت عن ذلك مشكلات كان لابد من تسويتها قبل أن يبدأ العمل الاستغلالى أو تنفيذ الهدف الذى من أجله تم الحصول عليها . وأخذت تسوية هذه المشكلات مدداً اختلفت طولاً وقصراً وجعلت موضع مساومات كان لابد من التضحية ببعض الاعتبارات من أجل الوصول إلى حلول سليمة لها . وأخيراً وبعد فترة طويلة امتدت إلى ما قبل بداية القرن العشرين بقليل ، بدئ برسم ما نستطيع أن نسميه بسياسة النقل . ولكن زاد من صعوبة رسم هذه السياسة أن هذه

الدول قدمت أو حصلت على هذه المستعمرات فلم تجد أمامها ما تسترشد به . فأغلب الطرق التى تجتازها القوافل الحيوانية أو البشرية تختفى إثر نزول الأمطار . بل يزول كل أثرها بما ينبت عليها من حشائش ، أو يصعب متابعتها فى موسم آخر إثر هجرة الحيوانات المفترسة منها أو إليها . وإذا كان بعض التجار العرب قد شقوا طرقاً معينة ألفوا أن يستعملوها ، إلا أنها هجرت إثر القضاء على تجارة الرقيق ، وإذا كان البرتغاليون قد بدءوا باستعمال الطرق المائية إلا أن ما اعتور هذه الطرق من جنادل وشلالات ومصاعب أخرى جعل هذه الوسيلة — عند الرغبة فى الإسراع — أقرب إلى العبث . هذا إلى أن ما كانت بعض القبائل قد شقته من طرق بين مواطنها — وخاصة فى مناطق الغابات الكثيفة — لايعدو عرضه بضعة ديسمترات لايصلح إلا لصفوف طويلة من الحمالين . ولم يكن أكثر القبائل قد استعمل الحيوان للنقل بعد ، لانتشار ذباب التسى تسى فى مناطق يبلغ اتساعها نصف مساحة القارة تقريباً . ولذا لم تكن هذه القبائل قد عرفت العربة أو العجلة أو غيرهما مما كان يستعمله البوير فى الجنوب . ولذا تخصصت كل منطقة من مناطق إفريقيا فى نوع معين من وسائل النقل .

ففى الساحل الشمالى كان السكان قد ألفوا النقل الحيوانى على ظهور الحمير والبغال ، بينما ألف سكان الصحراء الكبرى والقرن الإفريقى نقل الجمل . وألف أهل الجنوب نقل العربات التى تجرها الثيران . ولم يألف سكان وسط القارة سوى نقل رءوس الرجال . واستعمال وسيلة من هذه الوسائل لاتغنى شيئاً من أجل الاستغلال الاقتصادى الواسع ولذا كان لابد من شق مجموعة من الطرق الحديثة التى تستعمل طول العام ، ثم التفكير فى وسيلة للنقل أكثر تقدماً وأكثر اقتصاداً ، على أن تكون هذه الطرق وهذه الوسائل أكثر أمناً وسلاماً . ولذا لم يكن هناك من وسيلة إلا السكك الحديدية . وإنشاء السكك الحديدية يحتاج إلى كثير من رأس المال ، واستغلال رأس المال الزائد هدف من أهداف الاستعمار . فتلاقت الرغبتان . رغبة الاستغلال المالى مع إدخال وسيلة للنقل السريع الاقتصادى الآمن .

وكان البوير منذ أن قدموا إلى إفريقيا يستعملون العربات التى تجرها

الثيران ، لذا عملوا على شق مجموعة من الطرق الصالحة لهذا النوع من النقل . ولم تلبث طريقتهم هذه أن عمت كل جنوب إفريقيا ما عدا المنطقة المحصورة بين لورنزو ماركيزو وليدن برج حيث تسود ذبابة التسى تسى . ولكن استعمال هذه العربات فى النقل لم يكن يعنى انعدام النقل الإنسانى .فقد ظل هذا النوع البدائى من وسائل النقل حيث تسود ذبابة التسى تسى . وحيث يتعذر شق الطرق . بل حيث كان التجار يريدون رخص التجارة الأمر الذى ألح عليه التجار العرب الذين كانوا يترددون على شرق إفريقيا . لاسيما فى المواد التى تتحمل المسافة الطويلة كالعاج والمطاط . وقد لجأ الفرنسيون إلى هذا النوع من وسائل النقل لنقل كميات كبيرة من المئونة خلال الحرب العالمية الأولى . فجردوا لذلك جيشاً من الحمالين بلغ ١٢٥ ألفاً . وإذا كان هذا النوع من النقل قد أبطل فإنه لم يختف كمظهر غير إنسانى . بقدرما صرف النظر عنه لارتفاع تكاليفه ، إذ لوحظ أن نقل الطن فى نيجيريا لمسافة ميل واحد ، يتكلف شلنين ونصف الشلن . بينما كان نقله بالسيارة لا يكلف سوى شلن واحد وشلنين بالسكة الحديد . ويكلف نقل الطن الواحد فى شرق إفريقيا ثمانية شلنات ، بينما لايتجاوز نقله بالسيارات ثلاثة ونصفاً . وعلى هذا الأساس نستطيع أن نفهم لماذا بادرت شركة النيجر الملكية وكذلك شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية إلى مد الخطوط الحديدية فى كل من نيجيريا وكينيا ولو أدى الأمر فى الثانية إلى جلب أعداد هائلة من الهنود .

وفى الكونغو البلجيكى وكذلك إفريقيا الفرنسية الاستوائية كان النقل النهرى هو الوسيلة الأولى . ففروع نهر الكونغو صالحة للملاحة فى أغلب أجزائها . وهى تؤدى جميعاً إلى البحر ويبلغ طول المسافة الصالحة للملاحة فى نهر الكونغو الأدنى حوالى ستة آلاف ميل وإن كانت كلها ليست متعاقبة . كما أن هناك مسافة ١٠٧٧ ميلاً أخرى فى الكونغو الأوسط لاتتخللها المساقط المائية . هذا إلى أن كمية المياه التى تجرى فى النهر تسمح دائماً – أى فى جميع فصول السنة – بالملاحة ولا تتعطل كما هو الحال فى المسافة بين أسوان والخرطوم فى وقت التحاريق . ومن هذا نفهم لماذا نص ميثاق برلين فى سنة ١٨٨٥ على حرية الملاحة فى حوض الكونغو .

وظلت حكومة الكونغو الحرة تعتمد اعتماداً كلياً فى بادئ الأمر على هذه الملاحة النهرية التى نظمتها شركة ملاحة أعالى الكونغو التى ألفت فى سنة ١٨٨١ . بل ظلت هذه الشركة تعمل حتى سنة ١٩٢٥ حين تحولت الى (الاتحاد الوطنى لشركات النقل النهرى) . ولكن فى سنة ١٩٣٦ سيطر على عملية النقل النهرى (مكتب استثمار النقل فى المستعمرات) وكان مجموع حمولة مراكبها النهرية ١٥٧ ألفاً من الأطنان تعمل فى مسافة ٦٣٠٠ ميل . بينما تعمل فى أعالى النهر (شركة سكة حديد الكونغو) وتملك أسطولاً نهرياً بلغت حمولة سفنه ١٧٥٠ طناً للخدمة فى نهر اللوالابا . وأسطولاً آخر حمولته ٨٥٠٠ طن للعمل فى بحيرة تنجانيقا ، وأسطولاً ثالثاً حمولته عشرة آلاف طن فى مناطق أخرى متفرقة . وإلى جانبها تعمل بعض الشركات الصغرى مثل شركة معاصر الكونغو الأعلى وكان أكثر عملها ينصب على نقل زيت النخيل .

ولكن حيث انعدم النقل النهرى ، أو أصبح نادراً ، أو حيث كان إنشاء الطرق البرية يجرى فى أصعب الظروف المناخية كما هو الحال فى إفريقيا الغربية الفرنسية ، كان إنشاء الخطوط الحديدية سابقاً لمحاولة شق الطرق . وفى مناطق أخرى اقتصر على مد السكك الحديدية الرئيسية واعتمد على النقل البرى بالسيارات لتموين هذا الخط الرئيسى . ولكن ازدياد النقل على هذه الخطوط الفرعية سواء للركاب أو البضائع هو الذى دفع بعد ذلك إلى أن يستبدل بالسيارات السكك الحديدية ولو بمقاس أصغر .

وفى شمال إفريقيا حيث استقر المستوطنون فى نقط متباعدة على الشاطئ فى منطقة التل وحيث فصلت بينهم مسافات طويلة ، كان لابد من الربط بين هذه المراكز المتناثرة لاسيما بعد أن استولى الفرنسيون على تونس فى سنة ١٨٨١ وعلى مراكش فى سنة ١٩١٢ ، فكان إنشاء الخطوط الحديدية أمراً تحتمه طبيعة التضاريس فى هذه المناطق وأماكن الاستيطان بينما ظلت المنطقة الداخلية سواء عبر جبال أطلس ، أووراء الصحراء . تعتمد على العربات التى تجرها الخيول حيث كانت نفقات تشغيل الخطوط الحديدية تفوق إيراداتها . أو تكاليف مد الخطوط أمراً معجزاً .

وفى جنوب إفريقيا واتحاد وسط إفريقيا كان مد الخطوط الحديدية مرتبطاً تمام الارتباط بالتعدين ، فالماس فى منطقة كمبرلى ، والذهب فى وت فاترراند ، والفحم فى دانكى ، والصلب والزنك فى بروكن هل ، والنحاس فى روديسيا الشمالية ومنطقة كاتنجا فى الكونغو البلجيكى ، هو الذى حدد مسار خطوطها . فقبل اكتشاف الماس فى كمبرلى لم يكن هناك من خطوط حديدية فى الجنوب سوى خط طوله ميلان فى جوار دربان . وخط آخر من مدينة الرأس إلى مدينة ولنجتون ، قامت بإنشائهما شركة بريطانية ، بعد أن ضمنت الحكومة لها حداً أدنى من الربح . فإذا ما اكتشف الماس ألحت الحاجة إلى نقله من مواطن استخراجه ، إذ كان نقله إلى بورت إليزابث بوساطة العربات التى تجرها الثيران يستغرق شهراً وقد يمتد إلى شهرين . وكانت مصاريف نقل الطن تتراوح بين خمسة عشر وثلاثين جنيهاً ، بينما كان نقله بوساطة عربات الخيول يستغرق عشرة أيام وتصل مصاريف نقل الطن إلى اثنى عشر جنيهاً . ولذا كان إنشاء السكك الحديدية أمراً لا تحتمه الضرورة فحسب بل يحتمه الاستغلال الاقتصادى المربح . فكان أن بدئ بالمشروع على نفقة الحكومة فى سنة ١٨٧٣ ، ولكن لم تلبث الصيحات أن ارتفعت من موانئ الشرق تطلب نصيباً عادلاً فى التصدير وكانت ناتال قد بدأت فى سنة ١٨٧٦ ببناء خط يصل بين الموانئ من أجل خدمة السكر ، ومن ثم أصبح امتداد هذا الخط الصغير إلى جمهوريتى أورنج الحرة والترنسفال أمراً لا سبيل إلى تأخيره .

ولكن وصول الخط إلى كيب تاون يستلزم عبور جبال وهضبة ترتفع إلى ستة آلاف قدم بينما كانت قيمة ما سيستخرج من الماس ما زال مجهولاً . ففكرت الحكومة — من أجل تقدير الطريق الذى سيسلكه الخط — فى إمكان جذب حركة النقل إلى موانئ مستعمرة الرأس مما سوف يؤدى إلى زيادة الدخل الجمركى . وفى هذه الحالة لا ينتظر أن تقبل الشركات على تعهد مد الخط إلا إذا حصلت على امتيازات مجدية . ولكن الرغبة فى سرعة العمل جعلت الحكومة تأخذ العمل على عاتقها ، وتم إنشاء خط كمبرلى وطوله ٦٥٠ ميلاً فى سنة ١٨٨٥ بينما وصل خطا بورت إليزابث وإيست لندن

إلى توب كولدج والبول بورت على حدود جمهورية أورنج الحرة ، كما وصل خط دربان إلى إيست كورت . ولكن لم يلبث أن بدأ الحفر لأجل الذهب فى وت فاترزراند فى سنة ١٨٨٦ مما أدى إلى ظهور أغراض جديدة لمد الخط الجنوبى . ولكن إنشاء الخط لايمكن فصله عن اعتبارات أخرى كرسوم الجمارك على البضائع المارة من الموانئ ، فحتى سنة ١٨٨١ كانت مستعمرة الرأس وغيرها من مستعمرات الشاطئ تستولى على جميع الرسوم ولذا عقدت مستعمرة الرأس مع جمهورية أورنج الحرة اتفاقاً على أن الخط المقترح مده إلى بلومفنتين يكمل إلى نهر الفال (آخر حدود جمهورية أورنج الحرة الشمالية) بينما رفضت ناتال مثل هذا الاتفاق ، لأنها فضلت أن تكون مطلقة اليد فى تحديد أجور النقل وفقاً لمصلحتها وحدها ومدت خطوطها إلى حدود الترنسفال .

هذا فى الوقت الذى كانت جمهورية الترنسفال تود لو قللت اعتمادها على الموانئ البريطانية ، إذ كان لها من خليج دلاجوا خير مخرج لتجارتها . وكانت قد وقعت مع البرتغال فى سنة ١٨٧٥ اتفاقاً من أجل التعاون بينهما لأجل مد خط حديدى إلى مركز التجارة فى الترنسفال . ولكن لم تبدأ خطوات جدية لأجل التنفيذ . وظل الأمر حبراً على ورق حتى سنة ١٨٨٢ حين بدأ اندفاع الناس إلى مراكز استخراج الذهب فى لايدن برج فألغى الاتفاق . وبذلت محاولات جديدة لأجل مسح الطريق بوساطة الحكومتين اللتين صممتا على منح امتياز إنشائه إلى شركة تبدأ من بدايته الجديدة .

وتحت ضغط أصحاب المناجم فى لايدن برج تقاربت الترنسفال وحكومة الرأس فى ١٨٨٥ من أجل عقد اتفاق جمركى وإنشاء خط حديدى إلى كمبرلى . ولكن حكومة مستعمرة الرأس تباطأت بينما أدى ازدياد كمية الذهب المستخرج من وت فاترز راند إلى جعلها أهم سوق فى إفريقيا ، وإلى ميل حكومة الترنسفال إلى عدم الاندفاع فى الاتفاق . لأنها رأت أن مد الخط إلى خليج دلاجوا أفضل لها ويقلل من التزاماتها ويزيد من نصيبها من الرسوم الجمركية . بل قامت تعارض امتداد خط حديدى إلى حدودها سواء من بورت إليزابث إلى مدينة الرأس . فأسرعت إلى شركة السكك

الحديدية الهولندية واتفقت معها على إنشاء خط حديدى من دلاجوا على أن يمتد إلى بريتوريا ، فاضطرت الشركة البريطانية أن تمد الخط القادم من مدينة الرأس إلى روديسيا عبر بتشوانالاند .

وفى الوقت الذى وصل فيه الخط الحديدى البريطانى القادم من مدينة الرأس إلى روديسيا إلى مدينة مفكنج ، كانت الشركة الهولندية تعانى أزمة مالية قاسية دفعت حكومة الترنسفال إلى أن تشترى نصيبها من الأسهم وتسعى إلى عقد قرض مع حكومة مستعمرة الرأس ، فأتاح لها ذلك إتمام هذا الخط ، وخطاً آخر يصل بورت إليزابث إلى جوهانسبرج وبريتوريا وكان ذلك فى سنة ١٨١٢ ، وتبع ذلك تخفيض أجور النقل فى خط ناتال من أجل منافسة خط بورت إليزابث الذى كان قد احتكر كل تجارة جمهورية الترنسفال .

وفى سنة ١٨٩٧ حمل خط خليج دلاجوا ٦٠ ٪ من التجارة ، بينما حمل خط ناتال ٢٥ ٪ فقط ، بينما انخفض ما حمله خط مدينة الرأس إلى ١٥ ٪ . ثم أخذ نصيب خط ناتال ينخفض فوصل فى السنة التالية إلى ١٧ ٪ . وعندما بدأت حرب البوير توقف خط خليج دلاجوا ونقصت إيرادات حكومة الترنسفال تبعاً لذلك كما حرمت إيرادات الجمارك مما أدى إلى انهيار ماليتها وهزيمتها .

وكان طبيعياً بعد انتهاء حرب البوير أن تطرد شركة الخطوط الهولندية بعد أن دفع لها مبلغ ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات تعويضاً عما كان فى يدها من الخطوط . وأدمج ما كان فى يدها من الخطوط فى خطوط ولاية أورنج وجعل لإدارتها مجلس مختلط . ولكن كانت حكومة الترنسفال تملك حوالى ٤٠٠ ميل من طريق مدينة الرأس . كان لابد إذن من الوصول إلى اتفاق بين الولايات المختلفة من أجل إدارة هذه الخطوط ، ومن أجل الاتفاق على كيفية دفع فروق الأسعار ، وكذلك من أجل رسم سياسة جديدة لمد خطوط جديدة لربط الخطوط الرئيسية بمناطق الزراعة وبقية مناطق التعدين. ولما كانت شركة تعدين الذهب فى وت تاترزاند تعتمد على العمال الوطنيين القادمين من إفريقيا الشرقية البرتغالية (موزمبيق) كان لابد أيضاً من الوصول

إلى اتفاق مع حكومة البرتغال ، وكان اتفاق سنة ١٩٠١ الذى عقدته حكومة الترنسفال مع البرتغال قد حفظ لشركة خليج دلاجوا أفضليتها فى أمر أسعار النقل والرسوم الجمركية وأخذ نصيب شركة مدينة الرأس فى الانخفاض . حتى إذا عادت هذه الشركة تعوض هذا النقص بتطبيق نفس أسعار نقل المعادن على المواد الزراعية أدى هذا إلى ارتفاع أعباء المعيشة فى الوقت الذى كان خفض أسعار نقل البضائع المستوردة يؤثر فى إيرادات الخط ، فكان لابد إذاً من عقد مؤتمر عام لأجل بحث جميع هذه المسائل على نطاق واسع . وفعلاً تم الاتفاق على معظم هذه المسائل فى اتفاق سنة ١٩٠٨ الذى أصبح مقدمة للوصول إلى الاتفاق السياسى الذى حدث فى نفس السنة . فحل محل اتفاق سنة ١٩٠١ مع البرتغال اتفاق جديد فى سنة ١٩٠٩ ضمن لشركة دلاجوا نصيباً من الأرباح يتراوح بين ٥٠ و٥٥ ٪ من إيراد الخط ، وقد تجدد هذا الاتفاق فى سنة ١٩٢٨ ولكن الاتفاق الذى تم فى سنة ١٩٣٤ أنقص هذا النصيب إلى ٤٧,٥ ٪ .

وعند تكوين الاتحاد كانت حكومة جنوب إفريقيا تملك من الخطوط الحديدية ماطوله ٦٩٨٩ ميلاً كلها تمتد من مناطق التعدين إلى الموانئ من أقصر الطرق . وكان طبيعياً بعد ذلك — بعد أن تم تكوين الاتحاد — أن تتوسع الحكومة فى مد الخطوط لتصل بها إلى مواطن الإنتاج الزراعى والحيوانى. لاسيما وقد نص قانون الاتحاد على أن تدار الخطوط الحديدية وكذلك الموانئ على أساس النمو الزراعى والصناعى للاتحاد كله . وأخذت الحكومة تباشر الإشراف عليهما — برغم انفصال مالية السكك الحديدية — إشرافاً عملياً مباشراً منذ سنة ١٩١٦ .

ومنذ هذا التاريخ بدا توصيل السكك الحديدية إلى مناطق الإنتاج الزراعى ، فوصل طول السكك الحديدية فى سنة ١٩٢٢ إلى ٩٤٠٧ ميلاً . كما ضم إليها فى نفس السنة خطوط إفريقيا الجنوبية الغربية وكانت لاتتجاوز ١٣٣٠ ميلاً. واستمر بناء الخطوط بعد ذلك متوالياً حتى وصلت أطوالها فى سنة ١٩٥١ إلى ١٣,٥٤٩ ميلاً عدا بضعة خطوط خاصة قصيرة تديرها بضع شركات .

وبمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٢ كهربت الحكومة أجزاء من

الخطوط الرئيسية فى ناتال وجزءاً من خطوط الرأس ، وأخذت أطوال الجزء المكهرب تزداد عاماً بعد عام حتى أصبحت أكبر مجموعة من الخطوط المكهربة فى الإمبراطورية البريطانية :

ولم يقتصر نشاط شركة خطوط جنوب إفريقيا على باقى أجزاء الاتحاد ، بل تدير أيضاً جميع الخطوط الحديدية فى اتحاد وسط إفريقيا ، بل وفى إفريقيا الشرقية البرتغالية أيضاً ، وقد بلغ طول هذه الخطوط ١٧٠٨ أميال ؛ منها ١٣٥٦ فى روديسيا الجنوبية و٦٤٢ ميلاً فى روديسيا الشمالية و٣٩٩ ميلاً فى بتشوانالاند وتدار كلها بوساطة هيئة مركزية فى بولاوايو .

فقد بدئ بمد خطوط روديسيا فى سنة ١٨٦٨ وكان السير سيسل رودس هو روحها الموجهة . وأكملته بتشوانالاند فى سنة ١٨٩٩ وجعل رسم المرور على البضائع البريطانية لا يزيد على ٣ ٪ وبعد أن مد الخط إلى سالسبورى فى سنة ١٨٩٩ أراد السير رودس إكماله إلى القاهرة . ودارت لأجل ذلك مفاوضات بين الحكومات المختلفة ولكنها لم تنجح . ولم يتقدم الخط خطوة واحدة ولكن خرجت منه خطوط فرعية إلى الكونغو البلجيكى فى سنة ١٩٠٩ وقد أنشئ منها ١٣٢ ميلاً بوساطة شركة سكة حديد روديسيا — كاتنجا التى أسسها لهذا الغرض السير روبرت وليمز الذى كان يملك أسهماً فى مناجم كاتنجا . كما مد خط آخر من سالسبورى إلى شاموا وآخر إلى زاوى Zawi يمران بمناطق زراعية خصبة يملكها الأوروبيون . بينما المنطقة الأخرى التى يعيش فيها الوطنيون ما زالت خالية من السكك الحديدية حتى الآن . ويبلغ رأس المال المستخدم فى السكك الحديدية فى جنوب إفريقيا حتى سنة ١٩٥٦ — ٢٨,٦٢٤,٨٧٨ جنيهاً .

وفيما عدا ما فعلته البرتغال من قبولها مد خط سكة حديد جوهانسبرج إلى ميناء لورنز ماركيزو ، فإن قصتها فى إفريقيا وخاصة فى ناحية النقل تحكى قصة تخلف استعمارى بالغ بالقياس إلى غيرها من الدول الاستعمارية الأخرى .

فهى لم تبذل اهتماماً كبيراً بشئون النقل والمواصلات . ولم تقم بمجهودات تماثل تلك التى بذلتها إنجلترا وفرنسا أو غيرهما من مد المواصلات

وتطويرها من أجل الاستغلال . وليس أدل على ذلك من أنها كدولة من الدول التى اشتركت فى استعمار مساحات فى إفريقيا منذ أمد طويل فإنها ظلت حتى الحرب العالمية الاولى تتمسك بالعزلة والانطواء وتتمسك بسياسة عدم الاتجار أو التعامل بين مستعمراتها ومستعمرات الدول الأخرى . بل فرضت القيود المشددة على رءوس الأموال الأجنبية التى يحاول الرأسماليون استثمارها فى مستعمراتهم . وليس غريباً أن يكون للبرتغال هذا الدور السلبى فى مستعمراتها وهى تلعب نفس الدور فى أوروبا . لا سيما وهى لم تحاول الاحتفاظ بهذه المستعمرات إلا من أجل المحافظة على تراث لعظمة سالفة تريد أن تظل تحلم بها .

ولم تبد البرتغال تغيراً فى هذه السياسة إلا بعد الحرب العالمية الأولى . حين سعت إلى مزيد من التعامل مع اتحاد جنوب إفريقيا ، وإلى مزيد من الإنتاج الزراعى فى بعض المساحات من ناحية أخرى فكانت هذه الأهداف هى التى أوحت إليها بعض التطوير فى سياستها النقلية . لا سيما والأنهار التى تخترق موزمبيق غير صالحة للنقل النهرى . ولذا كان تطوير السكك الحديدية هو الوسيلة الوحيدة .

ولما كانت أكثر جهات موزمبيق استغلالاً ما يقع شمال نهر الزمبيزى فقد مد خطان قصيران من ميناء كليمانى إلى مناطق الاستغلال الزراعى آنفة الذكر والتى خصصت من أجل زراعة قصب السكر والقنب وجوز الهند . وخط ثالث قصير أيضاً من ميناء موزمبيق إلى منطقة انترى دبو وهى منطقة غنية استثمرت فيها بعض رءوس الأموال الأوروبية من أجل إنتاج كميات من قصب السكر والقنب ، كما خرج خط رابع قصير أيضاً من ميناء سوفالا إلى مدينة تيت وامتد إلى جنوب نياسالاند ومنها اتجه غرباً إلى روديسيا الشمالية .

ومن ذلك نرى أن كل ما مد من خطوط حديدية فى موزمبيق — عدا خط كليمانى وموزمبيق — قد أنشئت من أجل خدمة المستعمرات التى تقع خلف المستعمرة البرتغالية سواء كانت بلجيكية كالكونغو البلجيكى أو بريطانية كروديسيا الشمالية ونياسالاند أو اتحاد جنوب

إفريقيا ، (ومن ثم أصبحت موانئ بيرا وسوفالا ولورنزو ماركيزو ليست أكثر من مخارج لتجارة هذا الظهير إلى الأسواق العالمية) فلا غرابة إذا ساهمت الأموال البريطانية لا فى مد الخطوط الحديدية وتوجيهها فحسب ، بل فى توسيع الموانئ البرتغالية فى شرق إفريقيا إلى الحد الذى يمكنها من القيام بوظيفتها . حتى لقدت عدت ميناء بيرا من أهم موانئ شرق إفريقيا وثالث الموانئ الإفريقية من حيث حجم الحركة وحمولة السفن التى تخدمها . فثمانون فى المائة من التجارة التى تمر بها تجارة عابرة تتجه من وإلى المستعمرات التى تقع وراء المستعمرة البرتغالية . ولذا تقدر رءوس الأموال البريطانية التى تعمل فى الخطوط الحديدية البرتغالية قرابة خمسة ملايين من الجنيهات .

ولكن نشاط البرتغاليين فى أمر النقل فى مستعمرة انجولا كان ولا يزال أفضل قليلاً من نشاطهم فى موزمبيق وكان ذلك مرتبطاً بإنشاء المهاجر البرتغالية التى أنشئت فى القرن العشرين من أجل خدمة الأفواج القادمة سواء من البرتغال أو البرازيل .

فكانت هذه الموجات المتوالية من المهاجرين البرتغاليين بمثابة القوة الدافعة للنشاط والعمل فى مجالات الاستغلال . فقد كان التوغل إلى الداخل من المراكز الاستقرار والتوطن على الساحل هى التى أدت إلى مد الخطوط الحديدية عبر الهضاب الداخلية بعد أن بدأ نشاطهم فى استغلال الأرض واضحاً طمعاً فى مزيد من الإنتاج الزراعى . وكذلك من أجل تعدين الفحم والماس . فبدأت الخطوط الحديدية من الموانئ الساحلية كلواندا ولوبيتو وموزاميدس نحو الداخل . وإذا كان الخط الحديدى قد مد من أجل خدمة منطقة من مناطق الاستغلال بعينها إلا أنه فى نفس الوقت أصبح محوراً من محاور التوغل نحو الداخل . فكان خط لواندا إلى مالنجى لمسافة ٢٨٠ ميلاً أول الخطوط التى أنشئت . وإن لم يكن أهمها كما مد الخط الثانى القصير من موزاميدس إلى بنديرا من أجل خدمة المستوطنين الذين استقروا فى هضبة ويلا ، بعد أن أصبحت مركزاً لإنتاج القمح والقنب . أما الخط الثالث والأوسط فكان أهم الخطوط جميعاً ، لا لأنه أطولها فحسب بل لأنه يمتد إلى أقصى حدود المستعمرة

شرقاً عند بلدة سوسا ليتصل بسكة حديد كاتانجا، ويتجه شرقاً إلى إليزابث فيل عاصمة هذا الإقليم، وفى نفس الوقت يتصل بالخطوط الحديدية البريطانية التى تتجه إلى موانئ اتحاد جنوب إفريقيا الجنوبية أو إلى موانئ موزمبيق فى شرق القارة. أى أن هذا الخط قد أصبح وسيلة الاتصال السريع والمباشر بين شرق القارة وغربها. ولعل هذا الخط الحديدى هو الوحيد بين الخطوط الحديدية الإفريقية الذى يؤدى هذه المهمة، علاوة على أنه أرخص الوسائل سواء لنقل الركاب أو البضائع . كما أنه يجعل موانئ شرق إفريقيا البرتغالية قريبة من المستعمرات البرتغالية الأخرى فى غرب القارة كغينيا البرتغالية وجزائر سان توما . وقد استغرق مد هذا الخط الأخير قرابة ثلاثين سنة استمرت من سنة ١٩٠٣ إلى سنة ١٩٣٢ . وإذا قدرنا أن هذا الخط يخدم حزام النحاس فى كل من كاتانجا وروديسيا الشمالية عرفنا لماذا كانت رءوس الأموال البريطانية هى التى تكون أكبر نسبة من بين المساهمين . وبذلك أصبحت المصالح البريطانية التى تعمل فى كاتانجا وروديسيا الشمالية ذات مصلحة ظاهرة وملحة فى مساندة سياسة البرتغال الاستعمارية وفى إغماض العيون عما ترتكبه البرتغال من أعمال مجافية لمبادئ الإنسانية فى معاملة الأهالى أو إهمال شئونهم . أو سحق الحركات التحررية فيها .

ولما كان هذا الخط الحديدى يخترق هضبات عالية صالحة لسكنى الرجل الأبيض فقد أصبح محور نشاط بشرى واقتصادى يعمل فى المجالين الزراعى والمدنى . فقد تجمع السكان حوله فى مناطق لشبونة الجديدة التى تقع خلف الساحل الغربى بحوالى ٢٧٠ ميلاً . حيث اشتغل المستقرون بإنتاج كميات كبيرة من قصب السكر والذرة والبن وبلغ من ثروتها وكثرة المستقرين فيها أن اتجه نظر الحكومة إلى نقل العاصمة إليها فى سنة ١٩٣٣ وإلى توسيع ميناء لوبيتو ، مما يسمح باستقبال السفن المحيطية الكبيرة الحجم حتى غدت هذه الميناء من أكبر الموانئ الإفريقية جنوبى خط الاستواء .

وكانت هذه التجمعات أيضا سبباً فى مد مجموعة من الطرق الممهدة الصالحة لمرور السيارات ، وقد بلغ مجموع أطوال هذه الطرق عشرين ألفاً من الأميال ، وكان اتصال الخطوط الحديدية البرتغالية بمنطقة النحاس فى

كاتانجا سبباً فى اهتمام الولايات المتحدة بها والعمل على اتخاذ أكثر من خطوة فى سبيل كسب صداقة البرتغال لا سيما بعد أن زاد نصيب رءوس الأموال الأمريكية فى شركات النحاس فى كاتانجا . وقبل أن نترك الكلام عن هذه المنطقة التى اهتم بها كل من البرتغال وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا يجب أن نشير إلى أن هذا النشاط فى ميدان النقل لا يفيد الوطنيين إلا بنسبة هزيلة تكاد تصل إلى مرتبة العدم .

أما قصة الخطوط الحديدية فى هضبة شرق إفريقيا فإنها كانت موضع منافسة صارمة بين الشركتين البريطانية والألمانية ، حتى إذا تم الاتفاق بين الحكومتين على قسمة المنطقة بينهما ، أسرعت شركة شرق إفريقيا البريطانية الملكية إلى محاولة مد الخط المعروف فى الوقت الحاضر بسكة حديد كينيا وكان ذلك فى سنة ١٨٨٥ ، وبدأته من ممباسا لتصل به إلى أوغندا من أجل خدمة مزارع القطن التى هيأتها فى أوغندا ، ولكنها لم تتمكن من مد أكثر من خمسة وستين ميلاً . حتى إذا كان مؤتمر بروكسل سنة (١٨٨٩—١٨٩٠) رأت بريطانيا أن تعود إلى محاولة مد هذا الخط من أجل العمل على تقدم التجارة المشروعة لتكون بديلاً عن تجارة الرقيق إذ كان الرأى السائد آنذاك أن القضاء على تجارة الرقيق لن يتم إلا إذا حلت محلها تجارة أخرى مشروعة تدر على التجار أرباحاً تضاهى على الأقل ما كانت تدره تجارة الرقيق . ومن ثم أصبح لمد هذا الخط الحديدى هدفان هما القضاء على تجارة الرقيق وخدمة المشروعات الزراعية التى تقوم بها الشركة البريطانية فى أوغندا . وظهر إلى جانب ذلك هدف ثالث وهو غلق منطقة أوغندا نهائياً فى وجه الأطماع الألمانية لأن كارل بيترز كان يحوم حول ملك بوجندا من أجل توقيع معاهدة معه تضعه تحت الحماية الألمانية . ولكن عادت الجهود إلى التوقف مرة أخرى حين أزمعت الشركة البريطانية التخلى عن امتيازها نتيجة للخسائر التى نزلت بها ، وهرعت الجمعيات التبشيرية إلى الحكومة البريطانية صارخة ، فكان أن أرسلت بورتال ليكتب تقريراً يوصى فيه بما يراه . فأوصى بمد يد المعاونة إلى الشركة والعمل على مد الخط الحديدى إلى أوغندا ، وكان ذلك فى سنة ١٨٩٤ ، ولذا استؤنف العمل فى العام التالى

مباشرة . ووصل إلى مدينة كيسومو على الطرف الشمالى الشرقى لبحيرة فيكتوريا فى سنة ١٩٠١ ، بفضل الأعداد الكبيرة من الهنود الذين استدعوا بشروط مجزية إلى شرق إفريقيا بعد أن أقرضت الحكومة البريطانية الشركة قرضاً مقداره خمسة ملايين ونصف مليون من الجنيهات . وعملت حكومة أوغندا على مد الخط بعد ذلك إلى داخل حدودها وعمل بعض فروع له .

وكان أن ورثت الحكومة البريطانية الشركة فى كل من شرق إفريقيا وأوغندا ، وفرضت حمايتها عليهما وفتحت أبواب شرق إفريقيا للقادمين من المستوطنين البريطانيين بعد أن أعطيت لهم المساحات الكبيرة من المرتفعات البيضاء ومن ثم أصبح لهذا الخط هدف بل أهداف جديدة وهى أن يسهم فى تعمير الأجزاء التى حوله بالمستوطنين البريطانيين ، وكذلك بالمستوطنين الهنود ومساعدتهم على تشغيل رءوس أموال جديدة فى خلق مشروعات اقتصادية ، ثم العمل على تصريف منتجات هؤلاء المستوطنين إلى الأسواق الخارجية . حتى إذا أثقلت مصاريف تشغيل الخط كاهل ميزانية المستعمرة أشارت اللجنة الاستشارية التى ألفت لفحص الأمر ، بفصل ميزانية السكة الحديد عن ميزانية المستعمرة ، وكان ذلك فى سنة ١٩٢٥ . كما أشارت بالقيام بجملة إصلاحات رئيسية فى ميناء ممبسا تهدف إلى جعلها ميناء من الدرجة الأولى .

ويبدو أن مصاريف النقل كانت عالية فى أول الأمر من أجل الوفاء بمصاريف التشغيل وأرباح رأس المال . إلا أن هذا أدى إلى شكوى المستوطنين البريطانيين ، فاضطرت الهيئة المشرفة على المواصلات إلى إنقاص رسوم النقل على الصادرات دون الواردات . على أن يعوض هذا النقص بفرض رسوم جمركية عالية على الواردات .

ومن الواضح تماماً أن كل هذه الإجراءات لم يكن لها من هدف سوى المستوطنين الأوروبيين الذين تزاحموا فى منطقة المرتفعات البيضاء فى كينيا . ولم ينظر فيها مطلقاً إلى مصلحة الوطنيين ، إذ كانوا هم عماد الواردات لاسيما وطنيو أوغندا ولذا استغل حزب الباتاكا فى أوغندا هذه الإجراءات

من أجل زيادة الحملة على أهداف الحكم البريطانى . حتى إذا خفضت مصاريف النقل على القطن الأوغندى كما خفضت الرسوم الجمركية على الواردات ، صرحت حكومة كينيا أن هذه الإجراءات من شأنها تخفيض الدخل الأمر الذى سوف يسبب عجزاً فى الميزانية .

وكانت ألمانيا قد بدأت من جانبها أيضاً بمد خطوط حديدية من موانئ الشاطئ إلى الداخل . فبدأت بخط صغير يبدأ من ميناء تانجا ويسير مسافة ٢٧٣ ميلاً فقط ليصل إلى أورشا ، وكان ذلك فى سنة ١٨٩٩ إلا أن الثورات المتعاقبة ثم الحرب العالمية الأولى ثم أخيراً ضياع هذه الأجزاء من يدها أوقفت العمل فى الخط فأوصلته بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى إلى كينيا من أجل أغراض حربية عاجلة ثم أوصلته بعد ذلك إلى أروشا فى سنة ١٩٢٩ . كما بدأ الألمان الخط الأوسط الرئيسى من دار السلام الى كيميوما على بحيرة تنجانيقا فوصلها فى سنة ١٩٠٤ . ومن الواضح أيضاً أن أهداف هذا الخط لم تكن تختلف عن أهداف البريطانيين فى خط كينيا وهى تنمية المشروعات الأوروبية التى يجرى استثمارها فى المناطق المرتفعة . حتى إذا حصلت بريطانيا على هذا الجزء ، مدت خطاً ثالثاً فى الجنوب من ميناء مطواره Mtwara الجديد لمسافة ١٣٢ ميلاً ليصل إلى ناشنجوا Nachingwea ، حيث أرادت الحكومة تنفيذ مشروع الفول السودانى خلال الحرب العالمية الثانية ليسد حاجاتها إلى الزيوت . وبرغم انصراف الحكومة عن هذا المشروع نتيجة للخسائر الهائلة التى نزلت به ، فإنها أكملت الخط إلى الهدف الذى كانت تنتويه بسبب فقر المنطقة وحاجتها إلى وسائل المواصلات كوسيلة للنهوض الاقتصادى بها . وقد تم بناء هذا الخط فى سنة ١٩٥٣ . وكانت الحكومة أيضاً – من أجل مشروع الفول السودانى – قد أنشأت ميناء مطواره الجديد وعملت على أن يكون هذا الميناء متفوقاً على مينائى دار السلام وتانجا . فكأن الأهداف الاستعمارية والعمل على استغلال المنطقة استغلالاً اقتصادياً يرمى إلى منفعة الاقتصاد البريطانى دون الوطنى . وخدمة الأهداف الحربية البريطانية

سواء خلال الحرب العالمية الأولى أو الثانية ، كانت هى الدوافع التى أوحت بإنشاء الخطوط الحديدية والموانئ الحسنة هناك .

ومن أجل خدمة هذه الأهداف البريطانية أيضاً فكرت الحكومة البريطانية فى تأليف اتحاد شرق إفريقيا ، تخضع فيه كل من أوغندا وكينيا وتنجانيقا لحكومة واحدة . إلا أن مقاومة أوغندا أودت بهذا المشروع . فاكتفت فى سنة ١٩٤٨ بخلق إدارة واحدة تدير كل وسائل المواصلات والموانئ فى المستعمرات الثلاث وتشرف عليها وتعمل على خفض مصاريفها وزيادة إيراداتها والعمل على تحسين الخدمة فيها . وبذلك وضح مرة أخرى أن خدمة الأهداف الاستعمارية إنما تكمن وراء جميع مشروعات النقل التى تنفذها الحكومة البريطانية فى شرق إفريقيا . وقد عملت هذه الإدارة الجديدة على مساواة أجور النقل على خطوط كينيا بمثيلتها على خطوط أوغندا وتنجانيقا ، كما عملت على أن تكون هذه الأجور بحيث لا تقضى على حركة النقل البحرى الموجودة بين موانئ بحيرة فكتوريا . لا سيما بعد أن مد خط تنجانيقا إلى موانزة على الطرف الجنوبى للبحيرة . ومن أجل زيادة دخل الخط عقدت الإدارة المشتركة اتفاقاً مع الحكومة البلجيكية من أجل نقل بعض نحاس كاتنجا إلى موانئ شرق إفريقيا .

وفى سنة ١٩٥٥ قدم البنك الدولى قرضاً للإدارة المشتركة قدره ثمانية ملايين ونصف من الجنيهات من أجل تحسين الخط وإصلاح الموانئ وجعل الخدمة فيها على أفضل ما تكون من المستوى .

وكان مد الخطوط الحديدية فى السودان قريناً بحملة الاستعادة . فكان الهدف من إنشاء الجزء الأول الذى يمتد من وادى حلفا إلى الخرطوم عسكرياً بحتاً . ولما كان هدف إنجلترا — منذ أن احتلت مصر فى سنة ١٨٨٢ — يتجه إلى فصل السودان عن مصر فصلاً تاماً ثم حمل مصر على إخلاء السودان . فقد اتجه هذا الهدف رويداً رويداً إلى إبعاد السودان عن مطامع الدول الأوروبية الأخرى وخاصة فرنسا وبلجيكا ثم الاستيلاء على السودان : فإنها جعلت هذا الخط الحديدى يبدأ من وادى حلفا لا من أسوان . كما جعلت عرض الخط يختلف عن عرض الخطوط المصرية — برغم أن هذه

الخطوط المصرية لم تكن قد وصلت بعد إلى أبعد من أسيوط فإنها جعلت فى حسابها عدم إمكان وصل الخطوط المصرية بالخطوط السودانية حتى فى المستقبل حين تصل الخطوط المصرية إلى أسوان وتتجاوزها إلى الحدود المصرية الجنوبية .

وكانت الحكومة المصرية قد عملت قبل ذلك على مد الخطوط الحديدية فى السودان وذلك فى أواخر حكم إسماعيل ، وتعاقدت فعلاً مع شركة بريطانية لبناء المائة ميل الأولى بين وادى حلفا إلى كرمة ، وابتدأ العمل فعلاً فى ١٥ فبراير سنة ١٨٧٥ ووصل إلى سرس فى سنة ١٨٧٧ ، وقد تكلفت الحكومة المصرية حوالى النصف مليون من الجنيهات المصرية للثلاثة والثلاثين ميلاً ونصف الميل الأولى . إلا أن جهود جوردون نجحت فى أن تحمل الحكومة على وقف الاستمرار فى بناء الخط لعدم فائدته حسب اعتقاده . حين كتب إلى الحكومة فى القاهرة (إن بناء السكة الحديد فى السودان أمر غريب وسوف لا يكتب له البقاء) .

وبعد الاحتلال البريطانى لمصر ، وصل الخط إلى مسافة ستة أميال جنوبى سرس ، وفى سنة ١٨٨٥ امتد سبعة أميال أخرى . ولكن بسقوط الخرطوم ومقتل جوردون فى ٢٦ يناير اتجهت السياسة إلى تصفية مسألة السودان تصفية نهائية ، بعد أن كان الخط قد وصل إلى عكاشة خلال حروب الثورة المهدية .

وما كادت حملة الاستعادة تبدأ حتى كان العمل فى الخط الحديدى يسير جنباً إلى جنب مع التقدم العسكرى . فوصل إلى أبوحمد فى أكتوبر سنة ١٨٩٧ . وبدء بتخزين المهمات من أجل سرعة مد الخط جنوباً ، إذ رئى من الضرورى سرعة البدء فيه بالنظر إلى انسحاب الدراويش غير المنتظر من مدينة بربر فى الرابع والعشرين من شهر أغسطس السابق واحتلال القوات المصرية لها مباشرة .

وسرعان ما وصلت أنباء عن موقف الإمبراطور منليك ووصول فرقة فرنسية إلى بحر الغزال ، كما تردد أن قوات أثيوبية تتقدم نحو الرصيرص

فعمل ذلك على سرعة مد الخط . وأصدر القائد العام للقوات الزاحفة أمره ، بضرورة وصول الخط الحديدى إلى الخرطوم البحرية فى أواخر عام ١٨٩٩ . ووصل الخط فعلاً فى أكتوبر إلى نقطة شمالى الخرطوم بحرى بثلاثين ميلاً . ثم إلى الخرطوم فى ٣١ ديسمبر .

وانفرد البريطانيون بأمر السودان طبقاً لاتفاقيتى الحكم الثنائى فى سنة ١٨٩٩ ، فكان هدف سياستهم هو نفس الهدف الأول أى إكمال القطيعة بين مصر والسودان كى يصبح السودان مستعمرة بريطانية . لا سيما بعد أن عقدت اتفاق فاشودة مع فرنسا ، وصفى ما بينهما بشأن المسألة المصرية . فكان التفكير منذ سنة ١٩٠٠ إلى إيجاد مخرج للتجارة السودانية عن طريق البحر الأحمر . فقام اللورد كتشنر قبل أن يغادر البلاد إلى جنوب إفريقيا بعملية كشف الطريق ما بين البحر الأحمر والنيل . حتى إذا استقر الرأى على اختيار مكان مرسى الشيخ برغوت ، وأكدت صلاحيته لجنة ألفت لهذا الغرض ، قدرت التكاليف اللازمة بقرابة المليون جنيه وكان ذلك فى سنة ١٩٠٤ . وبدئ بمد الخط وافتتح للعمل فى يناير سنة ١٩٠٦ . وحققت هذه المجهودات الحلم الذى راود أفكار البريطانيين من قطع الصلة التقليدية بين مصر والسودان . لا سيما وقد بذلت الجهود الجبارة لإنشاء المدينة الجديدة بورسودان . كما بذلت الأموال من أجل جعل المرفأ صالحاً لاستقبال السفن الكبيرة . برغم صعوبات البناء والتعمير التى قامت فى أول الأمر ، وكذلك صعوبات عدم توفر الماء الصالح للشرب . وقصدتها السفن البريطانية خلال فترة الإعداد من أجل تأكيد صفتها الجديدة . فوصلت حمولة السفن البريطانية وحدها فى سنة ١٩٠٧ الى ٢٤٨,٨٣٣ طناً زادت فى السنة التالية إلى ٢٦٩,٦٢٦ طناً حتى إذا كانت سنة ١٩١٤ وصلت حمولة السفن البريطانية إلى ٦٤٢,٤١٩ طناً وغير البريطانية إلى ١٥٤٨,٨٥٩ طناً .

ولسنا فى صدد ذكر مدى تقدم هذا الميناء الجديد ، بل يكفى أن نذكر أنها أصبحت فى سنة ١٩٣٦ مخرجاً لـ ٩٣,٥ ٪ من صادرات السودان ، ولـ ٨٢,٦ ٪ من الواردات فى الوقت الذى أصبح فيه نصيب طريق وادى حلفا لا يزيد على ٣,١ ٪ من الصادرات و ١٣,٣ ٪ من الواردات .

ولم يرتفع نصيب وادى حلفا من التجارة السودانية إلا خلال الحرب العالمية الثانية ، حين ارتفع هذا النصيب إلى ٢٦,٧ ٪ فى سنة ١٩٤٠ بسبب خوف البريطانيين من تهديد الايطاليين الذين كانوا لا يزالون فى أرتريا وأثيوبيا . واستمر نصيب وادى حلفا مرتفعاً إلى سنة ١٩٤٣ حين وصل إلى ٤٠,٩ ٪ ، ولكنه أخذ فى الهبوط تدريجياً بعد ذلك ، لا سيما حين عقد الصلح فى سنة ١٩٤٥ وخرجت إيطاليا من البحر الأحمر نهائياً .

ومنذ سنة ١٩٠٧ اتجهت أنظار البريطانيين إلى استغلال السودان من أجل زراعة القطن . فإذا ما نجحت زراعته عند زيداب على ماء الطلمبات ، رئيت الاستفادة من أرض الجزيرة الواسعة . فكان لابد من سهولة الاتصال بين أجزائها المختلفة من ناحية . ثم سهولة اتصالها بالخرطوم من ناحية أخرى. فمد خط حديدى بين الخرطوم وسنار ، بدئ فيه فى سنة ١٩٠٩ وانتهى فى سنة ١٩١٢ وفى خلال ذلك تألفت شركة بريطانية سميت بنقابة زراع القطن أقامت لها الحكومة محطات مائية جديدة ذات طلمبات أكبرها عند بلدة الطيبة على الشاطئ الغربى للنيل الأزرق فى سنة ١٩٠٩ ، وانتقل نشاطها نهائياً إلى أرض الجزيرة فى سنة ١٩١٢ ، وهو وقت الانتهاء من مد خط الخرطوم — سنار . وواضح أن الهدف من هذا المشروع هو استثمار رأس المال البريطانى فى السودان لأجل خدمة غزالى القطن فى لانكشاير . فكان مد الخط الحديدى إحدى خطوات هذا المشروع .

وكان نجاح مشروع الجزيرة سبباً فى التفكير فى وسيلة خروج القطن الناتج من هذه المنطقة عن طريق بورسودان . ففكر فى مد خط حديدى شرقى آخر يصل بورسودان بسنار ماراً بسنكات وكسلا وخشم القربة والقضارف . حتى إذا زرع القطن بمنطقة دلتا خور بركة عند طوكر ، مدت منها مواصلة إلى بور سودان لأجل إخراج قطنها عن طريق هذا الميناء .

وكانت الأبيض ما زالت مركز تجارة الصمغ ، كما كانت الفاشر مركز

تجارة سن الفيل والحيوانات الحية . وكلها تذهب إلى مصر عن طريق درب الأربعين فكان لا بد أيضا من إتمام البرنامج البريطانى وصرف هذه التجارة عن مصر أيضاً ، فمد الخط من سنار إلى الأبيض فى سنة ١٩٢٠ فبعد أن عبر النيل الأبيض عند كوستى .

ومر كل هذا الوقت دون أن تفكر الحكومة السودانية أو المصرية التى كانت واقعة تحت النفوذ البريطانى فى وصل السكة الحديد المصرية بالسكة الحديد السودانية أو محاولة تقريب المسافة بينهما بمد السكة الحديد المصرية من أسوان إلى الحدود المصرية السودانية جنوباً . وظلت المسافة بين أسوان ووادى حلفا تقطع بالبواخر فى ثلاثة أيام وتسير مرتين أسبوعيا . كما تتوقف هذه الملاحة النهرية خلال الأيام الأخيرة من فصل التحاريق .

وعملت سياسة النقل البريطانية أيضا على فصل الجزء الجنوبى من السودان عن نصفه الشمالى . فقد كانت تدرك منذ اللحظة الأولى أن وجودها فى السودان غير ذى موضوع . وأن هذا الأمر الواقع لم يجعل من السودان مستعمرة بريطانية . ولذا كان خروجهما منه سوف يأتى يوماً ، سواء قرب هذا اليوم أو بعد . ولذا كانت تعمل على تقريب جنوب السودان من وسط إفريقيا الزنجى وإبعاده عن شماله الغربى . وانتهجت لذلك سبلاً مختلفة كانت سياستها النقلية إحداها فلم تمد السكة الحديدية إلى هناك . وجعلت أداة الاتصال باخرة نيلية تسير إلى الرجاف مرة واحدة فى الأسبوع . وإلى جانبها مجموعة من الطرق غير المعبدة صلاحيتها للمرور مرهونة بفصل الجفاف وتتحول فى موسم المطر إلى طرق من الطين اللازج ، الذى يعوق الحركة تماماً فلا تستخدم فى هذا الفصل . فإذا عرفنا أن موسم المطر جنوبى بحر العرب يستمر لأكثر من تسعة أشهر فى العام ، أدركنا مدى انفصال هذا الجزء بالشمال . ولكن هذاالأمر يختلف تماماً فى أقصى الجنوب . فإذامددناخطاً من واو إلى غندكرو وجدنا جميع الطرق التى تمتد شمالى هذا الخط من النوع الذى وصفناه والذى لايصلح للاستعمال أغلب العام . أما التى تمتد جنوبيه فإنها ممتازة نسبياً لأنها ممهدة من ناحية

كما أن تكوينات التربة الصلبة تساعد على تماسكها خلال فصل المطر . وواضح أن الغرض من ذلك لم يكن قرين الصدفة وإنما هو زيادة ربط هذه الأجزاء بأوغندا ثم بسكة حديد كينيا وتوهين هذه الصلة بالنسبة للسودان الشمالى . فكان أن خرجت معظم المنتجات الخام من جنوب السودان عن طريق ممباسا ، لا عن طريق الخرطوم فبور سودان أو القاهرة .

وقد استغل البلجيكيون نهر الكونغو فى خدمة النقل فى منطقة استعمارهم استغلالاً يعبر تمام التعبير عن النزعة الاستعمارية الاستغلالية . ونهر الكونغو فى الواقع مثل من أمثلة الشذوذ التى تشتهر بها أنهار إفريقيا . ويتمثل هذا الشذوذ فى اعتراض مساقط المياه والجداول والشلالات للمجرى المائى فى مواضع متفرقة ، بحيث لا يصلح النهر للملاحة ومرور السفن بصفة مستمرة . مما يجعل المستعمرة أجزاء منفصلة لا ارتباط بينها . فاستغلوا هذه الأجزاء المتفرقة الصالحة للملاحة من النهر واعتمدوا عليها اعتماداً أساسياً فى خدمة النقل . فقد استغل من رافد نهر لوالابا الجزء المحصور بين بوكاما وكابالبوا فيما بين شلالات كوندى ومساقط بورت دنفر ، ومن كندو إلى بونترفيل فيما بين شلالات شامبو ومساقط ستانلى ثم بقية النهر الأدنى من مساقط ستانلى حتى ليوبلد فيل حين يصبح النهر متسعاً نظيفاً صالحاً لمرور السفن طول العام . وهى مسافة ١١٠٠ ميل كما تستغل الروافد النهرية الكبرى ، والتى نذكر منها رافد كساى والأوبانجى .

ومن أجل ربط هذه الأجزاء النهرية المتفرقة مدت الخطوط الحديدية . على صورة صغيرة لتربط بين نهاية منطقة صالحة للملاحة وبداية أخرى . لغرض تفادى هذه المساقط المائية والجنادل . ونذكر من بين تلك الخطوط الحديدية الخط فيما بين ليوبلد فيل ومتادى . الذى مد من أجل تفادى شلالات لفنجستون . ولا يزيد طول هذا الخط على ٢٣٥ ميلاً ولكنه يربط الأجزاء الداخلية من نهر الكونغو بالواجهة البحرية المطلة على المحيط الأطلسى . ويعنى ذلك وصول جميع السلع والمنتجات إلى ليوبلد فيل حيث تتجمع لتنقلها السكة الحديدية إلى ميناء التصدير . وكذلك من بونتر فيل إلى ستانلى فيل لتفادى مساقط ستانلى . كما مدت الخطوط الحديدية أيضاً من مناطق الإنتاج إلى نقط ابتداء الملاحة النهرية من أجل تفادى المجارى

العليا للنهر وهى ضيقة سريعة الجريان لا تصلح للملاحة أيضاً ، ومن ذلك الخط من البرت فيل (على الشاطئ الغربى لبحيرة تنجانيقا) إلى كابالو ثم إلى كندو . وكذلك الخط من إليزابث فيل عاصمة كاتانجا إلى بوكاما ثم إلى باسونجو ، وهى نقطة بداية الملاحة النهرية على كاساى . وبذلك أصبح الهدف من خدمة النقل بوساطة السكك الحديدية تقليل مصاريف الإنشاء إلى اقصى حد ممكن . ولو أدى الأمر إلى ارتفاع التكاليف فيما بعد . فساعد ذلك على تقطيع أوصال الكونغو وجعلها ولايات لاسبيل إلى اختلاط أهلها ببعضهم ، الإبقاء على النزعات القبلية ، أو مقاومة بناء روح قومية : ولذا عاشت الكونغو حتّى الوقت الحاضر مجموعات من قبائل متفرقة تعادى بعضها . وكان من أثر ذلك أن تألفت هذه المجموعة الهائلة من الأحزاب السياسية غداة الاعتراف باستقلالها . وكان كل حزب يمثل قبيلة تلتف حول زعيم ، أكثر مما يمثل فكرة معينة . وما زال بناء دولة الكونغو المتحدة أمراً من الصعوبة بمكان برغم ما بذلت هيئة الأمم المتحدة ومعها الدول الإفريقية الصديقة من الجهد الخالص .

وبدايات هذه الخطوط الحديدية القصيرة تعتبر مراكز تجميع للمنتجات تنتهى إليها مجموعة طرق السيارات الممتازة التّى تنقل هذه المنتجات من مراكز الإنتاج حتّى مراكز التجمع . ولأجل عدم توقف الخدمة على هذه الطرق خلال فصل المطر (الذى يستمر طول العام) أعدت هذه الطرق بحيث لا يؤثر فيها سقوط المطر الغزير .

وبذلك أصبحت وسائل النقل فى مستعمرة الكونغو مجموعة من طرق السيارات الممتازة ومجموعة من الخطوط الحديدية القصيرة ، ثم مجموعة من البواخر النهرية الكبيرة كلها تتعاون مع بعضها لأجل نزح هذه الكميات الهائلة من المنتجات إلى الخارج دون أن يستفيد الأهالى منها شيئاً مطلقاً . علاوة على كونها تجعل أسعار الواردات عالية بحيث تصبح بعيدة عن متناول الوطنيين بمستوى معيشتهم المنخفض وأجورهم القاصرة ، فكأن كل يوم يمر على الكونغو وهو خاضع للسيطرة البلجيكية وخاضع لهذه النظم المعقدة من

وسائل النقل يزيد من عظم الهوة بين المجتمعين الإفريقى والأوروبى : كما يزيد من حدة الخلافات القبلية : كما يزيد من حدة الاستغلال الاقتصادى.

وعلى الرغم من أن إيطاليا تعود فى استعمارها لأجزاء من قارة إفريقيا إلى تاريخ سابق لغيرها من الدول كإنجلترا ، أو فى نفس الوقت مع دول أخرى كبلجيكا ، إلا أنها تقف فى الخلف جداً من هذه الدول من حيث الاهتمام بالنقل والمواصلات ، حتى أنها حين تخلت عن كل من الصومال وأرتريا وليبيا فى سنة ١٩٤٥ وجدت المواصلات فى كل هذه المستعمرات فى حالة يرثى لها . وربما كان سبب ذلك هو قلة ما جنته إيطاليا من مستعمراتها بل اضطرارها فى كثير من الأوقات إلى بذل كثير من الجهد المالى والحربى . فبالرغم من أنها وضعت يدها على أرتريا مبكرة فى سنة ١٨٨٥ وعلى الصومال الإيطالى فى وقت لا يتأخر عن ذلك كثيراً (١٨٨٩) إلا أنها ظلت فى الأولى مشغولة بمحاولات التوغل حتى هزمت هزيمتها الكبرى فى موقعة عدوة سنة ١٨٩٦ ، ومن ثم بدأت عنايتها بها من هذا التاريخ فقط فبدءوا بمد خط حديدى من مصوع إلى أسمره ، وذلك لخدمة الأجزاء والأراضى التى نزحت إليها بعض الأسر الإيطالية ، واستوطنت بها . ولسنا فى حاجة إلى التنبيه إلى ما تكبدته إيطاليا فى هذا العمل من مال برغم ضعف إمكاناتها فى ذلك الوقت . فقد اقتضى مد هذا الخط القصير شق ما يقرب من تسعة وعشرين نفقا فى سفح هضبة الحبشة الخشن المضرس . كما مد بعد ذلك إلى سنافية وكان هدفها من ذلك أن يسير إلى كسلا التى احتلتها مدة من الزمن قبل عودة الحكم الثنائى إليها . وقد اكتفى الإيطاليون بهذا القدر من الخطوط الحديدية . ومدوا إلى جانبها بعض الطرق المعبدة من أسمره وأجوردات وكرن ومصوع وغيرها من مراكز الاستيطان الإيطالية إلى الأنحاء المتفرقة البعيدة من أجل خدمة الإنتاج ، واستغلال موارد الثروة فى حدود انتشار ونشاط العناصر الإيطالية المستوطنة .

أما فى الصومال فقد اعتمدوا على المواصلات النهرية حيث عملت الشركات الإيطالية الزراعية ، وكانت خدمة محدودة المدى تتع فى مسافة

لا تتعدى المائتى ميل من ميناء قسماو إلى مدينة باراديرا ، ثم خط حديدى قصير جدا يمتد من مقديشو فى اتجاه داخلى إلى منطقة الإنتاج الزراعى فى فى وادى وبى شيلى . وفيما عدا هاتين المواصلتين اعتمد الإيطاليون على السيارة وحيوانات النقل ، ومع ذلك فليس ثمة طرق معبدة تذكر غير الطريقين الممتدين من مقديشو إلى دولو وهو طريق يكاد يمر بحذاء نهر وبى شيلى ويربط ما بين موجا ديشو وإقليم أوجادين فى أثيوبيا . وتسهم هذه الطرق فى جمع الإنتاج من الصمغ أو السمن أو الجلود بالنسبة للتجارة الخارجية ثم كل السلع الأخرى بالنسبة للتجارة الداخلية .

أما فى ليبيا فإن الإيطاليين لم ينعموا باستعمارهم لها إلا بعد سنة ١٩٢٨ حين امتد نفوذهم إلى الداخل وخاصة فى منطقتى برقة وطرابلس إلى مسافة تبعد عن الساحل بمائة ميل تقريباً . وأخذ الإيطاليون فى الهجرة إليهما يسكنون الأجزاء القريبة من الساحل ، ويحاولون استغلال ما استولوا عليه من الأرض الزراعية . وأغلب من قدم من الإيطاليين سكن برقة . إذ كان عددهم يقرب من عشرين ألفاً من مجموع الذين وصلوا ليبيا وقد بلغوا ثلاثين ألفاً . فمهدوا طريقين رئيسيين يصلان ما بين هذه المراكز الساحلية الإيطالية أحدهما من درنة إلى نكرا ثم يسير بمحاذاة الساحل إلى دربانة فبنى غازى ، والآخر يسير إلى الخلف قليلاً من هذا الطريق ليمر ببعض القرى التى سكنها الإيطاليون أيضا . ومن هذا الطريق تخرج بضع طرق رأسية لتصل إلى المدن الساحلية أما عن الطرق الحديدية فلم ينشئوا غير خط ضيق واحد من بنى غازى إلى الشرق ليصل إلى بطولومايس التى على الساحل بين نكرا وأبولونيا حتى إذا كانت الحرب العالمية الثانية ووضعوا ضمن مشروعاتهم محاولة غزو مصر فمدوا طريقاً ساحلياً آخر من درنة حتى الشرق ليصل إلى السلوم . أما فى منطقة طرابلس فقد اقتصروا على الطرق البرية نصف الممهدة سواء منها ما يصل المدن الساحلية (العقيلة . سرت . مسراطة . طرابلس) ببعضها ، أو تتوغل إلى الداخل نحو واحات فزان . وكان الهدف من الطريق الأول إيجاد الاتصال بين جماعات الإيطاليين الذين سكنوا الساحل لغرض استثماره فى الزراعة ، بينما كان الهدف من الطرق الممتدة إلى الداخل حربياً خالصاً يرمى

إلى إيصال النفوذ العسكرى إلى هذه المناطق مخافة انتقاض الأهالى على الحكم الإيطالى .

أما فى أثيوبيا فلم يكادوا يستقرون بها فى نهاية سنة ١٩٣٦ حتى أسرعوا إلى مد مجموعة من الطرق الرئيسية الممهدة تمهيداً ممتازاً من أجل خدمة الإنتاج الزراعى ، حيث تجمع كثير من المهاجرين الإيطاليين ، وكذلك لخدمة الإنتاج الصناعى والمعدنى حيث انبثت بعض الشركات الإيطالية تبحث عن المعادن وخاصة البترول . ولذا كان أهم هذه الطرق ما امتد من أديس أبابا إلى اسمره فى الشمال ، ومن أديس أبابا أيضاً إلى عصب وهرر وهما فى الشرق ، ثم إلى دنجالا فى شمال جودجام ، ثم إلى لكمتى فى الغرب ، حيث كان يستخرج الذهب . كما بدئت أولى المحاولات لزراعة المطاط ، ثم إلى جما لنقل البن ، وكذلك إلى نجلى فى إقليم سيدامو فى الجنوب من أجل الوصول إلى دولو على الحدود الأثيوبية الصومالية لتتصل بطرق الصومال فى الجنوب . وكان أهم هذه الطرق ثلاثاً ، هى الممتدة إلى أسمره فى الشمال وإلى عصب فى الشرق وإلى جما فى الغرب . أما الطريقان الأولان فكان هدفهما نقل المنتجات الوطنية إلى الساحل والمنتجات الإيطالية إلى الداخل . ولكن ميناء عصب لم يكن من الأهمية التى لأسمره ولذا سار تمهيد الطريق إليها بطيئاً ، حتى لقد انتهى الاحتلال الإيطالى لأثيوبيا فى سنة ١٩٤١ ولم يكن الطريق قد انتهى تمهيده بعد . بينما كانت أسمرة أهم موانى البحر الأحمر قاطبة ، لما أقامه فيها الإيطاليون منذ قدموا إليها من الأرصفة ووسائل الإنزال . ولذا كان الطريق إليها أهم طرق أثيوبيا قاطبة ؛ وكانت السيارات تقطعه فى ثلاثة أيام ، لغرض القضاء على ميناء جيبوتى الفرنسى . برغم ما كان يربط هذه الأخيرة بأديس أبابا من خط حديدى ضيق . ولكن هذا الخط كان فى يد شركة فرنسية باعت لإيطاليا بعض أسهمها . ولكن الرسوم الجمركية (الترانسيت) كانت تجبى على ما يدخل أثيوبيا من منتجات إيطالية بينما كانت معفاة فى أسمرة . ولكن برغم ما بذل من الجهد فى هذا الطريق وبرغم ما بذل من مال فى سبيل سرعة إعداده . إعداداً ممتازاً ، فإن الطريق سكة حديد جيبوتى — أديس أبابا ظل المخرج الرئيسى لتجارة أثيوبيا طوال

الحكم الإيطالى، وذلك بسبب ما كانت تتعرض له قوافل السيارات من هجمات قطاع الطريق أو الوطنيين وكانت هذه الهجمات عديدة ، حتى لقد اضطرت بعض الشركات إلى محاولة التفاهم مع المهاجمين من أجل دفع إتاوة معينة لحماية السيارات وما تحمل . وقد اعترفت الحكومة الإيطالية فى أديس أبابا ببعض هذه (الاتفاقات) . أما طريق جماً فقد كان هدفه علاوة على جمع ما ينمو بريا من البن فى منطقة كافا ، الإكثار من استيطان الإيطاليين فى هذه المنطقة لا للزراعة فحسب بل للنهوض بمدينة جما إلى حد جعلها تنافس أديس أبابا لأنها كانت عاصمة منطقة مأهولة بكثير من المسلمين الذين تود إيطاليا التقرب إليهم ورفعهم إلى مكانة تعادل مكانة المسيحيين جرياً على سياسة الاستعمار فى التفريق بين أبناء الوطن الواحد . حتى لقد أذاعت إيطاليا — خلال حكمها القصير لأثيوبيا — بضعة إحصاءات أثبتت فيها كثرة المسلمين بنسبة أكثر من نسبة المسيحيين .

أما فى المغرب العربى فقد كان لخضوع كل أجزائه للاستعمار الفرنسى أثر فى توجيه وسائل النقل والمواصلات وتطويرها بما يتفق وهدف هذا الاستعمار ، ومن الطبيعى أن يكون للتضاريس المتحدة أثر فى تطور وسائل النقل . فقد ظل الحمار وسيلة النقل الوحيدة فى إقليم الساحل ، كما ظل البغل والحصان وسيلته فى منطقة الهضبة ، ثم أخيراً الجمل فى منطقة الصحراء حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . كما كان لخضوع أجزاء من ساحل غانا للاستعمار الفرنسى أيضاً أثر فى إيجاد الصلة بين صفتى الصحراء الكبرى فكانت النقطة الصحراوية التى تقع فى جنوب كل من تونس والجزائر ومراكش بداية لطرق صحراوية اتجهت إلى الجنوب وخاصة إلى تمبكتو .

ولا شك أن فرنسا ظلت إلى ما قبل نهاية القرن التاسع عشر — تحت إلحاح عدم استقرار الأمور فى الشمال الإفريقى ، وكذلك عدم استقرار أحوالها السياسية الداخلية نتيجة للصراع الذى كان يدور بين أحزابها السياسية من جهة وبينها وبين الدول الأوروبية من جهة أخرى — تعتمد على وسائل النقل والمواصلات التى كانت سائدة فى هذه البلاد قبل مجيئها ، وهى الحيوانات دون غيرها ، لاسيما ووقوع الهضبة وامتدادها على طول الظهير الساحلى

من خليج تونس شرقاً حتى المحيط الأطلسى غرباً جعل أنهار هذه البلاد جميعاً قصيرة سريعة الجريان لا تصلح للنقل النهرى . كما أنها – علاوة على السرعة – تتعرض لتفاوت كبير وذبذبة واضحة فى المناسيب بين الشتاء والصيف ، أو فيما بين فصل المطر وفصل الجفاف . ولم يكن هذا حال الأنهار التى تنصرف إلى البحر المتوسط أو المحيط الأطلسى فحسب ، بل الأنهار الداخلية أيضاً . علاوة على كونها مغلقة وتكون فى كثير من الأحيان هذه البحيرات الضحلة التى تعرف هناك باسم الشطوط .

وقد لجأت فرنسا منذ اللحظة الأولى لاستعمار الجزائر إلى خلق مناطق صالحة للاستيطان الفرنسى ، وكانت كلها فى إقليم التل الساحلى حيث سهولة المواصلات وخصب التربة ولم يختلف هذا الهدف كثيراً فى تونس أو مراكش عنه فى الجزائر ، وإن كان عدد الفرنسيين الذين استقروا فيهما أقل كثيراً من هؤلاء الذين استقروا فى الجزائر. ولذا كان طبيعياً بعدذلك أن تلجأ فرنسا إلى تسهيل مهمة هؤلاء المستوطنين والعمل لا على ما فيه راحتهم فحسب بل على ما فيه نجاحهم فى الاستغلال الاقتصادى إلى أقصى درجات الاستغلال فكان أن بدأت سياستها فى مد الخطوط الحديدية لأجل ربط هذه المراكز . التى استقر المستوطنون ببعضها ، فكان أن مد الخط الحديدى الأول بين مدينة الجزائر إلى بليدا أولاً وكان قصيراً لا يتجاوز الخمسة والأربعين كيلو متراً . ثم تبعته مجموعة من الخطوط القصيرة الأخرى على نفس النمط بين أجزاء ومراكز عمرانية متفرقة فى منطقة التل الوسطى . ثم جاءت الخطوة الثانية وهى ربط هذه الخطوط القصيرة المتفرقة فكان الاتجاه العام لسكة حديد الجزائر من الشرق إلى الغرب فيما بين الحدود الجزائرية التونسية والحدود الجزائرية المغربية . وكان هذا الامتداد يستجيب لعاملين هامين هما الخضوع لصفة السلاسل الجبلية وامتدادها من الشرق إلى الغرب بحذاء خط الساحل كعامل جغرافى مباشر . ثم خدمة تجمعات المهاجرين المستوطنين من الفرنسيين وغيرهم ، الذين انتشروا فى الجيوب السهلية التى تنتشر على طول الساحل وفى ظهيره المباشر .

وكان لامتداد هذه الخطوط الحديدية المتفرقة فى فترات متفاوتة أثره فى عدم اتحاد المقاييس . فقد كان مقياس بعضها ٤ أقدام و ٥ر٨ بوصة بينما استخدمت مقاييس أخرى أصغر من ذلك فى البعض الآخر . ولاشك أن هذا الاختلاف لم يكن صالحاً من وجهة النظر الاقتصادية السليمة لأنه يقلل من مرونة الحركة ، ويؤدى إلى نوع من البطء بما لا يتفق وضرورة السرعة وقيمتها ، فضلاً عن زيادة التكاليف مما ينبئ بالفشل فى رسم الخطة العامة لتطوير النقل بما يفى بحاجة الاقتصاد . ومن ثم أصبح هذا الخط الممتد من الشرق إلى الغرب يسير بعيداً عن الساحل بمسافة تتراوح ثلاثين ومائة كيلومتراً إلا فى الحالات التى يقترب فيها من الموانى وهى بين وهران . والمرسى الكبير والجزائر وبوجى وفيليب فيل وبون . ومن هذا الخط الرئيسى تخرج الفروع العرضية لتتوغل إلى الداخل عن طريق هضبة الشطوط متخذة من وديان الأخوار الطبيعية مسالك لها ، من أجل تقليل التكاليف من ناحية ، وسهولة الانحدار الذى يسهل عملية النقل الحديدى من ناحية أخرى ، والهدف الواضح من هذه الخطوط لم يكن الوصول إلى مراكز الإنتاج الجبلية فحسب ، بل الوصول أيضاً إلى بعض مراكز العمران المتفرقة على امتداد جبهة عريضة على هامش شبه الصحراء ، والتى تبدأ عندها الطرق التى تعبر الصحراء الكبرى . وأهم هذه الخطوط الحديدية ثلاثة . تبدأ من قسطنطينية والجزائر ووهران ويتجه الخط الأول إلى بسكرة ثم إلى توجورت جنوباً . ولكن يعيب هذا الخط أنه يتكون من جزئين مختلفين فى القياس . وهذا الخط يخدم مناجم الزنك الغنية . ويتجه الخط الثانى بعد أن يعبر الهضبة إلى مدينة جلفة لينحدر إلى الناحية الجنوبية من الهضبة إلى واحة الأغوات . أما الخط الثالث فهو يبدأ من وهران فيتجه إلى كلومبيشار وبنى عباس . ومن هذا الخط الأخير يخرج فرع قصير بالقرب من كلومبيشار ليتجه إلى منطقة كنداسة الغنية بتكوينات الفحم والتى تستغل على نطاق واسع . وهذا الخط الأخير هو أكثر الخطوط الثلاثة توغلاً نحو الجنوب . وكانت فرنسا تهدف إلى اتخاذ بنى عباس بداية خط حديدى يعبر الصحراء الكبرى إلى تمبكتو وباماكو لكى يصير الربط المباشر بين سكة حديد وهران وسكة حديد داكار . ويحقق ذلك فى

الهدف الاستراتيجى على أفضل صورة . ويبدو أنها ما زالت تؤمل هذا الأمل الذى من أجله جعلت من موريتانيا جمهورية مستقلة على غير مقومات سليمة كى تضمن عدم استيلاء المغرب عليها فيبقى فيها مجال لتنفيذ خطتها .

ولما كان الاستقرار والتوطن الفرنسى فى تونس بدرجة أضيق منه فى الجزائر ، فقد اتجهت سياستها إلى استغلال موارد الثروة المعدنية أولاً وعلى أوسع نطاق . فمهما هاجر الفرنسيون إلى تونس واستقروا فيها وملكوا الأرض على صورة قانونية فإنهم ظلوا أجانب ما دامت هناك حكومة تونسية تحافظ من الوجهة النظرية على الأقل على الحقوق التونسية والثروة التونسية . فهم وإن مارسوا الاستغلال الاقتصادى فى تونس فى مجال الزراعة أو التعدين ، فقد كانوا فى ذلك أصحاب عقود موقوتة للاستثمار لا تنازع التونسيين فى سيادتهم فى بلدهم ، وإن كانوا يمارسون جميع أوجه النشاط الاقتصادى فى قطاعات الإنتاج الزراعى والمعدنى .

ولكن تتميز تونس عن بقية الشمال الفرنسى بصغر مساحتها . وعدم وجود العوائق الجبلية التى تفصل بين مناطقها المختلفة بشكل واضح ، كما هو الحال فى الجزائر أو مراكش . ومن المعروف أن هذه العوائق الجبلية أثرت بشكل مباشر فى نمو وامتداد شبكة الخطوط الحديدية ، ولكن هذا لم يحل أن تكون الخطوط الحديدية فى هذا الحيز الضيق على أكثر من مقياس فكانت عيباً شاب سرعة النقل وسهولته .

وكانت هناك دوافع ثلاثة وراء مد الخطوط الحديدية فى تونس وهى الربط بين مراكز الاستيطان الفرنسية برغم قلتها ، ثم ربط مراكز التعدين والإنتاج المعدنى فى قلب تونس بالموانئ الساحلية ، وأخيراً ربط هذا الطرف الشرقى من المستعمرات الفرنسية الشمالية بوسطها (الجزائر) وطرفها الغربى (مراكش) ليكون وحدة اجتماعية وانتاجية واحدة .

فكان قوام الخطوط الحديدية التونسية خطاً يمتد من أقصى الشمال الشرقى حيث القاعدة البحرية بنزرت ، ليتجه إلى الجنوب فيمر بتونس العاصمة . وسوسة وصفاقس وقابس . ثم تصبح كل ميناء من هذه الموانئ رأساً لخط

يتجه إلى الداخل ليمر بمراكز الإنتاج الزراعى والمعدنى ثم يعبر الحدود ليتصل بالخطوط الجزائرية سواء الرئيسية أو الفرعية .

وفى الجنوب حيث تتقدم مراكز الاستقرار الفرنسية وحيث تتقدم مراكز الإنتاج الزراعية والمعدنية ، أى فى المثلث الذى يقع رأسه عند الحدود الليبية التونسية الجزائرية والذى تكوّن الحدود التونسية والليبية ضلعه الأيمن والحدود التونسية الجزائرية ضلعه الأيسر ، تنعدم هذه الخطوط الحديدية إنعداماً تاما .

وكان مركز الفرنسيين فى مراكش شبيهاً بمركزهم فى تونس ، . فكان اتجاههم فى مد الخطوط الحديدية شبيهاً باتجاههم فى تونس برغم وجود النهاية القريبة لهضبة أطلس . فكان قوام الخطوط الحديدية المراكشية خطاً يربط موانى الساحل الأطلسى المتعاقبة كالرباط والدار البيضاء وصافى وموجادور ببعضها ، ثم تصبح هذه الموانى بدورها رءوساً لخطوط تمتد إلى الداخل حيث مراكز الإنتاج . فكانت فاس ملتقى لخطين قادمين من شمالى الرباط وجنوبها ، وكذلك مراكش ملتقى لخطين قادمين من الدار البيضاء وصافى ، وكذلك أنشىء خط يبلغ طوله حوالى ٣٢٠ كيلو متراً يبدأ من نقطة على الخط الحديدى بين فاس ووجدة (على الحدود المراكشية الجزائرية) ، ليتجه إلى بلدة بدليت موازياً لضفة نهر ملوية ، وهذا الخط هو الذى أكمل الخط العرضى الذى يربط المستعمرات الفرنسية الثلاث . وكذلك فعلت أسبانيا فى منطقتها الأسبانية من مراكش فلم يكن نصيبها أكثر من بضعة خطوط قصيرة تمتد من مراكز الإنتاج المعدنى إلى الموانىء الشمالية كماليلا .

وواضح أن طول هذه الخطوط المحدودة وكذلك اختلاف مقياسها لم يكن يخدم هذه المنطقة الواسعة خدمة صحيحة ، ولذا ظلت البلاد طيلة مدة الاحتلال الفرنسى وهى فى أشد الحاجة إلى طرق النقل والمواصلات فحاول الفرنسيون تعويض هذا النقص ، لاسيما خلال الحربين العالميتين ، بمجموعة من الطرق الممهدة ولابد أن امتداد هذه الطرق وإن تميزت بالمرونة إلا أنها تتقيد ولا شك بعامل التضاريس من ناحية وعوامل الإنتاج من ناحية

أخرى. فكانت هذه الطرق لا تحاول اجتياز الهضبة عمودياً ، بل تحتال لتختار أفضل المنحدرات وأسهلها .

وقد أفادت هذه الطرق فى فرض السيطرة الفرنسية على المناطق الداخلية أكثر مما أفادت فى نقل الإنتاج الاقتصادى . لا سيما وقد اتخذوا من هذه المراكز الصحراوية المتطرفة نحو الجنوب رءوساً لطرق صحراوية تتجه إلى الجنوب لربط هذه المستعمرات الفرنسية الشمالية بمستعمراتهم الجنوبية فى حوض النيجر وساحل غانا . ولانستطيع أن ندعى أن هذه الدوافع العسكرية كانت وحدها الكامنة وراء امتداد هذه الطرق الممهدة ولكنها لعبت الدور الرئيسى إلى جانب عامل اقتصادى آخر ، هو ربط الاقتصاد فى جنوب الصحراء بموانئ الشمال المطلة على البحر المتوسط والمواجهة لفرنسا ، لاسيما موانئ الجزائر التى تخضع لطراز خاص من الاستعمار وتعتبرها فرنسا جزءاً من الوطن الفرنسى .

وتبلغ أطوال الطرق التى عبدت حتى سنة ١٩٥٤ حين قامت الثورة الجزائرية أكثر من عشرين ألفاً من الكيلومترات يقع خمسون فى المائة منها فى الجزائر ، وتحظى السهول الشمالية ومناطق الاكتظاظ بالسكان والنشاط فى حقلى الزراعة والتعدين بستة وستين فى المائة منها . وكان المعنى الواضح لذلك قلة هذه الطرق فى المناطق الساحلية حيث تكثر الطرق الحديدية وكثرتها فى المناطق الداخلية حيث تقل أو تنعدم الخطوط الحديدية .

وإلى جانب ذلك مدت طرق أخرى ممهدة ولكن غير معبدة . وهى مجموعة من الطرق الثانوية التى تلتقى بالخطوط الرئيسية وتغذيها . وهى طرق رديئة لعدم وجود تجمعات فرنسية حولها أو مراكز إنتاج اقتصادى يستحق هذا الاهتمام . وكان نصيب الجزائر من هذه الطرق أكثر من نصيب كل من تونس ومراكش أيضاً ، وذلك لا بسبب كبر مساحتها وكبر نصيبها من المساحة الصحراوية التى تكمن وراء هضبة أطلس فحسب ، بل بسبب مركزها السياسى وإصرار الفرنسيين على الاحتفاظ بها كقطعة أصيلة من الوطن الفرنسى ، ولعلهم لم يكونوا يتصورون مطلقاً خروجهم منها على صورة من الصور .

بل ربما كان امتداد هذه الطرق متوغلة نحو الجنوب حيناً ، وممتدة من الشرق إلى الغرب حيناً آخر لغرض القضاء على ثورة جزائرية قد تقوم فى الجنوب . ومما يزيد هذا الهدف وضوحاً امتداد الطرق الرأسية على شكل طرق رئيسية معبدة عريضة بينما تمتد الطرق العرضية على شكل طرق ثانوية ضيقة غير معبدة . وقد لقيت معظم هذه الطرق ، سواء منها المعبدة أو غير المعبدة اجهاداً كبيراً خلال الحرب العالمية الثانية . لا سيما فى تونس حيث التقت على أرضها جنود جميع الدول المشتركة بالحرب مما ألقى على عاتق الحكومة التونسية عبئاً هائلا لاصلاحها . وعودتها إلى حالتها الأولى .

وإذا كان غرب إفريقيا يكاد يماثل شمالها من حيث أنه يكون وحدة تضاريسية ومناخية ونباتية واحدة ، إلا أنه يختلف عنه فى أنه لم يقع تحت نفوذ دولة استعمارية واحدة . فانقسم إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى — بين إنجلترا وفرنسا وألمانيا . ثم انفردت به إنجلترا وفرنسا عقب هذه الحرب إلى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية . فكان لهذا أثره فى اختلاف أنماط وسائل النقل من ناحية . وكونه يكون مجموعات منفصلة لا ارتباط بينها من ناحية أخرى .

ولم تتأثر وسائل النقل بهذا الاختلاف بين دولتى الحكم فقط ، بل تأثر أيضاً بهذا المناخ القاسى الذى منع الأوروبيين من استيطان هذا الجزء ومن تكوين مجموعات استيطانية على نحو ما فعلوا فى شمال القارة أو شرقها أوجنوبها . هذا إلى أن انجلترا قد أسلمت مستعمراتها فى هذا الجزء إلى ما ما أطلقت عليه نظام الحكم غير المباشر ، فكانت الحكومات الوطنية التى أقيمت تحت الاشراف البريطانى هى صاحبة الأمر — ولو ظاهرياً — فى تكييف مد الخطوط الحديدية أو تعبيد الطرق . ولذا ظلت هذه المستعمرات سواء منها ما كان فرنسياً أو بريطانياً تعانى النقص الواضح فى جميع وسائل النقل والمواصلات . فنيجيريا — أولى المستعمرات فى غرب إفريقيا من حيث المساحة — وقدبلغت٣٥٦ر٦٦٩ ميلاً مربعاً والسكان وقد بلغوا ٣٥ر٣٠٠ر٠٠٠ نسمة ، لم يكن بها إلا خط حديدى واحد يمتد من العاصمة لاجوس فى أقصى الجنوب الغربى إلى كانو فى أقصى الشمال الشرقى ، مدته حكومة الشمال من

من أجل نقل ما كانت تنتجه من الفول السودانى إلى ميناء التصدير ، وهو يكوّن محصولها الرئيسى . بينما مدت حكومتا الجنوب خطاً واحداً من الشرق إلى الغرب يتصل فى نفس الوقت بخط الكمرون .

وقد استغرق امتداد الخط مدة ليست بالقصيرة : ففيما بين سنتى ١٨٩٦ و١٩٠١ مدت شركة النيجر الخط من لاجوس إلى إبادان . ثم جاءت الخطوة الثانية حين قررت حكومة الشمال مد خط من كانو إلى الميناء النهرى بارو ، ماراً بمنطقتى زاريا وكادونا ثم زونجيرو ، على أن يكون نقل الفول السودانى بعد ذلك إلى الشاطئ عن طريق النهر . ولما كان نقل هذا المحصول على النهر هدفا فى ذاته : فقد جُعل مقياس هذا الخط كافياً لهذا الهدف وحده وهو ٣ أقدام و٦ بوصات. وبعد الحرب العالمية الأولى مدت حكومة الغرب الخط الأول من إبادان إلى جبة ، وظل هذان الخطان وحدتين منفصلتين حتى سنة ١٩٢٧ حين مدت الوصلتان بين جبة وبارو ، ثم جبة وزنجيرو . فاتصل الخطان ليكونا خطاً واحداً للمرة الأولى .

وفى خلال الحرب العالمية الأولى مدت وصلة لا يزيد مقياسها على قدمين ونصف القدم من زاريا إلى ناراجوتا لأجل نقل منتجات منطقة بوشى من الصفيح . وفى سنة ١٩٢٧ مد خط مباشر من ناراجوتا إلى ميناء هارتكورت عند مصب النيجر . وفى سنة ١٩٢٩ مُد خط كانو إلى أبعد من ذلك نحو الشمال لغرض الوصول الى نجورو ليحمل مزيداً من الفول السودانى . وبذلك أصبح طول هذا الخط الرئيسى ٨٤٣ ميلاً . كما مُد فرع من زاريا إلى كاورا نامودا فى الشمال الغربى لنقل ما زرع فى هذه المنطقة من قطن . فإذا كان الخط بين هارت وكورت إلى كادونا يبلغ طوله ٥٦٩ ميلاً أصبح جميع ما فى نيجيريا من خطوط حديدية هو ٢٢٠٠ ميل .

وتتولى الحكومة الفيدرالية لنيجيريا إدارة الخط الرئيسى بعد أن أصبح يجرى فى أكثر من قسم ، بينما تتولى عملية النقل النهرى شركة بريطانية . وكان رخص النقل النهرى سبباً فى منافسة خطرة بينه وبين السكك الحديدية ،

ولذا ظل النقل الحديدى حتى سنة ١٩٣٦ أعجز عن أن يفى بمصاريف تشغيله. لا سيما الفرع الشرقى الذى يصل إلى ميناء هاركوت .

وكان النقل بين أجزاء المناطق الساحلية إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية يتم عن طريق مجموعة من الطرق كانت كافية لخدمة أغراضها .

أما فى المناطق الداخلية فكانت فى حكم العدم ويبلغ طول الطرق البرية الصالحة لسير السيارات فى هذه المساحة الهائلة من الأرض المنبسطة ٣٣٠٠ ميل فقط ، منها ١٠٠٠ ميل فقط معبدة والباقى لا يصلح لفصل المطر . أى لا يصلح للاستعمال أغلب أيام السنة . وقد قاست الخطوط الحديدية فى نيجيريا كثيراً من الإرهاق خلال الحرب العالمية الثانية نظراً لاشتداد الطلب على القطن والفول السودانى اللذين كانت إنجلترا فى أشد الحاجة إليهما . فكان أن جاءت سنوما بعد الحرب وأدوات السكك الحديدية وقاطراتها أعجز من أن تفى بالخدمة . حتى لقد بلغ ما عجزت عن نقله فى سنة ١٩٥٣ ثلثمائة وألف طن من البضائع فاعتمد ستة عشر مليونا من الجنيهات فى سنة ١٩٥٤ من أجل تنفيذ برنامج إصلاحى يمتد إلى عشر سنوات على أن تدار هذه الخطوط الحديدية بوساطة هيئة مستقلة عن الحكومة .

كما اعتمد مبلغ أربعة ملايين لاصلاح الطرق البرية . ومد طرق جديدة . علاوة على مليون ونصف مليون من الجنيهات من هيئة تنمية المستعمرات . وقد اعتمد هذا المبلغ من أجل ربط مجموعة الطرق فى نيجيريا بمجموعة الطرق فى الكمرون البريطانية التى لم يكن بها حتى سنة ١٩٥١ أكثر من ٩٥٠ ميلاً من الطرق المعبدة الصالحة لجميع الأجواء ، و ٥٢٠ ميلاً للطرق الصالحة فقط فى وقت الجفاف . وليس بها من الخطوط الحديدية خط واحد .

وكان حظ غانا ولا يزال من الخطوط الحديدية والطرق البرية أسوأ من حظ نيجيريا ، إذ لم تكن المواصلات أو وسائل النقل فيها يوماً من الأيام موضع دراسة أو تخطيط ، بل كان ما أنشئ منها عفو الساعة . ففى سنة ١٨٩٨ مُد أول خط حديدى من ميناء سكوندى إلى تاركوا من أجل خدمة منطقة الذهب بها . ومد إلى كوماسى فى سنة ١٩٠٣ بعد أن أصبحت دولة الأشانتى مستعمرة بريطانية .

وفى سنة ١٩٠٩ مُد خط من أكرا إلى كاوى بعد أن يرسم انحناءة كبيرة إلى الشرق ليخدم منطقة واسعة من الكاكاو . وظل هذا الخط مقصوراً على هذه المسافة حتّى سنة ١٩٢٣ حين مد إلى كوماسى عاصمة الأشانتى .

ومن الخط الأول خرجت وصلة قصيرة من منتصفه تقريباً عند دانكوا إلى واساو لخدمة مناجم البوكسيت وبذلك أصبح مجموع أطوال ما فى غانا من خطوط حديدية حتّى سنة ١٩٥٣ لا يتجاوز ٥٣٥ ميلاً .

ورأت الحكومة بعد سنة ١٩٥٤ إنشاء ميناء جديد إلى الشرق من أكرا هوتيما . فمدت إليها خطاً حديدياً قصيراً ، ثم وصل مابين أكرا وتاكورادى بخط ساحلى وما بين أكرا وبرسنيا بخط داخلى .

وحتّى الوقت الحاضر لا تزيد المساحة التى تستفيد من الخطوط الحديدية على $\frac{1}{3}$ من مساحة غانا . وجميع ما يقع شمالى مدينة كوماسى خال منها تماما ، وربما تكون الحكومة البريطانية قد قصدت هذا الاهمال لتظهر ما فى قدرة الحكومات الوطنية من العجز الواضح عن أن تفى بخدمة البلاد .

وكان إهمال المناطق الداخلية سبباً فى إقبال أهلها على النقل البرى برغم قصور الطرق المعبدة . فيبلغ طول الطرق الصالحة للسيارات ٣٥٦٣ ميلاً تشرف عليها الهيئات الوطنية . ولايزيد طول المعبد منها على ١٠٩٨ ميلاً ، بينما وصلت أعداد السيارات المسجلة سواء للنقل أو للركاب حتّى سنة ١٩٥٣ إلى ٢٠٫٦٧٤ سيارة بلغ استهلاكها فى العام ٢٨ مليوناً من جالونات الوقود .

ولم تجد توجو حظاً من عناية لتمتد بها الخطوط الحديدية شأنها فى ذلك شأن الكمرون . فاقتصر النقل بها على الطرق البرية التى تجرى عليها السيارات طول العام . وقد بلغ طولها حتّى سنة ١٩٥٣ — ١٧١ ميلاً تشرف عليها هيئة النقل و ١٠٢ ميل تشرف عليها الحكومة . أما طرق فصل الجفاف فيصل طولها إلى ٣٦٠ ميلاً . كلها فى الجزء الشمالى .

وتقول المصادر البريطانية إن حالة مستعمرة سيراليونى لم تصل إلى درجة

من التقدم تحتم مد خطوط حديدية بها . فإذا ما قررت الحكومة مد خط ضيق فى سنة ١٨٩٥ من فريتاون إلى بندمبو ، لم يكن الهدف منه سوى تشجيع السكان على التوغل إلى الداخل من أجل الاستيطان بدلاً من تزاحمهم على الساحل . ولذا ظل الخط أعجز من أن يصل إلى نهايته حتى سنة ١٩٠٦ ، وكان طول هذا الخط — بالإضافة إلى ما خرج منه من وصلة امتدت إلى ماكين Maken — ٢٢٧ ميلاً وقد ظل هذا الخط حتى سنة ١٩٥٣ لا يفى بمصاريف تشغيله . وقد بلغت خسارته حتى هذا التاريخ مليونى جنيه وهو مبلغ يعادل ما صرف لإنشائه .

وإلى جانب هذا الخط يوجد خط خاص أنشأته شركة الحديد فيما بين منطقة الحديد فى مارامبا وميناء بيبل Pepel وطوله ٥٧ ميلاً ولا يحق للجمهور استعماله . ولايزيد ما بهذه المستعمرة من طرق برية على ١٥٠١ ميلاً تشرف عليها إدارة الأشغال ولا يزيد الممهد منها على ٩٥ ميلا فقط . ولذا كان نصيبها من السيارات ضئيلاً فلم يتعد حتى سنة ١٩٥٣ — ٣٧٥ سيارة نقل . وقد عملت هيئة تنمية المستعمرات على الاهتمام بالطرق إلا أن عملها اقتصر على إقامة بضعة كبارٍ . واقتصرت خدمة النقل على نهر جمبيا ، تمونه بضعة طرق برية قصيرة سيئة بينما يربطها بدكار طريق معبد واحد .

أما عن الأملاك الفرنسية الواسعة فى غرب القارة ووسطها فقد كان بها أربع مجموعات للسكك الحديدية ، وقف انفصالها عن بعضها ولاشك دون تطور اقتصادها تطوراً مناسباً . بل إن بعض خطوطها لم يمد لأسباب تمت إلى الاقتصاد بصلة . بل لأسباب حربية بحتة ، هدفها مد النفوذ أو إكمال الإشراف على منطقة بعينها . وكان اعتماد الفرنسيين الأول فى هذا الجزء من إفريقيا على النقل النهرى ، حيث أتاح لها نهرا السنغال والنيجر مواصلات سهلة فى جزء كبير من الأملاك الفرنسية . ولذا اتجه هدف الفرنسيين أولاً نحو إنشاء السكك الحديدية من أجل ربط هاتين المجموعتين ببعضهما . ولكن النتيجة وصلت إلى حد تفوق النقل بالسكك الحديدية على النقل بطريق النهر وخاصة فى منطقة نهر السنغال . أما فى داهومى وساحل العاج حيث يبتعد نهر النيجر ، فقد اقتصرت الخطوط الحديدية على الامتداد للداخل إلى مسافات معينة حيث

مناطق الإنتاج . أما فى المناطق الداخلية مثل النيجر وتشاد ومالى فقد سيطرت على الفرنسيين لمدة من الزمن فكرة مد خط حديدى يعبر الصحراء ، ولاشك أن هذه الفكرة كان هدفها حربياً أكثر منه اقتصادياً . فليس فى إنتاج هذه المناطق الصحراوية الخفيفة السكان ما يفى بمصاريف تشغيل مثل هذا الخط الذى سوف يجتاز مناطق ولا شك فقيرة فى إنتاجها . وكان أقصى ما يؤمل إليه من نجاح هو سرعة نقل القوات الفرنسية إلى أماكن متوغلة فى الصحراء ، أو إلى منطقة الساحل الشمالى لإفريقيا . ولأجل هذا رئى سرعة البدء بخط يتجه من كلومبيشار إلى السنغال عن طريق كوليكورو ، وآخر يتجه إلى جاو ونيامى .

ويبلغ طول الخطوط الحديدية فى هذا الجزء فى الوقت الحاضر ٣٨٧٠ كيلو متراً ذات مقياس مترى واحد . وهى أربعة خطوط كما ذكرنا ، يتجه أولها من دكار فى السنغال إلى كوليكورو وطوله ١٢٨٨ كيلو متراً ، أما الثانى فمن تييس Theis إلى سان لويس ومن لوجا إلى لنجيرى Louga - Linguere والثالث من ديوربل Diourbel إلى توبا Touba والرابع من جنجينو Guinguin إلى كاولاك Kaolack ، وفى خط من كوناكرى إلى كانكان وطوله ٦٦٢ كيلومتراً . وفى ساحل العاج خط لا يزيد على ٨٣٣ر٥ كيلومتراً يجرى إلى الشمال حتى يصل إلى بوبو ديولاسو Bobodiowlasso وفى داهومى خط يتجه إلى باراكو Parako وطوله ٤٣٨ر٥ كيلو متراً . وقد بدئ بإنشاء الخط الرئيسى الأول فى السنغال وهو خط دكار فى سنة ١٨٨١ من أجل ربط السنغال بالنيجر ، ولكن صعوبات العمل اضطرت القائمين به إلى الاتجاه به إلى كوليكور فى سنة ١٩٠٤ . وفرغ من إنشاء الخط الثانى فى سنة ١٩٢٣ . وأنشأت الخط الثالث شركة فرنسية فى سنة ١٨٨٥ ، أما خط غينيا فقد أنشئ فى سنة ١٩٠٠ وتم الفراغ منه فى سنة ١٩١٤ . كما فرغ من خط ساحل العاج فى سنة ١٩٣٤ .

وقد قدر المبلغ الذى استثمر فى مد هذه الشبكة المنفصلة من السكك الحديدية الفرنسية بأحد عشر مليوناً من الجنيهات . وهى حتى الآن لا تفى بأغراضها ، حيث إنها لم تحقق كسباً ما . وقد اعتمد لها البنك الدولى فى سنة

١٩٥٤ سبعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات ، لأجل مد خط دكار إلى مالى وخط ابدجان إلى فولتا العليا .

وقد أنشأ الألمان فى توجو الفرنسية قبل رحيلهم عنها ثلاثة خطوط قصيرة لايزيد مجموع أطوالها على ٢٧٧ ميلاً .

وفى إفريقيا الاستوائية يجرى خط من برازافيل إلى بوانت نوار لمسافة ٥١٢ كيلومتراً . وقد أنشأته شركة تألفت فى سنة ١٨٨٢ ولكنها لم تبدأ العمل إلا فى سنة ١٩٢٢ ، وأتمته فى سنة ١٩٣٤ بسبب صعوبة الحصول على الأيدى العاملة فى هذه المناطق وكثرة الوفيات بسبب سوء الأحوال الصحية ، مما اضطر الحكومة إلى (تجنيد) قرابة ١٢٠ ألفاً من العمال .

وقد صرف الألمان فى الكمرون قبل رحيلهم عنها قرابة أربعة ملايين من الجنيهات لمد خطين ، أحدهما شمالى بونابيرى إلى كونجو سامبا وطوله ١٦٠ كيلومتراً ، والآخر جنوبى دوالا إلى ياواندا وطوله ٣٠٠ كيلو متر ولم يحقق الخطان كسباً ما قبل سنة ١٩٤٧ .

ولم تحاول فرنسا شق طرق ممهدة للسيارات فى كل أقاليم ساحل غانا قبل سنة ١٩١٤ ، كما لم تحاول شق طرق صحراوية قبل سنة ١٩٢٤ . فحتى سنة ١٩٣٤ لم يكن بالنيجر غير طريق واحد يستعمل طول العام وهو الممتد بين نيامى وزندر . وقد حاولت الإدارة الفرنسية ربط هذه المجموعات المنفصلة من السكك الحديدية بشبكة من الطرق البرية الصالحة للسيارات دون اجتياز المستعمرات البريطانية . وواضح أن الهدف من ذلك كان حربياً خالصاً . ولكن ذلك أدى بها بالطبع إلى كثير من الانحناءات مما زاد فى مصاريف الإنشاء ومصاعب العمل .

وقد نجحت فرنسا إلى حد ما فى الوصول إلى هذا الهدف عن طريق مجموعة من الطرق البرية تستعمل فقط فى وقت الجفاف . ويبلغ طول هذه الطرق ٧٥٫٧٩٨ كيلومتراً لم يكن بينها غير قرابة ١٠٠ كيلو متر فقط معبدة . ويتلخص مشروع هذه الطرق فى طريق رئيسى من دكار إلى باماكو وتخرج منه طرق فرعية إلى المستعمرات التى تطل على ساحل غانا .

هذا بينما لم ينفذ شيء كهذا فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية . فحتّى سنة١٩٣٦ لم يشق فى مقاطعة جابون سوى ستمائة كيلومتر .

ومن ذلك نرى أن جميع الخطوط الحديدية فى القارة لا تخدم أكثر من ٣ ٪ من مساحة القارة . وليس نصيب الطرق المعبدة بأكثر من ذلك بكثير . والطرق غير المعبدة نصيبها فى فصل الجفاف ضئيل غاية الضآلة . وفى فصل المطر (وما أطوله فى إفريقيا) لا تصل إلى أكثر من حد العدم ، علاوة على عدم اتصالها ببعضها حتّى لقد غدت أشبه بجثة مقطعة الأوصال . أضف إلى ذلك اختلاف مقاييسها واختلاف طرق تشغيلها . هذا إلى أن الفنيين الذين يستطيعون أداء خدمات رئيسية بها ما زال أغلبهم من الأجانب ، والوطنيون قلة ضئيلة لا يشغلون إلا صغرى الوظائف غير ذات الأثر فى الإدارة أو التشغيل . فإذا ما انسحب أغلب هؤلاء الأجانب نتيجة لاستقلال هذه الدول فى خلال السنين الأخيرة . أحس المسئولون فى هذه الدول جميعاً بالخطر من جراء تعرض الخدمات للتوقف . علاوة على قصور ما تؤديه وسائل النقل المختلفة من خدمات للاقتصاد الوطنى الذى أصبح معرضاً للانهيار . حتّى إذ اجتمع مؤتمر سكك حديد الدول الافريقية بالقاهرة فيما بين ٤ و ١٠ مارس سنة ١٩٦٢ عبّر مندوبو ٢٤ دولة إفريقية عما خامرهم من شعور بالخيبة وأحسوا بضرورة تعاونهم جميعاً من أجل العمل على ترقية وسائل النقل ببلادهم . وظهر هذا الشعور جلياً واضحاً فيما اتخذوه من قرارات وتوصيات بعد المناقشات التى دارت سواء فى جلسات المؤتمر العامة أو التى دارت خلال مناقشات اللجان . وقد جاءت هذه التوصيات صورة واضحة عن هذا القلق وهى :

١ — ضرورة تعاون إدارات السكك الحديدية بالدول الافريقية من أجل إيجاد علاقة متينة بينها تكون نتيجتها الاستفادة بالخبرات الإفريقية فى دراسة وحل المشاكل التى تعترضها .

٢ — ضرورة تبادل الفنيين والمعلومات والخبرات الفنية والمطبوعات الدورية والتقارير السنوية والبحوث العلمية .

٣ — تقديم الدول الإفريقية التى تتوفر لديها الإمكانات الفنية أو

التنظيمية أو الإدارية كل مساعدة ممكنة إلى الدول الافريقية الأخرى التى تكون فى حاجة إليها .

٤ – تشجيع تبادل الزيارات بين رجال إدارات السكك الحديدية الإفريقية المختلفة :

٥ – توحيد أو تقريب المواصفات الفنية للسكك الحديدية .

٦ – ضرورة دراسة شبكة السكك الحديدية من أجل العمل على تطورها ولإمكان اتصال شبكات السكك الحديدية بها .

٧ – العمل على إيجاد نظام تدريب كامل للموظفين والعمال من أجل رفع كفايتهم :

٨ – تكوين سكرتارية دائمة للمؤتمر يكون اختصاصها :

(ا) دراسة النظام الدائم لمؤتمر سكك حديد القارة :

(ب) دراسة النظم الإدارية والمالية والتنظيمية وتقديم الاقتراحات إلى الدول المتخلفة .

(حـ) تنسيق التعاون الفعال فى تحقيق الوحدة الإفريقية .

مراجع الباب التاسع

تشيرشمان	الاستعمار الحديث ، مترجم
الشاطر بوصيلي	تاريخ المواصلات فى سودان وادى النيل
زاهر رياض	جنوب إفريقيا
	تاريخ غانا الحديث
صلاح الدين الشامى	النقل فى إفريقيا
	بورسودان
	المواصلات فى السودان
عبد العزيز كامل	دراسات فى إفريقية المعاصرة

Hailey, An African Survey

Robinson & Galligher, Africa and the Victorians

Worthington, Inland Waters in Africa

Africa Report, a monthly Review published in Lagos

الباب العاشر

بَعث القومِيَّة الإفريقيَة

بعث القومية الإفريقية

كان استمرار خضوع هذه المجموعة الكبيرة من الشعوب الإفريقية لنفوذ هذه الدول الأوروبية المستعمرة إلى ما شاء الله أمراً يخالف منطق الأشياء . وكان لابد لرياح الحرية أن تهب يوماً على هذه القارة ، لاسيما وقد اختلفت قوة اليد الاستعمارية على دولها قوة وضعفاً . كما اختلفت أهداف الحكم الاستعمارى فى كل منها ووسائله . فبعض هذه الدول الاستعمارية قد فتح أبواب هذه المستعمرات لا من أجل الأخذ بيد أبنائها حباً فى هذا التطور لذاته أو حباً لأبناء المستعمرات إنما تحقيقاً لأهداف خاصة به كان أقربها الرقى بأبناء المستعمرات إلى درجة أن يكونوا مستهلكين لإنتاجها الصناعى ، أو الرقى بهم أيضاً إلى حد أن يكونوا مساعدين لهم على الحكم من أجل عدم توفر الأيدى الأجنبية الحاكمة ، أوالرقى بهم إلى حد أن يكونوا منتجين أفضل للمواد الخام التى هم فى حاجة إليها .

وقد يكون للأحداث العالمية أثر أكبر من أن تستطيع قوى الدولة الحاكمة أن تمنعه .

ولا شك أن أول العوامل التى ساعدت على إيقاظ هذه القومية الإفريقية التى بدت عارمة بعد الحرب العالمية الثانية تلك الحركات القومية التى قامت فى إفريقيا وغير إفريقيا فيما بين الحربين استناداً إلى تصريح المستر ولسن ذى الأربع عشرة مادة ، والذى نص فى إحداها على حق الدول فى تقرير مصيرها ، فالحركة القومية المصرية التى بدأت فى مارس سنة ١٩١٩ أيقظت السودانيين فى الجنوب ، فقام على عبد اللطيف ينادى باستقلال السودان حين ألف جمعية اللواء الأبيض فى سنة ١٩٢٤ ، ورفع علماً أبيض رسم عليه خريطة للنيل ، وفى ركن منه العلم المصرى الأخضر . وكان لهذه الحركة أيضاً صدى قوى فى الجزائر فقام الأمير خالد الهاشمى بن الأمير محيى الدين وحفيد

الأمير عبد القادر الجزائرى ، وكوّن وفداً سافرعلى رأسه إلى فرساى ليطالب بحق بلاده . كما قام الشيخ مصالى الحاج وألف (نجم شمال إفريقيا) ليضم إليه التونسيين والمراكشيين من أجل الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية للمسلمين المغاربة . وتردد صدى هذه الحركة المصرية فى المغرب أيضاً ، فقام الزعيم الريفى عبد الكريم الخطابى بحركته فى سنة ١٩٢٢ يقاوم السلطنتين الإسبانية والفرنسية مجتمعتين ، واستمرت حركته إلى سنة ١٩٢٦ حين اضطر إلى التسليم ، وفى المغرب الفرنسى جاء أثرها متأخراً حين تأسست (كتلة العمل الوطنى) ، وإن كانت محدودة المطالب لاتعدو المطالبة بالتطبيق الدقيق لمعاهدة سنة ١٩١٢ الخاصة بالحماية وإلغاء كل حكم فرنسى مباشر ، ومشاركة المغاربة للفرنسيين فى القبض على زمام السلطة فى مختلف فروع الإدارة ، هذا إلى جانب اشتداد الحركة السلفية . وقد لجأ الفرنسيون إلى مقاومة الوطنيين بنفس الطريقة التى لجأ إليها البريطانيون فى مصر ، وهى بث الفرقة بين أبناء الوطن الواحد فأصدرت المرسوم البربرى فى ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ . وفى تونس قدم الزعيم عبد العزيز الثعالبي عريضة إلى الرئيس ولسن فى سنة ١٩١٩ مطالباً باستقلال بلاده ، فى الوقت الذى تألف فيه الحزب الدستورى ، وتقدم إلى السلطان بعريضة يطالب فيها بالدستور . وقد اتخذت فرنسا إزاء هذه الحركة نفس الخطوات التى اتخذتها السلطات البريطانية فى مصر بنفى الزعماء إلى خارج أوطانهم . وكأن ظهور هذه الحركات فى الشمال الإفريقى قد دفع بإيطاليا إلى استرضاء أهالى ليبيا مخافة سريان الثورة أيضاً ، فأسرعت تسترضى أهلها ، فمنحتهم دستوراً فى أكتوبر سنة ١٩١٩ ، ويعطى لبرقة مجلس نواب محلى وينص على حرية الأهالى فى إنشاء المدارس ومباشرة مختلف الحريات ، كما نص على احترام لغة البلاد ، وفتحت باب المفاوضة مع السيد إدريس السنوسى وانتهى الأمر إلى اتفاق الرجبة فى أكتوبر سنة ١٩٢٠ .

وجاءت الحرب العالمية الثانية ، فكانت عاملاً ثانياً فى يقظة الشعوب الإفريقية ، وامتدت حركة البعث إلى جميع أجزاء القارة الإفريقية ، فقد جمعت ميادين الحرب المختلفة الرجل الإفريقى إلى جانب الرجل الأوروبى ، ورأى

الأول سيد الأمس ، يذبح ويُذبح بلا رحمة ، كما كان الإفريقيون يفعلون مع بعضهم ، قبل أن يأتى إليهم الرجل الأبيض لتمدينهم على حد تعبيره بل كان سبب هذه الحرب هو نفس السبب الذى كان يدفع بالإفريقيين إلى الحرب أيضاً ، وهو رغبة فريق فى (استرقاق) الفريق الآخر وإخضاعه لسلطانه . فلم يجد الإفريقى فرقاً بينه وبين من يدعى السيطرة عليه .

وفى سبيل كسب الأنصار ، سعى الحلفاء والمحور إلى نشر الدعاية لقضيتهم ، فادعى كل منهما أنه يمثل الاتجاه الديموقراطى الذى يتمثل فى المساواة والرغبة فى حرية الشعوب . وصور الحلفاء للإفريقيين هتلر فى شكل الطاغية الذى يريد أن يفرض سلطانه على جميع الشعوب ، فعرف الإفريقى حينئذ أن فرض السلطان شىء مكروه ، وأصبح يصارح به صاحب السيادة عليه الذى لم يستطع أن ينكر ذلك . وعرف الإفريقى أنه يوم تنتهى الحرب سواء بانتصار المحور أو الحلفاء ، فسوف ينال استقلاله استناداً إلى هذه الوعود التى أسرف الفريقان فى بذلها . ولم يكن هذا مجرد وهم استولى على الإفريقى ، بل أيقن بذلك مستنداً إلى ميثاق حلف الأطلنطى الذى نادى به الرئيس روزفلت خلال الحرب . فلم تكد الحرب تضع أوزارها حتى قامت أندونيسيا تطرح عنها نير الاستعمار الهولندى الذى استمر أكثر من ثلاثة قرون ، وكانت وسيلتها الكفاح المسلح ، فى الوقت الذى نالت فيه الهند استقلالها عن طريق الكفاح السلمى ، وتمتعت كل من الدولتين باستقلالها وأحسنت التصرف فيه . رغم قصور إمكاناتها العلمية والثقافية ، فكانت هذه أمثلة واضحة لإرادة الشعوب الواعية إذا صممت على الحصول على غايتها .

ولم تكن الاشتراكية الشيوعية بأقل أثراً فى بث بذور الثورة على الرأسمالية الغربية الممثلة فى الدول الاستعمارية . ففى المستعمرات الفرنسية سمحت الحكومة بتأليف النقابات العمالية ، على أن تضم العمال الأوروبيين والإفريقيين على السواء . إلا أن القيادة سرعان ما أفلتت من يدها بل من يد العمال الفرنسيين أيضاً . إذ لم تلبث الحرب أن قامت وخرج كثير من العمال الفرنسيين ليأخذوا مكانهم فى الجيوش فى ميادينها المختلفة . وأصبحت

الأغلبية الفرنسية أقلية ، وتحكم الإفريقيون فى النقابات ومصائرها ، حتى إذا كبر على العمال الفرنسيين أن يصبحوا تابعين بعد أن كانوا متبوعين ، وعولوا على أن يكونوا عنصراً مشاغباً ، تسلم العمال الإفريقيون عبء القيادة فى حزم ، وكسبوا مكاسب لأنفسهم ، فاستطاعوا خلال فترة قصيرة أن يكسبوا إلغاء السخرة العمالية التى كانت سائدة ، بل قانونية حتى سنة ١٩٤٦ ، كما كسبوا إجبار الشركات على الاعتراف بحد أدنى للأجور ، والحصول على لائحة تنظيم العمل بالنسبة للموظفين ، وكذلك الحصول على قانون يشرع نظاماً للعمل فى القطاع الخاص ، كما كسبوا الحق فى الإجازة المدفوعة الأجر ، وحق العمال فى نظر قضاياهم أمام محاكم عمالية .

وكأنما تغاضت الحكومة الفرنسية عن هذه الخطوة فلم تقاومها ، لأنها ما زالت محصورة ضمن الحيز العمالى ، ومطالبها لا تعدو المطالب العمالية ، ولكن الأمر لم يلبث أن خرج عن هذا الحيز الضيق المحدود إلى المجال السياسى . والحق أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن ينفصل الكفاح فى المجال الاقتصادى والاجتماعى عن الكفاح فى المجال السياسى . فمن صفوف النقابيين خرج القادة السياسيون ، فولدت الأحزاب السياسية المنظمة من أجل الكفاح لتحرير الوطن ، وخرج كثيرون من العمال الذين كانوا قد دخلوا المجالس التشريعية الجديدة وكذلك المجالس التنفيذية على أساس عمالى إلى حيز السياسة . بل أسرع ممثلو النقابات المختلفة — بعد أن اشتغلوا بالسياسة — إلى الانضمام إلى بعضهم فى أحزاب سياسية موحدة الأهداف من أجل حرية الوطن . ودخلت الأحزاب الجديدة المعركة الانتخابية على الأساس السياسى الجديد .

ولا نستطيع أن نغض النظر مطلقاً ، عما كانت الأحزاب الفرنسية الاشتراكية والشيوعية تمنحه من التأييد لهذه الحركات الإفريقية فى دورها الانتقالى . إذ كانت تنظر اليها بعين العطف ، لأنها كانت تجدها امتداداً طبيعياً لنشاطها ونجاحاً لمبادئها ، لاسيما وقد وقف الاتحاد السوفييتى فى هيئة الأمم المتحدة مسانداً لمطالب هذه الشعوب الإفريقية ، كلما عنت لها فرصة عرض شكواها ، فليوبلد سيدار سونغور زعيم السنغال تربى فى أحضان الحزب

الاشتراكى الفرنسى ، وظل عضواً به إلى سنة ١٩٤٨ . كما كان سلفانوس أوليمبيو زعيم توجو (الفرنسية) عضواً فى الحزب الشيوعى عند ما كان فى باريس ، وكل من سيكوتورى زعيم غينيا ونكروما زعيم غانا لايخفيان اتجاههما الماركسى الاشتراكى ، كما كان فليكس رولاندمومى زعيم الكمرون رئيساً للجناح الماركسى فى حزب الاتحاد الكمرونى . وقد سعى الزعماء الإفريقيون من تلقاء أنفسهم إلى الاتصال أوالوقوف أودراسة الآراء الماركسية من أجل الاستعانة بها . ولم يدفعهم إلى هذا الاتجاه إلا الجبهة الاستعمارية ، وسياسة الترفع والاستعلاء التى اتبعها كل من الحكام المستعمرين والمستوطنين الأوروبيين الذين يقيمون ببلادهم ؛ فإصرار هؤلاء الأوروبيين على تجاهل الإفريقيين سواء فى النواحى السياسية أوالاجتماعية أوالاقتصادية هو الذى دفع بالإفريقيين إلى تلمس السبل للاعتراف بمكانتهم كآدميين أولاً . ومساوين للأوروبيين ثانياً ، لاسيما حين اقتنع الأوروبيون أن وجودهم فى قارة إفريقيا لا يعنى غير أن يلعبوا دائماً دور السيد مهما كان حظ الإفريقى من التعليم ، حتى لقد عدوا مجرد تطلع الإفريقى إلى أن يأخذ مكانته اللائقة بتعليمه تمرداً ؛ فكان من أثر ذلك أن تطلع هؤلاء المتعلمون الإفريقيون إلى من دونهم من الإفريقيين ، يتخذون منهم دعامة لثورتهم ، الأمر الذى دعا الأوروبيين إلى التكتل فى منظمات تحاول الإبقاء على سيطرتها ملتمسة كل طريقة وإن كانت غير مشروعة .

ولقد كان للسياسة التحررية لبعض الدول الإفريقية أكبر الأثر فى دفع هذه الحركات الثورية الإفريقية نحو الأمام ، وكان لسياسة (إفريقيا للإفريقيين) التى نادت بها الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك مبدأ (الشخصية الإفريقية) الذى نادت به أثيوبيا ، كل الأثر فى هذا السبيل .

وتأتى بعد ذلك سلسلة المؤتمرات التى وجهت هذه الحركات الإفريقية توجيهاً سديداً ؛ مثل مؤتمر باندونج الذى عقد فى سنة ١٩٥٥ وناقش الوسائل التى تمكن شعوب قارتى إفريقيا وآسيا من تحقيق تعاون ثقافى وسياسى وأكد أن خضوع الشعب للسيطرة والاستقلال الأجنبى هو إنكار لحقوق الإنسان الأساسية . كما دعا الدول المعنية إلى منح الاستقلال لتلك الشعوب .

ثم جاء بعد ذلك مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية الذى عقد فى القاهرة فى سنة ١٩٥٧ واستنكر الاستعمار والتفرقة العنصرية ، وطالب بإقرار حق المستعمرات فى الاستقلال التام ، وأيد مطالب شعوب الكمرون وكينيا وأوغندا والجزائر ومدغشقر والمغرب والصومال فى التمتع بحرياتها .

وضم مؤتمر أكرا الذى عقد فى إبريل سنة ١٩٥٨ دول إفريقيا المستقلة ، وبحث مشكلات الشعوب الإفريقية غير المستقلة ، والخطوات اللازمة لتأمين استقلال وسيادة الدول الإفريقية ، حتى إذا انقسمت دول إفريقيا فى سنة ١٩٦٠ إلى كتلتين (كتلة دول الدار البيضاء وكتلة دول منروفيا) أصرت كل منهما على تأييد الحركات القومية فى كل دول إفريقيا وإن اختلفت فى وسائل هذا التأييد .

هذه كلها عوامل اشتركت فى بعث القومية الإفريقية ولكننا نعترف فى نفس الوقت أن أحد هذه العوامل أو كلها مجتمعة لا يمكنها أن تكون باعثة على خلق هذه الروح أو إيقاظها ما لم تجد أرضاً خصبة ، مهيأة لاستقبال البذور واحتضانها حتى تنضج ، ولن تكون هذه الأرض الخصبة والتربة المهيأة إلا فى العقل الذى أوتى حظاً من التعليم ، فإلى التعليم ، والتعليم وحده ، يعود الفضل فى يقظة القومية الإفريقية . فالتنبه إلى ما للفرد أو الجزء من المجتمع من حقوق مضيعة ، وكذلك الإحساس بما ينزل بالفرد أو المجتمع من غبن أو عدم مساواة ، لا يتأتى إلا لعقلية واعية أوتيت حظاً كبيراً من التعليم .

ومن المتفق عليه أن المجتمعات الإفريقية وكذلك الحكومات الإفريقية التى كانت قائمة فى بداية القرن التاسع عشر بل إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر — فى كل أجزاء إفريقيا — إذا استثنينا مصر وأثيوبيا وبعض بلاد الساحل الشمالى — كانت خالية تماماً من أية مؤسسة تعليمية ترمى إلى تثقيف الشعب أو رفع مستواه الفكرى والثقافى . ولم تبدأ الجهود تبذل من أجل القيام بهذه المهمة — تثقيف الشعب — إلا حين قدم المبشرون الأوروبيون فى بداية الأربعين الأولى للقرن التاسع عشر .

وحقيقة هامة يجب أن ننبه لها وهى أن قدوم الجمعيات التبشيرية إلى القارة سواء للقيام بمهامهم التعليمية أو لنشر المسيحية كان سابقاً لقدوم الاستعمار

الأوروبى ، وقد رأينا كيف أن الاستعمار الأوروبى لإفريقيا لم يبدأ حقيقة إلا بعد سنة ١٨٧٠ حين غدا الحصول على مواطن المواد الخام حلقة من حلقات الثورة الصناعية الأوروبية ، التى بدأت فى إنجلترا فى نهاية القرن الثامن عشر وانتقلت إلى دول القارة مع بداية القرن التاسع عشر ، ووصلت إلى درجة كبيرة من التوسع الأفقى فى أوروبا عند نهاية الربع الأول من هذا القرن ، ولكنها لم تبلغ نهايتها من التنافس بين الدول الأوروبية ، التى غدا فيها التقدم الصناعى مبلغاً من الارتقاء إلا بعد سنة ١٨٧٠ ، حين تمت الوحدتان الألمانية والإيطاليةوحين قامت الجمهورية الفرنسية الثالثةعلى أثر هزيمة الجيوش الفرنسية فى موقعة سيدان أمام الجيوش الألمانية ، فسعت فرنسا إلى أن تعوض خسارتها بفقد الألزاس واللورين ، وأن تسترد مكانتها الدولية المفقودة فى هذه الحرب . هذا فى الوقت الذى كانت البعثات التبشيرية الأوروبية قد اتجهت فيه إلى إفريقيا منذ سنة ١٨٤٠ أوقبل ذلك بقليل.

وقد سبق أن ذكرنا أن هذه الجهود التبشيرية قد بدأت حين اتجهت إلى غرب إفريقيا سفن ثلاث ، تحمل إلى جانب المبشرين والموظفين مجموعة من العلماء لدراسة إفريقيا أرسلتهما جمعية الحضارة الإفريقية Society of African Çivilization وهى جمعية زراعية كانت تعنى بإنشاء المزارع النموذجية واستغلالها ، كما اشتركت جمعية الكنيسة التبشيرية Church Missionery Societ من أجل دراسة ما تستطيع عمله لإنشاء مراكز تبشيرية لها فى إفريقيا . ولكن هذه المحاولة فشلت حين أخذت أمراض المناطق الحارة تفتك بأعضاء البعثة ، ولكن التجربة أعيدت بعد أن وقفت الجمعية على حقيقة الحال وقوفاً عملياً ، ونزلت عند رأى العالم اللغوى الألمانى Schon الذى رافق البعثة من ضرورة استخدام الزنوج المحررين الذين يعيشون فى مستعمرة سيراليونى ، من أجل أن يعودوا إلى أوطانهم ، فكان ملخص برنامج العمل يقوم على أساس تدريب فريق من الزنوج فى إنجلترا أوماناطة ، حتى إذا أتموا دراستهم فى هذه المراكز البعيدة عن القارة بوساطة أساتذة أوروبيين ، انتقلوا بعد ذلك إلى معهد آخر أقيم فى خليج فورا

فى سيراليونى ، ليبدءوا مرحلة تدريب أخرى أكثر تقدماً ، ينطلقون بعدها إلى داخل القارة يعماون تحت إشراف الأوروبيين .

وقد ازداد هذا المجهود بعد أن انضم عدد من الجمعيات الكاثوليكية، ثم بعد ذلك الأرثوذكسية، كما أخذ بنصيب من العمل بعض الكنائس الإفريقية، فوصل عددها مجتمعة فى بعض الحقول إلى أكثر من ستين جمعية ، تزاول كل منها نشاطها لافى منطقة إفريقية واحدة بل فى أكثر من منطقة . فهناك الجمعيات البريطانية والألمانية والسويدية والأمريكية بل الفرنسية . كما نجد الجمعيات الكاثوليكية موزعة أيضاً بين عدد كبير من الدول ، وإن كانت الجمعيات الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية تأخذ مكان الأولوية بينها . وبعد سنة ١٩٤٠ بدأت بعض الجمعيات الأرثوذكسية تأخذ مكانها ، فكانت الجمعيات اليونانية تحتل رأس القائمة تليها الأثيوبية، وتأتى الجمعيات المصرية فى نهايتها جميعاً .

وكان أثر هذه الجمعيات ضئيلاً إلى أقصى حدود الضآلة فى المدة التى سبقت قيام الحرب العالمية الأولى كما ذكرنا . وكذلك لم يكن هناك أهداف معينة ولامناهج واضحة .

ولكن بعد أن أخذت هذه الجمعيات بالتعاون مع الحكومات لأجل تنظيم عملها بعد سنة ١٩١٨ ، بدأ يظهر بعض الأثر ، لاسيما حين اهتمت بعض الجمعيات التبشيرية بدراسة اللغات الإفريقية ، وخاصة لغات القبائل القوية الكبيرة العدد أو ذات التنظيم السياسى الراقى وعملت على اختراع الحروف التى تكتب بها ، بل ألفوا القواميس لبيان معانى كلماتها . حقيقة إن هذا العمل لم يكن مقصوداً لذاته بل لتسهيل عمل المبشرين الأوروبيين . ولكنه على كل حال عمل جدير بالإعجاب لم يتم إلا بعد مجهودات شاقة . فقد عمل العلامة الألمانى Schon على تعلم لغة الهوسا ، ونشر فيها كتاباً للنحو ، وكان قبل ذلك قد أتقن لغة اليوروبا ، فعلمها لتلميذه الوطنى صموئيل جروتر Samuel Grawter ، الذى ألف بدوره كتاباً للنحو فى هذه اللغة ، كما عملت الجمعيات الألمانية التى عملت فى الكمرون على دراسة لغة البولو ، بل أتمت عمل قاموس لها ، حتى إذا كانت سنة ١٩٢٤ اجتمع مؤتمر

الجمعيات التبشيرية البريطانية والألمانية (البروتستانية) من أجل دراسة الميراث الثقافى الإفريقى ، وتعيين مكان اللغات الإفريقية ، واهتم بتأليف هيئة بحوث لهذه المسائل الحيوية ، على أن يشترك فيها العلماء البريطانيون والألمان ، كما اهتم بضرورة التوسع فى تعليم البنات الإفريقيات.

وكان سبق خدمة البعثات الأمريكية للزنوج فى أمريكا داعياً إلى تحقيقها مزيداً من النجاح فى إفريقيا ، إذ امتد نشاطها إلى النواحى الاجتماعية والصحية إلى جانب الاهتمام بالنواحى الدينية . وقد اعترف بفضل هذه الجمعيات الأمريكية كثير من الإفريقيين فى مقدمتهم المستر أجرى Aggrey الغانى الذى يذكر المستر نكروما أنه كان المعلم الروحى له .

وكانت الخطوة التالية لذلك هى ترجمة الكتاب المقدس إلى هذه اللغات الوطنية ، ولاشك أن رؤية الإفريقيين للغاتهم الوطنية مكتوبة ، قد ساعد على رفع الروح المعنوية فى نفوسهم وإشعارهم بمكانتهم كآدميين . ولاشك أن هذا العمل — ولو أنه لم يكن مطلوباً لذاته — إلا أنه كان خطوة واضحة المعالم فى سبيل خلق القومية الإفريقية على صورة عملية . ولعلنا نذكر على سبيل المثال أن كتابة اللهجات الأوروبية فى بداية العصر الحديث كان الخطوة العملية الأولى إلى رفعها إلى منزلة اللغات . ثم إلى ظهور القوميات الأوروبية .

ولقد كان تعليم اللغات الأوروبية هدفاً رئيسياً لهذه البعثات ، فكانت هذه اللغات الباب الذى فتح آفاق الحضارة الأوروبية أمام الشعوب الإفريقية . فهذه اللغات هى التى مكنتهم فيما بعد من الدراسة فى الجامعات الأوروبية والأمريكية والحصول منها على الدرجات العلمية . كما أتاحت لهم قراءة الكتب بهذه اللغات وكذلك الاتصال بالآراء الاجتماعية والسياسية الأوروبية ، مما أتاح لهم بعد ذلك فرصة لقيادة شعوبهم قيادة واعية ، فقد انضم أغلب زعماء القارة الإفريقية فى فترة ما فى حياتهم إلى الأحزاب الأوروبية ، الأمر الذى أتاح لهم فرصة دراسة التنظيمات الحزبية فى الدول المتقدمة ، وكذلك دراسة الوسائل التى تلجأ إليها هذه الأحزاب لكسب الأنصار ونشر الآراء . وأكثر من هذا فقد مكنت هذه اللغات الأوروبية من إيجاد وسيلة للتفاهم بين

مختلف القبائل التى لم تكن تستطيع التفاهم قبل ذلك. كما استطاع الزعماء عن طريقها نشر دعايتهم فى نطاق أوضح كثيراً مما كان فى استطاعتهم لو اقتصروا على اللغات المحلية، فاستطاع نكروما مثلاً أن ينشر الدعاية لحزبه فى منطقة الأشانتى ولفولتا العليا. وكذلك الولايات الشمالية وهى مناطه كانت مستحيلة عليه لولا اللغة الإنجليزية المشتركة. كما استطاع فليكس بوانيه من تأليف حزب التجميع الديموقراطى الإفريقى على أساس أن يجمع بين جنبيه جميع شعوب المستعمرات الفرنسية فى غرب إفريقيا وقبائلها، فكان هذا الحزب هو الذى وحد بين قبائل هذا الركن من إفريقيا حتى أصبح أكبر قوة سياسية فى هذا الركن، وكذلك مكنتهم هذه اللغات الأوروبية من نشر الدعاية لقضاياهم فى المحافل الدولية حين احتاجوا إلى هذه الدعاية. وكان رفع شكواهم إلى هيئة الأمم المتحدة الخطوة الأولى فى سبيل جهادهم.

وأكثر من هذا كله أن معظم الطلبة الذين التحقوا بمدارس المبشرين كانوا من أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا، ومن هؤلاء برز الزعماء الذين قادوا هذه الحركات القومية فكأن الكنيسة — ومدارس الكنيسة المجانية — هى التى نقلت القيادة بين قبائل إفريقيا إلى طبقة جديدة، هى طبقة الفقراء الذين لايملكون شيئاً لكسب رزقهم سوى كدهم اليومى بعد أن انتزعها من طبقة الأغنياء بالوراثة، فكانت الكنيسة بذلك عاملاً ديموقراطياً له أثره فى هدم الزعامة القبلية التقليدية، مما سهل فيما بعد إدخال النظم الحديثة فى الحكم مثل نظام الانتخاب وإنشاء المجالس التشريعية النيابية، ثم نزول طبقة الزعماء إلى المرتبة الثانية ليقوموا بوظائف ومهام أقل من التى كانوا يقومون بها من قبل.

ولقد كان مركز المرأة فى إفريقيا منحطاً غاية الانحطاط. فقد كان للرجل حق تعدد الزوجات بغير حد فى معظم القبائل الإفريقية، وفى إقتناء الخليلات بغير زواج. فلما جاءت البعثات التبشيرية كان للمبادئ الجديدة التى حملتها معها الأثر فى رفع مكانة المرأة واقتصار معظم الذين اعتنقوا المسيحية على زوجة واحدة. كما انطلقت هذه المرأة الجديدة تعمل فى مختلف القطاعات، فأصبحت الأسواق ملأى بالنساء اللائى يعملن لكسب عيشهن أومساعدة

أسرهن . كما عملت المدارس النسائية التى افتتحتها هذه البعثات على زيادة رفع مكانة المرأة ، لاسيما وقد فتح مجال التعليم أمامها على قدم المساواة مع الرجل . كما أصبح الرجل الإفريقى لايجد فى وجود المرأة إلى جانبه ومشاركتها إياه سواء فى التعليم أو لعمل غضاضة ما .

وقد شهدت المؤتمرات الإفريقية التى عقدت فى القاهرة وغير القاهرة كثيرات من النساء الإفريقيات اللاتى قمن بدورهن الكفاحى فى سبيل استقلال بلادهن إلى جانب الرجل . وتظهر الصور العديدة التى تنشرها المجلات الأجنبية فى مختلف المناسبات صور النساء الإفريقيات وقد كون نسبة كبيرة فى الاجتماعات التى كانت تعقدها الهيئات السياسية الوطنية لرفع صوت الإفريقيين بمطالبهم ، وقد تعرضت النساء فى غانا لنيران المستعمر حين قمن بدورهن فى قيادة المظاهرات وإلقاء المتفجرات كما تعرضن للسجن وحاولن الهرب من أجل مواصلة الكفاح حتى حصلت البلاد على استقلالها .

وإذا كانت المرأة الإفريقية قد نالت الحقوق السياسية فى بعض الدول حديثة الاستقلال ، فما زالت تكافح فى بعض الدول الأخرى من أجل نيل حقوقهن الاجتماعية والسياسية ، وقد نشأت لذلك الهيئات النسائية المختلفة تطالب بتحريم تعدد الزوجات ومنع نظام (الخليلات) ومن بين النساء اللاتى برزن فى مؤتمر أكرا المنعقد فى سنة ١٩٥٨ إحدى قادة وفود الكمرون وقد كان لها صولات وجولات فى اجتماعات لجنة رؤساء الوفود وكانت من أمهر المتكلمين وأشدهم بأساً .

ومنذ سنة ١٩١٨ أخذت الجمعيات التبشيرية تتوسع فى أعمالها ، وتفتح مزيداً من المراكز التبشيرية ، الأمر الذى اضطرها إلى التوسع فى استخدام الإفريقيين سواء فى وظائف الكهنة أو الوظائف الإدارية الأخرى . وفى الأجزاء الإفريقية التى بدت فيها التفرقة العنصرية واضحة لم يتردد هؤلاء الكهنة فى القيام بدور القيادة بين مواطنيهم الإفريقيين ، فلم يلبثوا أن أعلنوا انفصالهم عن الكنائس الأصلية وكونوا كنائس إفريقية منفصلة . بل حدث فى كل من كينيا وجنوب إفريقيا أن كتبوا إلى كنيسة الإسكندرية التى يرون فيها كنيسة إفريقية لاتعمل لأغراض استعمارية ، كما كانت ترعى الأثيوبيين

رعاية أبوية لايظهر فيها أثر لتفرقة عنصرية ، يطلبون منها أن ترعاهم على الأساس الذى ترعى به إخوتهم الأثيوبيين ،وهى المبادئ المسيحية التى تنادى بالمساواة . وتزعم هذه الحركة فى كينيا القس اليشع ماسيندا راعى كنيسة الروح القدس .

وفى سنة ١٩٤٨ كتب وطنيو جنوب إفريقيا إلى هذه الكنيسة فى القاهرة يطلبون رعايتها لهم ، فعينت لهم مطراناً وسافر المطران فعلاً إلى هناك ومعه أحد الرهبان . ولم يلبث المطران أن مات ، وظل الراهب وحده . وتجمع أكثر من أربعمائة عائلة من الإفريقيين موزعة على مناطق مختلفة فى الاتحاد يقوم على رعايتهم سبعة وعاظ إفريقيين إلى جانب الراهب القبطى . ولم تنظر حكومة الاتحاد إلى هذه الحركة نظرة الارتياح ، وكتبت أكثر من مرة إلى حكومة القاهرة تطالب سحب الراهب . فكأن هؤلاء الرعاة الوطنيين الذين نصبتهم الكنائس الغربية من أجل مساعدتها فى أغراضها ، قد كتب عليهم أن يقودوا إخوانهم فى جهادهم ، الذى كان يرمى إلى إثبات وجودهم كوطنيين لهم حقوق يجب الاعتراف بها .

كما أننا يجب ألا نغض من قيمة الدور الذى وقفته الكنائس الغربية فى وجه التفرقة العنصرية ، فقد قامت كلها — باستثناء الكنيسة الهولندية الإصلاحية — تندد بهذه التفرقة ، وتدعو الحكومة إلى نبذها ومعاملة الإفريقيين على قدم المساواة مع الأوروبيين سواء فى النواحى الاجتماعية أو السياسية ، حين أخذت الجمعيات التبشيرية تهتم بالعمل والعمال ، إذ أخذت المؤتمرات الكنسية وخاصة المؤتمر المسيحى العالمى الذى ضم كنائس كل من أمريكا وأوروبا وآسيا وكذلك الكنائس الأرثوذكسية ، توصى منذ سنة ١٩٢٥ بالاهتمام بحماية حقوق الإفريقيين . كما طلب أن تكون سياسة المطابقة الفرنسية مؤدية إلى منح الإفريقيين جميع الحقوق التى يتمتع بها الفرنسيون . وهذه المبادئ هى اب الحركة الوطنية فى كل من كينيا وجنوب إفريقيا .

وقد عمدت الكنيسة أيضاً إلى إنشـــاء المستوصفات والمستشفيات التى عملت فى جد على مقاومة الأمراض وحفظ صحة الأهالى . الأمر الذى

أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات وارتفاع معدل العمر ، وكذلك زيادة القدرة على العمل ، وهذه كلها نتائج لا يمكن الغض من قيمتها ونفعها .

ولاشك أن المدارس الفنية والمراكز المهنية التى أنشأتها هذه الجمعيات بعد الحرب العالمية الأولى قد ساعدت على تخريج جيل جديد عمل فى التعدين والمراكز الصناعية التى كانت بعيدة عن مراكز قبائلهم ، حيث خضعوا لقادة جدد غير قادتهم التقليديين ولنظم غير نظمهم التقليدية ، ولم يلبث طول غيابهم عن مراكز قبائلهم ، وخضوعهم لنظم مخالفة لنظم قبائلهم ، وكذلك مزاولتهم لعادات جديدة مخالفة فى مظاهر كثيرة لعادات قبائلهم ، أدت فى النهاية إلى قطع صلتهم بقبائلهم ويعنى ذلك تحطيم النظام القبلى .

حقيقة إن هذه الجمعيات التبشيرية حين قدمت إفريقيا ، لم يدر فى خلدها يوماً أن تسعى إلى تحطيم النظام القبلى ؛ ولكن الخطوات التى سارت فيها أدت عن طريق غير مباشر إلى هذه النتيجة ، ولاشك أن تحطيم النظام القبلى يساعد على ظهور الروح القومية لحلول الوحدة القومية الجديدة مكان القبلية القديمة .

وكى ندرك أهمية الدور الذى لعبته مدارس هؤلاء المبشرين فى إيقاظ الروح القومية الإفريقية ، يجب أن نعرف أن جميع الزعماء الإفريقيين الذين قدر لهم أن يقودوا القومية فى بلادهم ، قد تعلموا فى مدارس المرسلين فى بلادهم ، بل حصل الكثيرون منهم على درجات فى الكهنوت ؛ بل أرسل إلى الخارج من أجل الحصول على هذه الدرجات . فالرئيس فوابرت يولو رئيس جمهورية الكونغو الأوسط صاحب منصب دينى مازال يحتفظ به ويحتفظ أيضاً بلباسه الكهنوتى . وهارى نكومبولا زعيم حزب المؤتمر الإفريقى فى روديسيا الشمالية تعلم فى مدارس المبشرين . ثم عين مدرساً فى مدرسة تبشيرية ، ثم أرسل على حساب منحة كنسية للتعلم فى جامعة ماكيرارى فى أوغندا ، وكذلك فعل زميله جوليوس نويريرى زعيم تنجانيقا . كما تعلم كل من لومومبا زعيم الكونغو ، وناماذى أزيكوى حاكم عام نيجيريا ، وصموئيل أكينتولا رئيس وزراء نيجيريا الغربية . وعمل الأخير مدة من الزمن سكرتيراً للبعثة ، ثم مبشراً . ومازال حتى الآن يرى فى مدارس

المبشرين أهم أداة تعين الإفريقيين فى جهادهم ، وهو ينادى بالكومونولث الإفريقى على غرار الكومونولث البريطانى . أما كوامى نكروما زعيم غانا فقد تعلم فى مدرسة للمبشرين الكاثوليك ، و عمل مدة تلميذاً مبشراً ثم أرسل إلى مدرسة المعلمين التى أنشأتها البعثة الكاثوليكية فى أكرا مدرساً . وعمل مدة من الزمن فى مدارس المبشرين متنقلاً فى مدارسها المختلفة ، بل حصل أيضاً على بكالوريوس فى اللاهوت إلى أن تحول إلى دراسة الاقتصاد ، والاجتماع .

كما درس سيلفانوس أولمبو زعيم توجو فى مدرسة ألمانية كاثوليكية . ثم تحول عنها إلى مدارس تبشيرية بروتستانتية إنجليزية . أما توم مبويا الزعيم المعتدل فى كينيا فقد درس فى مدارس المرسلين فى Kabaa على يد قساوسة إيرلنديين . وتلقى التعليم العالى فى مدرسة الروح القدس فى Mangu حيث درس التاريخ وحصل على شهادة فيه .

فكان من الطبيعى كنتيجة لكل هذه العوامل مجتمعة وإن اختلفت فى أثرها أن تبعث الحركات القومية فتعم إفريقيا كلها ، لاسيما وقد شعر هؤلاء الزعماء بالخيبة حين وقفوا نشاطهم العدائى للدول المستعمرة خلال الحرب العالمية الثانية ، كما فعل الوطنيون فى تونس والمغرب والسودان ، بل وقف آخرون فى صف الحلفاء لشعورهم أن قضية هؤلاء قضيتهم ، وأنه يوم يكتب النصر لهم فسوف يعترفون بحقوق من وقف إلى جانبهم ، كما فعل زعماء الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية وغانا وتنجانيقا . ومع ذلك لم يجدوا منهم بعد انتهاء الحرب إلا كل نكران لحقوقهم .

إلا أن خيبة أمل الزعماء لم تلبث أن تجسمت لهم حين وضعت الحرب أوزارها وقام الزعماء الإفريقيون يحتفلون بيوم النصر لأنه بشير بانتصارهم كما فعلوا فى الجزائر ، فلم يلقوا إلا جزاء سنمار ووجهوا بالعنف والاضطهاد ، بل بالمدافع تصوب إلى صدورهم ، فكانت خيبة الأمل هذه دافعة لأن يتبين الزعماء الإفريقيون حقيقة مراكزهم بالنسبة لمستعمريهم ويعلنوا مبادئهم الجديدة .

ولكن الحق أن هذه المبادئ الجديدة اختلفت من مكان إلى آخر تبعاً للظروف الخاصة فاقتصرت أولاً على المطالبة بحق الوطنيين فى المساواة بالأوروبيين ، سواء فى الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية كما هو الحال فى شرق إفريقيا ، واتحاد وسط إفريقيا ، واتحاد جنوب إفريقيا ، والكونغو البلجيكى ، وارتفعت إلى الرغبة فى التمتع باستقلال داخلى ضمن مجموعة أكبر تضمهم إلى جانب الدول التى كانت تستعمر بلادهم كما هو الحال فى المجموعة الفرنسية ، وتطلعت إلى ما هو أعلى من ذلك والتمتع باستقلال كامل ، مع الارتباط بالدولة صاحبة السيادة السابقة من أجل مزيد من التعاون فى المجال السياسى أوالاقتصادى كما هو الحال فى تونس وغانا ونيجيريا . أو ارتفعت إلى الظفر بالاستقلال التام البعيد عن كل أثر لنفوذ أجنبي كما هو الحال فى ليبيا والمغرب والصومال وأثيوبيا . ولكن هذه الحركات كلها لم تلبث أن تطورت واتجهت إلى طريق واحد بفعل تفاعلها مع بعضها ، وما استلزمه الجهاد فى سبيل الأهداف من تعاون ، وماأسبغته الدول الإفريقية المستقلة من مساعدة صريحة واعية سواء فى الرسائل أو الأهداف ، واتجهت كلها إلى طريق واحد هو الرغبة فى التخلص من النفوذ الأجنبى على أية صورة من الصور والانطلاق نحو طريق الحرية .

وكان السودان أسبق الدول اتجاهاً نحو هذا الهدف ، وكان ذلك بفضل روح المعاونة التى أبدتها مصر ، حين جعلت من قضية السودان قضيتها. ورأى بعض زعماء السودان أن يسايروا هذا الاتجاه ليستفيدوا منه ووقفت إنجلترا فى وجه هذا الاتجاه بدعوى مساعدتها للسودان فى الوصول إلى الاستقلال الكامل ، وعدم تسليمها بأية مطالب سودانية إلا بعد استفتاء حر تجريه هى فى السودان :

فلما ما قامت الثورة المصرية فى سنة ١٩٥٢ تحدى زعماؤها العناد البريطانى واستفتى أهل السودان . فعقدت المعاهدة البريطانية المصرية بشأن السودان فى سنة ١٩٥٣ وهى التى أدى تنفيذها إلى استقلال السودان استقلالاً تاماً فى العام التالى .

وفى تونس قام حزب الدستور الجديد يطالب بنوع من الاستقلال

المحلى . ولكنهم بدءوا فى سنة ١٩٥٠ يطالبون بمزيد من الاشتراك فى الحكومة ، فعمدت فرنسا إلى القوة ، مما حدا بالتونسيين إلى رفع الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة ، بينما لجأ الوطنيون إلى بعض أعمال العنف ضدالمستوطنين الفرنسيين ، واستمر هذا حتى سنة ١٩٥٤ حين أراد الفرنسيون أن يكونوا واقعيين لاسيما وقد عقدت إنجلترا مع مصر اتفاقية الجلاء ، فاعترفت بحقوق التونسيين فى الاستقلال فى سنة ١٩٥٦ .

وفى مراكش أعاد الوطنيون تنظيم صفوفهم خلال الحرب العالمية الثانية ، وتألف حزب الاستقلال الذى تقدم إلى السلطان بمطالب يرجو تحقيقها ، وعطف السلطان محمد الخامس على الحركة مما كان سبباً فى غضب الفرنسيين ، وتحريضهم لعدد من باشاوات البربر على معارضته وطلب عزله . فتظاهرت فرنسا بالنزول على رأيهم وعزلت السلطان إلى مدغشقر. هذا فى الوقت الذى أخذ الحزب فى إثارة المسألة المراكشية فى هيئة الأمم المتحدة . ولذا لم تجد فرنسا من يؤيدها فى خطواتها ، لاسيما أسبانيا شريكتها فى حكم المغرب ، ولذا تراجعت فرنسا وأعادت السلطان إلى العرش وبادرت وعقدت معه فى سنة ١٩٥٦ معاهدة اعترفت فيها باستقلال المغرب .

وفى الجزائر كان شعور الخيبة قوياً ، دفع الزعماء إلى امتشاق الحسام فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ وظلت الحرب دائرة فى الجزء الجبلى ، وقاست فرنسا منها الهزائم المتتالية — لأنها كانت قد هزمت قبل ذلك فى الصين الهندية واضطرت إلى الجلاء عنها معترفة باستقلالها — فأدت هذه الهزيمة إلى قيام ثورة فى الجزائر قام بها المستوطنون الفرنسيون ، ونجحوا فى وضع الجنرال ديجول على رأس الحكومة ، لأنه الوحيد القادر على تحويل الهزيمة إلى نصر . إلا أن هذا الأخير لم يلبث أن تبين عظم الثورة — وضعف فرنسا ، فاضطر إلى الاعتراف بالهزيمة وعقد مع جبهة التحرير الجزائرية معاهدة ايفيان فى مارس سنة ١٩٦١ معترفاً فيها باستقلال الجزائر .

وفى إفريقيا الفرنسية الغربية نشأ معظم السياسيين من بين صفوف العمال كما ذكرنا بعد أن انضم بعضهم إلى الأحزاب السياسية الفرنسية . واستفادوا

من تنظيمها ووسائلها . ولم يلبثوا أن انفردوا بالأمر فألف فايكس بوانييه نقابة الزراع الإفريقيين فى ساحل العاج فى سنة ١٩٤٤ وكانت الأولى من نوعها فى إفريقيا انضم إليها قرابة عشرين ألفاً من صغار الزراع . من أجل المطالبة بأجور عالية للعمال الزراعيين ، ثم التعاون فى سبيل كسر سيطرة الاقتصاد الفرنسى ، ولم تمض سنتان حتى تحول هذا الجهاد الاقتصادى إلى جهاد سياسى حين ألف حزب التجمع الإفريقى وأنشأ له فروعاً فى جميع المستعمرات الفرنسية فى غرب إفريقيا ، ولقى من عطف بعض الفرنسيين ما ساعده على النجاح ، حتى إذا عرض الجنرال ديجول اقتراحه بشأن تكوين الجماعة الفرنسية La Communaute Francaise رحب به الزعماء الإفريقيون ، وأصبحت المستعمرات الفرنسية السابقة جمهوريات تتمتع بعضوية الجماعة الفرنسية ، وتحت تأثير موجة المد التحررية ، اعترفت فرنسا باستقلال هذه الجمهوريات فى سنة ١٩٦٠ وعقدت مع كل منها معاهدة ثنائية احتفظت لنفسها فيها ببعض الحقوق .

وفى الكونغو البلجيكى اقتصرت مطالب بعض الوطنيين من أمثال باتريس لومومبا على المطالبة بزيادة نصيب الوطنيين من الحرية الاجتماعية والسياسية ، حتى إذا زار الصحفى الأمريكى جون جونتر هذه المستعمرة فى سنة ١٩٥٢ وجد الوطنيين فى حالة من الرضا ، دفعته إلى أن يقول إنه لاينتظر أن تغرب شمس الاستعمار عن الكونغو قبل سنوات عديدة مقبلة .

إلا أن اضطرام الثورة فى كثير من أجزاء إفريقيا ، ثم حصول الكونغو الأوسط الفرنسى على حق عضوية الجماعة الفرنسية متمتعاً ببعض الحقوق دفع جون فان بلزن الأستاذ بكلية التجارة فى انتورب إلى النصح بالسبق بمشروعات الإصلاح ، مما أدى إلى أن تتقدم بعض الجهات باقتراحات إلى الحكومة البلجيكية بإشراك الإفريقيين فى الحكم . وكان من الطبيعى أن يعارض هذا الاتجاه رجال المال من أصحاب المصالح الاستغلالية . ولكن الحكومة البلجيكية بادرت بإصدار بضعة مراسيم خلال سنة ١٩٥٧ أنشأت بموجبها المجالس القروية والبلدية ومجالس المحافظات التى اشترك فيها الوطنيون . فأطلقت للوطنيين بعض الحريات فكانت فرصة اتخذوها فقامت المظاهرات

فى سنة ١٩٥٩ تطالب بمزيد من الحرية ، وقابلتها الحكومة البلجيكية بالعنف الذى سقط فيه بعض الضحايا . فأرسلت إلى هناك لجنة تحقيق ملكية رفعت تقريرها الذى توصى فيه بمنح الاستقلال للكونغو من أجل خلق الحكومة التى تقوم على أساس ديموقراطى ، لتعبر عن إرادة الشعب فتباشر كل شئون الدولة .

فكانت نتيجة ذلك أن صدرت مراسيم جديدة لزيادة حصة الوطنيين فى الإدارة تمهيداً لخلق مجلسين للنواب والشيوخ ، يمنحان بعض السلطات التشريعية فى سنة ١٩٥٩ .

ولكن زعماء الشعب نظروا إلى هذه الحقوق الجديدة كأنها اللقمة الأولى لمزيد من الحرية ، لاسيما وقد منحوا حق تأليف الأحزاب السياسية التى فتحت معها الحكومة البلجيكية باب المفاوضات من أجل مستقبل الكونغو. فكان أن اتفق على منح هذه البلاد استقلالها الكامل فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٠ بعد أن تستكمل الخطوات اللازمة لخلق الحكومة الكونغولية الجديدة . وتمت هذه الخطوات فى سلام واعترف باستقلال جمهورية الكونغو فى هذا التاريخ بحضور ملك بلجيكا . وكذلك خرجت الكونغو من عالم الاستعمار إلى عالم الاستقلال ضعيفة من غير استعداد .

أما فى المستعمرات البريطانية فقد سارت ثورتها فى طريق سلمى نسبياً وبدأت الثورة فى أوغندا عندما طلب ملك بوجندا الانفصال عن بقية أجزاء أوغندا . وتحويل علاقة دولته من وزارة المستعمرات إلى وزارة الخارجية . وكان ذلك يعنى انهيار المحمية لأن بوجندا كانت ولا تزال أهم مركز للتجارة فى أوغندا كلها . ونفى الملك إلى لندن جراء جرأته فأعلن الشعب الحداد وقرر مجلس الكونغو عدم التعاون مع إنجلترا واتخاذ العرش رمزاً لنضاله . فلما قبل الملك شروط البقاء ضمن اتحاد أوغندا ، أعيد إلى العرش . إلا أن الحركة الوطنية ظلت تعاند البريطانيين فاقترحت بريطانيا إجراء انتخابات عامة فى سنة ١٩٥٨ ، إلا أن الشعب قاطعها فلم تملك بريطانيا إلا النزول على مطالب الوطنيين فى إعلان الاستقلال على شروط أن يسبق ذلك مؤتمر بين الجانبين لوضع قواعد الدستور الجديد . وقد انتهى هذا

المؤتمر إلى إعلان هذا الدستور الذى يحفظ وحدة أوغندا على أن تكون علاقة مملكة بوجندا بهذه الدولة علاقة نصف اتحادية بينما تظل علاقة الممالك الأخرى اتحادية وتبقى الدولة الجديدة عضواً فى الكومونولث .

وتزعم الحركة الوطنية فى غانا الزعماء ومعهم بعض المتعلمين من الأرستقراطيين وأصحاب المصالح ، وكانت مطالبهم تنحصر فى التقدم الدستورى ، ونزلت الحكومة البريطانية عند رأيهم . ومع ذلك لم تخل الحركة من بعض العنف ، حين انفصل انكوامى نكروما عن حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد ، وألف حزب الشعب مستنداً على الشباب والطلبة ، وطالب بالاستقلال ، وهدد باللجوء إلى المقاومة السلمية والامتناع عن دفع الضرائب فى حالة عناد الحكومة البريطانية وعدم تحقيقها المطالب الوطنية فى أجل محدد . حتى إذا جاء الأجل أعان المقاومة السلبية فقبض عليه وحكم عليه بالسجن .

وفى نفس الوقت عينت الحكومة البريطانية لجنة كوزى من أجل تحقيق أسباب الاضطراب واقتراح الخطوات التى تراها ، وانتهت اللجنة من مهمتها إلى ضرورة إعطاء الشعب مزيداً من الحقوق والحريات وحكومة وطنية فى دستور حديث ، فاستجابت الحكومة لهذه الاقتراحات وأعلنت الدستور وحددت ميعاد الانتخابات ففاز فيها حزب الشعب بالأغلبية التى أخرجت زعيم الحزب من السجن ليجلس فى كرسى رياسة الوزارة فى سنة ١٩٥٧ . وأوكل إلى هذه الحكومة الوطنية الجديدة سن الدستور الجديد الذى يحدد مهامها ، وانتهى هذا الدستور إلى إعلان الجمهورية فى سنة ١٩٦٠ وألغى منصب الحاكم العام . ولم تلبث حكومة غانا الجديدة أن أعلنت رغبتها فى عضوية الكومونولث البريطانى .

وتتزعم هذه الدولة الجديدة الدعوة إلى تكوين إفريقيا المتحدة ومن أجل ذلك عقد مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة فى سنة ١٩٥٨ ثم مؤتمر الشعوب الإفريقية الذى حضره ممثلو ٦٢ منظمة إفريقية .

ولم يختلف شكل الحركة الوطنية فى نيجيريا عنه فى غانا مع غياب طابع العنف ، إذ أخذت هذه البلاد تتقدم خطوة فخطوة نحو الاستقرار السياسى

منذ سنة ١٩١٩ ، حين أعلن الدستور الأول الذى يعطى الطبقة المثقفة من الوطنيين حق الجلوس إلى جانب الزعماء الذين يعينهم الحاكم العام المجلس الدستورى الأول . ولكن فى سنة ١٩٢٠ طالب هؤلاء المثقفون أن يكون انضمامهم إلى هذا المجلس عن طريق الانتخاب . فمنحوا هذا الحق فى سنة ١٩٢٢ .

واستبدل بهذا الدستور دستور جديد فى سنة ١٩٤٧ ، إلا أن ما منحه للوطنيين من حقوق كان ضعيفاً ، إلى حد أن قاموا يعارضونه ، فاستبدل به دستور آخر فى سنة ١٩٥٠ أنشأ لنيجيريا حكوماتها الوطنية فى أقاليمها الثلاثة . علاوة على مجلس تشريعى مركزى مكون من ١٤٦ عضواً يمثلون الأقاليم الثلاثة ، وإلى جانبهم ثلاثة حكام بريطانيين وستة بريطانيين آخرين يعينهم الحاكم العام البريطانى .

وفى سنة ١٩٥٤ صدر دستور جديد آخر هو الذى أقام مجلساً للوزراء يرأسه الحاكم العام . ويستند على مجلس تشريعى منتخب مكون من ١٨٤ عضواً ، وإلى جانبه ثلاثة مجالس محلية ، واحد لكل منطقة يرأسه حاكمها العام الإقليمى .

وكان التنافس بين الأحزاب السياسية فى نيجيريا يحاول كل منها كسب مزيد من الأنصار هو الذى أدى إلى زيادة المطالبة بالاستقلال. فكان أن وافقت الحكومة البريطانية على منح الحكم الذاتى لنيجيريا ، على أن تكون عضواً فى الكومونولث البريطانى ، وعلى أن يكون لكل إقليم حكومته الذاتية . وانتهت المفاوضات مع هذه الحكومة الجديدة التى أقيمت فى سنة ١٩٥٧ ، إلى إعلان الاستقلال الكامل للبلاد فى سنة ١٩٦٠ .

وامتدت ريح الثورة الإفريقية إلى سيراليون أيضاً فوافقت الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٥١ على إقامة حكومة وطنية لها . تستند على مجلس تشريعى أغلبيته منتخبة . وبعد مضى ست سنوات تحول المجلس التشريعى إلى مجلس للنواب جميع أعضائه منتخبون . وفى سنة ١٩٦٠ اتفقت الأحزاب السياسية على ضرورة السعى لدى الحكومة البريطانية لإعلان الاستقلال .

فوافقت الحكومة البريطانية على ذلك وحدد إبريل سنة ١٩٦١ ميعاداً لإعلان هذا الاستقلال .

وفى تنجانيقا أعلنت بريطانيا منذ أن انتدبت عليها من قبل عصبة الأمم أن هدفها من هذا الانتداب هو تطوير الإفريقيين نحو الحكم الذاتى على الرغم من اقتصار عضوية المجلس التشريعى الذى أنشأته على الأوروبيين . ولكن فى سنة ١٩٥٠ أرغمت روح القومية الإفريقية بريطانيا على اشتراك الوطنيين فى هذا المجلس — وزاد نصيب هؤلاء الإفريقيين فى المجلس التالى الذى أنشئ فى سنة ١٩٥٥ .

وأجريت أول انتخابات عامة فى سنة ١٩٥٨ دون تمييز عنصرى ، وتزعم الحركة الوطنية الزعيم يوليوس نويريرى الذى يؤمن بضرورة التطور فى ظل الحكم المشترك بين الأوروبيين والإفريقيين ، وهو يستند فى ذلك على حزب الاتحاد الوطنى الذى يضم حوالى نصف مليون عضو ، وهو فى الوقت الحاضر يرأس حكومة تنجانيقا الوطنية ويتزعم دعوة تكوين اتحاد شرق إفريقيا الذى يضم كلاً من أوغندا وكينيا وتنجانيقا وزنجبار .

وكانت كينيا هى المستعمرة الوحيدة التى اتسمت حركتها بالعنف إذ انفجر الموقف فيها فى سنة ١٩٥٢ بحركة الماوماو بعد أن ظل الوطنيون يطالبون بالاحتفاظ بأرضهم مع مقاومة كل تفرقة عنصرية منذ سنة ١٩٢٢ . وقبض على الزعيم الوطنى جوموكينياتا . وحوكم وحكم عليه بالحبس سبع سنين فظل برغم سجنه يسيطر على الموقف بشخصيته القوية . فى الوقت الذى قام فيه زعماء غيره مثل توم مبويا من بين صفوف العمال ، يطالبون بحق بلادهم فى الاستقلال على أساس الحكم المشترك الخالى من كل تفرقة .

وأجريت الانتخابات الأولى فى سنة ١٩٥٧ إلا أنها كانت مقيدة بالممتلكات والمؤهلات العلمية ولذا لم يزد الناخبون الوطنيون وعددهم ٥ ملايين على ١ ٪ الذين انتخبوا عنهم ١٤ عضواً . فكان ذلك سبباً فى ازدياد سخط الوطنيين واستمرار أعمال العنف وإن كانت على نطاق أضيق ، فكان ذلك داعياً لأن تعيد الحكومة البريطانية النظر فى الموقف . فمنحتهم دستوراً جديداً فى سنة ١٩٥٨ رفضه أغلب الوطنيين ، فعقد مؤتمر المائدة المستديرة

فى لندن سنة ١٩٦٠ بحضور جوموكينياتا — وقد أطلق سراحه — وانتهى إلى منح المستعمرة دستوراً جديداً فى سنة ١٩٦١ منح الإفريقيين أغلبية الأعضاء المنتخبين إلى جانب بعض النواب الآسيويين والأوروبيين ، ومازالت المفاوضات تدور فى الوقت الحاضر من أجل إعلان الاستقلال رسمياً .

وفى زنجبار اتجهت الحكومة البريطانية تحت ضغط الروح القومية الإفريقية إلى منح جزيرة زنجبار مجلساً تشريعياً ينتخب أغلب أعضائه ، وتم الأمر فى هدوء . وتنوى الحكومة البريطانية إعلان استقلال زنجبار على أن تصبح عضواً فى الكومونولث البريطانى .

مراجع الباب العاشر

راشد البراوى — مشكلات إفريقيا .

بعث القومية الإفريقية فيما بين الحربين (مقال بمجلة كلية الآداب).

زاهر رياض — الاستعمار الأوروبى لإفريقيا ؛

تاريخ غانا الحديث ؛

نكروما — تحرير المستعمرات — مترجم

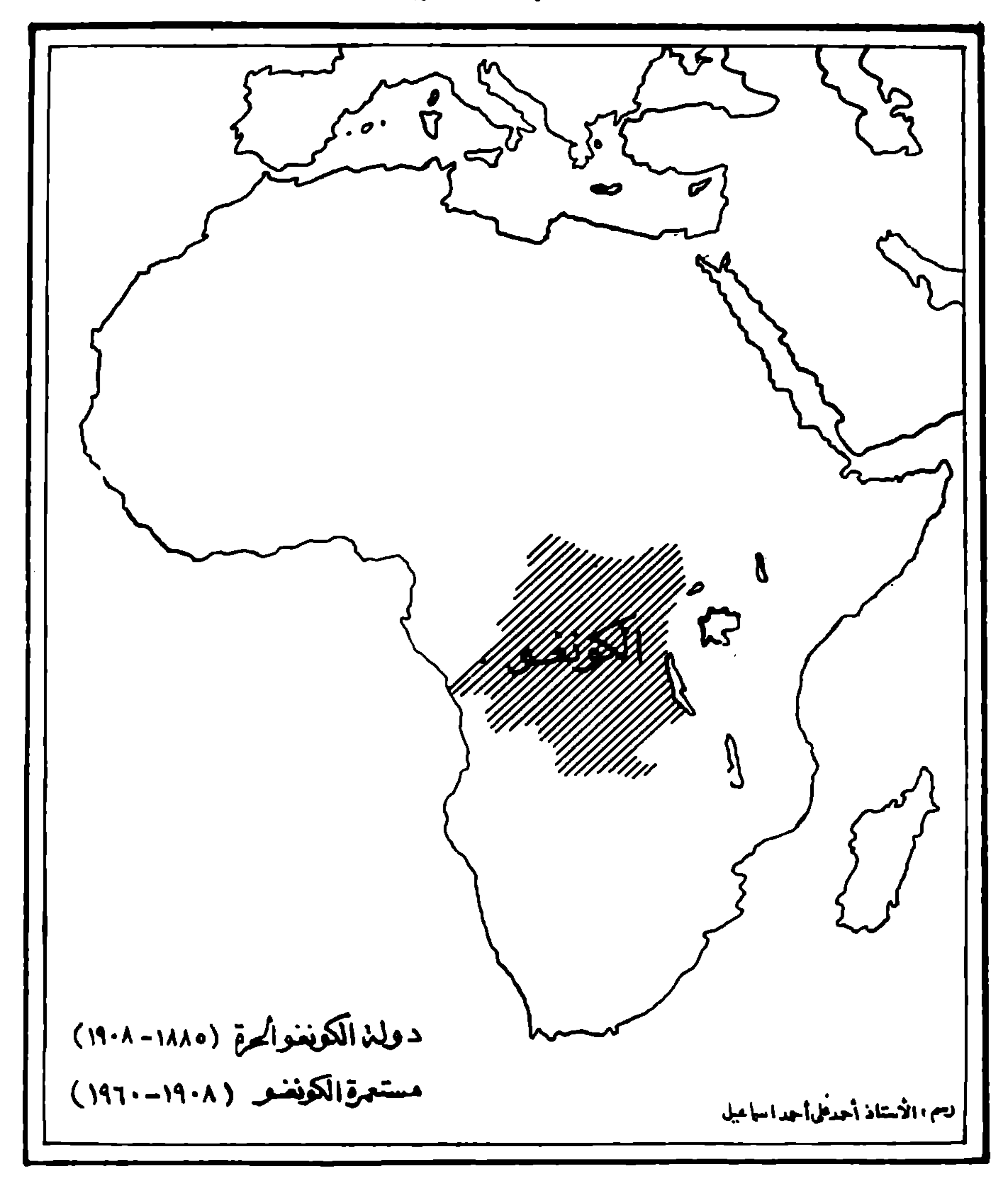
Cameron J., African Revolution

Hailey, An African Survey

Italiaander, New Leaders of Africa

Ethiopia Observer, a monthly Review published in Addis Abeba

المستعمرات البلجيكية



المستعمرات البرتغالية

ارجوم

غينيا البرتغالية

جواتو

ساوجورج دى مينا

ج ساوتومى

مقديشو

باتى

مالندى

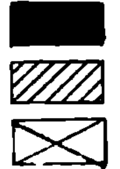
ممبسة

كلوة

مستعمرة أنجولا

مستعمرة موزمبيق

رسم : الأستاذ أحمد على أحمد إسماعيل

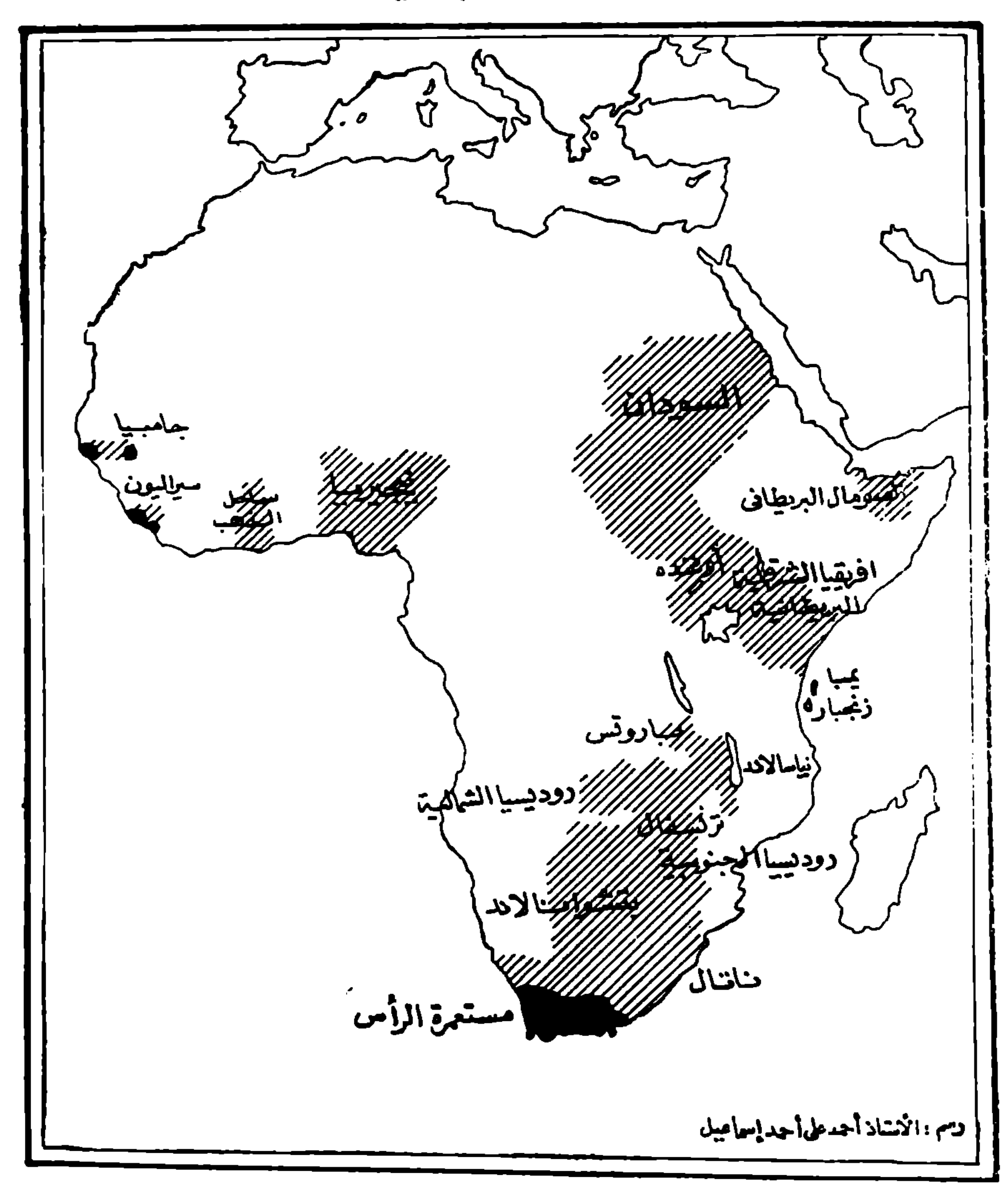


ممتلكات برتغالية فى ١٨٢٠

ممتلكات برتغالية فى ١٩١٢

ممتلكات مفقودة أو مستبدلة

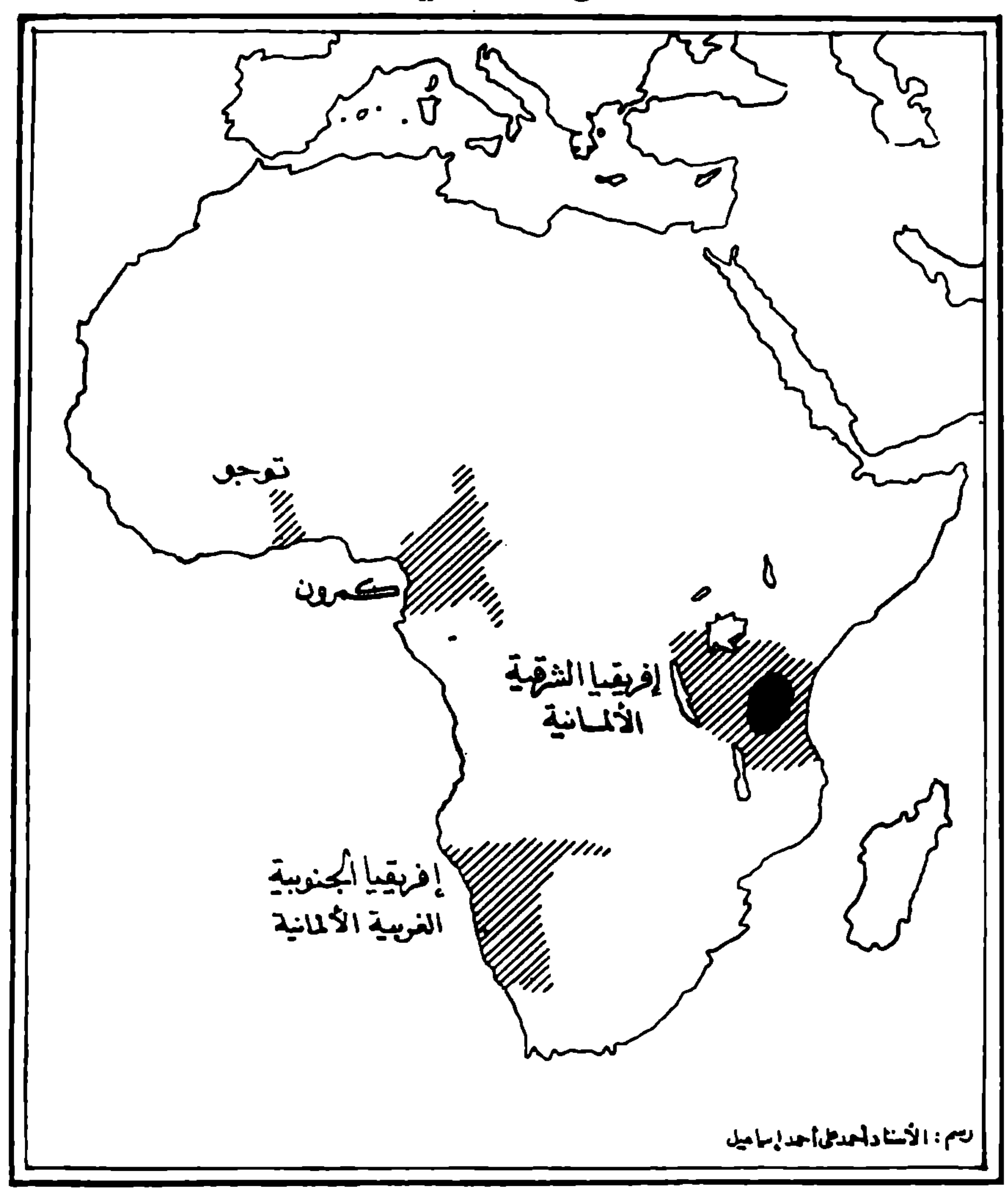
المستعمرات البريطانية



من ١٨٦٠ - ١٩٢٣

من ١٨٢٤ - ١٨٦٠

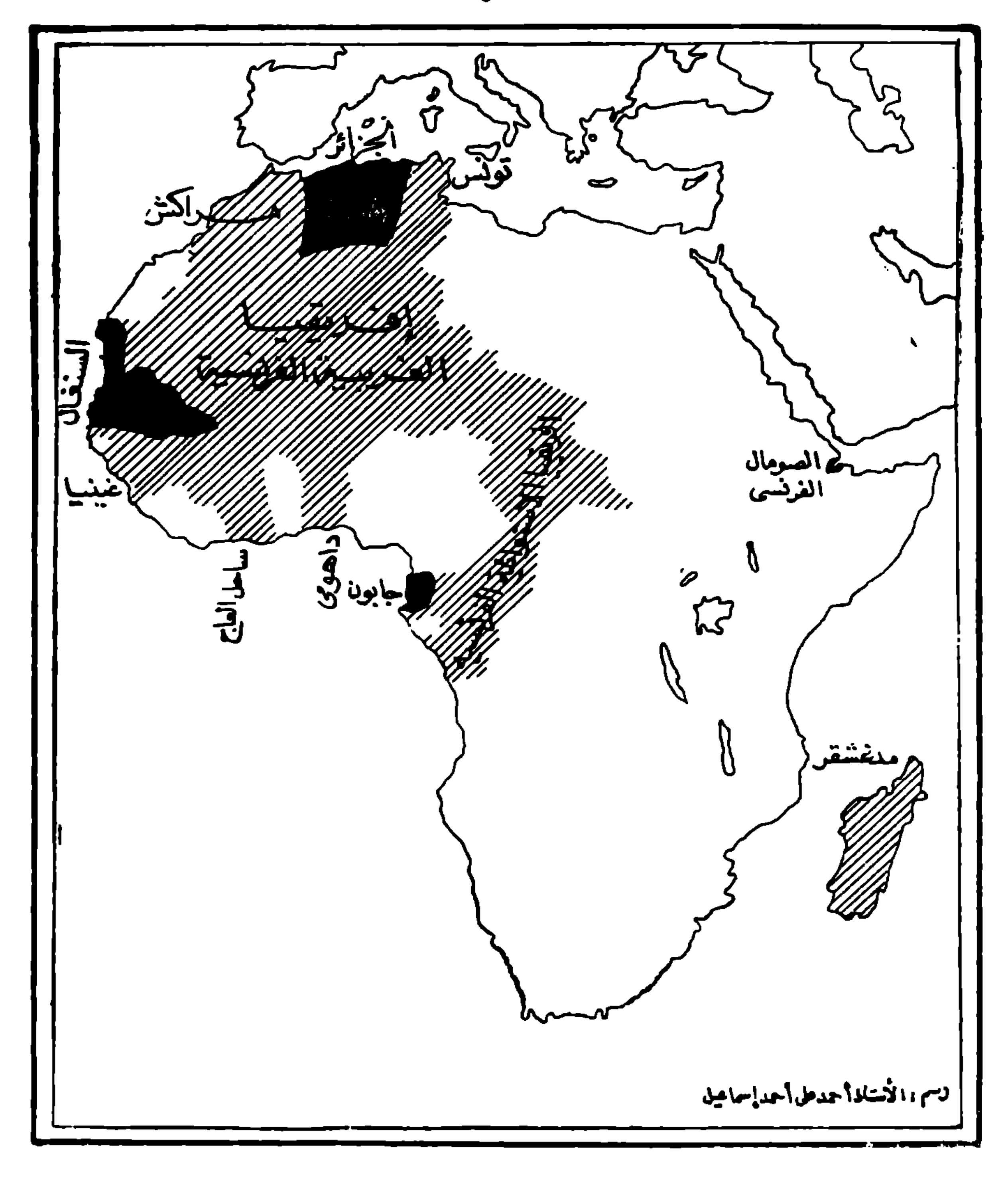
المستعمرات الألمانية



الممتلكات الألمانية فى ١٨٨٥

الممتلكات الألمانية فى ١٩١٢

المستعمرات الفرنسية



ممتلكات فرنسية فى عام ١٩١٢

» » ومستعمرات فى ١٨٨٠



سوق للوطنيين فى بلانتير .



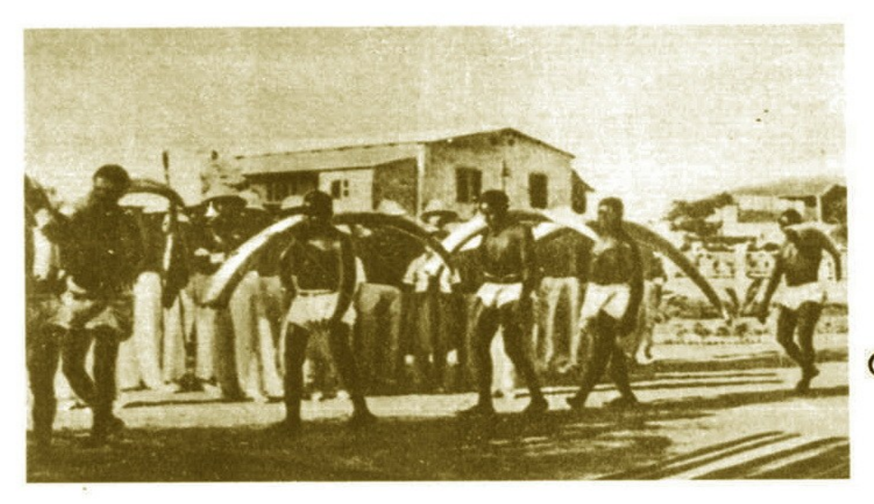
الوطنيون يعملون فى الحقول (روديسيا الجنوبية)

(قرية زمبيزى)



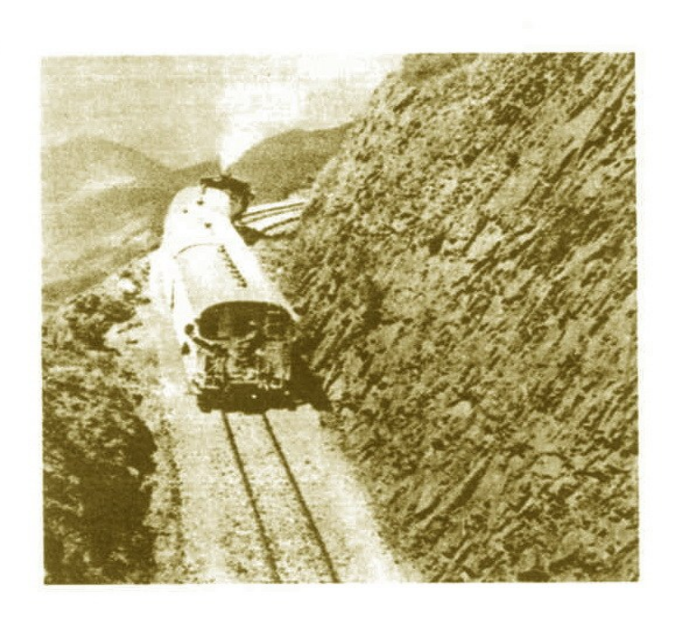


انصراف العمال الوطنيين من المصانع إلى المعازل



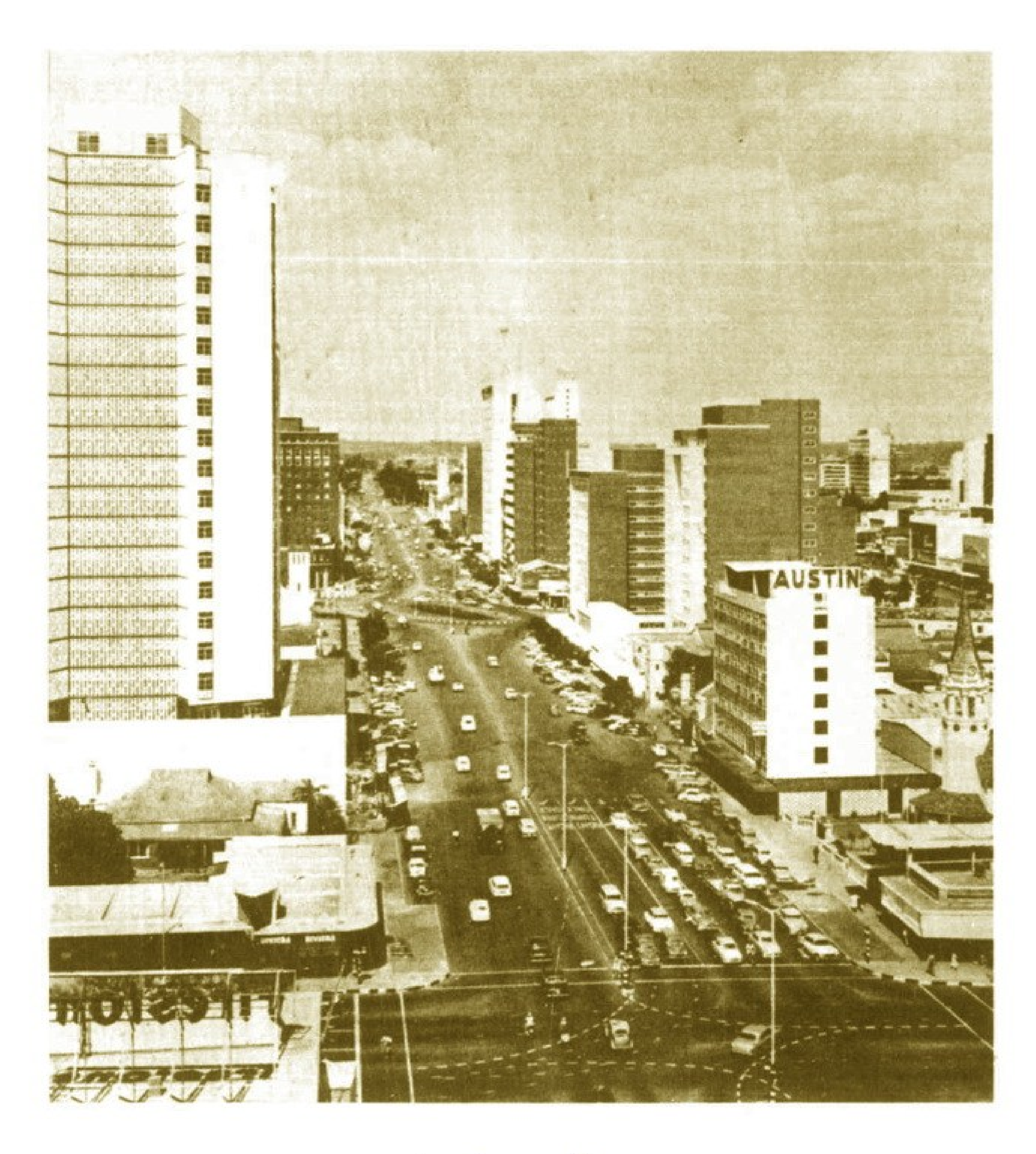
الوطنيون يحملون العاج
إلى مراكز التصدير
تحت حراسة الفاشست الإيطاليين
(الصومال)

الخط الحديدى الوحيد
الذى أنشأه الإيطاليون
بين مصوع وأسمرة





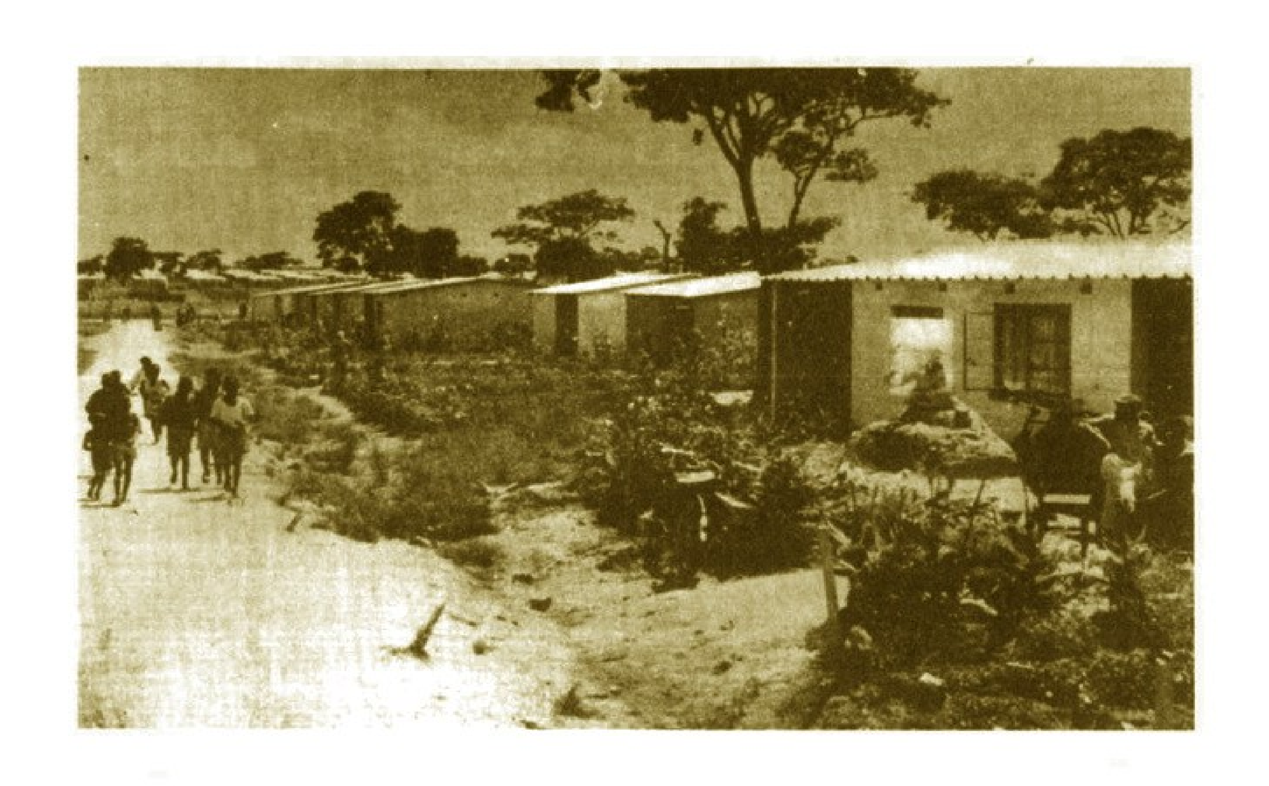
هكذا قاوم الأثيوبيون
الحملة على بلادهم
فى عام ١٩٣٦



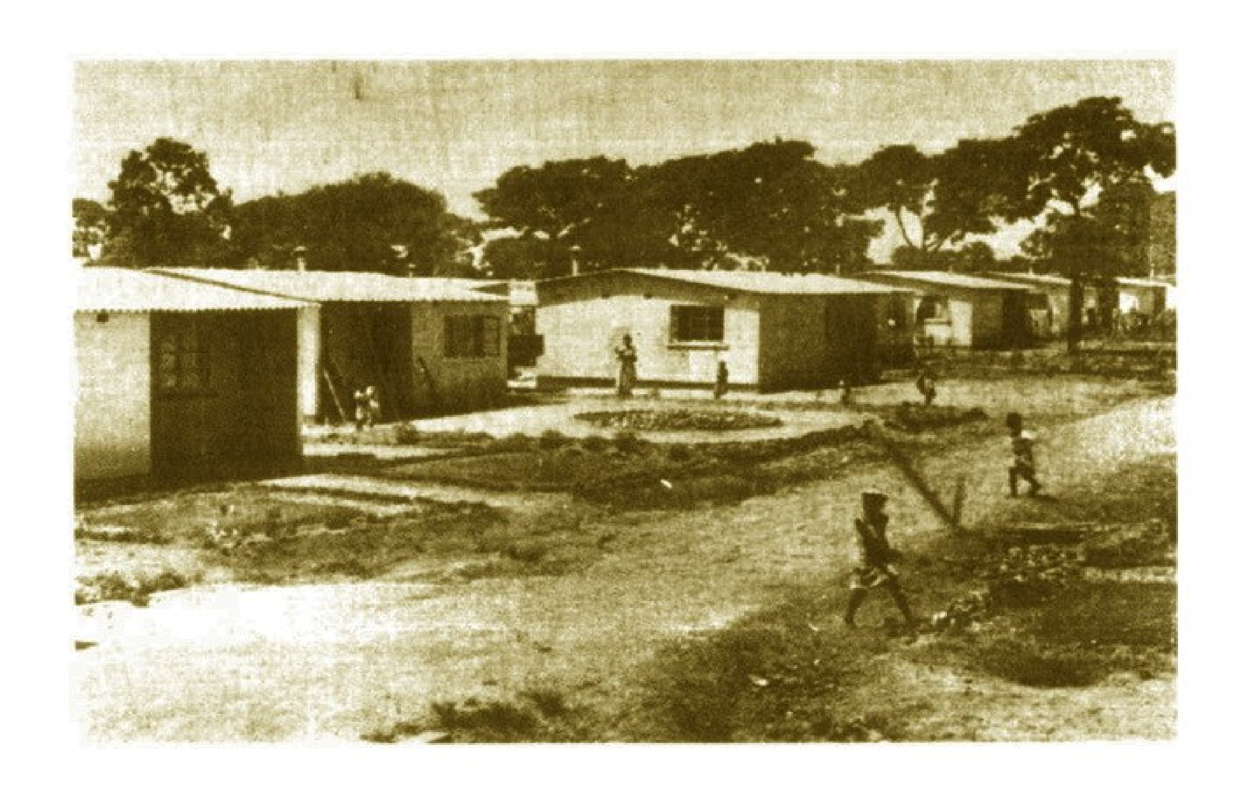
مساكن الأوربيين فى سالزبورى



مساكن الأوربيين فى بولاوايو (روديسيا)



معازل الوطنيين فى بولاوايو (روديسيا)





منازل الوطنيين فى روديسيا



المحتوى

صفحة

صفحة

صفحة

الجمهورية العربية المتحدة
الثقافة والإرشاد القومى

المكتبة العربية

- ٢٤ -

التاريخ [١]

التأليف (١٥)

القاهرة
١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

المكتبة العربية

تصدرها

الثقافة والإرشاد القومي



يوزعها

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر
"الدار القومية للطباعة والنشر – الدار المصرية للتأليف والترجمة"


Exclusive
For
www.ibtesama.com
حصريات مجلة الابتسامة